

# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية الدستورية

نصف عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكيهاني  
رئيس المحكمة الدستورية

الدكتور حسين علي  
رئيس المحكمة الدستورية

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار الدار المصرية للدراسات والبحوث  
٢٩٣٦٦٣٠٠ - ٢٩٣٦٦٣٠٠

دار العربية  
دار العربية للموسوعات  
دار العربية للموسوعات

دار العربية للموسوعات  
دار العربية للموسوعات الدار العرب  
وعات دار العربية للموسوعات الدار العرب  
وعات دار العربية للموسوعات الدار العرب

لدار العربية للموسوعات  
الدار العربية للموسوعات الدار العربية للموسوعات  
وحدات الدار العربية للموسوعات الدار العربية للموسوعات  
موسوعات الدار العربية للموسوعات الدار العربية للموسوعات  
موسوعات الدار العربية للموسوعات الدار العربية للموسوعات

دار العربية للموسوعات  
دار العربية للموسوعات الدار العرب  
وعات الدار العربية للموسوعات الدار العرب  
ومات الدار العربية للموسوعات الدار العرب  
للموسوعات الدار العربية للموسوعات الدار العرب

[illegible]

*[The page contains faint, illegible handwritten Arabic script.]*

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

*[The page contains faint, illegible handwritten text.]*

# الدار العربية للموسوعات

حسن الكهانى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والأعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة





# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني  
المهام أتمام محكمة القضاء

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

---

إصدار : الدار العربية للموسوعات

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ص.ب. ٥٤٢ - ب. ١٠ ٧٥٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .  
يسعدنا أن نقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة  
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥  
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥  
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر الحافي



## موضوعات الجزء الأول

---

مجلس الدولة ودوره في خدمة المداة

أأأأ

اتحاد اشتراكي عربي

اتحاد الجمهوريات العربية

اتحاد قومي

اتفاقية دولية

أأأأأ

أأأأ

أأأأأ

أأأأأ أأأأ أو وأأأأ





## مجلس الدولة

3

### دوره في خدمة العدالة

---

- الملاح الرئيسية للتطور التشريعي لمجلس الدولة
- تشكيل مجلس الدولة
- اختصاصات مجلس الدولة
- أعضاء مجلس الدولة ، اختيارهم وتعليمهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم .
- خاتمة



## الامح الرئيسية للتطور التشريعى لمجلس الدولة

### الأرسلات الأولى :

● لوس ثمة مجال للتحدث من تنظيم رقابة قضائية على أعمال الإدارة فى مصر قبل إنشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ فلم يكن الإدارة تخضع فى تصرفاتها للقانون على النحو المعروف فى ظل مبدأ فصل بين السلطات الذى يمكن أن يستتبع فرض رقابة من جانب السلطة القضائية على السلطة التنفيذية على إجماعها للقانون الذى صاغته السلطة التشريعية .

ومع تنظيم السلطة القضائية بإنشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ كجهة قضائية يخضع لها أجنبى اصحاب امتيازات مصونة ، ثم المحاكم الأهلية عام ١٨٨٢ ، أصبحت المنازعات الإدارية - وفقاً للصياغات المتتابعة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ( وقد استبدلت فيما بعد باللائحة ١٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء وتغيرت صياغتها بمضى الشئ فى قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ) . والمادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ( وقد أصبح رقمها ٤٣ بعد تعديل صياغتها فون المساس بجوهرها على اثر إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٢٧ ) - أصبحت المنازعات الإدارية تخضع لاختصاص المحاكم القضائية بالقيود الآتية :

١ - لم يكن للمحكم القضائية أن يتعرض بطريق مباشر أو غير مباشر للإعمال السيادية . ( ولا زال ليجس تلتفشاء برتته إلى الآن التفرغ لهشقه بالإعسسال ) .

٢ - لم تكن المحاكم القضائية تملك إلغاء القرارات الإدارية المعيبة ، فربية كانت هذه القرارات أو لائحية ، ولا وقف تنفيذها ، ولا تفسيرها هو توليها .

على أن ذلك لم يمنع تلك المحاكم من الامتناع عن تطبيق القرارات الإدارية التنفيذية للمحاكم للقانون ممن ألتعرض لها فى تحد ذاهها .

٣. — أما التعويض عن أعمال الإدارة المعيبة وهى الأعمال المخالفة للقوانين واللوائح ، فكانت تملكه المحاكم اذا ما حققت تلك الأعمال او التصرفات الادارية ضرا بحق مكتسب لأحد الأفراد ، ويستوى فى ذلك أن يكون عمل الإدارة المعيب من الأعمال المادية او القانونية .

٤. — كما كان لتلك المحاكم أن تفصل فى سائر المسائل التى يخولها القانون حق النظر فيها .

ومن ثم ، على الرغم من أن المحاكم القضائية فى مصر كانت تملك الحكم بالتعويض على جهة الإدارة عن أعمالها المعيبة متى أوقعت ضرا بحق مكتسب للأفراد وهو ما يمكن أن يطلق عليه « قضاء التعويض » إلا أن تلك المحاكم لم يكن لها ما سعى « قضاء الإلغاء » وقدبقى الأمر على هذا الحال إلى أن أقر مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ليمارس الرقابة القضائية على أعمال الإدارة تعويضا وإلغاء . على أن ثمة إرهابت سابقة على ذلك لإرهاب قضاء الإلغاء فى مصر ، تمخضت عنها الظروف التاريخية والسياسية .

وأولى هذه الإرهابات كان ما عمدت إليه الحكومة المصرية فى أعقاب إنشاء مجلس النظار ( الوزراء ) لأول مرة بمصر فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ من استصدار أمر عال فى ٢٣ من إبريل ١٨٧٩ بإنشاء « مجلس شورى الحكومة » ونص هذا الأمر العالى على أن « يكون رئيس المجلس هو رئيس مجلس نظار حكومتنا ... » و « يصير لمشاركة المجلس المذكور فى جميع مشروعات القوانين » ويفصل بناء على طلب الخديوى أو طلب نظار الدواوين فى جميع المشاكل التى تحدث « أولا بخصوص الوظائف التى تكون لكل منهم بمقتضى القوانين واللوائح . ثانيا : فيما يتعلق بتنفيذ القوانين والإجراءات حسب توصيها » كما « ينظر فى إجراءات الموظفين التى يحال النظر فيها عليه » ( المقتان ٨ و ٩ ) واستطردت المادة ١٠ من الأمر العالى فتمت على أسناد ولاية قضاء الإلغاء الى المجلس الوليد ، مقرر أن « مجلس شورى الحكومة يحكم حكما نهائيا فى المنازعات التى تتعلق بالأمور الادارية . ثم مضت المادة ٣٣ وما يليها من الأمر العالى الى إيراد تفاصيل ممارسة طلب إلغاء القرارات

الإدارية المقيمة بأن أوجبت التظلم منها الى الناظر لولا ، ثم رفع التوكى الى المجلس خلال ثلاثة شهور . واستبعدت المادة ٣٥ من الامر المالى من ولاية القضاء الادارى لمجلس شورى الحكومة « ما يصير اتخاذه من الاحتياطات لمصلحة عمومية او للنظام العام » وقرارات الضبط والربط ، وتخصيص وعزل الموظفين الجائز عزله ، ولائحة ترتيب المصالح الحكومية ، وما يدخل فى اختصاص المحاكم المدنية والشرعية ، وما يدخل فى اختصاص المحاكم المختلطة » .

وجدير بالتنويه ان هذا الامر المالى انما صدر بعبارة مصرية من وزارة محمد شريف باشا ، ولم يأت فرضا من توى اجنبية (راجع المستشار طروق البشرى فى محاضرته التى القيت ببندى مجلس الدولة بالقاهرة فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٨١) .

واذا كانت الكوارث التى توالى على مصر فى تلك الآونة واختتمت بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ قد وادت تلك المحاوله الباكرا لاقلة تضام ادارى فى الهند ، فان محلوله ثانية ما لبثت ان لاحت فى الأفق ورحم قيام الاحتلال ، فقد صدر امر عال بتاريخ ٢٢ من سبتمبر ١٨٨٢ بتنظيم ما سمي « مجلس شورى القوانين » الذى ما لبث ان اوقف بدوره فى ١٣ من فبراير ١٨٨٤ لاعتراض وزارة الخارجية البريطانية على تشكيله . رغم انه كان قد اتفق من مهامه كل اختصاص قضائى . واقتصرت وظيفته على ابداء الراى فى المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة وغيرها مما يعرضه عليه الناظر ، وصياغة مشروعات القوانين والوائح الصادرة بأوامر عليية . وتواجعاها ، اذا ما طلب منه ذلك .

وبعد إلغاء الامتيازات الأجنبية وإبرام اتفاقية مونترى عام ١٩٢٧ استرندت مصر كابل سيادتها التشريعية والقضائية على أرضها . واذا تصرف الجهد القومى اذ ذاك الى استكمال المرح الاجتماعى والاقتصادى على دعم وطيدة من الامان وتمالة الحريات والحقوق ، نادى كثير من دعاة الإصلاح بإنشاء مجلس الدولة المصرى والقضاء الادارى . فوضعت لجنة تمهيدية

الحكومة عام ١٩٤٩ مشروعاً بإنشاء مجلس للدولة يتضمن المشروع أن يكون مجلس الدولة هيئة قضائية إدارية ولاية إلغاء قرارات الإدارة متى لم يسميته يعيب مخالفة السلطة ، ولكن هذا المشروع جعل الحكم الصادر بالإلغاء في هذا المقام مستوجبة تصديق مجلس الوزراء كي يحوز قوة التنفيذ - وفي عام ١٩٤٩ وضع الدكتور عبد الحميد بدوي بلشياً الذي كان وزيراً في تلكه الآونة مشروعاً جديداً لمجلس للدولة خفف منه اشتراط تصديق مجلس الوزراء عليه ما يصدره هذا المجلس من احكام بإلغاء القرارات الادارية .

وقد قيل كل من المشروعين يعاصفة شديدة من الاعتراض بحجة أن هذا المجلس سيكون سلطة تفوق السلطات ، إذ سيفرض وصاياه على السلطة التنفيذية ، ويسلب مجلس الوزراء سلطة التأويل التشريعي .

واقترح البعض أن تبايذ ولاية الإلغاء المقترحة بجهات القضاء العادى .

وفي سنة ١٩٤٥ تقدم الى مجلس النواب العضو محمود مطيد محمود بمشروع إنشاء مجلس الدولة ، فبادرت الحكومة بتقديم مشروع آخر نظراً وصدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

ولما كان هذا القانون نظراً على عجل فقد شابه بعض الأخطاء مما اقتضى تعديله بلقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

على أنه ولئن كثرت ولاية قضاء الإلغاء لم تنقرر في مصر إلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ فان « لجنة قضايا الحكومة » مارست وتبنت الصياغة في الإفتاء منذ الدكتور الصاير في ٢٧ يناير ١٨٧٦ الذي أيد تعيين من استجلبتهم الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٥ من رجال القانون الأجانب وعهدت الى اللجنة المشكلة منهم مهمة الإخاع عن مصالح الإدارة أمام الحكم ، وإبداء الراى من الناحية القانونية فيما تبأشره الحكومة من الأعمال والتصرفات ، وما يجرى بينها وبين الأفراد من علاقات ( راجع مقال الدكتور عبد الحميد

بدى - تحول لجنة قضايا الحكومة الى مجلس الدولة - مجلة مجلس الدولة  
السنة الاولى يناير ١٩٥٠ - ص ٣٥ وما بعدها .

وقد صدر بعد ذلك بنظام لجنة قضايا الحكومة القانون رقم ١٩٥٣  
١٩٥٣ فجدد اختصاصها بالاتي :

١ - التفتيش عن الحكومة والمصالح العمومية لبلد المحاكم .

٢ - اصدار الفتاوى الفنية على الامساح التفرعية المخصصة  
يستقيها من الوزارات والمصالح بشأن الوثائق والقرارات والمقود ومقاييس  
الانشغال العامة وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ، ويكون منوهاة  
للتقاضى او بشأن اى مسألة اخرى ترى الوزارة او المصلحة عرضها عليها  
لاجل درساها .

٣ - ان تضع فى صيغة قانونية الوثائق والمقود المذكورة او فى  
مشروع قانون او مرسوم او قرار او لائحة او غير ذلك من الامور الادارية  
التي تعرض عليها لدرساها .

بل صار من الواجب ايضا على الجهات الادارية ان يستعينوا بتفتيش  
الحكومة « فى شأن كل عقد صلح او تحكيم او تنفيذ قرار محكمين فى امر  
تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيهه .

وقد ظل الحال على هذا الوضع الى ان صدر فى ١٧ اغسطس  
سنة ١٩٤٦ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٦ بانشاء مجلس الدولة الذى اتفق  
بالوظائف الثلاثة الاتية : الامتلاء ، والمصفاة ، وولاية القضاء الادارى للام  
ونوعيا . على التفصيل الذى سيورد فيما بعد .

## مجلس الدولة صاحب الولاية العلمية على المقترحات الإدارية :

عندما أعلنت ثورة ٢٣ من يولييه ١٩٥٢ كان مجلس الدولة المصري قائما بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

وقد استحدثت دعوى الإلغاء لأول مرة في مصر كماً تلتها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة . أما قبل ذلك فلم يكن لاية هيئة قضائية اختصاص بالفناء للقرارات الإدارية . وتبدو أهمية دعوى الإلغاء من جانبين ، فهي من جانب تكفل حماية لحقوق الأفراد وحرياتهم ضد اعتداءات الإدارة ، وذلك عن طريق الحكم بالفناء للقرارات الإدارية المخالفة للقانون ، ومن جانب الآخر تمكن القضاء من بسط رقبته على أعمال الإدارة وتوجيه القائمين عليها إمرها إلى التزام نطاق القانون ، ويكون ذلك عن طريق الفناء لقراراتها الرئيسية .

وكان مجلس الدولة يختص طبقا لقانون إنشائه في ١٧ من أغسطس ١٩٤٦ بالنظر في ثلاثة أنواع من الموضوعات هي :

أولاً - انتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .

ثانياً - قضايا الأفراد .

ثالثاً - مقترحات المواطنين .

وكانت تخرج من اختصاص المجلس الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة . أما اختصاصه بطلبات التعويض فكان مشتركاً بينه وبين القضاء العادي .

وقد جاء اختصاص مجلس الدولة بالنسبة للقرارات الثانوية وقرارات العمل بغير الطريق التقاضي شاملاً الإلغاء والتعويض ، وذلك فيما يتعلق بالمواطنين الدائمين وحدهم . أما بالنسبة لقرارات التعيين والترقية ومنع المزاوات ، فكان اختصاص المجلس بالإلغاء وحده شاملاً لجميع المواطنين الدائمين وغير الدائمين . على أن اختصاص المجلس ما لبث أن اتسع بالقانون



دوقم ٩ لسنة ١٩٤٩ فقبل منازعات الموظفين العموميين دون بترقة بين الدائنين وغير الدائنين الغاء وتعويضا .

ولم يكن قانون انشاء المجلس يمنحه اى اختصاص قضائى فى شأن العقود الادارية ، وبالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ صارت محكمة القضاء الادارى تختص — ولكن بالمشاركة مع المحاكم العادية — بالنظر فى المنازعات المتعلقة بثلاثة عقود ادارية هى الالتزام والاشغال العامة والتوريد .

وقد كان اول قانون شامل يصدر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى خصوص مجلس الدولة هو القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة المنشور بالجريدة الرسمية فى ٢٩ مارس ١٩٥٢ . وبه اصبح اختصاص المجلس شاملا لجميع العقود الادارية ، كما صار الاختصاص بها مقصورا على المجلس دون غيره . وكان الاختصاص فى دعاوى التعويض عن القرارات الادارية مشتركا بين القضاة الادارى والمعدى ، فجعل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الاختصاص فى هذا المجال تاصرا على القضاء الادارى وحده .

وهذا ما تدرته المادة التاسعة من هذا القانون بقولها « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى طلبات التعويض المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا رقت اليه بصفة اصيلة او تبعية » .

وبذلك اضحى مجلس الدولة هو المختص وحده بالفصل فى دعاوى التعويض عن القرارات الادارية المعيبة .

ولا يخفى ما كان فى الاشتراك بين جهتي القضاء الادارى والقضاء المعدى فى الاختصاص من عيوب اثلها التعارض فى تاصيل الابداء القانونية التى تحكم هذه الروابط ولذلك روى ان يكون الفصل فيها من اختصاص القضاء الادارى وحده ، وهى الجهة الطبيعية باعتبار ان تلك الروابط من مجالات القانون الادارى او القانون العام .

وقد كان الاختصاص القضائى لمجلس الدولة منذ انشائه بالقانون

رقم ١٢ لسنة ١٩٤٦ اختصا محندا بنازعات ادارية على سبيل الحصر .  
وما كان يجوز للمجلس بهيئة قضاء ادارى ان يتجاوز اختصاصه هذا بانتظر  
فى بنزعة لم يرد البص على اختصاصه بها .

على انه بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اصبح مجلس الدولة  
بهيئة قضاء ادارى صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الادارية وذلك بنص  
المادة العاشرة فقرة ١٤ من ذلك القانون . وقد ترتب على ذلك اتساع  
اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وتقلده مكاتنه كتقاض طبيعى  
للمنازعات الادارية .

وبذلك انتقل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من  
مرحلة الاختصاصات المتيدة على سبيل الحصر الى مجال الاختصاص العام ،  
فاعتبر صاحب الولاية العامة على المنازعات الادارية كافة ، وذلك استيفاء  
لاختصاصه الطبيعى . وان كان هذا لا يعنى غل يد المشرع عن اسناد التصرف  
فى بعض المنازعات الادارية والدعاوى التليبية الى جهات قضائية اخرى ،  
على ان يكون ذلك على سبيل الاستثناء من الاصل العام المقرر بالمادة ١٧٢  
من الدستور وبالقدر وفى الحدود التى يقتضيها المصالح العام (١) .

### المحكمة الادارية العليا :

وقد تضمن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ساليب الاشارة اليه فيما  
تضمنه من احكام :

أولاً - انشاء المحكمة الادارية العليا .

ثانياً - انشاء هيئة موفى الدولة .

---

(١) راجع فى كل ما تقدم بصفة عامة الدكتور سليمان الطويل - القضاء  
الادارى - الكتاب الاول - قضاء الالغاء - طبعة ١٩٧٦ : ص ٩٦ وما بعدها .

**ثالثا - جعل التظلم الإدارى وجوبيا بالنسبة لبعض القرارات الإدارية:**  
قبل رفع الدعوى بطلبها، فإنها والسعى الى تبسيط اجراءات بعض المنازعة  
الإدارية .

وفى مقام هذه التعديلات تقول المذكرة الايضاحية للقانون  
المذكور : « ان ابعادا الادارية لن تتحقق على خير وجهه الا  
إذا سارت على نمط يجمع بين التبسيط والسرعة .  
فى الاجراءات ، وتجردت المنازعة الادارية عن لحد الخصومة الفردية ،  
وهيئت الوسائل لتمحيص القضايا تمحيضا دقيقا، وذلك لتأصيل احكام القانون  
الإدارى تأصيلا يربط بين شئونها ، ربطا محكما متكيفا مع البيئة المصرية ، بعيدا  
عن التناقض والتعارض ، متجها نحو الثبات والاستقرار ، وبوجه خاص لان  
القانون الإدارى يفرق عن القوانين الأخرى كالقانون المدنى او التجارى ،  
فى انه غير مقنن وانه ما زال فى مقتبل نشأته ، وما زالت طرقة وعمره غير  
معبدة ، لذلك يتميز القضاء الإدارى بأنه ليس مجرد قضاء تطبقى كالقضاء  
المدنى ، بل هو فى الأغلب قضاء انشائى ، يبتدع الحلول المناسبة للروابط  
القانونية التى تنشأ بين الإدارة فى تسييرها للمرافق العامة وبين الأفراد ، وهى  
روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص ، ومن ثم ابتدع القضاء  
الإدارى نظرياته التى استقل بها فى هذا الشأن ، وذلك كله يقتضى من المقاتلين  
بأمر القضاء الإدارى مجهودا شاقا مضمنا فى البحث والتحقيق والتأصيل  
ونظرا ثاقبا بصيرا باحتياجات المرافق العامة ، للمواءمة بين حسن سيرها  
وبين المصالح الفردية الخاصة .

وقد عالج المشروع ذلك كله ، بإنشاء المحكمة الإدارية العليا ، وبتظلم  
هيئة مهوى الدولة وتدعيمها وتوسيع اختصاصاتها ، ويجعل التظلم الإدارى  
وجوبيا بالنسبة الى القرارات الادارية المقابلة للسحب وتظلميه ويتبسيط  
اجراءات المعامى وازالة عيوب التعميد والاطالة فيها بدون مقتضى .

وبمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أنشئت المحكمة الإدارية العليا،

توصارت المختصة بنظر الطعون التي ترفعها هيئة مفوضى الدولة في احكام محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية والمحكم التأديبية المختلفة . وتعد سجلت المذكرة الاصلاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في صدد المحكمة الادارية العليا ، التي تعتبر استجيابا لا مثيل له في نظام مجلس الدولة الفرنسي انها « ستكون القول الفصل في فهم القانون الادارى ، وتاصيل احكامه ، وتنسيق مبادئه واستقرارها ، ومنع تناقض الاحكام » .

والمحكمة الادارية العليا يرأسها رئيس المجلس منذ انشائها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ودوائرها تصدر احكامها من خمسة مستشارين ، بينما نصبت المادة الرابعة من هذا القانون على ان وكيل مجلس الدولة نائب رئيس المجلس السدولة بمبا بعد ) للقسم القضائى هو الذى يرأس محكمة القضاء الادارى . وقد اوضحت هذه المحكمة تصدر احكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين بعد ان كان يلزم من قبل في دعاوى الالفاء ان يصدر الحكم من خمسة مستشارين . وقد كان رئيس المجلس في النظام القديم السابق على القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو رئيس محكمة القضاء الادارى ، فاصبح لا مندوحة في النظام الجديد من ان تتخذ رئاسة المحكمة الادارية العليا اليه وتسد رئاسة محكمة القضاء الادارى الى احد نوابه .

وقد كان حق الطعن امام المحكمة الادارية العليا في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ مقررا لرئيس هيئة مفوضى الدولة ، له ان يستعمله من تلقاء نفسه او بناء على طلب ذوى الشأن ان راوا وجها لذلك . الا ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصرى اجاز لصاحب الشأن الطعن مباشرة امام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية يفصله . كما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فلم يقصر الطعن على رئيس هيئة مفوضى الدولة بل اجاز لذوى الشأن بمصفة علمية .

ويكون الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا جازماً في الأحوال الآتية :

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ — إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .

٣ — إذا صدر الحكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

كما أنه بصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالإصلاح الزراعي فتح باب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في خصوص الاستيلاء والتوزيع اللذين يتمان طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وتعديلاته .

وبصدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أصبح الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يقتصر على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية والسند الاختصاص بنظر الطعون في أحكام المحاكم الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية . وصارت تصدر أحكاماً نهائية في هذه الطعون ، على أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ لجاز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري المثار إليها أمام المحكمة الإدارية العليا بشرطين :

أولاً : أن يكون الطعن مرفوعاً من رئيس هيئة مفوضي الدولة .

ثانياً : أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر خلافاً لما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو يقتضي تقرير مبدأ قانوني جديد .

#### دائرة فحص الطعون :

وتكون بالمحكمة الإدارية العليا دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل :

من ثلاثة مستشارين من اعضائها . وقد أنشئت دائرة فحص الطعون بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وظل منصوصا عليها بالمادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

### الجمعية العامة للمحكمة الادارية العليا :

واذا تبين لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا عند نظر احد الطعون انه صدرت منها او من احدى دوائر المحكمة احكام سابقة يخالف بعضها البعض ، او رأت الاستدلال عن مبدأ قانونى قرره احكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا ، تعين عليها — بمقتضى المادة ٥٤ مكررا من قانون المجلس المضافة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — احضار الطعن الى هيئة تشيكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة فى كل عام قضائى من أحد عشر ميسارا برئاسة رئيس المحكمة او الأقدم فالأقدم من نوابه . وتصدر الهيئة المذكورة احكامها بأغلبية سبعة اعضاء على الأقل .

### طبيعة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا :

لما كان ثمة تباين بين طبيعة الروابط التى تنشأ فيما بين الإدارة والأفراد فى مجالات القانون العام وتلك التى تنشأ فيما بين الأفراد فى مجالات القضاء الخاص . وكان موضوع المراقبة التى تمارسها المحكمة الادارية العليا على احكام محكمة القضاء الإدارى والحاكم الادارية هو رقابة هذه المحاكم لدى مشروعية القرار الإدارى المطعون فيه امامها بالإلغاء . وهذه بدورها رقابة قانونية . تسبطلها هذه المحاكم لتتعرف على مشروعية قرارات الإدارة من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، فانه ليس لمحكمة القضاء الإدارى أو للمحكمة الادارية سلطة تطفية فى فهم « وقائع » دعوى الإلغاء تعبر عنها سلطة المحكمة الادارية العليا .

وبذلك اختلفت الرقابة التى تسبطلها المحكمة الادارية العليا عن الرقابة التى تمارسها محكمة النقض فى الطعون المرفوعة اليها .

ومن ثم لم يكن بالإمكان أيضا أن تمضى المتارنة بين الطمعين بالنقض والطمع أمام المحكمة الإدارية العليا حتى نهاية الشوط ، وذلك رغم أن حالات الطعن التي أوردها قانون مجلس العولة هي الحالات التي حددها المشرع المصري كحالات للطمع بالنقض .

### هل الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يوقف الحكم المطعون فيه :

كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك . وقد مضى الحال على هذا منذ انشاء المحكمة الإدارية العليا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة إليه ( المادة ١٥ ) التي أن صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقررأ في المادة ٥٠ أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » . وقد قررت هذه المادة الحكم ذاته بالنسبة للطمع أمام محكمة القضاء الإداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية ، فالطعن لا يوقف تنفيذه إلا إذا أمرت محكمة القضاء الإداري بغير ذلك .

### هيئة مفوضي الدولة :

وفيما يتعلق بهيئة مفوضي الدولة فقد أنشئت بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة إليه وعهد إليها بمهمة تقوم على أغراض شتى منها تجزيد المنازعات الإدارية من لعد الخصومات الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا يبنى إلا معاملة الناس جييعة طبقا للقانون على حد سواء ، ومنها محاولة القضاء الإداري من ناحيتين ، أحدهما أن ترفع عن عائق القضاء الإداريين مستشارين وغيرهم عبء تحضير القضايا وتهيلتها للبرامعة حتى يتفرغوا للفصل فيها ، والأخرى تقديم معلونة غنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصا يرضى ما أظلم من جوانبها ويجلو ما غمض من دقائقها براء تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده ، ومما يجدر التنويه به في هذا الصدد أن القضاء الإداري في فرنسا وهو القضاء النموذجي الذي يحتذى ، لم يبلغ مبلغه من الزقى ورمعة المستوى ، إلا بفضل الجهود الموفقة التي يبذلها مفوضو الدولة ، والبحوث الغنية الزائمة التي يشتملون بها .

وتحقيقاً لتلك الأغراض جعل من اختصاص الهيئة ، فضلاً عن تحضير الدعوى وتمهينتها للمرافعة ، اقتراح إنهاء المنازعات ودعا على أساس المبادئ التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، ولها في سبيل ما تستخدم حق الاتصال بالجهات الحكومية رأساً للحصول على ما يكون لازماً لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق ، أو لاقتراح التسوية الودية ، كما جعل من اختصاصها أن رأى رئيس الهيئة وجهاً لذلك حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تتطلب فيه الحيدة لصالح الكائنون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا . كما رُكِّل إليها الفصل في طلبات الإعفاء من الرسوم القضائية ، وأخيراً تتزوج عليها بأعداد تقرير في كل دعوى ، لم تتم التسوية الودية فيها ، تحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية مثل النزاع ، وتبدي رأيها مسبباً .

#### **النظام الإداري الوجوبي ، والمسمى نحو تسيط الإجراءات :**

وفيما يختص بتنظيم النظام وجعله وجوبياً بالنسبة إلى القرارات الغالبة للمسحب والصادرة في شأن الموظفين ، فإن الفرض الذي استهدفه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من ذلك هو تقايل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق أسير للناس بإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظليه ، فإن رفضته أو لم تثبت فيه خلال الميعاد المقرر فله أن يلجأ إلى طريق التقاضي . ولما كانت تلك القرارات خاصة بالتعيين والترقية ومنح العلاوات والتأديب وبالإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي ، وهي على الجيلة لا يترقب على تنفيذها نتائج يتعذر تداركها ، فقد نصت المادة ١٨ فقرة ٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه لايجوز طلب وقف تنفيذها، وإن كان يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كسلة أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل أو بالوقف ، حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الأود أن كان المرتب هو المورد .



وفيما يتعلق بتبسيط الاجراءات ومنع التعقيد والاطالة اختصرت المواعيد في المادة ٤٠ وجعل الاعلان بطريق البريد على الوجه المبين بقانون المرافعات (مادة ٢٢ و ٢٥ من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ ) ونصت المادة ٤١ من القانون سالف الذكر على انه لا تقبل المحكمة اى دفع او طلب اوراق مسا كان يلزم تقديمه قبل الاحالة الى المرافعة الا اذا ثبت ان اسباب ذلك طرقت بعد الاحالة او كان الطالب يجهلها عند الاحالة ومع ذلك اجازت للمحكمة تحقيقا للعدالة او مراعاة للمصلحة العامة ، قبول او طلب ورقة جديدة مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الاهمال بغرامة يجوز منحها للطرف الآخر ، على ان الدفوع المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدائها فى اى وقت كما يجوز للمحكمة ان تقضى بها من تلقاء نفسها .

وقد اضطرر سير العمل على هذا النوال ( المواد ٤٩ و ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

كما انه احكاما للتعاون والترابط بين المجلس والجهات الحكومية اجازت المادة ٣٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ومن بعدها المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان يندب بترك الجهات بناء على طلبها مستشارون مساعدون او نواب كمفوضين للمجلس للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهم رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح والهيئات لدى المجلس او ما يهم المجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح ، ويعتبر المفوض ملحقا بادرارة الراى المختصة بشئون الوزارة او المصلحة او الهيئة التى يعمل فيها وقد دعت الضرورات العملية تلك الجهات الى ان تطلب ندى امثال هؤلاء الفنيين واثبتت التجربة نجاح هذا النظام وفائدته فى سرعة انجاز الاعمال . فضلا عن انهم يترسون فى الوقت ذاته على الاعمال الادارية ويفيدون خبرة فيها حتى اذا عادوا الى المجلس كانوا ابصر بامور الادارة واكثر تفهما لحقائقها واوفر استعدادا لمعالجة المسائل القانونية بانق اوسع ونظرا اشمل واقدر على الموازنة بين المصلحة العامة والمصالح الفردية .

### المحكم الادارية :

انشئت محكمة القضاء الادارى اول ما انشئ مجلس الدولة فى مصر ، وقد زاد العبء الملقى على هذه المحكمة نظرا لكثرة ما رجع اليها من دعاوى

وبخاصة في شئون الموظفين . فسمى المشرع الى تخفيف العبء عن كاهلها بان يصدر المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الذي انشا لجائنا قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، لتصفية بعض المنازعات قبل اللجوء الى محكمة القضاء الاداري ، الا ان هذه اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي لم تحقق الغاية المرجوة منها على ما كان مقدرا لها ان تحققه مما لبث ان صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بغاء هذه اللجان ، وبانشاء محاكم ادارية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين . وقد اعطيت هذه المحاكم اختصاصا محدودا للفصل في المنازعات الخاصة بالترقيات والمكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين خارج الهيئة او لورثة كل منهم ، على ان تكون احكامها انتهائية اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها . اما اذا تجاوزت قيمتها هذا النصاب او كانت مجهولة القيمة جاز استئناف احكامها امام محكمة القضاء الاداري . وقد اعاد القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنظيم المحاكم الادارية ، جعلها تختص بصفة نهائية بالفصل في طلبات الغاء : ا - القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او الترقية او بمنح علاوات . ب - والقرارات النهائية للسلطات التأديبية . ج - والقرارات الادارية الصادرة بالاحالة الى المعاش او الاستقداع او الفصل من غير الطريق التأديبي عدا ما يتعلق من هذه القرارات بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية او بالضباط وفي طلبات التعويض المترتبة عليها . كما جعل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المحاكم الادارية مختصة ايضا بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق او لورثتهم . ( راجع في اختصاص المحاكم الادارية المادتين ١٣ و ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ) والملاحظ ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، قد زاد من اختصاص هذه المحاكم فجعلها ( المادة ١٤ منه ) تختص :

١ - بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او الترقية او بمنح العلاوات والقرارات

النسادرة بالأحالة الى المعاش او الاستيداع او الفصل بغير الطريق التأديبي  
متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث  
ومن يعاملهم . وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢ — كما تختص المحاكم الادارية فى ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكافآت المستحقة لمن  
مكروا أو لورثتهم .

٣ — وبالفصل أيضا فى المنازعات الخاصة بعقود الالتزام او الأشغال  
العامة او التوريدات او بأى عقد ادارى آخر متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز  
خمسمائة جنيه .

### المحاكم التأديبية :

وقد ابتدع القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية  
والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى ( وهو الذى امتد سريانه بالقانون  
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفى المؤسسات ، والهيئات العامة ، والشركات  
التي تساهم فيها الحكومة او المؤسسات او الهيئات العامة بنسبة ٢٥ ٪ من  
رأسمالها او تضمن لها حدا ادى من الأرباح : والجمعيات والهيئات الخاصة  
التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ) — ابتدع نظام المحاكم  
التأديبية التي حلت كعادة عامة محل مجالس التأديب القديمة ، مستهدفا  
بذلك توفير المزيد من الضمانات للموظفين والاطمئنان الى عدالة اكبر وأسرع  
وأيسر فى شئونهم .

واختصت المحاكم التأديبية ، وفقا لنص المادتين ١٨ و ٢٥ من القانون  
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عن  
المخالفات المالية والادارية ، على اختلاف فى تشكيلها تبعا لدرجة الموظف ووقت  
اقامة الدعوى ، ونوع المخالفة مالية او ادارية . وذلك فيما خلا الموظفين

**الفن** يُنظم التحقيق معهم وتأييدهم قوانين خاصة حسبها نصت على ذلك **المادة ٤٦** من هذا القانون ، كرجال القضاء العادى والإدارى وأعضاء هيئات **التدريس بالجامعات** ، وبإستثناء المستخدمين الخارجيين عن الهيئة قبل العمل **بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠** بسريان أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وتحسين حالتهم والعمال ، اذ كلن التصرف فى التحقيق بالنسبة لهم من اختصاص الجهة التى يتبعونها كما نصت على ذلك **المادة ١٥** من القانون ذاته ، وكذا الموظفين المعيّنين على اعتمادات مالية **أو وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة** على ما يؤخذ من نص المادتين ٤ و ١٨ من **القانون المذكور** ، والموظفين الذين يقترح مدير عام النيابة الإدارية ، وفقاً **للمادة ١٦** من القانون المشار اليه ، فصلهم بغير الطريق التأديبى بقرار من **رئيس الجمهورية** ، غير انه بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام **العاملين المدنيين بالدولة** أصبح اختصاص المحاكم التأديبية ممتدا الى **مئتى العمال والموظفين الفنيين** على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة اللتين كانتا **تخرجان عن اختصاصها** .

وطبقا لقانون مجلس الدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبحت **المحاكم التأديبية** تختص بنظر الدعوى التأديبية عن **المخالفات المالية والإدارية** التى تقع من :

**أولاً — العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة** فى وزارات الحكومة **ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات** **العامة وما يتبعها** من وحدات والشركات التى تظن لها الحكومة حداً لئلى **من الأرباح** .

**ثانياً — أعضاء مجالس إدارة الشركات النقابية المشكلة طبقاً لقانون** **العمل وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة** **١٩٦٣ بشأن تشكيل مجالس الإدارة بالشركات والجمعيات والمؤسسات** **الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها** .

**ثالثا -** العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تسعا وثالث عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. ( المادة ١٥ ) وهذه الطعون إما أن تكون مقدمة من الموظفين العموميين بالقضاء الإدارات النهائية للسلطات التأديبية وإما أن تكون مقدمة من العاملين بالقطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم في الحدود المقررة قانونا .

كما يختص رئيس المحكمة التأديبية بإصدار قرار يفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأملاك الخاصة المشار إليهم فيها تقدم عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا . ( المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

ويتحدد اختصاص المحاكم التأديبية - وفقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تبعا للمستوى الوظيفي للعامل وقت تلبية الدعوى ، وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعا ، ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٥ سالف الإشارة إليها .

وتوقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة للشؤون من تجري محاكمتهم . على أنه بالنسبة إلى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ، والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

١ - الإيقاف .

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

٣ - خفض المرتب .

٤ - تنزيل الوظيفة .

٥ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة ، أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة ، وذلك حتى حدود الربع ( المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

أما الجزاءات التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة فهي :

١ - غرامة لا تقل عن خمس جنيهاً ولا تجاوز الأجر الأجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر الذي وقعت فيه المخالفة .

٢ - الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .

٣ - الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

وفي جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بها لا يجاوز الربع إلى حين انتهاء المحاكمة ( المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

ولا تجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا كان قد بدى في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

٢ - إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدى في التحقيق قبل ذلك ( المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

وأحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في قانون مجالس الدولة المشار إليه .

ويعتبر من قوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية . وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المخضّر أن يقيم الطعن في حالة الفصل من الوظيفة . ( المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

## الافتاء والتشريع بين الدمج والاستقلال :

كان قسم الراى بالمجلس يتكون فى بداية تشكيله منذ انشاء المجلس بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ من ادارات الراى ومن قسم للتشريع . وبقي هذا التقسيم فى القانون الذى اعاد تنظيم المجلس وصدر برقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . ثم عدل التقسيم ضمن التعديلات التى ادخلت على تنظيم مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ فجعلت ادارات الراى المنفردة فى شعب ثلاث تختص كل شعبة منها بالافتاء : لمجموعة من الوزارات ذات الاختصاصات المتجانسة ، وظل قسم التشريع منفصلا عن قسم الراى . ثم اندمجت الإدارات فى الشعب الثلاث بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ من مارس ١٩٥٣ . وكانت كل شعبة تتكون من وكيل مساعد للمجلس ومستشارين وأعضاء فنيين . ولما صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ اعاد نظام الإدارات . كما ألغى هذا القانون قسم التشريع ودمج اختصاص الفتوى والتشريع . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ « ان حكمة هذا الدمج واضحة ، كشفت عنها تجارب الماضى ، ذلك ان الفتوى هى تطبيق للقوانين واللوائح القائمة ، فمن يمارسونها هم اقدر الناس على تعرف عيوب التشريعات القائمة واوجه اصلاحها ، ولن يكون التشريع الجديد كاملا الا اذا اجتمعت خبرة الراى الى فن الصياغة ، كما ان من يتولون اعداد التشريع وصياغته يكون اعراف الناس بقصد الشارع عند تطبيق التشريع الجديد وتفسيره لدى الافتاء ... » واستمر هذا الدمج فى ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الى ان عمد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الى الفصل بين الفتوى والتشريع واصبح لكل منهم قسم مستقل يصبان على اى حال فى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد حلت الجمعية العمومية للتقسم الاستشارى محل قسم الراى مجتمعاً منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالفا الاشارة اليه .

## تبعية مجلس الدولة :

وعندما صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ نصت المادة (١) منه على

أن ينشأ مجلس الدولة ويكون هيئة قائمة بذاتها ويلحق بوزارة العدل .  
ثم صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ونص في المادة (١) منه على أن يكون  
مجلس الدولة هيئة قائمة بذاتها ويلحق بوزارة العدل .

ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ونص على أن لوزير  
العدل حق الاشراف على المجلس وأعضائه وموظفيه ثم عدل هذا القانون  
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ ونص في المادة الأولى منه على أن مجلس  
الدولة هيئة مستقلة تلحق برياسة الوزارة .

ثم صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على  
أن يكون مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق ( برياسة مجلس الوزراء )  
ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة الأولى منه على أن يكون  
مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق برياسة الجمهورية ثم صدر القانون رقم  
« ١٤ » لسنة ١٩٦٢ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ونص على أن يكون  
مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق بالمجلس التنفيذي . ثم صدر القانون رقم  
٢٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن الحاق مجلس الدولة بوزير العدل .

وعندما صدر دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ نصت المادة ١٧٢ منه على أن  
« مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات  
الإدارية وفي الدعاوى التأديبية . ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » .

وفي ظل هذا الدستور ، الذي جعل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري  
القاضي العام للمنازعات الإدارية ، صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص  
في مادته الأولى على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تاحق  
بوزارة العدل » على أنه صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض  
أحكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وعدل فيما  
عدل من أحكام المادة الأولى من ذلك القانون ، فأصبحت تنص على أن « مجلس  
الدولة هيئة قضائية مستقلة » .

والذي يبين مما تقدم من نصوص أن مجلس الدولة أصبح له كيانه



المستقل وحصلاته ضد كل تدخل عشوائي في شئونه . وبلغ الحد بالمرجع الدستوري حرصاً على استقلال القضاء الإداري أن نص على جبره اختصاصاته حتى لا يعتمد المشرع المعادي إلى الانتقاص منها . وأما ما في إبراز استقلاله جاء تعديل القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ (١) .

---

(١) وفي هذا المقام نسجل أن المشرع المصري قد ذهب إلى ما هو أبعد مما كلفه المشرع الفرنسي لمجلس الدولة من استقلال . فأن رئاسة مجلس الدولة الفرنسي هي قانوناً لرئيس مجلس الوزراء ، ولوزير العدل في حالة غيبة رئيس مجلس الوزراء . وأن كان الذي يدير عجلة مجلس الدولة الفرنسي ويسوس أموره عملاً وكيل المجلس . كما وقد بقيت رئاسة المجلس المصري لأحد أعضائه ، واضطرت هذه القاعدة منذ انشئ المجلس بقانونه رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

## تشكيل مجلس الدولة

### التشكيل الفني لمجلس الدولة :

يشكل مجلس الدولة فنياً - من رئيس وعدد كافٍ من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين والمستشارين الماعدين ( ١ ، ب ) والنواب والمندوبين ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون ويتوزع هؤلاء الأعضاء - برئاسة رئيس المجلس - فى اتسام فنية هى :

القسم القضائى - قسم الفتوى - قسم التشريع - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع (١) .

### أولاً - القسم القضائى :

ويتألف من الجهات الآتية :

أ - المحكمة الادارية العليا .

ب - محكمة القضاء الادارى .

ج - المحاكم الادارية .

د - المحاكم التأديبية .

هـ - هيئة منوضى الدولة .

### المحكمة الادارية العليا :

وتتكون المحكمة الادارية العليا من دوائر على اساس التخصص ، ولهذا ففى فى الوقت الحاضر . . تتكون من الدوائر الأربع التالية :

**الدائرة الأولى :** وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالأفراد والهيئات والعقود الادارية والتعويضات ، كما تختص بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة والتى تنص عليها المادة ١٠٤ من قانون المجلس .

**الدائرة الثانية :** وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالترقيات والتعيينات والنسويات .

---

(١) هذا فضلاً عن ادارة التفتيش الفنى ( المادة ٩٩ من قانون المجلس ) والمكتب الفنى الملحق بالأمانة العامة للمجلس . وسيرد ذكرهما فيما بعد .

**الدائرة الثالثة** — وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالإصلاح الزراعى ، ونظر طعون شركات القطاع العام ومجالس القاديب وإنهاء الخدمة والنقل والنسب .

**الدائرة الرابعة** — وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالتأديب والفصل بغير الطريق التأديبى والتعويض عنها والجزاءات (١) .

#### ب — محكمة القضاء الإدارى :

تتكون من ثماني دوائر ، خمس منها على أساس التخصص وهي :

**الدائرة الأولى** — وتختص بالنظر فى منازعات الأفراد مع الإدارة .

**الدائرة الثانية** — وتختص بالنظر فى منازعات الجزاءات والفصل بغير الطريق التأديبى .

**الدائرة الثالثة** — وتختص بالنظر فى منازعات الترقية .

**الدائرة الرابعة** — وتختص بالنظر فى منازعات التسويات .

**الدائرة الخامسة** — وتختص بمنازعات العقود الإدارية والتعويضات ودارة وحده على أساس استثنائى فتختص بالطعون المقامة عن أحكام صادرة من المحاكم الإدارية .

وهذه الدوائر الست مقرها القاهرة .

وأما **الدائرتان الأخريان فاختصاصهما** على أساس مذهب أن توجد أحدهما بالإسكندرية والأخرى بالمنصورة حيث تقومان هناك بكافة الاختصاصات المماثلة لدوائر القاهرة بما فيها الاختصاص الاستثنائى .

#### ج — المحاكم الإدارية :

وهي مقسمة على أساس مرتقى ومطى .

والمحاكم الإدارية المرفقية هي :

- ١ — المحكمة الإدارية للرياسة وما يتبعها .
- ٢ — المحكمة الإدارية للصحة وما يتبعها .

---

(١) راجع محضر اجتماع مستشارى المحكمة الإدارية العليا بتاريخ

- ٣- المحكمة الادارية للتعليم وما يتبعها .
  - ٤ - المحكمة الادارية للنقل والمواصلات وما يتبعها .
  - ٥ - المحكمة الادارية للزرى والحربية وما يتبعها .
  - ٦ - المحكمة الادارية للمالية وما يتبعها .
- اما المحاكم المحلية فهى المحاكم الادارية بمدن الاسكندرية والمنصورة ،  
وطنطا ، واسيوط .

## د - المحاكم التأديبية :

- وهذه المحاكم بقورها مقسمة على اساسين ، مرفضى ومحلى .
- والمحاكم التأديبية المرفقية هى :
- ١- المحكمة التأديبية للرياسة وما يتبعها .
  - ٢ - المحكمة التأديبية للصناعة وما يتبعها .
  - ٣ - المحكمة التأديبية للتعليم وما يتبعها .
  - ٤ - المحكمة التأديبية للزراعة وما يتبعها .
  - ٥ - المحكمة التأديبية للصحة وما يتبعها .
  - ٦ - المحكمة التأديبية للنقل والمواصلات وما يتبعها .
- واما المحاكم المحلية فهى المحاكم التأديبية بمدن الاسكندرية والمنصورة  
وطنطا واسيوط .
- والى جوار هذه المحاكم التأديبية المرفقية والمحلية توجد محكمتان  
تأديبيتان خاصتان بمستوى الادارة العليا وتقع اولاهما بمدينة القاهرة والثانية  
بمدينة الاسكندرية .

## هـ - هيئة مفوضى الدولة :

- يتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية اعضاء النيابة الادارية .
- اما المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية  
فكانها تعرف نظاما مختلفا يعرف بنظم التفويض الذى يقوم فيه المفوض  
بتحضير الدعوى وتمهيتها للمرافعة امام المحكمة .

وهذا المفوض يتبع هيئة مفوضى الدولة التى ليس لها تقسيم خاص بها ، فهى فيما عدا رئيسها ووكيلها والمشرّف على اعمالها بالإسكندرية تتبع فى تقسيمها ذات الأساس الذى تقوم عليه المحاكم ، فان كانت المحكمة مقسمة على أساس الدوائر المتخصصة فان المفوضين ينقسمون ايضا الى دوائر تخصصية ، وان كانت المحاكم مقسمة على أساس مرفقى فان المفوضين ايضا ينقسمون على أساس مرفقى .

### ثانيا - قسم الفتوى :

يتكون من عدد من الادارات واللجان ، ووفقا لقرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠ فان ادارات الفتوى هى الادارات التالية :

- ١ — ادارة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والمحافظات .  
( المجالس المحلية ) ووزارة التخطيط ، ووزارة الطيران (١) .
- ٢ — ادارة لوزارة الداخلية .
- ٣ — ادارة لوزارتى الخارجية والمعدل .
- ٤ — ادارة لوزارة الحربية .
- ٥ — ادارة لوزارة النقل البحرى وللصالح العامة بمدينة الاسكندرية .
- ٦ — ادارة لوزارة الاسكان والنشيد ، ووزارة التعمير .
- ٧ — ادارة لوزارتى التعليم العالى والتربية والتعليم .
- ٨ — ادارة لوزارتى الأوقاف وشئون الأزهر والشئون الاجتماعية .
- ٩ — ادارة لوزارة الصحة .
- ١٠ — ادارة لوزارات القوى العاملة (الثقافة والاعلام) والسياحة .
- ١١ — ادارة لوزارتى ( الخزانة ) والاقتصاد والتجارة الخارجية .
- ١٢ — ادارة لوزارة التموين والتجارة الداخلية .

---

(١) الحقت بقرار رئيس مجلس الدولة بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس فى ١٧/١٠/١٩٧٢ .

١٣- ادارة لوزارتى الزراعة واستصلاح الاراضى والاصلاح الزراعى

١٤- ادارة لوزارة الرى .

١٥- ادارة لوزارتى الصناعة والبتترول والثروة المعدنية والكهرباء.

١٦- ادارة لوزارة النقل والمواصلات .

١٧- ادارة لوزارة الانتاج الحربى .

وقد اصبحت الوحدة بالقسم الاستشارى منذ اُعيد العمل بانفادتون رتبه ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الاشارة اليه هى الادارة وليست الشعب القديبة .  
( المذكرة الايضاحية للقانون المذكور ) .

.. والى جوار هذه الادارات ، فانه يجوز ان يندب برياسة الجمهوريه  
ورياسة مجلس الوزراء وبالوزارات والمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب  
رئيس الجمهوريه او رئيس مجلس الوزراء او الوزراء . او المحافظين او  
رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون ، نواب للعمل كمفوضين لمجلس  
الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظلمات الادارية  
ومتابعة ما يهم رياسة الجمهوريه ورياسة مجلس الوزراء والوزراء  
والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس او ما للمجلس لديها من مسائل  
تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح ( المادة ١/٥٩ من قانون المجلس )  
ويعتبر المفوض فى هذه الحالة ملحقا بإدارة الفتوى المختصة بشئون الجهة  
التي يعمل بها ( المادة ٢/٥٩ من قانون المجلس ) .

**اما اقسام الفتوى فهى :**

**١ - اللجنة الاولى :** وتشكل من رؤساء ادارات الفتوى لرياسة  
الجمهوريه ورياسة مجلس الوزراء والمحافظات ووزارة التخطيط والداخلية ،  
والخارجية ، والعمل ، والحربية . والانتاج الحربى . والنقل البحرى ،  
والصالح العامة بمدينة الاسكندرية .

**٢ - اللجنة الثانية :** وتشكل من رؤساء ادارات الفتوى لوزارات  
التعليم العالى والتربية والتعليم ، والاوقاف وشئون الأثرى ، والشئون  
الاجتماعية ، والصحة والقوى العاملة والنقمة والاعلام والسياحة والاسكان  
والتمير .

٣ — **اللجنة الثالثة** : وتشكل من رؤساء ادارات الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين . والتجارة الداخلية . والزراعة واستصلاح الاراضى والاصلاح الزراعى والرى . والصناعة ، والبتترول ، والثروة المعدنية والكهرباء ، والنقل والمواصلات .

وتسند رئاسة كل من اللجان الى نائب من نواب رئيس المجلس ( المادة ٦٠ من قانون المجلس ) وان كان يجوز لرئيس المجلس ان يحضر جلسات هذه اللجان وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة : المادة ٧٠ من قانون المجلس (١) .

#### ثالثاً — قسم التشريع :

يشكل من أحد نواب رئيس المجلس رئيساً . ومن عدد كاف من الوكلاء والمستشارين والمستشارين المساعدين ، ويلحق به نواب ومندوبون وينضم الى هؤلاء الاعضاء رؤساء ادارات الفتوى كل منهم حين نظر التشريعات الخاصة بادارته للاشتراك فى المداولات ، ويكون له صوت محدود فيها . ويجوز لرئيس مجلس الدولة ان يحضر جلسات قسم التشريع ، وتكون له الرئاسة فى هذه الحالة ( المادة ٧٠ من قانون المجلس ) .

#### رابعا — الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

وتشكل من نائب لرئيس المجلس رئيساً . ومن نواب رئيس المجلس والوكلاء بقسمى الفتوى والتشريع . فضلاً عن مستشارى قسمى التشريع ورؤساء ادارة الفتوى . واذا حضر رئيس المجلس جلسات الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فان الرئاسة تكون له فى هذه الحالة ( المادة ٧٠ من قانون المجلس ) .

---

(١) يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجلس انشاء لجنة او اكثر تخصص فى نوع معين من المسائل ويمتد اختصاصها الى جميع ادارات الفتوى ( المادة ٢/٦٠ من قانون المجلس ) كما يجوز لرئيس المجلس ان يعمد الى ادارة الفتوى التى يكون مقرها خارج القاهرة بمباشرة اختصاص اللجنة ( المادة ٦١ مقرة اخيرة من قانون المجلس ) .

### التشكيل الإداري لمجلس الدولة :

وفقا للمادة ٧٠ من قانون مجلس الدولة ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ، فان رئيس مجلس الدولة هو الذى ينوب عن المجلس فى صلاته بالفير ، كما يشرف على أعمال أقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها ، فضلا عن انه يشرف على الأعمال الإدارية وعلى الأمانة العامة للمجلس . وعند غياب الرئيس او ظو منصبه يحل محله فى اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس .

ويعاون رئيس المجلس فى تنفيذ الاختصاصات السابقة أمين عام من درجة مستشار مساعد على الأقل ، يندب بقرار من رئيس المجلس (المادة ٧١) وسبع الأمين العام مكتب فنى برياسته يتولى اعداد البحوث التى يطلبها رئيس المجلس ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتب وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها ، كما يتبع الأمين العام المراقبات الإدارية التالية :

— المراقبة العامة لشئون مكتب رئيس مجلس الدولة .

— المراقبة العامة لشئون مكتب الأمين العام .

— المراقبة العامة لشئون الأعضاء .

— المراقبة العامة للتخطيط والتنظيم والإحصاء .

— القطاع الإدارى والمالى والأجهزة القضائية المعاونة وهذا القطاع يتكون من الإدارات التالية :

١ — الإدارة العامة للتفتيش الإدارى والمالى والتحقيقات والقضايا

ب — الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية .

ج — الإدارة العامة للشئون الإدارية للقسم القضائى .

د — الإدارة العامة للشئون الإدارية لقسمى الفتوى والتشريع .



## اختصاصات مجلس الدولة

تتنوع اختصاصات مجلس الدولة الى نوعين رئيسيين :

اختصاصات او وظائف قضائية ، واختصاصات او وظائف استشارية وتشمل الوظيفة القضائية لمجلس الدولة الفصل في المنازعات الادارية والدعوى الطبقية فضلا عن بعض الاختصاصات القضائية الاخرى التي تنص عليها القوانين خلسة .

اما الوظائف الاستشارية فتشمل ابداء الراى وصياغة القوانين فضلا عن اعدادها في بعض الحالات .

والى جوار هذين النوعين الرئيسيين هناك وظائف اخرى يقوم بها اعضاء مجلس الدولة بصفتهم اعضاء في هذا المجلس .

### الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة :

#### اولا - الفصل في المنازعات الادارية :

وقد نص على هذا الاختصاص كل من الدستور الحالي ( المادة ١٧٢ ) وقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ( المادة ١٥ ) وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ( المادة ١٠ ) وبهذه النصوص تنبثت اختصاصات مجلس الدولة في الفائق الطبيعي والعام للمنازعات الادارية . وقد عهد الدستور الحالي الى حلية لاختصاص مجلس الدولة بنفس في المادة ١٨ على انه « يحظر النص في القوانين على تحمين اى عمل او قرار ادارى من رقبة القضاء » .

وفي صدد اختصاص مجلس الدولة نصت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الاشارة اليه الى ان محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

#### لولا - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

ثانياً — المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

ثالثاً — الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطمعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

رابعاً — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش أو الاستداع أو فصلهم بغير الطريق السليم .

خامساً — الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

سادساً — الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقاً للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

سابعاً — دعاوى الجنسية .

ثامناً — الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

تاسعاً — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشرًا — طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بمسئولية أصلية أو تبعية .

حادي عشر — المنازعات الخاصة بعقود الإقراض أو الائتمان العامة أو التوريفات أو بأي عقد إداري آخر .

ثاني عشر — الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر — الطعون في الجزاءات الموقعة على المعاملين بالقطاع العام  
في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر — مسائل المنازعات الإدارية .

وأيا كان وجه الرأي في حدود المنازعة الإدارية التي تختص محاكم  
مجلس الدولة بنظرها فإن ولاية هذه المحاكم مقيدة بقيد ثلاثة هي :

#### القيد الأول — أعمال السيادة :

حيث لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتمثلة  
بأعمال السيادة ( المادة ١١ من قانون مجلس الدولة ) .

وتقوم نظرية أعمال السيادة على أن السلطة التنفيذية تتولى وظيفتين  
أحدهما بوصفها سلطة حكم والأخرى بوصفها سلطة إدارة ، وتعتبر الأعمال  
التي تقوم بها السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم من قبيل أعمال السيادة ،  
والأعمال التي تقوم بها بوصفها سلطة إدارة أعمالا إدارية .

#### القيد الثاني — المنازعات الإدارية التي نصت بعض القوانين على اختصاص

جهات قضائية أخرى بها بصفة نهائية :

ولا يثير مؤدى هذا القيد اشكالا فيما يتعلق بأسناد الاختصاص إلى  
جهة القضاء العادي ، ومثال ذلك اختصاصه بمنازعات نزاع الملكية للمنفعة  
العلبة مع أنها منازعات إدارية بطبيعتها . وإنما الذي يحتاج إلى وقفة في  
هذا الصدد فهو أسناد الاختصاص إلى جهات أخرى نعد جهات قضائية  
بطبيعتها تشكيلها وبضمانات التقاضي أمامها ، ومثال ذلك اللجان القضائية  
للمضبط القوات المسلحة ، ولجنة التآديب والتظلمت بإدارة قضايا الحكومة .  
وقد جرت المحكمة الإدارية العليا على احترام اختصاص هذه الجهات ، بل

انها ترى ايضا الاحالة الى هذه اللجان وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات على انه لا يقاس على هذه الجهات القضائية الجهات الادارية الاخرى ولو كانت ذات اختصاص قضائي ، اذ ان هذه الجهات لم تحت تضافية بطبيعة تشكيلها وبضمانات التقاضي امامها ، ولذلك فقد درجت المحكمتان الدستورية العليا والادارية العليا على خضوع قرارات هذه الجهات لرقابة القضاء الادارى حتى لو نص على منع ذلك او نص على ان قراراتها نهائية ، ومسلكية فى هذا الصدد ليس غريبا فهو مكمل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالقضاء موانع التقاضى الذى هو بدوره استعجالية لمطالبة الممتور .

### القيد الثالث - مبدأ الفصل بين السلطات :

فهذا المبدأ يقيد ولاية القاضى الادارى ، فهو لا يملك ان يصدر حكما فيه تكليف للادارة بعمل او يلزمها فيه بتوجيهات . كما انه لا يملك ان يحل محلها فى وتبنيها او يجرى بتقديره ما يتطلب تغييرها .

### ثانيا - الفصل فى بعض الدعوى المخصوص عليها فى بعض القوانين :

ومن امثلة هذه القوانين القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمواعلة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى نص على اختصاص محكمة القضاء الادارى ببعض الطلبات والطمون .

### ثالثا - الدعوى التكميلية :

وفى المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة فان الدعوى التاديبية التى تخاص بها محاكم مجلس الدولة التكميلية هى الدعوى عن المخالفات المالية والادارية التى تنبع من :

١ - الماملين الخنيين بالجهاز الادارى للدولة فى وزارات الحكومة ومسالحيها ووحدات الحكم المحلى والماملين بالبعثات العامة والوحدات التى كانت تليمة الجزييممات العامة ( قبل انقائها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ) وبالشركات التى تضمن لها الحكومة حدا اقل من الارباح .

ب - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣. ( وهو بشأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها ) .

ج - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بقانونها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنبيها شهريا .

وانتمتاد اختصاص المحاكم التأديبية بالدعوى التأديبية منوط بشرطين :

**الأول :** أن يكون هناك ادعاء بجريمة تأديبية ( مالية أو إدارية ) .

**الثاني :** أن يكون المنسوب اليه الجريمة التأديبية من الطوائف المخصوص عليها في المادة سالفه الذكر .

● والجريمة التأديبية هي كل فعل يرتكبه الموظف يكون من شأنه الإخلال بواجبات وظيفته أو مخالفة القوانين واللوائح .

● وقد تكون الجريمة التأديبية مخالفة مالية أو إدارية . وهذا يتوقف على مواد القوانين والنوائح والقرارات والتعليمات التي خولفت أحكامها .

● والأخطاء التأديبية قد ترتكب أثناء الوظيفة أو بمناسبة أدائها ويستوى في ذلك أن ترد الواجبات التي يتعين على الموظف اتباعها في نصوص صريحة أو أن تفرضها طبيعة العمل الوظيفي ذاته ، فالاستقرار عليه أن التنبؤ التأديبي لا يخضع لقاعدة ( لا جريمة إلا بنص ) .

● ومفاد ذلك أن الجرائم التأديبية لا تدخل تحت حصر ، أو على الأقل فلا يمكن وصفها تحت تقنيات عامة . ومن أجل هذا فإن السلطات التأديبية الأخرى تشارك المحاكم التأديبية في نظر هذه الجرائم ، حتى يقتضي الفصل في الجرائم التأديبية ذات الأهمية المحدودة في وقت سريع نسبيا . وإن كان هذا لا يمنع من اختصاص المحاكم التأديبية وحدها في العاليتين الآتيتين :

١ - إذا أريد توقيع جزاء أشد مما تملكه السلطات الرئسية (راجع

المادتين ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة و ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ) بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .

٢ - إذا اتصلت الدعوى بالحكمة التأديبية بأن أودعت الأوراق سكرتيرتها ، حيث لا يملك أحد سحب ولاية الحكمة في هذه الحالة ، والا كان مثل هذا السحب قرارا معدوما . ( حكم الحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق بجلسة ١٩/٢/١٩٧٢ ) .

ويلاحظ أن شاغلي الوظائف العليا كانوا لا يعاقبون قبل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة إلا بمعززة الحكمة التأديبية ، وقد رثى في هذا القانون العنول عن هذا المسلك على الأثر فيما يتعلق جزائي التنبيه واللوم ، وفي هذا تقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون « جعل المشروع للسلطة المختصة توقيع جزائي التنبيه واللوم على شاغلي الوظائف العليا ( المادة ٨١ من المشروع ) وذلك لنفس الحكمة السابق إيرادها وهي التي تقضي بضرورة أن يتقرر للسلطة المختصة ذلك تحقيقا للانضباط وحسن سير العمل ، وحتى لا يظل أمر العامل في هذه الوظائف العليا معلقا مدة قد تطول بسبب تقديمه للمحاكمة الخاصة ، إذا كانت المخالفة قد لا تقتضي أكثر من توقيع جزاء التنبيه أو اللوم » .

وللمحكم التأديبية أيضا اختصاص ولائى بمسألتين ترتبطان بالدعوى التأديبية ألا وهما : الفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المثمل اليهم بالمادة ١٥ سالفه الذكر ، والفصل في طلبات صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف ، وذلك في الحدود المقررة قانونا .

### الاختصاصات الاستشارية لمجلس الدولة :

وتتضمن هذه الاختصاصات الاستشارية في إبداء الرأي ( الإفتاء ) وفي صياغة القوانين والقرارات الجهورية ذات الصلة التشريعية واللوائح أو إمدادها .

ويتولى ابداء الراى فى مجلس الدولة ادارات الفتوى والمفوضون  
المحتقون بها ، ولجان الفتوى والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

### أولاً - ادارات الفتوى ولجنتها :

وهى تختص بإبداء الراى فى المسائل التى يتطلب فيها الراى من  
رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ،  
وكذلك بفحص التظلمات الادارية ( المادة ٥١ ) كما لا يجوز لاية وزارة أو هيئة  
عامة أو مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح  
أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيهه  
بغير استفتاء الادارة المختصة ( المادة ٥٨ فقرة اخيرة من قانون المجلس ) .

ولا تستقل ادارات الفتوى بإبداء الراى مباشرة فى جميع الأحوال بل  
عليها ان تحيل الى لجان الفتوى المسائل الآتية «المادة ٦١ من قانون المجلس» :

١ - كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية  
فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة .

٢ - عقود التوريد والاستغلال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد  
يرتقب حقوقاً أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة  
أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيهه .

٣ - الترخيص فى تأسيس الشركات التى ينص القانون على أن يكون  
انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

٤ - المسائل التى يرى فيها أحد المستشارين رأياً يخالف فتوى صدرت  
من إحدى ادارات قسم الفتوى أو لجلته .

فهذه المسائل يلتزم رؤساء ادارات الفتوى بإحالتها الى اللجان المختصة  
لإبداء الراى فيها ، فضلاً عن أن لهم ان يحيلوا اليها ما يرونه جدير بالاحالة  
اليها .

### ثانيا - مفهوم الهيئات الإدارية :

وهؤلاء يستعمل بهم في دراسة الفنون القانونية والتظلمات الإدارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح ( المادة ٥٩ من قانون المجلس )

### ثالثا - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

وهي تختص بإبداء الرأي صلبا في المسائل الآتية ( المادة ٦٦ من قانون المجلس ) :

أ - المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تجال إليها بسبب اجتهادها من رئاسة الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

ب - المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ج - المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى أحاطتها إليها الإلزامية .

د - المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه الموضوعات ملزما للجانبين .

### رابعا - قسم التشريع :

لما صياغة القوانين والقرارات الجمهورية ذات الصلة التشريعية واللوائح فيختص بها قسم التشريع بمجلس الدولة ( المادة ٦٣ من قانون



المجلس ) وإن كان له أن يحل ما يرى أهميته منها إلى الجمعية العمومية  
نقس القوى والتشريع ( المادة ٦٦ فقرة أخيرة من قانون المجلس ) وتعي  
وظيفة المصاغة وضع بصروحات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية  
والوائح في الصيغة القانونية التي تجعلها موحدة للعرض الذي صنفته من  
أجله يومه ويحل من جانب المجلس في موضوع هذه البصروحات أو مضمونها .  
ولما الإعداد فلا يتجاوز مجرد المصاغة إلى المشاركة في ابتداء الرأي  
الذي يفسر فيليب الفكرة العامة للموضوع المطلوب . وتمت الاستعانة  
بالمجلس في وظيفة المصاغة ملزمة للجهات الإدارية المعنية ، أما وظيفة  
الأعداد فهي جوازية لجهات الإدارة ( المادة ٦٣ من قانون المجلس ) .

#### الاختصاصات التي يقوم بها بعض أعضاء مجلس الدولة :

أ) جوار الاختصاصات القضائية والاستشارية التي أشرنا إليها  
توجد بعض الاختصاصات الأخرى يقوم بها مجلس الدولة وهي :

١ — تقديم تقرير إلى رئيس مجلس الوزراء يتضمن ما أظهرته الأحكام  
أو البحوث من نقص في التشريع القائم أو الفروض فيه أو حالات إساءة  
للمستعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات  
للمسلطتها . ويقوم بهذه الوظيفة رئيس مجلس الدولة مرة كل سنة أو كلما  
رأى ضرورة لذلك ( المادة ٦٩ من قانون المجلس ) .

٢ — الاشتراك في اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية ، ويشترك في  
هذه اللجنة رئيس مجلس الدولة — بصفته — أيضا ، حيث يجري النجى في  
تقارير تشكيل هذه اللجنة على ذلك .

٣ — الاشتراك في لجنة شؤون الخدمة المدنية المنصوص عليها في  
المادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين  
بالقوة ويقوم بهذه الوظيفة كل من رئيس الجمعية العمومية لتسمى القوى  
والتشريع ورئيس قسم التشريع بمجلس الدولة .

٤ — الاشتراك في بعض مجالس الادارات وبعض مجالس التسايق  
وبعض اللجان التي نصت عليها بعض القوانين والقرارات الوزارية ، ويقوم  
بهذه الوظائف من يختارهم لذلك رئيس مجلس الدولة أو رئيس ادارة  
الفتوى المختصة بالنسبة لمن يشتركون في لجان البت المنصوص عليها في  
المادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات ، ولجان  
الممارسة المنصوص عليها في المادة ٦ من هذا القانون وذلك مع مراعاة  
الدرجة المناسبة للعضو اذا اشترطت بعض هذه القوانين أو القرارات  
مستويات وظيفية معينة .

وتنص المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم المناقصات  
والمزايدات على أن « تتولى اجراءات الممارسة » ( وهي إحدى صور تمسك  
الادارة ) لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة تضم عناصر فنية ومالية  
وتأهولة حسب أهمية وطبيعة التعاقد . ويشترك في عضويتها مندوب عن  
وزارة المالية اذا جاوزت القيمة عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة  
اذا جاوزت القيمة مائة ألف جنيه .

ويكون تشكيل لجنة الممارسة في حالة اجراء الممارسة من خاضع  
الجمهورية بقرار من السلطة المختصة على أن يشترك في عضوية هذه اللجنة  
مندوب عن وزارة المالية اذا جاوزت القيمة مائة ألف جنيه وعضو من مجلس  
الدولة اذا جاوزت القيمة مائتي ألف جنيه .

ولا يكون انعقاد لجنة الممارسة صحيحا في الحالتين السابقتين إلا  
بحضور مندوب عن وزارة المالية أو مندوب عن وزير المالية وعضو من مجلس  
الدولة حسب الأحوال .

وتنص المادة ١٢ من القانون المذكور على أن « يكون البت في المناقصات  
بأوامرها عن طريق لجنتين تقوم احدهما بفتح المظاريف والاخرى بالبت في  
المناقصات » .

وتنص المادة ١٣ من القانون على أن « يصدر بتشكيل لجان فتح المظاريف ولجان البت قرار من السلطة المختصة على أن يراعى في تشكيلها أهمية وقية التعاقد ، على أن يضم تلك اللجان عناصر فنية ومالية وقانونية .

ويجب أن تمثل وزارة المالية بمن تنبئ في لجان البت إذا زادت للقيمة التنفيذية للمناقصات على خمسين ألف جنيه ، وأن يشترك في عضويتها عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة متى زادت القيمة على ثلاثمائة ألف جنيه .

ولا يكون انعقاد لجنة البت صحيحا إلا بحضور مندوب عن وزارة المالية أو مندوب عن وزارة المالية وعضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة حسب الأحوال » .

## **أعضاء مجلس الدولة اختيارهم وتعيينهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم**

### **المجلس العالي للشؤون الإدارية :**

الذي بمجلس الدولة مجلس خاص للشؤون الإدارية برئاسة رئيس المجلس وعضوية أتم ستة من نواب رئيس المجلس وعند غياب أحدهم أو وجود مانع لديه يحل محله الأتم فالأتم من نواب رئيس المجلس .

ويختص هذا المجلس بالنظر في تعيين أعضاء مجلس الدولة وتحديد أعبائهم ومرتباتهم ونقلم وتدريبهم خارج المجلس وأمرته والتظلمات المتصلة بذلك . وكذلك سائر شئونهم على الوجه المبين بالفتون .

ويجب اخذ رايه في مشروعات القوانين المتصلة بمجالس الدولة .

ويجتنع هذا المجلس بدعوة من رئيسه وتكون جميع مداولاته سرية . ويصدر القرار بأغلبية أعضائه ؛ ( المادة ٦٨ مكررا من قانون المجلس مضافة بقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) .

### **التعيين والترقيسة :**

يشترط فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة :

١ — أن يكون مصريا متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة .

٢ — أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بجمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

٣ — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٤ — ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس المتدربين لأمر مغلته بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

٥ — أن يكون حاصلًا على دبلومين من دبلومات المراتب العليا :  
أحدهما في العلوم الادارية أو القانون العلم اذا كان التمييز في وظيفة مندوب .

٦ — ألا يكون متزوجا بأجنبية . ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية الاعفاء من هذا الشرط اذا كان متزوجا بمن تنتمى بجنسيتها الى إحدى البلاد العربية .

٧ — ألا يقل سن من يعين مستشارا بالمحكمة عن ثمان وثلاثين سنة ،  
والأقل سن من يعين عضوا بالمحاكم الادارية والقضائية عن ثلاثين سنة  
والأقل سن من يعين مندوبا مساعدا عن تسع عشرة سنة ( المادة ٧٢ من قانون المجلس معدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) ومع مراعاة الشروط المبينة فيما تقدم يكون التمييز في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة على أنه يجوز أن يعين رأسا من غير أعضاء المجلس في وظيفة مندوب وما يملوها وبالشروط المقررة ، وذلك في حدود ربع عدد الدرجات الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة . ولا يدخل في هذه النسبة وظائف المتدربين والوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف المتساة ( المادة ٧٤ من قانون المجلس ) .

ويعتبر المتدوب المساعد معينا في وظيفة مندوب من أول يناير التالي لحصوله على الدبلومين المتضمنين عليهما في البند (٥) مما تقدم متى كانت التقارير المقدمة عنه موضية ، ويجوز أن يعين مباشرة في وظيفة مندوبه للحصول على هذين الدبلومين من اللغات التالية :

١ — المتدوبون السابقون بمجلس الدولة .

بـ — من يشغلون وظيفة وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الادارية  
أو محام بإدارة قضايا الحكومة .

جـ — المقيمون فى كلية الحقوق أو فى مادة القانون بجامعة جمهورية  
مصر العربية متى اضى المعيد ثلاث سنوات فى عمله أو كان نائبه يدخل فى  
حدود مرتب التدويب .

د — المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية  
نظماً للعمل القضائى متى اضى كل منهم ثلاث سنوات فى عمله .

هـ — المحامون المشتغلون امام المحاكم الابتدائية بدرجة سنة على الأقل  
( المادة ٧٥ من قانون المجلس ) .

وقد كان قانون مجلس الدولة قبل تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦  
يجرى تفرقة بين فئتين من النواب . على ان هذا القانون الفى كل ما ورد من احكم  
فى قانون مجلس الدولة بشأن تقسيم النواب الى فئتين ، ونص على ان  
تستبعد عبارتا « نائب ب » و « نائب أ » انهما وردتا فى هذا القانون ويحد  
محلها كلمة نائب .

ويجوز ان يعين فى وظيفة نائب :

١ — النواب السابقون بمجلس الدولة .

ب — تضاة المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة  
ووكلاء النيابة الادارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة .

جـ — اعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق واعضاء هيئات تدريس  
القانون بجمهورية مصر العربية ، والمشتغلون بعمل يعتبر بقسار من المجلس  
الأعلى للهيئات القضائية نظراً للعمل القضائى متى انضموا جميعاً تسع  
سنوات متوالية فى العمل القانونى وكتوا فى درجات مبالغة لدرجة نائب أو  
يتقاضون مرتباً يدخل فى حدود هذه الدرجة .

١٢ — المحامون الذين اشتغلوا امام محاكم الاستئناف اربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا فعلا لمدة تسع سنوات المحاماة او اى عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى . ( المادتان ٧٦ ، ٧٧ من قانون المجلس معدلتان بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ) .

ويجوز ان يعين فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

١٣ — المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة .

ب — رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون بادارة قضايا الحكومة ورؤساء النيابة الادارية .

ج — اساتذة كليات الحقوق واساتذة القانون بجامعة مصر العربية او الاساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين امضوا فى وظيفة استاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

د — المحامون الذين اشتغلوا امام محاكم الاستئناف مدة اثنتى عشرة سنة متتالية بشرط ان يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا او اى عمل يعتبر بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى مدة سبع عشرة سنة .

هـ — المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى ممن امضوا سبع عشرة سنة متوالية فى العمل القانونى وكانوا فى درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يعادل فى حدود هذه الدرجة ( المادة ٧٨ من قانون المجلس ) .

ويجوز ان يعين فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) :

١٤ — المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين امضوا فى هذه الدرجة ثلاث سنوات على الاقل .

ب — الرؤساء بالحكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة والنيابة الادارية والمستشارون المساعدون بإدارة النيابة الحكومية العاملون لوظائف معاينة بتلك الجهات .

ج — أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة استاذ مدة لا تقل عن سنتين .

د — المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للمهنيات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكتوائهم درجات بمائلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة ( أ ) او يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

هـ — المحامون الذين اشتغلوا امام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط ان يكونوا قد مارسوا المهنة فعلا او اى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للمهنيات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة ( المادة ٧٩ من قانون المجلس ) .

ويجوز ان يعين في وظيفة مستشار :

١ — المستشارون السابقون بمجلس الدولة .

ب — المستشارون بمحاكم الاستئناف والمحامون العاملون بالنيابة العامة والوكلاء العاملون بالنيابة الادارية والمستشارون بإدارة قضاء الحكومة .

ج — أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة استاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

د — المحامون الذين اشتغلوا امام محكمة النقض خمس سنوات متوالية ( المادة ٨٠ من قانون المجلس ) .



### أداة التعمين فى وظائف المجلس :

يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب المجلس بعد أخذ رأى جمعية عمومية خلسة تشكل من رئيس مجلس الدولة ونوابه ووكلائه والمستشارين الذين شغلوا وظيفة مستشار لمدة سنتين بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية ويعين بقى الأعضاء المنحوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية . ويعتبر تاريخ التعمين أو الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس الخاص للشئون الادارية حسب الأحوال ( المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة معحلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ثم بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) .

### الأكاديمية والاختيار :

يكون اختيار النواب بطريق الترقية من بين المنحوبين على أساس الأكاديمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم . وتكون ترقية النواب والمستشارين المساعدين من الفئتين ( ب ، ا ) على أساس الأكاديمية مع الاهلية ويجوز ترقيتهم للكفاية الممتازة ولو لم يطل دورهم فى الترقية متى امضوا فى وظائفهم سنتين على الأقل ، وبشرط الا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية فى كل درجة خلال سنة مالية كاملة . ويكون اختيارهم بترتيب الاقومية فيما بينهم .

ويعتبر من ذوى الكفاية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون الحاصلون — فى آخر تقريرين لكفايتهم فى تقارير التفتيش الفنى — على درجة كفاء ويشترط الا يقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط .

وفيما عدا ذلك يجرى الاختيار فى الوظائف الأخرى على أساس درجة الاهلية ، وعند التساوى تراعى الأكاديمية ( المادة ٨٤ من قانون المجلس ) .

### فى التفتيش على أعضاء المجلس :

تشكل بمجلس الدولة ادارة للتفتيش الفنى تتولى التفتيش على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمنحوبين المساعدين ويكون تقدير الكفاية

( م ٤ — المقدمة )

بإحدى الدرجات الآتية : كء — فوق المتوسط — متوسط — أقل من المتوسط .

ويجب إجراء التفتيش على الأقل كل سنتين وإيداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش . كما يحاط أعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق . وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين الضمانات الواجب توافرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش . ( المادة ٩٩ من قانون المجلس ) .

ويخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته وإن أخطر الحق في التنظيم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار (١) ( المادة ١٠٠ من قانون المجلس ) ويكون التنظيم بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش الفني . وعلى هذه الإدارة إحالة التنظيم إلى المجلس الخاص للشئون الإدارية ( المادة ١٠١ من قانون المجلس معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) ويفصل المجلس الخاص في التنظيم قبل إجراء حركة الترقيات . ( المادة ١٠٢ من قانون المجلس معدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) وتختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب . كما تختص الدائرة المذكورة بالنصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات ، وفي المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم . ( المادة ١٠٤ من قانون المجلس وهي مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٣ ) .

---

(١) يقوم رئيس مجلس الدولة — قبل عرض مشروع حركة الترقيات على المجلس الخاص للشئون الإدارية بثلاثين يوما على الأقل بإخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم الترقيات لسبب غير مقصود بتقدير الكتفية . ويبين بالإخطار اسباب الخطأ وإن أخطر الحق في التنظيم ( المادة ١٠٠ من قانون المجلس معدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) .

### فى واجبات أعضاء المجلس والأعمال المحظورة عليهم :

لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل مجارى كما لا يجوز له القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته . ويجوز للمجلس الأعلى للهيئات القضائية ان يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى ان القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن ادائها كما يحظر على أعضاء المجلس الاستئغال بالعمل السياسى . ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب او الهيئات المحلية الا بعد تقديم استقالاتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها ( المادتان ٩٤ ، ٩٥ من قانون المجلس ) .

كما لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة افشاء اسرار المداولات ( المادة ٩٦ من قانون المجلس ) .

ويختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل من رئيس مجلس الدولة رئيسا ومن ستة من نوابه بحسب ترتيب الأقدمية ( المادة ١١٤ من قانون المجلس ) وتقام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو تحقيق إدارى يتولاها أحد نوابه رئيس المجلس بالنسبة الى المستشارين ومستشار بالنسبة الى باقى أعضاء المجلس ( المادة ١١٣ من قانون المجلس ) والعقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على أعضاء المجلس هى التوم والعزل وإذا صدر حكم مجلس التأديب بعقوبة العزل اعتبر عضو المجلس بإجازة حتمية من تاريخ صدور الحكم الى يوم نشر منطوقه فى الجريدة الرسمية ويعتبر تاريخ العزل من يوم نشر الحكم فى الجريدة الرسمية ( المادة ١٢٠ من قانون المجلس ) .

### عدم قابلية أعضاء المجلس للعزل :

أعضاء المجلس من درجة مندوب ما فوقها غير قابلين للعزل ، ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التى يتمتع بها القضاء . وتكون الهيئة المشكلة منها مجلس التأديب هى الجهة المختصة بكل ما يتعلق بهذا الشأن . ومع ذلك اذا اتضح ان أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة او فقد اسباب الصلاحية لادائها لغير الاسباب الصحية أحيل الى المعاش أو نقل

الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس  
التدقيق . ( المادة ٩١ من قانون المجلس معلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة  
١٩٨٤ ) .

وقد كانت ضمانة عدم القابلية للعزل قاصرة قبل العمل بالقانون رقم  
١٣٦ لسنة ١٩٨٤ على اعضاء المجلس من درجة نائب مما فوق .  
اما من عدا هؤلاء من اعضاء المجلس فكان يمكن فصلهم او نقلهم الى  
وظائف معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الهيئة  
المشكلة منها مجلس التدقيق ( المادة ٩٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

كما كانت ضمانة عدم القابلية للعزل مقصورة قبل القانون رقم ١٦٥  
لسنة ١٩٥٥ على مستشارى المجلس وحدهم . ولكن لما كانت المصلحة العامة  
تتقضى وجوب تقريرها بالنسبة الى سائر اعضاء المجلس من درجة نائب فما  
فوقها حرصا على استقلالهم لانهم أصبحوا يساهمون فى مسئوليات المجلس  
ولا يتم يتولون القضاء فى المحاكم الادارية فقد نصت المادة ٦١ من القانون رقم  
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على تقريرها بالنسبة لهؤلاء بشرط تعضيه لنائب ( المندوبه  
الاول سابقا ) ثلاث سنوات متصلة فى وظيفته او فى وظيفة قضائية مماثلة  
لها يتمتع شاغلها بالضمانة عينها . كما نصت على انه تسرى بالنسبة اليهم  
جميعا سائر الضمانات التى يتمتع بها القضاة فيما يتعلق بالقبض عليهم او  
استمرار حبسهم او تحديد المحكمة الجنائية المختصة محليا بمحاكمتهم .

كما يعرض رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكل منها مجلس التدقيق  
امر المستشارين الساعدين والنواب الذين يحصلون على تقريرين متتاليين  
بدرجة اقل من المتوسط . وتقوم الهيئة بفحص حالتهم وسماع اقوالهم ، ثم اذا  
تبين لها صحة التقارير او صيرورتها نهائية قررت احوالهم الى المعاش او  
نقلهم الى وظيفة اخرى غير قضائية ويصدر بالاحالة الى المعاش او بالنقل  
قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة ويعتبر  
تأريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة  
الرسمية ( المادة ٩٣ من قانون المجلس ) .

### الموظف الادارية والكتبية :

يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من احدى كليات الحقوق بإحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات اجنبية معترف بها مع شهادة معادلة فى الوظائف الادارية بمجلس الدولة . ويلحق هؤلاء بانقسم القضائى او قسم الفتوى والتشريع او المكتب الفنى ويجوز ان يعين من هؤلاء فى وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاءة ممتازة فى عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين فى هذه الوظيفة § المادة ١٢٧ من قانون المجلس ) .

ويكون التعيين فى الوظائف الكتابية بالمجلس بعد امتحان مسابقة يجريه المجلس للبرشحين طبقا للنظام الذى تحدده اللائحة الداخلية للمجلس ( المادة ١٢٨ من قانون المجلس ) .

ويكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة الى العاملين من شاغلى الوظائف الادارية والكتبية . كما يكون لأمين عام المجلس بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة او رئيس المصلحة بحسب الاحوال ( المادة ١٢٦ من قانون المجلس ) .

### عدم خضوع اعضاء المجلس لنظام التدريب :

لا يعرف مجلس الدولة نظام التدريب بالنسبة لأعضائه ، وعلى الأخص فى اول السام الوظيفى ، وان كان قد اقترح التفتيش الفنى فى تقاريره السنوية الأخيرة ملاءمة النظر فى اعداد برامج تدريبية مناسبة لهؤلاء الاعضاء يستطيعون من خلالها استيعاب اكبر قدر من المعرفة القانونية والقضائية والتطبيقية تتقدمهم فى مستقبل حياتهم القضائية .

## خاتمة

أربعمون علما من الخبرة المكثفة الواعية العميقة ، اكتسبها مجلس الدولة المصرى على مدى تاريخه الطويل فى أدائه لمهامه الأساسية ، فهو كما رأينا مستشار الدولة فى الفتوى والتشريع وقاضيا فى المنازعات الإدارية وهو بحكم وظيفته وثيق الصلة بوزارات الحكومة ومصالحها العامة ، متعاون معها فى شاطها حتى تسير على سنن القانون وهدية . كما انصفت أعمال المجلس بأنها لا تحتل التأخير ، والا كان لذلك أثره السئ فى النشاط الحكومى . وقد مضت اعباء مجلس الدولة فى ازدياد سنة بعد أخرى كما تدل على ذلك احصاءاته الرسمية . فقد زاد عدد القضايا المرفوعة الى محاكمه ، وزادت مشروعات القوانين واللوائح التى يطلب من المجلس مراجعتها أو صياغتها . هذا فضلا عن الزيادة المطردة فى عدد اللجان والمجالس والهيئات التى تقضى القوانين واللوائح بأن يحضرها ممثل لمجلس الدولة . وهذه كلها نتيجة طبيعية للنهضة الشاملة لجميع المرافق ، اذ ليس ثمة شك فى انه كلما صعدت الأمم فى مدارج الرقى ونبت مرفقها العامة وتطورت فى سبيل التقدم ، اقتضت الحاجة اصدار العديد من التشريعات لتنظيمها وإدارتها ومعالجة شئون العاملين بها ، وازدادت اعباء رجال الحكم وبكر عددهم ودقت مسؤولياتهم . وكثر احتمال وتوقع الأخطاء فى تفسير القوانين وتطبيقها ، كما انه كلما ازداد الرقى زاد الوعى القومى وتنبه المحكومون الى حقوقهم وسعوا الى اقتضاها ، وكان واجب الحكمة الصالحة الرشيدة تمكينهم من ذلك عنى الوجه الأمثل ، وكثالة العدالة فى جنبات الإدارة .

ويختتم مجلس الدولة عقده الرابع ويستقر فى الضمان والعقول والنفوس كهيئة قضائية فعالة فى كفالة مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان . انه القوت الذى يهزغ اليه الأراد والجماعات متى ظن احد منهم انب مسلوب الحق ، وهو الحليف الطبيعى للإدارة وصديقها الأمين ، يسمع لها ويشير عليها ويفتيها ، وهو الذى يرسم بقضائه الحدود فيما يعمل وفيما يترك . ويلقى ذلك كله صده فى الدستور المصرى الحالى على ما سلف بيانه .

ولا شك ان هذا التواصل في أداء مجلس الدولة لمهامه بجدية رغم سائر الظروف الصعبة في البلاد تغيراً لم يكن في بعض الأحيان يتصف بالموالفة ، فهو ظاهرة صحية تستاهل كل الاهتمام والتقدير (١) ، فهذه الاستمرارية انطوت على انجاز عظيم ورصيد ثمين للمستقبل . وقد جهد مجلس الدولة منذ انشائه في ١٧ من أغسطس ١٩٤٦ للفضال عن :

١٠ - حق الشعب النيل في الدفاع عن حرياته الصلبة وحقوق افراده .

ب - وحق الادارة في ان تكون ادارة قوية معتمدة بالقانون بعيدة عن الهوى .

ج - وحق الوطن في ان تقوم نظمه ثابتة مستقرة ، ترتكز على ركبتين من القانون والمقالة . ( الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا ، المجلد الاول من مجلة مجلس الدولة - يناير ١٩٥٠ - من ٢٩ وما بعدها ) .

---

(١) يوضح المستشار الدكتور ولیم سليمان في دراسته المنشورة بمجلة مجلس الدولة - السنة السابعة والعشرون - ص ٢٠٨ وما بعدها بعنوان « مجلس الدولة تاريخه ودوره في المجتمع المصري » ان تاريخ عمل المجلس ينقسم الى مراحل ثلاثة :

الاولى - هي مرحلة الحياة التكوينية ذات التوجه الليبرالي قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

والثانية - تبدأ مع الثورة ، وعلى الخصوص منذ بدء العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

والثالثة - يحياها المجلس ابتداء من صدور دستور ١٩٧١ وما أعقبه من تغيرات في الحياة السياسية والاقتصادية .

واذا ساغ القول بان موقف المجلس في المرحلة الاولى كان دفاعا عن الحرية السياسية ، وانه في المرحلة الثانية كان يدعم قرارات السلطة من أجل القيام بالتحول الاشتراكي ، فان المرحلة المعاصرة هي حملة خبرة المرحلتين السابقتين ، أي الجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية بحيث لا تفتتات واحدة منهما على الأخرى ، فبمقدور أن وقف المجلس في مواجهة الإدارة دفاعا عن الحقوق الفردية ، وبعد أن أيد المجلس الإدارة لتحقيق الصالح العام وأجراء التغيير الثوري تأتي مرحلة بناء التوازن بين الفرد والمجتمع ، بين السلطة والمواطن .

وخبرة لرجال القانون والادارة والمختقلين بأمر الحياة العامة ، ليس  
فى مصر وحدها بل وعلى صعيد العالم العربى كله ، عنت الحاجة العملية  
والفقهية الى أن يجرى **تجميع حديث** لما أرسى من مبادئ قانونية فى فتاوى  
وإحكام مجلس الدولة المصرى على مدى مسيرته الطويلة ، ويعد تصنيف لهذه  
المبادئ وفقا للمواضيع التى صدرت فيها ، مع **التعليق** على ما يقتضى التعليق  
عليها ، من واقع ما أدلى به من آراء بشأنها . مما يزيد الفائدة المرجوة منها .  
وتلبية لهذا كله سيجد الباحث بين يديه « **الموسوعة الادارية الحديثة** » التى  
لتشرف بان اختتم حياتى القضائية فى خدمة مجلس الدولة المصرى بانجازها  
وتقديمها للقارئ العربى ، كى تكون له خزانة عامرة تنتاج الممارسة  
القضائية الرصينة المتأنيبة فى شتى الموضوعات التى تصدت لها ، مما يزيد  
قدرات القارئ على البحث والتأصيل وانجاز ما يتصدى له من قضايا وفتاوى  
ومرافعات .

وفضلا عن اعترافى بالفضل لزملائى اعضاء مجلس الدولة الذين  
اجتهدت بين صفوفهم بيئة مغفوى الدولة والمحاكم الادارية والتقسيم  
الاستشارى والمكتب الفنى والتفتيش القضائى والمحكمة الادارية العليا ،  
أعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير حسن الفكاهى المحامى  
بالدستورية والنقض والادارية العليا على تحمسه لمشروع « **الموسوعة  
الادارية الحديثة** » وتفهمه لجوهره ومداه واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة  
بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة العالم  
العربى . كما لا يفوتنى أن انوه بالجهد الذى اسداه الاستاذ احمد عبد الرحيم  
المحامى فى التنسيق والتنفيذ وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة الى يدي  
القارئ على هذا النحو الرصين الذى بحث عليه .

والله ولى التوفيق

**دكتور نعيم عطية**

نائب رئيس مجلس الدولة

القاهرة فى مايو ١٩٨٦ م

واستاذ القانون العام السابق بجامعة

القاهرة ( فرع الخرطوم ) والحرث

العليا بالدراسات العليا بجامعة

عين شمس



### منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بوت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها تضم الأرائ مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرستها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكثت هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في اطار الموضوع الواحد . ان نوضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الايام بما أدلى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض نوا من استعراض الأحكام والفتاوى متعلقة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررتها الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعزراً التوصل اليها لتقدم المهند بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعا الى الآن فى مجادات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتبذل فى اعلام الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلاً فى محكمته الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الراى مجتمعاً بشأنه ، وإن تدر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت نيه الفتوى الى الجهة الإدارية التى طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

### ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ )

ويعنى ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

### مثال ثان :

( ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويقصد بذلك الفتوى التى اصدرتها الجمعية العمومية لقسى الفتوى  
والشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

### مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٢٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والشريع التى  
صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩ من يوليه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملم بانوسوع الذى يحثه .  
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب  
الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموسوع برمته او باكثر من  
فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموسوع .  
وعلى الدوام ان تحمل التعليقات ارقاما مسلسللة كما هو منبج بشأن المبادئ  
المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو ان نكون قد اوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان يتبعه  
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .  
ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة  
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام باكثر من  
موسوع ، فاذا كلفت قد وضعت فى اكثر الموضوعات ملاعة الا انه وجب  
ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تنسها الفتوى او الحكم من  
تريب او بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكهاى ، نعيم عطيه



—

## أثر

### قاعدة رقم ( ١ )

#### المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ الصادر في ١٩٥٥/٢/٣١ باعادة تحديد المناطق التي كانت معتبرة منافع عامة ( آثار ) بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٩٣٩ الصادر في ١٩٥١/١/٣١ — اخراجه من التحديد السابق بعض المناطق والمباني — بقاء ما عدا ذلك على ما كان عليه من اعتباره منافع عامة ( آثار ) — اثر ذلك اعتباره من الأملاك العامة للدولة وبالتالي امتناع التصرف فيه او الحجز عليه او تملكه بالتقادم — تصرفات المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى في هذه الاراضى تعتبر باطله بطلانا مطلقا ولا تنتج اثرا لورودها على ملك عام للدولة — لا يفرض من ذلك صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ او القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله — أساس ذلك ان هذين القانونين قد أباحا التصرف فى العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة فقط .

#### ملخص الفتوى :

ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ الصادر فى ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ اذ اعاد تحديد المناطق التى كانت معتبرة منافع عامة ( آثار ) بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٩٣٩ الصادر فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ انما يكون قد اخرج من التحديد السابق بعض المناطق والمباني كانت معتبرة منافع عامة آثار استجابة لرغبة مصلحة المساحة ولعدم الحاجة لها فى تنفيذ المشروع وهو فى هذا يكون فى حدود الاختصاص المخول له بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية ( الآثار ) التى تنص على انه يجوز اخراج اى ارض من عداد الاراضى الاثرية بقرار من وزير المعارف العمومية ببناء على اقتراح المصلحة المختصة .

وعلى ذلك فإن ما احتفظ به من الأراضي التي كان يشملها القرار ١٩٣٩ لسنة (١٩٥١) بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ يبقى على ما كان عليه من قبل من اعتباره منافع عامة ( آثار ) وتعتبر من الأملاك العامة للدولة مما يترتب عليه عدم جواز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم .

ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية والعمل بأحكامه وذلك لأن الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكامه هي تلك المملوكة للدولة ملكية خاصة والتي يجوز التصرف فيها فلا يخضع لأحكامه الأراضي المملوكة للدولة ملكية عامة صحراوية كانت أو غير صحراوية كما لا يغير من هذا أيضا صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها الذي ألغى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وحل محله لأنه لا يسرى أيضا إلا على العقارات الداخلة في الملكية الخاصة للدولة ويخرج الأراضي المملوكة للدولة ملكية عامة من نطاقه ولو كانت أراضي صحراوية خارج الزمام .

وبما أن الثابت من كتاب مصلحة الآثار رقم ٨٢٠٠ المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أن الأراضي المشار إليها تدخل في نطاق قرار وزير المعارف رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٥١ وثابت من كتاب سكرتير عام الحكومة أن هذه الأراضي تدخل أيضا في النطاق الذي حددته قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ أي أنها لم تكن ضمن الأراضي التي أخرجها هذا القرار الأخير مما كان يعتبر طبقا للقرار السابق من المنافع العامة مما يترتب عليه استمرار هذه الأراضي على ما كانت عليه قبل صدور القرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ من اعتبارها منافع عامة ( آثار ) .

وعلى ذلك فإن هذه الأراضي تخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها - فلا يجوز التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ولا الحجز عليها أو تملكها

بالتقادم ويكون تصرفات المؤسسة المصرية العامة لتعمر الصحارى فيها باطلّة بطلاناً مطلقاً ولا تنتج أثراً لاثماً وردت على ملك عام للدولة .

( فتوى ١٣٦ فى ١٩٦٨/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المبدأ :

ان المشرع اناط بمصلحة الآثار البحث عن الآثار المصرية من مختلف العصور والتنقيب عنها وأجاز الترخيص لبعض الهيئات والأفراد بالحفر بحثاً عن الآثار بعد أخذ رأى مصلحة الآثار وتحت إشرافها ووضع قاعدة عامة تلزم المرخص له بالحفر والتنقيب بعد الانتهاء من أعماله بإعادة مكان الحفر الى حالته الأصلية - هذه القاعدة وان كان المشرع قد أوردتها بشأن المرخص لهم بالحفر من علماء الآثار وغيرهم الا انها تتسع لتشمل مصلحة الآثار باعتبارها صاحبة حق فى القيام بأعمال الحفر والتنقيب عن الآثار .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مصلحة الآثار ، ينص فى المادة الأولى منه على أن « تتولى مصلحة الآثار حفظ وحماية الآثار المصرية من مختلف العصور والبحث والتنقيب عنها ..... » .

كما ينص القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحملة الآثار فى المادة السابعة منه على أنه « لا يجوز للهيئات أو الأفراد الحفر بحثاً عن الآثار ... الا بترخيص يصدر بقرار من وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى المصلحة المختصة وبعد التحقيق من توافر الضمانات المالية والفنية والمالية وغيرها . فيهم ..... » .

وكذلك تنص المادة الأولى من قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٠٨٢٧ بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ ببيان شروط واحكام الترخيص فى الحفر بحثاً عن الآثار ، على أن « يشترط فى طالب الترخيص أن يكون من علماء الآثار أو ممن توفدهم الحكومات الأجنبية أو الجامعات أو الهيئات



العلمية .... » كما تنقضى المادة الثالثة عشر من هذا القرار بأنه « عليه  
المرخص له عند انتهاء أعمال الحفر أو مدة الترخيص ..... أن يمدد  
مكان الحفر الى حالته الأصلية ..... » .

وبين حيث أن مفاد ما تقدم ان المشرع ناط بمصلحة الآثار البحث عين  
الآثار المصرية من مختلف العصور والتفتيق عنها ، واجاز الترخيص لبعض  
الهيئات والأفراد بالحفر بحثا عن الآثار بعد اخذ رأى مصلحة الآثار وتحت  
إشرافها . ووضع قاعدة عامة تلزم المرخص له بالحفر والتفتيق بعد الانتهاء  
من أعمالها باعادة مكان الحفر الى حالته الأصلية ، وهذه القاعدة وإن  
كان المشرع اوردتها بشأن المرخص لهم بالحفر من علماء الإسماع وغيرهم ،  
الا أنها تسمح لتسليح مصلحة الآثار باعتبارها مصلحة حق في القيام بأعمال  
الحفر والتفتيق بحثا عن الآثار ، ومن ثم يتعين الزاها بتكليف اعادة  
الأرض المذكورة الى حالتها الأصلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى  
الزام هيئة الآثار المصرية بتكليف اعادة الأرض المذكورة الى حالتها  
الأصلية .

( ملف ٢/٢١٦ فى ١٦/٣/١٩٨٣ )

#### قاعدة وقسم ( ٢ )

#### المادة :

لا احقية لهيئة الآثار فى مقابل الانتفاع الذى يتطلب به شركة مصر  
للصوت والضوء بنسبة ٢٥ ٪ من إيرادات الشركة — لمجلس ادارة هيئة الآثار  
فى حالة عدم اتفاه مع الشركة تقرير مقابل استعمال الأماكن الآتية فى أى  
غرض من الأغراض .

#### ملخص الفتوى :

صدر قرار وزير الإعلام والثقافة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٨٠ بتأسيس شركة  
مصر للصوت والضوء الذى حدد اغراضها ، ومن ضمنها ادارة وتشغيل  
مشروعات الصوت والضوء ، وحدد راس مال الشركة بقيمة منشآت الصوت

والضوء والتابعة لهيئة الآثار الثابتة منها والمنقولة وثالثة من اموال سائلة  
فى صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء . ويختل  
فى الأصول الثابتة والمنقولة للشركة منشآت الصوت والضوء وأمواله فى  
صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء بعد تقييمها  
بواسطة لجنة تشكل بقرار وزارى واعتماد هذا التقييم من الوزير المختص  
بالثقافة . وتمسكت هيئة الآثار بأن انتفاع الشركة المذكورة بالآثار يجب ان  
يتم بمقابل حددته بـ ٢٥ ٪ من اجمالى إيرادات الشركة ، بينما ترى الشركة  
أنه لا يوجد التزام قانونى او اتفاقى يلزمها بأداء هذا المقابل ، وحسباً لهذا  
الخلافاً طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع  
تعيينت أن هيئة الآثار أنشئت بقرار جمهورى رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ وضم  
إليها صندوق تمويل الآثار والمتاحف ومشروع الصوت والضوء طبقاً للمادة ١  
من القرار المشار إليه . وشمل اختصاص مجلس إدارتها طبقاً للمادة ٥ منه  
للاختصاصات المخولة الى المجلس الأعلى للآثار ومجلس إدارة كل من مركز  
تسجيل الآثار المصرية وصندوق تمويل الآثار والمتاحف . وله أن يأخذ ما يراه  
الزاماً من قرارات لتحقيق الأغراض التى قامت من أجلها الهيئة ومن ضمنها  
وضع قواعد اسعار بيع ما تنتجه الهيئة وتقرير مقابيل أداء الخدمات او  
استعمال مرافق الهيئة وقواعد الإهداء أو الاعفاء منها . ثم صدر قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ الذى انشا حساباً خاصاً لصندوق تمويل  
مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء بوزارة الثقافة ، وحددت المادة ٢  
منه موارد الصندوق التى شملت عروض الصوت والضوء . وقد أكدت المادة  
١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس  
الأعلى للثقافة استمرار الهيئة العامة للآثار المصرية فى ممارسة الاختصاصات  
المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء  
الهيئة ، وضم إليها مرة أخرى صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف  
والصوت والضوء الصادر بإنشائه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة  
١٩٧٨ وفى ظل العمل بهذا القرار أصدر وزير الثقافة القرار رقم ٢٢٩ لسنة  
١٩٨٠ طبقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بتأسيس شركة مصر للصوت  
والضوء .

وتضمن في المادة ٣ منه اختصاص الشركة بإدارة وتشغيل الصوت والضوء وأمواله في صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء .

وقد لاحظت الجمعية العمومية أن الاختصاصات المقررة في القرار الجمهوري رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ لهيئة الآثار قد نقل منها بغير الإدارة القانونية المناسبة وهي قرار رئيس الجمهورية طبقاً لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة وباعتبار أن قرار إنشاء الهيئة صادر منه ، ونزولاً على حكم المادة ١٤٦ من الدستور باختصاص رئيس الجمهورية في ترتيب المصالح العامة . كما لاحظت أن الأموال التي كانت مملوكة للهيئة قد نقلت إلى الشركة بغير الإداة المناسبة نقلها وهي قرار من رئيس الجمهورية ومنع ذلك استبانت الجمعية العمومية أنه لا توجد علاقة قانونية مباشرة بين الهيئة والشركة تلزم الأخيرة بمقتضاها بإداء مقابل انتفاع بمرافق الهيئة وأن المسألة يتعين تفظيفها باتفاق بين الطرفين أو بإداة قانونية مناسبة تفرض حلاً على الطرفين وذلك في ضوء المادة ٥/هـ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ والتي حددت اختصاصات مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية ومنها تقرير مقابل استعمال مرافق الهيئة والتي تشمل المناطق الأثرية والمتاحف وغيرها ويدخل فيها من المناطق التي تجرى فيها وعليها عروض الصوت والضوء حالياً ، إذ طبقاً لهذا النص فمن حق مجلس إدارة هيئة الآثار تقرير مقابل استعمال مرافق الهيئة من الأماكن الأثرية في أي غرض كان إذا ما تعذر الاتفاق في هذا الشأن .

( ملف ٩٨/١/٤٧ في ٩٨/٣/٢٠ ١٩٨٥ )

#### تطبيق :

القانون الممول به بشأن حماية الآثار هو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي جمع الأحكام الخاصة بهذا الموضوع في تشريع موحد ، وعليه كثيراً من نواحي النقص التي اعتبرت هذه الحماية وأضفت إليها . وقد كان صدور هذا القانون الجديد تلبية لحاجة الحث بها التطورات الأثرية والثقافية الحديثة وعلى الأخص بسبب نمو الشعور بحماية التراث وتزايد الكشف الأثرية .

وقد برزت الحركة التشريعية لحماية الآثار فى مصر بمراحل ثلاثة تتمثل فى مرحلة سابقة على القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ حيث انبثقت عن الآثار المصرية الحماية الفعالة ، فى ضوء مجرد شذرات من اللوائح المتفرقة . ومرحلة بدأت بصدر القانون المذكور الذى اتصف بمحاولة بسط الحماية على أنواع متعددة من الآثار وان كثفت التجربة قد اثبتت ان احكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المشار اليه لم تقو على ملاحقة التطورات التى احدثت بها الأحداث فى مجال الآثار والرغبة القومية فى حمايتها من أيدي الاستغلال والعبث والاهمال . فصدر القانون الحالى رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ لتبدأ معه مرحلة ثالثة وجديدة فى مجال حماية الآثار .

وقد تضمن نخبنا واجدا لما هو الأثر الذى يستاهل الحماية ، ودور الدولة فى إجراء هذه الحماية ، ونظم عمليات البحث والتنقيب سواء التى يقوم بها مواطنون أو اجانب ، واوضاع عرض هذه الآثار فى مصر والخارج . ويمكن ان نحصر الخطوط العريضة لاحكام التى تضمنها القانون الجديد فى الآتى :

١ - حرم تحريما مطلقا الاتجار فى الآثار ، ومنح سنة سماح للمشتغلين بهذه التجارة للنصرف فيما لديهم من آثار حصلوا عليها من قبل على شريطة ابقاء هذه الآثار فى مصر . وعدم نقلها الى الخارج .

ب - عدم اعتبار ملكية مقتنى الآثار من الافراد والاشخاص الخاصة على هذه الآثار ملكية مطلقة لا يرد عليها قيد .

ج - تشديد العقوبات بما يكفل عدم الخروج على ما اوردته من احكام متعلقة بالحفاظ على الآثار وحمايتها .

( من مقدمة الدكتور احمد قدرى رئيس هيئة الآثار للدرجة الابتدائية التى اعدها للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الأستاذ عادل شريف عضو مجلس الدولة والمستشار القانونى للهيئة ) -

## اتحاد اشتراكي عربي

- أ - تكيفه ومدى الطمن في قراراته أمام القضاء .
- ب - تمثله وأمواله .
- ج - نخب المهنيين له ، ويدلائهم ، والضرائب عليها .
- د - معاشات المهنيين به وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا .

## اتحاد الاشتراكي العربي

### تمهيلي :

فى ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بيسلما سياسيا حدد فيه خطوات تنظيم العمل الشعبى فى المرحلة القادمة .

وفى ١٨ نوفمبر اصدر قرارا بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية من ٢٥٠ عضوا عهد اليها دراسة الطريقة التى يمكن ان يتم بها اختيار ممثلين للقوى الشعبية فى مؤتمر وطنى بطريق الانتخاب .

تولت اللجنة التحضيرية تحديد قوى الشعب بالفلاحين والعمال والراسمالية الوطنية واعضاء النقابات المهنية وهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد والطلاب والقطاع النسائى .

وفى ٢٧ يناير ١٩٦٢ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بدموة الناهخين لاختيار أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وجرت الانتخابيات واسفرت عن مؤتمر يضم ١٧٥٠ عضوا .

وفى ٢ يوليو ١٩٦٢ تقدم الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بمشروع للتنظيم السياسى يتضمن الاسس التى يقوم عليها هذا التنظيم .

وفى ٣ يوليو ١٩٦٢ اصدر المؤتمر قرارا بتفويض الرئيس جمال عبد الناصر فى تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة للاتحاد الاشتراكي العربى .

وفى ٨ ديسمبر ١٩٦٢ صدر النص الكامل للقانون الاساسى للاتحاد الاشتراكي العربى .

على أن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربى اسفرت عن مساوىء عديدة فى التطبيق مما ادى الى قيام ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

وتقدم الرئيس أنور السادات فى ١٠ يونية ١٩٧١ ببيان الى الأمة عن برنامج الاتحاد الاشتراكي وأسس العمل الوطنى فى المرحلة القادمة

يمتازية إليه في عملية الانتخاب لاعادة البناء السياسي بمختلف تنظيماته الشعبية .

وفي ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر الدستور الدائم ونص في مادته الخامسة على أن « الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف في تحقيق قيم الديمقراطية والإشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة » .

وفي ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٢ عقد المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، وأوضح الرئيس السادات امامه الظروف التي تستوجب وحدة الصف من اجل تحرير الأرض المصرية من هزيمة سنة ١٩٦٧ . فاعاد المؤتمر القومي بهاتنا ابرز أهمية دعم الوحدة الوطنية والحيلولة دون المساس بها ، فدعا الرئيس انور السادات مجلس الشعب الى الانعقاد في دورة طارئة في الفترة من ١٥ الى ١٧ أغسطس ١٩٧٢ حيث شرع قانونا لحماية الوحدة الوطنية صدر في ٢١ سبتمبر برقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ . ومن بين الأحكام الأساسية التي أوردها في هذا الشأن حظر اقامة تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي ( م ٢ ) بل ونص في المادة الثالثة على عقوبات جنائية لكل من أنشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة الثانية .

وفي أغسطس سنة ١٩٧٤ تقدم الرئيس انور السادات ببيان لتطوير الاتحاد الاشتراكي العربي حتى يكون اطارا فعالا لتحالف قوى الشعب العامل .

وفي ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٥ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي ثم اتجه التفكير الى المحافظة على الجوهر والبحث عن شكل جديد للممارسة السياسية ، فبدأ بتشكيل لجنة لدراسة موضوع المناظر في مارس ١٩٧٦ عرفت بلجنة مستقبل العمل السياسي في مصر ، انتهت الى تقرير أسفر عن اقامة

القطاعات ثلاث ، ثم تحولت القطاعات الى افراف سياسية على الصنفيل  
الذى سبرد فكره فى موضع لاحق .

( راجع فى ذلك الدكتور شمس مرغنى على — القانون الدستورى —  
الطبعة ١٩٧٨ — ص ٨٢ وما بعدها ) .

وهند تعديل دستور ١٩٧٢ بقرار مجلس الشعب بجلسته المنعقدة  
فى ١٩٨٠/٤/٣٠ أتمل ذكر الاتحاد الاشتراكى العربى فى المادة الخامسة  
«تضمنت عبارتها تجرى بالآتى : « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر  
العربية على أساس تعدد الأحزاب ، وذلك فى اطار المقومات والمبادئ  
الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور .

وينظم القانون الأحزاب السياسية » وبذلك انسخ الاتحاد الاشتراكى  
العربى المجال تماما للأحزاب السياسية المنظمة وفقا للقانون .



٤ - تكييفه ، ومدى الطمن فى قراراته ابله القضاء

#### قاعدة رقم ( ٤ )

المادة :

الاتحاد الاشتراكى مؤسسة من مؤسسات الدولة تبذل تحالف قوى الشعب وتتولى عن طريق العمل السياسى تحقيق هذا التحالف وتكثفه فى مختلف أجهزة الدولة وتعميق الديمقراطية ومتابعة العمل الوطنى - تكوين الأحزاب وتعمدها ليس من شأنه التأثير على وجود الاتحاد الاشتراكى المستند من ندى ديمورى يسهو بطبيعته على اى قاعدة قانونية اخرى -

ملخص الفتوى :

الدستور الصادر فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ينص فى المادة الخامسة من الباب الأول الخاص بالدولة على أن ( الاقتصاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسالية الوطنية وهو أداة تحقيق هذا التحالف فى تعميق الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ونفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة .

وهو يؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تبثثره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الأجهزة التى تضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى .

وبين النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ... ) .

وبناء على ذلك فان الاتحاد الاشتراكى مؤسسة من مؤسسات الدولة تبذل تحالف قوى الشعب وتتولى عن طريق العمل السياسى تحقيق هذا التحالف وتكثفه فى مختلف أجهزة الدولة وتعميق الديمقراطية ومتابعة العمل الوطنى .

وإذا كان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ينظم الأحزاب السياسية  
أجاز في مادته الأولى تكوين الأحزاب وتنظيمها ، وقصّر في المادة ٢٠  
تنظيمات الاتحاد الاشتراكي على اللجنة المركزية ، فإن ذلك ليس من شأنه  
التأثير على وجود الاتحاد الاشتراكي المستمّد من نص دستوري يسمو  
بطبيعته على أي قاعدة قانونية أخرى ، فضلا عن ذلك فإن قانون الأحزاب  
ذاته أكد في المادة ٢٠ اضطلاع اللجنة المركزية بمهام الاتحاد الاشتراكي  
في دعم الوحدة الوطنية وتمثيل تحالف قوى التمسب وتحقيق السلام  
الاجتماعي .

(فتوى ١١١٣ في ٢٤/١١/١٩٧٩)

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي وأن كان في طبيعته تنظيميا سياسيا فإن ذلك  
لا يعني أن كل قرار يصدره بالضرورة قرارا سياسيا ينأى بطبيعته عن رقابة  
القضاء — أساس ذلك أن هذا الوصف لا يصدق الا على ما يصدره الاتحاد  
من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية أما ما يصدره الاتحاد  
من قرارات وما يجريه من تصرفات قانونية في غير النطاق المتقدم فيخصص  
أسلطات القضاء ورقابته — أساس ذلك ما قرره المادة ٦٨ من الدستور من  
أن التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة — المتازعة في القرار الصادر  
بفصل عامل في إحدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي  
يقتض بنظرها القضاء العادي — أساس ذلك أن القضاء العادي هو الجهة  
القضائية صاحبة الولاية العامة في غير المتازعات الإدارية .

#### ملخص الحكم :

أنه لئن كان الاتحاد الاشتراكي العربي في طبيعته تنظيميا سياسيا  
فإن ذلك لا يعني أن كل قرار يصدره يعتبر بالضرورة وبحكم اللجوء  
قرارا سياسيا ينأى بطبيعته عن رقابة القضاء ويخرج من دائرة هيئته  
الرقابة ذلك أن هذا الوصف لا يصدق الا على ما يصدره من قرارات

في نطاق مباشرته لتوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور وبينه النظام الأساسي له ، أما ما يصدره من قرارات وما يجريه من تصرفات قانونية في غير النطاق المتقدم سواء في إدارة أمواله أو في إبرام العقود أو في شئون العاملين فانها لا شك تخضع لسلطان القضاء ورقابته .  
اعمالا لما قرره المادة ٦٨ من الدستور ( دستور ١٩٧١ ) من أن التقاضي الحق مصون ومكول للناس كافة وإن لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ، وتأسيسا على ما تقدم فإن القرار المطعون فيه وقد صدر في شأن المدعى ( المظنون ضده ) بوصفه عاملا في إحدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي حيث قضى بفسله من الخدمة بغير الطريق التأديبي ، إن هذا القرار - وقد صدر على الوجه المتقدم بعيدا عن مجال الوظيفة الدستورية للاتحاد الاشتراكي العربي فانه بهذه المثابة لا يعد قرارا سياسيا مما ينأى عن رقابة القضاء ، وإذا كان هذا القرار لا يدخل حسبها سلف البيان في عداد القرارات الإدارية وكثفت المنازعة الماثلة لا تعتبر منازعة إدارية فمن ثم فإن الاختصاص بنظرها إنما ينعقد للقضاء العادي باعتباره الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة في غير المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية وفقا لحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادرة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .  
( طعن ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق - في ١٩٧٦/٢/٢٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي وفقا لقصوص الدستور ليس سلطة من سلطات الدولة أو فرعا منها وإنما هو سلطة سياسة شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث - يترتب على ذلك أن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعتبر في طبيعته من الجهات الإدارية ومن ثم فإن قراراته ليست في طبيعتها قرارات إدارية - يترتب على ذلك أن القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي يفصل رئيس إحدى المؤسسات الصحفية لا يدخل في عداد القرارات الإدارية ومن ثم فإن المنازعة بشأنه لا تعتبر منازعة إدارية - الاختصاص بنظرها لا ينعقد لحاكم مجلس الدولة وفقا للقانون .

### ملخص الحكم :

المبين من سياق نص المادة الثالثة من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ والمادة الخامسة من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ « القائم » أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو « في طبيعته تنظيم سياسي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ويمبر عن ارادتها ومن ثم فانه ليس سلطة من سلطات الدولة أو فرعاً منها . وانما هو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية يباشر نشاطاته على الوجه المبين في الدستور وفي نظامه الأساسي ، واذ كان الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعتبر في طبيعته حسبما سلف البيان من الجهات الادارية فان قراراته لم يبت في طبيعتها قرارات ادارية بمعناها المفهوم في القانون من حيث كونها امصاصاً للارادة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة . يبال لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانوني . معيين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة .

ومن حيث انه متى كان البادى مما سلف ان المدعى ( المطعون ) ضده ( لا يعتبر موظفاً عاماً كما أن القرار المطعون فيه لا يخضع في عداد القرارات الادارية فمن ثم فان المنازعة الماثلة لا تعتبر منازعة ادارية اذ تفتقد والحال كذلك خصائص هذه المنازعة ومقوماتها ما دامت لا تنصب على قرار أو تصرف قانوني ضئير من جهة الإدارة وبالبناء على ما تقدم فإن الاختصاص بنظرها لا يتعقد لمحاكم مجلس الدولة وفقاً للقانون .

( طعن ٧٣ لسنة ٢٠ ق في ١٩٧٦/٢/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٧ )

الاستبعاد :

« الاتحاد الاشتراكي سلطة رابعة تمارس حق الرقابة والتوجيه وتطلو السلطات التقليدية الثلاث - اتصاع املا الحكومة فيتمثل هذه السلطة العليا الواسعة ،

### ملخص الفتوى :

ان الاتحاد القومي سابقا ( الاتحاد الاشتراكي العربي حاليا ) يعتبر سلطة رابعة - يتسع لها معنى الحكومة الذي يشمل في الجسورة التقليدية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو وان كان هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سائر سلطات الدولة ، الا انه يقوم بوظائف دستورية هامة ، تجعل منه سلطة رابعة ، تضطلع بالترشيح لعضوية مجلس الأمة وبالمعمل على تحقيق الاهداف القومية التي قامت من اجلها الثورة وكذا حث الجهود لبناء الأمة بناء سليما - وذلك طبقا لما ورد بالمادة الاولى من نظامه الاساسي والمادة ٧٢ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في علم ١٩٥٨ .

هذا وان الاتحاد الاشتراكي العربي الذي صدر قاتونه الاساسي في ديسمبر سنة ١٩٦١ والذي حل محل الاتحاد القومي - يعتبر التجسيد الحي لسلطة الشعب الذي تولى جميع السلطات وتوجيهها في كافة المجالات وعلى كافة المستويات - وعلى ذلك فان الاتحاد الاشتراكي العربي - بجميع تنظيماته يعتبر أعلى سلطة في الدولة اذ يمارس حق الرقابة والتوجيه - ويعلو السلطات التقليدية الثلاث ، وعلى ذلك فان حلول الحكومة الذي كان يعنى سابقا في صورته التقليدية السلطات الثلاث المعروفة ( التشريعية والتنفيذية والقضائية ) أضحي يتسع هذا المدلول ليشمل كذلك تلك السلطة الوليدة بل السلطة العليا .

( ملف ١٩/١٣٨/٤٦٧ في ١٤/٧/١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ٨ )

### المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقا للمادة (٣) من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وعلى الوجه المبين في قانونه الاساسي - اثر ذلك ان الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة المنحلة للشعب يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

### ملخص الفتوى :

١ ان مقتضى القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى الصادر به قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ والقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ ورد فيها « ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ الميثاق .

وهو الوعاء الذى يلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى شعبى قوى الشعب العاملة ويقبل فيه تحالف هذه القوى فى اطار الوحدة الوطنية .

٢ وان الاتحاد الاشتراكى العربى . وهو السلطة التشريعية . يقوم بالعمل القيادى والنوحيى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدونة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفى قيام الاتحاد الاشتراكى العربى بدوره القيادى ونحوه لمسئوليات الطليعة ووقوفه حارسا على الضمانات التى كتلتها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطى وانبثاقه عن الجماهير وتمثيله لامانيها وتعبيره عن ارادتها تحقيق لبدأ سيادة الشعب وارساء لقاعدة اساسية من قواعد التنظيم السياسى الديمقراطى وهى ان الديمقراطية السليمة تصبح بالمنطق الاشتراكى وسيلة وغاية النضال الوطنى .

وتنص المادة الثالثة من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ على « ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف قوى الشعب العاملة للشعب العامل وهى الفلاحون والعمال والجنود والمتقنون والراسمالية الوطنية هى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى لينكون

الهيئة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحراسة على قيم الديمقراطية الشعبية .

وقد ورد في باب المقدمة والأهداف من القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٦٨ « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق » ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كتنظيم سياسي شعبي - قوى الشعب العاملة ويتمثل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية .

وان الاتحاد الاشتراكي العربي - هو السلطة الشعبية - يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومفد المجالس النيابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي .

وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي العربي لهذه الاختصاصات .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقا للمادة (٣) من الدستور وعلى الوجه المبين في قانونه الاساسي .

ومن حيث ان المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للبيزانية والحسابات تنص على أن تسرى القواعد المتقدمة ( ثانية الخدمات بين المجالس ) على تسوية ثمن التوريدات التي تصرفها أو توردتها مصلحة الى مصلحة أخرى اذا كانت المصلحة الموردة ليس من اختصاصها تمويين مصالح الحكومة بمثل هذه الأصناف وفي هذه الحالة تحسب الأصناف بتكاليفها الأصلية دون إضافة مصاريف إدارية .

وتضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ إلى تكاليف الخدمات متفرقة كانت إحدى المصلحتين خارجة عن الميزانية ولا تضاعف هذه المصروفات الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق الإلزام بمقتضى نصوص تشريعية .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة الممثلة للشعب وفقا للمادة (٣) من الدستور فإن الأوضاع تقتضى أن يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات سالفة الذكر فإذا لم تكن ميزانيته خارجة عن الميزانية العامة للدولة فلا تضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ من تكاليف الخدمة التي تؤدي له وتضاف نسبة ١٠٪ مصاريف إدارية إذا كانت ميزانيته خارجة عن الميزانية العامة للدولة ولا تضاف هذه المصروفات الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق الإلزام بمقتضى نصوص تشريعية .

### لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ — أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشمعي يقوم بوظيفته وفقا للمادة (٣) من الدستور وعلى الوجه المبين في قانونه الأساسي .

٢ — أن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة الممثلة للشعب وفقا للمادة (٣) من الدستور يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

( محتوى ٨١٠ في ١٦/١٢/١٩٦٨ )



### قاعدة رقم ( ٩ )

#### المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي — سلطة سياسية شعبية — قراراته لا تعد قرارات ادارية بالمعنى المفهوم في القانون — انما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية — قراراته تنأى عن دائرة الرقابة القضائية .

#### ملخص الحكم :

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما كان يصدره الاتحاد الاشتراكي العربي من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور وبينه نظامه الأساسي لا يعد من القرارات الادارية بمعناها المفهوم في القانون ، بالنظر الى أن السلطة التي اصدرتها ليست سلطة ادارية وانما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية . وبهذه المثابة تنأى قراراته في هذا النطاق عن دائرة الرقابة القضائية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه تبعا لذلك فإن القرار المطعون فيه وهو صادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بحل المجلس المصري للسلام وأولوية جميع ممتلكاته وحقوقه الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، فهو قرار من ذات طبيعة السلطة التي اصدرته وهي بالقطع سلطة سياسية . فقد استندت صفتها من الوظيفة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي وجاء القرار الذي اصدرته في شأن تنظيم كان يعمل في مثل تلك الوظيفة ولأسباب تتعلق بنشاطاته السياسية ، ولايصح تخيير القرار المطعون فيه لأنواع الاختصاص القضائي للقضاة في خصوصه بمقولة أنه انطوى في شق منه على قرار مصادره عادي ليس له من سند قانوني او سياسي ذلك ان طبيعة القرار لا تقايله في أي شطر من اشطاره فهو كل لا يتجزأ في احكامه واثاره ولذا فلا اختصاص لمحكمة مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه على أي وجه من الوجوه ، ولأن القانون لا يجد جهة قضائية

معينة مخصصة بنظر هذه المنازعة . ومن ثم فقد تمين القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .

( طعن ١٢٢٨ لسنة ٢٥ ق في ١٥/١/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### المبدأ :

القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي باسناد الوظيفة التي كان يشغلها المدعى في إحدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد إلى شخص آخر وسكوت ذلك القرار عن إسناد وظيفة أخرى إلى المدعى - هذا القرار لا يعدو إلى أن يكون قرار بفصل المدعى من وظيفته بغير الطريق القانوني - دليل ذلك - لأوجه القول أن هذا القرار هو في ذات الوقت قرار جمهوري بقوله إن رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي هو نفسه رئيس الجمهورية وإن هناك تلازماً بين الصفتين - أساس ذلك أنه ليس في الدستور التي تعاقبت على الدولة منذ قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ولا في القانون الأساسي لهذا الاتحاد نية نص يقضي بأن يكون رئيس الجمهورية رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي بحكم وظيفته - أضفاء هاتين الصفتين على شخص واحد ليس من شيقه أن تتحد كل منهما في الأخرى إنهما لا يفقدان استقلالهما - الصحيح في القانون أن تبارس كل منهما في الإطار الذي رسمهما .

#### ملخص الحكم :

إن البادئ من مطالعة الأوراق ويوجه خاص ملف خدمة المدعى أنه في ١٤ من يناير سنة ١٩٦١ أمجد السيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال قراراً بتعيين المدعى في وظيفة رئيس تحرير المؤسسة بذات المرتب الذي كان يتقاضاه كرئيس لتحرير مجلة الإذاعة وذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢ ثم صدر القرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي فلسطينياً في مادته الأولى بأن يحل محل مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر وفي

مادته الثانية بأن يتولى السيد / . . . . . المدعى جميع سلطات واختصاصات مجلس الإدارة والعضو المنتخب للمؤسسة المذكورة وما لبث المدعى بإيثار الاختصاصات التي إسندت إليه حتى صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٥ بمن السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي قاضيا في مادته الأولى بأن يتولى السيد / . . . . . جميع سلطات واختصاصات مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر والعضو المنتخب بالمؤسسة المذكورة وفي مادته الثانية بإلغاء ما يخالف ذلك من قرارات حيث أشار في ديباجته الى قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

ومن حيث انه متى كان البادى من استعراض الواقعات على الوجه المتقدم ان القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٥ الصادر من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ المشار اليه قد أسند الى السيد / . . . . . الوظيفة ذاتها التي كان يشغلها المدعى بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ وحرص في الوقت ذاته على إلغاء ما يخالفه من قرارات سبقت مستهدفا بذلك هذا القرار الأخير ، واذ سكت ذاك القرار عن اسناد وظيفة أخرى الى المدعى فمن ثم فلا مراء في انه والحال ما سلف لا يعمدو في التكيف القانوني السليم أن يكون قرارا بنمصل المدعى من وظيفته تلك بغير الطريق التأديبي وليس ابلغ في الدلالة على صدق هذا النظر وما انصحت عنه بجلاء مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر التي كان يعمل بها المدعى في الشهادة الصادرة منها بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ والمودعة ملفه خدبة المدعى حيث أثبتت أن خدمة السيد / . . . . . رئيس مجلس إدارة المؤسسة السابقة ( المدعى ) قد انتهت بصور قرار السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم (١) بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ بتميين السيد / . . . . . خلفا له .

ومن حيث ان الثابت مما سيلف بيانه ان القرار رقم (١)

لسنة ١٩٦٥ المطعون فيه انها هو في حقيقة امره قرار صادر من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بفصل الدمى من وظيفته كرئيس لمجلس ادارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر بومسما احدى المؤسسات الصحفية التى يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بغير الطريق التديبى ومن ثم فلا حجة فيما ذهب اليه الحكم الطعن من ان القرار المشار اليه هو في ذات الوقت قرار جمهورى بمقولة ان رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي هو نفسه رئيس الجمهورية وان هناك انحادا وتلازما بين الصفتين ذلك انه ليس في المصاير التى تصايرت على الدولة منذ قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ولا في القانون الاساسى لهذا الاتحاد سواء القائم او السابق ثمة نص بان يكون رئيس الجمهورية رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي بحكم وظيفته ومن ثم فان القول بقيام الوحدة والتلازم بين هاتين الصفتين امر لا سند له في القانون فضلا على ذلك - فان اصفاء هاتين الصفتين على شخص واحد يفرض قيامه سواء بحكم القانون او في الواقع ليس من شأنه ان تزوب كل منهما في الأخرى او تندمج فيهما اندماجا يفقدهما وجودها واستقلالها ولانها الصحيح في القانون ان تمارس كل منهما في الاطار الذى رسم لها ومن ثم يكون المناط في الحكم على ما يصدره ذلك الشخص من قرارات استظهارا لطبيعتها ووقفا على كنهها هو العنصر الذى استند اليها في اصدار القرار دون غيرها طالما ان كلا من هاتين الصفتين تتميز عن الأخرى وتستقل عنها سواء من حيث مجال ممارستها أو من حيث التنظيم القانونى الذى يحكم التصرفات التى تبشر استنادا اليها الامر الذى لا يسوغ معه الخلط بينهما لمجرد انهما قد خلعا على شخص واحد ، والقول بغير ذلك يجانب مقتضيات التنظيم السليم وينبى عن الأصول الواجبة في الادارة فضلا على مخالفته للقانون .

( طعن ٥٧٣ لسنة ٢ ق في ٢٨/٢/١٩٧٦ )

### ملحظة رقم ( ١١ )

### المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي - المجلس المصري للإسلام ( حله ) اختصار

( عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه ) قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى بحل المجلس المصرى للسلام وأيلولة جميع ممتلكاته وحقوقه الى الاتحاد الاشتراكي العربى — ما كان يصدره الاتحاد الاشتراكي العربى من قرارات فى نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور ويبينه نظامه الأساسى لا يعد من القرارات الادارية بمنهاها المفهوم فى القانون بالنظر الى أن السلطة التى اصدرتها ليست سلطة ادارية وانما سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية واقتضعية والقضائية وبهذه المنابة تنأى قراراته فى هذا القطاى عن دائرة الرقابة القضائية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة — القرار الصادر فى هذا الشأن كان لتنظيم العمل فى تلك الوظيفة السياسية الاتحاد الاشتراكي العربى ولاسيباب — تتعلق بنشاطاته السياسية — القول بان القرار المطعون فيه انطوى فى شق منه على قرار مصادرة عاى ليس له من سند قانونى او سياسى طبقه القرار لا تراهنه فى اى شطر من اشطاره فهو كل لا يتجزأ فى احكامه وآثاره — لا اختصاص لحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه على اى وجه من الوجوه .

#### ملخص الحكم :

ان قيام المجلس المصرى للسلام الذى كان يطلق عليه من قبل المجلس القومى للسلام — فى ظل النظام السياسى الذى كان سائدا بعد حل الأحزاب السياسية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن حل الأحزاب السياسية ، انما كان بموافقة رئيس الدولة الذى كان يتولى أيضا رئاسة الاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربى وقد انتهت الموافقة على قيام هذا المجلس تحت شرط جوهرى هو فى الواقع شرط لوجوده ولاستمرار نشاطه الا وهو أن يلعب ذلك المجلس دوره من خلال الاتحاد الاشتراكي العربى وقد وجدت هذه الحقيقة — وهى تمثل حكم القانون فى هذه الاثناء — صداها فى مشروع لائحة المجلس المصرى للسلام ذاتها وفى غيرها من أوراق الطعن الأخرى . فقد ورد فى مشروع اللائحة المشار اليها للاتحاد الاشتراكي العربى — ما يلى « ... وقد وافق

السيد الرئيس على قيام مجلس جديد للسلام على الأسس الآتية .... »  
كما ورد النص الآتي :

ولما كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو وحده التنظيم السليم لتحالفه  
قوى الشعب العامل الذي يضم القوى المؤمنة بأهدافه والتي تناضل لتحقيق  
مبادئ جمهوريتنا التي تنادي بالسلام والتحرر فإن ذلك قد خلق ضرورة  
اعادة تنظيم مجلس السلام في بلادنا على أسس تكفل خلق اشكال نضال  
سلامي جديدة تسمح باتساع العمل من اجل السلام من خلال الاتحاد  
الاشتراكي العربي » وفي موضع آخر من نفس المشروع  
تحت عنوان « نظمات المجلس » ورد النص في الفقرة (١) على أنه « ...  
ويقوم المجلس بوضع خطوط النشاط السلامي حسب الخط السياسي العام  
للالتحاد الاشتراكي كما ورد النص في الفقرة (٢) على أن « يضم المجلس  
العصرى للسلام أعضاء ... وممثلين لقطاعات ... والمكاتب التنفيذية  
بالاتحاد الاشتراكي في المحافظات التي بها اجان سلام » نص كذلك في  
الفقرة (٤) على أن « يشكل المجلس لجان سلام في عدد من المحافظات بهدف  
توسيع القاعدة الجماهيرية لحركة السلام ، وتكوين مسئولية هذه اللجان من  
أحد أعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة وتباريس  
اللجان نشاطها من خلال المكاتب التنفيذية بالمحافظات بالتعاون مع مكتب  
السلام بالاتحاد الاشتراكي العربي » وفي مذكرة لعضو الأمانة العامة وأمين  
شئون الأعضاء والشئون المالية والإدارية مؤرخة ١٩٧٢/٥/١٠ للعرض على  
السيد المهندس سكرتير أول اللجنة المركزية بشأن تحمل الاتحاد الاشتراكي  
العربي بتفقات البريد والبرقيات الخاصة بالمجالس القومية للسلام ورئت  
الإشارة إلا أن - الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وافق على إعادة تكوين  
المجلس القومي للسلام بأسلوب جديد وبمقتضى جديدة على أساس ان يلعب  
المجلس دوره من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي وقد أشارت المذكرة إلى ان:  
ذلك ورد على لسان الطاعن وفي كتاب آخر صدر من الطاعن إلى السيد  
... .. رئيس المكتب المالي ( وزير ) بالاتحاد الاشتراكي  
العربي مؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٥ قال ان جميع نشاطات المجلس ليست خاصة  
به بل خاصة بأهداف الاتحاد الاشتراكي وهي العمل في المجال العالي للخدمة

التقسية القريبة . . . . » وبذلك فقد اتفق الواقع الذى بدأ من هذه الأوزاق مع حكم القانون الذى قضى بحل الأحزاب السياسية عام ١٩٥٢ وتمشى كذلك مع النظام السياسى الذى ساد بعد ذلك وهو حظر كل نشاط سياسى أيا كانت مبادئه وأهدافه إلا فى إطار النظام السياسى الذى اخذت به الدولة وتمثل أخيراً فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى قضى بالتعديل الدستورى فى عام ١٩٨٠ بالفائز لى تقوم الأحزاب السياسية بدورها فى النطق الذى رسمه لها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وتعديلاته . وعلى ذلك فإن المجلس المصرى للسلام — وهو لا يجمع بشخصية معنوية مستقلة يكون قد انطوى تحت لواء الاتحاد الاشتراكى العربى وأضحى أداة من أدوات تحقق مبادئه وأهدافه ، إذ لا يتسنى مع هذا النظام السياسى الذى كان سائداً فى البلاد — النظر الى هذا — المجلس الا من خلال الاتحاد الاشتراكى العربى الذى عبرت عنه المادة الخامسة من الدستور قبل الفتحاً ينقضى التثقيب الدستورى الأخير فى ٣٠ من ابريل ١٩٨٠ بأنه « التنظيم السياسى الذى يمثل بتقنياته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة . . . الأثر الذى لا يستقيم معه وجود تنظيم سياسى آخر قائم بذاته ومستقل عن الاتحاد مهما كانت أوضاع هذا التنظيم فى الداخل أو صلاته فى الخارج ولو لم يكن حزبا من الأحزاب السياسية التى سبق أن قضى القانون بالفائزها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وينبنى على ذلك بالضرورة خضوع المجلس المذكور لسلطان الاتحاد الاشتراكى وسلطاته وعلى القبة منها رئيس الاتحاد ، واذا صدر القرار المطعون فيه متعلقا بحل المجلس المصرى للسلام الذى تحدد وضعه وإطار نشاطه على هذا الوجه ولأسباب تخص نشاط هذا المجلس السياسى ، فإن الصفة التى تفرض نفسها فى هذه الحالة لاتخاذ مثل هذا القرار لا بد وأن تكون صفة رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى للصلة الوثيقة التى تربط بين تلك الصفة والتصرف القانونى الذى تم استنادا لها من ناحية ، ولما أبانت عنه المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية من ناحية أخرى وهى تنص على أنه فيما عدا ما يصدر بتحديده وتنظيمه قرار من رئيس الأمانة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون تلغى إعلانات وتنظيمات ولجان ومؤتمرات الاتحاد المذكور » ولا يخلع

عن مصدر القرار المطعون فيه صفته هذه كونه — وقت ان اصدر القرار — رئيسا للجمهورية نظرا الى ان اجتماع هاتين الصفتين في شخص واحد ليس من شأنه — وكما سبق ان قضت هذه المحكمة — ان تدوب كل منهما في الأخرى او تندمج فيها اندجا يفقدها وجودها واستقلالها وانما الصحيح في القانون ان تمارس كل منهما في الاطار الذي رسم لها ، فالخلط بينهما يجافي مقتضيات التنظيم السليم وينو عن الأصول الواجبة في الإدارة فضلا عن مخالفته للقانون .

ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ما كان يصدره الاتحاد الاشتراكي العربي من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور وبينه نظامه الاساسي لا يعد من القرارات الإدارية بمعناها المفهوم في القانون ، بالنظر الى ان السلطة التي اصدرتها ليست سلطة إدارية وانما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وبهذه المثابة تنأى قراراته في هذا النطاق عن دائرة الرقابة القضائية طبقا للقانون رغم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة وتبعا لذلك فان القرار المطعون فيه وهو صادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي يحل المجلس المصري للسلام وأيلولة جميع ممتلكاته وحقوقه الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، لهو قرار من ذات طبيعة السلطة التي اصدرته وهي بالقطع سلطة سياسية فقد استمدت صفتها من الوظيفة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي وجاء القرار الذي اصدرته في شأن تنظيم كان يعمل في ذلك تلك الوظيفة ولأسباب تتعلق بنشاطاته السياسية ، ولا يصح تبعيض القرار المطعون فيه لانتزاع اختصاص — للقضاء في خصوصه بمقولة انه انطوى في شق منه على قرار مصادرة عادي ليس له من مسند قانوني او سياسي ذلك ان طبيعة القرار لا تزايله في أي شطر من اشطاره فهو كل لا يتجزأ في احكامه واثاره ولذا فلا اختصاص لحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه على أي وجه من الوجوه ولأن القانون لم يجد جهة قضائية معينة مختصة بنظر هذه المنازعة ومن ثم فقد تمين القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظرها والزام المدعى المصروفات .



## ب - تشيله ، وامواله

### قاعدة رقم ( ١٢ )

#### المبدأ :

شمول بحلول لفظ الحكومة للاتحاد الاشتراكي العربي — اثر ذلك —  
نتيجة ادارة قضايا الحكومة عن الاتحاد الاشتراكي العربي فيما يرفع منه او  
عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات  
الآخري التي شولها القانون اختصاصا قضائيا .

#### ملخص الفتوى :

ان قانون ادارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة  
١٩٦٢ ينص في مادته السادسة على أن « تنوب هذه الادارة عن الحكومة  
والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى  
المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها  
القانون اختصاصا قضائيا ... » .

ومن حيث أن لفظ « الحكومة » الوارد في ذلك النص يقصد به  
مجموع الهيئات المسيرة للدولة ، وهي تشمل السلطات الثلاث المعروفة ،  
التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وذلك هو المعنى التقليدي للحكومة .

ومن حيث أن الاتحاد الاشتراكي العربي وأن لم يكن داخلا في احدى  
السلطات الثلاث المذكورة ، إلا أنه لا شك يندرج ضمن الهيئات المسيرة  
للدولة ، ذلك أنه يبين من مقدمة قانونه الأساسي الصادر به قرار اللجنة  
التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — معدلا بها تلاء من قرارات في هذا  
الشان — « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطبيعة الاشتراكية التي  
تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني وتتقوم بالرقابة  
المعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق . وهو الوعاء  
الذي تلتقي فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ، ويضم الاتحاد الاشتراكي

العربي كتنظيم سياسي شعبي ، قوى الشعب العاملة ويتمثل فيه تحالف هذه القوى في اطار الوحدة الوطنية وان الاتحاد الاشتراكي العربي وهو السلطة الشعبية ، يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب ، بينما يقوم مجلس الأمة ... بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي ... » .

ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي قوى الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية ، وهي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب الدافعة لامكانيات الثورة ، والحارس على قيم الديمقراطية السليمة .

كما تضمن القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٦٨ في باب المقدمة والأهداف « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتبصر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق » ... وان الاتحاد الاشتراكي العربي — وهو السلطة الشعبية — يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي العربي لهذه الاختصاصات .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو اعلى سلطة في الدولة . يضطلع بمهام اساسية ومتعددة حندها الدستور وقانونه الاساسي . ومن ثم يعتبر في مقدمة الهيئات المسيرة للدولة ، ويندرج — تبعاً لذلك — في مدلول لفظ الحكومة المنصوص عليه في المادة السادسة من قانون ادارة قضايا الحكومة .

ويخلص مما تقدم ان ادارة قضايا الحكومة اذ تنوب — طبقاً لقانونها — عن الحكومة فيما يرفع منها او عليها من قضايا ، تختص بالنيابة عن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه من الحكومة في مجال تطبيق هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ادارة قضايا الحكومة تتوب عن الاتحاد الاشتراكي العربى فيما يرفع منه او عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

( ملف ٤/٢/٦٧ فى ١٤/٤/١٩٧١ )

### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### المبدأ :

المال الذى يستخدمه الاتحاد الاشتراكي فى تسهيل تحقيق أغراضه يعد مالا عاما لتحقيق أوجه النفع العام القائم عليها - لا يصلح الانتفاع به محلا لعقد الإيجار - تخويل أمين عام اللجنة المركزية حق ادارة امواله الانتخابية هذا الحق تقيد ممارسته بطبيعة المال العام - استبعاد حق التاجر للغير منه - عدم جواز تلجس الاتحاد الاشتراكي جزء من مبنى المخصص له للمجالس القومية المتخصصة .

#### ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة ٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم او قرار من الوزير المختص وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . وكان الاتحاد الاشتراكي العربى مؤسسة من مؤسسات الدولة تقوم على تحقيق مصلحة عامة ونفع عام فان المال الذى يستخدمه فى سبيل تحقيق أغراضه يعد مالا عاما وبهذه المثابة لا يصلح الانتفاع به محلا لعقد الإيجار لان هذا العقد يقصيه عن المنفعة العامة المخصص لها ويستبدل بها مقابل الانتفاع الذى يستأدى من المستأجر وذلك لا يعنى نأبيد التخصيص لنفع عام معين اذ يتعين عند استثناء الجهة القائمة على النفع العام عن المال أن ترده الى الدولة لتخصصه لأوجه النفع العام الأخرى التى قد تحتاجه .

وتطبيقا لما تقدم فإن أبلولة ارض ومبائى العقار السكائن بكورنيش  
النبل الى الاتحاد الاشتراكى وفقا لحكم المادة الأولى من قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٧ انما يعنى تخصيصه له لاستخدامه فى  
اوجه النفع العام القائم عليها دون ان يعطى للجهة المخصص لها العقار  
حق تاجيره للغير .

واذا كانت المادة ٨ من اللائحة الأساسية لتنظيم العمل بالانحداد  
الاشتراكى الصادر بقرار رئيس اللجنة المركزية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ تخول  
أمين عام اللجنة المركزية حق ادارة اموال الاتحاد ، فان ممارسته لاعمال  
الادارة تنقيد بطبيعة المال العام ، ومن ثم يستبعد منها التاجير للغير  
ولا يحض ذلك ما ورد فى تلك المادة وفى الفقرة الثانية من المادة ٣١  
من قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ من اجازة تنازل أمين عام اللجنة  
المركزية عن « حق ايجار الأماكن التى يشغلها الاتحاد » لأن هذا الحكم  
مقصود بصريح عباراته على الأماكن التى يستأجرها الاتحاد من الغير  
فذلك هو الذى يكون له عليها حق الإيجار يمكن التنازل عنه وعليه فان  
هذا الحكم لا يشمل الاموال العامة المخصصة للاتحاد .

وبناء على ما تقدم فان انتفاع المجالس القومية المتخصصة ، وهى جهة  
حكومية ، بالدور التاسع من العقار المخصص للاتحاد الاشتراكى لا يتأتى  
بابرام عقد ايجار بينها وبين الاتحاد وانما يتم بتخصيصه لها بموجب قرار  
يصدر من رئيس الجمهورية باعتباره ممثلا للدولة المالكة للمال العام .

( ملف ٤/٣/٢ فى ١٤/١١/١٩٧٩ )

ج - نخب العاملين له ، وبذلاتهم ، والقراتب عليها

قاعدة رقم ( ١٤ )

المبدأ :

ان لفظ الوحدة الذى تضمنه نص المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدينين بالنولة ونص المادة ٢ من مواد الإصدار يتسع ليشمل وحدات وأجهزة لا تدخل فى ملول لفظ الحكومة - لا يثنى فى هذا المجال وضع تحديد قاطع وشامل لما يتسع له لفظ الوحدة الذى أورده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وانما يتعين النظر فى كل حالة على حدة - الاتحاد الاشتراكي يعتبر أعلى سلطة فى الدولة ومن ثم فانه يعتبر فى مقدمة السلطات المسيرة للدولة - قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ ينص على ان تشغل الوظائف بالاتحاد الاشتراكي العربى عن طريق القنب من العاملين بأجهزة الحكومة او القطاع العام او وحدات الانارة المحلية - يجوز طبقا لما تقدم نخب العاملين بالحكومة للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٧١ ينص على أن « الاتحاد الاشتراكي العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية، وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، ونى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطنى الى اعدائه . المرسومة » . كما تنص المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدينين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نخب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى نفس مستواها او فى وظيفة تعلوها مباشرة فى نفس الوحدة التى يعمل بها او فى وحدة أخرى او فى مؤسسة او وحدة .

اقتصادية اذا كانت حاجة العمل فى الوظيفة الاصليه سمح بذلك « وآخرها فان المادة ٢ من مواد اصدار القانون المشار اليه تنضى بانها « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالوحدة :

١ - كل وزارة او مصلحة عامة او جهاز يكون له موازنة خاصة بالوظائف .

ب - كل وحدة من وحدات الادارة المحلية .

ج - الهيئبة العامة .

ومن حيث ان لفظ الوحدة الذى نضمنه قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يشمل بالص صريح كل وزارة او مصلحة عامة او جهاز تكون له موازنة خاصة بالوظائف وكل وحدة من وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ، كما انه يتسع ليشمل وحدات واجهزة اخرى قد لا تدخل فى مدلول لفظ الحكومة ولا يأتى فى هذا المجال وضع تحديد قاطع وشايل لما يتسع له لفظ الوحدة الذى أورده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وانما يتعين النظر فى كل حالة على حدة .

ومن حيث انه وثمن كان الانحداد الاشتراكى لا يدخل فى احدى السلطات الثلاث وهى التشريعية والتنفيذية والقضائية . الا انه يعتبر اعلى سلطة فى الدولة اذ انه يمارس حق الرقابة والتوجيه . فهو الطليعة الاشتراكية البنى تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى وتتوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم ، وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ، ويضم الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى شعبى قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى فى اطار الوحدة الوطنية .

ومن حيث انه يتبين مما تقدم ان الاتحاد الاشتراكى العربى باعتباره اعلى سلطة فى الدولة يضطلع بمهام اسلمية ومتعددة حددها الدستور ونظامه الاسلمى ، ومن ثم فانه يعتبر فى مقتبة السلطات المسيرة للدولة ،

ولقد أصدر السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي قراره رقم ٧ لسنة ١٩٧١ وجاء بالمادة الثانية منه أن « شغل الوظائف بالاتحاد الاشتراكي العربي بكافة مستوياته يتم عن طريق النخب من العاملين بأجهزة الحكومة أو القطاع العام أو وحدات الإدارة المحلية » ، وطبقا لما تقدم جيمعه فإنه يجوز نخب العاملين بالحكومة للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز طبقا لنص المادة ٢٨ من قانون نظم العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ نخب العاملين بالحكومة للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

( ملف ٢٠٧/٦/٨٦ فى ١١/١/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### المبدأ :

موظف منتدب لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها — استحقاقه لكافة البدلات والمكافآت والحوافز التى تصرف لزملائه فى جهته الأصلية — مناط الاستحقاق صرف هذه البدلات والمكافآت لأقرانه فى جهته الأصلية لا محل لاستنراط القيام بالعمل فعلا لنحها له — تعتبر من ملحقات المرتب الأصلي .

#### ملخص الحكم :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت وبدلات وكانت الميزات الأخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها وذلك طوال مدة اندابهم ويقتضى اعتبار المنتدب للجهة المذكورة كلفائهم بعمله فى جهته الأصلية واستحقاقه تبعاً لذلك كل ما كان يتقاضاه لقاء ذلك منها من رواتب وتعويضات واجور ومكافآت ومزايا مالية أخرى وتتحمل هذه الجهة بكل ذلك وتؤديه اليه . وعلى هذا فالمنتدب للجهة المذكورة يحصل طوال مدة ندبه من جهته الأصلية على كل ما كان يتقاضاه منها ، فيما لو كان قبلها

فعلاً بعمله الأفضل فلا يحرم من شيء منها بسبب بعده فعلاً عن عمله هذا. لو عدم مباشرته تبعاً له . وبذلك فمن حقه ان يحصل طوال مدة نديه بالاضافة الى المرتب الاصلى على كل ما يعتبر من ملحقاته او يأخذ حكمه بما فى ذلك الزايات المتعلقة بالوظيفة وفى عموم هذا يدخل الاجر الاضافى والمكافآت التشجيعية اذ كلاهما من قبيل الاجور والمكافآت المنصوص عليها فى تلك المادة ، والمعينة بحكمها ، فضلاً عن أنها كذلك من الزايات المالية المشار اليها فيه ولا يغير من استحقاق المنتدب لها كونها ليست من ملحقات المرتب الدائمة حيث هى بحسب الاصل ليست لها صفة الثبات والاستقرار ، وانها لا تمنح للعامل الا اذا تحقق سببها وهو القيام بالعمل الاضافى او بالجهد الملحوظ فى اداء العمل بما يؤدي الى زيادة الانتاج اذ ان مقتضى حكم النص اعتبار المنتدب فى حكم من يباشر عمله الاضافى فى مصلحة ( الضرائب ) وهو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس استثنائياً ، والاجر عنه يمنح للعاملين فيها بصفة شاملة ومنظمة عملاً بالقرار الجمهورى رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ — باستثنائهم من القواعد الواردة فى قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٥٦، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — اللذين تضمنتا وضع قيود على منحه من حيث نسبة العاملين الذين يتقاضونه ودرجاتهم .

( حكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٥/٢/١٩٨١ فى الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٤ ق ويتعلق بتفسير حكم المادة ٣١ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خذية ضبط الاحتياط المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ووضعه مطابق لنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بهذا المنقول عنه ) ومقتضى النص اعتباره ايضاً مساهماً فى زيادة الانتاج فى محتصلات المصلحة من الضرائب عما هو مقدر تحصيله منها فى ربط الموازنة مما يمنع منه مكافآت حافزة للعاملين القائمين بعملهم فيها ، وهو كما سلف ، يعتبر كذلك حكماً شأنه فى ذلك شأن الكثيرين ممن يمنحونهم من تبسل الجندين المستبقين والمستدعين للعمل بالقوات المسلحة طبقاً لحكم القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص بضبط الاحتياط المستدعين على ما نص عليه القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فضلاً عن ذكره .



فى القرار بمنحها من المنتدبين منها للعمل بمهام اخرى كوزارة المالية والامانة العامة للقيادة السياسية الموحدة ، على ما ورد فى القواعد التنفيذية لصرمها .

وعلى مقتضى ذلك يكون المدعى على حق فى طلبه الحصول على ما لم يصرف له من اجور اضافية ومكافآت حاقزة وتشجيعية عن مدة نذبه للعمل بالجهة المسالفة الذكر ذلك اعمالا — لاحكام القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ ، المشار اليه ، ولا وجه والحالة هذه لما ذهب اليه الحكم من عدم استحقاقه لها بحجة عدم تحقق سببها به ، اذ ان واضع القرار المذكور جعل منط استحقاقه اها هو تمام صرغها لاقرانه فى جهته الاصلية واعتباره خلافاً مدة نذبه كما لو كان قائما معهم بالعمل فيها أصليا واضافيا فلا اسس لاشتراط مبلشرة العمل فعلا لمنحها له فهى من ملحقات مرتبه الاصلى ، وله حق الحصول عليها جميعا دائمة أو غير دائمة .

( طعن ١٦٥٣ لسنة ٢٦ ق فى ٢٤/٤/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ :

مفاد نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ ان البدلات التى يحتفظ بها للعاملين المنتدبين لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكى أو لمعضوية اللجان الثقافية أو مجالس الادارة للعمل بها هى تلك التى تنصف بالدوام والاستقرار فلا يصرف اليهم ما كانوا يتقاضونه قبل التذب بصفة عارضة أو لأسباب معينة كالأجور الاضافية والمكافآت التشجيعية — البدلات المتخصص عليها فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير الحربية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ بتنظيم افراد اطق السفن التجارية يرتبط الحق فى اقتضاها وجودا وعندما بقيام العمل بالممارسة الفعلية للعمل على السفينة — يرتقب على ذلك عدم احقية افراد اطق السفن البحرية التجارية المنتدبين على البحر لزاولة

**المعضوية بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو الأجل الثقافية أو مجالس الإدارة  
للبدلات والأجور المخصوص عليها بقرار وزير العربية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ .**

#### **ملخص الفتوى :**

ان المادة ( ١ ) من قرار وزير العربية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم  
أفراد اطقم السفن البحرية التجارية تنص فيما يتعلق ببديل الأكل على  
انه « اذا لم تقدم السفن الطعام لى سبب من الأسباب يستحق صرف بدل  
اكل يوميا بواقع خمسين قرشا لكل من الضباط والمهندسين والأطباء والكتبة  
والطلبة وخمسة وعشرين قرشا لكل من باقى أفراد الطاقم ولا يصرف هذا  
البدل ان هو لى الاجازة » وان المادة ( ٥ ) منه تنص فيما يتعلق ببديل  
الملابس على أن « بصرف بدل ملابس شهري قدره جنيهان لكل من ضباط  
الملاحة واللاسليكي وغيرهم من فئة الضباط الحاصلين على مؤهلات بحرية  
أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات بحرية فيصرف لكل منهم جنيه واحد  
شهريا » وتضمنت المادة ( ٦ ) من ذلك القرار ، الأوامر الإدارية المنظمة  
لتنشغيل أفراد اطقم السفن ساعات عمل اضافية وقواعد تحديد ساعات  
العمل لكل فئة وكيفية تحديد الأجر الإضافي بعد اقص ٣٠ ٪ من المرتب .  
كما ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨  
بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة  
لها كابل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الأخرى  
للمتدربين منها لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها طوال  
مدة عضويتهم تنص على أن تحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات  
والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كابل رواتب وتعويضات وأجور  
وبدلات وكافة الميزات الأخرى للمتدربين منها لمعضوية تنظيمات الاتحاد  
الاشتراكي العربي أو للعمل بها طوال مدة انتدابهم .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان البدلات والمزايا التى يحتفظ بها  
للمتدربين لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو لمعضوية الأجل  
الثقافية أو مجالس الإدارة أو للعمل بها على تلك التى تنصف بالدوام  
والاستقرار فلا يصرف اليهم ما كانوا يتقاضونه قبل التنب بصفة عارضة

أو لانتقلت لمدينة كالاجور الإنسانية والمكافآت التشجيعية ومن ثم فسلالة  
البيدلات المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير الحربية  
المشار اليه والامور الادارية المنظمة لتشغيل افراد اطعم السفن التجارية  
مسامات عمل اضافية لا تصرف الى هؤلاء حالة ندمهم لعضوية تنظيمات  
الاتحاد الاشتراكي اذ أن مناط استحقاقها ليس بالشكل الثابت المستقر  
وانما هي بطبيعتها مؤقتة وتتصل دائما بوجود الشخص على السفينة  
ووجود السفينة في البحر ، كما ان منها مالا يستحق اذا كان العامل في  
اجارة او كانت السفينة على البر ، بل ان ما يصرف في ظل الظروف  
المتغيرة ليس ثابتا وانما يتدرج بالنسبة للعامل الواحد حسب ظروفه  
العمل ومقتضياته ومن ثم فالحق في اقتضاها يرتبط وجودا وعدما بقيام  
العامل بالممارسة الفعلية للعمل على السفينة وهو الأمر غير المتحقق بالنسبة  
لهؤلاء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية افراد اطعم السفن  
البحرية التجارية المنتدبين على البر لزاولة العضوية بتنظيمات الاتحاد  
الاشتراكي او باللجان النقابية او بمجالس الادارة للبدلات والاجور  
المنصوص عليها بقرار وزير الحربية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ .

( ملف ٨٦/٤/٦٢٤ في ٢٩/١/١٩٧٥ )

### قاعدة رقم ( ١٧ )

#### المبدأ :

خضوع المكافأة الإضافية التي تصرف للمنتدبين بالاتحاد الاشتراكي  
القريب بالتطبيق للمادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالاتحاد اضرية  
حسب العمل — اسلم ذلك أن هذه المكافأة لا تعدو في حقيقتها أن تكون اجرا  
تقرر لهم مقابل ما يؤدونه من عمل بالاتحاد في غير اوقات العمل الرسمية ،  
الأمر الذي يستتبع خضوع هذه المكافأة بوصفها اجرا عن عمل اضافي اضرية  
حسب العمل — لا يفرض من هذا القدر اضافة المادة السادسة من لائحة

العاملين المشار إليها صفة المصاريف الفعلية على هذه المكافأة ، اذ ان هذا الوصف لا يغير من طبيعتها باعتبارها اجرا ومن ثم لا يسوغ اعتقادها من الخضوع للضريبة الا بقانون .

#### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على لائحة نظام العاملين بالاتحاد الاشتراكي الصادرة بقرار رئيس الاتحاد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ انها تنص في مادتها السادسة على أن « يمنح العاملون المنتدبون للعمل بالاتحاد الاشتراكي العربي ويقومون بأعمال في غير اوقات العمل الرسمية مكافأة اضافية بحدد أقصى قدره ٢٥ ٪ من الأجر الأساسي وما لا يزيد عن عشرين جنيهًا شهريًا ولا يقل عن أربعة جنيهات شهريًا ، ويعتبر صرف قيمة المكافآت الإضافية المشار إليها في الفترتين السابقتين مقابل مصاريف فعلية » .

ويتضح من هذا النص أن المكافأة التي تصرف للعاملين المنتدبين للاتحاد الاشتراكي لا تعدو في حقيقتها ان تكون اجرا تقرر لهم مقابل ما يؤدونه من عمل بالاتحاد في غير اوقات العمل الرسمية وبالإضافة الى عملهم بوظائفهم الأصلية المنتدبين منها ، الأمر الذي يستتبع خضوع هذه المكافأة بوصفها اجرا عن عمل اضافي لضريبة كسب العمل طبقا للمادة ٦٩ من قانون الضريبة على رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل التي اخضعت لضريبة المرتبت جميع المرتبات وما في حكمها والمكافآت والاعجور والمعاشات والابرادات المرتبة لدى الحياة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر اضافة المادة السادسة من لائحة للعاملين المشار إليها صفة « المصاريف الفعلية » على هذه المكافأة . ذلك ان هذا الوصف لا يغير من طبيعتها باعتبارها اجرا ، وبهذه المناسبة لا يسوغ اعتقادها من الخضوع للضريبة الا بقانون وليس بداءة اخرى كما هو الشأن بالنسبة لهذه اللائحة التي صدرت بقرار من رئيس الاتحاد

الاشتراكي ، هذا فضلا عن أن هذه اللائحة قد تضمنت من النصوص والأحكام ما يواجه المصروفات الفعلية التي يقتضيها تصريف العمل بالاتحاد كبذل التمثيل وبذل السفر ومصاريف الانتقال وغيرها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع المكافأة الإضافية التي تصرف للجنديين بالاتحاد الاشتراكي بالتطبيق للمادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالاتحاد لضريبة كسب العمل .

( ملف ١٩١/٢/٣٧ فى ١٩٧٤/٥/٨ )

### قاعدة رقم ( ١٨ )

المبدأ :

المادة ٢ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بغرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمسافرين - نصها على استثناء التحويلات والمبالغ التي تصرف من الخزنة العامة ويرخص فيها بصفة مرتبات لمواجهة نفقات موظفى الدولة الذين يؤدون عمل وظائفهم أو يتنبون مهام رسمية فى الخارج أو لمواجهة نفقات أعضاء البعثات التعليمية من الضريبة - عدم شمول هذا الحكم للمبالغ التي تصرف من خزنة الاتحاد الاشتراكي العربى للموفدين الى الخارج .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون المشار اليه تنص على أن « تفرض ضريبة قدرها ٥٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج ايا كانت طريقة التحويل حتى ولو حملها المسافر منذ خروجه من البلاد » .

وتنص المادة الثانية على أن « تسرى الضريبة على التحويلات والمبالغ التي تصرف من الخزنة العامة ويرخص فيها بصفة مرتبات ولواجهة نفقات موظفى الدولة الذين يؤدون اعمال وظائفهم أو يتنبون مهام رسمية فى الخارج أو لمواجهة نفقات أعضاء البعثات التعليمية » .

ويبين من ذلك أن الأصل الذي تقررته المادة الأولى من القانونين هو خضوع التجويلات والمبالغ المرخص بها للمسلمين إلى الخراج للضريبة .  
وإن المادة الثانية لو ردت لاستفتاء على هذا الأصل مؤداه عدم سريان الضريبة على التجويلات والمبالغ التي تصرف من الخزنة العامة بالصلة المنصوص عليها فيها .

وعلى ذلك فإن إبداء الرأي في المسألة محل البحث يقتضي بيان مدى اعتبار خزنة الاتحاد الاشتراكي العربي خزنة عامة في مفهوم القانون آنف الذكر .

وبالرجوع إلى مقدمة القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي يبين أنه ورد بها أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتمصر عن أرائها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في طلب مبادئ الميثاق » .

وهو الوعاء الذي تلتقي فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كتنظيم سياسي شعبي - قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية .

والاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الشعبية يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة - وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي .

وفي قيلم الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي وتحمله لمسئولية الطليعة ووقوفه حارسا على الضمانات التي كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطي وانبثاقه عن الجماهير وتمثيله لأمانتها وتعبيره عن أرائها تحقيق لبدأ سيادة الشعب وأرساء لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي ، وهي أن الديمقراطية السليمة تصبح بالناطق الاشتراكي وسيلة وغاية للنضال الوطني » .

كما نصص المادة الثالثة من دستور مارس سنة ١٩٦٤ على أن

« الموجزة الوطنية التي يمنحها تجالف توجه الشعب الى السعي الى الوحدة الوطنية والمعامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والبرلمانية الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السبلة المثلثة للشعب والدائمة لامكانيات الثورة والحارسه على قيم الديمقراطية السلبية » .

ومن حيث انه يتضح مما تقدم ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبى يقوم بوظيفته وفقا للمادة ٣ من الدستور وعلى الوجه المبين فى قانونه الاساسى فمن ثم فانه وان عومل بمحلية المسلك الحكومية من بعض الوجوه — الا ان خزانته لا تعتبر خزانة عامة بالمعنى المنصوص فى المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه تسييسا على ذلك فانه ما دامت المبالغ التى صرفت من خزانة الاتحاد الاشتراكي العربي لا تخضع للحكم المتصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون المشار اليه فمن ثم فان اقتضاء الضريبة على المبالغ التى صرفت من هذه الخزانة بالتطبيق لاحكام هذا القانون يكون امرا واجبا مطبقا للقانون ولا محل للمطالبة باستردادها .

لذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم جواز رد ما سبق للاتحاد الاشتراكي العربي دفعه كضريبة على المبالغ التى صرفت من خزانته للمؤمدين الى الخارج بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ١٧٣/١/٣٧ فى ١٩٧٠/٣/٢٤)

### قاعدة رقم ( ١٩ )

#### المبدأ :

طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تسرى ضريبة المرتبات وما فى حكمها على بدل الاستقبال والضيافة المقرر لاعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي — اساس ذلك انه بالتعديل الذى اورده القانون رقم ١٩٩

لسنة ١٩٦٠ أصبحت الضريبة على المرتبات وما فى حكمها تسرى على جميع ما يتقاضاه صاحب الشأن من مرتبات وبدلات بما فى ذلك بدل الاستقبال والضيافة ، كما ان المستفاد من قرارى رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقمى ٤٨ ، ٤٩ لسنة ١٩٧١ ان بدل الاستقبال المقرر بموجبها يستحق شهريا بصفة دورية بصرف النظر عن واقعات الاستقبال والضيافة التى قد لا تتم .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل نص فى مادته الثانية على ان « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه النص الآتى :

ترتب الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت واجور ومعايشات وايرادات مرتبه لدى الحياة ، يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا او عينيا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » وبهذا التعديل الذى اوردته القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ أصبحت الضريبة على المرتبات وما فى حكمها تسرى على جميع ما يتقاضاه صاحب الشأن من مرتبات وبدلات بما فى ذلك بدل الاستقبال والضيافة طالما قد تضمنها النص الصريح ، وذلك نزولا على القاعدة الاسولية المقررة والتى تقضى بانه لا اجتهاد مع النص الصريح .

ومن حيث ان المستفاد من قرارى رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقمى ٤٨ و ٤٩ لسنة ١٩٧١ ان بدل الاستقبال المقرر بموجبهما يستحق شهريا بصفة دورية بصرف النظر عن واقعات الاستقبال والضيافة التى قد لا تتم .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان ضريبة المرتبات وما فى حكمها تسرى على بدل الاستقبال والضيافة المقرر لاعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

( ملف ٨٦/٤/٦٦١ — جلسة ١٥/١/١٩٧٥ )



## د — معاشات العاملين به وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المنتمين — العاملون بالاتحاد الاشتراكي العربي من غير المدرجة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحقة بها لا ينتفعون بلحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه — انتفاعهم بلحكام قانون التأمينات الاجتماعية — أساس ذلك .  
عاملون بالاتحاد الاشتراكي العربي . معاش — قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب المقررة بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ — سريانها على المدرجة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي .

#### ملخص الفتوى :

ان مقدمة القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر به قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ والقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ ورد فيها « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعتبر عن ارادتها وتوجه الممى الوطنى وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ الميثاق . وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويغسم الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسى شعبى قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى فى اطار الوحدة الوطنية » .

وان الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو السلطة الشعبية ، يقوم بالعمل القيادى والتوجيهى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب بينما

يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي :

وفي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي وتحمله لمسئوليات الطليعة ووقوفه حارسا على الضمانات التي كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطي وانبثاقه عن الجماهير وتمثيله لأمانتها وتمثيله عن إرادتها ، تحقيقا لمبدأ سيادة الشعب وأرساء قاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي وهي أن الديمقراطية السلطة تصبح المنطق الاشتراكي وسيلة وغاية للنضال الوطني » .

وتنص المادة الثالثة من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ من شهر مارس سنة ١٩٦٤ على « أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب الممثل للشعب العامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرساميات الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة المظلة للشعب والدافعة لمكائيات الثورة والحركة على تقيم الديمقراطية السليمة » .

وقد ورد في الباب الخاص بالمقدمة والأهداف من القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ « أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تتودد الجماهير وتعبّر عن إرادتها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق » .

« ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كتجليسم سياسي شعبي - قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية وإن الاتحاد الاشتراكي العربي - وهو السلطة الشعبية - يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي » .

وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي العربي لهذه الاختصاصات .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقاً للمادة ٤ من الدستور وعلى الوجه المبين في قانونه الأساسي .

ومن حيث أن النائب من كتلة وكيل وزارة الخزينة لشئون التشريع المالي رقم ١٥٣ ، ملف رقم ١٢/١/٥ ، المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ المرفق بطلب الجمعية العمومية للقسم الاستشاري رقم ١/٦/٢ أن وكالة وزارة الخزينة لشئون الميزانية تفيد « أن تمويل مصر ومثل الاتحاد الاشتراكي من ميزانية الدولة يتم كالآتي :

أ - تتضمن اقسام الميزانية المختلفة مستحقات السيد رئيس واعضاء اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وكذا مستحقات السادة رؤساء الامانات المختلفة .

ب - تشمل ميزانيه الدولة مرتبات من يسديرون من موظفي الوزارات والمصالح للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

ج - تتضمن ميزانية رئاسة الجمهورية اعادة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيها مخصصة للاتحاد الاشتراكي » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

أ - موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم لو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بقانون التأمين

والمعاشات لموظفى الدولة الخنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ..

ب — موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى تطبق نظام موظفى الدولة .

ج — موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بانتفاعهم .. » .

وإن المادة ٣٩ من هذا القانون تنص على أنه « إذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة أو الى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو لشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا للأوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث لما تقدم فإن العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى من غير الدرجة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحقه بها لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وإنما ينتفعون بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية كما أن قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب المقررة بالمادة ٣٩ من هذا القانون تسرى على الدرجة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانية الملحقه بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكى العربى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ — أن العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى من غير الدرجة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحقه بها لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر

به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وانما ينتصمون بأحكام قانون المعاشات الاجتماعية .

٢ — ان قاعدة حظر الجمع بين المعاش والرتب المقررة بالمادة ٣٩ من قانون التأمين والمعاشات سالف الذكر تسمى على المدرجة مرتباتهم او اجورهم او مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكى العربى .

( فتوى ٨١٢ فى ١٧/٩/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى — مدى انتفاعهم بأحكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — مناط الإقامة من أحكام هذا القانون ان يكون المستفيد من العاملين بالدولة (المربوطة مرتباتهم بميزانياتها العامة او باحدى الميزانيات الملحقة لها — اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى لا يعدون من العاملين بالدولة ولا يفيدون من قانون المعاشات .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان :

ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفتات الآتية :

١ — موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين المربوطة مرتباتهم او اجورهم او مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها .

ب — موظفى ومستخدمي وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى تطبق نظام موظفى الدولة .

ج — موظفى ومستحقى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى  
التي يصدر بقتناعهم قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة  
الصامة للتأمين والمعاشات .

ويبين من هذا النص أن مناط الإعانة من أحكام قانون المعاشات رسم  
٥. لسنة ١٩٦٣ أن يكون المستفيد من العاملين بالدولة المربوطة بمرتباتهم  
بميزانياتها العامة أو بإحدى الميزانيات الملحقة بها وعلى ذلك ، فإن الفصل  
فى مدى لفادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي بأحكام هذا  
القانون ، يتوقف على مدى توافر هذه الصفة لهم .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكي  
العربي الصادر بقرار رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي فى ٩  
من مايو سنة ١٩٦٨ أنه تضمن فى الباب السادس تحت عنوان « منظمات  
الاتحاد الاشتراكي العربى » على مستوى الجمهورية من :

#### ١ — المؤتمر القومى العام :

يعتبر المؤتمر القومى العام أعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكي العربى  
ويشكل وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا  
للاتحاد الاشتراكي العربى .

#### ب — اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى :

١ — اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى هى السلطة القيادية  
العليا للاتحاد الاشتراكي العربى فى الفترات ما بين انعقاد المؤتمر القومى  
العام .

٢ — وتتكون بالانتخاب من بين أعضاء المؤتمر القومى العام وفقا  
للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي  
العربى .

### جدد اللجنة التنفيذية العليا :

تتكون اللجنة التنفيذية العليا من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ورئيسا ، وعشرة أعضاء تنتخبهم اللجنة المركزية من بين أعضائها .

ومن حيث ان مؤدى هذه النصوص ان اعضاء اللجنة التنفيذية العليا هم اصلاً اعضاء في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي ، ثم انتخبهم اعضاء في اللجنة المركزية ، ثم اعضاء في اللجنة التنفيذية العليا ، ومن ثم ، ولما كانت عضوية المؤتمر القومي العام ، وكذا عضوية اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا ، عتلا تبايناً تختلف مستوياته ولكن طبيعته واحدة لا تتغير فلا يجوز بأي حال القول بأن اعضاء المؤتمر القومي العام ، او اللجنة المركزية ، او اللجنة التنفيذية العليا يعتبرون من موظفي الدولة لجرد ان الدولة قررت صرف مرتباتهم لهم لاعتبارات خاصة فصرف الراتب او المكافأة لأي شخص لا يعني حتما قيام رابطة وظيفية فصرف الراتب او المكافأة لأي شخص لا يعني حتما قيام رابطة وظيفية بينه وبين الدولة ومثل اعضاء الاتحاد الاشتراكي في هذا الخصوص مثل اعضاء مجلس الشعب الذين يمارسون عملاً تبايناً بحثاً أبعد ما يكون عن الوظيفة الادارية ومع ذلك فقد تقرر صرف مكافآت خاصة لهم . وعلى ذلك ، فإن اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي لا يعدون من العاملين بالدولة ولا يفيدون من قانون المعاشات .

ومن حيث انه لا يجوز القول بأن فتوى الجمعية العمومية الصادرة في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ وقد انتهت الى ان العاملين بالاتحاد الاشتراكي غير الربوطة مرتباتهم بالميزانية العامة للدولة او احدى الميزانيات الملحقة بها لا يفيدون من أحكام قانون المعاشات ، فانه يفهم منها ان العاملين بالاتحاد الاشتراكي الربوطة مرتباتهم في ميزانية الدولة ، يفيدون من أحكام قانون المعاشات ، فالجمعية العمومية لم تقطع بهذا الرأي ، وانما اخف عنها عن طريق القياس مفهوم المخالفة ، والمعلوم ان القياس بمفهوم المخالفة هو اضعف اوجه القياس .

ومن حيث انه مع التسليم جلاً ، بأن الجمعية العمومية تصحت الى

امادة العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي المربوطة مرتباتهم في ميزانية الدولة من قانون المعاشات فلن هذا الرأي ليس مؤداه اعادة اعضاء اللجنة التنفيذية العليا لهذا الاتحاد من قانون المعاشات ، ذلك ان هذه الفتوى مقصورة كما هو واضح من منوطها وحيثياتها على العاملين بالاتحاد الاشتراكي دون اعضاء الاتحاد الاشتراكي ايا كان مستواهم في هذا التنظيم الشعبي ( في المؤتمر القومي العام ، او في اللجنة المركزية ، او في اللجنة التنفيذية العليا ) لا يعتبرون — كما قدمنا — من العاملين به .

ومن حيث انه مما يؤيد هذا النظر ويقطع بصحته ان المشرع في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ذاته كشف عن قصده في ان من ينتخب في تنظيم شعبي لا يفيد من احكام قانون المعاشات وانما يقف انتفاعه ان كان منتفعا به ، اذ نصت المادة (٢٤) من هذا القانون على ان « لا تسري الاحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و ٢٥ الخاصة بخفض المعاش او المكافاة في حالة الاستقالة على نواب رئيس الجمهورية وعلى اعضاء مجلس الرئاسة والوزراء ونوابهم ، كما لا تسري على المنتفعين الذين لا تقل مدة خدمتهم عن ثلاث سنوات ويقف انتفاعهم باحكام هذا القانون بسبب التحاقهم بالمسل سواء كان ذلك عن طريق النقل او التعيين او الانتخاب في الهيئات العامة او المؤسسات العامة او المجلس النيابي او المجالس المحلية او التنظيمات الشعبية او الشركات التي تساهم فيها الدولة » . فالواضح من هذا النص ان المنتفع الذي ينتخب في المجلس النيابي او المجالس المحلية او التنظيمات الشعبية ، يقف انتفاعه باحكام قانون المعاشات على الا يخفض معاشه كما هو الحال في الاستقالة .

ومن حيث انه لا وجه للاستناد لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤٥ لسنة ١٩٦٨ التي سوت في المعاملة بين اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وبين نواب رئيس الجمهورية في المعاملة من حيث ( المرتب ، والمخصصات الاخرى ) . فالمخصصات الاخرى لا يمكن ان تشمل المعاشات لانه يقصد بها دائما — في مجال الوظيفة — المخصصات التي يطلقها خلال حياته الوظيفية كالبدايات والرواتب الاضافية ، دون ما يتلقاه



بعد اعتزال الخبة كالمعاش لو المكافاة . ولو كان المقصود هو الإفادة من قانون المعاشات لزم النص على ذلك صراحة ، وفي قانون لأن اضافة طوائف جديدة للإفادة من قانون المعاشات غير التي حددها القانون لا يصح لأن يتم الا بإداة مماثلة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لا ينبغي من أحكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

( ملف ٨٦/٤/٥٥٣ في ١٩٧٢/٤/٥ )



## **الحمد للجمهورية العربية**

---

## اتحاد الجمهوريات العربية

قاعدة رقم ( ٢٢ )

### المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن المزايا المالية والمعنوية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادى والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن مجلس الأمة الاتحادى وقانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — مفادنا نصوص هذه القوانين انه يحظر على عضو مجلس الأمة الاتحادى ان يشغل منصبا او وظيفة فى الحكومة الاتحادية او فى احدى الجمهوريات الاعضاء أثناء مدة عضويته والاحتفاظ للعضو بوظيفته التى كان يشغلها او كان محتفظا له بها قبل انتخابه وتعتبر مدة عضويته استمرارا لمدة خدمته — يترتب على ضرورة الاحتفاظ للعضو بوظيفته نتيجة أساسية هى حظر نقله منها او تعيينه فى وظيفة أخرى طوال مدة عضويته — تقتضى ذلك عدم مشروعية القرار الجمهورى الصادر على خلاف هذا الحظر .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٣ من دستور اتحاد الجمهوريات العربية تنص على انه ( ... لا يجوز لعضو المجلس ان يشغل منصبا عاما او وظيفة عمومية فى احدى الجمهوريات الاعضاء او فى الحكومة الاتحادية او ان يحصل على اى ميزة غير منصوص عليها فى القانون الاتحادى المشار اليه ) وان المادة ٧ من قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن المزايا المالية والمعنوية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادى تنص على أن ( يحتفظ عضو مجلس الأمة الاتحادى بجميع حقوقه فى الوظيفة التى كان يشغلها لو كان محتفظا بها فى جمهوريته قبل انتخابه لعضوية المجلس وتعتبر مدة عضويته فى المجلس استمرارا لمدة خدمته وتكون فى حكم الخبرة الفعلية فى المعاش او المكافأة واستحقاقه للملاوات او الترفيلات وفقا للنظم

المقررة في جمهوريته (..). وأن المادة ١١ من قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ٥ لعام ١٩٧١ في شأن مجلس الأمة الاتحادي تنص على أن ( تصود لأعضو مجلس الأمة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي انتخبه إذا انتهت عضويته في مجلس الأمة الاتحادي قبل انتهاء الفترة المحددة أصلا لعضويته في مجلس الشعب لجمهوريته ولذلك يعود إلى شغل وظيفته التي كان يتولاها قبل انتخابه للعضوية بمجلس الأمة الاتحادي وفقا للقواعد التي ينظمها دستور جمهوريته وقوانينها ) وأن المادة ٣٤ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ( تنص على أنه « إذا كان عضو مجلس الشعب عند انتخابه من العاملين في الدولة أو في القطاع العام يتفرغ لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وتحتسب مدة عضويته في المعاش أو في المكافأة .

ويكون لعضو مجلس الشعب في هذه الحالة أن يتنقضي المرتب والبدلات والعلاوات المقررة لوظيفته وعمله الأصلي من الجهة المعين بها طوال مدة عضويته (..). كما تنص المادة ٢٦ من ذات القانون على أن ( يعود عضو مجلس الشعب بمجرد انتهاء عضويته إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل انتخابه والتي يكون قد رقى إليها أو إلى أية وظيفة مماثلة لها ) .

ومناد ما تقدم أنه يحظر على عضو مجلس الأمة الاتحادي أن يشغل منصبا أو وظيفة في الحكومة الاتحادية أو في إحدى الجمهوريات الأعضاء أثناء مدة عضويته سواء أكان ذلك في الحكومة أو القطاع العام وذلك لشمول عبارتي المنصب العام والوظيفة العامة لكل صور الالتحاق بعمل في أي من الجهات التابعة لأحدى الهيئات المتقدمة أو أن يحصل على أي ميزة غير منصوص عليها في قانون المزايا المادية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادي وذلك صيانة لاستقلاله عن السلطة التنفيذية ودفعا لمخاطر التأثير عليه في أدائه لمهامه التشريعية وحظر شغل الوظيفة أو المنصب على الوجه المتقدم لا يحول دون الاحتفاظ للعضو بمنصبه أو وظيفته التي كان يشغلها أو كان محتفظا له بها قبل انتخابه وتعتبر مدة عضويته استمرارا لمدة خدمته وتكون في حكم الخدمة الفعلية في المعاش أو في

٢٠ المكثاة أو استحقاقه للملاوات أو الترتيات وفقا للنظم المقررة في كل جمهورية ويترتب على ضرورة الاحتفاظ للعضو بمنصبه أو وظيفته نتيجة لاسمية هي عدم جواز نقله منها أو تعيينه في وظيفة أو منصب آخر طوال مدة عضويته نزولا على مراعاة النصوص من ناحية وذات الصلة المتكلمة وهي صيانة استقلاله ونفعا لمظنة التأثير في مباشرته لأعماله ولا وجه للقول ان احتفاظه بالوظيفة أو المنصب مع عدم شغله لها من شأنه الاخلال بعبء استمرار سير المرافق العامة في انتظام وإطراد خاصة اذا كتلت الوظيفة من الوظائف القيادية التي يقتضى الأمر شغلها وبمباشرة أعمالها ذلك لأن هذا الاحتفاظ لا يخل بحق المرفق العام بشغل الوظيفة من يقوم بأعبائها ندبا أو تعيينا اذا اقتضى الأمر ذلك ولا حاجة في ذلك بأن مرتب الوظيفة سيصرف الى أكثر من شخص واحد طالما ان تلك هي لائحة المشرع الذي اوجب صرفه لمن احتفظ بها ولا يشغلها ، بينما لا يمنع نزولا على ضرورات الصالح العام شغلها بمن يتولى عملها ولا يحتاج في ذلك لمن شغل الوظيفة في هذه الحالة بطريق التعيين يحول دون عودة العضو الى وظيفته أو منصبه السابق اذا كان مشغولا بآخر عند الاعادة لأن الاعادة لشغل أيها حسبها نصت على ذلك المادة ١١ من قانون مجلس الأمة الاتحادي تتم وفقا للقواعد التي ينظمها دستور جمهوريته ولقوانينها وهي في هذا المقام القواعد التي تضمنتها المادة ٢٦ من قانون مجلس الشعب آتف الذكر والتي أجازت اعادة العضو الى وظيفته أو الى اية وظيفة مماثلة .

وترتبا على ما سبق بيانه فان تعيين السيد / . . . . في منصب غير المحتفظ له به يكون محظورا طوال مدة عضويته ومن ثم يكون القرار الجمهوري رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٧٢ وقد تم على خلاف هذا الحظر غير مشروع على ان ذلك لا يقل يد الجهة الادارية في ان تشغل المنصب بآخر يتولى مهامه طوال مدة العضوية وانه اذا ظل هذا المنصب مشغولا عند انتهائها أعيد العضو لأي منصب أو وظيفة مماثلة .

( ملف ٣٤٨/٣/٨٦ في ١٩٧٥/٤/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### المبدأ :

القواعد المقررة في المادة ٢٤ من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ والتي تسرى في شأن أعضاء مجلس الأمة الاقتصادي تقضى بصرف المرتب والمبدلات والملاوات المقررة للوظيفة المحتفظ بها للمضرو ولم تحظر كقاعدة عامة الجمع بين هذه المخصصات ومكثات العضو — عدم احتية العضو في تقاضى بدل التمثيل وبدل الانتقال الثابت المقررين لى وظيفة احتفظ بها — انبأس ذلك أنها ببلان مقرران لمواجهة مصروفات فعلية ومناس استحقاقها شغل الوظيفة وممارسة اعبائها وهو الأمر غير المتصور في شأن عضو مجلس الأمة الاقتصادي .

#### ملخص الفتوى :

انه عن احتية السيد / ... في تقاضى بدل تمثيل عن المنصب المحتفظ له به وأحتيته في الجمع بين مكافأة العضوية ومرتب الوظيفة المحتفظ له بها وبدلاتها لأنه لما كانت القواعد المقررة في المادة ٢٤ من قانون مجلس الشعب وهي الواجبة التطبيق في هذا المجال طبقا لنص المادة ٧ من قانون المزايا لأعضاء مجلس الأمة الاتحادي تقضى بصرفه المرتب والبداوات والملاوات المقررة للوظيفة أو المنصب المحتفظ به للعضو ولم تحظر كقاعدة عامة الجمع بين هذه المخصصات ومكافأة العضوية ومن ثم فإنه يحق له كاصل عام الجمع بين مكافأة العضوية والمرتب والبدلات غير أنه لما كانت ثمة بدلات معينة لا يستحق صرفها أصلا إلا إذا تحققت شروط معينة كبذل التمثيل الذي استقر افتاء الجمعية العمومية على أنه مقرر لمواجهة متطلبات الوظيفة والأعباء والنفقات التي يتكبدها شافلها للظهور بالظهر اللائق بها ومن ثم فإن مناط استحقاقه هو شغل الوظيفة والقيام بأعبائها فعلا ومن ثم فإنه لا يحق لعضو مجلس الأمة الاتحادي وهو لا يشغل ( أى لا يمارس ) بنص الدستور الاتحادي وقانون مجلس الأمة الاقتصادي الوظيفة أو المنصب المحتفظ له به تقاضى بدل التمثيل المقرر لى منها ويسرى ذلك على بدل الانتقال الثابت استنادا لما تضمنه

بذلك الحكمة العليا في طلب التفسير رقم ١ لسنة ٥ ق بجلسة ١٥/٦/١٩٧٤ من أنه لا يعدو أي نفقات يتفقها العامل في سبيل أداء وظيفته كل ما هنالك أن المشرع قدره تقديرا جزائيا وذلك على خلاف مصر وفات الانتقال الفعلية التي تتفق مع هذا البذل الثابت في طبيعته إلا أنها تختلف عنه في كيفية أدائه إذ أنه يصرف في صورة مبالغ تساوي ما اتفق فعلا وعلى ذلك فإن مشاط المستحق كليهما هو شغل الوظيفة وممارسة أعمالها فعلا وهو الأمر غير المتوفر في شأن عضو مجلس الأمة الاتحادي كما سلف اليقين ومن ثم فلا يحق له كذلك تقاضي بدل الانتقال عن أي وظيفة أو منصب احتفظ له به إذ هما بدلان تقررا لمواجهة مصروفات فعلية وإن كان تجديدهما قد تم جزائيا فلا يستحقان لأن لا يقوم بموجبهما.

(ملف ٢٤٨/٣/٨٦ - في ١٩٧٥/٤/٢٣)

#### تعليق :

بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٨٤ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بتأسيس جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية .

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن « يعلن انسحاب جمهورية مصر العربية من اتفاق اقامة اتحاد الجمهوريات العربية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والموقع في بغداد بتاريخ ١٧ من أبريل ١٩٧١ » .

ونصت المادة الثانية على أن « يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتنظيم عمل الشركات الاتحادية وغروها العملية في جمهورية مصر العربية والمنشأة في إطار الاتحاد لحين البت في الوضع النهائي لهذه الشركات » .

ونصت المادة الثالثة على أن « يتولى وزير المالية اتخاذ الاجراءات الخاصة بإنهاء كافة التعاقدات المتعلقة بمقر الاتحاد وموظفيه في القاهرة » .

وقد عمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره في جريدة الرسمية بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٨٤ .



وقد كان « اتحاد الجمهوريات العربية » قد أُنشئ على اثر ما سُمي  
بإعلان بنغازي بتاريخ ١٧/٤/١٩٧١ عن قيام هذا الاتحاد . وفي ذلك الإعلان  
اتفق رؤساء الدول الثلاث عن ضرورة قيام ذلك الاتحاد بين دولهم ، معربين  
ايضا عن ايمانهم بأن ذلك الاتحاد ليس نهاية المطاف بالنسبة للشعوب الأربعة  
العربية . وقد وافق على مشروع دستور الاتحاد في الاستفتاء الذي أجري  
في أول سبتمبر ١٩٧١ وأصبح حقيقة دستورية نافذة وقامت بقاء عليها دوله  
اتحادية اسمها « اتحاد الجمهوريات العربية » .

ولكن ما لبثت ان نشبت مشاكل وخلافات غلب عليها الطابع السياسي  
اعترضت طريق هذا الاتحاد فانسحبت منه الدول المشتركة فيه وأخرها  
جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه . (راجع  
الدكتور يحيى الجمل — النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية — طبعة  
١٩٧٤ — ص ٢٤٧ وما بعدها ) .



الحمد لله

\_\_\_\_\_

## اتحاد قـومى

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

المبدأ :

الاتحاد القومى يعتبر هيئة مستقلة ذات وظيفة دستورية خاصة — استقلاله عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات — قيامه بمهمة الترشيح لعضوية مجلس الأمة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٩٢ من دستور جمهورية مصر على أن « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة . وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . » . ويبين من ذلك ان الاتحاد القومى هو هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات . تقوم بوظيفة دستورية على الوجه المحدد فى تلك المادة ، وأن الاتحاد القومى بهذه المثابة وعلى هذا الاساس يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وقد اكدت ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بعضوية مجلس الأمة .

{ طعن ٨٣٢ لسنة ٢ ق فى ٢٢/٦/١٩٥٧ }

قائمة رقم ( ٢٥ )

المبدأ :

ليس السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية لاختصاص يؤثر تأثيراً  
قانونياً في عملية الترشيح لمجلس الأمة .

ملخص الحكم :

ان الدستور الجديد رسم الحدود وأقام الفواصل في شأن الترشيح  
بعضوية مجلس الأمة ، فقصده ان يعمد الى الاتحاد القومي - تلك الهيئة  
المستقلة ذات الوظيفة الدستورية الخاصة - بعملية الترشيح لبعضوية  
مجلس الأمة ، للمحكمة الدستورية المشكل اليها في نص المادة ١٦٢ من  
الدستور وفي المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص  
بعضوية مجلس الأمة . وغنى عن البيان انه اراد ان يعمد تلك العملية  
عن السلطة التنفيذية ، بحيث لا يكون لهذه السلطة اى لختصاص يؤثر  
تأثيراً قانونياً فيها ، كما اراد في الوقت ذاته ان يعمدها عن سلطة القضاء  
لذات صلة ، وليس نص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦  
الذى يقضى بأن يكون قرار الاتحاد القومي في هذا الشأن نهائياً غير قابل  
للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن الا ترديداً لهذا الأصل الدستوري .

( طعن ٨٣٢ لسنة ٢ في ١٩٥٧/٧/٢٢ )

قائمة رقم ( ٢٦ )

المبدأ :

ليس للمدريات والمحافظات اختصاص تؤثر قانوني في ذات عملية  
الترشيح لمجلس الأمة أو في نتيحتها - ما تقوم به من اجراءات في هذا  
الصدد ليس سوى معاونة للاتحاد القومي وكصلبه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بعضوية مجلس الأمة

نشط بالمعيريات والمحافظة القيام ببعض الإجراءات في مراحل عملية الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وتشملها في هذا الصدد لا يدعو ان يكون من قبيل المعاونة للاتحاد القومي ولحسابه بالامداد والتخفيض ، شأنها في ذلك شأن كل هيئة معاونة لسلطة اخرى دون ان يكون لها اختصاص ذو اثر قانوني في ذات العملية او في نتيجتها .

( طعن ٨٢٢ لسنة ٢ ق في ١٢/١/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

عملية الترشيح لعضوية مجلس الأمة عملية مترابطة تبدأ بصنود القرار بدعوة الناخبين وتنتهي بصنود قرار الاتحاد القومي بتعيين المرشحين للعضوية — الاتحاد القومي هو صاحب الولاية بحكم وظيفته الدستورية في النظر والمراجعة والتمقيب على تلك العملية في جميع عناصرها — اذا تعسفت الجهة الادارية في عدم قبول اوراق الترشيح فاصحاب الشأن ان يتنظروا الى الاتحاد القومي ، بل على الجهة الادارية ان تثبت اعتراف صاحب الشأن وان ترسل الاوراق بحالتها للاتحاد القومي للتعرف في الترشيح .

#### ملخص الحكم :

ان عملية الترشيح لعضوية مجلس الأمة هي من العمليات المترابطة ، تبدأ بصنود قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين الى الانتخاب وتنتهي بصنود قرار الاتحاد القومي بتعيين المرشحين للعضوية ، وخلال ذلك تتم الاجراءات التي تتدخل في العملية وتتوسل بها وتعتبر من عناصرها بحكم الاقتضاء ، كتقديم طلبات الترشيح ، وايداع النابين ، وتقيد تلك الطلبات في سجل خاص ، واحالة الاوراق الى الاتحاد القومي على الوجه وفي المواميد المحددة لذلك قانونا . وليس ثمة شك في ان الاتحاد القومي هو صاحب الولاية بحكم وظيفته الدستورية في النظر والمراجعة والتمقيب على تلك العملية في جميع عناصرها ولتسطارها ، يعقب بولايته تلك —

التي لا تشاركه فيها أية سلطة أخرى في الاختصاص ذي الأمر القانوني -  
معتب نهائياً ، وبهذه المناسبة إذا صح في الجدل أن الجهة الإدارية قد تمسكت  
في عدم قبول أوراق الترشيح بدون وجه حق فإن الطالب أن يتظلم إلى  
الاتحاد القومي ، ولهذا الأخير - بحكم تلك الولاية - أن ينظر في هذا  
التظلم ، لا يحد ولايته في ذلك امتناع الجهة الإدارية عن قبول الأوراق ،  
هذا الامتناع الذي لا يمكن أن يكون له أثر قانوني على الاتحاد ذاته ،  
والذي هو في حقيقة الأمر لا يحدو أن يكون مجرد عمل مادي غير ملزم  
للاتحاد ، ولا يحول دون لجوء ذوي الشأن إليه بطريق التظلم ، أن كان  
لهم في ذلك وجه حق ، بل المفروض على الجهة الإدارية - حتى ولو كان  
لها اعتراض على ترشيحه - أن تثبت الاعتراض ، وأن ترسل الأوراق  
بحالتها للاتحاد القومي ليتصرف في الترشيح بمقتضى ولايته المشار إليها .

( طعن ١٨٢٢ لسنة ٢ ق في ١٩٥٧/٦/٢٢ )

#### تعليماتي :

نصت المادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦ على أن يكون المواطنون اتحاداً  
قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي كانت من أجلها الثورة ،  
ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية  
والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لمضوية مجلس الأمة .

وتنفيذاً لذلك صدر بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٥٧ قرار بتشكيل الاتحاد  
القومي للعمل وحدد القرار أهداف هذا التنظيم فيما يلي :

١ - أن يكون التعبير السياسي عن الوحدة الوطنية التي تأسست  
بحر العدول الثلاثي وثبتت صلابتها .

ب - دعم الثورة الوطنية وهي تتجه نحو التطوير الاجتماعي .

ج - مواجهة تحديات الاستثمار في مصر والعالم العربي .

د - ترسيخ دعائم الممارسة الديمقراطية القائمة على المبدأ  
الاجتماعي .

هـ - حل المناقضات بين طبقات الشعب بطريقة سليمة .

وكانت عضوية الاتحاد القومي لجميع المواطنين ، وتشكيله وتنظيمه بقرار جمهوري ، وموارده المالية مدرجة في موازنة الدولة ، وكان هو الذي يرشح لمجلس الأمة في ذلك الحين .

وقد اعتبر الاتحاد القومي في حينه جبهة وطنية قومية لتنفيذ أهداف ثورة ٢٢ يولييه ١٩٥٢ وتمنع بالتالي من قيام منظمات أخرى . إلا أن الاتحاد القومي مجز عن تحقيق ديمقراطية حقيقية ولفضى إلى نشوب صراعات بين المنتسبين إليه ، وذلك لعدم وجود أساس فكري واحد .

وازاء التحولات التي أدت في أوائل الستينات إلى الأخذ بمنهج شمولي في العمل السيلسي يضم تحالف قوى الشعب العاملة مع تصنيف ثلاث الشعب إلى قوى وطنية وأخرى رجعية وانفهازية ومتعاونة مع الاستعمار ، كان من الضروري في نظر الحكم التخطي من صيغة « الاتحاد القومي » وإنشاء ما سمي « الاتحاد الاشتراكي العربي » ليعتبر الإطار الذي يضم قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية في التحول إلى الاشتراكية الذي بدأ يتجلى في قوانين يولييه ١٩٦١ .

( راجع الدكتور شمس مرغني على - القانون الدستوري - طبعة ١٩٧٨ - ص ٤٧٩ وما بعدها ) .



## انفاقية دولية

.. (١٤-١٥ ج)

## اتفاقية دولية

قاعدة رقم ( ٢٨ )

### المبدأ :

اتفاقية دولية — تضمنها أحكامها تعتبر استثناء من بعض القوانين النافذة — لا ضرورة لصدور قانون يجيز هذه الاستثناءات اكفاء بموافقة مجلس الأمة أو صدور قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها طبقاً للمادتين ١٢٥ و ١١٩ من الدستور .

### ملخص الفتوى :

إذا كانت الاتفاقية قد تضمنت أحكاماً تعتبر استثناء من بعض القوانين النافذة ، فإنه لا يلزم صدور قانون يجيز تلك الاستثناءات ، اكفاء بموافقة مجلس الأمة على هذه الاتفاقية ( المادة ١٢٥ من الدستور ) ، أو صدور قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها يكون له قوة القانون ( المادة ١١٩ من الدستور ) .

( فتوى ٨٣٨ هـ / ١٩٦٤ / ٩ / ٣٠ )

قاعدة رقم ( ٢٩ )

### المبدأ :

اتفاقية دولية — نفاذها ولو بصيغة مؤقتة — مشروط بموافقة مجلس الأمة — لحول رئيس الجمهورية محل مجلس الأمة في مباشرة هذا الاختصاص استناداً الى المادة ١١٩ من الدستور — عدم عرض الاتفاقية في هذه الحالة على مجلس الأمة في الميعاد المقرر بهذه المادة ، يجعلها كأن لم تكن بغیر حاجة الى اصدار قرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

### ملخص القوى :

تنص المادة ١٢٥ من دستور الجمهورية العربية المتحدة على أن « رئيس الجمهورية » يبرم المعاهدات ، وينفذها بمجلس الأمة ، مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إقرارها والتصديق عليها ونشرها وفقا للإوضاع المقررة . على أن المعاهدات الصليح والتحالف والتجارة والإلحة ، وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تحميل في إراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية ، لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة .

ومن حيث أن الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين الحكومة السويسرية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرميا السويسريين الذين خضعت أموالهم لإجراءات التأميم والحراسة قد تترتب عليها تحميل خزانة الدولة نفقات غير واردة في ميزانية الدولة للمسئلة المالية الحالية ، ومن ثم فإنه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من الدستور ، يلزم لنفاذ هذه الاتفاقية — ولو بمصفة مؤقتة — أن يوافق عليها مجلس الأمة .

الا أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يحل محل مجلس الأمة في مباشرة هذا الاختصاص استغناء الى نص للمادة ١١٩ من الدستور ، التي تنص على أنه « اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد مجلس الأمة ، او فترة حله ، ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، اذا كان المجلس قائما ، وفي أول اجتماع له في حالة الحل ، فاذا لم تعرض زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك ، أما اذا عرضت ولم يقرها المجلس ، زال ما كان لها من قوة

القانون من تاريخ الاعتراض » . فهذا النص قد جاء عاما مطلقا بتخويل رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات تكون لها قوة القانون ، اذ لا ما حدث فيها بين ادوار انعقاد مجلس الأمة ( او فترة حله ) ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، وقد تصد به مواجهة حالات الضرورة التي تستدعي الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير فيما بين ادوار انعقاد مجلس الأمة ( او فترة حله ) ، وذلك لتيسير سير المرافق العامة سيرا منتظما مطردا . ونظرا الى ان نفاذ الاتفاقية المذكورة لا يحتل التأخير ، فانه يجوز لرئيس الجمهورية ان يصدر قرارا بالموافقة على هذه الاتفاقية ، يكون له قوة القانون — طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من الدستور . على انه يلزم في هذه الحالة — طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة الأخيرة — عرض قرار رئيس الجمهورية الصادر في هذا الشأن على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره — باعتبار أن المجلس قائم — فاذا لم يعرض ، زال بغير رجعى ما كان له من قوة القانون ، بغير حلجة الى اصدار قرار بذلك ، أما اذا عرضه ولم يقره المجلس ، زال ما كان له من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

وعلى أية حال ، فسواء وافق مجلس الأمة بنفسه على الاتفاقية سالفة الذكر ، او اصدر رئيس الجمهورية قرارا بالموافقة عليها ، فمن الاتفاقية تكون لها قوة القانون بموافقة مجلس الأمة عليها — طبقا لنص المادة ١٢٥ من الدستور — كما يكون للقرار الصادر من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها قوة القانون — طبقا لنص المادة ١١٩ من الدستور .

### قاعدة رقم ( ٣٠ )

المبدأ :

اتفاقية دولية - الكتب السرية المرافقة للاتفاقية - مدى ضرورة عرضها على مجلس الأمة - الفقرة بين لهرين : ما اذا تضمنت احكاما موضوعية متعلقة بالاتفاقية وما اذا لم تتضمن مثل هذه الاحكام - وجوب عرضها على مجلس الأمة في الحالة الاولى ، ويجوز لرئيس الجمهورية في الحالة الثانية عرضها أو عدم عرضها على مجلس الأمة الا اذا رأى هذا المجلس ضرورة العرض .

ملخص النقوى :

انه فيما يتعلق بمدى ضرورة عرض الكتب السرية المرفقة بالاتفاقية على مجلس الأمة فانه يتعين التفرقة في هذه الحالة بين لهرين :

اولها : ان تكون هذه الكتب قد تضمنت احكاما موضوعية متعلقة بالاتفاق بين الدولتين ، فيتمتع عرضها على مجلس الأمة ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية .

والثاني : اذا كانت تلك الكتب لم تتضمن احكاما خاصة بالاتفاقية بحيث لا تعتبر جزءا منها وفي هذه الحالة يجوز لرئيس الجمهورية عرضها أو عدم عرضها على مجلس الأمة ، الا اذا رأى هذا المجلس ضرورة عرض الكتب مع الاتفاقية .

( نقوى ٨٢٨ في ١٩٦٤/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٣١ )

المبدأ :

اتفاقية دولية - مراجعتها من ناحية الصيالة - عدم اختصاص مجلس

الدولة بمراجعة الاتفاقيات السياسية — لا يغير من هذا النظر نص الفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة على اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري في المسائل الدولية — أسس ذلك — مثال : الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية المتحدة وبين الحكومة السويسرية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا السويسريين الذين خضعت أموالهم لاعتداءات التمييز والحراسة .

### ملخص الفتوى :

انه فيها يختص بما اذا كان يتعين عرض الاتفاقية المشار اليها — وغيرها من الاتفاقيات السياسية — على مجلس الدولة ، لمراجعتها من ناحية الصياغة ، ام ان هذه المسألة تترك لتقدير الجهة الادارية حسبما تراه ، وفقا لظروف ابرام تلك المعاهدات ، فقد حددت المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ اختصاصات القسم الاستشاري للفتوى والتشريع . ويبين من هذه النصوص ان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة انما يختص بمراجعة صياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية والقرارات التنفيذية التي يصدر بها قرارات من رئيس الجمهورية او غيره من الهيئات ، ومن ثم فانه لا يختص بمراجعة الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومة السويسرية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا السويسريين الذين خضعت أموالهم لاجراءات التأميم والحراسة — او غيرها من الاتفاقيات السياسية . واذا كانت الفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة قد ناطت بالجمعية العمومية للقسم الاستشاري اختصاصا في شأن المسائل الدولية ، فان هذا الاختصاص انما يتفلق بابداء الراي مسبقا في تلك المسائل ، ولا شأن له بمراجعة الصياغة . وعلى ذلك فانه لا يتعين عرض الاتفاقية المذكورة — او غيرها من الاتفاقيات السياسية — على مجلس الدولة ، لمراجعتها من ناحية الصياغة .

## قَاعَدَة رَقْم ( ٣٢ )

### المبَسِّدَا :

اتفاقية بيننا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ — نصها على إعفاء مبنى البعثة القنصلية ومسكن رئيسها المصالح من كافة الضرائب والرسوم غير المفروضة مقابل خدمات خاصة — مناهة هذا الإعفاء — أن يكون عبء الضريبة أو الرسم بالأجر واقعا على عاتقها وليس على الطرف الآخر .

### ملخص الفتوى :

تشير وزارة الخارجية الى أن اتفاقية بيننا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ — والتي انضمت اليها الجمهورية العربية المتحدة بالقرار الجمهوري رقم ٣٧٤٩ لسنة ١٩٦٤ — هي التي تنظم موضوع الإعفاءات التي تمنح للقنصليات العالية . وتطلب الوزارة الامانة بالرأى في مدى تمتع قنصل المانيا الديمقراطية بالإعفاء من الضريبة على العقارات المبنية في ضوء نصوص هذه الاتفاقية .

ومن حيث أن المادة ٣٢ من الاتفاقية المذكورة تنص على أن « ١ — تعفى مباني القنصلية ومسكن رئيس البعثة القنصلية « العامل » اذا كانت ملكا أو مؤجرة للدولة الموفدة أو لأي شخص يعمل لحسابها — من جميع الضرائب والرسوم مهما كانت اهلية أو بلدية أو محلية بشرط ألا تكون مفروضة مقابل خدمات خاصة » ٢ — الإعفاء الضريبي المذكور في الفقرة (١) من هذه المادة لا يطبق على هذه الضرائب والرسوم اذا كان تشريع الدولة الموفد اليها يفرعها على الشخص الذي تعاضد مع الدولة الموفدة أو مع الشخص الذي يعمل لحسابها .

كما تنص المادة ٤٩ على أن « يعني الأعضاء والموظفون القنصليون وكذا عائلاتهم الذين يعيشون في كنفهم من كافة الضرائب والرسوم الشخصية والعينية الاهلية والمحلية والبلدية مع استثناء .. الضرائب

والرسوم على العقارات الخاصة الكائنة فى اراضى الدولة الموقد اليها مع مراعاة احكام المادة ٣٢ .

ومفاد ذلك اعفاء مبانى البعثة القنصلية ومسكن رئيسها العامل من كلفة الضرائب والرسوم غير المفروضة مقابل خدمات خاصة . ومناف هذا الاعفاء ان تكون هذه الضرائب والرسوم مفروضة قانونا على الدولة التابع لها البعثة ، بمعنى ان يكون عبء الضريبة او الرسم واقعا على عاتقها وليس على الطرف الآخر .

ومن حيث انه مع التسليم بتطبيق احكام الانتفاية المشار اليها على الحالة المعروضة - وذلك امر منوط باتضمام الماتيا الديمقراطية اليها - فان البت فى المسألة محل البحث يتوقف على تحديد طبيعة المبالغ التى يطالب الملك بتحصيلها للتفصل .

( فتوى ١٤٣٩ - فى ١٩/١١/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٣ )

#### المبدأ :

اندماج دولتين - اثره - انقضاء كافة المعاهدات التى أبرمتها كل منهما قبل الاندماج فى الدولة الجديدة - مثال بالنسبة لاتفاكية الجنسية الموقعة بين سوريا وايران فى عام ١٩٥٤ - انقضاءها بقيام الوحدة - لا يغير من ذلك نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة على العمل بالاتفاقيات التى أبرمت بين الجمهورية السورية والدول الأجنبية فى نطاقها الاتلقى ولو خالفت احكام هذا القانون .

#### ملخص الفتوى :

نص المادة ٦٩ من الدستور على انه « لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من



سوريا ومصر وبين الدول الأجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاتليمي المقرر عند إبرامها وفقا لقواعد القانون الدولي »

وبين من هذا النص أن سريان مفعول المعاهدات والاتفاقيات الدولية في النطاق الاتليمي المقرر لها عند إبرامها مقيد بقواعد القانون الدولي .

وبين من هذا النص أن سريان مفعول المعاهدات والاتفاقيات الدولية لصالح دولتين أو أكثر فإن التكوين الدولي القديم للدول المنسجمة ينقضى ويذول وتنقضى تبعاً له شخصية هذه الدول وذلك يستتبع انقضاء كافة المعاهدات التي أبرمتها كل منها قبل ادماجها في الدولة الجديدة .

ومن حيث أن الاتفاقية المبرمة بين سوريا وإيران في سنة ١٩٥٤ قد تضمنها خطابان متبادلان بين وزيرى خارجية الدولتين وقد جاء بهما أن « الحكومة السورية والحكومة الإيرانية نتيجة لتبادل المفكرات بين مفوضية الامبراطورية الإيرانية ووزارة الخارجية السورية وتمخذاً مع الروح التعاونى المشترك الذى يسود علائق البلدين قررنا طلب رأى الحكومة الإيرانية في حالة رغبة أحد الرعايا الإيرانيين استبدال جنسيته بالجنسية السورية على أن تطلب الحكومة الإيرانية رأى الحكومة السورية في حالة رغبة أحد الرعايا السوريين استبدال جنسيته بالجنسية الإيرانية معاملة بالمثل » وقد صدر في ٢٧ من يونية سنة ١٩٥٤ قرار مجلس الوزراء السوري رقم ٣٥٠ بالموافقة على تبادل الكتليين المشار اليهما بين وزير الخارجية السورية ووزير إيران المفاوض ، وبذلك وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ اعتباراً من هذا التاريخ .

وهذه الاتفاقية هي وفقاً للتكييف القانونى الصحيح من قبل معاهدات واتفاقيات حسن الجوار وهي بهذه المثابة تعتبر من المعاهدات السياسية التى تسقط وتنقضى بامحاج الدولة التى اشتركت فيها مع غيرها في حولة جديدة بامحاج تلك في وحدة شاملة تزول فيها شخصية الدول المنسجمة ويحل محلها شخص دولى جديد يمثل في الدولة الجديدة الموحدة فلا تترك هذه للدولة ما يترتب على مثل هذا الاتفاق من الالتزامات .

ومن حيث أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، نص على أن « يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالجنسية التي أبرمت بين الجمهورية العربية المتحدة والذات الأجنبيّة ويعمل كذلك بالاتفاقيات التي أبرمت بين جمهورية مصر والجمهورية السورية والدول الأجنبية كل في نطاقها الإقليمي ولو خالفت أحكام هذا القانون » .

ومحلول هذا النص لا يجاوز أعمال الاتفاقيات والمعاهدات المنظمة لأوضاع تصل بالجنسية ذاتها من حيث اختيارها ومواعيد الاختيار ، وتغيير الإقامة وتأثيره في الجنسية . والمقصود في هذا الصدد هو الأوضاع الخاصة بالعثمانيين بالنسبة إلى الأتليم الجنبى وفي الخصوص بين الدول التي انسحلت من الإمبراطورية العثمانية ودخلت في حوزة دول أجنبية أخرى مثل إيطاليا وفرنسا وإنجلترا ذلك أن الحكومات التي كانت قائمة على أمرها أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقات لتنظيم الوضع الاستقلالي الجديد فيما يتعلق بالسيادة على سكان هذه الوحدات التي كانت تخضع لسيادة الإمبراطورية العثمانية القديمة ويحل في ذلك الاتفاقات السابقة عقدها بين كل من سوريا ولبنان أو سوريا وتركيا بالنسبة إلى اختيار الجنسية السورية أو اللبنانية أو التركية حسب الأحوال .

وفضلا عن ذلك فإن الجنسية هي الرمز البارز لمعنى الوحدة وتحقيقتها والنطاق الاتيبي لجنسية الدولة حسب قواعد القانون الدولي المأم يشمل كافة الأراضي التي تبائر فيها الدولة سيادتها ولو بأعد الوضع الجغرافي بين أجزائها ، ولما كانت سيادة الجمهورية العربية المتحدة ينضوى تحت لوائها الأتليم التي كانت تتكون منها جمهورية مصر وكذلك الأتليم التي كانت تتكون منها جمهورية سوريا قبل الوحدة فإن الجنسية تتناول هذا النطاق الاتيبي ، والجنسية لا تتجزأ ولا تقبل بطبيعتها الخلط أو الشراكة لأنها تقوم على الولاء والولاء معنى لا يقبل التجزئة .

لهذا انتهى الرأي إلى أن اتئلية جنسية المعقودة بين سوريا وإيران عام ١٩٥٤ قد انتقضت بقيام الوحدة بين جمهورية مصر وسوريا .

( فتوى ٢٢٨ في ١٢/٣/١٩٦٠ )

## قائمة رقم ( ٢٤ )

### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦١ بانضمام الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية - المادة ١٧ من هذه الاتفاقية - نصها على تمتع المنظمة بالدول والبلاد العربية الاعضاء فيها والخبراء والموظفين بالازاياء والحصانات الدبلوماسية المتصوص عليها فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية - المادة ٢٢ من الاتفاقية الأخيرة - نصها على تمتع الأمين العام والامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالازاياء والحصانات التى تمنح طبقا للمعرف الدولى للبعوثين الدبلوماسيين كل بحسب درجته - موافقة الجمهورية العربية المتحدة على هذه الاتفاقية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ مع تحفظها بعدم قبول ما جاء بالمادة ٢٢ منها بالنسبة الى تمتع الموظفين الرئيسيين بالازاياء والحصانات التى تمنح طبقا للمعرف الدولى للبعوثين الدبلوماسيين - تحفظ الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة الى المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة المشار اليها بنفس التحفظ الخالص باتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية - عدم الإشارة فى المادة ١٧ سالفه الذكر الى مدير المكتب الفنى للمنظمة - كيفية معاملته فى ضوء نصصه نصصوص اتفاقية المنظمة - تطبيق المعاملة المقررة للموظفين الرئيسيين بالنسبة اليه .

### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٠/٦/١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦١ بانضمام الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية .

وتنص المادة الاولى من هذه الاتفاقية على ان تنشأ فى نطاق جامعة الدول العربية منظمة ذات شخصية معنوية وميزانية مستقلة تسمى « المنظمة العربية للعلوم الادارية » وتكون مدينة القاهرة مقرا لها .

كما تنص المادة ١٣ على أن يكون للمنظمة مكتب فني دائم يرأسه مدير من كبار المختصين في العلوم الإدارية أو الإدارة العامة يعينه المجلس بالتنفيذى ...

وتنص المادة ١٧ بأن تتمتع المنظمة وممثلوا الدول والبلاد العربية الأعضاء فيها والخبراء والموظفون بالمزايا والحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها في اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية .

وبالرجوع الى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية يبين أن المادة ٢٠ منها تنص على أن : « أولا : يتمتع موظفو الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسيتهم بالمزايا والحصانات الآتية :

١ — الحصانة القضائية عما يصدر منهم بصفتهم الرسمية .

ب — الاعفاء من الضريبة على مرتباتهم ومكافآتهم التي تقاضوها ويتقاضونها من الجامعة .

ثانيا : وعلاوة على ما تقدم موظفو الأمانة العامة من غير عسكريا دول المقر :

١ — بالاعفاء هم وزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعملونهم من قبود الهجرة والإجراءات الخاصة بقيد الأجانب .

ب — بالتسهيلات التي تمنح للموظفين الذين في درجاتهم من أعضاء الهيئات الدبلوماسية المعتمدين لدى الحكومة ذات الشأن فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالقطع .

ج — التسهيلات التي تمنح للبعوثين الدبلوماسيين في وقت الأزمات الدولية فيما يتعلق بعودتهم الى وطنهم .

د — بالاعفاء في بحر سنة من تاريخ تسليمهم العمل من الرسوم الجبركية عما يستوردون من أثاث ومتاع بمناسبة أول توطن في الدولة صاحبة الشأن » .

وتنص المادة ٢٢ على أنه « علاوة على المزايا والحصانات المنصوص عنها في المادتين السابقتين يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون

والموظفون الرئيسيون هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات. التي تمنح طبقا للمعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين كل بحسبه درجته » .

وقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة على تلك الاتفاقية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ الذي نصت مادته الوحيدة على أن « ووفق على اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣ مع التحفظين الآتين : ( أولا ) . . . ( ثانيا ) عدم قبول ما جاء بالمادة الثانية والعشرين من تمتع الموظفين الرئيسيين بجامعة الدول العربية هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقا للمعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين » .

ويتضح من هذه النصوص ان اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الإدارية قد أخلت فيها يتعلق بالمزايا والحصانات التي تتمتع بها المنظمة وموظفيها الى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ، وان الجمهورية العربية المتحدة تحفظت على نص المادة ٢٢ من الاتفاقية. الأخيرة بالنسبة الى تمتع الموظفين الرئيسيين بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقا للمعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين .

ومن حيث ان الجمهورية العربية المتحدة أكدت هذا التحفظ في اتفاقية المنظمة أتفه الذكر حيث ورد بها ان مندوبيها « تحفظ بالنسبة للمادة ١٧ من تلك الاتفاقية بنفس التحفظ في مرسوم اصدار اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية » .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أنه بينما نصت المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية — بـسـراعة التحفظ الذي أوردته الجمهورية العربية المتحدة — على تمتع الأمين العام والأمناء المساعدين بالمزايا والحصانات الدبلوماسية ، اكتفت المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الإدارية بالنص على « الموظفين والخبراء » دون الإشارة صراحة الى ما يجاوز هؤلاء وهو مدير المكتب الفني ، فمن ثم يتعين ازاء ذلك التوفيق بين النصوص الواردة في الاتفتيتين في ضوء قواعد تفسير

الاتفاقيات التي توجب التزام حسن النية في تفسير ومراعاة موضوع الاتفاقية والفرض منها مع الاسترشاد بطروب عقدها .

ومن حيث أن تفسير اتفاقية المنظمة المشار إليها في ضوء الاعتبارات المتقدمة يؤدي الى تطبيق المعاملة المقررة للموظفين الرئيسيين بالنسبة الى مدير المكتب الفني باعتبار هذه المعاملة هي لقصى معاملة منصوص عليها للموظفين طبقا للمادة ١٧ من الاتفاقية .

ولا يسوغ في هذا الصدد اجراء معاملة بين وظيفة مدير المكتب الفني للمنظمة ووظيفة الامين العام للجامعة او الامناء الساعدين سواء من ناحية الاختصاصات او من ناحية المخصصات المالية والخلوص من ذلك الى معاملته معاملة الامين العام او الامين المساعد على الأقل وتمتعه بالتالي بالازايا والحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية . ذلك أن ثمة اعتبارات أخرى يجب مراعاتها في هذا الشأن مثل الوضع الخاص للجامعة العربية بالنسبة الى باقي المنظمات الأخرى التي تنشأ في ظلها للجامعة ، كمنظمة اقليلية عامة ، تختلف اختلافا كبيرا من حيث نشاطها واختصاصها عن اية منظمة متخصصة اذ بالإضافة الى نشاطها السياسي الشامل والذي يشكل الهدف الأساسي لها تباشر أنشطة أخرى متعددة في كافة الشؤون التي تهم الدول المشتركة فيها .

وهذا الوضع الخاص الذي تتمتع به الجامعة العربية ينعكس اثره على وظائف الامين العام والامناء الساعدين مما يصبح من غير المقبول معه المقابلة بين هذه الوظائف بوضعها الخاص وبين الوظائف المماثلة في المنظمات المتخصصة المنشأة في ظل الجامعة .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم عدم انطباق المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية على مدير المكتب الفني للمنظمة المشار إليها باعتباره من الموظفين الرئيسيين الذي يسرى عليهم التجفيف كسب الذكر .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى معاملة مدير المكتب الفني للمنظمة

العربية العلوم الإدارية معالجة الموظفين الرئيسيين المشيرين اليهم في المادة ٢٨ من اتفاقية مزايها وحاصلات جامعة الدول العربية ومن ثم لا يفيد سيادته من حكم هذه المادة نظرا لتحتفظ الجمهورية العربية المتحدة عليها بالنسبة الى الموظفين الرئيسيين وتؤكد هذا التجنظ على نص المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة .

( ملف ١٢/٤١ - في ١٩٦٩/١٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

المبدأ :

التزام السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الشعب على العقود التي تبرمها وعلى كل ارتباط من جانبها بأى مشروع يترتب عليه انفاق مبالغ في سنوات مالية قادمة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر ١٩٧١ على انه لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب .

كما تنص المادة ١٥١ من ذات الدستور على ان ( رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة على من معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها ) .

ومما ذلك ان المشرع الدستوري الزم السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الشعب على القروض التي تمتددا كما الزمها بالحصول

على موافقته على ارتباطها بأية مشروعات اذا ترتب على عقد القرض أو المشروع اتفاق بمبالغ في سنوات مالية قادمة - وذلك بهدف تحقيق رقابة السلطة التشريعية على اعتمادات الميزانية فلا تكون مضطرة الى الموافقة على اعتماد لم يتج لها مناقشته كما ألزم المشرع السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة المجلس قبل إبرام المعاهدات الدولية التي يترتب عليها انفاق بمبالغ غير مدرجة بالوازنة لتبكين مجلس الشعب من مناقشتها ، ولما كانت المعاهدة اتفاقا يبرم بين دولتين بها لهما من سيادة فاتها لا تخطط بالمعتود التي تبرمها الدولة مع غيرها من الدول والتي لا تظهر فيها كطرف ذي سيادة. كما هو الحال بالنسبة للاتفاقات التي تبرم لشراء بعض المواد والسلع أو توريد المواد الخام والمهمات أو تلك التي يكون محلها الانتفاع بشيء أو خبرة اذا ان تلك المعتود تخضع لاحكام القانون الداخلي لكل دولة في حين تخضع المعاهدات لاحكام القانون الدولي العلم ، وتبعا لذلك فانه وقد - انفرغ الاتفاق المثل في صورة عقد توريد فانه يندرج في مفهوم لفظ المشروعات المنصوص عليها بالمادة ١٢١ من الدستور والذي يشمل بعمومه كافة الارتباطات ايا كان مضمونها وتبعا لذلك فانه وقد تضمن هذا العقد احكامها تفصيلية في شأن توريد اليورانيوم لم ترد باتفاقية التعاون سالفة الذكر وحدد جدولاً زمنياً للتوريد وما يقبله من التزامات مالية تمتد لسنوات تالية فانه يضمن عرضه على مجلس الشعب للموافقة عليه اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور اذ لا يجوز والامر كذلك اعتباره مجرد تنفيذ لاتفاقية التعاون .

واذا كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة قد ألزم الهيئة المصرية العامة للبرترول بحجز نسبة من ارباحها لتمويل مشروعات الطاقة البديلة بما في ذلك الطاقة النووية فان ذلك لا يضرر عن كونه تخصيصا لمورد من موارد الدولة لفرض معين وذلك امر لا يرتبط بالمعقد المثل وعليه لا يمكن حمل هذا القانون على انه موافقة من مجلس الشعب على اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع المتعلق بهذا العقد ..

١/٥٩١ في ٨/٨/١٩٨١



## قاعدة رقم ( ٣٦ )

### المبدأ :

ما تبرمه شركات القطاع العام من قروض لتنفيذ مشروعاتها لا يخضع للتقيد الدستوري الذي يتطلب وجوب الحصول على موافقة مجلس الشعب لإبرام عقد القرض .

### ملخص الفتوى :

ولئن كانت المادة ١٢١ من الدستور أوجبت على السلطة التنفيذية الحصول على موافقة مجلس الشعب قبل عقد القروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة ، إلا أنه لما كان المستقر أن شركات القطاع العام هي من أشخاص القانون الخاص ولا تصد أعضاء في السلطة التنفيذية ، فإن ما تبرمه من قروض لتنفيذ مشروعاتها يخرج عن نطاق القروض التي تبرمها السلطة التنفيذية ، ولا يخضع للتقيد الدستوري المنصوص عليه في المادة ١٢١ من الدستور المشار إليها من وجوب موافقة مجلس الشعب قبل إبرام عقد القرض . كما أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركته الذي خول مجلس إدارة شركات القطاع العام جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة وعلى وجه الخصوص أعداد مشروع الموازنة التخطيطية للشركة وترشيده السيولة المالية لها وتنمية الموارد اللازمة لتمويل العمليات الجارية والاستثمارية من النقد المحلي والأجنبي طبقاً لبرامج زمنية محددة — ويدخل في ذلك سلطة عقد القروض لتمويل العمليات التي تقوم هذه الشركات بتنفيذها — ولم يلزمها بالحصول على موافقة مسبقة من مجلس الشعب . ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، والثابت من الأوراق أن شركة السويس لتصنيع البترول إحدى شركات القطاع العام هي التي سوف توقع اتفاقية القرض المشار إليها باعتبارها الطرف المقرض ، وتصرف إليها وحدها الحقوق والالتزامات الناشئة من الاتفاقية بوصفها الشركة في التزاماتها تلك هو بنك الاسكندرية أحد بنوك القطاع العام أيضاً ، وكلاهما

من اشخاص القانون الخامس التي لا تعتبر جزءاً من السلطة التنفيذية ، وليس ثمة محل لالزام الشركة بعرض هذه الاتفاقية على مجلس الشعب للحصول على موافقته عليها قبل ابرامها . ولا يغير من ذلك ما ورد بكتاب المدير العام للإدارة العامة للقروض والالتزامات الخارجية بالبنك المركزي المؤرخ ١٩٨٥/٣/٢٢ الى بنك الاسكندرية من أن سداد الاقساط والالتزامات المترتبة على القرض سوف يتم خصاً من حصيلة ادارة الهيئة العامة للبترول؛ اذ الثابت انه طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول التي أجازت للهيئة ولشركات القطاع العام للبترول احتجاز قيمة المبالغ المدرجة لها في موازنتها التخطيطية بالنقد الحر وسداد مصروفاتها والالتزامات المستحقة عليها من حصيلة الصادرات المملوكة لها من البترول الخام والمنتجات البترولية ، ان الأمر لا يعدو مجرد تدبير العملة الأجنبية اللازمة من مخصص حصيلة قطاع البترول ، وان اقساط القرض وأعباءه المالية ستدرج بالموازنات التخطيطية لشركة السويس لتصنيع البترول طبقاً لتواريخ استحقاقها باعتبارها المسئولة عن السداد ، ولا شأن للهيئة المصرية العامة للبترول بالالتزامات الناشئة عن هذا القرض باعتبارها ليست طرفاً فيه وليست ضامنة للشركة في تنفيذ التزاماتها الناشئة عنه ومن ثم فليس ثمة التزام ينشأ على عاتقها اطلاقاً نتيجة العقد أو بسببه .

( ملف ٣٦٣/٢/٤٧ - في ١٩٨٥/٦/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧ )

##### المبدأ :

الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا بشأن تسوية المشاكل المتعلقة بأموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة والموقعة في باريس بتاريخ ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٦ - تتضمن ثلاثة أبواب - الباب الأول بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي طبقت عليها الاجراءات قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » - الباب الثاني بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي خضعت لاجراءات لاحقة بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » -

**الباب الثالث خالص بالأحكام للمعركة —** تطبق الباب الأول بتنظيم للوضع بالنسبة لما أخضع من الأموال والصقود والمصالح الفرنسية لاجراءات الحراسة تطبيقاً للأمر رقم ٥ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ — الباب الثاني من الاتفاقية لم يتضمن تحديداً جامعاً للاجراءات التي تصرف فيها أحكامه — نص المادة (٩) من الاتفاقية على أن تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتعويض الأشخاص الذين خُصمت أموالهم وحقوقهم ومصالحهم لاجراءات التأميم أو لاية اجراءات أخرى مقيدة للحقوق من أي نوع كانت في الفترة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وتاريخ بدء سريان الاتفاقية — عبارة «الاجراءات الأخرى المقيدة للحقوق» الواردة بالمادة (٩) جاءت مطابقة من أي قيد ومن الاتساع والشمول بحيث تشمل لاية اجراءات من شأنها تقييد حرية المالك سواء في الإدارة أو في التصرف كما هو الشأن بالنسبة لاجراءات الحراسة — المستفاد من مجمل أحكام الاتفاقية والبروتوكول والخطبات الملحقة بها أن لفظ التعويض المستخدم في المادة (٩) لم يقصد به المعنى الاصطلاحي الضيق المقصود في قوانين التأميم والذي يعتبر مقابل نزع ملكية المشروع المزمع — المقصود بالتعويض هو كل ما يجب على الحكومة المصرية رده من التقوّد الى الرعايا الفرنسيين تطبيقاً لأحكام هذه الاتفاقية ولو كانت هذه الأموال متحصلة من بيع الأموال التي أخضعت لاجراءات الحراسة — نتيجة ذلك — من غير القبول فصل سريان الاتفاقية وبالتالي حق تحويل الأموال الى الخارج على الأموال التي خُصمت للحراسة قبل ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ دون التي خُصمت للحراسة بعد ذلك — حقيقة المدعى بوصفه فرنسياً خُصمت أمواله لاجراءات الحراسة في المدة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ حتى أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ ان يفيد من أحكام هذه الاتفاقية ومن اجرة تحويل الأموال الى الخارج .

**ملخص الحكم :**

وبن حيث انه يبين من استعراض أحكام الاتفاقية المتعددة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا بشان

تسمية المفاصل المتعلقة بأموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة والموقعة في باريس بتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٦٦ أنها تتضمن أبوابا ثلاثة ، الباب الأول بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي طبقت عليها الإجراءات قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » والباب الثاني بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي خضعت لإجراءات لاحقة بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » والباب الثالث خاص بالأحكام العامة . ويتعلق الباب الأول بتنظيم الوضع بالنسبة لما أخضع من الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية لإجراءات الحراسة تطبيقا للامر رقم ٥ الصادر في اول نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وينص في هذا الخصوص على ان ترفع الحراسة عن هذه الأموال وتسلم عينها لأصحابها ، اذا لم يكن قد تم التصرف فيها بالبيع قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ، وذلك طبقا للشروط والأوضاع المبينة بالمادة الثانية من الاتفاقية ، فإذا لم تتوافر لأصحاب الشأن شروط المبادأة الثانية المذكورة تقوم الحكوم المصرية بتصفية هذه الأموال وإيداع ناتج التصفية الذي حدد جذاذا بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، في حساب يفتح باسم حكومة الجمهورية الفرنسية التي تقوم بتوزيعه بمعرفة على أصحاب الحق فيه وفقا لنص المادة الرابعة من الاتفاقية . وإذا كانت الأموال المذكورة قد تم التصرف فيها بالبيع قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ فتسلم قيمتها لأصحاب الشأن فيها في الحدود المبينة بالمادة الثالثة من الاتفاقية . واجتزأت الاتفاقية تحويل هذه الأموال الى الخارج بالنص في المادة السادسة على انه ( يمكن للبعثة الدبلوماسية الفرنسية في الجمهورية العربية المتحدة ان تسدد مصروفاتها المحلية بحدد أقصى قدره ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري سنويا خصما من الحسابات الراسمالية المفقوحة بأسماء رعايا فرنسيين ) والنص في المادة السابعة على انه ( يجوز استخدام الحسابات الراسمالية الفرنسية في تسديد مصاريف اقلية السائحين الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة على مكاتب السياحة وذلك في حدود ٢٠٪ سنويا من رصيد كل حساب ويحد أقصى قدره ١٠٠ جنيه مصري سنويا لكل سائح ) ، أما الباب الثاني من الاتفاقية ، وهو

«الخاص» بالأموال والحقوق التي خضعت لإجراءات لاحقة لتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٨ «فانه على الرغم من انه يتعلق أيضاً بالأجراءات التي اخضعت لها الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية ولكن في تاريخ لاحق على ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ، إلا انه لم يتضمن تحديداً شاملاً للإجراءات التي تنصرف اليها — احكامه — فنصت المادة الثالثة على أن المقصود بالأموال والحقوق والمصالح الفرنسية في تطبيق احكام هذا الباب والحقوق والمصالح التي يمتلكها أشخاص طبيعيون فرنسيون الجنسية وكذلك التي يمتلكها الأشخاص المعنويون الذين يكون مركزهم الرئيسي وتكون اغلبيّة رأس المال مملوكة لأشخاص فرنسيي الجنسية . الخ .، ونصت المادة التاسعة على ان (تقوم... حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتمويض الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٨ سالفة الذكر والذين خضعت اموالهم وحقوقهم ومصالحهم لإجراءات التأميم او لاية إجراءات أخرى مقيدة للحقوق من اى نوع كانت تكون قد اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة فيما بين ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وتاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية ) ، ثم تناولت المادتان ١٠ ، ١١ كيفية تحديد هذا التعويض والقيمة الاجمالية المستحقة لكل شخص من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ( ٨ ) وبمستندات الملكية الواجب عليهم تقديمها لاثبات حقوقهم في التمويض المذكور . وأشارت المادة ( ١٠ ) في هذا الخصوص الى الأوراق المالية المحدد سعرها في البورصة يتم تحديد قيمتها طبقاً لما تقضى به قوانين الجمهورية العربية المتحدة ، وما عداها من الأموال يتم تحديد قيمتها بمعرفة لجان التقييم المصرية ، اما شركة لبيون فان التعويض المستحق لها مقابل اسقاط الالتزام عنها وتصفية بعض اموالها فيتم كذلك طبقاً للاتفاق المبرم بين الشركة المذكورة وسلطات الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٦ ، وأجازت المادتان ١٢ ، ١٣ تحويل هذه الأموال الى الخارج بشروط معينة ، وذلك عن طريق ايداع ٥٠٪ من قيمة التعويض المستحق لكل واحد من الأشخاص المستفيدين في الجانب الدائن من حساب خاص يفتح لدى البنك المركزي المصري باسم بنك غربنا ويستخدم هذا الحساب في سداد ما يعادل ٥٠٪ من ثمن البضائع المنتجة اصلاً في الجمهورية العربية المتحدة فيما عدا القطن

والأرز والبترول ، والمصدرة مباشرة لفرنسا لمد احتياجات السوق  
الفرنسي .

ومن حيث انه ولئن كان الباب الثاني من الاتفاقية لم يتناول  
بالنص الصريح اجراءات الحراسة التي فرضت على الأموال والحقوق  
والمصلحة الفرنسية في تاريخ لاحق لتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة  
١٩٥٨ شأن الباب الأول من الاتفاقية ، الا أن المادة الخامسة من الباب  
الثاني وقد استهدف الأشخاص الذين خضعت أموالهم وحقوقهم  
ومصالحهم لاجراءات التأميم او لاية اجراءات اخرى مقيدة للحقوق  
من أي نوع كانت تكون اتخذت فيما بين ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨.  
وتاريخ بدء سريان الاتفاقية في الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وأن  
الاجراءات الاخرى المقيدة للحقوق من أي نوع كانت جاءت عبارة  
مطلقة من أي قيد ، وجاءت من الاتساع والشمول على وجه ينطوي على  
اية اجراءات يكون من شأنها تقييد حرية المالك سواء في الإدارة او  
في التصرف كما هو الشأن بالنسبة لاجراءات الحراسة ، أخذاً  
في الاعتبار ان النص وصف الاجراءات الاخرى المنوه عنها بأنها  
اجراءات مقيدة للحقوق في حين ان الاجراءات التي يترتب عليها  
نقل ملكية المال الى الدولة كالتأميم تعتبر من الاجراءات السالبة  
للحقوق لا المقيدة لها فقط . الأمر الذي يستفاد منه ان حلول  
الاجراءات الاخرى المشار إليها مفاير لحلول التأميم وما في حكمه من  
اجراءات ناقلة للملكية . ولو ان اطراف الاتفاقية انصرف قصدهم  
من هذه العبارة الى حلول مرادف - لحلول التأميم على ما قضى به  
الحكم المطعون فيه لما اعوزهم النص الصريح الواضح على ذلك  
ويساعد هذا الفهم ويؤكد ان الاتفاقية المذكورة عنوانت كلاً من البابين  
الأول والثاني بذات - العنوان فيما عدا ان الباب الأول الخاص  
بالأموال والحقوق الفرنسية التي طبقت عليها الاجراءات قبل ٢٢ من  
أغسطس سنة ١٩٥٨ والثاني خاص بهذه الأموال والحقوق التي  
خضعت لاجراءات لاحقة لهذا التاريخ . واذ شملت الاجراءات  
المنصوص عليها في الباب الأول بصريح اللفظ اجراءات الحراسة فان  
الاجراءات المنصوص عليها في الباب الثاني تنطوي بحكم اللزوم على

هذه الإجراءات بمرأاة أن نص البند التلخيص وسع من حلول هذه الإجراءات بحيث يتناول أية إجراءات مقيدة للحقوق .

ومن حيث أنه بالأصلفة الى ما تقدم لمن المستفاد من مجمل أحكام الاتفاقية والبروتوكول والخطابات الملحق بها ، أن لفظ التعويض المستخدم في المادة التاسعة سالفة الذكر لم يتحدد به المعنى الاصطلاحي الضيق المقصود في قوانين التأمين والذي يعتبر على وجه التحديد وعن مقابل نزع ملكية المشروع المؤم ، وإنما استخدم هذا اللفظ استخداما ينقسم أيضا بالاتساع والشمول بحيث ينصرف الى كل ما يجب على الحكومة المصرية رده من النقود الى الرعايا الفرنسيين تطبيقا لأحكام هذه الاتفاقية ولو كانت هذه النقود متحصلة من بيع الأموال التي أخضعت لإجراءات الحراسة . وآية ذلك أن المادة الخامسة من الاتفاقية وهي من مواد الباب الأول — الخاص بالأموال والحقوق والمصالح التي فرضت عليها الحراسة قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ . عبرت بلفظ التعويض عن صيغة بيع هذه الأموال ، إذ تنص على أن التعويضات المستحقة للشركات الفرنسية التي خضعت أموالها وحقوقها ومصالحها في مصر لإجراءات التصرف قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ تنقسم تسويتها طبقا لأحكام اتفاقيات زيورخ والاتفاقات الخاصة التي أبرمت مع أصحاب الشأن ، وكذلك فعلت المادة ( ٩ ) من البروتوكول الملحق بالاتفاقية بالنص على أن ( يبيع اجمالي الامتلاك السنوية المستحقة للمرعيا الفرنسيين الذين بيعت اراضيهم الزراعية قبل اول اكتوبر سنة ١٩٦٧ وتقدر في اقرب وقت قبية المبانى والمواشى والمعدات — والآلات والمزروعات الموجودة في الاراضى الزراعية المباعة على أن يتم تسوية التعويضات المستحقة من بيع هذه العناصر قبل أول اكتوبر سنة ١٩٦٨ — وفي حالة عدم تكوين الرعايا الفرنسيين من تقديم مستندات الملكية يمكن أن يقدموا للحراسة العامة لإثبات صحة طلباتهم — كل البيانات التي لديهم . . الخ . كما أن المادة السادسة من البروتوكول المذكور تنص على ايداع هذه الأموال في الحساب الخاص الذي نصت المادة ( ١٢ ) من الاتفاقية على أن تودع فيه التعويضات المتصوص عليها في المادة التاسعة من الاتفاقية

كبداءة لاجراءات تحويل هذه الاموال الى الخارج مما يفصح عن أن الانتافية المذكورة لا تنرق في الحكم بين التعويضات المستحقة عن اجراءات التأميم وبين المبالغ الواجبة السداد نتيجة التصرف بالبيع في الاموال التي اخضعت لاجراءات الحراسة . ومتى كان ذلك ، ولم يكن هناك ما يبرر التفرقة بين الاموال التي اخضعت للحراسة قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وذلك التي اخضعت لهذا الاجراء بعد التاريخ المذكور ، فانه يكون من غير المقبول قصر سريان الانتافية ، وبالتالي حق تحويل الاموال الى الخارج طبقا لاحكلمها ، على الاموال الاولى دون الاخيرة . الامر الذي يتعارض مع هدف الانتافية في انتهاء كلفة المشاكل المتعلقة باموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة ، وهذا ما اتجهت اليه النية الحقيقية للطرفين والذي عبرا منه مراحة في التمهيد الذي صدرت به الانتافية بالنص على ( ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا ، رغبة منها في الوصول بصفة عاجلة الى تسوية نهائية للمشاكل الناشئة من الاجراءات التي طبقت على اموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة قد اتفقتا على ما ياتي ... الخ ) ... ولا ينال من شمول معنى التعويض المنصوص عليه في المادة التاسعة من الانتافية . بحيث يتسح لكافة الاموال واجبة الرد على التفصيل المتقدم بيانه ، انه في مجال تحديد التعويض التزمت المادتان ١٠ ، ١١ من الانتافية ذات النهج المتبع في قوانين التأميم عند تقدير التعويض المستحق لاصحاب المشروعات الملوثة التي انتقلت ملكيتها الى الدولة ذلك ان مرد تحديد التعويض في المادتين المذكورتين على هذا النحو الذي يخض بالاموال التي انتقلت ملكيتها الى الدولة بالتأميم او بما في حكمه من اجراءات نائلة للملكية دون غيرها هو أن هذه الاموال هي وحدها التي يقضى الامر التصدي لبيان كيفية تحديد التعويض عنها ، أما الاموال التي اخضعت لاجراءات الحراسة فان التعويض الخاص بها بالمعنى المتقدم ذكره ، يتحدد تلقائيا بنتائج البيع أو التصفية التي اجريت لهذه الاموال دون أن يحتاج الامر بالنسبة اليها الى نص خاص يقرر ذلك مما يقتضى عدم الاشارة الى هذا التعويض في المادتين ١٠ ، ١١ سالفه الذكر .



ومن حيث انه بناءا على ما تقدم يكون من حق البدعى الأول بوصفه من الرعايا الفرنسيين الذين أخضعت اموالهم لاجراءات الحراسة فى المدة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ حتى أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ تاريخ المبل بالاتفاقية سالفة الذكر وهى من الاجراءات المتييدة للحقوق التى يتبعها نص المادة التاسعة من الاتفاقية سالفة الاشارة اليه ان يفيد من احكام هذه الاتفاقية وما تقضى به من اجازة تحويل الاموال الى الخارج وذلك متى توافرت بالنسبة الى المدعى المذكور الشروط اللازمة لذلك وبمراعاة الأوضاع والاجراءات التى نصت عليها الاتفاقية فى هذا الخصوص .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالفائه او القضاء بالفناء المقرر السلبى بامتناع الجهة الادارية عن اعمال احكام الاتفاقية المذكورة على اموال المدعى الأول فى تركة مورثه المرحومة . . . . . التى أخضعت لاجراءات الحراسة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن ٤٧٢ لسنة ١٨ ق — فى ٢٢/٤/١٩٧٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨ )

##### المبدأ :

عقد الاتفاق المبرم بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ بالموافقة عليها — تضمن الاتفاق بان تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالان لرعيا المملكة المتحدة بطلب اعادة النظر فى كافة الشئون المتعلقة بالضرائب التى تكون قد اصبحت نهائية لعدم قيام الحارس بمباشرة الحقوق القانونية — تقديم طلب اعادة النظر ككتابة الى

مدير علم مصلحة الضرائب — ويتم إعادة النظر بمعرفة لجنة تقوم ببحث كل طلب وترفع رأيا فيه الى الوزير المختص ويكون قرار الوزير نهائيا وغير قابل للطعن — صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ في صيغته الدستورية مريدا احكام الاتفاقية ومن بينها ما ورد النص عليه في المادة ( ٥ ) من ان تقدم لجنة اعادة النظر اقتراحاتها لوزير الميزانية ليسمر قراره فيها ويكون هذا القرار نهائيا وغير قابل للطعن امام اى جهة قضائية او غير قضائية — قرار الوزير المختص في اقتراحات لجنة اعادة النظر لا يعدوا ان يكون قرارا اداريا نهائيا مما يدخل في ولاية محكم مجلس الدولة — لا وجه للتحدى بالنص الوارد في المادة ٦/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لتطبيق اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة على القانون المنتظر بتنظيم كيفية نظر المنازعات الضريبية امام مجلس الدولة ما دام ان المنازعة المنظورة منشأها نظام قانون خاص لم يخول هذه الولاية للمحكم المالية — لا يصح التمس بعدم الدستورية على النص المتع من الطعن وقرار الوزير المختص اذ ان الامر درجعه الى احكام اتفاقية دولية .

#### ملخص الحكم :

بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ عقد اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية في مصر وصدر بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ وقد ورد بالفقرة ( ط ) ان المادة الثالثة من هذا الاتفاق ان تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالاذن لرعايا المملكة المتحدة بطلب اعادة النظر في كافة المشغون المتعلقة بالضرائب التي تكون قد أصبحت نهائية لعدم قيام الحارس بمباشرة الحقوق القانونية ويتم طلب اعادة النظر كتابة في كل حالة الى مدير علم مصلحة الضرائب خلال مدة شهرين من تاريخ التسليم النصوص عليه في الفقرة ( ط ) من الملحق (ب) لهذا الاتفاق وتتم اعادة النظر بمعرفة لجنة يرأسها احد اعضاء مجلس الدولة المصري تقوم ببحث كل طلب وترفع رأيا فيه الى الوزير المختص ويكون قرار الوزير نهائيا وغير قابل للطعن ، وتنفيذا لذلك فقد صدر القانون

رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه في صيغته الدستورية مبررذا أحكام الاتفاقية سألته الذكر ومن بينها ما ورد النص عليه في المادة (٥) من فئد « تقدم لجنة اعادة النظر اقتراحاتها لموزير الخزانة ليصدر قراره فيها ويكون هذا القرار نهائيا وغير قابل للطعن امام لية جهة قضائية أو غير قضائية . . » ومن ثم وطبقا لهذا النظام القانوني الخاص برعاية المملكة المتحدة المستفيدين من الاتفاقية لا يعد قرار الوزير المختص في اقتراحات لجنة اعادة النظر ان يكون قرارا اداريا نهائيا مما يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ دون ولاية المحاكم العادية التي لا تتناول المنازعة في القرارات . ولا وجه للتحدى بالنص الوارد في المادة (٦/١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه لتطبيق اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة على القانون المنتظر بتنظيم كيفية نظر المنازعات الضريبية امام مجلس الدولة وذلك . ما دام ان المنازعة المنظورة منشأها نظام قانوني خاص لم يخلو هذه الولاية للمحاكم الصادية .

ومن حيث انه وقد استبان ان مبنى الاتفاقية المقصودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية هو ان الحكومة المصرية لرعايا المملكة المتحدة يطلب اعادة النظر في كافة الشؤون المتعلقة بالضرائب التي تكون قد أصبحت نهائية لعدم قيام الحارس على اموالهم بمباشرة الحقوق القانونية . وهو الالتزام الواقع على عاتق الحكومة المصرية بموجب هذه الاتفاقية وامرغه القانون المنفذ لها في المادة ٢ التي قضت بأنه « مع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية يجوز للرعايا المشار اليهم في المادة السابقة ورعايا المملكة المتحدة الداخلين في الحراسة وفقا لاحكام الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه طلب اعادة النظر في الشؤون الضريبية في كل وضع أصبح نهائيا بسبب عدم طعن الحارس في الربط الذي أجرته بصلحة الضرائب امام لجان الطعن المخصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه أو امام المحاكم الابتدائية » - ومن ثم لا يصح النعي مع ذلك بعدم الدستورية على النص المانع من الطعن في قرار الوزير المختص في اقتراحات لجنة اعادة النظر في طلبات اعادة النظر الوارد في صلب هذه الاتفاقية والذي استثناء .

منها القانون المنفذ لها في المادة ( ٥ ) المشار إليها ذلك ان الامر مرجعه الى احكام اتفاقية دولية فضلا عن ان ما تضمنته هذه الاحكام والقانون المنفذ لها هو ما دخل في باب الحقوق المستحدثة غير العادية او الانبئاس باعادة النظر فيها استقر من شئون الضريبة وذلك بصفة استثنائية وبعد ان كفلت تمامها الحقوق العامة والضمانات الدستورية لذوى الشأن في الاتفاقية .

( طعن ١٨٥ لسنة ٢٤ ق — في ١٩٨١/٣/٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٩ )

#### المبدأ :

**اتفاقية النحة الامريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالاسكندرية**  
— تطبيق احكامها فيما يتعلق باختبار المتعاقدين واجراءات التعاقد فيها خالفت فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية .

#### ملخص الفتوى :

ان اتفاقية النحة الامريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالاسكندرية الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية والتعديل الأول لها والصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ ووافق عليها مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ تنص على اشتراط موافقة وكالة التنمية الدولية الامريكية على المستندات الخاصة بتأهيل المتعاقدين وتقديم المناقصات والاقتراحات ونما لمعايير ومعايير الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالمشروعات التى تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية وكذلك موافقتها على العقود والمتعاقدين وعلى أى تعديلات جوهرية فى هذه العقود سواء مموله من المنحة ام غير مموله منها طالما تتم فى اطار الاتفاقية المذكورة . مما يقطع بأن المشروعات التى تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانونى معين منصوص عليه صراحة فى الاتفاقية يوجب اتباع المعايير والمعايير القانونية الامريكية

فيما يتعلق بإبرام العقود وشروط ومواصفات وأجراءات للمنافسات وتحديد  
أفضلية المتقدمين بالنسبة لهذه المشروعات . خاصة وإن موافقة هيئة المعونة  
الأمريكية على العقود والمتعاقدين وعلى تعديلاتها واجبة بنص الاتفاقية .  
ويتبين من الأوراق أن نظم التعاقد واختيار المتعاقدين الذين تتبعه هيئة  
المعونة الأمريكية في التعاقد عن المشروعات إلى التي تولها يختلف اختلافا  
واضحاً عن النظم المقررة في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية .

ولما كانت اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي  
بالإسكندرية الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة  
الأمريكية قد مرت بمراحلها الدستورية بإبرام رئيس الجمهورية لها ثم موافقة  
مجلس الشعب عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة طبقاً للمادة ١٥١ من  
الدستور ( دستور ١٩٧١ ) فتكون لها قوة القانون وتصبح فيما تضمنته من  
أحكام واجبة التطبيق باعتبارها قانوناً خاصاً بحيث يضمن أعمال ما ورد بها  
من أحكام متعلقة بشروط وإجراءات التعاقد واختيار المتعاقدين حتى فيما  
تخرج عنه في هذا الشأن عن أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر  
بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تطبيقاً للقاعدة الأصولية من أن الخاص يقيّد  
العام .

( ملف ٢٥٣/١/٥٤ - في ١٩٨٥/٤/٣٠ )

#### تعليق :

قد يمكن إجراء المقارنة بين أحكام لائحة منافسات البنك الدولي  
للإنشاء والتعمير وأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المنافسات  
والمزايدات ولائحته التنفيذية في عقيد من الجوانب ، وسنجد  
أن الفكرة الجوهرية التي تكمن وراء كل من النظامين الدولي والمحلي  
بشأن المناقصات واحدة ، تتلخص في إرساء نظام القانوني  
يكمل أنسب الطرق لإبلاغ الجهات التي وضع من أجلها  
إلى الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات تزود بها مشروعاتها  
ذات النفع العام ، وذلك أيضاً حرصاً على ضمان حسن إنفاق

للإحتياجات المختصة لتمويل تلك المشروعات فيما خصصت له  
جذبه الإحتياجات أصلا .

وقد بلغ من حرص البنك الدولي للإنشاء والتعمير في هذا المقام  
إلى حد اشتراطه امكانية النص في اتفاقية القرض التي يبرمها مع  
الحكومات المقترضة ، سواء كانت تقتض لتمويل مشروع تتولاه مباشرة  
او تقتض لتمويل مشروع تتولاه جهة تعمل لتحقيق اغراض المصالح المشترك  
ولو تمتعت من الناحية القانونية المحلية بالشخصية المعنوية المستقلة ،  
ومثل تلك الجهات وحدات القطاع العام ، او وحدات الادارة المحلية —  
يلغ من حرص البنك الدولي اجاؤه البنك في اتفاقية القرض على اقصاء  
احكام قوانين ولوائح المناقصات المحلية واستلزام العمل باحكام لائحة  
مناقصات البنك بالنسبة لكل مشروع يمول باعتمادات القرض التي يقدمها  
البنك الى الدولة المقترضة . ومن ثم يشترط البنك الدولي ان تجرى  
المناقصات اللازمة لتزويد المشروع بالمواد باعتمادات القرض سواء بالسلع  
او الانشاءات او الخدمات على اساس احكام لائحة مناقساته ، ويستلزم  
هيئة البنك على اجراءات هذه المناقصات في مختلف مراحلها ، فينتطلب  
ضرورة مراجعته لوثائق المناقصة او لقرار لجنة البت بارساء  
المناقصة ، ويستلزم بيان الاسباب التي اوصلت للجنة الى رفض عطاء  
وترجيح آخر ، الى غير ذلك من الموافقات السابقة او الاجازات اللاحقة .  
وهذا كله يلبه حرص البنك المقرض على ان ياتى اتفاق المقترض لاعتماد  
القرض كليا او جزئيا اتفاقا يتفق مع ما منح القرض الى الدولة المقترضة  
من اجله .

ولهذا فعندما تبرم اتفاقية من اتفاقيات القروض او المنح للتنمية  
الاقتصادية والفنية بين جمهورية مصر العربية ودولة من الدول الأجنبية  
وتحصل بمقتضاها مصر على منحة أو قرض ، فلن يكون بمستغرب ، ولا  
من غير المألوف في المعاملات الدولية ، أن تشترط الدولة المانحة أو المقرضة  
أن يخضع ذلك القرض أو تلك المنحة لقوانينها ولوائحها .

وسوف نجد مثلا على ذلك في اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية  
مؤنة يتصل بها من مسائل الموضع في القاهرة بتاريخ ١٦ أغسطس

١٩٧٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ،  
والصديق عليها من رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧٨ ( الجريدة  
الاسمية - العدد ٤٨ قى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٨ ) فقد نص البند ( ١ ) من هذا  
الاتفاق على أن « تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة  
الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لأحكام هذا الاتفاق  
وفقا لما يطلبه الممثلون عن الهيئة أو الهيئات المختصة بحكومة جمهورية مصر  
العربية ويوافق عليها ممثلون عن الوكالة التى تعينها حكومة الولايات المتحدة  
الأمريكية للتعليم بإدارة مسؤولياتها وفقا لأحكام هذا الاتفاق أو حسب طلب  
وموافقة ممثلين تعينهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر  
العربية ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات  
المتحدة وتقدم هذه المعونة طبقا للترتيبات التى يتفق عليها الممثلون  
المذكورون أعلاه » .

وقد تولت الجمعية العمومية لجمعية القنوى والتشريع بمجلس  
الوفاء الى تسمي هذا البند على ضوء الخلاف الذى ثار حول خضوع  
المعاملات التى تبرمها الهيئة العامة للصرف الصحى بالإسكندرية  
تنفيذا لاتفاقية المنحة الأمريكية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة  
١٩٨٠ لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية .

وكانت وثائق الموضوع الذى طرح على الجمعية العمومية يتلخص  
فى انه بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ وقعت اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية  
وما يتصل بها من وسائل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات  
المتحدة الأمريكية والتى نصت - كما سبق ان رأينا - على ان تقوم الولايات  
المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل  
وفقا لأحكام هذا الاتفاق وفقا لما يطلبه الممثلون عن الهيئة أو الهيئات المختصة  
بجمهورية مصر العربية ويوافق عليها ممثلون عن الوكالة التى تعينها حكومة  
الولايات المتحدة الأمريكية ، ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح  
المطبقة بالولايات المتحدة . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة  
١٩٧٨ بالتصديق على هذه الاتفاقية طبقا للمادة ١٥١ من الدستور ووافق  
مجلس الشعب عليها . وعلى الطر هذه الاتفاقية تم توقيع اتفاقية المنحة

الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالإسكندرية بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٩  
والتي عدلت لأول مرة في ١٩٧٩/٩/٢٢ . وصدر قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على هذه الاتفاقية وتعديلها . كما وافق عليها  
مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤ . وتنفيذا لهذه الاتفاقية  
قامت الهيئة العامة للصرف الصحي بالإسكندرية بطرح مناقشتين محدودتين  
بين المقاولين الأمريكيين ، الأولى خاصة بعملية إنشاء خمس محطات جديدة  
والثانية خاصة بمشاريع اتفاق الصرف الصحي وهما مولتان بالدولار  
الأمريكي ، كما طرحت الهيئة في مناقصة عامة محلية عملية تحسينات بمصرف  
المطار البحري ومشروع سموحة والمنطقة الشرقية وهي ممولة بالجنينة  
المصرية من ميزانية الهيئة . وطبقا لشروط المنحة المشار إليها فان الذي يقوم  
باعداد شروط ومواصفات المناقصات التي تتم تنفيذا لها هي المكاتب  
الاستشارية الأمريكية حيث قامت مجموعة من المكاتب الاستشارية الأمريكية  
بوضع شروط ومواصفات هذه العمليات . وعند فتح مظاريح العملية الأولى  
تبين ان الشروط الموضوعية لا تتفق واحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته  
التنفيذية ، فطلبت الهيئة العامة للصرف الصحي من المكاتب الاستشارية  
الأمريكية ضرورة مراعاة ان تنطبق شروط العقود والمناقصات التي تعد  
بمعرفة هذه المكاتب مع احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات  
والمزايدات ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣  
الا ان هيئة التنمية الدولية الأمريكية المشرفة على المنحة رأت عدم تطبيق  
احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية على العقود والمناقصات التي تسم  
تنفيذا للاتفاقية . فطلبت الهيئة العامة للصرف الصحي بالإسكندرية من  
ادارة الفتوى لوزارة النقل البحري والمصالح العامة بمحينة الاسكندرية  
ابداء الراي في هذا الشأن ، فطلبت ادارة الفتوى بعرض الموضوع على  
اللجنة الأولى لقسم الفتوى التي ارنات بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/١/١٥  
احلته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاهيته وموميته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع،  
فاصدرت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣ فتواها على هذا التعليق .



وفى رأينا ان ما جاء بتفسير الجمعية العمومية لاتفاقية المعونة الاقتصادية والغنية المعقودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تطبيق سليم لما جرى عليه العمل فى الماتصلات الدولية لقروية مشروعات للدولة المقترضة من سلع وخدمات والانشاءات . ولئن كلف قد بدلا اول الامر غريبا اقضاء قانون محلى عن التطبيق ، الا ان هذا هو المتطلب لارتضاء الدولة المقترضة او الماتحة تحريك لموالها فى اتجاه خيمة التنمية فى الدولة المنوحة او المقترضة .

واذا كان قد جرى فى العقود البرمة مع الممولين الأمريكيين الممولين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية على النص على أن تنفيذ هذه العقود لنما يكون بمراعاة احكام القانون المصرى ، الا انه ليس ثمة تعارض بين هذا النص الذى يرد فى العقود المذكورة والحكم الذى لوريقته لاتفاقية المعونة الاقتصادية وغنية المعقودة فى ١٦/٨/١٩٧٨ مع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقديم هذه المعونات يخضع للقوانين والمواثيق المطيعة بالولايات المتحدة ، قد اوضحت فتوى الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع سالفة الذكر ان ما خضع لتلك القوانين والمواثيق أنها هو تقديم هذه المعونات أى ابرام العقود وشروط ومواصفت واجراءات الماتصلات وتحديد افضلية الماتقاصين بالنسبة للشروعات الممولة من اعتمادات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المخصصة لتلك المعونات الاقتصادية والغنية . أما مسارات المقد التالية فى حال تنفيذ هذه هى التى يعينها النص الوارد فى العقود البرمة مع الدولة المضيفة .

وما هو جدير بالتنويه فى هذا المقام ان اللجنة الثانية لقم الفتوى بمجلس الدولة عادت تأيقت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٥ ما سبق ان افتت به الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بقتل عدم سريل احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ فى مجال الماتصلات المتعلقة بمشروعات مولة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية .

وتتلخص وقائع الموضوع الذى عرض على اللجنة الثانية فى أن الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة بوزارة الإسكان قام باعداد دفتر للشروط

القانونية الخاصة بعملية تطوير وإنشاء مجارى عزية صدقى ل طرحها فى  
منقصة . بيد ان مندوب الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية اعترض على بعض  
الأحكام الواردة به ، رغم اتفاقها مع التواعد المنصوص عليها بقانون تنظيم  
المنقصة والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية ، مستندا فى ذلك  
الى ان الأحكام الواردة بالقانون المذكور ولائحته التنفيذية لا تسرى على  
المقود والمستزيت التى يبرمها الجهاز تنفيذ لاتفاقية المنحة المبرمة بين  
جمهورية مصر العربية ووزارة الاسكان ( المنوح ) والولايات المتحدة الأمريكية  
وتنظما وكالة التنمية الدولية ، والصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ .

وقد استبان للجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها  
المنعقدة بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٥ ان اتفاقية المنحة الأمريكية لمشروع الاسكان  
ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخول المنخفضة فى مصر المبرمة بين  
حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الصادر بها  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ ، والتى وافق عليها مجلس الشعب  
وصدق عليها السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٩ وتم نشرها  
بالجريدة الرسمية ، تنص فى المادة ( ٨ - موبيلت ) على أن :

« بند ٨ - ٣ ملحق النصوص النمطية : يعتبر ملحق مشروع النصوص  
النمطية للمنحة ( ملحق ٣ ) المرفق جزءا من هذه الاتفاقية » .

وينص ملحق الشروط النمطية لمنحة المشروع فى المادة ( ج ) أحكام  
الشراء على ان ( بند ج ٣ ) الخطط والمواصفات والمقود : من أجل ايجاد  
اتفاق تبادل على المسائل التالية وما لم يتفق الاطراف على خلاف ذلك كتبه .

سيقوم المنوح بموافاة الوكالة بما يلى عند اعداده :

١ - أى خطط او مواصفات او جداول للشراء او الإنشاء او عقود  
او أى مستندات أخرى او مواصفات او جداول للشراء او الإنشاء او عقود  
لو أى مستندات أخرى متعلقة بالسلع والخدمات التى تول من المنحة شاملة

المستندات المتعلقة بتأهيل واختيار المتعاقدين وتقديم العطاءات والائترافات .  
ويتم ايضا تزويد الوكالة بأى تعديلات جوهرية فى هذه المستندات عند  
اعدادها .

٢ - ستزود الوكالة بمثل هذه المستندات عند اعدادها وهى  
المتعلقة بأى سلع أو خدمات تعتبرها الوكالة ذات أهمية كبرى للمشروع  
وذلك على الرغم من انها لا تتول من المنحة وسوف تحدد فى خطابات تنفيذ  
المشروع الأوجه المتعلقة بالمسائل المذكورة فى هذا البلد ( ١ ) ( ٢ ) .

سوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على المستندات الخاصة بتأهيل  
المتعاقدين وتقديم المناقصات والائترافات للسلع والخدمات التى تتول من  
المنحة وذلك قبل اصدارها وسوف تشمل احكامها معيار ومقاييس الولايات  
المتحدة .

ج - سوف تقوم الوكالة بالموافقة على العقود والمتعاقدين الممولة من  
المنحة للخدمات الهندسية وغيرها من الخدمات الفنية أو خدمات التشييد  
أو غيرها من الخدمات أو المعدات أو المواد ، كما يحدد فى خطابات تنفيذ  
المشروع قبل تنفيذ العقد ، وكذلك فإن أى تعديلات جوهرية فى هذه العقود  
سوف توافق عليها الوكالة كتابة قبل تنفيذها .

د - سوف تقبل الوكالة المؤسسات الاستشارية التى يستخدمها  
الممنوح للمشروع والتى لا تتول المنحة كما تقبل مجال خدماتها والأفراد  
المحققين بالمشروع كما تحددها الوكالة . وكذلك المتعاقدين للتشييد الذين  
يستخدمهم المطرح للمشروع والتى لا تتول من المنحة ، كما تقبل مجال خدماتها  
والأفراد المحققين بالمشروع كما تحددها الوكالة ، وكذلك المتعاقدين للتشييد  
الذين يستخدمهم الممنوح للمشروع والذين لا يمولون من المنحة » .

وقد استطلعت اللجنة الثانية المذكورة من صراحة النص المتقدم اشتراط  
موافقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية على المستندات الخاصة بتأهيل  
المتعاقدين وتقديم المناقصات والائترافات وفقا لمعايير ومقاييس الولايات

المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمشروعات التي تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية وكذلك موافقتها على العقود والمتعاقدين ، وعلى أية تعديلات جوهرية في هذه العقود سواء ممولة من المنحة أم غير ممولة منها طالما تتم في إطار الاتفاقية المذكورة مما يقطع بأن المشروعات التي تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانون معين منصوص عليه في الاتفاقية يوجب اتباع القواعد والمبادئ القانونية الأمريكية فيما يتعلق بإبرام العقود وشروط ومواصفات وإجراءات المناقصات وتحديد أفضلية المتنافسين بالنسبة لهذه المشروعات .

وخلصت اللجنة الثانية من كل ذلك الى ذات ما سبق ان خلصت اليه الجمعية العمومية لتقديم فتوى وتشريع ، وافقت اللجنة بعد وجوب تطبيق احكام اتفاقية المنحة الأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ والمتعلقة باختيار المتعاقدين وإجراءات التعاقد ، فيما خالت فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية المشار اليهما .

ولئن بدت هذه النتيجة التي توصلت اليها كل من الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع واللجنة الثانية بقسم الفتوى غريبة على الفهم القانوني المحلى اول الامر ، الا انه لا يليث الفكر القانوني ان يتبين بعد التأمل مبلغ رحابة الباب الذي أفتح بفضل مثل هذا الاجتهاد القانوني امام القانون الدولي الخاص وقانون التجارة الدولي ، على أن الامر بهذا الوضع يحصل رجل القانون المصري بمعبء السعي للامام بالقوانين واللوائح المعمول بها في الدول الأجنبية والقطاعات الدولية التي أصبحت في الخصومية المطروحة بمقتضى اتفاقية موقعة من جمهورية مصر العربية جزءا من النظام القانوني المصري حكم مثل هذه الحالة الخاصة . وهو ما يدعونا الى أن نهيب بالقائمين على تدريس القانون ان يهيئوا الاجيال الجديدة الى الانفتاح على الأنظمة القانونية الأجنبية من اجل خدمة مصر وسائر الاوطان العربية وجعلها حوما على مستوى الحالة والمعصرية .

قاعدة رقم ( ٤٠ )

المبدأ :

اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المعقودة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تضمنت إعفاء المقاتلين الأمريكيين من كافة الضرائب والرسوم المستحقة عليهم بمناسبة نشاطهم في خدمة مشروعات التنمية الممولة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يخل بذلك ما تتضمنه اتفاقيات المنح كل منها في مجاله من نص على الإعفاء قد تبدو عباراته مخالفة لمفهوم الإعفاء .

ملخص الفتوى :

ان اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسس علاقات المعونة الاقتصادية والفنية المقدمة الى جمهورية مصر العربية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، على أن يتم الاتفاق على كل مشروع على حدة ، مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية والتي حلت محل اتفاقية النقطة الرابعة الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥١ وما تلاها من اتفاقيات . وقد اعفت هذه الاتفاقية عمليات استيراد وتصدير وشراء واستعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ولا يخل بهذا النص ما تضمنه في الاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن منحه مشروع الإسكان ورفع مستوى المجتمعات اللوى الدخل المحدود ، والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ في البند ب — ٤ الضرائب ، أنه لو أسفر تطبيق القوانين المصرية عن التزام ما يدفع ضرائب أو رسوم أو غيره فالتمتع لأي الحكومة المصرية بتحصيلها إذ حقيقة الأمر أن الأسس المحددة في الاتفاقية الأولى واجبة الأعمال دائما وقصرى حتى لو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع ما مثل مشروع الإسكان المشار اليه في الإحالة المعروضة حكما خاصا في هذا الشأن ، طالما لم تتضمن الخروج على هذه الأسس وحقيقة الأمر أن ما قررتة الاتفاقية الثانية في هذا الشأن

لا يخرج في صياغته عن أن يكون نصا احتياطيا يؤكد الإعلان ولا يحضه  
وحتى لو فرض رغم كل ذلك واستحقت ضرائب ورسوم فإن مثل هذه الضرائب  
والرسوم يتحملها المتعاقد المصرى أو وزارة الاسكان ولم يقصد بهذا النص  
الاخلال بنصوص الاتفاقية الأولى ولا الخروج على احكامها .

( ملف ٢٩٢/٢/٣٧٠ — فى ١٩٨٤/١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤١ )

#### المبدأ :

الاعفاء الضريبى مقرر للمقاولين الأمريكين من الوكالة الأمريكية  
التنمية الدولية وفقا لاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية والمسائل المتصلة  
بها وايضا طبقا للنص التامى بالاعفاء الوارد فى اتفاقيات القمع او القروض  
المعقودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .  
ولا تعارض بين نصوص الاتفاقيات المذكورة .

#### ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع القرار  
الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة  
الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع بالقاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨  
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والذى  
حل محل اتفاقية النقطة الرابعة الموقعة فى ١٥ مايو سنة ١٩٥١ والاتفاقيات  
الأخرى التى وقعت فى ٢١ و ٢٥/٢/١٩٥٢ و ٢٣ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤  
و ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ : وقد تضمن نص البند الخامس من الاتفاقية المذكورة  
اعفاء المواد والمهمات التى يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة  
الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقاول أمريكى يبول من قبلها  
أغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقا لهذه الاتفاقية  
وذلك أثناء استخدام هذه المعدات والمهمات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات  
والبرامج من كافة الضرائب المقررة فى جمهورية مصر العربية على الملكية أو

استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها . كما تعفى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف فى أى شيء من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو التصرف أو أى ضرائب أو إعفاء مماثلة لذلك فى جمهورية مصر العربية . ولا يخضع أى مقلول أمريكى وفقا لهذه الاتفاقية لاية ضرائب سواء كانت ضرائب على الدخل أو الأرباح أو الأعمال أو أى ضرائب أخرى أو رسوم ايا كانت طبيعتها . كما استعرضت قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على لاتفاقية منحة لمشروع الإسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المنخفضة فى مصر والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ بين جمهورية مصر العربية ووزارة الإسكان والولايات المتحدة الأمريكية والتي قضت المادة ٤ منها بأن تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى إقليم المنسوح ويؤدى الأصل والفائدة معينين من هذه الضرائب والرسوم — ب لدرجة ان ١ — أى متعاقد واية هيئة استثمارية وأى افراد تابعين للمتعاقدين قد يمولون من المنحة وأى ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات ٢ — أى عملية شراء السلع تحول من المنحة لا تعفى من الضرائب للنوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة فى ظل القوانين السارية فى إقليم المقترض كما هو وارد فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبالغ التى دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة من هذه المنحة .

ومناد ما تقدم ان اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسس علاقات المعونة الاقتصادية والفنية المقدمة الى جمهورية مصر العربية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، على ان يتم الاتفاق على كل مشروع على حدة ، مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية والتي حلت محل اتفاقية النقطة الرابعة الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥١ وما تلاها من اتفاقات . وقد اعفت هذه الاتفاقية عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية . ولا يخل بهذا الحكم

ما تضمنه نص الاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن منحة مشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المحدود والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ فى البند ب - { الضرائب من أنه لو اسفر تطبيق القوانين المصرية عن التزام ما يدفع ضرائب أو رسوم أو غير ، فالمتعاقدا أى الحكومة المصرية تتحملها اذ حقيقة الامر ان الاسم المحدث فى الاتفاقية الاولى واجبة الاعمال دائما ، وتسرى حتى لو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع ما مثل مشروع الاسكان المشار اليه فى الحالة المعروضة حكما خاصا فى هذا الشأن ، طالما لم تتضمن من الخروج على هذه الاسس . هذا فضلا عن أن ما تترته الاتفاقية الثانية فى هذا الشأن لا يخرج فى صياغته عن أن يكون نصا احتياطيا يؤكد الاعفاء ولا يحضه ، ومطلوه تأكيد الاعفاء المقرر فى الاتفاقية الاولى ثم فى الثانية ، حتى لو فرض رغم كل ذلك واستحقت ضرائب ورسوم فان مثل هذه الضرائب والرسوم يتحملها المتعاقد المصرى أو وزارة الاسكان ولم يقصد بهذا النص الاخلال بنصوص الاتفاقية الاولى ولا الخروج على احكامها .

( ملف ٢٨٩/٢/٣٧ - فى ١٩٨٥/٦/٢٦ )

### تطبيق :

لئن كان الاعفاء الذى خلصت اليه الجمعية العمومية لقمسمى الفتوى والتشريع بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/٢٣ ثم بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ قد انصرف بحسب الموضوع الذى كان مطروحا عليها فى الحسابتين ، الى الضرائب والرسوم المجرىة الا أن منطلق الفتوى فى اسبابها يمتد ايضا الى كلفة الضرائب والرسوم والاعباء الأخرى المقتلة التى قد تعترض تنفيذ المعاولين الموالين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية فى ظل كل من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل واتفاقيات المنح المخططة . ويؤكد الرأى القانونى للجمعية العمومية لقمسمى الفتوى والتشريع أنه لو وجد أى تعارض بين عبارات اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وبين عبارات النصوص المنطية الملحقة بأى اتفاقية منحة مطلقة بالاعفاء الضريبى ، فإن الاعتقاد يكون بنص اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية ، وعلى أى حال فإن



هذا التمازض لا وجود له حقا ، وليس من سند قانونى لفرض أعباء ضريبية على عاتق الممولين الأمريكيين الممولين من هيئة التنمية الدولية .

ولم يكن هذا الفهم يبعد عن مصلحة الضرائب ذاتها ، إذ صدر عن وكيل الوزارة رئيس قطاع البحوث والقضايا الضريبية كتاب دورى رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بخصوص قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ إذ انه بعد استعراض هذا الكتاب الدورى لاحكام الاتفاقية بالتفصيل خلص الى أن « المصلحة توجه النظر الى مراعاة الاعفاءات الضريبية الواردة بهذه الاتفاقية » .

وقد أصدرت لجنة ضرائب القاهرة « الدائرة الأولى » بجلستها المنعقدة فى ١/٨/١٩٨٦ قرارا فى شأن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية كانت مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة قد وجهت الى أحد الممولين الأمريكيين الممولين من هيئة التنمية النموذج ١٨ ثم ١٩ بغرض الضريبة عليه عن السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ وتمسك الممول المذكور — وهو شركة نشاطها خدمات واستشارات فنية بعدم خضوعه للضريبة عن الأعمال التى يباشرها فى مصر حيث أن المبالغ التى تقلضها بالدولار الأمريكى مسددة من الحكومة الأمريكية بموجب اتفاقيات المنح المبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه المنح معفاة من الضرائب .

ومن حيث انه قد اتضح للجنة الطعن المذكورة من نصوص المواد المتعلقة بالضرائب الواردة باتفاقيات المنح التى ملرت الشركة المذكورة نشاطها فى مصر ممولة من الاعتمادات التى قررتها إن الاعفاء من كافة الضرائب والرسوم المفروضة طبقا للقوانين السارية فى الدولة الممنوحة وهى جمهورية مصر العربية ، فقد خلصت اللجنة الى عدم خضوع نشاط الشركة الطاعنة للضريبة وذلك عن الأعمال التى باشرت فى مصر والمولة بالدولار الأمريكى عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الممنولة للحكومة الأمريكية بموجب اتفاقيات المنح المبرمة بين جمهورية مصر العربية والحكومة الأمريكية والتى تم من خلالها تمويل نشاط الطاعنة بمصر .

وقد تأكد هذا الاعفاء باتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بالتصديق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٨٨ طبقا لاحكام المادة ١٥١ من الدستور في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨ .

نقد نص البند (٥) من هذه الاتفاقية على انه :

« ولضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة بموجب هذه الاتفاقية : ١ - تمنى المسود والمهمات التي يتم تقديمها او الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية او بواسطة اى متاول امريكى يمول من قبلها لاغراض تتعلق باى برنامج او مشروع يجرى القيام به وفقا لهذه الاتفاقية وذلك اثناء استخدام هذه المعدات او المهمات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة الضرائب المقررة في جمهورية مصر العربية على الملكية او استعمالها او اى ضرائب اخرى تكون سارية المفعول بها كما تمنى عمليات استيراد وتصدير وشراء او استعمال او التصرف في اى من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجبركية او الضرائب المقررة على عايات الاستيراد والتصدير او الشراء او التصرف او اى ضرائب او اعباء مماثلة في جمهورية مصر العربية . ولا يخضع اى متاول امريكى وفقا لهذه الاتفاقية لاية ضرائب سواء كانت ضرائب على الدخل او الارباح او الاعمال او اى ضرائب اخرى او رسوم ايا كانت طبيعتها .

ولغرض هذه الاتفاقية فان تعريف متاول امريكى يتضمن الامداد والمواطنين او القيمين اقامة قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية ، الهيئات او الشركات المساهمة او المتضمن المؤسسة طبقا للقانون الامريكى او الهيئات الاجنبية التى يمتلك غالبية رأس مالها المواطنون الامريكويون ، والمشروعات المشتركة او الشركات المنحجة التى تتكون بالكامل من افراد او هيئات او شركات مساهمة ينطبق عليها اى نوع من التوعيلات السابقة » .

وإذ تعتبر اتفاقية المعونة الفنية والاقتصادية هي بمنزلة المعونات التي تقدم إلى الحكومة المصرية فقد تضمنت تلك الاتفاقية النص على هذا الإعفاء الذي مضت كافة اتفاقيات المنح ( مثل الاتفاقية المشار إليها ) ترده .  
مدرجة أياها في نفس صنفها .

والحكمة من ذلك واضحة كل الوضوح ، فهذا الإعفاء مرعى فيه مصلحة الاقتصاد القومي المصري من حيث أن مفهوم تحرر مقاولي المشروعات الممولة من هيئة التنمية الدولية من الضرائب نهج على غاية من الأهمية تتبعه هيئة التنمية الدولية ، إذ أنها تسعى إلى زيادة فعالية الموارد المتاحة لها . ولذلك كانت اعتبارات الهيئة صالحة في مصر وفي غيرها من البلاد لتحويل المصروفات الخاصة بمعايير نوعية محاسب ، وليس لتحقيق أوعية ضريبية ، وفي هذا الضوء على وجه الخصوص بنص البند الخامس ( ج ) من الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٧٨ سلف الإشارة إليها على أنه ما من ضريبة أيا كان نوعها تفرض على متعاقد أمريكي تموله هيئة التنمية الدولية ينطبق لذلك الاتفاقية . وقد حرصت الاتفاقيات الممولة من الهيئة المذكورة على التوافق بالنص على هذا الإعفاء . بل ونصت عليه في عبارة ذات فقرتين . - الفقرة الأولى فقرر هذا الإعفاء بصريح النص ، والفقرة الثانية تعود فتؤكد هذا الإعفاء إلى حد أنه إذا حدث ودفعت ضريبة أو رسم أو ما شاكلهما على نحو أو آخر في مجال المشروعات الممولة بمنح من الهيئة المذكورة ، التزمت الحكومة المصرية بالرد من مالها الخاص وليس من الأموال المنقولة من الهيئة كقرض أو منحة ، حتى يظل كامل المبلغ المرصود لهذا القرض أو المنحة خاضعا للفرض الذي رصد من أجله أصلا وهو دعم الاقتصاد القومي للممنوح ( الحكومة المصرية ) .

وقد التزمت حكومة الدولة الممنوحة ( جمهورية مصر العربية ) بمقتضى البند ( ٢ ) من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الموقعة في ١٦ أغسطس ١٩٧٨ والتي صدق عليها السيد رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب بالقرار الجمهوري رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بأن تقوم « أ - بتقديم كل مساهمة لتدعيم الأغراض التي تقدمت من أجلها المعونات المبنية بهذه الاتفاقية . . . . ب - وتقوم كذلك باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان حسن استخدام هذه

المعونات ج — وتتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الحصول على المشتريات المطلوبة بأسعار وشروط معقولة . . . » .

وتتضمن هذه العبارات اصحاء لما يؤكد ، فليس من حسن استخدام المعونات المقدمة من الدولة المانحة دعم حصيلة الضرائب التي تجبها الدولة الممنوحة ، فهذه المعونات إنما قدمت دعماً للاقتصاد القومى لهذه الدولة ، وفى اخضاع المتعاقد الأمريكى المنفذ لأشغال ممولة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية للضرائب فى مصر ما يدفعه الى رفع أسعاره لمواجهة ما سيقطن من ربحه من ضرائب او رسوم من جانب الدولة الممنوحة ، وعندئذ فإن حصيلة المنحة او القرض المتحصل عليه من قبل الدولة المانحة سوف يتناقص بمقدار ما يوازى تلك الضرائب المتقطعة من الربح العائد على المبادل الأمريكى . وهكذا يبدو بجلاء أن اتجاه الدولة الممنوحة ، لو حدث ذلك منها خطأ ، الى جباية الضرائب من المتعاقدين الأمريكيين الممولين من هيئة التنمية الدولية سوف يكون من ناحية أولى استخداماً غير حسن للمعونات المقدمة ، ومن ناحية ثانية ، معاً الى رفع الأسعار مما لا يعود بالنفع على الدولة الممنوحة هذا فضلاً عن أنه من ناحية ثالثة سوف يكون اختلالاً صريحاً بنص البند الخامس من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الموقعة فى ١٦ أغسطس ١٩٧٨ ، وبالبند (ب - ٦ ضرائب) من المادة الرابعة من اتفاقية المنحة الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن شركة أسمنت السويس الموقعة فى ٣١ يوليه ١٩٧٦ والمعدلة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ .

### قاعدة رقم ( ٤٢ )

#### المبدأ :

ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد قرض

اعمالاً لحكم المادة ١٢١ من الدستور .

#### ملخص الفتوى :

تم توقيع اتفاقية بين حكومتى مصر وبريطانيا بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١ بشأن تمويل إنشاء مستشفى طريق الأهرام التابع للهيئة العلاجية

بالقاهرة وتضمنت الاتفاقية قرضا حكوميا من الحكومة الانجليزية بمقداره ١٠٠.٠٠٠ ر. ل. ج. وتسهيلات ائتمانية بواقع ٨٠٪ من المكون الاجنبي للمشروع. وقد تم عرض هذه الاتفاقية على مجلس الشعب طبقا للمادة (١٥١) من الدستور فوافق عليها بجلسته المنعقدة في ٤/٤/١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٨ طلبت المؤسسة العلاجية من ادارة الفتوى المختصة مراجعة مشروع عقد القرض المزمع ابرامه بين المؤسسة وميدلاند بنك ببريطانيا تنفيذا للاتفاقية المشار اليها وذلك اعمالا لحكم المادة (٥٨٠) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . عرضت الادارة المذكورة الموضوع على اللجنة الثانية لقسم الفتوى فم نظرت بجلستها المنعقدة في ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ ورأت الموافقة على مشروع عقد القرض المشار اليه بملاحظات عدة منها ضرورة موافقة مجلس الشعب على هذا القرض اعمالا لحكم المادة (١٢١) من الدستور .

وبتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٢ طلبت المؤسسة اللجنة الثاقية اعادة النظر في ملاحظتها السابقة اعتبارا ان مشروع العقد المثلل تم اعداده تنفيذا لاتفاقية مبرمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ووافق عليها مجلس الشعب بجلسة ٤/٤/١٩٨٢ وباعادة عرض الموضوع على اللجنة الثانية رأت بجلستها المنعقدة في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ تأييد رأيها السابق الزاما بنص المادة (١٢١) من الدستور .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر استعرضت المادة (١٢١) من الدستور التي تنص على ان « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض او ،لا ارتباط بمشروع يترتب عليه ائفاق بمبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب » . كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١٥١) من الدستور والتي تنص على ان رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . . . على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضى الدولة والتي تتعلق بحقوق السيادة ، او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من الثقلات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها » .

ومفاد ما تقدم ان موافقة مجلس الشعب على اتفاقية ما او معاهدة تنبزم بين الحكومة المصرية واية حكومة اجنبية لا يسكن ان تجب ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب مرة اخرى على ما عساه ان يبرم من عقود قرض تنفيذا لما جاء بهذه الاتفاقية او المعاهدة ما دام ان هذه او تلك لم تتضمن قيمة القرض ، ذلك ان عقد القرض من شأنه ان يرتب التزاما على عتق الحكومة فى سنوات متصلة ومن ثم فانه ينبغى الحصول على موافقة مجلس الشعب بشأنه حتى يحاط المجلس علما بما سوف يرتبه العقد من التزامات فى ذمة الحكومة ويمارس سلطته فى الرقابة على موارد الدولة ومصرفاتها قبل اقرارها .

ومن حيث ان الثابت بالنسبة للحالة المعروضة — ان الاتفاقية المبرمة بين حكومتى مصر وبريطانيا المشار اليها قد خلت — وبالمثل المذكرة الايضاحية لها من تحديد لقيمة القرض المزمع ابرامه عقد بشأنه مع بنك ميدلاند ببريطانيا ومن ثم فلا بد من الحصول على موافقة مجلس الشعب على مشروع العقد المشار اليه امعالا لحكم المادة ( ١٢١ ) من الدستور المشار اليها .

هذا ولا يجوز الحجاج فى هذا الصدد بسبق موافقة مجلس الشعب على اتفاقية التعاون الموقعة بين حكومتى مصر وبريطانيا سالف الاشارة اليها وذلك ان هذه الموافقة انصرفت الى الارتباط بمقدار القرض الحكومى المحدد سلفا بمبلغ مليون ومائتى الف جنيه استرلينى اما التسهيلات الائتمانية بمواقع ٨٠٪ من المكون الاجنبى للمشروع المشار اليها فى هذه الاتفاقية والتي تشكل عقد القرض مع البنك فلم يسبق ان حدد مقداره او التكاليف الاجمالية للمشروع فى اتفاقية التعاون سالف الذكر ، ومن ثم فلا يجوز ابرام هذا العقد الا بعد موافقة مجلس الشعب عليه لممارس بشأنها رقابته المنصوص عليها فى الدستور .

( ملف ١٤/٢/١ — فى ١٥/١٢/١٩٨٢ )

تعليل :

يتفق ما افتتحت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بما استقرت عليه اعتبارا من فتواها بجلسة ١٩٦٤/٨/١٠ من انه « متى وافق

مجلس الأمة على الارتباط بالمشروع فلا يلزم عرض العقود والاتفاقات على مجلس الأمة إذا كانت قيمة هذه العقود في حدود التكاليف الإجمالية للمشروع ولا يجوز أبرام هذه العقود إلا بعد أن يكون مجلس الأمة قد وافق على تلك المشروعات بعد عرضها عليه ببيان يتضمن تكاليفها الإجمالية وغيرها من البيانات . وسيرد مزيد من تفاصيل هذا الموضوع تحت عنوان « دستور » .

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المبدأ :

اندراج الضرائب والرسوم الجبركية ضمن مدلول اصطلاح النفقات العامة الواردة بالخطابين المتبادلين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

#### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٧ تم الاتفاق بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون الفني بين الرلدين . وبمناصفة امتداد العمل بشروع تطوير وحدة الدم الاعلامى بمربوط حتى ١٩٨٣/١٢/٣١ ، والصادر بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٣ تم تبادل خطابين بين الحكومتين تضمنت أن الترتيبات الخاصة بهذا المشروع انها تتم الحائنا للاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٩٧٢/٦/٢٧ ، كما ورد بهذين الخطابين ان حكومة جمهورية مصر العربية تتقدم بالاضافات الآتية : اعفاء الأجهزة والمهمات الواردة للمشروع والمبينة بالبند ٢ من كتاب الحكومة المصرية الى حكومة ألمانيا الاتحادية من رسوم الميناء ورسوم الاستيراد والتصدير والنفقات العامة الأخرى . . . . . وقد ثار حول تمتع هذه الأجهزة بالاعفاءات من الضرائب والرسوم الجبركية لاتدراجها تحت مدلول اصطلاح النفقات العامة . فزلت لدارة الفتوى لوزارة المالية انها تندرج تحتها . ورات مصلحة الجمارك انها لا تندرج تحتها فطلبت بذلك عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع .

وقد تبين ان البند ٣ بقرة ومن كتب الحكومة المصرية الى حكومة المانيا الاتحادية المؤرخ ١٩٨٢/١/٢٤ يقضى باعفاء الأجهزة الواردة للمشروع طبقا للفقرة ٢ من ذات الكتيب من رسوم الميناء ، ورسوم الاستيراد والتصدير والنفقات المعلقة الأخرى ولما كان استعمال عبوة «النفقات العامة الأخرى» .

تعنى فى هذا المقام الرسوم والضرائب الجبركية على الصادرات والواردات ، فهذا يقطع باعفاء تلك الأجهزة من الرسوم والضرائب الجبركية طبقا لصريح العبارة المشار اليها ويؤكد ذلك ان مظلوع عبارة الأعباء العامة الأخرى وتشمل كافة أنواعها من ضرائب ورسوم ايا كان نوعها .

( ملف ٢٧/٢/٢٦ - فى ١٩٨٥/٦/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤ )

##### المبدأ :

ان العلاقة الجبركية بين مصر والسودان تقوم على أساس حددته المادة السابعة من الاتفاقية المؤرخة ١٩٠٠ من يناير سنة ١٨٩٩ ونصها يقضى بعدم جواز فرض رسوم جبركية على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان وهذا النص عام يشمل جميع البضائع سواء كانت مصرية أم اجنبية .

##### ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلساته المنعقدة فى ٢١ و ٢٤ و ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ موضوع تعديل أساس المحاسبة مع الجمارك السودان . وانتهى رأيه الى ان العلاقة الجبركية بين مصر والسودان تقوم على أساس حددته المادة السابعة من الاتفاقية المؤرخة فى ١٩٠٠ من يناير ١٨٩٩ ونص هذه المادة يقضى بعدم جواز فرض رسوم جبركية على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان . وليس فى هذا النص ما يدل على ان المقصود به هى البضائع المنتجة فى مصر ، والقول بهذا يكون



تخصيصاً بلا دليل ، فإذا ما أضيف الى ذلك ان المقصود بالنص هو تحقيق الوحدة الجمركية بين البلدين ، فإنه لا يجوز تبعاً لذلك احتساب رسوم ولرديات على البضائع التي تدخل السودان عن طريق الأراضي المصرية بمواء اكلت هذه البضائع مصرية ام اجنبية .

على أنه اذا اقتضت السيلة العليا للحكومة المصرية دفع مقابل هذه الرسوم الى ادارة السودان فإن ذلك لا يكون الا تسليحاً منها على سبيل الاعانة لمساعدة السودان لا على أساس أنه حق قانوني .

( فتوى ٣٤٥/١/٢/٤٦ — في ١٩٤٨/١٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### المبدأ :

ان وضع الشيء يستحق عليها رسوم جمركية داخل مكاتب لا ينطوي وفقاً لمعادمة البريد الدولية على أية مخالفة قانونية ومن ثم لا يعتبر تهريباً بالمعنى القانوني .

#### ملخص الفتوى :

بالرجوع الى اللائحة الجمركية الصادرة في سنة ١٨٨٤ يتضح ان المادة السابعة منها تنظم كيفية الكشف على البضائع الواردة لتحصيل الرسوم الجمركية . فيالنسبة الى المراسلات والطرود التي ترد بطريق البريد نص في الفترتين السابعة والثامنة على ما يأتي :

لكيس بريد والمراسلات والمطبوعات المحضرة بواسطة مصالح البريد بحراً وبراً وتعفى من الكشف بشرط أن تكون مكدجة في تذاكر السفر القانونية .

وأما طرود البريد فتكشف جميعها وتراجع محتوياتها وإذا لم يحصل اشتباه بوجود احتيال يكفي بمراجعة اجمالية على عدد معلوم من تلك الطرود يعينه مدير الجمرک .

وبذلك هدفين للنصين أن الطرود البريدية هي التي تخضع لإجراءات  
التكليف للجبركي دون المراسلات البريدية المدة بهيمنة بمصالح البريد في  
الجهات الواردة منها ولعل الحكمة في إعفاء هذه المراسلات من التكليف  
والمراجعة في جهة الوصول هي أنه لم يكن جائزا أن توضع فيها أشياء مما  
يستحق عليه رسوم جبركية وإذا كتبت تعد للتصدير بهيمنة بمصالح البريد  
في الجهات المرسل منها فتخضع بذلك لنوع من الرقابة والمراجعة مما يكفل  
عدم اشتغالها على شيء من ذلك فانه لا يكون هناك محل لعرضها على الرقابة  
الجبركية في جهة الوصول .

على أنه في سنة ١٩٤٧ عقدت معاهدات البريد العالمية وكانت مصر  
طرفا فيها وكذلك كانت طرفا في اتفاقية طرود البريد واتفاقية الخطابات  
والعطب ذات القيمة المقررة المقررة من تلك المعاهدة وقد تضمنت هذه  
الاتفاقيات كل ما يجليها احكاما جديدة التزمت بها مصر إذ تقرر العمل بموجبها  
بالمرسوم الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٩ .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الجواهرات التي قررت اللجنة الجبركية  
مصادرتها في الحالة المعروضة كانت موضوعة في ملف بريد فإن احكام  
معاهدة البريد العالمية تكون هي الواجبة التطبيق دون غيرها من احكام  
الاتفاقيات المشار اليها . وبالرجوع الى الباب الثالث من هذه المعاهدة الخاص  
بالمراسلات البريدية يتبين أن المادة ٣٥ تنص على أنه يقصد بأنواع المراسلات  
الرسائل وبطاقات البريد المفردة أو الخالصة السرد وأوراق الأعمال  
والطبوعات والملفات الصغيرة . كما أن المادة ٤١ تختص بنقل الملفات  
الصغيرة والطبوعات التي تستحق عليها عوائد جبركية . وتكفيها لمصلحة  
الجبارك في البلد المرسل اليها من يحصل هذه العوائد خولته (المادة ٤٢) هذه  
المصلحة الحق في أن تفرض الرقابة الجبركية على هذا النوع من المراسلات  
ولن تقتحمها بليريا إذا اقتضى الأمر .

ويستخلص مما تقدم أنه يجوز أن توضع في الملفات الصغيرة المرسله  
بطريق البريد أشياء ذات قيمة مما تستحق عليه رسوم جبركية في جهة  
الوصول وأنه يجوز لمصلحة الجبارك أن تفرض على مثل هذه الملفات رقابة

جبركية بل وان تقوم بتنفيذها عند الاقتضاء للتحقق من محتوياتها ولتقدير الضريبة اذا وجد ما تستحق عليه .

واذا كان في وضع هذه السلطات بين يدي رجل الجمارك لمراقبة هذا النوع من المراسلات البريدية ما يكتسبهم من استيفاء حق الخزنة كاملا وقطع كل سبيل على أية محاولة للتخريب من دفع الضريبة . فانه لا يسوغ القول بخضوع هذه المراسلات لاحكام التخريب اذا وجدت بداخلها اشياء ذات قيمة لانه بحسب الاحكام المتقدمة الواردة في معاهدة باريس الدولية يسوغ دائما ان توضع مثل هذه الاشياء في الملفات المرسله بطريق البريد . وما دام هذا جائزا فلا تفترض في حق المرسل اليه أية نية للتخريب من دفع الرسوم الجبركية . وهذا بخلاف الحال بالنسبة الى انواع المراسلات الأخرى التي يحرم وضع هذه الاشياء فيها اذ تقضى المادة ٤٩ من المعاهدة بانها اذا ضبطت فعامل وفق احكام اللوائح الداخلية . ففي مصر تعتبر هذه المخالفة تهريبا بالتطبيق لاحكام اللائحة الجبركية الصادرة سنة ١٨٨٤ لان وضع اشياء تستحق عليها رسوم في مراسلات بريدية من الأنواع المحظورة وشع هذه الاشياء فيها ينطوي في ذاته على محاولة للتخريب من دفع الرسوم الجبركية .

وبناء على ما تقدم لا يكون ارسال مخبورات في ملف بريد منظوبا على جريمة تخريب بخلاف ما انتهت اليه اللجنة الجبركية في قرارها الصادر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٣ مستندة الى حكم المادة ٢٨٣ من تعليمات مصلحة الجمارك . فبالرغم من أن هذه التعليمات لا ترقى الى مرتبة التشريع ولا تغير من احكامه فان تطبيقها الصحيح لا يتعارض مع المبادئ التي تقام عليها اذ تقضى هذه المادة بأن « جميع البضائع ذات القيمة المستحق عليها رسوم الوارد والتي ترد بغير طريقة قانونية تعتبر مبدأ كخضاع مهيرة وتكون عرضة للمصادرة » فاعتبار هذه البضائع مهيرة مبني على القرينة المستفادة من ارسالها بغير الطريق القانوني اذ تجيز المعاهدة الدولية ارسال الاشياء المستحق عليها رسوم جبركية في ملفات بريدية .

لما استناد اللجنة في قرار المصادرة الى المادة ١١١ من اللائحة التنفيذية للمعاهدة الدولية التي تقضي بأنه يجب ان توضع على وجه الرسالات المفروضة عرضها على الجمارك بطاقة خضراء وبلان لصق هذه البطاقة

اجبارى على الملفات الصغيرة فى جميع الحالات . فان القسم يرى انه ليس من شأن هذا الحكم اعتبار الملفات التى لا توضع عليها هذه البطاقات مهربة لان الحكم الوارد فى صلب المعاهدة بلجاجة وضع الاشياء ذات القيمة فى ملفات صغيرة ورد مطلقا غير مقيد بوجود لصق البطاقة الخضراء . ولا يجوز ان تقيد اللائحة التنفيذية حكما عاما ورد فى المعاهدة او تنشئ التزاما لا يرد فيها بل يقتصر عملها على ترتيب الاحكام الفصلية اللازم لتنفيذ ما ورد فى المعاهدة وفقا للمادة الخامسة من هذه المعاهدة . ومن ثم فانه لا يترتب على مخالفة حكم المادة ١١١ من تلك اللائحة بعدم وضع البطاقات الخضراء على الملف اعتبار ذلك تهريبا اذ لا يعدو الامر فى ايجاب وضع هذه البطاقات ان يكون تنظيمها يراد به تيسير مهمة رجال الرقابة الجبركية فى جهة الوصول بوضع علامة مميزة على الملفات البريدية التى تحتوى على اشياء تستحق عليها رسوم جبركية . فاذا لم توجد هذه العلامة فانه يكون لهم الحق دائما فى فتح هذه الملفات للتحقق من محتوياتها وفقا لاحكام المعاهدة الدولية سابقة الذكر .

لهذا يروى قسم الراى مجتمعا ان ارسلى اشياء ذات قيمة داخل ملفات صغيرة بطريق البريد لا يعتبر تهريبا فى حكم التشريعات الجبركية على خلاف ما انتهت اليه اللجنة الجبركية فى الحالة المعروضة . الا انه لما كان قرار هذه اللجنة قد اصبحت نهائيا بعدم المعارضة فيه فى الميعاد القانونى . وكثفت الوزارة قد عرضت على السفارة الهندية ان يتم الصلح بين مصلحة الجمارك وبين المحكوم ضده بالتطبيق لحكم المادة ٣٣ من اللائحة الجبركية فلم تقبل ذلك متمسكة بعدم وقوع اية مخالفة قانونية من المرسل او المرسل اليه مما اثار مشكلة دبلوماسية بين الحكومة المصرية وبين الدولة التى تمثلها هذه السفارة فانه لا يكون هناك تثريب على الحكومة اذا هى عاجلت المسوقف من الناحية الدبلوماسية بالطريقة التى تراها موفقة بين قيام هذا القرار النهائي وبين عدم اثره .

لذلك انتهى راى القسم الى ما يأتى :

اولا : بالنسبة الى الراى القانونى فى الأحوال الماثلة فان وضع الاشياء

تستحق عليها رسوم جمركية داخل ملفات بريد لا ينطوى وافقا لمعاهدة البريد الدولية على اية مخالفة قانونية ومن ثم لا يعتبر تهريبا بالمعنى القانونى .

ثانيا : انه لما كانت اللجنة الجمركية لم تأخذ بهذا الراى فى الحالة المعروضة واصبح قرارها نهائيا ايا كان الراى الذى بنى عليه القرار فلله الاجناح على الحكومة اذا هى عالجت الموقف من الناحية الدبلوماسية بالطريقة التى تراها موفقة بين قيام القرار المذكور وعدم اعمال اثره .

( انتهى ١٠٠ فى ١١/٣/١٩٥٣ )



## المحتويات

---

الفصل الأول - عبء الإثبات

الفصل الثاني - ضياع المستندات

الفصل الثالث - مدى حجية الصورة طبق الأصل

الفصل الرابع - الاحالة الى خبر

الفصل الخامس - الادعاء بالتزوير

الفصل السادس - طرق اثبات تاريخ المحرر العرفي

الفرع الأول - القيد في السجل المعد لذلك

الفرع الثاني - ورود مضمون المحرر العرفي في ورقة اخري ثابته التاريخ

الفرع الثالث - التأشير على المحرر العرفي من موظف عام مختص

الفرع الرابع - وفاة أحد من لهم على المحرر اثر معترف به

الفرع الخامس - وقوع حادث قاطع الدلالة

الفصل السابع - مسائل متنوعة

## التفصيل الأول

### عبء الإثبات

#### قاعدة رقم (٤٦)

##### المبدأ :

قاعدة أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى — لا تستقيم على إطلاقها في مجال المنازعات الإدارية — الإدارة تلزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المنتجة في الموضوع أثباتا أو نفيًا — أثر تخلف الإرادة عن ذلك .

##### ملخص الحكم :

أنه وإن كان الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى إلا أن الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر إلى احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالأوراق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات لذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الإدارة تلزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في إثباته إيجابيًا ونفيًا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحاكم وقد رددت قوانين مجلس الدولة المتعلقة بهذا المبدأ فإذا نكلت الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على عاتق الحكومة .

( طعن ١٠٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم (٤٧)

##### المبدأ :

الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى نقل عبء الإثبات على عاتق جهة الإدارة إذا كانت المستندات المتعلقة بالنزاع تحت يد الحكومة .



### ملخص الحكم :

الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى . وإذا كُنَّ القضية الإدارية قد خرج على هذا الأصل في بعض الأحوال وقضى أنه إذا لم تقدم الحكومة الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلغى عبء الإثبات عليها ، وإنما يقوم هذا القضاء إذا كانت هذه الأوراق تحت يد الإدارة أما إذا كانت الأوراق أن تكون دعت المدعى لتعطيها ، فلا شبهة في إثبات الأصل العام في الإثبات مثبتا ومعمولا به في المنازعات .

( طعن ١٠٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٥ )

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### المبدأ :

عبء الإثبات في المنازعات الإدارية قد يقع على عاتق الإدارة مثال :  
الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى إلا أن الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر إلى احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات لذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الإدارة تلزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في أثباته إيجابيا ونفيا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحاكم وقد ردت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة هذا المبدأ فلذا نكلت الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلغى عبء الإثبات على عاتق الحكومة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من أوراق أنه بالرغم من تكرار مطالبة الوزارة للطاعنة في جميع مراحل الدعوى سواء في مرحلة التحضير أمام هيئة مفوضي الدولة أو أمام محكمة القضاء الإداري أو أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بتقديم استمارات بدل السفر والمستندات الأخرى التي تؤيد

دفاعها فانها لم تقدم أية اوراق تنفي دعوى المطعون ضده رغم أن جميع المستندات تحت يدها وكانت تستطيع أن تؤكد عدم صحة البيانات التي ذكرها المطعون ضده لو أنه كان يقرر غير الحقيقة .

ومن حيث انه اخيرا قدمت الطاعنة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ ملف لخدمة المطعون ضده بناء على طلب هذه المحكمة ارفقت بهذا الملف كتابا في التاريخ المذكور من رئيس الشؤون القانونية الى المستشار الجمهوري لادارة قضايا الحكومة جاء به انه بخصوص لدب المطعون ضده لتفتيش دكرنس فانه بالبحث بقرارات النقل والندب التي اصدرتها مديرية المنصورة التعليمية سنة ١٩٦٠ لم يستدل على قرار بندبه للاشرف على مدارس دكرنس الا انه بالاطلاع على ملف خدمة المطعون ضده تبين من الأوراق المودعة به ما يدحض ما ورد بالكتاب المذكور من أن المطعون ضده لم يندب لتفتيش التعليم بدكرنس خلال سنة ١٩٦٠ من مفتش القسم الاول بدكرنس الى مدير عام منطقة المنصورة التعليمية مختم بخاتم تاريخه ١٣ من ابريل سنة ١٩٦٠ وينبغي ارسال اقرار قيام المطعون ضده بالعمل بتفتيش قسم دكرنس اعتبارا من ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ بناء على امر الندب الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٠ ومرفق بهذا الخطاب اقرار قيام موقع من المطعون ضده يفيد استلامه العمل بالتفتيش بقسم دكرنس (١) اعتبارا من ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ ومؤرخ في هذا التاريخ ومرفق بهذين المسندتين المظروف الذي كان يحتويها مختوما بخاتم بريد دكرنس بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ ومكتوب على المظروف انه مرسل الى منطقة المنصورة التعليمية ما تطمئن معه المحكمة الى صدق سلامة هذه الأوراق ويؤكد صحة واقعة ندب المطعون ضده لدكرنس في التاريخ المذكور كما جاء بالملف صورة من الأمر التنفيذي رقم ٩٥ الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ وينبغي نقل المطعون ضده من ناظر اعدادي بمنطقة دمياط الى ناظر اعدادي بمنطقة المنصورة اعتبارا من ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ كما تبين من الأوراق المودعة بالملف ان المطعون ضده بقي في وظيفته بمنطقة المنصورة التعليمية حتى تاريخ معاصر لصدور القرار بندبه الى تفتيش التعليم بدكرنس وانه استمر منتدبا لدكرنس طوال المدة التي يطالب بتفقات بدل السفر ومصاريف الانتقال عنها مما يقطع بأن

متر عمل المظعون ضده الاصلى وقت النخب مدينة المنصورة حيث كان يعمل بمنطقتها التعليمية ثم نخب اعتبارا من ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ بتفتشا بحكرنس واستمر هذا النخب طوال الفترة التى يطلب ببذل السفر ومصاريف الانتقال عنها الامر الذى يؤيد دعوى المظعون ضده ويهجم دفنناح الطاعنة الذى لم تؤيده باى دليل وينفيه الثابت من الاوراق .

( طعن ١٤٩٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٩ )

#### المبدأ :

الاتفاق على أن يكون الحساب على اساس كشوف تحت يد جهة الادارة المتعاقدة — من شأنه أن يجعل المتعاقد مع الادارة عاجزا عن اثباته براءة ذمته من المبالغ التى تقاضاها من جهة الادارة بالاستناد الى تلك الكشوف — لا ينتقل عبء اثبات براءة الذمة الى المتعاقد — بقاء جهة الادارة ملتزمة باثبات مديونية المتعاقد معها .

#### ملخص الحكم :

انه وان كانت الطاعنة قد اثبتت بموجب العقد المبرم بينها وبين المظعون عليهما أن المظعون عليه الاول تسلم مبلغ ٣٠٠ جنيه على ذمة العملية . مما كان يقتضى بحسب الاصل ان ينتقل عبء الاثبات الى المدعى عليه الاول فيكون عليه اثبات براءة ذمته من الدين ، غير أن البند السابع من العقد المشار اليه ينص على أن يكون الحساب على اساس البيانات الواردة فى الكشوف وهى تعتبر نافذة فى حق المتعاقد مع جهة الادارة سواء وقع عليها هو أو مندوبه او لم يقع عليها وعلى ان تبقى تلك الكشوف تحت يد جهة الادارة واذا كان مؤدى ذلك ان يكون المظعون عليه الاول عاجزا فى جميع الاحوال عن اثبات كينونة تنفيذه للالتزامات الناشئة عن العقد ، وعن اثبات براءة ذمته الا بالاستناد الى تلك الكشوف وهى تحت يد جهة الادارة على النحو السالف بيانه فمن ثم فلا ينتقل عبء الاثبات الى المظعون عليه الاول

تتمثل تبقى الطاعنة ملتزمة بإثبات مخيونية المظعون عليه الأول ومقدارها ، تنفيذاً للبند السابع المشار اليه وليس من شك في سلامة ذلك البند فيما تضمنه من القاء عبء الإثبات على عاتق المحافظة الطاعنة باعتبار أن قواعد الإثبات ليست من النظم العام وأنه يجوز الاتفاق على عكسها .

( طعن ١٣٣٠ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

المبدأ :

الإدعاء بقبول مصلحة الأملك للتنازل عن البيع — وجوب إقامة الدليل عليه — فقد الملف لا يعنى المدعى من اقامة الدليل على صحة ادعائه .

ملخص الحكم :

انه عن النعى على القرار المظعون فيه بأن المظعون ضدها الثانية — قد حصلت على موافقة مصلحة الأملك على تنازلها عن البيع الى أولادها ، فإن المحكمة ترى طرح هذا الوجه من اوجه الطعن اذ ان المظعون ضدها الثانية وهى المكلف قانوناً بإقامة الدليل على قبول مصلحة الأملك بهذا التنازل لم تقدم الدليل على ذلك ، ولا يشنع لها قولها ان ملف البيع فقد من المصلحة وانها غير مسئولة عن فقدته اذ انها مع ذلك هى المسئولة قانوناً عن إقامة الدليل على صحة ادعائها وقد عجزت عن ذلك .

( طعن ٦١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٥١ )

المبدأ :

اخفاق الجهة الإدارية مدعية التمويض عن اثبات الخطأ يستوجب رفض طلبها .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ( ١ ) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من قانون الإثبات .  
في المواد المدنية والتجارية على أنه « على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين  
اثبات التخلص منه » ومغاد ذلك إن المشرع القى بعيب اثبات الالتزام على  
الدائن .

وفي نطاق المسؤولية التقصيرية على الدائن اثبات أركانها من خطأ  
وضرر وعلاقة سببية بينهما طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدني وما بعدها .

ومن حيث أن القابت من الأوراق أن الجهة الطالبة أخفقت في اثبات  
وقوع الفعل الضار بها من هيئة مرفق مياه الاسكندرية فهي لم تبلغ السلطات  
المختصة بضبط الواقعة بها عند حدوثها حتى يمكن إجراء التحقيق اللازم  
والقيام بحدوث الواقعة وتسببها الى فاعل معين ولا يغير من ذلك ما جاء  
بالأوراق من استناد المطالبة على أقوال اثنين من المايلين بها من أي دليل  
آخر يؤيدها بل ولم تفرغ في محضر تحيط تعقبه معاينة تثبت وقوعه ، واذ لم  
تقدم الجهة الطالبة أي دليل يفيد وقوع الفعل الضار الى هيئة مرفق مياه  
الاسكندرية فيكون طلبها وقد خلا من أي سند يؤيده يتعين رفض .

( ملف ١٢٣٦/٢/٣٢ — جلسة ١٠/٣١/١٩٨٤ )

## الفصل الثاني ضياح المستندات

### قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبدأ :

ضياح المستندات ليس بمضيع الحقيقة ذاتها .

ملخص الحكم :

ان ضياح المستندات ليس بمضيع للحقيقة في ذاتها ما دام من المقصور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى .

( ملعن رقم ١٢٢٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٣ )

المبدأ :

ضياح أوراق التحقيق لا تؤدي الى اعتبار القرار منتزعا من غير اصول موجودة — يكفي في هذا ثبوت خلاصتها وما انتهى اليه مجلسا التاديب الابتدائي والاستئنافي من دلائل اقتنعا بها .

ملخص الحكم :

ان القول بان عدم تقديم أوراق التحقيق الابتدائي او تقديمها يجهل القرار المطعون فيه كأنه منتزع من غير اصول موجودة — قول ظاهر الخطأ . فما كان ضياح أوراق التحقيق بل سند الحق بمضيع للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مبنيا او جفتيا او اداريا ما دام من المقصور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى . وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة على ما سجله مجلس التاديب الابتدائي ثم مجلس التاديب

الاستثنائي في تراربهما من خلاصة وما انتهى اليه من دلائل اقتنعا بها فيما انتهى اليه من نتيجة .

( طعن ١١٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ :

عدم تقديم جهة الادارة التقرير الخاص بالدعى عن عام ١٩٥٥ المقول بحصوله فيه على درجة ضعيف على الرغم من تكليفها بذلك مرارا وانساح المسبيل امامها لذلك - يستشف منه عجزها عن تقديم الدليل الذى ثبت ان فعلها منزع من اصول موجودة قديمة وثابتة بالأوراق - اثر ذلك - استحقاق الدعى الترقية بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - ساذ لا يكفى لحرمانه منها حصوله على تقرير واحد بدرجة ضعيف .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان الدعى قد علم بالتقرير المقدم عنه عن سنة ١٩٥٦ بدرجة ضعيف على مسبيل التعيين فى ٢٠ من يوليه سنة ١٩٥٧ تاريخ نظلمه منه حسبما سلف البيان ولم يختصه او يطلب الفاء قضائيا طبقا للاوضاع وفى المواعيد المقررة ومن ثم فشده اضحى التقرير المذكورة نهائيا حصينا من الالفاء او السحب منتجا لجميع آثاره القانونية الا انه جدير بالذكر ان هذه التقرير لا ينهض وحده مبررا لحرمان الدعى من الترقية المخصوص عليها فى المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك ان مناط الحرمان من هذه الترقية بصريح نص المادة المشار اليها ان يكون الموظف قبل حلول موعد استحقاقه الترقية قد تقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ولم تقدم الهيئة الدعى عليها التقرير الخاص بالدعى عن عام ١٩٥٥ المقول بحصوله فيه على درجة ضعيف على الرغم من تكليفها بتقديمه مرارا فى مختلف مراحل الدعوى والطعن وانساح المسبيل اليها لذلك دون جدوى الامر الذى يستهدف منه عجز الهيئة عن تقديم

الدليل الذى يثبت ان دفاعها منتزع من اصول موجودة قائمة وثابتة بالأوراق.

( طعن ٢٠١٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٥ )

#### المبدأ :

تخلف الخصم عن ايداع البيّنات والمستندات المطلوبة لو تسببه فى فقدتها يؤدى الى قيام قرينة لصالح الطرف الآخر بحيث تلقى بعبه الإثبات على علق الطرف الذى تقاعس عن تقديم المطلوب وتجعل المحكمة فى حل من الأخذ بما قدم من أوراق وبيّنات واعتبار المستندات التى قدمها الخصم والوقائع التى استند إليها صحيحة — أحكام الجهة الإدارية عن تقديم محضر مجلس الرئاسة المقول بأنه وافق فيها على القرار المطعون فيه والقرع بعدم العثور عليه أو اية أوراق تتعلق بالموضوع — تأييد الطاعن فيما ذهب إليه التسليم بأن مجلس الرئاسة لم يقر القرار المطعون فيه بعد ان استتبّان ان مشروع هذا القرار لم يعرض على مجلس الرئاسة فى اجتماع قانونى واتّمساً : ترض عليه بالتميرير ولم يوافق اعضاءه عليه بالإجماع .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه فى مجال تحقيق ما قال به الطاعن من ان القرار المطعون فيه عرض على مجلس الرئاسة بالتميرير وان بعض اعضاء هذا المجلس لم يؤافقوا عليه فقد طلب السيد المدعى العام الاشتراكى محضر اجتماع مجلس الرئاسة الذى وافق فيه على القرار المطعون فيه كما طلبت كل من هيئة مفوضى الدولة ومحكمة القضاء الإدارى ضم هذا المحضر غير ان الجهة الإدارية لمسكت عن تقديمه وافاد السيد مساعد سكرتير رئيس الجمهورية . للاتصالات الخارجية بأنه ليس لديه اية معلومات عن هذا الموضوع كما أبدى السيد مدير مكتب رئيس الجمهورية أنه بالبحث لم يعثر على هذا المحضر .



او اية اوراق اخرى بشأن هذا الموضوع هذا وقد وعد الحاضر عن الجهة الادارية امام محكمة القضاء الادارى اكثر من مرة بتقديم ما يرد له من مستندات تتعلق بهذا الموضوع من اذارة الشئون القانونية بالرئاسة التى وعده بذلك وبالرغم من تأجيل نظز الدعوى لهذا السبب وليستوى الحاضر عن الجهة الادارية مما قدمه المدعى من مستندات فانه لم يقدم اى مستند يحض به ما قال به المدعى او ما قدمه من مستندات مما حدا بالحكمة الى تحيله بمسئولية الفصل فى الدعوى بحالتها .

ومن حيث ان تخلف الخصم عن ايداع البيانات والمستندات المطلوبة او تفنيه فى تقديمها يؤدى الى قيام قريته لصالح الطرف الاخر بحيث تلقى بهجة الابتك على غائق الطرف الذى تناقض عن تقديم المطلوب وتحتل المحكمة فى حل من الأخذ بها قدم من اوراق وبيانات واعقب المستندات التى قدمها الخصم والوقائع التى استند اليها صحيحة .

ومن حيث انه لما كانت الجهة الادارية قد اجمعت عن تقديم محضر جلسة الرئاسة المقول بانه وافق فيها على القرار المطعون فيه ونشرت بعدم العثور على ذلك الحضر او اية اوراق تتعلق بالموضوع وكانت الظروف والملابسات سالفة البيان التى احاطت باصدار القرار المطعون فيه على نحو ما استظهرته تحقيقات السيد المدعى العام الاشتراكى وما قرره السيد / . . . . . احد اعضاء مجلس الرئاسة فى اقواله فى تلك التحقيقات وما انتهى اليه السيد المدعى العام الاشتراكى تؤيد الطاعن فيما ذهب اليه من موافقة مجلس الرئاسة على القرار المطعون فيه قد تمت بالتمرير وان بعض اعضائه قد اغترض عليه ، فلا محيض من التسليم بان مجلس الرئاسة اسم يقر القرار المطعون فيه بعد ان استبان ان مشروع هذا القرار لم يعرض على مجلس الرئاسة فى اجتماع قانونى وانها عرض عليه بالتمرير ولم يوافق اعضاؤه عليه بالاجماع واذا اصدر رئيس الجمهورية القرار المطعون فيه وكان هذا القرار منعدم الوجود قانونا لعدم سبق موافقة وقرار مجلس الرئاسة عليه قانونا فان اصداره والامر كذلك يكون بالضرورة منعدما لأن ما يبنى على العدم عدم مثله وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه حقيقا بالالغاء لاتعدامه قانونا .

( طعن ٩٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢ )

## الفصل الثالث

### مدى حجية الصورة طبق الأصل

#### قاعدة رقم ( ٥٦ )

##### المبدأ :

الصور طبق الأصل المقدمة من الحكومة تقوم في حالة قيام مانع من تقديم الأصل دليلا على ما تضمنته نقلا من السجلات ما دام لم يقدم دليلا يحض ما ورد بها يؤكد ذلك ما يجرى عليه نظام الدراسة بالمعهد .

##### ملخص الحكم :

عند ثبوت قيام مانع من تقديم أصل تعهد بالقيام بالتدريس لفقده في حادث انفجار قنبلة بمبنى إدارة قضايا الحكومة بالإسكندرية أثناء العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ ، فإن الصور طبق الأصل المقدمة من الحكومة تقوم في هذه الحالة دليلا على ما تضمنته نقلا من سجلات المعهد ، ما دام المدعى عليها لم يقدم دليلا يحض ما ورد بها فضلا عن أن هذه المعاهد حسبما يجرى عليه نظام الدراسة بها تتكفل بجميع مخفات الطلاب الذين يلتحقون بها مقابل التزامهم برد هذه النفقات إذا فصلوا منها أو انقطعوا عن الدراسة بها بغير عذر مقبول أو رفضوا القيام بهنة التدريس المدة المتفق عليها .

( طعن ٥٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧ )

##### المبدأ :

إذا كانت الصورة التي قدمتها الجهة الإدارية من القرار الجمهوري صورة رسمية طبق أصلها صدرت من الجهة القوط بها حفظ أصول القرارات الجمهورية فإنه تكون لها والحالة هذه حجية القرار الأصلي — ليس من سبيل

«لأن من ينكر القرار المذكور أو يدعى عدم صحته ما ورد به إلا أن يظن من الصورة الرسمية بالتزوير طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإنشآت» .

#### ملخص الحكم :

أنه بالنسبة لما ذهبت اليه المدعية من انكار للقرار الجمهوري الخاص بانسقاط الجنسية المصرية عنها ، وما رتبته على ذلك من اهدار المخالفات المنسوبة اليها والمتعلقة بنظام الرقابة على عمليات التفاوض بغير المقيمين ، فإن القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الجنسية المصرية المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ٢٣ منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب هامة يقرها اسقاط الجنسية المصرية عن كل شخص متمتع بها يكون قد غادر الجمهورية بقصد عدم العودة اذا جاوزت غيبته في الخارج سنة اشهر ، وذلك بعد اخطاره بالعودة اذا لم يرد أو رد بأسباب غير مقنعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره ، أما اذا امتنع عن تسليم الاخطار أو لم يعرف له محل اقامة اعتبر النشر من ذلك بالجريدة الرسمية بمثابة الاخطار » كما تنص المادة ٢٤ بأنه يقترب على اسقاط الجنسية عن صاحبها طبقاً للمادة ٢٣ أن تسقط الجنسية ايضاً عن زوجته وأولاده القصر المفادين معه . وتنص المادة ٢٩ على أن « جميع القرارات الخاصة بكسب الجنسية المصرية أو بسحبها أو باسقاطها أو باستردادها تحدث اثرها من تاريخ صدورها ، ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ولا يسقط ذلك كله حقوق حسن النية من الغير » .

ومن حيث أن الجهة الادارية تحبث أثناء نظار الطعن في صورة مبهورة بخاتم رئاسة مجلس الوزراء ( الأمانة العامة ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ بومن مذكرته الايضاحية والذي ينص على أن « تسقط الجنسية المصرية عن الثمانية والخمسين شخصاً المدرجة أسمائهم بالكشف بالرافق والمقيمين بالخارج لأتهم غادروا ولم يعودوا رغم اخطارهم بالعودة خلال

ثلاثة أشهر ، وذلك حفاظة على صالح الجهورية وأمنها وسلامتها ، .  
وقد ورد بالتكليف المذكور اسم المدعية . . . . . زوجة . . . . .  
واسم زوجها واسم ابنتهما . . . . . بالأرقام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ،  
كما جاء بالملف الإيضاحي للقرار أن جميع من ذكروا به يهوديو  
الديانة وكانوا يتمتعين بالجنسية المصرية ثم غادروا مصر بصفة نهائية  
بنيّة عدم العودة إليها وجاوزت غيبتهم ستة أشهر ، وأنه تم إخطارهم  
بالعودة خلال ثلاثة أشهر عن طريق النشر في الجريدة الرسمية  
بالأعداد ١٠٧ في ١١/٥/١٩٦٠ و ١٠٨ في ١٢/٥/١٩٦٠ و ١٢٧ في  
١٩٦٠/٦/٨ ولم يعودوا ، ومن ثم جاز إسقاط الجنسية عنهم بقرار  
من رئيس الجمهورية طبقا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٨٢  
لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن المحرر الرسمي ، وكذلك صورته الرسمية المطابقة  
لأصله ، يكون حجة على الناس كافة بما دون فيه من أمور في حدود  
ما أعد له ، ولا تهدر حجته إلا إذا ثبت تزويره ، وما كانت الصورة  
التي قدمتها الجهة الإدارية من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠ لسنة  
١٩٦٢ سالف الذكر صورة رسمية طبق أصلها صدرت من الجهة  
المنوط بها حفظ أصول القرارات الجمهورية ، فتكون لها والحالة هذه  
حجية القرار الأصلي ، وليس من سبيل أمام من ينكر وجود القرار  
المذكور أو يدعى عدم صحته ما ورد به إلا أن يظن في الصورة الرسمية  
بالتزوير ( المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨  
بشأن الإثبات ) وبما أن المدعية لم تطرق ذلك السبيل فلا يجديها  
انكارها للقرار المشار اليه ويكون هذا السبب من أسباب طعننا فلقد  
سندده .

( طعن ٤٣٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٥٨ )

المبدأ :

طعن شهر المحرر دليل على ثبوت تاريخه لا سبيل لاستكراهه إلا بالظن .

عليه بالتزوير — النعى بأن تاريخ طلب الشهر مطلق على تاريخ المحرر ذاته — مردود بأن هناك اتفاق مبدئي سبق على طلب الشهر ، واتفاق ثان لاحق له ما هو الا ترديد للاتفاق الأول .

### ملخص الحكم :

ان مبنى الطعن — كما يبين من تقرير الطعن — ان طلب الشهر العقاري رقم ٢٢٩ المؤرخ ١٩٦٩/٤/١٠ وهو الدليل على ثبوت العقد موضوع المنازعة — سابق على تاريخ تحرير هذا العقد في ١٩٦٩/٦/١ أي ان الدليل على ثبوت تاريخ التصرف سابق على نشوء التصرف ذاته وهو وضع غير مستساغ يشك في طلب الشهر خاصة وان صورة رسمية أخرى من هذا الطلب قدمها المشتري ومدون بها تاريخ تقديم طلب الشهر وهو ١٩٦٩/٦/٤ دون تاريخ قيد الطلب وهو ١٩٦٩/٤/١٠ وانه من غير المعقول ان يكون تاريخ قيد الطلب سابق على تاريخ تقديمه .

ومن حيث ان النعى على القرار الطعنون فيه بأن دليل ثبوت العقد موضوع المنازعة وهو طلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ سابق على التاريخ العرضي للتصرف فان المحكمة توافق على ما ذهبت اليه اللجنة القضائية في قرارها من أن هناك اتفاق مبدئي بين المتماثلين مؤرخ ١٩٦٩/٤/١ ومدون بملف الطعن وسابق على طلب الشهر وان طلب الشهر قدم بعد هذا الاتفاق وقبل تحرير العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٦٩/٦/١ وان الاتفاق الثاني ما هو الا ترديد لأول بعد تحديد المساحة الجيمنة وينحد العقدان في أطرافهما وفي محل وشروط العقد . وبذلك يكون ثبوت تاريخ العقد الأول هو في ذات الوقت ثبوت لتاريخ العقد العرضي الثاني تاريخ سابق على تاريخ طلب الشهر دون امكان اكتشاف ذلك ولكنهما ارادا تصوير الوقائع كما حدثت فعلا .

ومن حيث انه عن قبول الهيئة الطاعنة بأن طلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ موضع شك يمنع التعويل عليه كدليل على ثبوت التاريخ فان قولهما مردود عليه بأن الصورة الرسمية لطلب الشهر

العقارى تعتبر محرراً رسمياً فى حكم المادتين ١٠ ، ١١ من قانون  
الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم نهى حجة على الناس كافة بما  
دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من قوى.  
الشان امله ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانوناً ولذلك فمن  
الصورة الرسمية لطلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ حجة على  
الهيئة الطاعنة ولا سبيل امامها لانكار حجيتها الا الطعن فيها بالتزوير  
وهو الامر الذى ام تفعله الهيئة الطاعنة ومن ناحية اخرى فقد قدمت  
المطعون ضدها حافظة مستندات لهذه المحكمة تتضمن شهادة رسمية  
من مأمورية الشهر العقارى بابو المطاير شهد فيها المأمورية بان  
الطلب ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ مؤرخ ١٩٦٩/٦/٤ ونيس ١٩٦٩/٤/١٠  
كما ورد بطريق الخطأ فى الطلب السابق وبذلك يكون هذا الوجه من  
أوجه الطعن على غير اساس سليم من القانون او الواقع .

( طعن ٢١٣ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٩ )

#### المبدأ :

**حجة الصورة — لا حجة للصورة الشمسية ما لم يقدم المتمسك بها  
الاصل وذلك فى حالة منازعة الطرف الاخر فى هذه الصورة .**

#### ملخص الحكم :

ان الاصل العام فى اثبات الديون الا يكون للصورة حجة ما لم يقدم  
المتمسك بها الاصل المأخوذة عنه وذلك فى حالة منازعة الطرف الاخر  
فى ماهية هذه الصورة او فى صحتها ، ومن ثم يتعين استبعاد تلك الشهادة  
من أدلة الثبوت .

( طعن ١٤٧٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٣ )

## الفصل الرابع الإحالة الى خبير

### قاعدة رقم (٦٠)

#### المبدأ :

تقرير الخبير - سلطة المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير - المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة ولها بغير جدال ان تنبذ آراء اهل الخبرة الذين عينتهم في حكمها ان رأت مسوغا لديها بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوى الخبرة - لا التزام على المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير .

#### ملخص الحكم :

ان عدم الاستجابة من المحكمة الى طلب إحالة الديون الى خبير يناقش ويبحث كافة عناصر الأصول والخصوم في تاريخ معين وعلى أساس ميزانية معينة ، وقصر المحكمة المهمة الموكولة في البند رابعا من حكمها الى الخبير على بعض العناصر من الأصول او الخصوم لا يعنى التزام المحكمة في النهاية عند اصدار حكمها في موضوع الدعوى بتقدير لجنة التقييم المتعلقة بالعناصر الأخرى التي لم تكلف الخبير ببحثها ، كما أن ذلك الحكم لا يقف في سبيل مهمة المحكمة من اصدار حكم تهيدى آخر مستقبلا بإجراء هذه الإحالة استجابة لطلبات بحثها او تحت تأثير ما اثير اليه مؤخرا من واقعات ومستندات جديدة لم يكن قد اثير اليها من قبل ، ذلك ان المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة وان لها بغير جدال ان تنبذ آراء لجنة التقييم او اهل الخبرة الذى عينتهم في حكمها ان رأت مسوغا لديها ومقتضا بذلك بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوى الخبرة

فالحكمة هي صاحبة الرأي الأول والآخر في التقدير الموضوعي اكلانة  
ما يعرض عليها من أفضية ومثزعات تدخل في اختصاصها وهي التي  
تقدر بمطلق احسانها وكليل مئسيتها وفي الوقت الذي نراه مناسبا  
مدى حاجتها الى الركون الي اهل الخبرة من عدمه طالما لم تخرج في  
تقديرها الموضوعي لكل ما تقدم على ما هو ملزم من الأوضاع القانونية  
في هذا الخصوص . ومن المسلمات انه لا الزام على المحكمة في احالة  
الدعوى الى خبر .

( طعن ١٢٦٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٦١ )

المبدأ :

بسلطة المحكمة لتأديبية في تقدير اكلة الإثبات — الاجتهاد — الى  
« الخبرة » كطريق من طرق التحقيق — للمحكمة ذلك من تلقاء نفسها او بناء  
على طلب أصحاب الشأن اذا ما اقتنعت بجذواه .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية انما تستند الدليل الذي تقيم عليه قضاءها  
من الوقائع التي تطئن اليها دون معقب عليها في هذا الشأن ما دام  
هذا الاقتناع قائما على اصول موجودة وغير منتزعة من اصول  
لا تنتجها واذا الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة ان تلجأ  
اليه بناء على طلب أصحاب الشأن او من تلقاء نفسها اذا ما تراءى لها  
ذلك فمن ثم يحق لها رفض الطلب المقدم اليها بطلب تدب خبر اذا اقتنعت  
بعدم جذواه والعبرة في ذلك باقتناع المحكمة .

( طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥ )



### قاعدة رقم ( ٦٢ )

#### المبدأ :

تحقيق خطوط — عملية تحقيق الخطوط — هي مجموع الإجراءات التي رسمها القاتون لاثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب اليه صدورها منه — وسيلة ذلك البينة والمساهمة بواسطة اهل الخبرة في الخطوط .

#### ملخص الحكم :

ان عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القاتون لاثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب اليه صدورها منه . ويحصل التحقيق بالبينة والمساهمة بواسطة اهل الخبرة في الخطوط او باحدى الطريقتين . وتبين المحكمة في حكمها الصادر باجراء التحقيق الطريقة التي حصل بها ، وتعين الخبراء الذين يستعان برايهم في عملية المساهمة .

( طعن ١٣٥١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٣ )

#### المبدأ :

خبرة — تحقيق خطوط — قواعد واصول عملية تحقيق الخطوط — لا التزام على المحكمة برأي الخبير الذي انتدبته — اساس ذلك انها لا يمكن ان تقضى بغير ما تقتنع هي به ويرتاح اليه ضميرها — استخلاص قضائها ينبغي ان يكون استخلاصا سلفا مما اشرت به ومما يكون في ملك الدعوى من مستندات وقرائن .

#### ملخص الحكم :

ان عملية تحقيق الخطوط يجريها خبراء الخطوط الفنيون . فيقوم الخبير بفحص الخط الذي حصل انكاره . ودراسة خطوط الكتابة باليد لها قواعد واصول اساسها ان لكل شخص طريقة معينة في الكتابة لا يشترك

معه فيها احد غيره حتى لو تعلمنا الكتابة معا منذ الصغر . هذا بالإضافة الى عوامل أخرى كثيرة منها درجة الثقافة والتعليم وطريقة اسئلة الشخص للعلم او الريشة ، وطريقة جنوسه او قبيله اثناء كتابته وحالته النفسية .

وتعتمد عملية مضاهاة الخطوط على خبرة القائمين بها ، مع التقيد بالقواعد والاصول التي يتعين على الخبير ان يلتزم بها اثناء فحصه للخط ، ومنها شكل الخط بصفة عامة وهل هو كبير او صغير ، وطريقة كتابة السطور ، ومدى الضغط على الخطوط في اجزاء الكلمات المختلفة ، ثم وتفاصيل اليد عليها ، واستقامة الخط او ميله الى احدى الجهات او تقطعه في المواضع المختلفة . ولقد تقدم اليوم علم دراسة خطوط الكتابة باليد ، ( علم الجرافولوجيا ) حتى اصبح من المستطاع معرفة اخلاق المرء من خط يده ، فلا تقتصر اهمية فحص الخط على معرفة الشخص الذي كبه وانما تمتد الى معرفة عاداته واخلاقه . ويقدم اهل الخبرة في الخطوط تقاريرهم للمحكمة . ولئن كانت المحكمة لا تلتزم برأى الخبير الذي انتدبته فلها ان تحكم بما يخالفه لانها لا يمكن ان تقضى بغير ما تقتنع هي بها يرتاح اليه ضميرها ، ولئن كان للقاضي الحرية التامة في تقدير عمل الخبير الذي ندبه فله ان يأخذ برأيه وله الا يأخذ به ، وله ان يأمر باجراءات اخرى من اجراءات الاثبات الا ان استخلاص قضاائه لا بد وأن يكون استخلاصا سائفا مما أمر به ومما يكون في ملف الدعوى من مستندات وقرائن .

( طعن ١٣٥١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبدأ :

الإشارة الى العقد في تقرير الخبير لا يفيد في اثبات تاريخه ما دام التقرير لاحقا على العمل بالقانون .

ملخص الحكم :

انه من الوجه الأول من أوجه الطعن وهو ان القرار المضمن فيه .

اغفل ما اثبتته تقرير الخبير المتقدم في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ كلمه  
مجنهور من ان عقد القسمة موضوع المنازعة تنفذ بالطبيعة من سنة  
١٩٤٣ فان المحكمة ترى طرح هذا الدليل اذ ان التقرير المشار اليه  
مقدم في ١٩٧١/١٠/٣١ اى فى تاريخ لاحق على تاريخ العمل بالقانون  
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا يصلح دليلا على ثبوت تاريخ عقد  
القسمة فضلا على ان هذه الواقعة التى خلص اليها الخبير تستند  
الى شهادة شاهدين قدمهما للخبير وكيل المدعية فى الدعوى المشار  
اليها دون ان تؤيد هذه الشهادة بنية مستندات تؤكد صحة هذه  
الواقعة ومن ثم لا يوجب القرار المطعون فيه اغفاله ما خلص اليه الخبير  
فى تقريره من استنتاج عار من أدلة تؤيده .

( طعن ٤٢١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٦٥ )

المبدأ :

القانون لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير باعلان الخصوم  
بايداع تقرير قلم كتاب المحكمة خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للايداع .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥١ من قانون الاثبات تنص على ان « يودع الخبير تقريره  
ومحضر اعماله قلم الكتاب ويودع كذلك جميع الأوراق التى سلمت اليه ،  
فاذا كان مقر المحكمة المنظورة امامها الدعوى بعيدا عن موطن الخبير . . .  
وعلى الخبير ان يخبر الخصوم بهذا الايداع فى الأربع والعشرين ساعة  
التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل » .

وبين من هذا النص ان القانون لم يرتب البطلان على عدم قيام  
الخبير باعلان الخصوم بايداع تقريره قلم كتاب المحكمة خلال الأربع والعشرين  
ساعة التالية للايداع ، ويمكن لذوى الشأن ان يطلع على تقرير الخبير  
بقلم كتاب المحكمة وسيما وان الفقرة ( ج ) من المادة ( ١٣٥ ) من قانون

الاثبات توجب على المحكمة ان تذكر في منطوق حكمها بنسب خبر الاجل المضروب لايداع تقريره ، الامر الذى يستفاد منه علم طرفى الخصومة بهذا الاجل ، ومن ثم مان لكل منهما ان يتابع ايداع التقرير خلال هذا الاجل وان يطلع عليه حال ايداعه ، وبناء عليه فانه لا وجه للقول بوجود بطلان فى الإجراءات اثر فى الحكم ، بادعاء ان الخبر لم يتم باعلان الطاعن لايداع تقريره قلم كتاب المحكمة خلال الميعاد المشار اليه .

( طعن ٢٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٤ )

## الفصل الخامس الأدعاء بالتزوير

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

المبدأ :

المادة ٤٨٤ من قانون المرافعات — لا الزام على المحكة باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من أن المحكة لم تستجب الى ما طلبه من احوالة الدعوى الى التحقيق — ذلك ان المادة ٤٨٤ من قانون المرافعات اذ نصت على انه « اذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تك وثائق الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكة بصحة الورقة او بتزويرها ورات ان اجراء التحقيق منتج وجائز امرت بالتحقيق » قد افاضت بأنه لا الزام على المحكة باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الادعاء ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها ان تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروفه الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات ما ادعاه .

( طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ :

مخاد نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ان انكر التوقيع الوارد على محرورات رسمية يكون الادعاء بتزويره اتمام المحكة الى عدم اتمامها المحرر ونقض بالاجراءات والشروط

التي حددها القانون — لا الزام على المحكمة بأحالة الدعوى الى التحقيق .  
لأثبات الادعاء بالتزوير قد كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين  
عقيدتها فلها أن تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى  
ولابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات ما ادعاه .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في  
المواد المدنية والتجارية قد نص في المادة ١٠ على أن المحررات الرسمية  
هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه  
أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته  
واختصاصاته فإذا لم تكتسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها  
القيمة المحررات العرفية متى كان ذوى الشأن قد وقعوا بها بمضاءاتهم  
أو بأختامهم أو ببصمات أصابعهم . . . » .

وتنص المادة ٢٩ على أنه « انكر الخط أو الختم أو الإمضاء أو بصمة  
الأصبع يرد على المحررات غير الرسمية ، أما ادعاء التزوير فيرد على جميع  
المحررات الرسمية أو غير الرسمية وتنص المادة ٤٩ على أن « يكون الادعاء  
بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ، ودين في  
هذا التقرير كل مراضع التزوير المدعى بها والا كان باطلا ، ويجب أن يملن  
مدعى التزوير خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها  
شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يطلب اثباته بها والا جاز الحكم  
بسقوط ادعائه » .

وتنفي المادة ٥٢ على أنه « إذا كان الادعاء بالتزوير منجبا في النزاع  
وإن تك وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة الحرر أو بتزويره  
ورأت اجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز امرت  
بالتحقيق » .

ومن حيث أن مفاد تلك النصوص أن انكر التوقيع الوارد على محررات  
رسمية يكون بالادعاء بتزويره أمام المحكمة التي قدم امامها المجرر وذلك

بِالاجراءات والشروط التى حددها القانون — ومن جهة اخرى فان المسلم به: لا الزام على المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات الادعاء بالتزوير. متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقينتها فلها ان تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما يستخلصه من حجز المدعى عن اثبات ما ادعاه . . . . .

ومن حيث ان المسلم به ان الدعوى التى صدر بشأنها الحكم محلل الطعن — من دعاوى الالفاء — وانه يكون للمحكمة ان تنصدي لبحث قبولها من تلقاء نفسها — وان الثابت من الرجوع الى ملف الترخيص محل النزاع المودع فى الدعوى ان الطاعن قد حصل على الترخيص رقم ٣٨٤٦ فى ١٩٧٤/٢/٩ لادارة محل لاصلاح وصيانة الاجزاء الميكانيكية للسيارات لمدة عامين تنتهى فى ١٩٧٦/٢/٨ — ولقد حصل السيد / . . . . . على حكم من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فى ١٩٧٧/١/١٩ فى الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ قضائية ضد الطاعن بالغاء الترخيص المذكور لاستناد الى انه صدر فى منطقة غير مصرح بالترخيص فيها محل الترخيص المذكور — وكان الطاعن قد حصل على تحديد للترخيص بمقتضى قرار رئيس حى شرق الاسكندرية برقم ٥٧٦٣ فى ١٩٧٦/٦/١٢ — ولقد تقدم السيد مدير عام مرافق شرق بمذكرة الى السيد / رئيس حى شرق الاسكندرية بشأن الموافقة على الغاء الترخيص الاخير تنفيذا للحكم المشار اليه فوافق على ذلك فى ١٩٧٨/٤/١٩ وبناء عليه وجه السيد / مدير التراخيص بحى شرق كتابا الى الطاعن مؤرخ ١٩٧٨/٥/٢٥ بلحاظته بقرار رئيس الحى بالغاء الترخيص رقم ٥٧٦٣ فى ١٩٧٦/٦/١٣ عن الموقع والنشاط الوارد به — ووقع الطاعن على صورة هذا الكتاب بما يفيد استلامه للاصل فى ١٩٧٨/٥/٢٥ الامر الذى يبعد اعلانا للطاعن بالقرار محل المنازعة — فضلا عن كونه قرار منفذ لحكم قضائى نهائى بما لا محل للطعن عليه أصلا — ولا يعد من ذلك ان الحكم قد انصب على قرار الترخيص رقم ٣٨٤٦ الصادر فى ١٩٧٤/٢/٩ — اذ ان الثابت ان قرار الترخيص رقم ٥٧٦٣ فى ١٩٧٦/٦/١٢ لا يعنون ان يكون تحديدا واستمرارا لذات القرار الذى صدر الحكم بشأنه — بل ومن جهة اخرى فانه لا سند للطاعن فيما تمسك به فى طعنه — من انكار لتوقيعه على الكتاب الموجه اليه لاختطاره بقرار الغاء الترخيص — ما دام الثابت انه لم

يطعن عليه بالتزوير ويعدم شواهده بل اكتفى بالقول المرسل الذى ينقضه  
ظاهر الحال وبما لا يوثقه — على الاخطار الخسار اليه — منع توثيقه  
الاخرى الواردة فى ملف الترخيص — ويكون الطعن وقد اقام دعواه فى ٢١  
من ديسمبر سنة ١٩٧٨ قد فوت البعاد ويكون الحكم محل الطعن وقد  
خلص الى ذلك قد اصاب الحق والقرن متحيز حكم القانون الأمر الذى  
يتمتع معه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطعن بالمصروفات  
عملا بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن ١١١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢ )

#### مادة رقم ( ٦٨ )

المبدأ :

المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يجوز للمحكمة ولو  
لم يدعى أمليها بالتزوير ان تحكم برد أى محرز وتقرير بطلانه اذا ظهر انها  
بجلاء من حالة او من ظروف الدعوى انه مزور — بشرط ذلك يجب على المحكمة  
ان تبين فى حكمها الظروف والقرائن التى استبانت منها ذلك — تقرير ما اذا  
كان الدليل منتجا او غير منتج فى الدعوى مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة  
النقض على محكمة الموضوع فيها ما دام الحكم مؤسسا على أسباب من  
سبلتها ان تؤدي اليه .

ماخص الحكم :

ان نص المادة ٥٨ من قانون الإثبات صريح فى انه للمحكمة ولو لم يدعى  
أمنها بالتزوير بالاجراءات المقدمة ان تحكم برد أى محرز وبطلانه اذا ظهر  
لها بجلاء من حالة او من ظروف الدعوى انه مزور ويجب عليها فى هذه الحالة  
ان تبين فى حكمها الظروف والقرائن التى استبانت منها ذلك ، كما استقرت  
احكام القضاء على ان تقرير ما اذا كان الدليل منتجا فى الدعوى او غير منتج  
مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيها ما دام  
الحكم مؤسسا على أسباب من شأنها ان تؤدي اليه .



ومن حيث انه ثابت من الأوراق ان المطعون ضده قد استند في اثبات تاريخ عقد البيع الصادر من المالك الأخاضع — قبل العمل بالقانون ١٢٧ سنة ١٩٦١ الى ورود مضمون هذا العقد في ورقة رسمية هي طلب الشهر رقم ٣١٤ سنة ١٩٦٠ المقدم الى جأهورية الشهر العقاري بالفشن عن عقد البيع المذكور .

ومن حيث انه قد ثبت بوضوح من الأطلاع على المحضر المحرر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٢ بأمورية الشهر العقاري بالفشن بمعرفة اللجنة المشكلة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي للتأكد من صحة صدور الشهادة المقدمة عن الطلب المذكور من المطعون ضده — ان طلب لم يقدم بشأن هذا العقد الى الشهر العقاري وان الطلب المقدم الى الشهر العقاري في ذلك التاريخ يتعلق بموضوع آخر مختلف تماماً عن موضوع الطلب موضوع الشهادة المقدمة من المطعون ضده حيث ثبت للجنة من الاطلاع على دفتر طلبات الشهر لعام ١٩٦٠ من ان الطلب رقم ٣١٤ المقيد بالدفتر في ٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ موضوعه نزع ملكية خمسة اسهم بناحية نزلة اتفص لصالح المساحة ضد . . . . . الشهيرة . . . . . كما اتفص للجنة من الاطلاع على دفتر طلبات صور الطلبات الخاصة بالشهر ومشروعاتها والشهادات — ان تاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨١ المستخرجة فيه الشهادة المقدمة من المطعون ضده — غير مقيدة به في هذا التاريخ كما قرر رئيس بأمورية الشهر العقاري بالفشن انه هو نفسه الذي كان يشغل وظيفة رئيس المأمورية في تاريخ استخراجه الشهادة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨٢ — وبذلك أصبح من الواضح ان الشهادة المقدمة من المطعون ضده في الاعتراض عن عقد البيع محل النزاع ليس لها اصل ثابت في بأمورية الشهر العقاري بالفشن — كما ان طلب المقدم للشهر العقاري بالفشن لم يقدم الى المأمورية عن العقد المذكور وبالتالي يكون الطلب الذي اشارت اليه هذه الشهادة لا دليل على وجوده الامر الذي يتعين معه طرح هذه الشهادة جانباً او عدم الاعتات اليها كدليل على ثبوت تاريخ التعدين لسند ملكية المعارض المؤرخ اولها في ٥ من سبتمبر ١٩٥٩ والثاني في ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٠ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ الذي خضع له . . . . . قبل الاستيلاء على المساحة محل النزاع .

( طعن ٨٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٩ )

#### المبدأ :

نص م ٥٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادرة

بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٨ نطاق تطبيقه — مدى تقييد المحكمة به .

#### ملخص الحكم :

نصت المادة ٥٢ من القانون المشار اليه ، بأنه اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر او تزويره ورأت اجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز امرت بالتحقيق .

فهذا النص على ما هو ظاهر من صريح عباراته لا يجد محله في التطبيق الا اذا تم الأمر على المحكمة بأن كانت وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية لاقتناع المحكمة بصحة المحرر او بتزويره — فعندئذ فقط يعتبر حكما بالتحقيق إما في غير هذه الحالة بأن كان وجه الحقيقة في المحرر قد استطلته المحكمة من حالة المحرر ذاته او من وقائع ودلائل شاهدها المحكمة بنفسها نتيجة اعمال سلطتها في اجراء المضاهاه في دعوى التزوير ، فلا يكون من ثمة مقتضى للأمر بالتحقيق ولا تثريب على المحكمة أن التفت عن اصداره بعد ان زال مقتضاه وانتفت الغاية منه . وهذا هو ما تؤكدته المادة ٥٨ من ذات القانون حيث نصت على أنه « يجوز للمحكمة ولو لم يدع امامها بالتزوير . . . ان تحكم برد اي محرر وبطلانه اذ ظهر لها بجلاء من حانته او من ظروف الدعوى انه مزور ، ويجب عليها في هذه الحالة ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت بها ذلك » ومن ثم فلا تيد على المحكمة في القضاء بما تقدم الا ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت فيها ما قضت به دون ما الزام عليها في هذا الصدد ببيان الطريقة التي تم بها التزوير او تصدى لكل حرف او كلمة تضمنها المحرر الذي قضت بتزويره ، فحسب بمحكمة ان يثبت لديها ان المحرر لم يصدر ممن نسب اليه لكي تقضى بتزويره .

### قاعدة رقم ( ٧٠ )

#### المبدأ :

تعهد الكفيل بالتزامه بالتضامن مع المدعى عليه الأول في سداد النفقات والرواتب التي صرفت לאחר انتهاء اجازته الدراسية — الطعن عليه بالتزوير — حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة ان تناقش الخصوم وكل من ورد توقيعه على التعهد المطعون فيه بالتزوير — كما لها ان تجرى المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير اذا للقاضي ان يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الاول في كل ما يتعلق بواقع الدعوى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى عليه الأول قد خالف أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والممنح وايضا التعهد الصادر منه ، فلم يعد الى عمله عقب انتهاء اجازته الدراسية في الخارج في اول اكتوبر سنة ١٩٧٦ ، رغم مطالبته بالعودة وانذاره ، ومن ثم كان من حق المعهد الذي اوفده في هذه الاجازة مطالبته بما تنفق عليه أثناءها بالمادة ٣٣ من هذا القانون والزامه بما تعهد به وهو ما تنفي به عملا ضده بيمتضى الحكم الصادر في الدعوى بثار الطعن .

ومن حيث انه عن تعهد الكفيل ( المطعون ضده ) بالزامه بالتضامن مع المدعى عليه الأول في سداد النفقات والرواتب التي صرفت לאחר انتهاء اجازته الدراسية — وهو المجال الذي انصب عليه الطعن — فانه لما كان اساس هذا الالتزام هو ذلك التعهد المنسوب صدور الى المطعون ضده وقد طعن في توقيعه عليه بالتزوير ، ومن ثم كان من حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة ان تناقش الخصوم وكل من ورد توقيعه على التعهد المطعون فيه بالتزوير ، كما ان لها ان تجرى المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير ، اذا للقاضي ان يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الاول في كل ما يتعلق بوقائع الدعوى ، ولان رأى الخبير استشارى في جميع الاحوال ولا يسأل عن صدق هذا النظر

ما نصت عليه المادة ٥٢ من قانون التزوير، من أن تكون التزويرات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وهي تقضى بأنه إذا كان الادعاء بالتزوير متبعا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر بالتزوير، «وإذا كان الجزاء بالتصديق الذي يلقبه المظالم في فكرته منسجحا وجازا أمرت بالتصديق فهذا النص على ما هو ظاهر من صريح عباراته لا يجد محله في التطبيق إلا إذا غم الأمر على المحكمة بأن كانت وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره فعندئذ فقط تصدر حكما بالتصديق مشتتلا على الوقائع والإجراءات والبيانات التي نصت عليها المادة ٥٣ من هذا القانون أما في غير هذه الحالة بأن كان وجه الحقيقة في المحرر قد استبانته المحكمة من حالة المحرر ذاته أو من وقائع ودلائل شاهدها المحكمة بنفسها نتيجة أعمال سلطتها في إجراء المضاهة في دعوى التزوير، فلا يكون من ثمة مقضى للأمر بالتصديق، ولا تثريب على المحكمة أن التفتت عن إصداره بعد أن زال مقتضاه وانتهت الفاية منه. وهذا هو ما تؤكد المادة ٥٨ من ذلك القانون حين نصت على أنه « يجوز للمحكمة وأولياء يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المتقدمة — أن تحكم برد أي محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقوانين التي تبين فيها ذلك » ومن ثم فلا تبتد على المحكمة في القضاء بما تقدم إلا أن تبين في حكمها ما قضت به، دون ما الزام عليها في هذا الصدد ببيان الطريقة التي تم بها التزوير أو التصديق لكل حرف أو كلمة تضمنها المحرر الذي قضت بتزويره فحسب المحكمة أن يثبت لديها أن المحرر لم يصدر ممن نسب إليه لكي تقضى بتزويره.

ومن حيث أنه على مقتضى هذا النظر فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم صحة توقيع المطعون ضده على التمهيد وبالتالي عدم الزامه بالتضامن مع المدعى عليه الأول في سداد المبالغ المطبوعة في الدعوى على ما استظهرته المحكمة بالعين المجردة من حالة هذا التمهيد لكونه قد كتبت في خانته الفارغة بخط واحد سواء بالنسبة إلى المدعى عليه الأول أو كفيما (المطعون ضده) أو الشاهدين الموقعين عليه وعلى ما تكشف من المضاهاة التي تولتها المحكمة بنفسها بين توقيع المطعون ضده على التمهيد وقد نسبته

بالعلم بالحكمة وانصح من ذلك كله على اسبابه على النحو التالي ببيانته : وهي تؤدي واقعا وتانونا التي ملانته اليه في قضائه - فانه لا يصح النص على هذا الحكم بانه قد خالف التانون لانغالة الأمر بالحقيق وعدم اللجوء الى اصل الخبرة او لان اسبابه قد خلت من بيان الظروف والقرائن التي تبين منها عدم صحة توقيع المظنون ضده على العهد وعلى هذا يغدوا الطعن في غير محله متعينا القضاء برفضه والزام رافعه المصروفات .

( طعن ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥ )

### قاعدة رقم (٧١) :

المبدأ :

دعوى التزوير الفرعية في المنازعات الادارية - للمحكمة تحقيق الادعاء بالتزوير املها - اساس ذلك هو ان الادعاء بالتزوير لا يعدو ان يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى ، والسعي في تحقيقه من قبيل المضي في اجراءات الخصومة الأصلية - تحقيق التزوير امام القاضي الاداري يكون بالاجراءات والأوضاع المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مؤخذ الحكم :

ان قوام المنازعة الادارية ما يودعه اطرافها بها من مستندات وقد يعترض احد الخصوم على قبة ما يقدمه خصمه من هذه المستندات وذلك كرجحه من أوجه دفاعه الموضوعية ويصممها بأنها مزورة ويؤكد باعتراضه بالادعاء بالتزوير .

ومن حيث ان الاحكام المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة لم تنظم الاجراءات التي تتبع في هذه الحالة كذلك الاجراءات التي تضمنها قانون المرافعات في الباب الخاص بالادعاء بالتزوير في المادة ٢٨ وما بعدها ولا كان القضاء الاداري ، فيما لم يرد فيه نص في قانونه يستوفي احكام الاجراءات من قانون المرافعات ، اعمالا لنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في نطاق ما سبق ايشاحه وبإشراة الاعتبارات المنالف بيانها .

ومن حيث أن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذاته موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل الجضي في اجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كلية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج اثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم وكلها كان الادعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير .

ومن حيث أن المبرر لعقد مطلب خاص بالادعاء بالتزوير في قانون المرافعات هو الاعتراف لبعض الأوراق بحجية خاصة لا يكتفي لدفعها مجرد انكار الورقة إلا أن رعاية هذه الحجية لا تقتضي تعطيل الدعوى ولا غل يد قاضيها بترك تسير اجراءات التحقيق والعودة إلى الموضوع لمشيئة الخصوم فتضمن القانون أوضاعاً تكفل أن لا يقدم على الادعاء بالتزوير إلا خصم جاد مثابر مستعد للاثبات وهذه كلها من خصائص القضاء الإداري الذي يهين على الدعوى ولا يتركها لمشيئة الخصوم إذ أوجب الشارع أن يقدم الادعاء بالتزوير بتقرير في ظم الكتاب ، تحدد فيه مواضع التزوير كلها ، فإن خلا من هذا التحديد كان باطلاً . كما أوجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه في النهائية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يريد اثباته بها والا جاز الحكم بسقوط ادعائه ، ومتى حصلت المرافعة على أساس المذكرة المبينة بها شواهد التزوير نظرت المحكمة فيما إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع فإن وجدته منتجاً ولم تجد في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفيها لتحقيق الذي طلته مدعى التزوير في مذكرته أمرت بالتحقيق وكان عليها أن تبين في حكمها الصادر بالتحقيق الوقائع التي قبلت تحقيقها والاجراءات التي رأت اثباتها بها . ويترتب على صدور الحكم بالتحقيق في الادعاء بالتزوير إيقاف صلاحية الورقة للتنفيذ إذ أن المحكمة لا تحكم بالتحقيق إلا إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الورقة أو تزويرها والا إذا رأت أن اجراء التحقيق نفسه منتجاً وجائزاً كما أن هناك الغرامة التي فرضها القانون وتقدرها خمسة وعشرون جنيتها وأوجب الحكم بها كعقوبة حتمية لا مناص منها على مدى التزوير إذا حكم بسقوط حقه في ادعائه أو برفضه .

فضلا عن ان الدعوى لا توقف لسبب الادعاء بالتزوير وكل اولئك يجرّد الادعاء بالتزوير من لحد الخصومة الشخصية ويملك الدعوى للتأضي يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها الامر الذي يبيح للقضاء الادارى ان يستوحى اجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها فى قانون المرافعات وان يسمّى على مقتضاها لأن هذا المقتضى يهدف الى التثبيت من صحة جميع الأوراق والمستندات المتقدمة فى الدعوى ولا يتعارض مع المبادئ العامة للاجراءات الادارية ويتفق مع ما تضمنته المادة ٣ من قانون اصدار مجلس الدولة التى تجيز للقضاء الادارى ان يطبق احكام اجراءات قانون المرافعات عندما لا يكون هناك نص فى قانونه .

(طعن ١٠٦٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٦٣ )

**الفصل السادس عشر**  
**طرق اثبات تاريخ المحرر العرفي**  
**الفرع الأول**  
**البيد في السجل المبدئي**

قاعدة رقم ( ٧٢ )

**المبدأ :**

الورقة الرسمية — تعريفها — مدى اعتبار احد السجلات ورقة  
رسمية .

**ملخص الحكم :**

انه وان كانت للاوراق الرسمية ، وهى التى يثبت فيها موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه او ما تلقاه من ذوى الشأن ، حجية على الكافة لا تسقط عنها الا عن طريق الطعن بالتزوير ، « المادة ٣٩٠ مكنى وما بعدها » غير انه لم توافر فى السجل المشار اليه المظاهر التى تنبئ عن اعتباره من الاوراق والسجلات الرسمية فهو غير مرقم الصفحات وغير مختوم بخاتم الدولة ولا يوجد به اى توقيع لموظف عام ، وولىء بالشطب والكشط والتصحيح ، كما انه لم يثبت فى هذا السجل مصدر البيانات الواردة فيه او تاريخ اثباتها وهل حققها الموظف الذى حررها بنفسه او تلقاها من موظف آخر او نقلها عن اوراق اخرى رسمية او عرفية ولذلك فان السجل المشار اليه يفقد كل قيمة له باعتباره ورقة رسمية .

( طعن ١٣٣٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٧٣ )

**المبدأ :**

القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية لم يصف على سجلات الحياة واوراقها الصفة الرسمية كما هو الشأن فى قانون الزراعة



رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦. — التصوي التي تضمنها القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦  
وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢١ لسنة ١٩٦٠. وقرار وزير الزراعة والإصلاح  
الزراعي رقم ٢ لسنة ١٩٦١. تفصح بأن هذه الصبغات والأوراق توضع  
لرقابة وإشراف الجهة الإدارية التي تختص بفحص أعمال الجمعية وسجلاتها  
وتدقيقها والتحقق من مطابقتها للقانون.

### ملخص الحكم :

إن قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦  
الذي كان معمولاً به وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ينص في مادته  
الاولى على أن تعتبر « جمعية تعاونية طبقاً لأحكام هذا القانون كل جمعية  
يُنشئها الأشخاص بصفتهم منتجين أو مستهلكين » ، وبينت المادة ( ١٥ ) من  
المطلب الثالث نظام الجمعية فنصت على أنه مع مراعاة القواعد التي يصدر بها  
قرار من الوزير المختص يجب أن يشمل نظام الجمعية البيانات الآتية . . . .  
وتشمل هذه البيانات شروط قبول الأعضاء وإلزامهم وشروط فصلهم  
وانسحابهم وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومدة اختصاصاته . . . والسفائر  
الحسابية والإدارية التي تمسكها الجمعية . ونصت المادة ( ٣٥ ) على أن  
تخضع الجمعيات التعاونية وهيئتها لرقابة الجهة الإدارية المختصة .  
وتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين  
ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ، ويتولى هذه الرقابة مفتشون  
يعينهم الوزير المختص ، وترفع تقارير هؤلاء المفتشين لوزير الشؤون  
الاجتماعية والعمل والجهة الحكومية المختصة . وتناول الباب الثاني من  
الكتاب الثاني من هذا القانون تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية . كما  
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢١ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات  
الإدارية المختصة بالإشراف على الجمعيات التعاونية ، ونصت مادته الاولى  
على أن تتولى وزارة الإصلاح الزراعي بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية  
الزراعية مباشرة جملة اختصاصات من بينها رقابة على الجمعيات التعاونية  
وتعيين المفتشين اللازمين لذلك تولى تقاريرهم . وتنفيذاً لأحكام القانون  
رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢١ لسنة ١٩٦٠  
مسلفي الذكر اصدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي قراره رقم ٢ لسنة  
١٩٦٦ بتاريخ ١/٢٣/١٩٦١ ونص على أن يعين مديراً مشرفاً للجمعية

التعاونية الزراعية الموظف الذى يكلف بفلسك من وزارة الزراعة او وزارة  
الاصلاح الزراعى او المؤسسة التعاونية الزراعية او الموظف الذى تتوافق  
على تعيينه اى من هذه الجهات بحسب الاحوال ويختص المدير المشرف بتنفيذ  
قرارات مجلس الادارة واتخاذ الوسائل الكفيلة بزيادة الانتاج الزراعى وغسل  
حسن سير العمل فى الجمعية وتوزيع العمل على الموظفين والعمال  
والاشتراك فى اعداد الميزانية والحساب الختامى واعتماد كشوف الحيازة .  
وفى غصون سنة ١٩٦٦ صدر قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ونصت  
المادة رقم ٩١ على ان ينشأ فى كل قرية سجل تدون به بيانات الحيازة وجميع  
البيانات الزراعية الخاصة بكل حائز ، ويكون كل من مجلس ادارة الجمعية  
التعاونية المختصة والمشرف الزراعى مسئولاً عن اثبات تلك البيانات فى  
السجل ، وتعد وزارة الزراعة ببطاقة الحيازة الزراعية ، وتدون بها البيانات  
الخاصة بكل حائز من واقع السجل ، كما نصت المادة ( ٩٢ ) على انه يجب  
على كل حائز او من بينه ان يقدم كتابه خلال المواعيد التى يحددها وزير  
الزراعة الى الجمعية التعاونية المختصة بياناً بمقدار ما فى حيازته من ارض  
زراعية . ونصت المادة ( ٩٣ ) على ان تعتبر السجلات وبطاقات الحيازة  
اوراقاً رسمية .

ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ لم يصف  
الصفة الرسمية على سجلات الحيازة واوراقها الصفة الرسمية كما هو  
الشان فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، الا ان واضح من النصوص التى  
تضمنها القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١  
لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ٢ لسنة ١٩٦١ ان هذه  
السجلات والاوراق تخضع لرقابة واشراف الجهة الادارية وتتداول هذه  
الرقابة فحص اعمال الجمعية وسجلاتها واوراقها والتحقق من مطابقتها  
لاحكام القانون ، هذا فضلاً عن ان وزير الزراعة يختص بالنسبة للجمعيات  
التعاونية الزراعية بتعيين المدير المشرف عليها الذى يكون مسئولاً على ضمان  
حسن سير العمل فى الجمعية والاشتراك فى اعداد ميزانيتها والحساب  
الختامى واعتماد كشوف الحيازة .

( طعن ٥٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨١ )

## الفرع الثاني

### ورود مضمون المحرر العرفي

### في ورقة أخرى ثابتة التاريخ

قاعدة رقم ( ٧٤ )

المبدأ :

القاتون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة يعتبر القامودج وأموال مقررة ورقة رسمية ثابتة التاريخ — أساس ذلك : البيانات الواردة بالتمودج دونتها احدى المصالح الحكومية ووقعها الموظفون المختصون بإجراء هذه البيانات — ورود مضمون العقد العرفي ورودا كاتبا في التمودج — الأثر المترتب على ذلك اعتبار العقد العرفي ورودا كاتبا أساس ذلك — المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — متى ثبت تاريخ العقد العرفي المؤرخ في أبريل سنة ١٩٦٧ لوروده بالاستمارة (د) قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والمعمول به في ١٩٦٩/٧/٢٣ فإنه يعتد به في مجال استبعاد المساحة من الاستيلاء .

ملخص الحكم :

ان نص المادة الأولى من القاتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يجرى على أنه لا يجوز لأى فرد ان يمتلك من الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فداناً كما لا يجوز ان تزيد على مائة فدان من تلك الأراضى لجملة ما تملكه الأسرة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة — وكل تعاقّد نقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز شهوره . وتنص المادة السانسة على ان تستولى الحكومة — خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القاتون — على الأراضى الزائدة عن الحد الإقصى للملكية المقرر وفقا لأحكام المواد السابقة وفى جميع الأحوال يعتبر الاستيلاء قائما قاتونا من تاريخ العمل بهذا القاتون مهما كان تاريخ الاستيلاء الفعلى وتعتبر الدولة مالكة لتلك الأراضى ابتداء من ذلك التاريخ .

مولا يعتمد في تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملك السابقة مالم تكن  
ثابتة التاريخ قبل تاريخ العمل به»

وتنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من قانون الانبئات  
في المواد المدنية والتجارية على انه لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير  
في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت ا - ب -  
من يوم ان ثبت مضمونه في ورقة اخرى ثابتة التاريخ ج - من يوم ان يؤثر  
عليه موظف عام مختص د - هـ - من يوم وقوع اى حادث آخر يكون قاطعا في  
ان الورقة قد صدرت قبل وقوعه .

ومن حيث انه اذا كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد  
قدم العقد المثبت للتصرف الصادر اليه من السيده / .....  
وموضوعه ٢٢ ط و ٧ ف من الاراضى الزراعية بناحية ابو مسعود  
مركز الدلجات بحيرة - على مساحتين الاولى ٤ ط و ٢ ف يحدها من الجهة  
البحرية ..... الشهيرة .... والشرقى مشابه فاصل بين الاصلاح والتبلى  
..... والفريقى مصرف وترعة رشيا - والثانية  
مقدارها ١٤ ط و ٥ ف يحدها البحرى ترعة القلعة ، والشرقى ملك  
..... والقبلى مشابه بين الاصلاح والفريقى ملك  
..... واصل ملكية هذه المساحة بالميراث عن والدها المرحوم ..... وبعد  
القسمه المبرم بينها وبين اخوتها في ١٩/١١/١٩٦١ - ونص في البند الرابع  
منه على ان المشترى استلم الاطيان موضوعه وكذا عقوه الايجار الخاصة  
بهذه الاطيان والتصرف فيها لان يشاء كما تقدم نموذج امر ، اموال مقرر  
وهو صادر باسمه كمالك بموجب عقد مؤرخ في ١/٤/١٩٦٧ وفي خاتمة الملك  
اثبت مساحة ١٦ ط و ٧ ف من تكليف وقف ..... ٣١ استنزل منها  
٤ ط و ٢ ف باعتبارها قد بيعت بعقد مؤرخ في ٤/١٢/١٩٦٧ الى .....  
..... - وهذا الاخطار عن سنة ١٩٦٨ - وثابت كذلك مسكن  
الاطلاع على اقرار البائعة ص ٦ خاتمة بيان الاراضى الزائدة على حد الاحتفاظ  
القانونى انها قد اثبتت المساحة موضوع هذ العقد ونكرت انها في تكليف  
المرحومين ..... - وهم وليدها .....  
وفي خاتمة البيانات الخاصة بالاراضى مدى التصرف فيها للمهر بتصرفات غير

مسجلة قبل ٢٣/٧/١٩٦٩ والسابق إدراجها ضمن الجدول رقم ٢ ذكرت في هذه المساحة على أنه تم التصريف فيها الى .....  
 ( الطاعن ) بمقتد عرفي مؤرخ ١/٤/١٩٦٧ وأشادت في خاتمة الملاحظات الى ان المشتري المذكور تصرف ببيع جزء من هذه المساحة الى من يدعى ..... وأنه قد أبرج هذا العقد في جيزة المشتري بوصفه مانكا من ضمن الأطيان المملوكة اصلا لها وواضح ان الخبر قد أبرج هذا العقد في جيزة المشتري بوصفه مالكا له من ضمن الأطيان المملوكة اصلا لها وواضح ان الخبر قد استظهر في تقريره جميع ما تقدم وأضاف ان المساحة محل النزاع مشاعا في ٣ س و ١٨ ط و ٣١ ف بحوض القضاية قسم اول بزماء ناحية ابو مسعود مركز الدلتجات محافظة البحيرة - وان بحث الملكية المعتد من مفتش مساحة البحيرة في ٢٠/٦/١٩٧٨ جاء بها ان هذه المساحة من تكليف وقف اهلى ..... و .....  
 و ..... وانها آلت الى البائنة بموجب عقد قسمة - وأنه وان اشار الى عدم وجود جيزة باسم الطاعن عن هذه المساحة الا انه وجد بالاطلاع على سجلات الجمعية التعاونية الزراعية بناحية ابو مسعود مركز الدلتجات عن سفتى ٦٧ ، ١٩٦٨ الزراعتين انه وجد بالصفاة ٧٦ تحت رقم ١٣١٣ اسم العضو ..... ان من ضمن حيازته بناحية ابو مسعود مركز الدلتجات مسطح ٤ ط و ٢ ف مكلفة باسم وقف اهلى ..... بطريق الشراء من ..... بموجب عقد عرفي سنة ١٩٦٧ . وأنه وجد عقد ايجار مؤرخ اول اكتوبر سنة ١٩٦٧ سجل بالجمعية المذكورة تحت رقم ٤٢٩ صادر من ..... الى ..... بمسطح ١٠ ط و ٢ ف بحوض الدسوقه . كما وجد عقد ايجار مؤرخ اول نوفمبر سنة ١٩٦٩ صادر من ..... بصفتة مؤجر الى ..... بصفتة كسناجر لمسطح ١٠ ط و ٣ ف بحوض الرسوقية بناحية ابو مسعود مركز الدلتجات - وبذلك يكون ما استظهره الخبر في تقريره متلقا وما ادعاه الطاعن في عريضة دعواه وما ذكره عند مباشرته لمهته من أنه لا حيزة له وانها الحيزة باسم آخرين - وهي حيزة بالنسبة الى من يدعى ..... - وحيزة ايجار بالنسبة للآخرين - ومتلقا كذلك وما اثبته مالكة البائنة في انقارها المقدم الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تنفيذ احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى خضمت له .



القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بصدار قانون الزراعة — الأمر الذى يقطع لمسور هذا العقد قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ويؤكد ما ورد بالاستثمار ( و ) من إشارة الى هذا التصرف بحيث يتعين القبول بتحرير هذه الاستثمارة قبل العمل بهذا القانون — ومن ثم يتأكد ثبوت تاريخ العقد المؤرخ ١٩٦٧/٤/١ موضوع المنازعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ من ١٩٦٩/٧/٢٣ وبالتالي يتعين الحكم بالاعتداد به فى تطبيق أحكام المادة السادسة من هذا القانون واستبعاد المساحة موضوعه من الاستيلاء . وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد بنى على غير أساس سليم من القانون . جمعينا الحكم بالفائته — والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن ٣٤٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥ )

##### المبدأ :

مفاد الفقرة ( ب ) من المادة ٣٩٥ من القانونى المدنى وتقابلها الفقرة (ب) من المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه يقصد بورود مضمون الورقة العرفية فى ورقة أخرى ثابته التاريخ أن تتضمن الورقة الأخيرة البيانات الجوهرية للورقة العرفية وتعين على التصرف عليها دون لبس أو ابهام .

##### ملخص الحكم :

المادة ٣٩٥ من القانون المدنى تنص على أن ١ — لا تكون الورقة العرفية حجة على الغير فى تاريخها الا منذ أن يكون لها تاريخ ثابت ، ويكون تاريخ الورقة ثابتاً ١ — من يوم أن تقيّد بالسجل المعد لذلك ب — من يوم أن يثبت مضمونها فى ورقة أخرى ثابتة التاريخ ج — من يوم أن يؤشر عليها موظف عام مختص د — من يوم وفاة أحد ممن لهم على الورقة اثر يعترف به من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلاً على احد من هؤلاء ان يكتب أو يصمم





عيام حلة ما بينه وبين المقدم المتقدم منه ايا كان الراى فى طبيعته  
ومدى قوته فى الاثبات - لا ينهض بحال دليلا على ثبوت تاريخ المقدم  
المتقدم فى مفهوم الفقرة ب من المادة ٣٩٥ من القانون المدنى والمادة ١٥  
من قانون الاثبات انى الفكر وذلك انه - يقصد بورود مضمون الورقة  
العرفية فى ورقة اخرى ثابتة التاريخ فى مفهوم هذه الفقرة ان تتضمن  
الورقة الاخيرة البيانات الجوهرية للورقة العرفية والتي تعين على التعرف  
عليها دون لبس او ابهام .

( طعن ٩٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١١ )

### قاعدة رقم ( ٧٦ )

#### المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - تعين ثبوت تاريخ  
المحرر العرفى ان يرد مضمونه فى ورقة اخرى ثابتة التاريخ - المقصود  
بمضمون المحرر العرفى - لا يشترط ان يرد نص المحرر العرفى كاملا فى  
الورقة الثابتة التاريخ بل يكفى ان تتضمن تلك الورقة البيانات الجوهرية  
التي تلزم تعيين المحرر العرفى تعيينا مقنا من اللبس او الغموض - تقدير  
ذاك متروك لسلطة المحكمة وفقا لما تستخلصه من ظروف الدعوى  
وملابستها .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاستناد من المادة ١٥ من  
قانون الاثبات المشار اليه ان المحرر العرفى يكون له تاريخ ثابت من  
يوم ان يثبت مضمونه فى ورقة اخرى ثابتة التاريخ ، وليس يقصد  
بثبوت مضمون المحرر العرفى فى ورقة اخرى ثابتة التاريخ على هذا  
الوجه ان يرد نصه كاملا فى هذه الورقة الاخيرة ، وانما يكفى ان  
تتضمن تلك الورقة البيانات الجوهرية التي تلزم لتعيين هذا المحرر

العرفى تعييناً مطلقاً من اللبس أو الغش ، وتقتصر ذلك امر تستعمل  
به الحجة وفقاً لما يستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها .

(طعن ٧١٣ لسنة ١٩ ق - جلة ١٢/٧٨/١٩٧٧)

### مادة رقم (٢٧٧)

#### المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يعين ثبوت تاريخ  
المحرر العرفى ان يرد مضمونه فى ورقة اخرى ثبوت التاريخ - المقصود من  
ذكر بيفات الورقة العرفية فى الورقة الرسمية ثبوت التاريخ ان يذكر فى  
الآخيرة البيانات اللازمة لتعيين الورقة الاول تعيينا كافيا لا لبس فيه -  
القبيل فى ذكر بيفات الورقة القرينة - اعتبار الورقة القرينة غير لينة  
المصدر :

#### ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١٥ من قانون الأثبات فى المواد المدنية  
والجارية يجزئ ثبوتها على أن « لا يكون المحرر العرفى حجة على  
الغير فى تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ  
ثابت ( ا ) .. ( ب ) من يوم ان يثبت مضمونه فى ورقة اخرى ثابتة  
التاريخ ( ج ) .. ( د ) » وكان الاصلاح الزراعى يعتبر من المصلحة  
طببق احكام قوانين الاصلاح الزراعى .

ومن حيث انه بالرغم من الاستغناء عن ٧٦ تسليم ا تمايوب ،  
انتم صورتهما من المعارض والوارد بالاطلاع على اصل كل منهما  
بغير الغش . فمصر انه ذكر بكل منهما انه من ضمن حيازة  
البيوت / ..... ١٥ من ١٨ هـ ١٨ ف ولكن  
بين هذه المصلحة أن رقم الكلمة ١٤ والفريسة ٢٠٠ ملين ومالك  
التكاليف وفقاً : ..... وان اسم الملك ...  
..... وسبب الحيازة بشرى بعمود عرفية ، ولما كان

ذكره في هذه الورقة العرفية من المهرقة الثانية التاريخ مقصود منه أن  
ينكر في الأخيرة البيانات اللزجة لتعيين الورقة الأولى تعييناً كافياً  
لا لبس فيه فان مجرد ذكر المساحة على هذا النحو وإنها مشغرا  
يعتقد عرفية لا يؤدي الى التعريف بالورقة المراد اثبات تاريخها ذلك  
ان البيانات المذكورة بالاستمارتين قد خيلت من بيان تاريخ العقود  
المرفقة المشار اليها ومن اسم الباعين فيها والجوهر الذي تقع فيه  
هذه الأطليلان او جودها وعلى ذلك فان مضمون العقدین موضوع  
النزاع لا يعتبر ثابتاً في أي من هاتين الاستمارتين ومن ثم يعتبر كل  
من هذين العقدین غير ثابت التاريخ ولا يعتد به وذلك بصرف النظر  
عما أثير في النزاع من وقوع خطأ مادي في ذكر رقم الكلمة واسم  
صاحب التكليف إذ انه حتى مع التسليم بهذا الخطأ فان تصحيحه غير  
منتج في النزاع لأن كلا من العقدین قد خلا من ذكر هذا البيان  
غلا جدد من ذكره في الورقة ثابتة التاريخ عند المقارنة بين البيانات  
الموارة في كل من الوثقتين .

(٨ من ٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢)

### قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يمين الشهادة تاريخ  
عقد البيع الابتدائي ان يرد مضمونه في ورقة أخرى لجنة التاريخ مع تصديق  
موضوعها تحديداً معينا لها ماعداً من الأيس — الاختلاف في اسم المشتري  
في عقد البيع وطلب الشهر — اعتبار العقد غير ثابت التاريخ — أساس ذلك  
أن عقد البيع يشهد بالضرورة بيان طريقه إذ بالقرآن وتطبيق لوائدها ينمقد  
المرشد .

الحكم :

المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥  
لسنة ١٩٦٨ بينت لأحوال التي يكون فيها المجرور المصروف تاريخ ثابت  
خضعت على أنه لا يكون الحر المصروف حجة على الغير في تاريخه إلا متى

ان يكون له تاريخ ثبت . وينص في البند ( ب ) من هذه المادة على انه  
الحرر يكون له تاريخ ثبت من يوم ان يثبت مضمونه في ورقة اخرى  
تأبئة التاريخ .

ومن حيث انه من المقرر ان المضمون الذي عناه نص البند ( ب )  
المشار اليه هو ان تذكر الورقة العريضة في الورقة الاخرى الثابتة  
التاريخ مع تحديد موضوعها تحديدا معينا لها مقاما من ليس . وتطبيقا  
لذلك فان عقد البيع محل النزاع يتعين لثبوت تاريخه بمقتضى طلبه  
الشهر المشار اليه ان يرد مضمون هذا العقد في ذلك الطلب . ومضمون  
عقد البيع لا جدال في انه يشمل بالضرورة بيان طريقه اذ يقتصران  
وتطبق ارادتهما انعقد العقد بينهما . ومن ثم يكون القول بأنه يكفي  
للاعتداد بتصرف الخاضع ان يكون هذا التصرف صادرا منه وثابت  
التاريخ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ وذلك دون  
الظر الى تحديد من هو المشتري ، قولا غير سديد وغير جائز بالنسبة  
للتصرفات التي لا تنم ولا تعتبر قائمة باقتران ارادتين متطابقتين ومنها  
عقود البيع التي يجوز حصول تعددها واختلافها باختلاف شخصية  
المشتري في كل منها حتى ولو كانت صادرة من بائع واحد وعن ذات  
المعين المبيعة .

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم وكان الثابت ان الطرف  
المشتري يختلف في عقد البيع محل النزاع عن الوارد بطلب الشهر  
الذي يستند اليه الطعن في ثبوت التاريخ ، اذ انه بالمعنى هو . . . . .  
. . . . . منفردا في حين انه يطلب الشهر هو . . . . .  
. . . . . واخيه . . . . . ومن ثم يكون من المتطوع به  
ان عقد البيع المشار اليه بطلب الشهر ليس ذات العقد محل النزاع  
لاختلاف احد اطراف العقد وهو المشتري في كل منها . وبالتالي  
فلا يمكن الاعتماد بثبوت تاريخ العقد المطلوب الاعتماد عليه بمقتضى  
ذلك الطلب .

قاعدة رقم (٧٩) .

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يعمين لثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي ان يرد مضمون هذا العقد في ورقة رسمية — بخلاف بيانات طلب الشهر لمضمون عقد البيع اعتبار العقد غير ثابت التاريخ .

ملخص الحكم :

تبين للمحكمة من الاطلاع على عقد البيع وطلب الشهر المتضمنين بحافظة مستندات الطاعن رقم ٥ دوسيه ، ان عقد البيع الابتدائي مؤرخ ١٩٦٥/٦/٢٢ صادر من السيدة / . . . . . الى . . . . . عن بيع الاول الى الثاني اطيانا زراعية مساحتها ٦ س ٥ ط بحوض العزيزي رقم ٢٦ شبعوا في ٦ س ١٧ ط ضمن القطعة رقم ١٢ الحد الشرقي بقى القطعة ملك . . . . . والغربي القطعة رقم ١٨ ملك . . . . . والبحري فاصل حوض السنط ٢٥ القلي فاصل حوض الاترع رقم ٢٨ ملك . . . . . مقابل ثمن قدره ١٢٥٠ مليم و ٦٥ جنيه ( خمسة وستون جنيها ومائة وخمسة وعشرون مليم ) والعقد موقع عليه باضوائين لطرفيه ، كما يبين من الاطلاع على الشهادة الرسمية الصادرة من مأمورية الشهر العقاري بناحية قوص انها تضمنت ما يلي : « تشهد مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بقوص بأنه بالكشف عن دفتر طلبات سنة ١٩٦٥ وجد مدونا به الطلب ٢٨٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤٠ الساعة ٩:٢٥ وموضوعه عقد بيع صادر من / . . . . . الى . . . . . بمقدار ١٢ ط اثني عشر قيراطا بزمان ناحية الاوسط بهولا مركز قوص محافظة قنا بحوض العزيزي ٢٦ مرة ١٣ بشن قدره ٥٠٠ مليم و ١٤٩ جنيه ( مائة تسعة وأربعون جنيها وخمسمائة مليم لآخر ) .

ومن حيث انه يعمين لثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي المذكور بمقتضى طلب الشهر المشار اليه ، ان يثبت مضمون هذا العقد في طلب الشهر وذلك عملا بالبند ( ب ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد

الحنية والتجارة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . ولما كانت البعثات الواردة بشهادة مأمورة الشهر العقاري لأخية قوص عن طلب الشور رقم ٢٨٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤ لم تتضمن مضمون العقد وذلك لما تضمنه طلبه للشهر من إن البيع مسجل من المسمدين / . . . . . ، . . . . . مع إن البيع في العقد صادر من السيدة / . . . . . ولما تضمنه طلب الشهر من أن المستأجرة المبيعة ١٢ طابق أنها في عقد البيع ٦٠ م ، ٥ ط فقط وذلك كون فكر في طلبه الشهر من أنه يخص السيدة / . . . . . مساحة ٥ ط كذا ذهب الطاعن في دفاعه سالف البيان ، ولما تضمنه طلب الشهر من أن الطعن ٥٠ طليم و ١٤٩١ بجنيته منع أنه في العقد مبلغ ١٢٥٠ طليم و ٦٥ بجنيته ، ومن ثم يكون طلب الشهر المذكور غير متضمن لمضمون عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٥/٦/٢٢ المتضمن من الطاعن . واذا خيلت الأوراق من أي حل محل آخر يفيد ثبوت تاريخ العقد المذكور قبل تاريخ المقاضاة فالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم يكون قسار اللجنة المظنون عليه صحيحا فيما انتهى إليه من رفض الاعتراض ، وبالتالي يفسق الحكم برفض الطعن مع الزام رفعه المصروفات .

(طعن ١٤٢٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥)

### المقرر الثاني

التأشير على المحرر العرفي من موظف عام مختص

قائمة رقم ( ٨٠ )

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون اللوائح رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ - المقصود من التأشير على المحرر من موظف عام مختص - بشرط أن يكون هذا الموظف قد أوكل إليه القانون سلطة واختصاص في هذا الشأن - لا يقتضي أن يكون الموظف مختصا نوعيا بإجراء العمل وإنما يتعين أن يكون أيضا مختصا مكانيا في دائرة الاختصاص المحلي التي رسمت له .

ملخص الحكم :

إيمان قانون اللوائح في المواد المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ بطرق اللوائح التأشير ، إذ نصت المادة ١٥ منه على أنه « لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت .

١ - . . . . .

ب - من يوم أن ثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ .

ج - من يوم أن يؤشر عليه موظف عام مختص .

د - . . . . .

هـ - من يوم وقوع أي حياث آخر يكون ملطما في ذات الورقة قد صدرت قبيل وقوعه . .

وهو حيث إن المقصود من التأشير على المحرر من موظف عام مختص هو أي كتابة وتوقيع يضيها على المحرر موظف عام أو مكلف بخدمة عامة يكون المحرر قد مرض عليه أثناء تأديته وظيفته أو قبله والخبرة العامة المكلف بها ، ولكن بشرط أن يكون هذا الموظف قد أوكل إليه

القانون سلطة واختصاص من هذا المقتضى سواء من الناحية النوعية أو من الناحية الكمية ، فلا يكفي أن يكون الموظف مختصاً نوعياً بإجراء العمل وأنما يتمين أن يكون مختصاً أيضاً مكانياً أى حين يؤثر المحرر يكون ذلك فى دائرة الاختصاص المحلى التى رسمت له .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يبين أنه نص فى المادة الخامسة منه على أن كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى يختص دون غيره بشهر المحررات المتعلقة بالمعارات التى تقع فى دائرة اختصاصه .

ومن حيث أن المعترضة - الطاعنة - تستند أساساً فى أثبات تاريخ عقد البذل العرفى موضوع النزاع على أنه يحمل تأثيرتين فى ١٥ من يولية سنة ١٩٦١ من الموظف المختص بتقدير الرسوم بأمرية الشهر العقارى بكر الدوار احداها بتقدير الرسم المقرر للبدء فى اتخاذ اجراءات الشهر وثانيها بأن العقار لا يتبع المأبورية ، وقد قام بالتأشير الثانى حين اتضح له بعد تقدير الرسم ان الاختصاص بشهر عقارات هذه الناحية وهى المنشية البحرية قد نقل منذ سنة ١٩٥٥ الى مأبورية المنتزة ، وبمناقشة الموظف المذكور امام اللجنة القضائية بجلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ ايد هذه الوقائع .

ومن حيث ان الثابت من ذلك ومن الأوراق ان التأشيرتين وان كانتا قد صدرتا من موظف مختص بنوع العمل الذى حصل التأشير فى اطاره وهو تقدير الرسم تمهيدا لشهر المحرر ، الا انه من المقطوع به ان مأبورية الشهر العقارى التى ينتمى اليها هذا الموظف ليست هى المختصة بشهر هذا العقد ، لأن الاطيان المتبادل عليها تقع فى ناحية المنشية البحرية وقد نقل الاختصاص بشأن هذه الناحية الى مأبورية اخرى هى مأبورية المنتزة منذ سنة ١٩٥٥ ، وبناء على ذلك فان أى تأشير من أى موظف بمأبورية كثر الدوار يكون غير منتج فى اثبات تاريخ هذا المحرر ما دام ان الاطيان موضوع عقد البذل لا تتبع هذه مأبورية ولا تختص بالتالى بإجراءات شهره ، ونتيجة ما تقدم جميعه انه



لا يجوز من التفسيرين الواردتين على المقتد المذكور في اثبات تاريخه  
وفقا للفقرة (ب) من المادة المشار اليها .

(جلس ٥٠ لسنة ١٩٧٨ - جلسة ١٩٧٧/٧٨)

### قاعدة رقم ( ٨١ )

#### المبدأ :

المناط في التأشير على المحرر العرفي من موظف عام مختص والذي  
يكسبه تاريخا ثابتا ان يعرض هذا المحرر على الموظف اثناء تلبية عمله  
وبسببه وان يكون لهذا التأشير صدق في سجلات رسمية يمكن عند الرجوع  
اليها التأكد من وقوع التأشير في التاريخ المعطى له .

#### ملخص الحكم :

ان المناط في التأشير على المحرر العرفي الذي يكسبه تاريخا ثابتا  
من موظف عام مختص هو ان يعرض هذا المحرر على الموظف اثناء تلبية  
عمله وبسببه يوقع عليه فاذا جاء توقيع الموظف على المحرر دون ان يكون  
ذلك بمناسبة تلبية عمله وبسببه فلا يكسب المحرر أى تاريخ ثابت كما انه  
يتعين ان يكون لهذا التأشير صدق في سجلات رسمية يمكن بالرجوع اليها  
التأكد من وقوع التأشير في التاريخ المعطى له ومن ثم فان التوقيع على  
عقد البيع والطلب المقدم من البائعة لا يفيد به في ثبوت التاريخ لعدم تقديم  
ما يفيد ان هذا التوقيع كان بممارسة واداء المشرف الزراعى للوظيفة فضلا  
عن ان ليس ثمة سجلات ممكن التأكد منها من صحة التوقيع والتاريخ  
المنطوقى له .

ومن حيث ان الخبر لورد في محاضر اعماله بالصفحتين السادسة  
والسابعة ان ليس بالجمعية سوى سجل ( ١ ) ختمت « سجل الاجارات »  
حسبما قرر مشرف الجمعية وان عقدى الاجار المسجلين بارتام ٩٦ و ٩٧  
المصادر اليه من . . . . . عن نفسها وليس بصفتها الى  
. . . . . ههنا فقط مقتطع العقدان

المودعين بالجمعية حسبما قرر السيد مدير الشئون القانونية السابق نسبه  
مختصير في الاعتراض لماذا وجد بالسجل بعد ذلك هذا ايجار حكر ابرار من  
المستريه بالمقد العرفى الى نفس المستاجرين وبرقم ٩٧ السابق تسجيل  
عقد ايجار الباعثه هو في وقت من قبل التمسح الذي عقد السجل  
وما ورد به من بيانات الثقة فيه كورقة رسمية .

ومن حيث ان اقرار مدير الجمعية في محضر اعمال الخبير بانه لا يوجد  
بالجمعية غير سجل الاجارات .

ومن حيث انه وفقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزراعة  
يلزم وجود سجل للحيازات بالجمعيات التعاونية الزراعية ويكون مجلس  
المؤارة الجمعية والمشرقة الزراعي مسئولاً عن اثبات البيانات بالسجل ومن ثم  
فان البيانات الواردة باعتبارها الاجارة المقيمة من الطائفة ليست مأخوذة من  
سجل مودع بالجمعية ولا تعتبر مستقاة من ورقة رسمية ولا يكون للبيانات  
الواردة بها اية حجة وان كان قد وقعت من المشرق الزراعي ومدين الجمعية  
وختمت بختمها .

ومن حيث ان المستند المقدم من الطائفة باعتباره النموذج (هـ)  
والذي ارسل اليها في سنة ١٩٦٩ لاختبارها بالاطلس المملوك ليلها  
والاموال الامرية المستحقة عليها من سنة ١٩٦٩ هو مجرد صورة  
وليس الاخطار ذاته ان تاريخ تحريره هو ٢٦/١٠/١٩٧٨ وتبدى جاء  
بهذه الورقة من انها صورة طبق الاصل من سجل النموذج (هـ) .

ومن حيث ان الخبير قد اثبت في تقريره بشأن السجل (هـ) انه  
مجل وغير مؤرخ وليس موقعا من محرره ومحرر بطريقة غير رسمية  
ويخلو من اخطام المهورية ومن ثم فلا يعول عليه في استقاء اى بيانات  
منه لتفيد في ثبوت التاريخ .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فانه ليس ثمة دليل من الاوراق  
للقدم لاجنبة ثبوت تاريخ عقد البيع محل النزاع قبل الجهل بالقانون .  
السنة ١٩٦٩ واذا جاء قرار اللجنة القضائية قاضيا برفض الاعتراض

خاتمه يكون بعد جاء بنتفا وحكم البتكون ويكون الطعن على غير البتكون  
مقبولاً بوجهه .

( طعن ٢٩٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )

#### المحكمة :

بمراجع الحكم السابق من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٥  
لسنة ١٨ ق جلسة ٨ يونيه ١٩٧٦ .

#### قائمة وقسم ( ٨٢ )

#### المبدأ :

المقصود من التأثير على المحرر من موظف عام مختص - يشترط أن  
يكون هذا الموظف قد أوكل القانون إليه سلطة واختصاص في هذا الشأن  
سواء من الناحية القروية أو المالية - تأثير الموظف المختص بالخدمة  
التأثيرية على الفرد بعيداً عن السلطة - الأمر المقرب على ذلك الاستعداد  
بالفرد في مجال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

#### ملخص الحكم :

إن المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية  
تنص على أن المحرر العربي لا يكون حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن  
يكون له تاريخ ثابت ، ويكون للمحرر تاريخ ثابت .

١ - من يوم أن يثبت بالمسجل الممسح لذلك .

ب - من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى تثبت التاريخ .

ج - من يوم أن يؤشر عليه موظف من مختص . والمقصود بالتأثير على  
المحرر من موظف عام مختص طبقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو  
وجود أي كتابة موقعة يضمنها على المحرر موظف عام مختص أو مكلفه  
بخدمة عامة يكون المحرر قد عرض عليه أثناء تأدية وظيفته أو قيامه بالخدمة .

بالمكفنة بها ، بشرط ان يكون هذا الموظف قد اوكل اليه القضاة بسلطة واختصاص في هذا الشأن سواء من التلحية النوعية او من التلحية الكنائية .

ومن حيث انه فضلا على ان ملكية السيد / . . . . . من الاراضي الزراعية والتي يبلغ مقدارها ٨ س ١ ط ١٠١ ف وتشمل ما آل اليه ميراثا عن والدته او بموجب عقد التخرج محل النزاع المؤرخ ١٩٦١/١/٢٥ قد اثير اليها تفصيلا في السجل رقم (١) تجارب المتضمن بيان حيازة اعضاء الجمعية التعاونية بناحية منية سلامة الذي يبدأ من ابريل سنة ١٩٥٩ على التفصيل الوارد بكتب بنك التسليف بمحافظة البحيرة السالف الاشارة اليه . فضلا عن ذلك فان عقد التخرج سالف الذكر قد تاسر عليه من رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية بناحية المذكورة بتاريخ ١٩٦١/١/٢٢ حسبها قطع بذلك في كتابه الموجه الى المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٩ تنفيذا للاجراءات المرسومة في هذا الشأن ضمنا لحصر حيازة الاطيان وتحديد حائزها ، وعملا بما يوجب القانون في هذا الصدد ولا جدال في ان التاثيره الوارد على عقد التخرج انما صدر منه بمناسبة قيامه بلخدمة العامة المكف بها مما يجعل هذا المتمد ثابت التاريخ من يوم صدور هذا التاثير ، كل ذلك قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مما يوجب الاعتماد بالمعتمد في تطبيق احكام القانون المذكور عملا بنص المادة الثلاثة منه . واذا كانت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي قد ذهبت في قرارها المطعون فيه غير هذا المذهب ، فان قرارها في هذا الشأن يكون مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بالغاء واجابة الطاعن الى طلباته في الطعن .

( طعن ١٥٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧ )

### ملحوظة :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥ لسنة ١٨ ق جلسة

١٩٧٦/٦/٨ .

## قاعدة رقم ( ٨٢ )

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — الحالات التي يكون فيها للمحرر العرفي تاريخ ثابت — تأشيرة الموظف العمومي — الكشف الصادر من الجمعية التعاونية الموقع من رئيس الجمعية وأعضائها يفيد إثبات تاريخ العقد العرفي .

ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من ملف الاعتراض رقم ٢١٦٦ لسنة ١٩٧١ والمضمون للطعن من أنه قد احتوى المستندات المقدمة من المظنون ضده الأول ومن بينها كشف صادر من الجمعية التعاونية بناحية كفر خزام موقع عليه من رئيس وأعضاء الجمعية ومختوم بخاتمه ثابت به اسم المظنون ضده الثاني من ضمن المشتريين من المظنون ضده الأول وتاريخ عقد البيع والمساحة المباعة والزام واسم الحوض وتاريخ وضع اليد وقد تأشر على هذا الكشف بالنظر من السيد / . . . . . مراجع شعبة الدخل العام بملف ضرائب مصر الجديدة بتاريخ ١٩٦٩/٤/١ واسم السيد المراجع مختوم عليه بخاتم الدولة .

ومن حيث أن تأشيرة مراجع الضرائب وثبوت تاريخ صدورهما على الوجه المتقدم بيانه وهو موظف عام مختص ومن ثم يصبح التاريخ الثابت بالمقد العرفي هو تاريخ الواقعة وهو تاريخ سابق على صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون القرار المظنون فيه صحيحا فيما انتهى اليه من الاعتماد بالمقد العرفي المؤرخ ١٩٦٥/١١/٢٥ ويكون الطعن والحالة هذه محوقا متممين الرغض .

( طعن ٤٦٩ لسنة ١٨ في - جلسة ١٩٧٤/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ٨٤ )

الجدد :

توقيع موظف عام على العقد لا يفيد في إثبات تاريخه إذا كان توقيعاً غير مقروء ولا تؤيد المستندات صفة ومناسبة توقيعهم .

ملخص الحكم :

انه عن قول الطائفة ان عقد القسمة موضوع المنازعة ثابت التاريخ ولورود مضمونه في ورقة اخرى ثابتة التاريخ وهي عقد البيع المسمى المؤرخ ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ وان هذا العقد الأخير ثابت التاريخ بالتأشير عليه في ١٥/١١/١٩٥٩ بالنظر من أحد ضباط الشرطة الا انه يبين من مطالعة العقد ان التوقيع المقول به انما هو توقيع غير مقروء منسوب الى ضابط شرطة مركز دمنهور ومن ثم فان عقد البيع المشار اليه لا يعتبر ثابت التاريخ للتوقيع عليه من شخص لا تؤيد المستندات صفته او مناسبة توقيعهم هذا فضلاً على انه لم يرد بهذا العقد على فرض ثبوت تاريخه مضموناً كانياً لعقد القسمة موضوع المنازعة مما ترى معه الحكمة طرح هذا الوجه من أوجه الطعن .

( طعن ٢٢١ صفحة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٨٥ )

الجدد :

الحصر العام للحجزة - ملء البيانات الواردة بالنماذج بمعرفة موظفين عموميين - اعتباره وسيلة لإثبات تاريخ العقود التي يرد مضمونها بصورة كلية في النماذج المدة لهذا الحصر .

ملخص الحكم :

ان الحصر العام للحجزة على مستخدمي الجمهورية الذي جرى سنة ١٩٦٨ قد صدر بناء على قرارات لجنة وزارية شكلت لهذا الغرض ووضعت النماذج اللازمة لاجراء الحصر بمعرفة مصلحة الاموال المقررة

وقامت اللجان المختلفة على مستوى الجمهورية والمراكز والمحافظات ومعظم  
اعضائها من الموظفين العموميين بملء البيئات الواردة بهذه النماذج  
والتوقيع عليها والإشراف على تنفيذها بغية تحديد الأئمة الفعلية  
بكل مالك من الحيازات التي تمت هذه كجما: سبق القول مما جعل  
هذه النماذج ومنها النموذج ( و ) اموال مقررة اوراقا ثابتة التاريخ  
بالتأشير عليها من موظفين عموميين مختصين بذلك كما هو ظاهر من  
الاستعراض الأحكام الملغاة بالجوازات على الحصر العام للجيزة .

ولما كان العقدان موضوع المنازعة قد ورد مضمونهما بصورة  
كاثية في النموذج ( أ و ) المرفق بمسيرة التفتيش التاريخ من ١٩٦٩/٧/٢٢  
لما سلف أيضا من أسباب ومن ثم يكون العقدان الهائل بينهما  
قد ثبت تاريخهما في هذا اليوم أي قبل ١٩٦٩/٧/٢٢ تاريخ العمل  
بالتقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وبالتالي يعتد بهما في تطبيق أحكامه .

( ملعن ٤٣٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٤ )

### الفرع الرابع

وفاة احد من لهم على المحرر اثر معترف به

#### قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

الفقرة ( د ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يشترط ثبوت تاريخ المحرر العرفي ان يكون للمتوفى اثر معترف به من خط او مضاء او بصمة على المحرر المطلوب اثبات تاريخه قبل الوفاة — عبء الإثبات يقع على عاتق من يدعى ثبوت تاريخ المحرر ولا يجوز له ان ينقل عبء الإثبات الى خصمه للظن بالتزوير او الإنكار .

ملخص الحكم :

انه من ثبوت التاريخ فقد جاء في النتيجة النهائية لتقرير الخبير ان الأرض موضوع النزاع قد تم الاستيلاء عليها قبل الأجنبي . . . . . طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه كما وانها ينطبق عليها التصرف المدعى صدوره من الأجنبي الى المطعون ضده والمؤرخ ١٩٤٨/٥/٩ هذا التصرف الذي صدر قرار اللجنة القضائية بالاعتماد به ، كذلك ثبت من صحيفة الاحوال المدنية وفاة الأجنبي في الثامن من يونيو سنة ١٩٤٩ .

ومن حيث انه بثبوت تاريخ هذا التصرف كان يتعين على المطعون ضده ان يقدم اوراقا تثبت بها توقيع معترف به لهذا الأجنبي لمضاهاتها على التوقيع المنسوب صدوره من الأجنبي على العقد موضوع النزاع والمؤرخ ١٩٤٨/٥/٩ ذلك انه يشترط قانونا لثبوت تاريخ هذا التصرف طبقا للفقرة ( د ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ان يكون للمتوفى اثر معترف به من خط او امضاء او بصمة على المحرر .

ومن حيث انه لم يثبت ان التوقيع الثابت على التصرف المؤرخ في ١٩٤٨/٥/٩ والمنسوب صدوره الى المتوفى . . . . .



معترف به انه لهذا الاجنبى بل لقد انكرته الهيئة الطاعنة وطلبت اوراقا لمضاهاتها .

ومن حيث ان الطاعن قد دعى على التفصيل السابق لتقديم اوراق ثابت بها توقيع معترف به لهذا الاجنبى للمضاهاة ولكنه لم يفعل بل ذهب فى مذكرة قدمها الى انه يتمين على الهيئة الطاعنة ان تسلك الطريق الذى نظمه قانون الاثبات للظمن على الورقة بالتزوير او التكرار .

ومن حيث ان هذا النظر غير سديد فلك ان عبء الاثبات انها يقع على من يدعى ثبوت تاريخ التصرف اما وقد عجز المظنون ضده عن هذا الاثبات بعدم تقديم اوراق للمضاهاة فانه يتمين عدم الاعتداد بالمقد الذى قدمه والمؤرخ فى ١٩٤٨/٥/٩ . والمسمى مسدوره من الاجنبى . . . . . ببيع الاطيان موضوع هذا الظمن والبالغ مساحتها ٦ ط ٨ ف .

( طعن ٥٨٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٧ )

#### المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — اثبات تاريخ المحررات العرفية — الحالات الواردة بالمادة ١٥ على سبيل المثال لا الحصر — الحالات غير المنصوص عليها يجب ان تكون قاطعة الدلالة على ان الورقة العرفية قد صدرت قبل وقوعها — وجود بصمة ختم القوفى ينفصل عن صاحبه ويمكن لغيره ان يوقع به — ضرورة توافر شرطين للأخذ ببصمة ( ختم القوفى ككفيل اثبات تاريخ العقد : الاول — ان الختم هو لصاحبه الذى نسب اليه التوقيع — الثانى — ان البصم قد اجراء صاحب الختم قبل وفاته ولم يجزه غيره بعد الوفاة — الاثر المترتب على ذلك : لا يكتفى بمجرد البصم على الورقة العرفية مقرونة بواقعة الوفاة بل يجب ان يثبت بصورة قاطعة ان الختم لم يوقع به بعد الوفاة — واقعة الوفاة وحدها لم تعد كافية فى مجال الاثبات .

### ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تقضى بأنه  
تعتبر الأوراق الحكومية على ملكية ما يجاوز الحد الامنى الذى يستتبعه الملك  
حاليا للبلاد السابقة — ومع مراعاة احكام المادتين السابقتين لا يعتمد فى  
تطبيق احكام هذا القانون بمصرفات الملك ما لم تكن ثبوتة التاريخ قبل  
العمل به — وقسم المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨  
باصدار قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية على انه لا يكون المحرر  
المعفى حجة على الغير فى تاريخه الا يثبت ان يكون له تاريخ ثابت —  
ويكون للمحرر تاريخ ثبوت ١٠ — من يوم ان يقيس بالسيجل المحدث لذلك .  
بـ — من يوم ان يثبت مضمونه فى ورقة اخرى ثابتة التاريخ . ج — من  
يوم ان يؤثر عليه موظف علم مختص . د — من يوم وفاة احد ممن  
لهم على المحرر اثر معترف به من خط او امضاء او بصمة او من يوم ان  
يصبح مستحيلا على احد من هؤلاء ان يكتب او يوصم لمصلحة فى حصة .  
هـ — من يوم وقوع اى حادث آخر يكون تاطما فى ان الورقة قد  
صدرت قبل وقوعه .

ومن حيث انه باستقراء هذه المواد يبين بوضوح انه وان كان  
المستقر عليه ان الحالات الواردة فى المادة ١٥ المشار اليها لم ترد بها  
على سبيل الجهر الا انه فى الحالات الاخرى غير المنصوص عليها  
يلزم ان تكون تاطمة فى الدلالة على ان الورقة قد صدرت قبلها وبمعنى  
اذاق فان الشارع يتطلب فى كل حالة نص عليها او لم ينص عليها ان تكون  
الجديدة تاطمة فى الدلالة على ان الورقة صدرت قبلها — فبعد الورقة  
فى السجل المحدث لذلك او اثباتها فى ورقة اخرى ثبوت التاريخ او وفاة  
من وقع على الورقة بامضائه او بضمته بلهاه او من يوم ان يصبح  
مستحيلا على من وقع عليها كلها دلالات قطعية اما وجود بصمة الختم  
فان الختم يتصل من صاحبه ويكن لغيره ان يقع به — فقد استقر  
الفقه والتجربة على ضرورة توافر كترتين فى هذه الحالة لالاخذ ببصمة  
وختم المسمى كتبيل فى اثبات تاريخ المقعد الاول ان الختم هو لصاحبه  
الذى نسب اليه التوقيع الثاني ان يكون البصم قد اجراه صاحب الختم  
قبل وفاته ولم يجره غيره بعد الوفاة ولذلك فانه لورود الشك على هذه

حالة نفعية الاتصال الختم عن صاحبه لا يكفي بمجرد وجود البمسة على العقد المؤرخ ١٩٦٠/٤/٥ إلى صاحبه المرحوم . . . . . بصورة قطعية على أن الختم لم يوقع به بعد الوفاة لأن الوفاة وجدها لم تعد كافية في هذا المجال .

ومن حيث أنه باقزال هذه الأحكام على الحالة المقلية في كسل بين الطرفين يبين بوضوح أنه بالنسبة للطعن الأول أنه وان انتهى تيمم أباحت التزوييف والتزوير بمصلحة الطب الفخري إلى نسبة الختم الموضع به على العقد المؤرخ ١٩٦٠/١/٥ إلى صاحبه المرحوم . . . . . لا أن الطاعنة لم تقدم ما يفيد عدم استعمال هذا الختم بعد وفاة صاحبه على وجه قاطع حيث قدمت شهادة إدارية صادرة بعد العمل بالقانون تفيد جبر الختم بعد وفاة الشاهد - وهي بهذه الثانية لا تخرج عن كونها شهادة بوقائع سابقة عليها لا تقطع في أن الختم قد جبر نور الوفاة أو أنه لم يستعمل بعد الوفاة - ومن ثم فالاستناد إلى نتيجة المضاهاة بوحدها لا تكفي في هذا المجال - وبالتالي لا يمكن القول بثبوت تاريخ هذا التصديق قبل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وبذلك يكون قرار اللجنة القضائية في الاعتبار رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقد اتخذ بذلك قد أصاب الحق فيما انتهى إليه - ويكون بذلك الطعن قد بنى على غير أساس سديد من القانون متقنيا الحكم برفضه .

( طعن ٦٩ لسنة ٨ ق ، ٥٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٨٨ )

البيان :

توقيع المتوفى على العقد لا يفيد في إثبات تاريخه ما دام التوقيع بالختم كان الختم يتصل عن يد صاحبه .

ملخص الحكم :

أنه عن قول الطاعنة أن عقد القسمة موضوع المنازعة ثابت التاريخ بتوقيع أحد المتأسسين بختمه على العقد ووقاعته قبل العمل بالقانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٦١ فقد لاحظت المحكمة أن الطاعنة تكسوت في عرضة اعراضها المقدم الى اللجنة القضائية ان المتوفاة هي . . . . . وأيا كان وجه الحق في ذلك فإن الطاعنة لم تقدم ما يدل على وفاة المتقاسمة الموقعة على العقد بختها وبأن هذا التوقيع قد تم حال حياتها إذ ان انفصال الختم عن يد صاحبه يحتل معه استخدامه بعد وفاته وإذا كان صحيحا ما فكرته الطاعنة من أن محضر جبر الختم لا يتم الا اذا كان من بين الورثة فلزم الا ان الظيل المستمد من التوقيع بالختم يظل قائما طالما لم يقدم ما يدل على أن التوقيع به كان حال حياة صاحبه وهو دليله تتحمل الطاعنة عبء اثباته وقد عجزت عن ذلك كما قالت اللجنة القضائية بحق بقرارها المضمون فيه .

( طعن ٤٢١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٩ )

#### المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — وسائل اثبات التاريخ  
العقد العرفي — بصمة ختم الشخص القوي لا تصلح دليلا لإثبات التاريخ  
الا اذا ثبت أن الختم لم يستعمل بعد وفاة صاحبه .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المخاطب به الطاعن قد نص في مادته الثالثة على أن تستولى الحكومة على ما يجاوز الحد الأقصى الذي يستقيمه المالك طبقا للمواد السابقة ولا يعتد في تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات المالك ما لم تكن ثبوتة التاريخ قبل العمل به وقد اراد المشرع بذلك القضاء باعتبار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من « الفير » وشرط للاعتداد بهذه التصرفات في مواجهتها أن تكون ثبوتة التاريخ قبل نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن طرق إثبات تاريخ المحررات المرثية تناولتها المادة ٤٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التي يجري نصها على أنه

لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثبت : ( ا ) . . . . ( ب ) . . . . ( ج ) . . . . ( د ) من يوم وفاة أحد من لهم على المحرر اثر معترف به به خط أو امضاء أو بصمة أو من يوم ان يصبح مستحيلا على أحد من هؤلاء ان يكتب أو يضمن لعة في جسمه .

ومن حيث انه باتزال حكم القواعد المتقدمة على واتمة النزاع فانه يجب التلزم من أن الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه .

ومن حيث انه باتزال حكم القواعد المتقدمة على واتمة النزاع فانه بالنسبة للمقدين المؤرخ أولهما في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ والصادر إلى السيد . . . . . والمؤرخ ثانيهما في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ والصادر إلى السيدة . . . . . فان الطاعن يستند في ثبوت التاريخ بالنسبة لكل منهما إلى أن شخصا يدعى . . . . . قد بصم بخته بصفته شاهدا على العقد وأن هذا الشخص تسوى في ٩ من أغسطس سنة ١٩٦٠ وتقدم مستخرجا رسميا بفيد وفاة الشاهد في هذا التاريخ .

ومن حيث انعوان كان كلا من العقدين موقع عليه بختم الشاهد وثبتت من المستخرج الرسمي وفاته في تاريخ سابق على العمل بالفلاتون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الا أن الفصل في هذا هو الوفوف على حقيقة التاريخ الذي تم فيه البصم بهذا الختم والتحقق من أن البصم قد أجراه صاحب الختم قبل وفاته ولم يجره غيره بعد وفاة ، وهذا الأمر — ومع مراعاة أن الختم منفصل عن صاحبه لا يمكن الاطئنان اليه اذ من السهل الحصول على الختم بعد الوفاة ومن ثم فان استناده إلى هذه الواقعة لا يصلح دليلا على ثبوت التاريخ وبالتالي يعتبر التصرفان اللذان شملهما هذان العقدان غير ثابتي التاريخ ومن ثم لا يعتد بهما في مواجهة هيئة الإصلاح الزرأى .

## ملف رقم ( ٩٠ )

### المبدأ :

يوقع المتوفى على العقد لا يفيد في إثبات ترويجه ما دام الوقع بالختم لأن الختم يفصل عن يد صاحبه - الاستناد الى نتيجة المصداقة بمعرفة مصلحة الطب الشرعى لا يصلح دليلا لثبوت التاريخ - يتعين للتقرير بصحة المصداقة تقديم محضر جبر الختم لمصلحة الطب الشرعى - وجوب التأكد من أن الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه .

### ملخص الحكم :

أن طرق إثبات الحشرات العرفية تناولتها المادة ١٥ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التي تجرى نصوصها على النحو الآتى : لا يكون المخترع العرفي حجة على الغير في تاريخه الا بعد أن يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت : ( أ ) ..... ( ب ) ..... ( ج ) ..... ( د ) من يوم وفاة أحد من لهم على المحرر اثر معترف به من خط او امضاء او بصمة ....

ومن حيث انه في حالة وجود بصمة ختم على الورقة العرفية فانه يجب التأكد من أن الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه .

ومن حيث انه بالنسبة للمتعدين محل النزاع والمؤرخين في ١٩٥٨/١٢/٢ فإن المطعون ضدهم يستندون في ثبوت التاريخ بالنسبة لكل عقد على أن شخصا يدعى ..... وقع عليه بصمة ختمه شاهداً وأن هذا الشاهد وتبع بختبه أيضاً على عقد بيع عرسمى آخر في ١٩٥٧/٦/٢٠ صادر منه الى ..... بمقدار ٦ م - ١ ف ووقع أيضاً بختبه على قرار صادر منه بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٩ بخصوص ذات العقد ويؤثر على كل من الشاهد والقرار بما يفيد النظر في الدعوى العرفية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بخلافه سوف ، وأنه بالحالة المقود على قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بوزارة العدل انتهى رأيه الى أن بصمات ختم الشاهد المصوم بها على عقدى البيع موضوع النزاع المطروح تتفق وبصمات

ختم الشاهد نفسه على العقد والقرار المؤثر عليهما في الدعوى السابق  
الإشارة إليها وأن هذا ~~القرار~~ <sup>هو تاريخ</sup> سابق على أعمال نص  
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١.

ومن حيث أنه وإن كان كلا المتدين موقع عليه بختم الشاهد  
..... وثابت ~~من المستخرج~~ <sup>من التاريخ</sup> الرسمي وغائه في تاريخ  
سابق على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ إلا أن الفيصل في هذا الصدد هو  
الوقوف على حقيقة التاريخ الذي تم فيه البصم بهذا ختم والتحقق من  
أن البصم قد أجراه صاحب الختم قبل وفاته ولم يجزئه غيره بعد  
الوفاة ذلك لأن الختم منفصل عن صاحبه ومن المنهل المتداول  
عليه بعد الوفاة ولذلك كان من المتعين قبل إجراء المضاهاة — أن يكون  
من بين الأوراق المقدمة إلى مصلحة الطب الشرعي محضر جبر الختم  
المطلوب مضاهاته ، أو ما يدل على أن الختم لم يوقع به بعد الوفاة ومن  
ثم فإن الاستناد إلى نتيجة هذه المضاهاة لا يصلح دليلاً لثبوت التاريخ  
وبالتالي لا يمكن الاعتماد بالمعدين المؤرخين في ١٩٥٨/٨/٢ في مواجهة  
الجهة الطاعنة ومن ثم يتعين إلغاء القرار المطعون فيه ورفض الاعتراض  
والزام المطعون ضدهم المصروفات أعمالاً تنص المادة ١٨٤ من قانون  
المرافعات .

( طعن ٥٩٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ )

## القصر الفلبس وقوع حادث قلعح الدلالة

قلمحة رقم ( ٩١ )

المبدأ :

مفاد الفقرة ( د ) من المادة ٣٩٥ من القانون المني وتقابلها الفقرة ( هـ ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحادث القاطع إنما يقصد به الواقعة التي تكون في طبيعتها قاطعة الدلالة على أن الورقة العرفية قد صدرت قبل وقوعها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا حجة في القول بأن واقعة سحب الشيك المصرفي المتقدم من بنك مصر فرع مغاغة على بنك مصر فرع الاسكندرية وصرفه على الوجه المشار إليه تعتبر بحسب ولايتها واقعة قاطعة في قيام العقد العرفي المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ في ذات التاريخ ما دام قد قام تطابق في البيان بين ما أثير إليه البند الأول من العقد خاصا بإداء مقدم الثمن وما دون في الشيك — لا حجة في ذلك — إذ فضلا على أن مجرد التطابق في البيانات لا يقطع في ذاته بقيام صلة بين هذا الشيك وذاك العقد طالما خلت الأوراق من دليل مقبول على قيام هذه الصفة بأي وجه من الوجوه فإن هذه الواقعة مع صحتها — لاتعد بمثابة حادث قاطع في الدلالة على أن العقد العرفي المنوه عنه قد حرر فعلا قبل وقوعه بها يجعله ثابت التاريخ في مفهوم الفقرة ( د ) من المادة ٣٩٥ من القانون المني التي تقابلها الفقرة ( هـ ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ذلك أن الحادث القاطع في مفهوم الفقرة المشار إليها إنما يقصد به الواقعة التي تكون في طبيعتها قاطعة الدلالة على أن الورقة قد صدرت قبل وقوعها ومن ثم لا يكفي أن تكون الواقعة مما يرجع معها احتمال مطابقة تاريخ الورقة للواقع كما هو الشأن في الحالة المطروحة ولا اعتداد في هذا المقام بما قدم من شهادات صادرة من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وبنك التسليف الزراعي والتعاوني



بمخالفة والاتحاد الإفريقي العربي والمصارف المختص ذلك انه لما كان  
الرأى فى طبيعة هذه الشهادات — فانها فضلا على مسطورها فى تاريخ  
لاحق لتاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه  
قد جاءت فيها تفسيفته من بيانات على سبيل الاخبار بواقعة حيازة  
المستترين او تملكهم للأرض محل المنازعة وسند هذه الحيازة او الملكية  
ولم تلت بين مسطورها بما يتبع فى ثبوته تاريخ العقد العرفى المؤرخ فى  
٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ المنوه عنه على وجه اليقين قبل العمل بأحكام  
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق .

( طعن ٩٤ لسنة ١٨ ق — فى ١١/٤/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

#### المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — المقصود من وقوع  
حادث آخر يكون قاطعا فى أن الورقة العرفية قد صدرت قبل وقوعه — يجب  
أن يكون الحادث واقعة قاطعة الدلالة على وقوعه وأن يتم فى ظروف  
وملابسات لا يأتيها شك من أى ناحية من النواحي .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المعترضة تستند بجانب ما تستخدم الى قولها بأنه حتى  
إذا لم تصلح الوسيلة المتقدمة فى اثبات التاريخ فانها تلجأ الى القياس  
الوارد بالفقرة ( هـ ) من المادة ١٥ المشار اليها ، الا أن هذا الاستناد مردود  
بدوره بأنه يشترط للاخذ بهذا النظر أن يكون التفسير واقعة قاطعة  
الدلالة فى أن المتقدم تقديمه الى الشهر العقارى فى هذا التاريخ ، ومعنى  
ذلك ان يتم فى ظروف وملابسات لا يأتيها شك من أى ناحية من النواحي  
ويكون ثمة أدلة حاسمة على وقوعه ، الا ان الحال فى الطعن الراهن هو  
أنه غير ثابت ان العقد قدم بالطريق المرسوم قانونا ، وهو ان يبدأ  
بتقديمه الى مأبورية الشهر أى لرئيس المأبورية ويقوم هذا بعد الفحص  
الابتدائى بحالته الى الموظف المختص بتقدير الرسوم ، ولا يكفى فى هذا  
أن تكون الاحالة شفوية كما جاء فى دفاع الطامنة ، كما أن هذا الطلب

لم يتم فكر شيء عنه في أي من مسجلات المأمورية أو أوراقها : هذا فضلاً  
عنه أنه التوقيع على كل تشريع من قبله بشكك وانحصر التوقيع الآخر على  
الوعظ من أن الموثق أقر أمام اللجنة القضائية بأنه مساهباً للتوقيع ،  
وقد علق الحاضر عن الطاعة هذه المفيدة إلمام المحكمة بأن التوقيع للشهر  
يتمس للوظف المفكور وإنما هو لرئيس المأمورية ، كل ذلك يلقي ظلالاً  
من الشك على هذه الواقعة ويبيدها عن أن توصف بأنها واقعة فاعلة ،  
كما لا يجدي الطاعة استقلالها فضلاً عن ذلك إلى الشهادات الصادرة من  
تلم الضريبة على المقدرات المبنية بمحاطلة الاسكندرية المتضينة ويط  
عوائد أملاك على بعض مبان من يناير سنة ١٩٦١ باسم بعض المتأهلين  
مع المعارضة بقولة أن هذه المباني استجرت قبل صدور القانون رقم ١٧٧  
سنة ١٩٦١ - ذلك أنه فضلاً عن أن هذه الشهادات لم يرد بها أي بيان  
يعين الأرض محل العقد أو أي المصلحة التي بيّلت العقد فإن تاريخ غالبيتها  
لاحق للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

( طعن ٤٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٣ )

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - مفاد احكام  
المادة ٦٥ من قانون الإثبات أن التعارض الشرطي لثبوت تاريخ المحرر المعرفي  
ثبوتاً أن يكون الدليل قاطعاً - حينما يثور الشك حول الدليل المكتف اسماً  
لايثبات تاريخ الورقة العرفية فإنه لا يعتد بقيمة ولا يفظ به في هذا الحال .

خلاص الحكم :

ومن حيث أنه عن كفاية لاختتام البريد كطيل على ثبوت التاريخ الأول  
فإن نص المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد العرفية والتجارية رقم ٢٥  
لسنة ١٩٦٨ صريح في أن المحرر المعرفي لا يكون حجة عليه الغير في تاريخه  
الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت ؛ عن من يحرم

أن يعتمد بالمستلزم الذي قلناه من أن يوم أن يصح بمسؤوله في ورقة  
أخرى ثبوت التاريخ . — من يوم أنه يظهر عليه موظف مختص  
د — من يوم وفاة أحد من لهم على الحرر اثر معترف به من خط أو  
امضاء أو بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلا على أحد من هؤلاء أن  
يصم لعله في جسمه ه — من يوم وقوع الحادث أو يكون قاطعا  
في أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه — والمستند من استقراء احكام  
هذه المادة أن الشارع اشترط ليكون تاريخ الحرر العرفي ثبوتا أن يكونه  
الدليل قاطعا — ومن ثم فانه حتى بالنسبة للحالات التي حددتها في  
الفقرات من ١ الى ٥ راعى توفر هذا الشرط فثبت الحرر في السجل  
المعد لذلك قاطع في الدلالة على صحة التاريخ — وثبوت مضمونة في  
ورقة أخرى ثابتة التاريخ يقطع في صدور الورقة العرفية قبل تاريخ  
الورقة الناجبة التاريخ وكذلك الحال بالنسبة لتأشير الموظف العام  
المختص ووفاء أحد من لهم على الحرر اثر معترف به من خط أو  
امضاء . . . ونحن إذ اراد الشارع أن يعمم الحكم اشترط ذات الشرط  
في الفقرة ( هـ ) حيث اشترط أن يكون الحادث قاطعا في أن الورقة  
قد صدرت قبل وقوعه — وأذن فحيثما يصور الشك حول الطيل  
المأخذ أساسا لاثبت تاريخ الورقة العرفية أو لا يكون قاطعا في الدلالة  
فانه لا يعتمد عليه ولا يعتد به في هذا المجال .

ومن حيث أن اللجنة القضائية في قراراتها المطعون فيها بالظعن  
المثل قد أصابت وجه الحق فيما انتهت اليه من عدم كفاية اختصاص مصلحة  
البريد التي تحملها العقود موضوع الاعتراضات الأربعة وما بنت عليه من  
اسباب انت الى هذه النتيجة — فان هذه المحكمة تأخذ بها اسببا لها في  
رفض هذا الوجه من وجوه الظعن ومن ثم تلتفت عنه .

( ظعن ٧٠١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٦ )

قاعدة رقم ( ٩٤ )

المبدأ :

طرق الإثبات الواردة بالمادة ١٥ من القانون  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر

« للقاضي ان يعتمد في هذا المجال بكل واقعة تقطع في تحديد تاريخ الورقة العرفية على وجه قطعي لا يخلفه شك — لا اعتداد في هذا الصدد بأي وسيلة لا تحقق هذه الغاية — تفسير ذلك مما يستقل به القاضي حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها » .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩٥ من القانون المدني قد نصت على انه « لا تكون الورقة العرفية حجة على الغير في تاريخها الا منذ ان يكون لها تاريخ ثابت ، ويكون تاريخ الورقة ثابتا ١ — من يوم ان يقيد بالسجل المعد لذلك . ب — من يوم ان يثبت مضمونها في ورقة اخرى ثابتة التاريخ ج — من يوم ان يؤثر عليها موظف عام مختص د — من يوم وفاة احد من لهم على الورقة اثر معترف به من خط او امضاء او ختم او بصمة ، او من يوم ان يصيح مستحيلا على احد من هؤلاء ان يكتب او يصمم لعمله في جسبه . وبوجه عام من يوم وقوع اى حادث آخر يكون قاطعا في ان الورقة قد صدرت قبل وقوعه . . وقد جاءت المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ترديدا لذات الاحكام والمستفاد من سياق هذا النص ان الاصل في الورقة العرفية ان تكون حجة على الكافة في كل ما دون بها فيها عدا التاريخ المعطى لها فلا تكون له حجة بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل ثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة او شبهة في صحته ، وحكمه استثناء التاريخ على هذا الوجه لتمثيل حسبما افصح عنه المذكرة الايضاحية للقانون المدني في حثاية الغير من خطر تقديم التاريخ في الاوراق العرفية وذلك ببراءة ان الورقة « العرفية هي من خلق ذوى الشأن فيها ومن اليسر اعطاء هذه الورقة تاريخا كاذبا اضارا بالغير الذي يحتج عليه بها ومن ثم كان لزاما حماية الغير من هذا الفسح الذي يسهل وقوعه اضارا به وذلك باشتراط ان يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتا لكي يحتج عليه به ، ونزولا على هذه الحكمة واتساقا معها فقد جاءت طرق اثبات التاريخ التي ساقها النص المتقدم على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ومن ثم كان للقاضي ان يعتمد في هذا المجال بكل واقعة تقطع في تحديد تاريخ الورقة وذلك ما نصت عليه الفقرة (د) :

من المادة ٣٩٥ من القانون المدني ورجحته الفقرة (هـ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات على الوجه المشار إليه ، وغنى عن البيان أن الأصل الجليح فى هذا الخصوص أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتا على وجه قاطع لا يخاطبه شك ومن ثم فلا اعتداد فى هذا الصدد بأى وسيلة لا تحقق هذه الغاية وتقدير ذلك مما يستقل به القاضى حسبا يستخلصه من ظروفه الدعوى وملابساتها .

ومن حيث أن اقرار الضريبة العامة على الأيراد هو فى الأصل ورقة . من انشاء الممول صاحب الشأن وصنعة اذ ، انه يفرد بتدوين ما يشاء من بيانات فيه بعيدا عن أى رقابة من الجهة المختصة بمصلحة الضرائب ، ومن ثم فإن هذه البيانات لا تكون حجة فى الإثبات الا بقدر ما يقوم الدليل القاطع على سلامتها وتوافرها لها مقومات ثبوتها ، ولا يفر من ذلك كونه هذا الاقرار قد اكتسب تاريخا ثابتا بمجرد تأشير الموظف المختص بما يفيد تسلمه اذ ان واقعة تسليم الاقرار الى مصلحة الضرائب على هذا النحو ليس من شأنها أن تنهض فى ذاتها دليلا قاطعا على صحة ما تضمنه هذا الاقرار من بيانات او اشير اليه فيه من وثائق .

ومن ثم أن المطعون ضدهم يستندون فى اثبات تاريخ العقيد العرفى موضوع النزاع وهو العقيد المؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ والصادر من المطعون ضده الثالث - المسئول لديه - الى المطعون ضدها الاول والثانى يستندون فى ذلك الى ورود مضمونه فى اقرار الضريبة العامة على الأيراد المقدم من المسئول لديه الى مأمورية ضرائب دمنهور عن ايسراده الكلى فى الة من اول يناير الى ٣١ من ديسمبر ١٩٦٠ والى ان هذا الاقرار صدر لاثبات الأيرادات الخاصة لسنة ١٩٦٠ فقط حتى تحصل الضريبة المستحقة عليها ، وعلى ذلك فإنه من الطبيعى أن يكون المسئول لديه ما يجريه من تصرفات خلال تلك السنة ، ولكن ليس من طبع الامر أن يدرج الممول تصرفاته الحاصلة فى السنة التالية وهى سنة ١٩٦١ فى اقراره المقدم عن سنة سابقة عن سنة ١٩٦٠ فى حين أن الحال لا يستلزم ذلك اذ لا تأثر لهذا التصرف على إيراداته التى حققتها فى سنة ١٩٦٠ ، والى بحاسب عليها ضرائبها بهذا الإقرار ، وعلى ذلك فإن الإكسلة الى

المصرف المستقر بالمقد العرفي المشار اليه من هذا الاقرار تكون قد جاءت حقوق مقتضى ومنتهى الصلة بما لعد له هذا الاقرار اسببا ، هذا فبجسلا عن ان الثابت ان المظنون ضده الثالث « البساج » ظل يشار استغلال الأرض الطبيعية بصفته ملكها الى ما بعد ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ اذ ابرم بهذه اللجنة عقود اجسط لتلك الأرض في نوفمبر سنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه لما تقدم فان واقعة قيام العقد العرفي المشار اليه في ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ على هذا الوجه يحوطها الشك وتفتقد في الوقت ذاته الدليل القاطع على صحتها ، الأمر الذي لا تطعن معه المحكمة الى ان هذا العقد ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وبالتالي لا يجوز الاعتداده في تطبيق احكام هذا القانون ويكون الاصلاح الزراعي على حق في استيلائه على المساحة الزائدة عن مائة فدان لدى المستولى عليه السيد / ... المظنون ضده الثالث .

( طعن ٩٠٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٩٥ )

المادة :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ و ٢٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ — يلزم لاجراء المضاماة في حالة عدم اتفاق الخصوم ان يكون الخط او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع الذي يجرى المضاماة عليه على محرر رسمي والا فلا يجوز قبوله — تطبيق للاوراق والمحررات الرسمية — لا يجوز اعيان ترويج وغا كتيب العقد تاريخا ثانيا ما دام كاتب العقد لم يوقعه بصمته مصادقا او شاهدا او ضامنا .

ملخص الحكم :

في المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ يقضى بأن تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الامني الذي يستبقه المالك طبقا للمواد السابقة ومع مراعاة احكام المادتين السابقتين لا يعتد في تطبيق احكام

هذا القانون بمنعفت الملك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به وتنص المادة ١٥ من قانون الكفالة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه « لا يكون المحرر المسمى حجة على الغير في تاريخه إلا بعد أن يكون له تاريخ قايده ويكون المحرر تاريخ ثابت من يوم وفاة أحد من لهم على المحرر اثر مقترف به من خط او امضاء او بصمة ، او من يوم أن يصبح مستحيلا على أحد من هؤلاء أن يكتب او يصمم لملة في جسيمة . وتنص المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه « لا يقبل للمضاهاة في حجة عدم اتفاق الخصوم الا ١ - الخط او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع الموضوع على مجزرات رسمية م ١٠ المحررات الرسمية .

ومن حيث أنه يبين من جراح ما تقدم أن النزاع بين الطرفين يدور حول ما اذا كان يلزم الاكتفاء بالمقد العرفي محل الاعتراض رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٦٩ باعتباره أصبح ورقة رسمية بالحكم بالاعتداد به من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي حسبما يدعى الطاعن لإجراء المضاهاة المطلوبة - لم يتمين على طاعن تقديم ورقة رسمية عليها توقيع المتوفى . . . . . او مكتوبة بخط يده .

ومن حيث أن نص المادة ٣٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية صريح واضح في أنه يلزم لإجراء المضاهاة في حالة عدم اتفاق خصوم أن يكون خط او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع الذي يجري المضاهاة عليه - على محرر رسمي والا فلا يجوز قبوله .

واذا كانت الورقة او المحرر الرسمي لما تقتضي به المادة ١٠ من ذات القانون هي التي يثبت فيها موظف عام او شخص مكلف بصفة عامة ما تم على يديه او با تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقا للوائح القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه لماذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية فلا يكون لها الا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوي الشأن قد وقعوا بها بمضاهاتهم او اختتامهم او ببصمت اصابعهم فان العقد الذي اعتدت به اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٦٩ لا يعتبر ورقة رسمية بهذا المعنى ما يسوغ معه اجراء المضاهاة عليها ذلك انه فضلا على ما تقدم

بلن. المعقد، للذكور. لم يتم إلا إعداد به. لا لأن تاريخه قد ثبت. التاريخ. عليه  
من موظف عام هو وكيل للنيابة للأحوال الشخصية ولا علاقة في ذلك بخط  
كتبه أو توقيعه عليه كشاهد — ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الدليل  
كوسيلة للمضاهاة — وبالتالي من هذا السبب من أسباب الطعن .

ومن حيث أنه من جهة أخرى فإن الاستناد إلى أن كاتب المعقد قد توفي  
وإن المعقد بذلك قد ثبت تاريخه بوفاة كاتبه — أن الاستناد إلى ذلك لا يقوم  
هو الآخر على سند من القانون ذلك أن الكتابة وحدها إذا كانت لشخص لم  
يوقع المعقد لا تثبت التاريخ إذ من الجائز أن يكتب انسان مشروع عقيد  
يوثقه بصفته متمتدا أو شاهدا أو ضامنا فلا عبرة بوفاته أو حياته فيما  
يختص بلثبات التاريخ . وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للمعقد موضوع  
الزراع إذ توفي محرره دون أن يوقعه بأية صفة كانت وبالتالي فلا تنبذ  
وفاته في إثبات تاريخه — وبذلك ينهل السبب الثاني من أسباب الطعن —  
وبالتالي يكون الطعن ولا أساس له من القانون متعيينا الحكم برفضه  
والإزام الطابعين المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون الرافعات المدنية  
والتجارية .

( طعن ٥٣١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ )

### ملخص رقم ( ٩٦ )

المبدأ :

تاريخ التصرف .

ملخص الحكم :

سداد الأموال الأميرية لا يصلح دليلا على ثبوت تاريخ الورقة العرفية  
— ذلك أن القائم بسداد هذه الأموال لا يكون بالضرورة مالكا للأرض .

( طعن ٩٤١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ )



## المجلد السبعون

### مسائل متنوعة

قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبدأ :

الأصل في الورقة العرفية أن تكون حجة على الكافة في كل ما دون بها فيما عدا التاريخ المعطى لها - تزويج الورقة العرفية لا يكون له حجية بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل ثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة أو شبهة في صحته - طرق إثبات المحرر العرفي الواردة في المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على سبيل المثال لا الحصر - الأصل المألوف أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتاً على وجه قاطع الدلالة لا يخالفه شك - لا وجه للاعتداد بأي وسيلة لا تحقق الوثاقة منها - تقدير ذلك متروك لسلطة القاضي التقديرية وما يستقل به حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملازماتها .

ملخص الحكم :

أنه باستعراض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الأسرة والفرد من الأراضي الزراعية وما في حكمها يتبين أن المادة الأولى منه تنص على أنه : « لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها ومن الأراضي البور والمصحراوية أكثر من خمسين فداناً .

كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الأراضي جملة ما يمتلكه الأسرة مع مراعاة حكم الفقرة السابقة » كما تنص المادة السادسة من ذات القانون على أن « تستولي الحكومة خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون على الأراضي الزائدة عن حد الأقصى للملكية المقررة وفقاً لأحكام المادة السابقة .

ولا يعتمد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك السابقة

ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به » وأخيراً نصت المادة ٢٣ من القانون المذكور على أن يعمل به اعتباطاً من يوم ١٩٦٩/٧/٢٣ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية تنص على أنه « لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت :

أ - من يوم أن يقيّد في السجل المعد لذلك .

ب - من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ .

ج - .....

ومن حيث أن المستفاد من سياق نص المادة ١٥ من قانون الإثبات أنفة الذكر أن الأصل في الورقة العرفية أن تكون حجة على الكافة في كل ما دون بها فيما عدا التاريخ المعطى لها ، فلا تكون له حجية بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل بثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة أو شبهة في صحته وحكمة استثناء التاريخ على هذا الوجه تتمثل حسبها فصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني في حياية الغير من خطر تقديم التاريخ في أوراق العرفية وذلك بمراعاة أن الورقة العرفية هي من خلق ذوى الشأن فيها ، ومن اليسير إعطاء هذه الورقة تاريخاً كاذباً اضراً بالغير الذي يحتاج عليه بها ، ومن ثم كان لزوماً حماية الغير من هذا الغش الذي يسهل وقوعه اضراً به ، وذلك باشتراط أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتاً لكي يحتاج عليه به ، ونزولاً على هذه الحكمة وانساقاً معها فقد جاءت طرق إثبات التاريخ التي ساقها النص المتقدم على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر وغنى من البيان أن الأصل الجامع في هذا النصوص أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتاً على وجه تام لا يخالفه شك ومن ثم فلا اعتداد في هذا الصدد بأى وسيلة لا تحقق هذه الغاية وتقدير ذلك مما يستقل به القاضي حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملاساتها

ومن حيث أن الثابت من الأوراق في الطعن المثلل أن سند المجمعون ضده في ثبوت تاريخ العقد محل النزاع قبل ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ المصل

بالحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ غيبت في الشهادة المقدمة منه ( المظنون ضده ) والصادرة عن الجمعية التعاونية الزراعية بناحية . . . . التي قيد أن المذكور له حيزة بالجمعية ١٩٦٣/١٢/٧ ومباحثتها - س ٢٠ ط ٣٠ ف يطريق الملك تحت رقم ١٩ سجل ٢ خدمات كما جاء بتقرير الخبير المتعصب أن المساحة موضوع النزاع والواردة بالمعد العرفي المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٥ أن مقدارها ٢ س ١ ط ٣٠ ف تدخل ضمن مساحة الس ٢٠ ط ٣٠ التي وجدت في حيزة المظنون ضده ابتداء من العام الزراعي ١٩٦٣/٦٢ وذلك طبقاً لسجلات الحيزة الموجودة بالجمعية الزراعية .

ومن حيث أن ما يستند اليه المظنون ضده في هذا الشأن مردود عليه بما أثبتته الخبر صراحة في تقريره من أن نص العقد محل النزاع يرد تفضيلاً بسجلات الجمعية ( صفحة ٨ من التقرير ) ، كما أنه بالإطلاع على الأقرار المتقدم من الخاضع الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣ تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يتبين أن الخاضع قد أدرج المساحة محل النزاع ضمن الأطياف المحتفظ بها لنفسه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأقرار المذكور لم ترد به ثمة إشارة من قريب أو بعيد للعقد محل النزاع في حين أنه قد أشار صراحة الى عقدين عرفيين آخرين صادرين من الخاضع للفرع وليس لنجله ( المظنون ضده ) أحد هذين العقدين بمساحة ١ س ٢٠ ط ٣٠ أما العقد الثاني فإنه بمساحة فدان واحد . وبغضلاً عما تقدم جميعه فإن الثابت أيضاً من الإطلاع على الأقرار المذكور أن الماذي قام بتحريره ليس هو الخاضع شخصياً وإنما نجله ( المظنون ضده ) وذلك بموجب توكيل رسمي علم رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ توثيق بنى مسويف ولو كان العقد محل النزاع قد تم إبرامه فعلاً بين الطرفين قبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وخضوع الأب لأحكامه لكان أولى بالمظنون ضده أن يقوم بادراج هذا التصرف في الأقرار المتقدم منه نيابة عن والده .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم جميعه فإن ادعاء المظنون ضده ببلووت تاريخ العقد محل النزاع يكون قائماً على غير أسس الواقع والقانون . ولما كان قرار اللجنة التنفيذية المظنون فيه قد انتهى الى غير هذه النتيجة فإنه

من ثم يكون قد صدر علي نحو مخالف للقانون الأمر الذي يعميه معه على المحكمة القضاء بالنقض ويرفض الاعتراض .

( جلن ١٨٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩ )

### قائمة رقم ( ٩٨ )

#### المبدأ :

عقد بيع ابتدائي ثابت التاريخ - مجرد قصر التسجيل على مساحة معينة من القدر المبيع بالعقد الابتدائي لا ينهض في ذاته دليلا مقبولا على ان ارادة المتعاقدين قد اتجهت الى قصر البيع على المساحة الواردة في العقد المسجل والمدول في الوقت عينه عن بيع ما زاد على هذه المساحة - له من ذلك - نسخ عقد البيع امر لا يفترض وانما ينبغي ان يتم مراعاة قضاء او اتفاقا - تقدم اطراف عقد البيع الابتدائي بطلب الى مديرية الشهر العقاري المختصة لاتخاذ اجراءات شهرة شاملة للمبيع يشهد دليلا على ان نية الطرفين قد انصرفت الى ترتيب آثار العقد في كل اجزائه .

#### ملخص الحكم :

ان القاعدة الأصولية ان الاحكام ينبغي ان تبنى على الجزم واليقين ، وليس على الاستنتاج والتخمين ويدهى ان مجرد قصر التسجيل على مساحة معينة من القدر المبيع بالعقد الابتدائي لا ينهض في ذاته دليلا مقبولا على ان ارادة المتعاقدين قد اتجهت الى قصر البيع على المساحة الواردة في العقد المسجل والمدول في الوقت عينه عن بيع ما زاد على هذه المساحة من القدر المشار اليه ذلك ان نسخ عقد البيع امر لا يفترض وانما ينبغي ان يتم مراعاة سواء قضاء او اتفاقا والثابت ان الأوراق في الخصوصية المائلة قد اُجريت من دليل قاطع على ان العقد الابتدائي المؤرخ في ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ المشار اليه قد تمسح في شأن مساحة الـ ١٥ س ٢٢ ط محل المنازعة سواء بحكم من القضاء او باتفاق طرفين مراعاة على هذا الاجراء ، بل ان القابت في الأوراق ان الطرفين قد بلغوا في اليوم التالي لإبرام ذلك

المستند إلى تقديم طلب إلى مديرية السجل المدني المختصة شرعياً في  
التفصيل إجراءات شهره ، وبهذا هذا الطلب الآخر شاكلاً للبيوع صحيحاً  
بينه المقتدان في العقد ، وتدخل فيه مبالغة إلى ١٥ س ٢٢ ط مخر  
المنازعة الأمر الذي يشهد على أن نية المقتدين قد انصرفت إلى ترتيب  
أثار العقد المبرم في ١١ من أبريل سنة ١٩٦٧ في كل أجزائه ولم  
تتحول من هذه النية سواء كلياً أو جزئياً .

أولاً ٥٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣

### قاعدة رقم ( ٩٩ )

المبني على :

المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ - قطع المعاش متى ثبت بيقين  
أن مستحقته تزوجت - لا يلزم لاثباته وثيقة رسمية .

ملخص الفتوى :

ينتهي معاش من يثبت زواجها على وجه قاطع بأي طريق من طرق الإثبات  
ولو لم يكن عقد زواجها بثبات وثيقة رسمية . وثمة رأى عكسي يذهب إلى  
القول بأنه لا محل لقطع المعاش ما دامت مستحقة لم يعقد زواجها بوثيقة  
رسمية . ويستند هذا الرأى إلى الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب  
المحكم الشرعية ( المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ) والتي تنص على أنه  
« لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة  
زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ » ولكن  
هذا الرأى محدود عليه بما يأتي :

أولاً - أن عقد الزواج في الشريعة الإسلامية ما زال من العقود  
الرضائية التي تتم وتنتج أثرها القانونية متى امتوتيت كافة أركانها الشرعية ،  
ولم تصبح الرسمية ركناً من أركان الزواج كما قد يتبادر إلى الأذهان من ملاحظة  
الفكرة الأساسية للقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ جاء فيها « وما كان لغيره  
من ذلك أن يقع لو أجنب هذا العقد دائناً بوثيقة رسمية ، كما في عقود

الزمن وحجج الأوتكاف ، وهى أقل منه شأنًا « . إذ من المعلوم أن الرسمية ركن فى عقد الزمن ، يترتب على اغفالها بطلان العقد بطلانًا إصليًا ، وليس هذا هو الحال فى عقد الزواج ، فالرسمية مطلوبة فيه للاتساق معجب ، يترتب على اغفالها عدم سماع الدعوى عند تكرره ، ولا يفتى على غاوتها بطلان العقد أو فساده .

ثانياً — أن المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية . قد سحر بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ ، فى حين أن المادة ١٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، تشترط ثبوت الزواج بوثيقة رسمية فى الحوادث الواقعة من أول اغسطس سنة ١٩٣١ ، ومن ثم فلم تكن الرسمية واجبة عند العمل بأحكام قانون المعاشات ، وبالتالي فلا سبيل الى القول بأن المشرع قصد أن يكون الزواج فى صدد تطبيق أحكام ذلك القانون ثابتاً بوثيقة رسمية ، وإنما يجب أن تفسر نصوصه على ضوء القواعد والأحكام التى كانت قائمة عند العمل بأحكامه ، والتى لم تكن تتطلب ثبوت الزواج فى وثيقة رسمية . يضاف الى ذلك أنه يبين من استقراء ثبوت عقد الزواج بمقتضى وثيقة رسمية ، كلما ارتأى المشرع ضرورة لذلك : فمثلاً تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية على أن « لا يترتب أثر للزوجية فى كسب الجنسية أو فقدانها الا اذا ثبت فى وثيقة رسمية تصدر من الجهة المختصة » . ولم يكن المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية يشترط الوثيقة الرسمية فى اثبات الزوجية ، ومن ثم كان يكفى فى ظل أحكامه تحقق واقعة الزواج لترتيب تلك الأحكام . وما دام المشرع لم يشترط الوثيقة الرسمية بمقتضى قانون المعاشات لاثبات الزواج ، فلا محل لاستلزامها دون نص .

ثالثاً — أن منع سماع الدعوى — طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — مقصور على الدعاوى التى ترفع الى المحاكم الشرعية ، ومن المعلوم أنه توجد جهات احوال شخصية أخرى لطوائف غير المسلمين من المصريين ، والمتع من سماع دعوى لا يمتد بداهة الى هذه الجهات ، فهى تسمع دعوى الزوجية ولو كانت غير ثابتة فى وثيقة رسمية ، وقانون المعاشات يسرى على الموظفين كافة ايا كان دينهم .

أو مذهبهم ، ولا يقتصر على المسلمين وحدهم ، ومن ثم لا يستلزم منطقيا أن  
تشتترط الوثيقة الرسمية بالنسبة للمسلمين دون سواهم من أفراد الطوائف  
الأخرى .

( متى ٦١ - في ١٩٥٥/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٠٠ )

#### المبدأ :

مدة خدمة في التعليم الحر - الشهادات المقدمة من المعاصرين لإثباتها  
لا تعتبر قرينة قاطعة في اثبات صحة ما تضمنته - تقدير قيمة هذه الشهادات  
ككليل في الإثبات متروك للإدارة - وليس للقضاء الإداري أن يستلغ النظر  
بالموازنة والترجيح فيما قلم لديها من دلائل في خصوص صحة أو عدم صحة  
قيام الواقعة المراد التلليل عليها بالشهادات المذكورة .

#### ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن الوزارة اتبعت - في تحديد المدة التي قضيت بالتعليم  
الحر - إجراءات تقوم على تحقيق المدة التي قضيت بكل مدرسة ، وذلك  
بوساطة أحد المفتشين الإداريين الذي يعتد على بحث السجلات والملفات  
ومستندات الصرف ، ولم تعدد بشهادات المعاصرين عن مدد الخدمة  
التي استبعدتها باعتبار هذه الشهادات دليلا تحديريا يحتمل الصدق  
وعدمه ، وانتهت أخيرا بعد التردد في أمرها إلى أطراح الأخذ بها لعدم  
الثقة فيها وعدم وجود قاعدة تلزمها بحجيتها ، وعدم نهوض الشهادات  
المذكورة قرينة قاطعة في إثبات صحة ما تضمنته ... ما دامت الوزارة  
صاحبة الرأي في تقدير قيمة الشهادات المقدمة من المدعية لإثبات مدد  
خدمتها السابقة في التعليم الحر لم تقتنع بصحة هذه الشهادات ككليل  
صالح لهذا الإثبات فيما يتعاق بالمدة التي قررت الوزارة استبعادها ، بعد  
إذ تطرق إلى وجدانها الارتياح في أمرها - متى كان الثابت هو ما تقدم ،  
فإن قرارها في هذا الشأن ( الذي هو متروك لوزنها وتقديرها وعيبتها )  
يكون سليما ، وليس للقضاء الإداري أن يستلغ النظر بالموازنة والترجيح

هنا تلم لديها من دلائل وشواهد وقرائن احوال اثباتنا ونفها في خصيص  
بصحة او عدم صحة قولم الواقعة المواد القليل عليها بالتمسك بالحق  
ذكرها .

( طعن ٢١٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٠/٢٥/١٩٥٨ )

### قاعدة رقم ( ١٠١ )

المبدأ :

شهادة ميلاد — قوميون طبي — سابقة بتقديم شهادة الميلاد قبل  
أن تم جهة الادارة باحالة الموظف الى القومسيون الطبي — من الأمور التي  
يتوقف عليها استقرار علاقة الموظف بالحكومة على أساس ثابت غير تلقى —  
ويجب أن تكون بطريق يقين لا مجال فيه للشك — ليس اكمل لتواتر هذا  
الدليل القاطع من ثبوت تقديم هذه الشهادة بدليل يستفاد من أوراق الملف  
ذاتها .

ملخص الحكم :

لا جدال في أن سبق تقديم شهادة الميلاد قبل أن تم جهة الادارة  
باحالة الموظف الى القومسيون الطبي وهو من الأمور التي يتوقف عليها  
استقرار علاقة الموظف بالحكومة على أساس ثابت غير تلقى — ينبغي أن  
يثبت بطريق يقين تام لا مجال فيه للشك وليس اكمل لتواتر هذا  
الدليل القاطع من ثبوت تقديم هذه الشهادة بدليل يستفاد من أوراق  
الملف ذاتها من أن الظاهر في تعديد المحسن أو إبراز هذه الشهادة بعد  
علم الاحالة الى القومسيون حسبما توصى اليه المصلحة المختصة .

( طعن ٦٠٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

المبدأ :

بيان البصاير وتمريفها — التمويل عليها ضمن اهم وسائل تحقيق



شخصية الإنسان — انساني تلك ما ثبت عليها وعالميا من عدم وجود شخصيتين  
لها بصماتان متماثلتان في الخطوط والميزات حتى ولو كنا توأمين من بويضة  
واحدة .

#### ملخص الحكم :

من المسلم به علميا ان البصمات تولد مع الانسان وتظل على شكلها  
بدون تغيير حتى مماته . والبصمة عبارة عن تلك الخطوط البارزة  
التي تحاذيها خطوط اخرى منخفضة التي تتخذ اشكالا مختلفة  
على جلد اصابع اليدين والكفين من الداخل وهذه الخطوط تترك طابعها  
على كل جسم تلمسه وتعتبر بصمات اصابع وراحة اليدين من اهم  
وسائل تحقيق شخصية الانسان ويرجع ذلك الى ما ثبت علميا وعالميا  
من عدم وجود شخصين لها بصماتان متماثلتان في الخطوط والميزات  
حتى ولو كنا توأمين من بويضة واحدة . وقد اخذت مصر بنظام البصمات  
كطريقة لتحقيق شخصية الفرد منذ عام ١٨٩٦ الى جانب طرق المقاسات  
البدينية التي ابتكرها ( برتليون ) ثم اعتمدت عليه اعتمادا رسميا كليا  
لتحقيق الشخصية من عام ١٩٠١ .

( طعن ١٤٥٦ امثلة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

##### المبدأ :

تقرير المباحث العامة — صعبته هو محضر تحريات او جمع  
استدلالات — خضوع ما جاء فيه لتقدير المحكمة .

#### ملخص الحكم :

ان تقرير المباحث لا يزيده في صعبته على محضر تحريات او جمع  
الاستدلالات ويخضع لتقدير ما جاء فيه لرؤية المحكمة عليها ان تناقشه  
وتأخذ به اذا ما اطاعت اليه وانضمت به كما ان لها ان تطرحه من ادلة

المشورت انما واستبان اليها من مصلحة ما جاء به ان عدم تركه على  
وقبلت جديدة او غير مجدية .  
( طعن ١١٥٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

##### المبدأ :

لجهة الاختصاص الاعتماد على تقارير ادارة المباحث  
العامة وتكوين عقيدتها بما تطئن اليه منها ما دامت تتوخى وجه الصالح  
العام .

##### ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قررت ان تقارير ادارة المباحث وهى من الاجهزة  
الرسمية التى انشئت لمعاونة الجهات المختصة فى استجاء المعلومات  
والبيانات والدلائل وان لتلك الجهات ان تعتمد عليها وتكون عقيدتها بما  
تطئن اليه منها ما دامت تتوخى وجه الصالح العام .

( طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٥ )

##### المبدأ :

وصم الشخص بأنه مريض بمرض عقلى فى نزاع جدى - سلطة  
القضاء الادارى فى ان يتخذ ما يلزم للتحقق من ذلك .

##### ملخص الحكم :

نظرا الى ان وصم الشخص بأنه مريض بمرض عقلى من قبله ان  
يؤثر على اهليته وقد يؤدى الى تقييد حريته الشخصية فانه يجوز للقضاء  
الادارى اذا ما ثار عليه نزاع جدى حول الاصابة او عدم الاصابة بمسرح

على أن يتخذ ما يلزم للتحقيق من ذلك لا سيما إذ قلم من الشواهد فيه  
لوراق الدعوى ما يسوغ اتخاذ مثل هذا الإجراء .

(ملص ٦٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

المبدأ :

اثبتت — ( توجيه اليمين الحاسمة الى الخصم — عدم جواز الميل بها .  
امام محاكم مجلس الدولة ) « الدعوى الإدارية — طبيعتها » .

اليمين الحاسمة كما وردت في المادة ١١٤ وما بعدها من قانون الاثبات  
هي التي يوجهها احد الخصمين الى الآخر ليحسم بها النزاع وتكون عند عجز  
الخصم عن الاثبات فيحتكم الى ضمير الخصم الآخر طالما اعوزه الدليل وهي  
وسيلة للاعفاء من الاثبات — هذه الوسيلة مستبعدة تماما امام القضاء الإداري  
لاعتبارات تتعلق بالنظام العام وبطبيعة الدعوى الإدارية التي تقوم بين طرفين  
احدهما الإدارة التي تتصرف بغرض تحقيق المصلحة العامة بمعرفة موظفيه  
وهو ما يمنع توجيه اليمين الحاسمة الى موظفيه امام القضاء الإداري —  
سريان هذه القاعدة من باب أولى اذا كان الخصم هو احد قضاة المحكمة او  
كان مفوضا امام المحكمة مما يعتبر معه عضوا مكبرا للمحكمة فيلخذ حكم  
أعضائها وهم لا يكون لهم استقلال ذاتي حتى يمكن توجيه اليمين الحاسمة  
الى احدهم خاصة اذا ما تعلق الأمر بولاية المحكمة عند اصدارها احكامها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان اليمين الحاسمة كما وردت في المادة ١١٤ وما بعدها  
من قانون الاثبات هي التي يوجهها احد الخصمين الى الآخر ليحسم بها  
النزاع وتكون عند عجز الخصم عن الاثبات ، فيحتكم الى ضمير خصم الآخر  
طالما اعوزه الدليل وهي وسيلة للاعفاء من الاثبات .

وقد استقر الفقه على ان اليمين الحاسمة مستبعدة تماما امام القضاء  
الإداري لاعتبارات تتصل بالنظام العام وبطبيعة الدعوى الإدارية التي  
تقوم بين طرفين احدهما الإدارة التي تتصرف لتحقيق المصلحة العامة بمعرفة

«موظفاتها» وهو ما يتعارض مع توجيه اليمين الحاسمة ولا يتفق واجتباها  
لذلك لم تنظمها النصوص التشريعية أمام مجلس الدولة لا في فرنسا ولا في  
مصر على خلاف الحال أمام القضاء المدني ومن ثم فإن طبيعة روابط القانون  
العام وطبيعة الشخص الإداري تمنع توجيه اليمين الحاسمة للأطراف أمام  
جهات القضاء الإداري .

ومن حيث أنه ومن باب أولى فإنه إذا كان الخصم هو أحد قضاة  
المحكمة وكان مفوضاً أمام المحكمة وهو بهذه الصفة أحد الأعضاء المكملين  
للمحكمة فيأخذ حكمهم فإنه لا يجوز إطلاقاً توجيه اليمين الحاسمة إليه ذلك  
أن اليمين عبارة عن تصرف شخصي متعلق بذمة الخالق والمفوض هذا  
لا يمثل شخصية إنما وقد دخل في تشكيل المحكمة فلن يكون له استقلال  
فيالحكم يصدر من محكمة بتشكيل حدده القانون ولا يكون لأعضائها كيان ذاتي  
حتى يمكن توجيه اليمين إليه ، ومن ثم فلا يستطيع قاض الموضوع والمفوض  
منه ، أن يحلف على شيء مما لا يتعلق بتصرفه الشخصي أو بذمته وبالتالي  
«فلا يملك في الواقع أو القانون أن يحلف بما تتعلق بولاية محكمة عند  
إصدارها لأحكامها وعليه فإنه ليس للمدعى أن يوجه اليمين الحاسمة أمام  
محكم مجلس الدولة وعلى الأخص إذا كان اليمين إلى أحد أعضاء المحكمة  
أو أحد المفوضين بها .

ومن حيث أن المدعى قد قصر عريضة دعواه على طلب توجيه اليمين  
الحاسمة وهو طالب لا يسأله بواقع أو قانون ، محققاً بالرفض مع الزامه  
المبرورقات .

( طعن ٢٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٧ )

المبدأ :

أن مفاد نص المادة ١٠١ من قانون الأتراك من مصر في مواجهته  
حكم نهائي يلتزم بتنفيذه قبل المحكوم لصالحه - لا يجوز الاحتجاج بغير دفع

من شأنه التأثير على تنفيذ الحكم سواء من ناحية اطراف التنفيذ او موضوعه .  
- اذزام الهيئة المصرية العامة للمساحة بتنفيذ ما يصدر ضدها من احكام  
بزيادة تعويضات نزاع الملكية - تسلس ذلك - ان الهيئة المذكورة لم تدخل  
الجهات المتزوع الملكية لصالحها خصما فى دعوى الطعن فى التعمير .

#### ملخص الفتوى :

ان قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨  
ينص فى المادة ١٠ على ان « الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون  
حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينتقض هذه الحجة  
ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا فى نزاع قام بين الخصوم  
انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا » .

ومفاد هذا النص ان من صدر فى مواجهته حكم نهائى يلتزم بتنفيذه .  
قبل المحكوم لصالحه . ولا يجوز له ان يحتج فى مواجهته بأى دفع يكون  
من شأنه التأثير على تنفيذ الحكم سواء من ناحية اطراف التنفيذ او  
موضوعه ، ومن ثم فان الهيئة المصرية العامة للمساحة تلتزم بتنفيذ  
ما يصدر ضدها من احكام بزيادة تعويضات نزاع الملكية باعتبارها الجهة  
القائمة باجراءات نزاع الملكية فى مواجهة اصحاب الحقوق على العقارات  
المنزوعة ملكيتها وفقا للمادة ٦ من قانون نزاع ملكية العقارات للمنفعة .  
العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ طالما انها لم تدخل الجهات المتزوع الملكية  
لصالحها خصما فى دعوى الطعن فى التعمير ، بالتطبيق لحكم المادة ١١٧ .  
من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، ولا يكون املها الا ان ترجع  
على تلك الجهات بالمبالغ التى تؤديها زيادة عما تقاضته منها لمواجهة نفقات  
نزاع الملكية ، ويتعين على تلك الجهات ان تتخذ اجراءات زيادة المبالغ  
المرصدة لهذا الغرض .

قاعدة رقم ( ١٠٨ )

المبدأ :

الحكم في الدعوى — حجية الأحكام — ( اثبات ) اللجان القضائية للأصلاح الزراعى — المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — حجة الأمر المقضى به — الشروط التى يجب توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى به قسمان : القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكما قضائيا وان يكون قطعيا وان يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه الا اذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب — القسم الثانى يتعلق بالحق المدعى به فيشترط ان يكون هناك اتحاد فى الخصوم والمحل والسبب فيما يتعلق بالقسم الأول — اذا اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للأصلاح الزراعى فان ما تصدره هذه اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر المقضى وذلك بأن يكون قرارا قطعيا أى قد فصل فى موضوع النزاع سواء فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب الأجنة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ينص فى المادة ١٠١ منه على ان الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذلك الحق محللا وسببا وتنفى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها .

ومفاد هذا النص ان ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى وهذه الشروط تنقسم قسمين ، قسم يتعلق بالحكم وهو ان يكون حكما قضائيا وان يكون قطعيا وان يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه الا اذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم

المتعلقين بعون هذه الأسباب - وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل واتحاد في السبب .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالقسم الأول من الشروط الخاصة بالحكم فإنه وإن كان الأصل أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته بموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية إلا أنه وقد اختص المشرع جهة إدارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للإصلاح الزراعي فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر المقضي وذلك بشرط توافر باقي شروط التمسك بهذا الدفع وإهمها في هذا الظمن أن يكون قرارا قطعيًا أي قد فصل في موضوع النزاع سواء في جملته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلًا خاصًا لا رجوع فيه من جانب اللجنة التي أصدرته وشروط الحق المدعى به .

( ظمن ٩٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ١٠٩ )

المبدأ :

تقدير شرعية قرار الاستيلاء المظنون عليه من عدمه - لا يقتضي بحث ملكية الشركة المظنون ضدها للسيارات موضوع النزاع - ليس لجهة الإدارة من جانبها أن تهدر القرينة التي قررها المشرع للحائز باعتباره صاحب الحق الذي يحوز به .

ملخص الحكم :

إن نص المادة ٩٦٤ من القانون المدني على أن من كان حائزًا للشيء اعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس ، وبما أن ذلك لا يقتضي شرعية القرار المظنون فيه من عدمه يقتضي بحث ملكية المظنون ضدها للسيارات موضوع النزاع - بما دام أن الأصل وفقًا لأحكام القانون المدني

انه لا يجوز للدولة باجراء من جبتها ان تهجر القيمة المتغيرة للدينار  
للحائز باعتباره انه صاحب الحق الذي يحوز ،

٦ طمى ٤٤٤ لسنة ٥٧ ، ٧٣ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٦

### تطبيق :

#### الاثبات فى القانون الادارى :

يعرف الاثبات بقونها بأنه : « اقامة الدليل بالطرق التي جدها القانون  
على وجود واقعة قانونية ترتب آثارها » وللأثبات بالنسبة للمحقوق والمراكز  
القانونية أهمية بالغة ، إذ ان الحق دون اثبات يعتبر غير موجود من الناحية  
العلمية .

ومى كل فرع من فروع القانون ، تصاغ نظرية الاثبات ، بما يتفق  
وظروف ذلك الفرع من القانون وطبيعة الدعوى القضائية التي يحكمها ،  
بحيث تختلف النظرية فى القانون خاص ، عنها فى القانون العام ومن ثم  
فان صياغة نظرية الاثبات فى القانون المدنى ، تختلف اجرائيا وموضوعيا ، عن  
صياغتها فى القانون التجارى الى حد ما ، ويزداد الاختلاف عنها فى القانون  
الجنائى والقانون الادارى . ومى ضوء ذلك ثابتت نظرية الاثبات فى القانون  
المدنى على اساس من التحفظ والتقيد بنصوص ذلك القانون والتنظيم الكايل  
لها ، فى ضوء الدور المحايد للقاضى المدنى الذى يقتصر اصلا على تقدير ما يقدم  
من ادلة ، مى حين اتسبت النظرية بشئ من الحرية والمرولة فى القانون  
التجارى بما يتلاءم وطبيعة الأعمال التجارية التى تقوم على الثقة والسرعة فى  
التعامل . والنظرية فى الحالتين تتعلق بروابط القانون الخاص التى تقوم  
بين طرفين متعادلين ، يدافع كل منهما عن مصالحه الشخصية التى لا ترتبط  
بالمصالح العام .

ومى القانون الخاص ، نظم المشرع احكام الاثبات الاجرائية منها  
والموضوعية بدقة وتفصيل ملتجيا مذهب الاثبات المخطط الذى يلف وسطا بين  
مذهب الاثبات الحر او المطلق ومذهب الاثبات القانونى او المعيد . ويتضح فلك  
بمصر مى قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الذى يهمل قواعد الاثبات



الموضوعية من القانون المبنى واحكامه الاجرائية من قانون المرافعات ، وجميعها  
فى تقنين مستقل تيسرا للامور . وذلك يعتبر بناء تشريعي مكابلا لنظرية  
الاثبات فى القانون الخاص .

وفى القانون الجنائى ، تشكلت نظرية الاثبات على هدى ظروف الجموى  
المعمومية التى تقف فيها النية العامة من ناحية طرفها للدفاع عن مصلحة  
المجتمع ، فى حين يقف المتهم من ناحية اخرى متبعا بقرينة البراءة حتى يقوم  
الدليل على ادانته ، باعتبارها من سمات الحرية الشخصية ، واتسمت  
نظرية الاثبات امامه بحرية الاقتناع .

وفى القانون الادارى ، تتم صياغة نظرية الاثبات على اساس ظروف  
هذا القانون وطبيعة الدعوى الادارية التى يختص بنظرها القضاء الادارى  
وتطبق بشأنها نظرية الاثبات الخاصة به ، وهى تعلق بروابط ادارية تنشأ  
بين الادارة كسلطة عامة تقوم بوظيفتها الادارية وبين الامراد ، وتقوم على  
الصالح العام ويسودها مبدأ المشروعية الذى يعنى خضوع الادارة فى تصرفاتها  
لحكم القانون .

وقد بدأ القضاء الادارى فى مصر بصورة فعلية باتشاء مجلس  
الدولة سنة ١٩٤٦ واخذت اختصاصاته تتسع تدريجيا الى ان بلغت اقصى  
درجاتها بشمولها لجميع المنازعات الادارية بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ اعمالا لنص المادة ١٧٢ من الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر  
١٩٧١ حيث اصبح مجلس الدولة القاضى العام للمنازعات الادارية .

على ان المشرع لم يصدر تقنينا مكابلا لاحكام الاثبات امام القضاء  
الادارى ، سواء من الناحية الاجرائية او الموضوعية .

وقد درجت قوانين مجلس الدولة المصرى المتعاقبة على الاحالة بالتمنية  
للاجراءات ، بما فيها اجراءات الاثبات بطبيعة الحال ، الى احكام قانون

المعاملات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى ان يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي ؛

وفى القانون الإداري ، لم تحدد النصوص بصورة كاملة طرق الإثبات المقبولة ، ولم تنظم عبء الإثبات سواء فى فرنسا أو فى مصر فيما عدا بعض النصوص المنفردة التى أشارت الى وسائل معينة للإثبات . وبذلك يتحرر القاضى الإدارى من أية قيود بصفة عامة ويترك لتقديره الاقتناع من الدليل القانونى الذى يطمئن اليه مع تنظيم عبء الإثبات بما يتفق وطبيعة الدعوى الإدارية ، وتلمع القرائن دورا كبيرا فى هذا المجال . وبذلك فإن مذهب الإثبات الذى يتفق وظروف القانون الإدارى هو مذهب الإثبات الحر كما هو الشأن فى القانون الجنائى ، ويمكن القول بأنه اثبات قضائى تعبيراً عن دور القاضى الإدارى الفعال فى سبيل تحقيق التوازن العادل بين الطرفين . وهذا يقابل نظام الإثبات القانونى الذى ينظم عبء الإثبات والأدلة وقيمة كل منها ، كما يختلف عن نظام الإثبات المختلط الذى يأخذ بمبدأ حصر الأدلة مع الاكتفاء بتحديد قيمة بعضها . على أن حرية القاضى الإدارى فى تقدير الأدلة المقبولة ومدى الاعتداد عليها وتنظيم عبء الإثبات محدودة بمعايير : الأول ايجابى يقتضى الاعتداد بصحة وقائع معينة . والثانى سلبى يمنع الاعتداد ببعض الوقائع . ويظهر مثل هذا التقييد أمام القضاء الجنائى الذى يياخذ بنظام الإثبات الحر بلا جدال .

ومن تصفى ظروف القانون الإدارى يقضح وجود عوامل تؤثر على وجه الخصوص فى نظرية الإثبات مستمدة أساسا من طبيعة الدعوى الإدارية وظروفها وتتحصل فى وقوف الإدارة كطرف دائم فى الدعوى متمتعة بالامتيازات السلطة العامة التى تمكنها من القضاء لنفسها مع حيازتها للاوراق الإدارية فضلا عن تعلق الدعوى بروابط القانون العام القائمة على المصلحة العامة والتى يسودها مبدأ المشروعية . وبذلك تبرز عوامل لصيقة بالدعوى الإدارية تؤدى الى خلق ظاهرة عامة مؤداها وقوف المبرد صاحب المصلحة الضخمة غير المزود بأدلة الإثبات عادة موقف المدعى الصعب من هيبة الإثبات فى الدعوى فى حين تقف الإدارة المزودة سلفا بأدلة الإثبات فى مركز المدعى عليه وهو المركز الأفضل والريح . وعلى هذا يقوم الحوار فى الدعوى

الإدارية بين طرفين غير متعطلين ومخالص غير متساوية . الأمر الذى يقتضى صيانة نظرية الإثبات على نحو يطق التوازن العادل بين الطرفين عن طريق المشرع والقاضى متعاونين من هذا الجبل سواء من الناحية الإجرائية أو القاحية الموضوعية ، وبما يميزها عن نظريات الإثبات فى القوانين الأخرى .

وإذا كانت ظروف القاتون الإدارى وظرفيته . بنظرة بما يلانم سسر التعلل الإدارى ، فإن دور المشرع لجرائية ولموضوعيا فى تحقيق التوازن بين طرفى الدعوى يكون محدودا ومتحفظا حيث يترك الدور الرئيسى فى هذا الشأن للقاضى صاحب الممارسة العملية الذى يسيطر على الدعوى الإدارية ويوجهها وبذلك يدور محور الوسائل الفعالة لكفالة هذا التوازن أساسا حول نشاط القاضى الإدارى بخصوص أدلة الإثبات وإجراءاته ، وتنظيم عبء الإثبات .

ومن متابعة دور المشرع فى كفالة التوازن العادل بين الطرفين ، يتضح أنه متعدد الأساليب ، إلا أنه محدود فى جيلته ويقتصر على ما ورد بالنصوص ويمثل هذا الدور فى وضع القرائن القانونية ونقل عبء الإثبات أو تفظيم محله فى بعض الحالات على نحو يخفف من العبء الواقع على عاتق المدعى ، وذلك بالإضافة الى بعض الأحكام الإجرائية التى ينص عليها وتتضح من خلال دراسة ومتابعة عملية التحضر .

أما القاضى الإدارى فانه يمارس دورا إيجابيا يهيم بمقتضاه على تحضير الإدعى تحقيقا لفعالية الرقابة القضائية لهذا المشروعية .

وفى مصر لم تنظم توانين مجلس الدولة وسائل الإثبات بصورة مفصلة ، وأن كانت قد أشارت الى بعضها بصفة عامة ومجيلة ، وتركت كيفية ممارستها الى الأحكام العامة وما درج عليه القضاء الإدارى . وبهذا يمكن للقاضى الإدارى الاستماعة بجميع وسائل الإثبات على اختلاف أنواعها سواء كانت وسائل عامة او وسائل تعلقية . وكما يتسولى القاضى تحديد نطاق التحضير من حيث الزمان بهيمته على محته ومواعيد إجراءاته ، فانه يتولى تحديد نطاقه من حيث الموضوع بممارسة وسائل الإثبات الكفيلة باستيفاء الملف وتقديم عناصر الإثبات مستظما الأحكام العامة للقاضى .

وتعتبر وسائل الإثبات العلية عن دور القاضي في التحضير ، في حين  
نصور وسائل التحقيق دوره في تحقيق الدعوى وتنحصر في الخبرة والمعاينة  
والشهادة والاستجواب ، ويمكن التمييز بين وسائل الإثبات التي يمكن للقاضي  
الامر بها من تلقاء نفسه كما يمكن لأى طرف طلب الامر بها مثل التكليف  
بتقديم المستندات والشهادة والاستجواب وهي وسائل لها ما يتبادلها أمام  
القضاء العادى ، وبين الوسائل التي يقررها القاضي دون طلب من جانب  
الطرفين وليس لها مثل امام القضاء العادى كالتحقيقات الإدارية . والاستعانة  
بوسائل الإثبات يختلف مداه من جهة الى اخرى ، اذ يكثر اللجوء اليها  
مام المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإدارى . في حين يقل نسبيا امام  
لمحكمة الإدارية العليا . كما يختلف الحال امام ذات الجهة من وسيلة  
لاخرى بمرعاة ان الوسيلة المألوفة الغالبة هي وسيلة التكليف بالمستندات .  
ويختلف الحال كذلك وفقا لطبيعة الدعوى المعروضة وما اذا كانت من دعوى  
الالغاء او دعاوى القضاء الكامل مع اختلاف مبادئ داخل النوع الواحد على  
حسب موضوع المنازعة .

ووسائل الإثبات اذ تكشف عن الدور الإيجابي للقاضي تنطوي في الواقع  
على طرق الإثبات المقبولة امام القضاء الإدارى بحيث تشمل دراستها دراسة  
هذه الطرق كتابية كانت ام شفوية ، موضوعية ام شخصية . ويعتبر دور  
القاضي الإيجابي حجر الزاوية في صياغة نظرية الإثبات في القانون الإدارى .

وسيادة الصفة الكتابية لاجراءات التقاضى الإدارية تجعل الأولوية في  
الاهمية لوسائل الإثبات الموضوعية التي تعتمد على المستندات والأوراق  
الإدارية وهي الدليل الرئيسى في الإثبات . لذلك كانت وسيلة التكليف  
بالمستندات هي الوسيلة الفعالة لرونتها ويسرها وملاءمتها لدور القاضي  
الإدارى . في حين ان وسائل الإثبات التي تعتمد على الرواية او المواجهة  
الشخصية لا تكون الا استثناء اذ الأصل هو دراسة الملف واستخلاص  
الحقيقة من مرققاته الامر الذى ادى الى القول بأن القاضي الإدارى هو قاضى  
أوراق قبل كل شيء .

ووسائل الإثبات التي يترخص القاضي في تقدير ملاءمتها ونتائجها

مراجعة مبدأ المواجهة في الإجراءات ذات اثر بعيد بالنسبة لإقامة الدليل وتنظيم عبء الإثبات حيث تنطوي على الأدلة المقبولة ، وتخفف مع العبء الواقع على ملحق صاحب الشأن ، كما تؤدي الى توافر عناصر الإثبات .

وبجانب الدور الحيوي للقاضي الإداري من الناحية الإجرائية ، فإنه يقوم بدور موضوعي يتحصل في استخلاص القرائن القضائية وتنظيم محل الإثبات في بعض الحالات مما يخفف كثيرا من عبء الإثبات الواقع على عاتق صاحب الشأن ، الأمر الذي يساهم في النهاية في تحقيق التوازن العادل بين الطرفين .

وعلى قدر مدى ملاعبة الحلول التي يضعها القاضي الإداري وفعالية وسائله ، ونجاحه في سياسته بشأن الإثبات إجرائيا وموضوعيا ، ويكون نجاحه في ارساء العدالة الإدارية . وهو ما يتطلب منه نظرا بعيدا ثاقبا وخبرة موفورة ، وتقديرا كاملا لظروف الدعوى الإدارية ومتطلباتها ومتنفسيات كسالة التوازن العادل بين الطرفين .

وفي مجال تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن عبء الإثبات ، فقد ظلت التصوص من أية قاعدة في هذا الشأن ، وبالتالي يتعين تقصي سياسة القضاء الإداري ومنهجه في تنظيم هذا العبء على الوجه الذي يتضح من كيفية معالجته للحالات المعروضة وصياغة الأحكام .

وفي ضوء التطبيقات القضائية ، سواء في مجال شروط قبول الدعوى أو في مجال الفصل في الموضوع بالنسبة لقضاء الإلغاء والقضاء الكامل .  
يختلف الفقهاء في تفسير ممالك القضاء الإداري بشأن تنظيم عبء الإثبات ، كما اختلفوا فيما بينهم في التطبيقات والمواجهات والمعايير التي قدموها أيضا لهذه المسألة .

وقد برز اتجاهان رئيسيان : **الأول** وهو الغالب ، يرى خضوع تنظيم عبء الإثبات للاتصال العام للقاضي بوقوع العبء على عاتق المدعى مع أعمال القرائن القانونية وسيادة الدور الاجلبي للقاضي الإداري إجرائيا وموضوعيا فيما يترتب عليه من آثار ، **والثاني** يرى تعذر القول بتحمل أحد الطرفين

بعبء الإثبات كاملاً في الدعوى حيث يقوم القاضي بتوزيعه بينهما في ضوء ظروف الدعوى بمقتضى مؤشرات ومعايير معينة أشار إليها انفسار هذا الاتجاه ، كالتميز بين العبء القانوني والعبء الفعلي للإثبات ، وبين عبء الارشاد او عبء الإدعاء وعبء الإثبات ، وبين التصرفات الثالثة على سلطة الإدارة التقديرية والتصرفات المستندة الى سلطتها القيدية ، وبين الوقائع الإدارية والوقائع غير الإدارية .

وإذا كان الاتجاه الثاني الخاص بتوزيع العبء ، تكتنفه صعوبات في العمل ، حيث يدق أعمال المؤشرات والمعايير التي يعتمد عليها وقد يثور اللبس من شأنها ، فضلاً عن أنه قد يضر بالدعوى لعدم ادراكه سلفاً لسدى العبء الواقع عليه على نحو يمكن من تحديد موقفه من الدعوى في حالة الانجاء الى القضاء ، إذا كان الأمر كذلك ، فإنه باستقراء احكام مجلس الدولة يمكن في الواقع استخلاص اصل عام في تنظيم عبء الإثبات يكون معروفاً سلفاً ، ومفاد هذا الأصل انعام وقوع العبء على الدعوى كما هو الحال امام القضاء العادي وهو ما يفيق والمنطق السليم . ويتكيف هذا الأصل في التطبيق ويتفاعل مع ظروف الدعوى الادارية وموقف الإدارة منها الامر الذي اقتضى قيام القاضي الإداري بدور ايجابي فعال يسير جنباً الى جنب مع أعمال الأصل المذكور .

ويمسك الإثبات في القانون الإداري اسماً من ناحية على الأوراق ككليل رئيسي للإثبات ، ومن ناحية أخرى على الدور الإيجابي لأعمال للقاضي الذي يهيئ على وسائل الإثبات ، وعلى تنظيم العبء على نحو يكمل تحقيق التوازن العادل بين الطرفين . كل ذلك مع تطبيق الأصول السائدة امام القضاء العادي المتصلة بأحكام التقاضي بصفة عامة .

والقاضي الإداري اذ يوزع العمل بين الفرد الضعيف والسلطة القادرة ويحقق الانسجام بين ضمان حقوق وحريات الأفراد ومباشرة الإدارة لوظيفتها ، فإنه على قدر تعاون الطرفين مع القاضي واستجابتهما لتوجيهاته وطلباته وعمق إيمان كل منهما بحدود واجباته ، ويكون مدى استقرار العدل وتحقيق سيادة الشريعة ، ومتى قيام هذا التعاون هو ادراك كل طرف ، ولا سيما

الإدارة ، لدى واجبه في الدعوى الإدارية وحرصه على الوفاء به بأقصى جهد  
واقصر وقت ممكن .

ولا يتأتى هذا التعاون الا اذا استقر في ضمير الإدارة على وجبه  
الخصوص، انها الامينة على المصلحة العامة وأن حيزتها للمستندات والأوراق  
الإدارية امانة تلزم بالوفاء بها وتقديمها للقاضي الإداري المنسوبة به رقابة  
المشروعية كاملة دون نقص او مباطلة عند اول تكليف بذلك بالإضافة الى  
استقرار عقيدتها بأن التجاء الفرد لوسيلة الرقابة القضائية للمشروعية ضمانه  
رئيسية لسيادة القانون يلزم تدعيمها ولها قسميتها ، الأمر الذي يحرص عليه  
كل مواطن . ومن ثم يتعين احترامها دون ان تكون سببا للنيل منه ، او  
التعنت معه . إذ ان الخصومة الإدارية ، تؤدي في الواقع الى مراجعة  
موضوعية لتصرفات الإدارة ، ومناقشة بناء لبيان المسلك الإداري السوي  
الواجب التزامه سواء في الحالة المعروضة او في الحالات المماثلة في الحاضر  
والمستقبل وهي مراجعة ومناقشة تتم من جانب القاضي الإداري القريب من  
الإدارة الملم بمستلزمات حسن سير العمل الإداري ، والذي تربطه بها صلاته  
واواصر قوية مردها الى ظروف تاريخية وعملية تتصل بنشأة القضاء الإداري  
اصلا في احضان الإدارة المساملة .

وعلى هذا النحو يلزم ان يرسخ المفهوم السابق بقدر اكبر في  
اعماق المسؤولين عن الدعوى الإدارية من رجال الإدارة العاملة والسخين  
يمثلونها امام القضاء الإداري . ويقوم هذا المفهوم على اساس واجب  
وظيفي مرده الى القيام بأعباء العمل بأمانة وحق على الوجه الكامل ، كما  
يقوم على اساس واجب اخلاقي يستند الى التجرد من لشد الخصومات  
الشخصية وضرورة الكشف عن الحقيقة بما يحقق العدل الذي تحض عليه  
الاديان السماوية والتربية الأخلاقية .

واذا كان هذا هو واجب رجال الإدارة بالنسبة للدعوى الإدارية ، فان  
القاضي الإداري اذ يعتمد اساسا في تكوين عقيدته وتحقيق اقتناعه على  
الأوراق ، خصوصا ما هو موجود منها في حوزة الإدارة فانه يعيق في وجدانه  
كواجب فني اهمية دوره الحر المرن في تحقيق العدالة الإدارية وضرورته

كأداة لضمان سيادة المشروعية ، وبالتالي يسيطر هذا المفهوم على خاطره  
فى كل وقت خلال مراحل الدعوى . الأمر الذى يلقى بظلاله وانعكاساته على  
عمه وسائل الإثبات ، بما يميز نظرية الإثبات فى القانون الإدارى خصوصا  
فى التطبيق ويشكلها فى العمل على نحو يختلف عن غيرها من نظريات الإثبات  
فى القوانين الأخرى وإن اتفقت معها فى بعض الأصول العامة النظرية .

وبتلاحم دور الإدارة على هدى التوجيهين الوظيفى والأخلاقي السالف  
فكرهما مع دور القاضى الإدارى الحر الفعال فى الدعوى الإدارية ، وسيرهما  
جنباً الى جنب فى التطبيق بتعاونين . فضلا عن عمق ادراك كل منهما لواجبه  
والتصرف على هده ، بكل ذلك تتحقق العدالة الإدارية وترسخ فى ضمير  
الأفراد الجدى من الرقابة التضائية للمشروعية وتؤكد الثقة بفعاليتها .

(راجع الدكتور أحمد كمال الدين موسى وكيل مجلس الدولة — نظرية الإثبات  
فى القانون الإدارى — طبعة ١٩٧٧ — ص ٦١١ وما بعدها ) .



## اجازة

---

الفصل الأول - اجازة اعتيادية او دورية

الفصل الثاني - اجازة عارضة

الفصل الثالث - اجازة مرضية

الفرع الأول - اجازة مرضية عادية

الفرع الثاني - اجازة مرضية استثنائية ( امراض مزمنة )

الفصل الرابع - اجازة خاصة لمرافقة الزوج او الزوجة

الفصل الخامس - اجازة للوضع ولرعاية الطفل

الفرع الأول - اجازة وضع

الفرع الثاني - اجازة لرعاية الطفل

الفصل السادس - اجازة دراسية

الفصل السابع - مبادئ متنوعة

## الفصل الأول

### اجازة اعتيادية او دورية

قاعدة رقم ( ١١٠ )

المبدأ :

ترخص الإدارة بحسب الأصل في منح الاجازة الاعتيادية للموظف او منحها عنه بحسب مقتضيات العمل — تحول هذه الرخصة الى حق في حالة مرض الموظف ومطابقته باحتساب مدة المرض الزائدة عن اجازته المرضية من رصيد اجازته الاعتيادية — ليس لرئيس المصلحة في هذه الحالة منع هذا الحق عن الموظف .

ملخص الحكم :

ان الاجازات الاعتيادية هي في الأصل منحة ترخص جهة الإدارة في منحها او منعها حسبما تقتضيه مصلحة العمل ، وقد نصت على ذلك المادة ١٨٨ فصل ٢ قسم ٢ من القانون المالي ، حيث تقول « الاجازة منحة ، فلرؤساء المصالح الحق في منح الاجازات او رفضها وتقسيم مدتها او ابطالها على حسب مقتضيات المصلحة » ، الا ان هذه الرخصة تنقلب الى حق يكفله القانون لصالح الموظف في حالة المرض التي يثبت قيامها وفقا لاحكام القانون ، فالموظف المريض لا يستطيع ان يؤدي واجبات وظيفته على خير وجه ، ومن اجل ذلك قسمت المادة ٥٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الاجازات الى : اجازة عارضة واجازة اعتيادية واجازة مرضية ، كما حددت المادة ٦٧ مدى لستحقاق الموظف للاجازات المرضية فنصت على انه « يستحق الموظف كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة اجازة مرضية على الوجه الاتي : ١ — ثلاثة شهور بمرتب كامل ٢ — ثلاثة شهور بنصف مرتب ٣ — ثلاثة شهور بربع مرتب . وتمنح الاجازة المرضية بناء على قرار من التومسيون

الطبي المختص « . وقد بينت المادة ٦٠ من هذا القانون حدود الاجازات الاعتيادية : وذكرت في الفقرة الأخيرة منها ما يفيد صراحة ان حالة مرض الموظف هي الحالة الوحيدة التي تجيز للموظف ان يطلب باحتساب مدة المرض التي زالت عن المسوح به عند المرض من رصيد اجازاته الاعتيادية ، فنصت هذه الفقرة على انه « وفي حالة المرض للموظف ان يستنفد اجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازة مرضية بشرط الا تزيد الاجازة الاعتيادية على ستة شهور » وتحويل الاجازة المرضية الى اجازة اعتيادية ليس أمراً جوازيًا للرئيس المصلحة ، ولقد قطعت المادة ٦٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ذلك ، حيث نصت على انه : « الموظف الحق في ان يطلب تحويل الاجازة المرضية سواء بمرتب كامل او غير كامل الى اجازة اعتيادية اذا كان له وفر من الاجازات الاعتيادية يسمح بذلك » .

( طعن ٩٢٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

### قاعدة رقم ( ١١١ )

#### المبدأ :

**حرمان الموظفين الذين يتمتعون بالمطلات المدرسية من الاجازة**

#### الاعتيادية .

#### ملخص الحكم :

انه وان كان للموظف اجازة اعتيادية مقررّة بقانون الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ وطبقا للاوضاع المرسومة فيه الا ان المادة ٥٤ من هذا القانون قد حرمت منها الموظفين الذين يتمتعون بالمطلات المدرسية مثل المدعى — وهو مدرس تابع لوزارة التربية والتعليم — ومن ثم فلا محل للقول بأنه كان يمكن خصم ماهية عن الاربعة الايام التي غابها على انها لست مرضية من اجازته الاعتيادية .

( طعن ٨٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

#### المبدأ :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تجيز لوكيل الوزارة أو من يمارس سلطاته أن يقرر حساب مدة الانقطاع عن العمل من الاجازات المستحقة للعامل ومنحه مرتبه عنها اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك — الأصل انه لا يجوز حساب مدة الانقطاع عن العمل من الاجازات الدورية التي تستحق مستقبلا — أساس ذلك — مدة خدمة العامل قد تنتهي قبل أن تستحق له اجازة فيكون قد حصل على مرتبه مدة الانقطاع دون وجه حق — يكفي ان يكون للعامل رصيد من الاجازات المستحقة له فعلا وقت اعمال الرخصة المقصود عليها في المادة ٤٩ المشار اليها سواء كان الانقطاع عن العمل خلال السنة تسهوا الاولى من الخدمة أو بعدها •

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة بنص في المادة ٤٨ منه على انه « لا يجوز لأى عامل أن ينقطع عن عمله الا لدة معينة في حدود الاجازات المقررة وهي : ١ — اجازة عارضة . . ٢ — اجازة دورية وتكون لدة شهر في السنة فاذا بلغ العامل سن الخمسين جاز له الحصول على اجازة سنوية مقدارها شهران ، وتقتصر الاجازة الدورية في السنة الاولى من خدمة العامل على خمسة عشر يوما ولا يمنحها الا بعد ستة اشهر من تاريخ تعيينه » وينص في المادة ٤٩ منه على ان « كل عامل لا يعود الى عمله بعد انتهاء اجازته مباشرة يحرم من مرتبه عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذى انتهت فيه الاجازة مع عدم الإخلال بالمسئولية التأديبية ، ومسح ذلك يجوز لوكيل الوزارة أو من يمارس سلطاته ان يقرر حساب مدة الانقطاع من اجازاته المستحقة ومنحه مرتبه اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك وكان غيابه لم يتجاوز عشرة أيام وقدم العامل عذرا مقبولا لهذا الغياب » .

ومن حيث انه لا يجوز حساب مدة الانقطاع عن العمل من

الإجازات الدورية التي تستحق مستقبلا لأن ذلك يعنى منح العامل إجازة تحت الحساب وقد تنتهى خليفته قبل أن تستحق له إجازة فيكون قد حصل على مرتبة مدة الانقطاع دون وجه حق على خلاف حكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفه الذكر الذى يقضى بحرمان العامل من مرتبه عن مدة غيابه دون إجازة ، كما أن ذلك قد يؤدى الى تشجيع العاملين على التفتيب دون تصريح مسابق باجازة وفى ذاك مخالفة لحكم المادة ٤٨ من القانون المشار اليه التى تقضى بعدم جواز الانقطاع عن العمل الا فى حدود الإجازات المقررة ومن سببها اضطراب سير المرافق العامة والاخلال ببدا استمرارها بانتظام واضطراد نتيجة انقطاع عدد كبير من العاملين بها دفعة واحدة اعتمادا على امكانية استنفاد مدد الانقطاع مما يستحق لهم مستقبلا من إجازات .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفه الفكر تجيز لوكيل الوزارة او من يمارس سلطاته أن يقرر حساب مدة الانقطاع عن العمل من الإجازات المستحقة للعامل ومنحه مرتبه عنها اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك اذا كانت مدة الانقطاع لم تتجاوز عشرة ايام وقدم العامل عفرا مقبولا لغيابه ، وفى تطبيق هذه المادة يكفى أن يكون العامل رصيد أى فائض من الإجازات المستحقة له فعلا وقت أعمال الرخصة المخولة لوكيل الوزارة او من يمارس سلطاته سواء كان الانقطاع عن العمل خلال السنة شهر الاولى من الخدمة او بعدها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز حساب مدة الانقطاع عن العمل من الإجازات الدورية التى تستحق للعامل مستقبلا .

( فتوى ٢٢٤ — فى ١٦/٣/١٩٧١ )

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

#### المبدأ :

الاجازات التى يجوز منحها للمستخدمين الخارجين عن الهيئة — جواز ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا الضم فى حالة المرض ، بشرط ان تكون الاجازة مستحقة فعلا — لا يشترط لهذا الضم ان يكون المستخدم قد مضى عليه فى الخدمة ثلاث سنوات كاملة — للمستخدم الإفادة من وفر الاجازات الاعتيادية بما لا يجاوز تسعين يوما كل ثلاث سنوات وان يفيد بالنسبة لما هو دون ذلك بقدرة ونسبته .

#### ملخص الحكم :

ان قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى السحولة نظم الاحكام الخاصة بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة فى الباب الثانى منه ، وقسم هذا الباب الى ستة فصول اورد فى الفصل الرابع منها بيان احكام الاجازات . فنص فى المادة ١٢٦ على ان « تنقسم الاجازات التى يجوز منحها الى المستخدمين الخارجين عن الهيئة الى ثلاثة انواع :

١ — اجازة اعتيادية بمرتب كامل لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع فى السنة الواحدة ، ولا يجوز ضم مدة هذه الاجازة من سنة الى اخرى ٢٠ — اجازة مرضية بمرتب كامل لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع فى السنة ، ويجوز مدها لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع بنصف مرتب ثم لمدة اخرى لا تجاوز ثلاثة اسابيع بربع مرتب . ويجوز بقرار من وكيل الوزارة منح المستخدم اجازة بدون مرتب لمدة ستة اشهر اخرى اذا كان المستخدم مصابا بمرض يحتاج البرء منه الى علاج طويل . ويرجع فى تحديد انواع الأمراض التى من هذا النوع الى القومسيون الطبى العام ٣٠ — اجازة مرضية بمرتب كامل للاصابة بسبب العمل للمدة التى تقررها الهيئة الطبية المختصة بحيث لا تزيد على ستة اشهر . ولوكيل الوزارة المختص ان يرخص فى مدها لمدة لا تجاوز ستة اشهر اخرى » . كما تنص المادة ١٢٧ على انه « استثناء من حكم حالة ١ — من المادة السابقة — يجوز للمستخدم الخارج عن الهيئة الانتفاع فى حالة المرض بما يكون

له من وغمر من الاجازات الاعتيادية بحد أقصى قدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات . . . ومفاد ذلك ان للمستخدم الخارج عن الهيئة في حالة المرض ضم محد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض ، ويستنفذ متجمد اجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازة مرضية ، بشرط الا تزيد الاجازة الاعتيادية على تسعين يوما كل ثلاثة سنوات . والضم لا يكون ولا يتأتى قبل ان تكون هذه الاجازة مستحقة فعلا ، يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٢٧ المشار اليها من عبارة « . . . بما يكون له من وغمر » والاجازة لا تكون متوفرة الا اذا كان المستخدم قد استحقها فعلا ، ولا يمنحها الا بعد ما يكون قد أمضى في الخدمة المدة التي تجيز له الحصول على الاجازة . فالضم غير جائز قبل توافر واستحقاق الاجازة الاعتيادية ، ولا يكون الا عن طريق الانتفاع بالرصيد المتوفر الكائن فعلا من الاجازات الاعتيادية . ويخلص من ذلك انه لا يمكن ضم محد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا الضم في حالة المرض يجب ان تكون الاجازة مستحقة فعلا ، ولا يشترط للانتفاع من هذا الضم ان يكون المستخدم قد أمضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة ، اذ ان هذا تخصص بغير مخصص ، وقد لم يتضمنه نص المادة ١٢٧ المشار اليها ، فلمستخدم ان يفيد بما يكون له من وغمر من الاجازات الاعتيادية بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي أورده نص المادة ١٢٧ المشار اليه وقدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات ، اما ما هو دون ذلك فله حق الانتفاع منه بقدره ونسبته .

(علمن ١٩٣ لسنة ٤ في - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

## الفصل الثاني اجازة عارضة

### قاعدة رقم ( ١١٤ )

#### المبدأ :

حق الموظف في الاجازة العارضة - ليس حقا مطلقا بل مقيد بحدوده  
وضوابطه المنصوص عليها قانونيا .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد نظم الاجازات فنص في المادة ٥٧ منه على انه « لا يجوز لأي موظف ان ينقطع عن عمله الا لمدة معينة في الحدود المسموح بها لمنح الاجازات » ثم قسم في المادة ٥٨ الاجازات الى ثلاثة انواع اجازات عارضة واعتيادية ومرضية ثم عرف الاجازة العارضة في المادة ٥٩ على انها « . . هي التي تكون لسبب طارئ لا يستطيع الموظف معه ابلاغ رؤسائه مقدما لترخيص في الغياب » ثم قضت هذه المادة على انه « لا يصح ان يجاوز مجموع الاجازات العارضة سبعة ايام طوال السنة » ولا تكون الاجازة العارضة لأكثر من يومين في المرة الواحدة . . » ويستفاد من هذه النصوص - بادئ ذي بدء ان حق الموظف في الاجازة العارضة ليس حقا مطلقا يستعمله الموظف كلما رغب وكيفما شاء بل هو حق مقيد بحدوده وضوابطه المنصوص عليها في المادة ٥٩ سالفة الذكر فللموظف - طبقا لمصريح نص هذه المادة - ان ينقطع عن عمله دون اذن سابق لمدة لا تجاوز يومين متى كان مررد هذا الانتقطاع الى سبب طارئ .

( طعن ١٣٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢ )



قاعدة رقم ( ١١٥ ) .

المبدأ :

حق الموظف في الإجازة المعارضة — ليس حقا مطلقا — بل يخضع في وجوده أو عدمه لتقدير الإدارة لقيام السبب المسوغ لها أو عدم قيامه .

ملخص الحكم :

ان حق الموظف في الإجازة المعارضة ليس حقا مطلقا بل هو حق يخضع في وجوده أو عدمه لتقدير الإدارة لقيام السبب المسوغ لها المتخصص عليه في المدة المشار إليها أو عدم قيامه ، فإذا ما قدر الرئيس المسئول ، في ضوء اعتياد الموظف عدم احترام مواعيد العمل والانتقطاع عنه بغير مبرر ، كما هو الشأن بالنسبة إلى المدعى ، ان طلب الإجازة معارضة له يكن لسبب طارئ وهو المسوغ لنحها . وانما كان ذلك لسبب انتقطاع عن العمل بغير مبرر فانه لا لوم على الإدارة ان هي رفضت الموافقة على مثل هذا الطلب واعتبرت التقييد انتقاعا عن العمل بمستوجب الحرمان من الموتي .

( الطعن ٦٢٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ )

قاعدة رقم ( ١١٦ )

المبدأ :

السبب الطارئ المبرر للإجازة المعارضة — هو التنيب الذي لم يكن للموظف ان يتنبأ بوقوعه سلفا على وجه يتعذر معه الحصول على اذن سابق بالغياب — قيام خبطة من الوقت تمكن من الحصول على اذن سابق بالتنيب — اعتبار الغياب في هذه الحالة انتقاعا عن العمل دون اذن بسوغ المساعلة القاديية .

ملخص الحكم :

ان السبب الطارئ هو السبب الذي لم يكن للموظف ان يتنبأ بوقوعه سلفا يضطر معه الى الانتقطاع عن عمله ويكون من شأن طرء هذا

( م ١٦ — ج ١ )

السبب أن يتعذر على الموظف الحصول على إذن سابق بالغياب ، فإذا كان الموظف قد قام به سبب رأى أنه سوف يلجئه الى التغييب وكان لديه غسحة من الوقت يستطيع معها الحصول على إذن سابق بالغياب فانه لا يمكن اعتبار غيابه دون إذن في هذه الحالة اجازة عارضة بل ان لجهة الادارة ان تعتبر هذا الغياب انقطاعا عن العمل بدون إذن مما يمدد — على ما جرى به تضاء هذه الحكمة — اخلاقا منه بواجبات وظيفته مبررا لمساكنه تاديبيا ( يراجع حكم هذه الحكمة الصادر بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ في القضية رقم ٥٨٧ لسنة ٧ ق ) .

( طعن ١٣٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢ )

#### قاعدة رقم ( ١١٧ )

نخلصنا :

**منح الموظف اجازة عارضة — تغييبه بعد انتهائها بدون ان يزعم انه كان مريضا — عدم قبول الانارة لهذا المذر وخضم مرتبه عن مدة غيابه الأخير — صحيح قانونا .**

**ملخص الحكم :**

إذا كان الثابت ان المدعى قد منح اجازة عارضة يوم الخميس ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بنشاء على طلب سابق منه ، ثم تغييب عن عمله يوم السبت ٢ من يناير سنة ١٩٥٤ دون اخطار او اعتذار عن عدم إمكانه اداء عمله في ذلك اليوم ، طبقا لما تقتضى به التعليمات ، ولما عاد في اليوم التالي لعل بأنه كان مريضا يوم ٢ من يناير ، ولم يتيسر له الاتصال بالمدرسة ليخطر بها بمرضه ، فلم تقبل المنطقة التعليمية هذا المذر ، واعتبرته غيابا بدون إذن وقررت خصم مرتب هذا اليوم من ماهيته ، فلا تشريب على الادارة فيما فعلت .

( طعن ١٦٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠ )

## الفصل الثالث

### أجازة مرضية

#### الفرع الأول

#### أجازة مرضية عابية

#### قاعدة رقم ( ١١٨ )

المبدأ :

أجازة — ( قومسيون طبي ) — قرارات القومسيون الطبي نهائية  
وغير قابلة للطعن فيها بعد مضي خمسة عشرة يوما من تاريخ العلم بها .

ملخص الفتوى :

القومسيون الطبي العام هو الجهة الفنية المختصة بإجراء الكشف  
الطبي على العاملين لمنحهم إجازات مرضية أو تأكيد استحقاقهم لهذه  
الإجازات — قرارات القومسيون الطبي نهائية وغير قابلة للطعن بعد مضي  
خمس عشرة يوما من تاريخ العلم بها — لا يجوز مناقشة ما ورد بهذه  
القرارات من أمور فنية أثبتتها تلك الجهات الفنية بها لها من اختصاص  
أصل في هذا الشأن — لا يغير من ذلك ثبوت قيام العامل ببعض الأعمال  
خلال الإجازة المرضية — الأعمال التي يقوم بها العامل خلال فترة  
الإجازة المرضية لا تنفي واقع المرض — تطبيق .  
( ملف ٦٣٧/٣/٨٦ — في ١٩٨٣/١٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ١١٩ )

المبدأ :

الحكمة من أخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة الثالثة  
من قرار وزير الصحة رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ هو إخبارها بحالة المرض الذي  
يصيب الموظف وبمكان وجوده — هذه الحكمة تتحقق سواء تم أخطار هذه  
اللجنة من الموظف نفسه أو من جهة الإدارة .

ملخص الحكم :

الحكمة من أخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة

الثالثة من قرار وزير الصحة المشار اليه : هو اخبار لجنة الطبية بحالة المرض الذى يصيب الموظف ، وبمكان وجوده ، حتى تتمكن اللجنة الطبية من الكشف عليه فى محل وجوده واثبات حالته الصحية وليس من شك ان هذه الحكة تتحقق اذا تم اخطار اللجنة الطبية سواء من الموظف نفسه او من جهة الادارة .

( طعن ١٥٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

##### المبدأ :

وجوب وصول الاخطار بالمرض فى ذات اليوم - الحكة منه - عند التزام الموظف بذلك بقرار قانونية قابلة لاثبات العكس على ان غيابه لم يكن بسبب المرض .

##### ملخص الحكم :

ان المشرع قصد الى منع التلاعب بالإجازات المرضية حين اوجب وصول الاخطار بالمرض فى ذات اليوم للإسراع فى توثيق الكشف الطبى على الموظف ، وحتى لا تكون هناك فترة زمنية بين الغياب والإبلاغ عن المرض يمكن ان يستغلها الموظف فى ادعاء المرض ، وعلى ذلك فان عدم التزام الموظف بما ورد فى النص المذكور يقيم قرينة قانونية على ان غيابه لم يكن بسبب المرض وهذه القرينة قابلة لاثبات العكس فيحضرها ثبوت ان الموظف كان مريضا ورغم وصول الاخطار متأخرا .

( طعن ١١٣٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٢١ )

##### المبدأ :

الموظف الذى لا تمكنه حالته الصحية من التوجه للقومسيون الطبي عليه ان يمين عنوانه بدقة ، وان يخطر رياسته بمحل اقلته الجديد اذا مرض فى جهة غير التى بها مقر عمله - عند اضطرابه لتغيير العنوان عليه ابلاغ

**رياسته او القومسيون الطبي المختص بذلك :- على القومسيون الطبي المبادرة الى زيارة المرضى حتى لا يفوت على نفسه وعلى المريض فرصة اثبات الحالة الصحية .**

#### **مختص الحكم :**

يبين من مطالعة المواد ١ ، ٢ ، ١٣ من ديكريو ١٨٩٥/٤/٢٩ بشأن اجازات المستخدمين الملكيين والمادتين ١٠ و ٤٨ من لائحة القومسيون الطبي العام ، ان الاصل ان يخص الموظف وقته وجهده لاداء واجبات وظيفته ، والا ينتطع عن مباشرة اعمال وظيفته الا اذا حصل مقبها على اجازة بذلك . سواء اكانت هذه الاجازة اعتيادية ام مرضية ، وان الاجازة المرضية لا تمنح للموظف او المستخدم الا اذا ثبت للقومسيون الطبي انه قامت به حالة مرضية تستلزم منحه الاجازة ، من اجل ذلك نصت لائحة القومسيون الطبي على وجوب حضور الموظف بشخصه للشف عليه طيبا اذا كانت حالته الصحية تسمح بذلك . والا انتقل اليه القومسيون الطبي في منزله . واحكاما لرقابة القومسيون الطبي على الحالات المرضية ، وحتى لا يكون هناك مجال لادعاء المريض ، اوجبت اللانحة على الموظف الذي لا تمكنه حالته الصحية من الحضور الى القومسيون الطبي ، ان يعين عنوانه بدقة حتى يسهل على القومسيون الطبي زيارته ، وان يخطر رياسته بحمل اقامته الجديد اذا مرض في جبة غير الجهة التي بها مقرر عمله ، والا يغير محله الذي اخطر بوجوده فيه قبل ان يكشف عليه ، فاذا الجأته الضرورة الى تغييره تعين عليه ابلاغ رياسته او القومسيون الطبي المختص بذلك منعا من ضياع الرمت . كما يستفاد مما ورد بهذه النصوص من ضرورة ابلاغ القومسيون الطبي تلفرافيا او تلفونيا بكل تغيير يطرأ على محل اقامة الموظف المريض ، وانه يتعين على القومسيون الطبي المبادرة الى زيارة المرضى ، حتى لا يفوت على نفسه وعلى الموظف المريض فرصة التثبت من حقيقة حالته الصحية . فاذا كان اليمسبتم من الاطلاع على الأوراق ، ان المطمعون عليه لم يكن

متمارضاً ، بل كان مريضاً وأنه أخطر رئيسه المباشر بأنه دخل المستشفى لإجراء عملية جراحية وفكر عنوان المستشفى ، فلما غادرها أرسل إليه يخطره بذلك ويعنوانه الجديد ، ولم يتنبه القومسيون الطبي الى أن عنوانه مبين بالأوراق . فأعادها مرة أخرى طالباً بيان عنوانه للكشف عليه . فان هذا واضح في أن عدم الكشف على الموظف قبل مفادرة المستشفى كان مرده الى التراخي في توقيع الكشف عليه وكان هناك في الوقت المناسب . وان السبب في عدم توقيع الكشف الطبي عليه في مقره الجديد بعد خروجه من المستشفى راجع الى اهمال القومسيون الطبي المختص في ملاحظة عنوان المطعم عليه المبين بهامش خطاب رئيسه المباشر ، وهو امر لا شأن للمطعمون عليه به ولا ينبغي أن يضار منه ، كما يرجع ايضا الى تعدد الجهات الادارية التي يرجع اليها للفصل في الموضوع ، وضل الاجراءات التي اتخذت في هذا الصدد ، وما قارن ذلك من ضياع الوقت ، مما ترتب عليه عدم الكشف الطبي على المطعم عليه في الوقت المناسب . وبالتالي يبين ان الاستقطاع من راتب المطعم عليه المدة التي سغيبها . بدعوى انها تعتبر غياباً بدون إذن ، على غير أساس سليم من القانون ، بل كان الغياب لعذر يبرره هو المرض ، وقد قام المطعمون عليه بما تفرضه عليه القوانين واللوائح من الاخطار في حينه . ولا ذنب له اذا تراخت الجهات المختصة او اهنلت الكشف عليه في الوقت المناسب .

( طعن ٨٥٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### المبدأ :

لائحة القومسيون الطبي العلم والقومسيونات الطبية بالمديريات والمحافظات — المادة { ٥ } فقرة ١ ، ب منها — تحيينها الاطباء المختصين بتحرير شهادات مرضية يمنح بمقتضاها الموظفون اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام — تقرير طبيب الوحدة العلاجية عدم وجود اعراض اكلينيكية مرضية.

**الموظف — يمنح رئيس المصلحة من منحه اجازة مرضية — ترخصه بعد ذلك  
في حالته الى القومسيون الطبي اذا رأى داعيا لذلك .**

### **ملخص الحكم :**

ان لائحة القومسيون الطبي العام والقومسيونات الطبية بالمديريات والمحافظة تنص في الفقرة ( ١ ) من المادة ٤٥ منها على انه « يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام للموظفين الدائمين والمؤقتين المقيمين في احدى مدن المحافظات ، بناء على طلب رسمي من رئيسهم المباشر ، وذلك بمقتضى شهادة طبية من طبيب صحة المركز او القسم او من مفتش صحة المديرية او المحافظة او من طبيب اول المستشفى ويكون لرئيس المصلحة المحلي التابع لها الموظف الحق في ان يرسل الموظف — اذا رأى داعيا لذلك — للقومسيون الطبي بالمديرية او المحافظة او القومسيون الطبي العام » . وتنص الفقرة ( ب ) من المادة المذكورة على انه « يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام بالشروط نفسها بمقتضى شهادة من طبيب حكومي تابع لنفس المصلحة ومقيم في نفس الجهة التي يقيم فيها المستخدم » ومؤدى نص هاتين الفقرتين ان الاطباء المشار اليهم فيها مختصون بتحرير شهادات مرضية يمنح بمقتضاها الموظفون المحالون عليهم اجازات مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام ، وبذلك يكون طبيب الوحدة العلاجية في منطقة الجيزة التعليمية الذي احيل اليه المدمى لتوقيع الكشف الطبي عليه متجاوز لاختصاصه الذي تخوله اياه لائحة القومسيونات الطبية ، فاذا ما قرر ان الموظف الذي طلب منه الكشف عليه ليس به اعراض اكلينيكية مرضية فليس لرئيس المصلحة ان يمنح الموظف اى اجازة مرضية ، وان كان حقه ان يحيل الموظف الى القومسيون الطبي اذا رأى داعيا لذلك . ولما كان الثابت من الأوراق ان المدعى تقدم بالمستندات الدالة على مرضه المزمن لأول مرة في الدعوى فليس للمدعى ان ينمى على رئيس المصلحة عدم حالته على القومسيون الطبي ما دام انه لم يقدم له ما يبرر اطراح رأى الطبيب المختص بأنه ليس به اعراض مرضية اكلينيكية ، وليس

في المستندات التي تحملها الدمي ما يقطع بأن حالته في اليوم الذي تقدم فيه إلى الوحدة العلاجية للكشف عليه كتبت تستلزم انتطاعه عن العمل ومنحه اجازة مرضية .

طعن ٤١٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٩

### قاعدة رقم ( ١٢٣ )

#### المبدأ :

المادة ٦٠ من قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ —  
انطبقتها التحق من صحة الشهادات المرضية بلجهة الإدارية — حق هذه الجهة في وضع قواعد عامة لضبط هذه العملية — بلاغ مجلس الوزراء في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وبلاغ وزارة التربية في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتنظيم سلطة الجهة الإدارية في فحص الشهادات المرضية — عدم تجاوزهما حدوده المادة ٦٠ من القانون .

#### ملخص الحكم :

تنص المادة ٦٠ من قانون نظام الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ « على الموظف المريض أن يعلم رئيسه المباشر بالأمر أن لم تتجاوز مدة المرض ثلاثة أيام ، وعليه إذا تجاوز المرض هذه المدة أن يقدم تقريراً من طبيبه الإداري وللإدارة أن تعتمد أحد طباء الحكومة للتحقق من صحة التقرير الطبية الخاصة وإذا استمر المرض أكثر من ثلاثين يوماً يحال الموظف على لجنة طبية تؤلف من مراكز المجازات من ثلاثة أطباء موظفين يعينون بإقرار من المجازة في بدء كل سنة . . . . » .

وقد أصدر مجلس الوزراء بلاغاً في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٥ برقم ٤٥/ب/٣٥٤٧/١٥ أوجب فيه « على الموظف المريض الموجود خارج مركز عمله أن يراجع وزارته أو المحافظ أو القائمات تبعاً لمركز وجوده حتى يتسنى لتلك السلطة إحالته إلى اللجنة الطبية في المحافظة أو طبيب القضاء ، وكل تقرير يستحصل خلافاً لأحكامه يعتبر غير مقبول ويعاقب



صاحبه بالمعقوبات المسلكية كما يعتبر مغفيا على وجه غير قانونى  
لا يستحق بموجبه راتب ولا تدخل مدة تغيبه هذه فى خدماته الفعلية .. »  
وبالاستناد الى هذا البلاغ أصدرت وزارة التربية والتعليم بلاغا خاصا  
بموظفيها بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ برقم ٧/١٤٢٩ ص ح اوجبت  
فيه « على موظف التعليم المبرضى مراجعة طبيب معارف المحافظة مباشرة  
ليستحصل منه على التقرير الاصولى اللازم ، اما فى حالة التغيب عن مركز  
محافظةه بسبب احدى العطل المدرسية او بسبب اجازة قانونية فعليه  
اذا مرض وهو خارج المحافظة مراجعة مدير معارف تلك المحافظة ليتسنى  
احالته الى طبيب المعارف وكل تقرير يقدم خلافا للاحكام المشار اليها  
يعتبر غير مقبول ويعاقب صاحبه بالمعقوبات المسلكية فضلا عن  
اغنباره مغفيا على وجه غير قانونى وتطبق فى حقه المادة ٩٥ من  
قانون الموظفين » .

ولما كان لمجلس الوزراء — وهو المهيمن على شئون الموظفين — حق  
اصدار لوائح تنظيمية عامة فى كل ما يتعلق بهم لضمان حسن سير العمل  
وانتظامه فى المرافق (الإسامة) ، كما وان للوزير هذا الحق ايضا فيما يتعلق  
بالموظفين التابعين له وهذا بشرط الا تتعارض هذه اللوائح او البلاغات  
مع القانون .

وقد جعلت المادة ٦٠ المشار اليها امر التحقق من صحة الشهادات  
المرضية بيد سلطة الجهة الادارية ، فلذا ما رأت هذه الجهة ان تضع  
تواعد عامة لضبط عملية فحص الشهادات المرضية للتحقق من صحتها  
متما للتلاعب فيها وقطعا لادابر الشك والجدل فيما تقرره بشأنها  
فلا تثير به عليها فى ذلك لانها تنظم امرا يدخل فى حدود سلطتها — وهذا  
الامر هو تنظيم ممارسة السلطة المخولة لها فى فحص الشهادات المرضية  
ومن ثم فان بلاغ مجلس الوزراء او بلاغ وزارة التربية والتعليم سالفى  
الذكر وهما لم يخطا حق الموظف فى الاجازة المرضية وانما اقتصر على  
تنظيم عام لكيفية التقدم بالشهادات المرضية من شلته تسهيل الثبوت  
من صحة تلك الشهادات ومنعا للجدل فيما يقرره بشأنها وذلك لاستقرار

لوضع الموظفين تحقيقا للمصلحة العامة ، هذان البلاغان يكونان غير متعارضين مع نص المادة ٦٠ من قانون الموظفين المشار إليها .

( طعن ٥٨٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦١ )

### قائمة رقم ( ١٢٤ )

#### المبحث :

العامل الذى حصل على اجازة مرضية لمدة شهر او اكثر بمرتبة كامل لا يجوز له بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان يحصل على اجازة مرضية بلجر كامل طالما ان ذلك داخل نطاق دورة اجازته المرضية الأخيرة مالم تقرر السلطة المختصة صرف اجره بالكامل — اذا كان العامل قد بدأ دورة اجازة مرضية جديدة فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ففى هذه الحالة تكون الاجازة على النحو المنصوص عليه فى هذا القانون — الثلاث سنوات التى تحسب على اساسها الاجازة المرضية المستحقة للعامل تحسب اعتبارا من تاريخ التعيين وليس من اول يناير — الاجازات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون يبدأ حسابها اعتبارا من اول يناير الى آخر ديسمبر من كل عام .

#### ملخص الفتوى :

المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على ان « تكون للعامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة اجازة مرضية على الوجه الاتى : ١ — ثلاثة شهور بمرتبة كامل . ب — ثلاثة شهور بنصف مرتبة . ج — ثلاثة شهور بربع مرتبة . وفى حالة المرض للعامل ان يستنفذ متجمد اجازاته الدورية بجانب ما يستحقه من اجازات مرضية بشرط الا تزيد الاجازة الاعتيادية على ستة شهور وتبطل الاجازة المرضية بناء على قرار من الهيئة الطبية المختصة . . . وللعمال الحق فى ان يطلب تحويل الاجازة سواء بمرتبة كامل او غير كامل الى اجازة اعتيادية اذا كان له وغير من الاجازات الاعتيادية يسمح بذلك »

وفي أول أكتوبر سنة ١٩٧١ عمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي ألغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦. ونص في المادة ٤٧ منه على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢. في شأن الأمراض المزمنة تكون للعامل كل ثلاث سنوات تنقضي في الخدمة إجازة مرضية تمنح بقرار من الهيئة الطبية المختصة في الحدود الآتية : ١ — ثلاثة شهور منها شهر بأجر كامل والشهرين الآخرين بأجر ٧٥٪ من أجره الأساسي ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر بالكامل في الحالات التي تستدعي فيها حالة المريض ذلك وعلى أن يحصد قرار في كل حالة على حدة . ٢ — ستة شهور بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي .

والعامل الحق في أن يطلب تحويل الإجازة المرضية سواء بأجر كامل أو بأجر مخفض إلى إجازة سنوية إذا كان له وفر منها وعلى العامل المريض أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن القانون السابق للعاملين المدنيين في الدولة كان يعطي العامل المريض كل ثلاث سنوات تنقضي في الخدمة إجازة مرضية على النحو الآتي : ١ — ثلاثة أشهر بمرتب كامل . ب — ثلاثة أشهر بنصف مرتب . ج — ثلاثة أشهر بربع مرتب .

واعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ) اقتصر حق العامل المريض على إجازة مرضية مقاديرها شهر واحد بمرتب كامل . وشهرين آخرين بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر كاملاً ، كما يجوز له الحصول على إجازة لمدة ستة أشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر الأساسي .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى العامل المريض الذي حصل خلال فترة نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على إجازات مرضية في حدود هذا القانون ، يعتبر أنه حصل على حق مقرر له : ولو أصبح بعد العمل بالقانون رقم ٥٨

«لجنة ١٩٧١ مجاوزا للحد الذي قررهما هذا القانون الأخير ، لأن هذا القانون لا يسرى إلا اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتأسيسا على ما تقدم فإن العامل الذي حصل على اجازة مرضية لمدة شهر أو أكثر بمرتب كامل . فإنه لا يجوز له بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان يحصل على اجازة مرضية بأجر كامل طالما ان ذلك داخل نطاق دورة اجازته المرضية الأخيرة ما لم تقرر السلطة المختصة صرف أجره بالكامل . أما اذا كان العامل قد بدأ دورة اجازة مرضية جديدة في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ففي هذه الحالة تكون الاجازة على النحو المخصوص عليه في هذا القانون .

ومن حيث انه بالنسبة الى التساؤل الثاني ، فبعد ان اوضحت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حق العامل في الاجازة المرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة ، جاءت المادة ٥١ ونصت على ان « تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر اساسا لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين وتدخل ايام العطلات الرسمية ضمن الاجازة اذا تخللتها » .

ومن حيث ان نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليها قد جاء صريحا في بيان حساب الاجازة المرضية ، اذ نصت على احتية العامل في الحصول على هذه الاجازة كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة . وهو ذات الحكم الذي كان منصوصا عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الملغى . وقد استقر الرأي في ظل هذا القانون على اتخاذ تاريخ التعيين اساسا لحساب دورة الاجازة المرضية ، لذلك فإنه يتعين التزام ذات الحكم في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، اذ لا محل للمغايرة بينهما بعد ان ثبت اتحاد عبارتهما وتطابقهما . وعلى ذلك فإنه يتعين تفسير عبارة « تقضى في الخدمة » على اساس المعنى الحقيقي لها اي ان كل ثلاث سنوات يقضىها العامل في الخدمة محسوبة من بدء تعيينه تعطيه الحق في الحصول على اجازة مرضية على النحو المفصل في المادة ٤٧

المشار إليها . ومن ثم ينصرف الحكم الوارد في نص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على الإجازات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون . فيبدأ حسابها اعتباراً من أول يناير إلى آخر ديسمبر من كل عام .

ومن حيث أنه بانزال ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإن الثابت أن السيد المذكور التحق بخدمة المرفق اعتباراً من ١٩٦٠/٢/٢ . وحصل خلال دورة إجازته المرضية الأخيرة . على إجازات مرضية بلغت مجموعها ١١٧ يوماً تحسب على أساس ثلاثة أشهر بمرتب كامل وما زاد على ذلك كان يتمتع . حسابها بتعفى أجر إلا أنه طلب تحويلها إلى إجازة سنوية بمرتب كامل .

ومن حيث أنه واثق كان الأصل أن يظل حسب الإجازة المرضية على أساس تاريخ التعيين . وبالتالي يظل هذا التاريخ — في الحالة المعروضة ٢ فبراير سنة ١٩٦٠ — أساساً لحساب الإجازة المرضية . وإذا كانت دورة إجازته المرضية الأخيرة تبدأ في ٢ فبراير سنة ١٩٦٦ وتنتهي في ٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ، وبالتالي فإن مدة الإجازة الواقعة خلال الفترة من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حتى أول فبراير سنة ١٩٧٢ تظل محكومة بالقانون المذكور وينسحب العامل خلالها على إجازته المرضية وفقاً لحكم هذا القانون بنسبة هذه المدة إلى الثلاث سنوات . إلا أنه وقد ثبت أن السيد المذكور حصل على إجازة مرضية بمقدارها ١١٧ يوماً ، أي أنه استنفذ إجازته المرضية بالأجر الكامل ومحتها ثلاثة أشهر في ظل أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فقد حصل على حق مقرر له بمقتضى القانون « أما بالنسبة إلى الفترة التي زادت على الثلاثة أشهر ( ٢٧ يوماً ) ويلحق بها مدة الإجازة التي حصل عليها حتى ٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ومقدارها ١٢ يوماً فالتأشير أن العامل المذكور طلب تحويلها إلى إجازة سنوية بأجر كامل ، وعلى الهيئة أن تجيبه إلى طلبه هذا إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك ، إذ لم يرد في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ما حصول دون ذلك .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى الآتي :

أولاً — أن العامل المريض الذي حصل خلال فترة نفاذ القانون رقم ٤٦

«سنة ١٩٦٤ على إجازات مرضية لمدة شهر أو أكثر ، فإنه لا يجوز له بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان يحصل على اجازة مرضية بأجر كامل اذا كان ذلك داخلا في نطاق دورة اجازته المرضية الأخيرة ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر بالكامل . أما اذا كان دورة جديدة للاجازات المرضية قد بدأت بعد تاريخ العمل بهذا القانون الأخير ، ففي هذه الحالة يمنح العامل الاجازة على أساس احكام هذا القانون .

ثانياً — ان الثلاث سنوات التي نحسب على أساسها الاجازة المرضية المستحقة للعامل تحسب اعتباراً من تاريخ التعمين وليس من أول يناير ويعتبر هذا التاريخ أساساً لحساب دورة الاجازة المرضية الخاصة بالسيد / .....

( ملف ٢٠١/٦/٨٦ — مي ١٣/١٢/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

#### المبدأ :

المادة ٦٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى بمنح العامل اجازة مرضية لمدة ثلاثة اشهر بلجر كامل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة خلافا لما كانت تقضى به المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجوب اعمال حكم المادة ٦٦ المشار اليها باثر مباشر اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ على مدد الاجازات المرضية القائمة في هذا التاريخ او التي تمنح بعده حتى ولو كانت الاجازة القائمة قد انقضت مدة منها في ظل العمل بالقانون الملغى .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كانت تنص على انه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢

لسنة ١٩٦٣ فى شأن الأمراض المزمنة يكون للعامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من الهيئة الطبية المختصة فى الحدود الآتية :

١- ثلاث شهور منها بأجر كامل والشهرين الآخرين بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسى ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر بالكامل فى الحالات التى تستدعى فيها حالة المريض ذلك ... » .

ويتاريخ ١٩٧٨/٧/١ عمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الجديدة الذى النى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونص فى المادة ٦٦ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يستحق العامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من المجلس الطبى المختص فى الحدود الآتية :

١ - ثلاثة اشهر بأجر كامل .....

ولما كانت المادة ١٨٨ من الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ تنص شهور عن كل ثلاث سنوات يقضيها فى الخدمة فان النص القديم كان يمنح العامل اجرا كاملا عن الشهر الاول من الاجازة وينقص أجره فى الشهرين الآخرين مع تخويل السلطة المختصة حق صرف الأجر بالكامل منهما ان رأت داعيا لذلك . بينما يسمح النص الجديد المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ الأجر كاملا عن الثلاثة شهور جميعها .

ولما كانت المادة ١٨٨ من الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ نص على أنه « تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها ، الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر » . ولما كان الموظف العام فى مركز تنظيمى يخضع للتعديل والتغيير فى أى وقت حسبما يقرره القانون ووفقا لمقتضيات المصلحة العامة فان الحكم الجديد الذى تضمنه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يسرى بأثر مباشر من ١٩٧٨/٧/١ - التاريخ المحدد للعمل به

على مدد الاجازات المرضية القائمة فى هذا التاريخ او التى تمنح بعده .

ولا يغير من ذلك ان المشرع قرر فى القانون القديم رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ منح الاجازة المرضية عن كل ثلاث سنوات يقضيها العامل بالخدمة ، لأن المشرع وضع تلك الفقرة كتأكيد زمنى لتحديد مدة الاجازة المرضية التى تستحق خلاله ولم يقسم الاجازة على الثلاث سنوات وانما جعلها مستحقة عن مجموع تلك الفترة ، ومن ثم لا يجوز الاعتماد بالمدة التى انقضت منها فى ظل القانون القديم واعمال حكمه بالتالى على الاجازة المرضية بعد العمل بالقانون الجديد لأن ذلك سيؤدى الى اعمال القانون القديم فى غير مجاله الزمنى والاعتماد بالمجال الزمنى للقانون الجديد .

وبناء على ما تقدم مثله لما كانت الطبيبة المعروضة حالتها قد منحت اجازة مرضية بدأت فى ١٨/٢/١٩٧٩ حتى ٣٠/٤/١٩٧٩ وذلك بمعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى ١/٧/١٩٧٩ فانها تستحق نجرها كاملا خلال تلك الاجازة اعمالا للحكم الذى تضمنته المادة ٦٦ من هذا القانون .

( فتوى ٢١٧ — فى ٢١/٢/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم ( ١٢٦ )

#### البدا :

مدى استحقاق العامل المريض الذى يستحق اجازة مرضية بالجبر  
مخفض طبقا للفترة الاولى من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
للبيانات المقررة له .

#### ملخص الحكم :

نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على انه « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يستحق العامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة اجازة مرضية



نمنع بقرار من المجلس الطبى المختص فى الحدود الآتية : ١ — ثلاثة أشهر  
بأجر كامل . ٢ — ستة أشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسى .  
٣ — ستة أشهر بأجر يعادل ٥٠٪ من أجره الأساسى و ٧٥٪ من الأجر  
الأساسى لمن يجاوز سن الخمسين . . . . . »

ذلك ان العامل يستحق اجزا مقابل ما يؤديه من عمل برباط لا انفصام  
له ومن لم تكن البدلات والمزايا الأخرى تعد بصفة عالية مقابل العمل الذى  
يؤديه، العامل مثلها فى ذلك مثل الأجر المقرر له ومن ثم فان كل ما يؤدي الى  
جرمان، العامل من المقابل المحدد للعمل يؤدي حتما إلى حرمانه من توابع  
المرتب ، كما ان كل انتقاص للأجر، يؤدي حتما الى نقص قيمة هذه التوابع  
بذات النسبة التى تنقص بها الأجر، فتوابع المرتب تدخل فى مفهوم الأجور  
فى مجال المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويسرى عليها الخفض  
المقرر فى هذه المادة بذات النسب التى يخفض بها الأجر .

ولما كان المشرع قد قرر استحقاق المرتب خلال الاجازة الاعتيادية كما  
قرر استحقاقه خلال الاجازة المرضية بنسب تختلف باختلاف مدة الاجازة ،  
فان الأجر المستحق يشمل البدلات المشار اليها بذات نسب استحقاق  
الأجر .

( فتوى ٩٨٥/٤/٨٦ — فى ١٩٨٤/١١/٢٨ )

## الفرع الثاني

### اجازة مرضية استثنائية ( أمراض مزمنة )

قاعدة رقم ( ١٢٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ يمنح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل - تقريره منح العامل المريض بلحد هذه الأمراض اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى عمله - القومسيون الطبي هو الجهة الفنية المختصة بتقرير الحالة المرضية للعامل في تطبيق هذا القانون - قرار القومسيون الطبي في هذا الخصوص هو ركن السبب في إقرار الذي تصدره الجهة الادارية في شأن العامل المريض .

مفخص الحكم :

ان القومسيون الطبي هو الجهة الفنية المختصة بتقرير الحالة المرضية في خصوص الأمراض المزمنة التي ينطبق عليها القانون ، وفي اعتبارها قابلة للشفاء من عدمه وما اذا كانت الحالة قد استقرت على نحو يمكن العامل من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ، ام انها تعتبر ميؤوسا منها وانها استقرت على نحو لا يمكنه من ذلك ، كما يكون هو الجهة المختصة بتقرير ما اذا كانت الحالة لم تستقر بعد ، ويتقضى الامر منح العامل اجازة مرضية الى ان يشفى أو تستقر حالته على نحو معين . القرار الذي يصدر من القومسيون الطبي على هذا النحو يكون هو ركن السبب في القرار الذي تصدره الجهة الادارية التي يتبعها العامل المريض ، اما باعادة العامل الى وظيفته اذا كان قد شفى أو استقرت حالته على نحو يمكنه من القيام بأعبائها ، واما بمنحه اجازة مرضية اذا كانت حالته لم تستقر بعد واما بفصله من الخدمة اذا استقرت حالته على نحو يدل على انه لن يتمكن من العودة لمباشرة اعمال وظيفته .

( طعن ١١٤٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ )

## قاعدة رقم ( ١٢٨ )

### المبدأ :

حق العامل في الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية يظل ثامنا دون قيد زمني الى ان يتحقق احد الامرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهي الشفاء من المرض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل - لا يجوز للمجلس الطبي ان يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة وان تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء خدمة العامل .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه لحكمة جرى على ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية ، وعلى هدى حكمته التشريعية انما يقضى بن حق العامل في الاجازة الاستثنائية بظل قائما دون قيد زمني الى ان يتحقق احد الامرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهما الشفاء من المرض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل ، وفي هذا النطاق المرسوم تتحدد المهمة الفنية للمجلس الطبي طبقا لنص القانون فلا يجوز له وهو بصدد تنفيذ حكم ان يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة ولا يصح تبعا لذلك ان تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء الخدمة بمقولة ان قرارها يستند الى السواعد الصادرة في انتهاء الخدمة ، هذا الى ان تقرير انهاء الاجازة المرضية الاستثنائية لغير احد هذين السببين اللذين حددهما القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ امر يناهض بطبيعته عن مجال السلطة التقديرية للمجلس الطبي ، او للجهة الادارية اذ ان العامل بكتسب حقه في الاجازة الاستثنائية متى ثبت مرضه بأحد الأمراض التي نص عليها هذا القانون وظل مريضا ولم يشف أو تستقر حالته على نحو سلكه من العودة الى مباشرة عمله .

ومن حيث ان الثابت من واقعت المنازعة ان السيد / . . . . .  
اصيب باضطراب عقلى مزمن ادخل من اجله مستشفى الأمراض العقلية .  
ثم عرض امره على المجلس الطبى حيث تقرر منحه اجازة مرضية استثنائية  
طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . . . ومقتضى ذلك ولازمه حتما وايضاء  
لحكم القانون المشار اليه ، يثبت له الحق فى التمتع باجازة مرضية  
استثنائية الى أن يشفى من مرضه او تستقر حالته استقرارا يمكنه من  
العودة الى مباشرة العمل . وفى ذلك يتأكد حقه فى المرتب ولا يسوغ  
حرمانه منه ولا يمتد بالقرار الصادر بانتهاء خدمته اعتبارا من الأول من  
نوفمبر ١٩٧٣ فلا حصانة تلحق بهذا القرار تعصمه من الطعن عليه فى  
كل وقت أو تحجب الحق فى استحقاق المرتب الذى يستقيم على صحيح  
مسنده والذى ترتبط به ضرورات العيش واقامة الود عند المرض بأشد  
ما تكون منها حال الصحة والعافية ، وعليه فقد اصابت المحكمة الادارية  
لوزارة النقل والمواصلات فيما قضت به فى الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢  
القضائية من احقية المدعية بصفتها فى استمرار صرف مرتب نجلها  
. . . . . بصفة مؤقتة اعتبارا من تاريخ حرمانه منه فى الأول من نوفمبر  
سنة ١٩٧٣ مع الزام المؤسسة المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ يذهب غير هذا المذهب — نقضى.  
بالغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة النقل والمواصلات بجلسة  
٢١ من ابريل سنة ١٩٧٥ فى الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢ القضائية ورفض  
طلب المدعية الاستمرار فى صرف مرتب ابنها والزامها بالمصروفات —  
فانه يكون قد جانب حكم القانون بما يتعين معه الفأوه والقضاء برفض  
الطعن بالاستئناف فى هذا الحكم والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن ٧٣٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

#### المبدأ :

عاملون — اجازة مرضية — القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى  
وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى باللدن او الجزام او

بمرض عقلى او بحد الامراض الزمنة اجازات مرضية استثنائية بهرتب كامل  
— هذه الاجازة الاستثنائية لا تنقيد باى قيد زمنى حتى تبلغ نهايتها بدول  
أحد شرطين : اما بشفاء المريض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة  
الى عمله — سلطة القومسيون الطبى فى توقيع الكشف الطبى على هؤلاء  
المرضى كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما رأى داعيا لذلك — الغرض من هـنا  
الكشف — ليس من سلطة القومسيون الطبى تقرير عدم اللياقة الطبية للعامل  
الذى منح اجازة مرضية استثنائية .

#### ملخص الفتوى :

منح السيد / . . . اجازة مرضية استثنائية وفقا لاحكام القانون رقم  
١١٢ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ وذلك لاصابته  
باضطراب عقلى . وفى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٩ قرر القومسيون الطبى  
انه مريض باضطراب عقلى واعتبره غير لائق للخدمة بعد استنفاد جميع  
الاجازات المسنحة له قانونا . وقد تقدم السيد المذكور بطلب اوضح فيه  
انه شفى تماما وطلب فيه الموافقة على تسلمه العمل وباحالته الى  
القومسيون الطبى قرر عدم امكان توقيع الكشف الطبى عليه بعد ان تقرر  
عدم لياقته للخدمة فى ٢٢ من يوليه سنة ١٩٦٩ وابدى انه لا تجوز اعادته  
الى الخدمة قبل ثبوت خلوه من علامات المرض العقلى لمدة سنة بصفة مستمرة  
وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٠ لسنة ١٩٦٣ باحكام اللبابة الصحية  
للتعيين فى الوظائف العامة .

ومن حيث ان المادة ( ١ ) من قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى  
وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او  
بمرض عقلى او بأحد الامراض الزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل  
تنص على انه « استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات  
والمؤسسات العامة وعمالها بمنح الموظف او العامل المريض بالدرن او الجزام  
او بمرض عقلى او بأحد الامراض الزمنة التى يصدر بتصديدها قرار من  
وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقوميونات الطبية  
اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية

استقراراً يمكنه من العودة إلى مبلّغته ،مما يوجب الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما رأى داعياً لذلك .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع اولى عناية خاصة للمصابين بأمراض معينة قدر طول امدها كما قدر مدى حاجة المصابين بها الى الرعاية الاجتماعية ، فافرد لهم نظاماً خاصاً للاجازات المرضية خرج به عن التنظيم العام للاجازات المرضية الذى تضمنه قانون العاملين المسنين بالدولة . فلم يقيد الاجازة المرضية الاستثنائية بالحدود الزمنية للاجازات المرضية العادية . ولم يقرر الانتقاص من مرتب العامل مهما طاللت اجازته المرضية الاستثنائية ، وانما جعل الاجازة بمرتب كامل واطلقها من كل قيد زمنى حتى تبلغ نهائياً ، محاولاً احد شرطين : اما شفاء المريض او استقرار حالته استقراراً يمكنه من العودة الى عمله ، فاذا لم يتحقق احد الشرطين ظلت الاجازة قائمة ، وهذا يتفق مع الغاية التى سعى اليها المشروع من رعاية هذه الفئة ،والتي كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه بقولها « ان الامر لا يعدو ان يكون معاملة من الدولة لهم ابان مرضهم ومن ثم فانه يجب ان تفصح الدولة عن ذلك خصوصاً وان رعاية الموظفين احد الاهداف الرئيسية فى الدولة الاشتراكية ... » .

ومن حيث المشرع قد اناط بالقومسيون الطبى سلطة توقيع الكشف الطبى على هؤلاء المرضى مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما رأى داعياً لذلك ، والمفهوم بطبيعة الحال ان الغرض من هذا الكشف الطبى هو الوقوف على حالة المريض فاذا كان قد شفى او استقرت حالته عاد الى عمله ، اما اذا لم يكن قد شفى او استقرت حالته فانه يستمر فى اجازته المرضية الاستثنائية . ومن ثم فان اختصاص القومسيون الطبى يكون مقصوراً على هذه الحدود ولا يجوز ان يتعداها الى تقرير عدم اللياقة الطبية للعامل المنوح الاجازة المرضية الاستثنائية والا كان فى ذلك تعطيلاً لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه . و انتهاء الاجازة المرضية الاستثنائية فى غير الحالتين اللتين عينهما .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكان التومسيون الطبي قد قرر فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٩ عدم اللياقة الطبية للسيد / . . . . . للاستمرار فى الخدمة رغم انه فى اجازة مرضية استثنائية ، فله يكون قد خرج عن حدود اختصاصه الذى رسمه القانون ، فلا يرتب قراره اثرا ولا يجوز الاستناد اليه لفصل العامل المذكور من الخدمة وانما تعتبر خدمته قائمة كما يظل مستمرا فى اجازته المرضية الاستثنائية حتى يتحقق احد الشرطين الذين عينهما المشرع لانها ، ومن ثم فلا محل لبحث استيفائه شروط التعيين ومنها شروط اللياقة الصحية للتعين

( غنوى ٣٦ - فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٢ )

### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

#### المبدأ :

اتى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بنظام مغاير فى اسمه وقواعده للاجازات المرضية المقررة فى قوانين العاملين - الحكمة من وراء ذلك - تحقيق الرعاية الاجتماعية للمرضى بالحد الامراض المذكورة فى القانون المشار اليه - امتناع العامل عن الاستجابة الى طلب الادارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ لا يؤدى الى اعتباره منقطعا عن العمل انقطاعا يستوجب انتهاء خدمته - اساس ذلك - تخلف منط الانقطاع فى حقه اذ هو لا يقوم بعمل ينطبق عليه ذلك الوصف ولأن المشرع حظر انتهاء خدمته طوال مدة مرضه - عدم جواز النظر الى الامتناع على انه مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب - اثر الامتناع عن عرض نفسه لتوقيع الكشف الطبي عليه لتجديد صرف راتب العامل حتى يجرى عليه الكشف الطبي بشرط الا يكون مريضا بمرض يجعله غير مسؤول عن تصرفاته .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يمنح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالفرن او الجرام او بمرض عقلى

أو بأحد الأمراض المزمنة إجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ينص في مادته الأولى على إنه ( استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية إجازة استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة أشهر أو كلما رأى داعيا لذلك ) .

وفناد هذا النص أن المشرع خص المصابين بأمراض معينة بعناية لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التي قد تستغرق أمدًا طويلا ، فوضع لهم نظاما خاصا للإجازات المرضية يغير في اسمه وتواعده نظام الإجازات العام المقرر في قوانين العاملين ، وبمقتضى هذا النظام الخاص يمنح العامل المصاب بأحد الأمراض المذكورة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حقا وجوبيا في إجازة استثنائية التي لا تنتهي إلا بشفاء المريض وعودته إلى عمله أو باستقرار حالته استقرارا يمكنه من القيام بالعمل ، فإذا لم يتحقق أي منهما ظلت الإجازة قائمة بغير قيد زمني فلا ينهيها بعد ذلك إلا انتهاء الخدمة بأحد الأسباب الموجبة لانتهائها عدا اللياقة الصحية . ولقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن الحكمة المتبناة من ورائه بأنها تحقيق الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة ، وبناء على ذلك فإنه إذا كان المشرع قد أوجب عرض المريض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فإن الغرض من هذا الكشف ينحصر في الوقوف على حاله المريض وتبين ما إذا كان قد شفى أو استقرت حالته فيسود إلى العمل وتنتهي بذلك إجازته الاستثنائية . ومن ثم فإن امتناع العامل عن الاستجابة إلى طلب الإدارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس من شأنه أن يؤدي إلى إعفائه منقطعا عن العمل انتدعا يستوجب انتهاء خدمته باعتباره مستقبلا لخلق منساق الانقطاع في حقه إذ هو لا يقوم



بعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ولتعارض احكام الانتقطاع عن العمل مع اعتبارة بأجازة استثنائية ولأن المشرع حظر انتهاء خدمته طوال مدة مرضه وحتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش كما لا يجوز النظر الى رفضه عرض نفسه على القومسيون على انه يمثل مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب عليه اذ لا يمكن القول بأنه قد اخل بواجبات وظيفته التي ابعده المرض عنها او انه اتى عملا محرما عليه بوصفه موظفا عاما . بيد ان ذلك لا يعنى غل يد الادارة عن اتخاذ اى اجراء مقابل رفض العامل المريض توقيع الكشف الطبى عليه لانه قد اوجب المشرع عرض العامل المعتبر بأجازة استثنائية بنجر كامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجبهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فانه يكون بذلك قد ربط بين استمرار صرف الاجر وتوقيع الكشف الطبى وعليه يكون للادارة ان تؤجل صرف مرتب العامل المريض المتنع عن اجراء الكشف الطبى ما لم يكن العامل مصابا بمرض عقلى او نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير مسئول عن تصرفاته .

( ملف ٥٨٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ١٣١ )

#### المبدأ :

المستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منع موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عقلى او باحدى الامراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بهرب كامل — ان المشرع اولى رعاية خاصة للمصابين بامراض معينة فافرد لهم نظما للاجازات المرضية خرج به عن التنظيم العام الذى تقسمه قانون العاملين بالدولة — جعله الاجازة بهرب كامل مع اطلاقها من كل قيد زمنى حتى تبلغ نهايتها بحلول احد شرطين اما شفاء المرض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله — القرار الصادر من وزير الصحة بتطبيق احكام الباب الخامس من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ على العاملين باحدى الهيئات العامة — هذا القرار لا يعنى انحسار تطبيق احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على هؤلاء العاملين — اساس ذلك ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد أكد استمرار تطبيق احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين الخاضعين لاحكامه — انظر ذلك — استمرار انتفاع هؤلاء العاملين باحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وعدم جواز انتهاء خدمتهم لعدم لياقتهم الصحية .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجذام او يمرض عقلى او باحد الامراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ينص فى مادته الاولى على انه « استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها بمنح الموظف او العامل المريض بالدرن او الجذام او يمرض عقلى او باحد الامراض المزمنة التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته . ويجرى الكسب عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاث اشهر على الاقل . وكما راي داعيا لذلك » ويبين من هذا النص ان المشرع اولى رعاية خاصة للمصابين بامراض معينة فائرد لهم نظاما للاجازات المرضية خرج به عن التنظيم العام الذى تضمنه قانون العاملين بالدولة فلم يقيد الاجازة المرضية الاستثنائية بالحدود الزمنية للاجازات المرضية الاستثنائية وانما جعل الاجازة بمرتب كامل واطلقها من كل قيد زمنى حتى تبلغ نهايتها بحلول احد شرطين ، اما شفاء المريض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله ، فاذا لم يتحقق احد الشرطين ظلت الاجازة تالمه حتى بلوغ العامل المريض سن الاحالة الى المعاش ، فلا يجوز انتهاء خدمته لعدم لياقته الطبية .

ومن حيث انه ولئن كان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ افرد السبب الخامس منه لاحكام التأمين ضد المرض وقرر فى المادة ٧٣ تطبيق احكامه تدريجيا على العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة ، وفى المادة ٧٨ منح المرض بالدرن او الجزام او بمرض عقلى او بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او بتبين عجزه عجزا مائلا ، وبالرغم من صدور قرار وزير الصحة رقم ٧٧٢ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق احكام هذا الباب على العاملين بهيئة البريد اعتبارا من ١/١/١٩٧٩ فان ذلك لا يعنى انحصار تطبيق احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن هؤلاء العاملين وبالتالي انتهاء خدمتهم اعمالا لنص المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبارهما مصابين بعجز كلى ، ذلك لأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة لمطبق على العاملين بهيئة البريد والمعمول به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ — وبالتالي فى صدره لقانون التأمين الاجتماعى — عندئذ ساول الاجازات المرضية بالتنظيم قرر فى المادة ٦٦ مراعاة احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وعدم الاخلال بأحكامه عند النظر فى منح العامل اجازاته المرضية العادية ، ومن ثم فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد اكد استمرار احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين الخاضعين لاحكامه وان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نص فى المادة ٨١ على انه لا تخل احكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة والعقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر أو مستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق فى هذا التأمين .

ومن حيث انه يتضح من كل ما تقدم انه ولئن كان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — وهو يسرى على العاملين المدنيين بالدولة وغيرهم من العاملين بالقطاعين العام والخاص — يقرر انتهاء خدمة العامل المريض

مجاهد الأمراض المزمنة اذا ما ثبت عدم لياقته الصحية للخدمة . غير ان هذا الحكم لا ينطبق على العاملين باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بعد ان نصت المادة ٦٦ منه على عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . ولذلك يتعين استمرار هؤلاء العاملين في الخدمة الى ان يشفوا او تستقر حالتهم المرضية المستقرة استقرارا يمكنهم من العودة الى مباشرة اعمال وظائفهم .

ولما كان العاملان من الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ممن ثم فانهما يظلان منتعنين بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . ولا يجوز انتهاء خدمتهما لعدم لياقتهما الصحية .

( ملف ٢٣٥/٧/٨٦ — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

##### المبدأ :

استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بانسبته للعاملين بالخدمة عدم سريان أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عليهم أساس ذلك — اثره — عدم جواز انتهاء خدمتهم بسبب ثبوت العجز الكلي واستمرار حقهم في الاجازات المرضية الاستثنائية بمقتضى كامل — العاملون بالقطاع العام تسرى عليهم احكام قانون التأمين الاجتماعي يكاملها — أساس ذلك — اثره — انتهاء الحق في الأجر الكامل بالقطاع العام او بسبب العجز الكلي .

##### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٥/٩/١ قرر المشرع اعمال احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقضى في المادة الثانية من مواد اصداره بحلولة محل عدد من التشريعات لم يرد من بينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، وبعد ان نص

فى المادة السادسة من مواد الاصدار على الغاء كل حكم يخالف احكامه عاد.  
فى المادة ٨١ من الباب الخامس الخاص بتأمين المرض الى النص على ان  
« لا تخلص احكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب او المريض من حقوق  
مقررة بمقتضى القوانين او اللوائح او النظم الخاصة او العقود المشتركة  
او الانفاقيات او غيرها فيما يتعلق بتعويض الاجر ومستويات الخدمة وذلك  
بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة فى هذا التأمين » ومن ثم يكون  
المشرع قد ابقى على قواعد تعويض الاجر السابقة على القانون رقم ٧٩  
لسنة ١٩٧٥ التى تقرر للعاملين حقوقا تزيد على ما هو مقرر به ، لذلك  
فان ولن كانت المادة ٧٣ من القانون تقرر تطبيق احكام التأمين ضد  
المرض على العاملين الخاصين لاحكام القانون الذين يصدر بتحديد الجهات  
التى يعمور به قرارات من وزير الصحة فان ذلك لا يعنى افعال احكام  
هذا التأمين كالمبها على هؤلاء العاملين فور صدور القرارات سالفة البيان  
وانما ينقصد افعالها بما يكون لهم من حقوق تزيد على القدر المقرر فى تأمين  
لمرض المخصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فانه لما كانت  
فقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون تنص على انه « استثناء من الاحكام  
المقدمة يمنح المريض بشدة والجزام او بمرض عقلى او باحد الامراض المزمنة  
تعويضاً يعادل اجره كاملاً طول مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته  
استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزاً كاملاً . . »  
بانه تكون قد جمعت من العجز الكامل سبباً من اسباب انتهاء حق المريض  
فى الاجر الكامل وبالتالي بعد القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ افضل فيما  
يبرره من حقوق للعاملين بالحكومة من الحقوق التى قررها هذا النص وعليه  
يعين اعمال احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالحكومة  
نون احكام الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اما  
العاملين بالقطاع العام فان الاحكام السابقة المطبقة عليهم والواردة بالقانون  
رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والتى اوجبت المادة ٦١ من قانون العاملين  
بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ استمرا تطبيقه عليهم تتفق مع احكام  
ماون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيها يتعلق فى انتهاء الحق

فى الأجر الكامل بسبب ثبوت العجز الكلى لذلك تطبق عليهم احكام  
قانون التأمين الاجتماعى بكاملها لأن القاعدة المطبقة عليهم قبله لم تكن  
تتضمن ميزة افضل .

ولا ينال من استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣  
على العاملين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة ان قانون التأمين  
الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عرف فى البند ح من المادة الخامسة العجز  
الكلى بأنه « كل عجز من شأنه ان يحول وصفة مستديمة بين المؤمن عليه  
وبين مزاوله اية مهنة أو عمل يتكسب منه » . ويعتبر فى حكم ذلك حالات  
فقد البصر فقدا كلياً أو فقد الذراعين ، أو فقد الساقين أو فقد ذراع  
واحدة وساق واحدة ، وحالات الأمراض العقلية ، وحالات الأمراض المزمنة  
والمستعصية التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير  
الصحة « . كما لا ينال منه اصدار وزير التأمينات القرار رقم ٨٢ لسنة  
١٩٧٦ بتحديد الأمراض الزمنة التى تعد فى حكم العجز الكامل أو ان  
المادة ٧٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ خولت الهيئة العامة للتأمين  
الصحة مهمة اثبات حالات العجز وان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام  
العاملين المدنيين بالدولة جعل فى المادة ٩٤ من عدم اللياقة الصحية سببا  
من اسباب انتهاء الخدمة على اعتبار أن تلك الأحكام إنما  
تعنى انتهاء خدمة العامل إذا ثبت عجزه الكلى ذلك لأن انتهاء الخدمة فى  
هذه الحالة إنما يعنى الانتماء من حقوق التأمين المنتزعة بموجب القانون  
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والنسب من انهاء عدم جواز انتهاء خدمتهم بسبب  
العجز الكلى واستمرار حقهم فى الإجازة المرضية الاستثنائية  
بمرتبة كامل الى ان يتم شفائهم أو تستقر حالتهم المرضية  
استقراراً يمكنهم من العودة الى مباشرة عملهم . وإذا كان قانون  
العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتباراً من  
١٩٧٨/٧/١ والتالى فى صدره لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩  
سنة ١٩٧٥ قد جعل من عدم اللياقة الصحية سبباً من أسباب انتهاء  
الخدمة فإنه اوجب فى ذات الوقت بالمادة ٦٦ مراعاة احكام القانون  
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ولم يجز الاخلال بها وذلك عندما تناول الاجراءات

المرضية بالتنظيم الأمر الذى ينم عن استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ كما هى بغير تعديل ومن ثم لا يجوز انتهاء خدمة العامل بالحكومة ، المطبق عليه أحكام هذا القانون بسبب عدم اللياقة الصحية . وذلك لا يعنى بحال من الأحوال تعطيل تطبيق حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يقرر انتهاء الإجازة المرضية بمرتب كامل بسبب العجز لأن المجال سيكون واسعا لتطبيق هذا الحكم على باقى العاملين الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعى ومن بينهم العاملين بالقطاع العام وغيرهم من العاملين المنصوص عليهم بالمادة الثانية منه .

( ملف ٢٣٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٣ )

المبدأ :

انه بمقارنة نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بنص المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يبين اتهمسا وان اتفاقا على رعاية المرضى بالأمراض المشار إليها فيهما الا انها يختلفان من حيث المجال — القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ينظم الإجازات المرضية للخاضعين له ويقرر منحهم إجازة استثنائية بأجر كامل ايا كانت نتيجة هذا المرضى أى حتى ولو ام يشف صاحبه — قانون التأمين الاجتماعى يقرر تعريضا لهؤلاء العاملين يتحدد على أساس الأجر بحيث يتوقف صرف هذا التعويض اذا ما تبين ثبوت العجز الكامل حيث يدخل العامل تحت نوع آخر من التأمين — تطبيق المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه معقود على صدور قرار من وزير الصحة بتحديد الجهة التى يسرى عليها — تطبيق — عدم جواز تطبيق الحكم الوارد بالمادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى على العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدية لعدم صدور قرار من وزير الصحة بـسريانه على العاملين بالهيئة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنص على أنه « .. استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يمنح الموظف او المبلل المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقلى او بأحد الأمراض التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بعد موافقة الادارة العامة للتومسيونات الطبية على اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة التومسيون الطبى كل ثلاثة أشهر على الأقل او كلما رأى داعيا لذلك » ..

وتنص المادة ٧٣ من الباب الخامس بالتأمين ضد المرض من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « تسرى احكام هذا الباب تدريجيا على العاملين لدى اصحاب الاعمال الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة وذلك دون الاخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين انتفعوا بالتأمين الصحى وفقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ او سنتانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما » .

وتنص المادة ٧٨ من هذا القانون على انه اذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين اداء عمله تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر ان يؤدى له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥٪ من اجره اليومى المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوما وتزداد بعدها الى ما يعادل ٨٥٪ من الاجر المذكور ويشترط الا يقل التعويض فى جميع الاحوال عن الحد الأدنى المقرر قانونا للاجر ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مرة مرضه او حتى قبوت المعز الكامل او حدوث الوفاة بحيث لا تجاوز ١٨٠ يوما فى السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من الاحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقلى او بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل اجره كاملا طوال مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة



الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كاملا ، وتحدد الامراض المزمنة المشار اليها فى الفقرة السابقة بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة ويجوز للجهة المختصة بتصويص الاجر وقف صرفه عن المدة التى يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج « .

كما تنص المادة ٨١ من القانون المذكور ايضا على انه « لا تظل احكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب او للمريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين او اللوائح او النظم الخاصة او العقود المشتركة او الاتفاقيات او غيرها فيما يتعلق بتصويص الاجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة فى هذا التأمين » .

ومن حيث انه ايا كان القول فى الفاء حكم القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بالمادة ٧٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المذكور فان تطبيق هذه المادة الاخرة معقود بصور قرار من وزير الصحة بسيراته على الهيئة العامة للسك الحديدية طبقا للمادة ٧٣ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، واذ لم يصدر هذا القرار بعد فان خطاب المشرع فى المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى لم يتوجه بعد الى العاملين بهيئة السك الحديدية وعلى ذلك فان احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه هى المطبقة عليهم ومنها الحالة المعروضة وذلك دون منازع .

( ملف ٧٠٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

المبدأ :

عاملون — اقية العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام فى تقاضى بدل طبيعة العمل المقرر لهم وذلك اثناء وجودهم فى اجرة مرضية استثنائية لاصبتهم باحد الامراض المزمنة وفقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بترح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة الرضى بلادرن أو الجزام أو بهرض عقلى أو باحد الامراض المزمنة اجازات مرضية ( م ٢١ — ج ١ )

استثنائية بمرتب كامل - أساسى فلك أن يدل طبيعة العمل يدخل في مفهوم المرتب الكامل إذ أن المرتب لا يكون كاملاً إلا إذا شمل المرتب الأساسى وما يلحق به قانوناً ويأخذ حكمه كالعامة غلاء المعيشة والطلوات والبدلات المقررة للوظيفة التى يشغلها العامل .

#### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يمنح موظفى الحكومة والمؤسسات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عظمى أو بأحد الأمراض المزمنة إجازات مرضية استثنائية بتصرف كامل - ينص فى المادة ١ منه على أنه « استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفى الحكومة والمؤسسات والمؤسسات العامة وعملها ، يمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عظمى أو بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتجديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للتومسيون لك الطبيعة إجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ، ويجزى الكشف الطبى عليه بمعرفة التومسيون الطبى كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما رأى داعياً لذلك » .

كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن «نظام حكم جديد إلى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية المرضى بالدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة على أن « تضاف مادة جديدة برقم ٦٣ مكرراً إلى قانون العمل المشار إليه نصها الآتى :

مادة ٦٣ مكرراً « استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الأولى من المادة ٨١ من هذا القانون يمنح العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عظمى أو بأحد الأمراض المزمنة إجازة مرضية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً عن مزاولة أية مهنة أو عمل .

ويصدر بتحديد الأمراض المزمنة المشار إليها في الفترة السابقة قرار  
من وزير العمل بالاتفاق مع وزير الصحة .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن الدولة أولت رعايتها بجميع  
المواطنين بالحكومة والهيئات المحلية والمؤسسات التعليمية وشركاتها والقطاع  
الخاص - في حالة إصابتهم بمرض الدرن أو الجزام أو بأحد الأمراض  
العقلية أو المزمنة وفي الحالات الأخرى التي يوافق عليها وزير الصحة  
بعد أخذ رأى القومسيون الطبي . وذلك بمنحهم إجازات مرضية استثنائية  
بمرتب أو بأجر كامل حتى يمكنهم الاتفاق على علاجهم الذي غالبا ما يطلوب  
إمده وإن يعملوا كذلك أسرهم . ويستمر صرف المرتب إلى أن يشفى المريض  
أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى عمله أو يتبين عجزه عجزا  
كليا عن أمزولة أية مهنة أو عمل .

ومن حيث أنه إذا كان كلا القانونين المشار إليهما قد تمرا أحقية  
العامل المريض في الحصول على المرتب أو الأجر الكامل . فمن ثم يدخل  
بدل طبيعة العمل في هذا المفهوم ذلك أن المرتب لا يكون كاملا إلا إذا شمل  
المرتب الأساسي وما يلحق به قانونا ويأخذ حكمه كاعانة غلاء المعيشة  
والملاوات والبدلات المقررة للوظيفة التي يشغلها العامل . وبذلك التفسير  
وحده تتحقق الحكمة من الرعاية الاجتماعية التي تصدها المشرع بما يحول  
نون التفرقة بين العامل المريض بمرض مزمن وبين زميله الذي ألم به المرض  
بصفة عارضة . بل الأول بالرعاية وأجدر بها .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فقد ورد بالبند ٥ من القواعد التي  
وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ بلسان البدلات المقررة  
بالحكومة والقطاع العام ما يلي « يسرى على البديل ما يسرى على استحقاق  
الأجر عند القيام بإجازات أو تخفيضه أو وقفه كله أو جزء منه » . ومؤدى  
هذا النص أن البديل اعتبر جزءا متما للمرتب أو الأجر ويأخذ حكمه ،  
ويصرف ذلك إلى حالات الاستحقاق عند القيام بالإجازات سواء كانت  
اعتيادية أو مرضية عادية أو مرضية استثنائية ، إذ لم ترد تفرقة بينها  
ومن ثم تتعين أخذ المطلق على إطلاقه والعام على عمومه .

## قاعدة رقم ( ١٢٥ )

### المبدأ :

عدم احقية العاملين المرضى بأمراض مزمنة في الحصول على مكافآت،  
الجهود غير العادية وحوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية خلال فترة الاجازة.  
الاستثنائية المنسوحة لهم .

### ملخص الفتوى :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح  
موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او  
الجزام او بمرض عقلي او بأحد الأمراض المزمنة اجازات استثنائية بمرتبة  
كامل على انه « استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفي الحكومة  
والهيئات والمؤسسات العامة وعملها بمنح الموظف او انساب المريض بالدرن  
او الجزام او بمرض عقلي او بأحد الأمراض المزمنة والتي يصدر بتحديدها  
قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسونات.  
الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتبة كامل الى ان يشفى او تستقر حالته  
المرضة استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ، كبسلة  
استمرضت الجمعية العمومية المادة ١٦ مكرر من قانون نظام العاملين المدنيين  
بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والذي  
الفى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حيث نصت على انه استثناء من احكام  
الاجازات المرضية يمنع العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر  
بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للمجالس  
الطبية اجازة استثنائية بأجر كامل الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا  
يمكنه من العودة الى العمل او يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة  
الاخيرة يظل العامل في اجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة  
الى المعاش . وقد صدر في هذا الشأن قرار وزير الصحة رقم ٦٣  
لسنة ١٩٦٧ .

وبين مما تقدم ان احكام كلا من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ومن  
بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣

سألفى الذكر قد سكتت عن معالجة صرف المكافآت والحوافز للخاضعين لأحكامها واكتفت بصرف مرتب المريض كاملا . ومن المستقر عليه ان المرتب الكامل لا يندرج تحته مكافآت الجهود غير العادية والحوافز ولمكافآت التشجيعية ذلك ان هذه المكافآت هى نوع من التعويض عن جهود غير عادية يبذلها العاملون فهى رهينة بتأدية هذه الاعمال نفعلا وليست حقا مكتسبا بمجرد شغل الوظائف المقرر لها هذه المكافآت .

وينطبق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان المريض بمرض مزمن . ملازما بيته ، ولا يؤدي عمله الاصلى او اى اعمال اضافية فانه لا يستحق . والحالة هذه مكافآت الجهود غير العادية او حوافز الانتاج او المكافآت التشجيعية .

( فتوى ٤٣١ - جلسة ١٩٨٤/٥/٥ )

**تعليق :**

صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد الامراض المزمنة التى يمنح عنها المريض تعويضا يعادل اجره كاملا طوال مدة مرضه .

يتفق المنحى الذى نحتة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشرى بهذه الفتوى وما اتجهت اليه من قبل بفتواها الصادرة بجلسته ١٣/١٠/١٩٧٩ حيث انتهت الى ان حوافز الانتاج هى مقابل لزيادة الانتاج عن المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التى يتقاضى العاملون عنها اجورهم الاساسية ، وان المشرع ربط استحقاق هذه الحوافز بالمشاركة فى الانتاج والاسهام الفعلى فى أدائه . ومن ثم فانها لا تعتبر جزءا من الاجر الاساسى للعامل . وتنتهج جهة الادارة بسلطة تقديرية فى منحها طبقا لما تراه من أداء فعلى يقتضى صرف هذه المكافآت .

## قاعدة رقم ( ١٢٦ )

الأسبقية :

تأجيل صرف مرتب العامل المريض المتنع عن إجراء الكشف الطبي .  
ما لم يكن مصابا بمرض عقلي او نفسى يجعله غير مسئول عن تصرفاته .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عتلى او بأحد الأمراض المزمنة إجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ينص فى مادته الأولى على انه استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها بمنح الموظف او العامل المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقلى او بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة استثنائية بمرتب كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجزى الكشف الطبى عليه بعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر او كلها رأى داعيا لذلك .

وملاد هذا النص ان المشرع خص المصابين بأمراض معينة بعناية لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التى قد تستغرق امدا طويلا ، فوضع لهم نظاما خاصا للاجازات المرضية يفاير فى اسمه وقواعده نظام الاجازات العام المقرر فى قوانين العاملين ، وبمقتضى هذا النظام الخاص يمنح العامل المصاب بأحد الأمراض المذكورة فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ حقا وجوبا فى اجازة استثنائية بمرتب كامل غير منقوص مهما استطالت مدة تلك الاجازة الاستثنائية التى لا تنتهى الا بشفاء المريض وعودته الى عمله او باستقرار حالته استقرارا يمكنه من القيام بالعمل ، فاذا لم يتحقق اى منها ظلت الاجازة قائمة بغير قيد زمنى فلا ينهيها بعد ذلك الا انتهاء الخدمة بأحد الاسباب الموجبة لانتهائها عدا اللبائة الصحية ، ولقد اصبحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن الحكمة المتبناه

من جوفه بجهة صندوق الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة وبناء على ذلك فإنه اذا كان المشرع قد اوجب صراحة للمعرض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فإن الفرض من هذا الكشف ينحصر في الوقوف على حالة المريض وتبين ما اذا كان يعمد شفى او استقرت حالته فيعود الى العمل وتنتهى بذلك اجازته الاستثنائية ، ومن ثم على امضاء العامل عن الاستعجالية الى طلب الادارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس من شأنه الا يودى الى اعتباره منقطعاً عن العمل انقطاعاً يستوجب انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً لتخلف بنسب الانتطاع عن عمله اذ هو لا يقوم بعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ولتعارض احكام الانقطاع عن العمل مع اعتباره باجازه استثنائية ولأن المشرع حظر انهاء خدمته طوال مدة مرضه وحتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش كما لا يجوز النظر الى رفضه عرض نفسه على التومسيون على انه يمثل مخالفة تادييية تستوجب ازالة العقاب عليه اذ لا يمكن التسول بأنه قد اخل بواجبات وظيفته التى ابعده المرض عنها او انه اتى عملاً محرماً عليه بوصفه موظفاً عاماً . بيد أن ذلك لا يعنى غل يد الادارة عن اتخاذ اى اجراء مقابل رفض العامل المريض توقيع الكشف الطبى عليه لأنه قد اوجب المشرع معرض العامل المعتبر باجازه استثنائية بأجر كامل بالتطبيق لاحكام الفصول رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فإنه يكون بذلك قد ربط بين استمرار صرف الاجر وتوقيع الكشف الطبى وعليه يكون للادارة ان تؤجل صرف موبت العامل المريض المجتزع عن اجراء الكشف الطبى ما لم يكن العامل مصاباً بمرض عقلى او نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير مسئول عن تصرفاته .

( ملف ٥٨٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ ) .

### قاعدة رقم ( ١٣٧ )

#### المبدأ :

منح اجازة استثنائية بمزب عامل طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣

— شروط العودة للعمل — الشفاء او استقرار الحالة المرضية استقراراً يمكنه

من العودة للوظيفة - تقرير عدم اللياقة الصحية وإنهاء خدمته بناء على ذلك  
- قرار مخالف للقانون .

### ملخص الحكم :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ الخاص بمنح موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة أجازات استثنائية بمرتب كامل على أنه : استثناء من أحكام الأجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها يمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية أجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ، ويجرى الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة أشهر أو كلما رأى داعيا لذلك .

ويؤدى هذا النص أن حق العامل في الأجازة الاستثنائية يظل قائما دون قيد زمني إلى أن يتحقق أحد الأمرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهما الشفاء من الحالة المرضية أو استقرار هذه الحالة استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله ، وعلى ذلك لا يجوز للقومسيون الطبي أن يتمدى اختصاصه إلى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة ، كما يتمتع كذلك على جهة الإدارة إنهاء خدمة العامل استنادا إلى مثل هذا القرار .

وترتبا على ذلك يستحق العامل صرف كامل مرتبه من المدة التي قضاه خارج الخدمة بعد أن تمت أعادته إلى وظيفته وسويت حالته المترتبة على سحب قرار إنهاء خدمته ، فهو بذلك يكون قد استوى عادلا مع الهيئة وكأنه لم يفصل أصلا من الخدمة سواء من ناحية الوظيفة والتدرج فيها أو من ناحية المرتب الذي انتقى حرمانه منه خلال مدة فصله الأمر الذي لا تحقق معه ركن الضرر والمسئولية .



## قاعدة رقم ( ١٣٨ )

### المبدأ :

قرار إنهاء خدمة العامل المريض بأحد الأمراض المبينة في هذا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ لعدم اللياقة الصحية - انعدامه - العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة يستند مركزه القانوني في البقاء في الخدمة والحصول على اجازة مرضية استثنائية من احكام القانون ذاته بمعنى أن الجهة الادارية لا تملك اى سلطة تقديرية في مجال إبقائه بالخدمة أو إنهائها لعدم اللياقة الصحية طالما كان مريضاً بأحد هذه الأمراض - القرار الذي تصدره الإدارة بقاء خدمة العامل المريض بأحد الأمراض المنوه عنها لعدم اللياقة الصحية يكون منعماً .

### ملخص الحكم :

من حيث لمادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته .

وتنص المادة ١ من قرار وزير الصحة رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ على ان يعتبر مريضاً مزمناً في حكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه كل مريض يمنح الموظف أو العامل من تأجيله اعمال وظيفته ويحتاج علاجه الى مدة طويلة حتى يشفى منه أو تستقر حالته الصحية استقراراً يمكنه من العودة الى مزاولة اعمال وظيفته .

وتنص المادة ٢ على أن يمد من الأمراض المزمنة ما يتنى :

د — الارتفاع الشديد فى ضغط الدم او المصحوب بمضاعفات شديدة .

ومن حيث أن مؤدى هذين النعنين أن العامل المريض بالدين أو الجزام أو يمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة — ومنها الارتفاع الشديد فى ضغط الدم أو المصحوب بمضاعفات شديدة . يستمد مركزه القانونى فى البقاء فى الخدمة وذلك بمنحه اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استطراراً يمكنه من العودة الى مباشرة اعبال وظيفته من احكام القانون ذلك بمعنى أنه الجهة الادارية لا تملك اى سلطة تقديرية فى مجال ابعائه بالخدمة لو انتهائهما لعدم اللياقة الصحية طالما كان عريضاً بالهند هذه الأمراض . ونتيجة لذلك فإن القرار الذى تصدره الادارة بانتهاء خدمة العامل بأحد الأمراض المنود عنها لعدم اللياقة الطبية يكون منعدياً وتبعاً ذلك يحق اصاحب المنن طلب الفأوه فى اى وقت دون التقيد بالمواعيد المقررة برفع دعوى الافشاء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى ادبت خدمته لعدم اللياقة الطبية رغم ثبوت اصابته بأحد الأمراض المزمنة وهو ارتفاع الضغط الدموى وشغل نصفى ايسر فمن ثم فإن قرار انتهاء خدمته على هذا النحو يكون منعدياً ويتعين تبعاً لذلك الفأوه فى اى وقت مع ما يترتب على ذلك من اعتباره فى اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل من تاريخ انتهاء خدمته حتى تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش واعادة تسوية حالته الوظيفية والمعاش الذى يستحق له على هذا الأساس واجابة المدعى الى طلبه الاصلى هذه تؤدى الى عدم الكتدى فى الطلب الاحتياطى وهو طلب التعويض عن هذا القرار .

اطمن ١٠٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ١٢٩ )

المبدأ :

اصابة العامل بأحد الأمراض المزمنة المتصوص عليها فى القانون رقم

١١٢ لسنة ١٩٦٣ وتكفيه بطلب الى جهة الادارة طلبا احالته الى الاستداع بسبب مرضه - قيام الجهة الادارية باجابة العامل الى طلبه نون ان تطبق في تمامه احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والذي يمنعه الكفى في اجازة مرضية استثنائية الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله رغم علمها بحقيقة مرضه - مسلك الادارة في هذا الخصوص بشكل خطأ في جعلها لدى الى حرمان العامل من العودة من احكام القانون المشار اليه بما يستوجب الحكم بالتعويض للعامل - انما ذلك ان الادارة ملزمة باحترام القانون والخضوع لأحكامه احتراماً لمبدأ سيادة القانون سواء لتحقيق مصلحة الحكومة او مصلحة العامل الشخصية ان كان على غير دراية كاملة بالاحكام القانون وما يخوله له من حقوق كالاجازات المرضية الاستثنائية التي تمنح له في حالة المرض الزمن - تطبيق ذلك في الإصابة بالمرض النفسى او العصبي كالكتابة والسوداوية .

#### ملخص الحكم :

يقضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ استثناء من احكام الاجازات المهنية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعيالها بمنح الموظف او العامل المريض بالدرن أو الجزام او بمرض عقلى او بأحد الامراض المزمنة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للتومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمسرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجرى الكسوف الطبى عليه بمعرفة التومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر على الاقل او كما رأى داعيا لذلك وقد اصدر وزير الصحة بناء على هذا القانون القرار الوزارى رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تحديد الامراض المزمنة وجاء فى المادة الاولى منه انه « يعتبر مرضا مزمناً من حكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ كل مرض يمنع الموظف او العامل من تادية اعمال وظيفته ويحتاج علاجه الى مدة طويلة حتى يتشفى منه او تستقر حالته الصحية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته وتنص المادة الثامنة منه على ان يعد من الأمراض المزمنة ما يتى بـ . . ج . . د . . هـ . .

١٠٠ ز ٠٠ ح — شلل الأطراف والأمراض العصبية المزمنة التي تمنع من  
تأدية العمل والنتائج من المذكرة المرفوعة من وزير الخزانة الى رئيس  
الجمهورية والمؤرخة ١٩٦٩/١٢/٢٨ ان الإدارة تقرر أن المدعى يعاني من  
حالة مرض نفسى وعصبى ويعالج من هذه الأمراض المزمنة التي تخول الموظف  
المريض الحق فى اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو  
تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته  
طبقا لأحكام انتقالون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الصحة الصادر  
تنفيذا لذلك القانون برقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ وكنفت الإدارة ملزمة باحترام القانون  
والخضوع لأحكامه احتراما لمبدأ سيادة القانون سواء لتحقيق مصلحة الحكومة  
أو لتحقيق مصلحة الموظف الشخصية ان كان على غير دراية كاملة بأحكام  
القانون وما يخوله له من حقوق كالأجازات المرضية الاستثنائية التي تمنح  
للموظف فى حالة اصابته بالمرض المزمن ومن صور المرض المزمن حالة الإصابة  
بالمرض العصبى والمرض النفسى مثل الكآبة والسوداوية — لذلك فقد كان  
يتعين على الإدارة ما دامت على علم كامل بحالة المدعى المرضية لاصابته  
بمرض نفسى وعصبى يحتاج علاجه الى الراحة النفسية والعصبية —  
وهو ما تكشف عنه مذكرة وزير الخزانة المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٢٨ — كان ينبغي  
عليها بمناسبة تقدمه بطلب احالته الى الاستيداع احتراماً لأحكام القانون  
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ — احالة المدعى الى القومسيون الطبى واتاحة الفرصة  
له للانفاد من نظام الاجازات المرضية الاستثنائية المقررة بمرتب كامل  
للمصابين بأحد الأمراض المزمنة التي حددها قرار وزير الصحة الصادر تنفيذا  
للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . اذ لا يجوز استخدام واعمال قواعد الاحالة  
الى الاستيداع المقررة فى المواد ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ اذا كان يترتب على هذه الاعمال حرمان الموظف من حقه المشروع  
فى الانفاد من المزايا المقررة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ للعاملين  
لمصابين بأحد لأمراض المزمنة . واذا استجابت الإدارة لطلب المدعى احالته  
الى الاستيداع حال كونه مريضاً بأحد الأمراض المزمنة مع علمها بمرضه  
ويبان عليه يستلزم الراحة النفسية والعصبية على نحو ما جاء فى مذكرتها

المرغوة امي رئيس الجمهورية لاستبعاد قراره بحالة المدعى الى الاستبعاد  
حداك تكون الادارة قد سلكت مع المدعى مسلكا معينا ادى الى حرمانه بسبب  
حظنها من الامادة من نظام الاجازات المرضية الاستثنائية المقرر بالقانون رقم  
١١٢ لسنة ١٩٦٣: للعاملين المصابين بأحد الامراض المزمنة ومنها الامراض  
'العصبية' و'التفسية' المزمنة وقد ترتب على هذا الخطأ ان المدعى وجد نفسه  
وهو على الاستبعاد في حال اسوأ من حالة من انتهت خدمته بالاحالة الى  
المعاش . ولذلك لم يثبت الا بعد بضعة أشهر قليلة وهو محال على الاستبعاد  
حتى قدم طاب بقبول حالته الى المعاش مع منحه بعض التيسيرات المعاشية  
وصدر في ١٩٧٠/٨/٥ القرار رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٠ من وزير الخزانة بحالة  
المدعى الى المعاش وهو بعد في الدرجة الثالثة الادارية بناء على طلبه مع  
مستأن الى مده خدمته المحسوبة في المعاش طبقا لحكم المادة ٧٥ من  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولم تسو حالة المدعى في الدرجة الثانية  
اعتبارا من ١٩٦٦/١/٨ بموجب قرار وزارة الخزانة رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٧٢  
الصادر في ١٩٧٢/٥/٢٩ بعد احالته الى المعاش بما يقسمه من مستنين .  
كاملتين بناء على الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بالفاء قرار رقم ٤٠١  
لسنة ١٩٦٦ الفاء مجردا والذي تأيد بقضاء المحكمة الادارية العليا واذ كان  
المدعى من مواليد ١٩٢٩/٣/١٦ فقد كان سنه يوم ١٩٧٠/٨/٥ تاريخ احالته  
الى المعاش واحدا وخمسين سنة وأربعة اشهر وعشرين يوما ، والثابت ان  
زملاء المدعى ممن كانوا تلين له في الأتمدية قد رفقوا بعد احالة المدعى الى  
المعاش الى وظائف من الفئة الاولى - مدير عام ١٨٠٠/١٢٠٠ من هؤلاء . . .  
والمعاش الى تلك الفئة وهو الذي يمتلىء ملف خدمته بالاشادة الكبيرة بكتليته  
وخلقه وحسن معاملته مع زملائه . وعلى ذلك فان مجمل ما تقدم ان الادارة  
سلكت مع المدعى مسلكا معينا اذ قبلت الاحالة الى الاستبعاد وحرمانه من  
الامادة من مزايا نظام الاجازات المرضية الاستثنائية المقررة للعاملين المصابين  
بامراض مزمنة بل ان المرض المزمع الذي اصاب المدعى كان من جراء خفض  
مرتبة كفايته في التقرير المدون عنه سنة ١٩٦٥ من مرتبة ممتاز ( ١٠٠ درجة )

إلى مرتبة جيد ( ٨٢ درجة ) مما أدى إلى تخطيه في الترقية إلى الدرجة الثانية بالقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٦٧ — الذي قضى بإلغاءه إلغاءً مجرداً ولم ينفذ الحكم الإقرار وزير الخزانة رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٧٢ في ٢٩/٥/١٩٧٢ — وقد ترتب على مسلك الإدارة المغيب بعدم إتاحة الفرصة أمام المدعى للمفادة من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ قبول الإحالة إلى استبعاد ثم قبول طلب إحالته إلى المعاش في ٥/٨/١٩٨٠ وحرمانه من الترقية إلى الفئة الأولى مع زملائه وأسوة بهم وحرمانه من زيادة مرتبه بالعلاوات الدورية وعلاوة الترقية إلى الفئة الأولى الأمر الذي ترتب عليه حرمانه من زيادة معاشه نتيجة زيادة مرتبه فيما لو استمر في الخدمة حتى تاريخ بلوغه سن الستين في ١٥/٣/١٩٧٩ وتقدير المحكمة التعويض الذي يجبر هذه الأضرار كلها والنتيجة عن ذلك الإدارة المغيب مع المدعى — بمقتدار الفئتين ( ٢٠٠٠ جنيه ) وأذ قضى الحكم فيه بغير ذلك أنه يكون قد صرّحاً بمبدأ موافقاً لأحكام القانون بإلزامه الفئتين — والحكم بقبول الطعون شكلاً وفي الموضوع بإلغاء حكم المطعون فيه وإلزام وزارة المالية بأن تؤدي للمدعى . . . . . تعويضاً مقداره ألفان من الجنيهات ( ٢٠٠٠ جنيه ) مع إلزامها بالصرف .

أعطى ٧٨٨ لسنة ٢٤ في — جس ١٢/٤/١٩٨١

#### قاعده رقم ( ١٤٠ )

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ ينص منح موظفي وعمال الحكومة والمهنتات العامة والمؤسسات العامة الرضى بالدين والجزاء أو بمرض عقال أو بأحد الأمراض المزمنة إجازة مرضية استثنائية بمرتبة كامل — للمريض الحق في إجازة مرضية بمرتبة كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته — قرار العمل للمريض — قرار عدم — من حق العامل وقد ثبت خطأ الإدارة بفصله أن يعوض بصرف مرتبه كامل عن مدة فصله فضلاً عن التعويض

**المناصب لجبر الضرر الأدبي والمادي — يراعى عند تقدير التعويضات ما يعرف**  
**ألا من مرتب كامل خلال مدة الفصل .**

### **ملخص الحكم :**

أنة وقد تحدد مطلوب المدعى فى دعواه الصادر فيها الحكم المطعون  
فيه على الوجه السالف أيضا وهو التعويض المناسب فى قرار فصله .  
فأنة يكون من حقه وقد ثبت خطأ الإدارة فى اتخاذ الحكم النهائى الصادر  
فى الدعوى رقم ٤ لسنة ٢١ القضائية أن يعرض عما سبق له من اضرار  
وصرف مرتبه كاملا طوال مدة فصله طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وهو  
مضمر جقه فيه ( وسببه ) حالته المرضية لا يمنعه من مطالبة الجهة الادارية  
بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة عن خطئها فى فصله وهو ثابت بذلك  
الحكم ، متى كان لا يكفى فى ( جبر ) اضراره صرف ما حرم منه من اجر عن  
مدة فصله على أن يراعى ذلك عند تقدير قيمة التعويض . وعناصر الضرر فى  
واقع حال الدعوى لا تقف عند حد حرمانه من أجره بل تتجاوز الى الاضرار  
به ، ابتداء بالمالس بحقه الثابت قانونا فى ( الاستمرار ) فى الخدمة بلإجازه  
مرضية استثنائية بمرتب كامل مراعاة لمرضه وحضى يشفى أو تستقر حالته ،  
وهو من قبيل الضرر الأدبى . الى جانب أن من شأن فصله أن يرهقه من امره  
عشرا ، ويزيد حالته المرضية اكثاب ( مزمن ) سواء فهو يضاعف من حدتها  
ويضطره كذلك وهو عاجز عن العمل ولم يتم دليل على أن له موردا آخر  
للرزق غير المربى . الى التكف أو الافتراض ليقوم اوده واود أسرته بأبالح  
عدد افرادها تسعة . ثم ( يلجئ ) فوق ذلك الى بسبل التقاضى لالصفه . الذى  
استغرق اهدا هو بالنسبة الى المفصول من عمله غير قصير وما يكبد فى ذلك  
من جهد وكلفه وملححه بسبب ذلك الم ( نفسى ) هو كذلك من عناصر وكلها  
نتيجة للقرار وهو يعيب الى عيب ينحدر به الى درجة العمم .

ومن حيث انه لذلك فان الحكم المطعون فيه لم يصيب الحق فى اعباره  
اداء ما استحقه المدعى من اجر عن مدة فصله من قبل التعويض ، إذ أساس  
اقتضائه له هو القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وهو غير أساس استحقاقه

التعويض من فعل الإدارة الخالص في فصله كما أنه لم يستند في تقرير كفاية ذلك الأجر لجبر الضرر إلى أساس معقول ولم يدخل في حسابه عناصر الضرر الذي خلق به من جراء فصله وتتمثل فيها سبق بيانه آنفاً ، كما أنه لم يلتفت إلى أنه يجب في تقرير التعويض مراعاة الظروف والملابسة ومنها ظروفه المضروور الشخصية السالف ذكرها ، ووقع الفصل وأثره على من في مثل حالة غيره بالنسبة إلى السليم ومنها الاستغناء عنه بذلك القرار الذي اتخذته الإدارة بعد وثا على حق في البقاء في الوظيفة طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ رغم تنبيه المستشار القانوني لها قبل صدوره إلى عدم صحته في ١٩٧٣/٣/١ ورغم إتساع الوقت امامها للعدول عنه قبل صدوره بمقتضاه نافذاً بعد استثناء اجازات المدعي العادية حيث تظلم المدعي منه ويادر برفع دعواه رقم ٤ لسنة ٢١ القضائية في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ بطلب الغاء ذلك الفصل لأحقته في الاستمرار في الخدمة بأجر كامل طبقاً لذلك القانون ، ويزيد الخطأ جسامة ان القرار في واقع الأمر معدوم المخالفة الصارخة لقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، كما انها بعد صدور الحكم وعدم طعن إدارة قضايا الحكومة فيه لم تنفذه على الوجه الصحيح والكامل خلافاً لواجبها في انفاذ كافة اثاره له اصل ما قضى به حيث لم تؤد إليه على ما سلف الذكر وحتى مكرنها في سنة ١٩٨٣ كامل مستحقاته على ما تقدم الإشارة إليه ثم انها نيبا ادته اليه مع حاجته واحقيقته ، من اجر حرم منه طيلة مدة الفصل دفعة واحدة بل على دفعات حصلت عدتها بقدر شهور فصله ، في حين ان الواجب اداؤه دفعة واحدة فهو مما لا يتقل كاهل فعلها مالياً ، وكذلك اعزل الحكم ما اصابه بسبب ضراره بسبب الى سلوك التناضى ليعود إلى عمله وما استغرقه من وقت وهي من عناصر الضرر الراجع الى القرار لذا هو نتيجة مألوفة له .

ومن حيث انه من أجل ذلك يكون من حق المدعي ان يجاب الى طلبه التعويض عن القرار الخاطيء لجبر ما اصابه من اضرار بسببه ، وتقدر المحكمة قيمة التعويض الذي يستحقه ببيلغ ثلاثمائة جنيه وهو كما تقدم يضاف الى ما قضى له باستحقاق من اجر بالحكم النهائي في الدعوى رقم



٤ لسنة ٢١ القضائية لاختلاف أساس الحق في كل منهما ومصدره ، ومن  
ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد حكم المحكمة الادارية في  
الدعوى رقم ١٦٣ لسنة ٧٣ القضائية برغض طلب التعويض ، المخالفة حكمهما  
المقاتون نتيجة خطئها في تأويله وتطبيقه على واقعة الدعوى ، والقضاء بالزام  
الادارة بأداء التعويض المتقدم الى المدعى مع الزامها المصروفات .

: طعن ١٠١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٦

## الفصل الرابع أجالة خاصة لمراقبة الزوج أو الزوجة

قاعدة رقم ( ١٤١ )

المبدأ :

نص المادة ١/٦٩ من قانون نظم العاملين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - نص المادة ١/٧١ من قانون نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن حالات الترخيص بأجالة بدون مرتب على أن يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل أجالة بدون مرتب بحيث لا تتجاوز هذه لأجالة مدة بقاء الزوج في الخارج كما لا يجوز أن تتصل هذه الأجالة بأعارة إلى الخارج ويتعين على الجهة الإدارية أو الوحدة أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال - يشترط للأفادة من أحكام النظامين سالفين الذكر أن يكون الزوج المسافر من العاملين بالحكومة أو القطاع العام - أساس ذلك : أن الترخيص بالسفر لا يصدق إلا على ذلك الذي يمنح من الجهات الإدارية أو وحدات القطاع العام متضمن السماح للزوج بالسفر بسبب من الأسباب التي أجاز أي من هذين النظامين السفر بناء عليها - نتيجة ذلك - يخرج من نطاق الترخيص في هذا المجال الترخيص بالعمل الذي تمنحه وزارة الداخلية - كما يخرج من نطاق المخاطبين بهذا الحكم الوجوبي زوجة الذي يعمل في القطاع الخاص ولا يخضع تبعاً لأي من النظامين سالفين الذكر .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين

«المخنيين بالدولة تنص على أن تكون حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على الوجه الآتى :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تتجاوز هذه الأجازة مدة بقاء الزوج في الخارج . كما لا يجوز أن تتصل هذه الأجازة بإعارة إلى الخارج .

ويتعين على الجهة الإدارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال .

٢ - يجوز لسلطة المختصة منح العامل إجازة بدون مرتب للأسباب التى يبيها العامل وتقدرها السلطة المختصة . . . . .

وينص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام من المادة ٧١ على أن تكون حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على الوجه الآتى :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب . ولا يجوز أن تتجاوز هذه الأجازة مدة بقاء الزوج في الخارج . كما لا يجوز أن تتصل هذه الأجازة بإعارة إلى الخارج . ويتعين على الوحدة أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال .

٢ - يجوز لسلطة المختصة منح العامل إجازة بدون مرتب للأسباب التى يبيها العامل وتقدرها السلطة المختصة . . . . .

ومفاد ذلك أن المشرع فى نظامى العاملين بالحكومة والقطاع العام أوجب منح العامل إجازة بدون مرتب إذا ما رخص لزوجته بالسفر إلى الخارج لمدة لا تقل عن ستة أشهر . على ألا تزيد مدة بقاء العامل بالخارج على مدة بقاء الزوج المرخص له بالسفر . وفى غير هذه الحالة خول للادارة سلطة تقديرية بحق لها بتوجيهها النظر فى مدى ملاءمة منسح لإجازة بدون مرتب فى ضوء الأسباب التى يبيها العامل .

وترتباً على ذلك يكون المشرع قد خص العامل الذي يسافر وزوجه بمقتضى ترخيص ممنوح بالتطبيق لأحكام نظامى العاملين بالحكومة والقطاع العام بحكم وجوبى تلزم الإدارة بمقتضاه بمنحه اجازة بدون مرتب لمرافقة هذا الزوج ، ومن ثم يتحدد معنى الترخيص بالسفر المقصود فى هذه الحالة فلا يصدق الا على ذلك الذى يمنح من الجهات الإدارية او وحدات القطاع العام ويتضمن السماح للزوج بالسفر لسبب من الأسباب التى اجاز اى من هذين النظامين السفر بناء عليها كالاغارة والبعثات والاجازات الدراسية وغير ذلك من الأسباب المنصوص عليها فى النظامين المشار اليهما — وبالتالى يخرج من نطاق الترخيص فى هذا المجال الترخيص بالعمل الذى تمنحه وزارة الداخلية — كما يخرج من نطاق المخاطبين بهذا الحكم الوجوبى العامل الذى يسافر وزوجه الذى يعمل فى القطاع الخاص ولا يخضع تبعاً لذلك لآى من نظامين سالفى الذكر ويؤكد ذلك ان تحديد مدة السفر الذى تمضنه النظامين غير معروف فى النظم التى يخضع لها العاملين بالقطاع الخاص بيد ان ذلك لا يعنى حرمان العامل الذى يعمل وزوجه بالقطاع الخاص من الحصول على اجازة لمرافقته عند سفره الى الخارج ، اذ يكون له ان يتقدم للإدارة بطلب للحصول على تلك الاجازة ويكون للجهة المختصة ان تبت فى طلبه هذا بما لها من سلطة تقديرية وفقاً للبند الثانى من كل المادتين ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٧١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وبناء على ما تقدم فاته اذا كانت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمات المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ قد اشترطت فى المادة ٦٠ لمنح الاجازة الوجوبية لمرافقة الزوج ان يكون كلا الزوجين من العاملين بالحكومة او القطاع العام او من العاملين الذين تنظم شئونهم قوانين او قرارات خاصة — ومنعت صراحة تطبيقه هذا الحكم اذا كان احد الزوجين من العاملين بالقطاع الخاص فاتها تكون قد غسرت نص البند الاول من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تفسيراً سليماً وصادفت صحيح حكمه .

قاعدة رقم ( ١٤٢٠ )

المبدأ :

المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدينين بالدولة تقضى بمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر فأكثر اجازة خاصة بدون مرتب بالشروط المبينة بتلك المادة - يشترط للأعادة من هذا الحكم ان يكون كلا الزوجين من العاملين بالدولة أو القطاع العام - لا تعارض فى هذا التفسير مع المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مشار المنازعة يدور حول تفسير المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدينين بالدولة وما اذا كان حكم هذه المادة يشترط للزوج أو الزوجة الذى يرخص لأحدهما بهرافقة الاخر ان يكون كل منهما يخضع لنظام وظیفى واحد .

ومن حيث ان المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الاتى :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة شهور على الاقل اجازة بدون مرتب ولا يجوز ان تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج فى الخارج كما لا يجوز ان تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج .

ويتعين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة فى جميع الأحوال .

ومناد نص المادة المذكورة ان المشرع اوجب على الجهة الادارية الاستجابة لطلب الزوج أو الزوجة فى الترخيص له باجازة بدون مرتب اذا رخص لأحدهما بالسفر للخارج لمدة ستة اشهر على الاقل وبشرط الا

نجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج وبشرط الا تتصل هذه الاجازة باعادة للخارج والترخيص بالسفر الى الخارج لا يكون الا للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين التوظيف اذ لا يحتاج العامل في القطاع خاص الى الحصول على ترخيص له بالسفر الى الخارج باعتبار ان حرية التنقل والسفر من الحريات العامة التي كفلها الدستور ولا يجوز حظر ذلك الا بمنع في قانون او حكم من المحكمة المختصة او السلطة المختصة في هذا الشأن وعلى ذلك فان نص المادة المنقولة لا يخاطب الا العاملين الخاضعين لاحكام التوظيف ويؤيد ذلك ويؤكد ان المشرع استعمل عبارة « اذا ما رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج » فان لفظ الترخيص هو تعبير لا يستعمل الا في مجال العلاقة بين الموظف والجهة الادارية وهو يعنى الاذن او الموافقة ولا يستعمل هذا اللفظ في مجال القطاع الخاص لانه بالنسبة للمهن الحرة او العاملين لحسابهم الخاص لا يرد هذا المعنى فالترخيص بالسفر على ذلك لا يكون بحسب نظم المتبعة الا للعاملين بالدولة او القطاع العام هذا بالإضافة الى ان الترخيص يكون لمدة ستة اشهر على الاقل وهو ما يتحققه الا بالنسبة لشخص يخضع لنظام وظفي وليس بالنسبة للمهاجر بصفة عامة اذ الاذن بمفادرة البلاد لا يكون لحد محددة وعلى ذلك فاذا كان الزوج ليس من المخاطبين بحكام قانون التوظيف اذ انه يعمل لحسابه الخاص فان الزوجة لا يحق لها الامادة من حكم المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وانما يجوز لها الامادة من نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة والتي تنص على انه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة ، بنون مرتب للاسباب التي بينها العامل وتقدرها السلطة المختصة وفقا لمقواعد التي تنبئها » . والترخيص بالاجازة وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٩ المشار اليها انها يخضع للسلطة التقديرية للجهة الادارية ومقتضيات العمل بها .

وفي ضوء ما تقدم جميعه فان حكم المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١/٧١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينطبق فقط في حالة كون كلا الزوجين من العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ولا تعارض في هذه الخصوصة بين نص المادة ١/٦٩ وما تنفي به المادة

٦٠ من اللائحة التنفيذية القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي نصت على  
ذات الحكم باعتباره للشخص المقيم في الحكم القانوني .

( طمى ٢٨٨ ، ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٠ / ٦ / ٨ )

### قائمة رقم (١٤٣)

#### المبدأ :

يمتنع نص المادة ٦٩ من قانون المقيمين المقيمين بالعقولة المقيمين  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن تكون حالات الترخيص بالاجازة بدون مرتب اذا  
طلب الزوج أو الزوجة ذلك باعتبار ان احدهما قد صدر في شأنه قرار  
باعارة أو اجازة خاصة وعلى الإدارة أن تستجيب لهذا الطلب في جميع  
الأحوال - هذه القاعدة يرد عليها قيدان الأول ألا تزيد الاجازة عن مدة بقاء  
الزوج في الخارج والتي لا تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج - وضع  
الذى الوزارات قاعدة تنظيمية عامة تحدد الفاصل الزمني بين مدة الاجازة  
الخاصة ومدة الاعارة بعام دراسي - هذه القاعدة متفقة وحكم القانون طالما  
ان القانون قد حظر اتصافها ووجب الفصل بينها وتحدد هذا الفاصل بعام  
دراسي هو ما يقتضيه حسن سير العمل بأوزارة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار  
قانون نظام المقيمين المقيمين بالدولة والممول به اعتبارا من اول يوليو سنة  
١٩٧٨ فان المادة ٦٩ تجرى على أن تكون حالات الترخيص بالاجازة بدون مرتب  
على الوجه الاتي به ١٠ - يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لاحدهما  
بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل اجازة بدون مرتب ولا يجوز  
ان تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج كما لا يجوز ان تتصل هذه  
الاجازة باعارة الى الخارج ويتمين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب  
الزوج أو الزوجة في جميع الاحوال ويمتنع افعال هذا النص هو وجوب منح  
الاجازة الخاصة بدون مرتب اذا طلب الزوج أو الزوجة باعتباره ان احدهما

قد صدر في شأنه قرار بإعارة أو إجازته خاصة ويرد على هذه القاعدة تيدان الأول ألا تزيد الإجازة عن مدة بقاء الزوج في الخارج والثاني ألا تتصل هذه الإجازة بإعارة إلى الخارج .

ومن حيث أنه مما لا يقبل الجدل ويوجب المنطق الصحيح هو أن مدة الإعارة مهما تعددت سنواتها واتصلت فهي مدة الإعارة وكذلك الإجازة الخاصة بدون مرتب مهما تعددت سنواتها واتصلت فهي مدة الإجازة خاصة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالأوراق فإن المطعون ضدها سبق أن أعيرت إلى الخارج لمدة ست سنوات متصلة ثم عادت واستلمت عملها في الوزارة بتاريخ ١٩٧٧/٩/١ وتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٧ منحت إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجها للمعار للخارج وانتهت هذه الإجازة في ١٩٧٨/٨/٣١ ثم عادت وطلبت إجازة خاصة بدون مرتب لعام ثان يبدأ من ١٩٧٨/٩/١ أي في ظل سريان أحكام قانون العمال رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيكون طلبها اتصال لإجازتها الخاصة هو اتصال بإعارة سابقة دامت واتصلت ست سنوات كاملة الأمر الذي يجعل طلبها مخالفاً لحكم المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها وغنى عن البيان أن الالتجاء إلى حكمة التشريع لا تكون إلا عند غموض النص ، وهو على الوجه الذي أُلحنا إليه واضح ومن حيث أن مجلس الوكلاء بوزارة التربية والتعليم وقد أصدر قاعدة تنظيمية عامة تندد الفاصل الزمني بين مدة الإجازة الخاصة ومدة الإعارة بعدم دراسي فهي قاعدة متفقة وحكم القانون طالما أن القانون قد حظر اتصالهما وأوجب الفصل بينهما وتحديد هذا الفاصل لعام دراسي فهو لما يقتضيه حسن سير العمل بالوزارة ، وهذا تقديرها بتجريبه حسبما تراه محققاً للمصالح العام . وبذلك الوزارة قد أحسنت استعمال سلطاتها وراعت تطبيق القانون تطبيقاً سليماً فلا جناح عليها أن هي رفضت منح المطعون ضدها إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفاً لحكم القانون خلیفاً لإلغاء ويرفض الدعوى مع الزام المدعية المصروفات عن الدرجتين .

( طعن ٢٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ )

( ملحوظة : في نفس المعنى أيضاً الطعن رقم ٢٨٨ و ٣٣٠ لسنة ٢٦ ق )

( جلسة ١٩٨٠/٦/٨ )



قاعدة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ :

المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٦٠ من لائحته التنفيذية — يشترط منح الزوجة اجازة خاصة لمرافقة الزوج ان يكون كلاهما من العاملين الخاضعين لاحكام المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — متى ثبت ان الزوج المطلوب مرافقته من العاملين بالقطاع الخاص فلا يجوز منح زوجته العاملة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اجازة خاصة لمرافقته .

ملخص الحكم :

من حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك انه طبقا لنص المادة ٦٩ من القانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر للخارج لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب بشرط ان يكون كلاهما من العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون او من العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين او قرارات خاصة ولا يسرى هذا الحكم على العاملين بالقطاع الخاص ولما كان الثابت بالاوراق ان زوج المدعية لا يخضع للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ او القوانين او قرارات خاصة تنظم شئون توظيفه كما لم يثبت انه رخص له بالسفر الى الخارج وانما تعاقد بصفة شخصية للعمل بالخارج فمن ثم لا تنبثق زوجته بالتراخيص لها بأجازة بدون مرتب مدة بقاء زوجها في الخارج .

( طعن ١٠١٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ )

قاعدة رقم ( ١٤٥ )

المبدأ :

تعيين العامل في الوظيفة العلمية لا يتم الا بقبوله الذي لا يتنى الا بتسلمه العمل — من واقعة التسليم هذه تجرى حقوقه الوظيفية المختلفة — لا يجوز له ان يحصل على اجازاته الا بعد ان يستلم عمله .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٨ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة وبنيه على طلب العامل منحه اجازة خاصة بدون اجر للمدة التي تحددها في الاحوال الاتية :

١ - للزوج أو الزوجة اذا رخص لأخذهما بالسفر الخارج لمدة سبعة على الأقل ولا يجوز أن تتجاوز الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج .

٢ - . . . . .

ومن حيث ان تعيين العامل في الوظيفة العامة لا يتم الا بقبوله اياها ، وهذا لا يتأتى الا بتسلمه العمل فعلا ، وانه من واقعة التسلم هذه تجري حقوقه الوظيفية المختلفة ، فلا يتقاضى مرتبه الا اعتبارا من هذا التاريخ ، ولا يجوز له ان يحتل على اجازته الا بعد ان يتسلم عمله . ومما يؤكد هذا النظر . ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر قد استهكت حكمها بالنص على أنه « لا يجوز لاي عامل ان يقطع عن عمله الا لاجازة مبنوحة له في حدود الاجازات المقررة بالمواد التالية » ومن ثم كان لزاما على العامل ان يتسلم عمله حتى يكون هذا العمل محلا للانقطاع باجازة من اي نوع .

ومن حيث ان السيدة المذكورة ام تتسلم عملها بعد بديوان عام الوزارة ، فمن ثمة يكون من غير الجائز منحها الاجازة المطلوبة .

( ملف ٣٣٩/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٣/٧ )

## الفصل الخامس

### الفرع الأول

#### اجازة للوضع ورعاية الطفل

#### اجازة الوضع

#### قاعدة رقم ( ١٤٦ )

المبدأ :

عدم استحقاق العاملة لأجازة وضع متى حدث الوضع خلال أجازة خاصة بدون مرتب

ملخص الفتوى :

باستعراض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بنظام العاملين المننيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، يبين ان المادة ٦٩ منه تنص على ان « تكون حالات الترخيص بأجازة بدون مرتب على الوجه الاتي :

١ — يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب . ولا يجوز ان تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز ان تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج .

وبتمين على الجهة الادارية ان تستجيب لطاب الزوج او الزوجة في جميع الاحوال .

٢ — يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب للاسباب الى يبيها العامل وتقدرها السلطة المختصة وفقا للقواعد التي تتبعها . . . » .

وتنص المادة ٧٠ من القانون على ان « تستحق العاملة اجازة بدون اجر لرعاية طفلها وذلك بعد اقصى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية ..... » .

كما نصت المادة ٧١ ان : يستحق العامل اجازة خاصة بأجر كامل ولا تحسب ضمن الاجازات المقررة فى المواد السابقة وذلك فى الحالات الاتية :

١ — . . . . .

٢ — للعائلة الحق فى اجازة للموضع لمدة ثلاثة اشهر بعد الوضع وذلك لثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية . . . . . ؟

ومفاد ذلك ان المشرع وضع تنظيما خاصا لاجازات المسراء العاملة سواء كان ذلك لمرافقة الزوج اذا ما رخص له بالسفر الى الخارج او للاسباب الأخرى التى تبديها العاملة وتقدرها جهة الادارة ، كما انه تنفيذا لاحكام الدستور فى شئون رعاية الأسرة وحماية الأمومة تقرر المشرع للعائلة حقا فى اجازة خاصة بدون مرتب لرعاية طفلها كمنحها الحق فى اجازة ووضع بأجر كامل لمدة ثلاثة اشهر مع عدم حساب هذه الاجازة ضمن الاجازات المقررة لها .

ولما كان من منحه اجازة الوضع هو يحقق وللمنحة الوضع أثناء قيام العلاقات الوظيفية الا ان تحقق هذه الواقعة المنشئة لها اذا ما حدثت أثناء اجازة بدون مرتب منحت للعائلة بناء على طلبها لا يترتب عليها بذاته انتهاء الاجازة بدون مرتب القائمة ، ولو قيل بذلك من باب الجهل فانه بحكم القبول بموجب عودة العاملة الى عملها بانقضاء اجازة الوضع اذ لا يمكن القول بأنه ينترتب على انتهاء اجازة الوضع لو استحققت عودة الاجازة الخاصة بدون مرتب التى انتهت الى الوجود مرة اخرى بدون عمل ارادى من جانب العاملة ، كما لا يمكن تصور ان يكون منح الاجازة بدون سبب معلقا على شرط انقطاعها بتحقيق واقعة الوضع ولا عودتها بانتهاء هذه الواقعة .

ومتى كان ذلك فان العاملة التى منحت اجازة خاصة بدون مرتب بناء على طلبها لا تستحق اجازة وضع اذا ما تحققت الواقعة المنشئة لهذه الاجازة أثناء قيام الاجازة الخاصة .

( فتوى ملف ٢٨٢/٦/٨٦ — فى ١٩٨٤/١١/٢٨ )

## الفرع الثاني إجازة لرعاية الطفل

### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

#### المبدأ :

حكم استحقاق إجازة رعاية الطفل ورد عاما مطلقا لا تخصيص فيه بتحديد الإجازة بعدد الأطفال او بعد مرات تقديم طلبات الإجازة - ليس لما يمنع قانونا ان تحصل العاملة على مدة الإجازة المسموح بها كلها لطفل واحد او ان تستحقها بناء على عدة طلبات ولو زاد عددها عن ثلاثة او ان يتخللها فاصل زمني او ان تكون متصلة .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧٠ من قانون نظم العاملين 'المحنيين' بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ان يستحق العاملة اجازة بدون اجر لرعاية طفلها وذلك بعد اقصى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية .

واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ : ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تتحمل الجهة الادارية اشتراكات التأمين المستحق عليها وعلى العاملة وفق احكام هذا القانون او تمنح العاملة تمويضا عن اجرها يساوي ٢٥٪ من المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء الاجازة وذلك وفقا لاختيارها .

ومن حيث ان هذا الحكم ورد عاما مطلقا ، لا تخصيص فيه بتحديد الاجازة بعدد الأطفال ، او بعدد الطلبات ، وكل ما شرطه ان يكون الحد الاقصى لكل مرة من الاجازة عامين ولثلاث مرات اي ست سنوات طوال الحياة الوظيفية ، وذلك تحققا للحكمة من استحداث هذا النص الجديد وهو رعاية الام طفلها ، والنوطة بها وحدها تقدير ملاعبات هذه الرعاية ، ومن ثم فليس ما يمنع قانونا ان تحصل العاملة على هذه الاجازة كلها لطفل واحد

أو ان تستحق تلك الاجازة بناء على عدة طلبات ولو زاد عددها على ثلاثة  
أو ان يتخلل هذه الاجازة فاصل زمني أو تكون متصلة .

( ملف ٥٨٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

المبدأ :

عبارة المرتب الواردة بالمادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام  
العمال المننيين بالدولة يقصد بها الأجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي  
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام  
العمال المننيين بالدولة على أنه « تستحق العاملة اجازة بدون اجر لرعايه  
طفلها وذلك بعد اتمى عامين في المرة الواحدة وثلاث مرات طوال حياتها  
الوظيفية . واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي  
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة للمعدل لمتحمل الجهة الادارية  
بلمشاركات التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة وفق احكام هذا القانون  
أو تمنح العاملة تعويضاً عن اجراها يساوى ٢٥٪ من المرتب الذي كانت  
ستحقه في تاريخ بدء مدة الاجازة وذلك وفقاً لاختيارها » .

وينص البند ( ط ) من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥  
بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن :

١ - في تعيين اجكام هذا القانون يقصد :

أ - ..... ب - ..... ج - ..... د - بالأجر  
ما يحصل عليه المؤمن من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي سواء كان هذا  
المقابل مجبداً بالبدلة أم بالانتاج أم ايها معا

ويدخل في حساب الأجر العمولات والوهبة متى كانت تستحق طبقاً  
لتقواعد مضبوطة وفقاً لما يحدده وزير التأمينات وكذلك البدلات التي تحدد  
بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ولا تدخل

فى حساب الأجر ، الأجر الإضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ونمسيب المؤمن عليه فى الأرباح .

والمستفاد بما تقدم أنه وأن كان من المقرر أن المؤمن عليه يلتزم بإداء أقساط التأمين والمعاش عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر طبقاً لحكم المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر إلا أن المشرع استثنى العاملة التي تحصل على إجازة لرعاية طفلها من ذلك طبقاً لحكم المادة ٧٠ سالف الذكر والزم جهة عملها بسداد اشتراكات التأمين أو أن تمنح ما يعادل ٢٥٪ من مرتبها أيهما أصح لها وذلك بسبب اختيارها بالمشرع لم يحدد المفاهيم بين العاملين في الإجازة على الإيجار الذي جرت به ممارسة ضمن المادة ٧٠ المذكورة وإنما قرر ميزتين للعاملة تختار أيهما أصح لها ولا يتأتى ذلك إلا إذا اتجهت جهتين الميزتين في أساس مشترك بينهما وهو المراتب فكما تتحمل جهة الإدارة باشتراكات التأمين المستحقة على أساس الأجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي تتحمل أيضاً بمنح العاملة تعويضاً عن الأجر يعادل ٢٥٪ من مرتبها الكامل أى المرتب الخاضع لاشتراك التأمين والمعاش سلف .

( فتوى ٥٤١ - فى ١٩٨٤/٦/٧ )

## الفصل السادس إجازة دراسية

قاعدة رقم ( ١٤٩ )

المبدأ :

للجهة الإدارية أن تترخص في منح الإجازة الدراسية للموظف طبقا لنظم العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والإجازات الدراسية وذلك في ضوء مقتضيات العمل والصالح العام وهذه السلطة التقديرية لا تقف عند حد الموافقة على الإجازة الدراسية من عدمه بل تشمل أيضا أن تكون الإجازة بمرتب وبغيره وهي تستقل بذلك دون معقب عليها إذا ما خلا قرارها من الانحراف ولم يقترن بأى وجه من وجوه اساءة استعمال السلطة — لا وجه للقول بأن سلطة الإدارة التقديرية في هذا الشأن تقف عند حد الموافقة على الإجازة الدراسية من عدمه فإذا ما تمت الموافقة وتوافرت في الموظف الشروط التى أوردها القانون في طلب الإجازة بمرتب استحق راتبه خلال فترة الإجازة تلقائيا — أساس ذلك : أن الشروط التى أوردها القانون لطلب الإجازة الدراسية بمرتب لا تعدو أن تكون قياسا على جهة الإدارة تلزمها في منح الإجازة بمرتب ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف لهذا الراتب لأن ذلك يتلقى مع طبيعة العلاقة الائتمانية التى تربط الموظف بالحكومة .

ملخص الحكم :

من حيث أن المدعى حينما منح الإجازة الدراسية كان من عداد موظفى وزارة التربية والتعليم وكان يسرى فى شأنه أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بمصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وتنص المادة ٤٨ من هذا القانون بأنه « يجوز بقرار من الوزير المختص أو من



فى سلطته منح العايل اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب لدة لا تجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ويجوز مد مدة الاجازة الدراسية عند الضرورة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بشرط ان تكون التقارير الواردة عن عضو الاجازة الدراسية قاطعة بضرورة ذلك . . . الخ » وتنص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية على انه « مراعى فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :

١ - ان يكون قد امضى فى الخدمة سنتين على الاقل . ب - . . .

ج - ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب ايا اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته فى العاملين الاخيرين عن ممتاز . . . الخ ويستند من النصوص السابقة ان الجهة الادارية تترخص فى منح الموظف اجازة دراسية الى الخارج وذلك فى ضوء مقتضيات العمل والصالح العام وهذه السلطة التقديرية لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة دراسية من عدمه بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة بمرتب او بغيره وهى تستقل بذلك دون معقب عليها اذا ما خلا قرارها من الانحراف ولم يقترن باى وجه من وجوه اساءة استعمال السلطة ولا وجه للقول بان سلطة الادارة التقديرية فى هذا الشأن تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه فاذا ما تمت الموافقة وتوافرت فى الموظف الشروط التى اوردها القانون فى طلب الاجازة بمرتب استحق مرتبه خلال فترة الاجازة تلقائيا لا وجه لذلك لان الشروط التى اوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو ان تكون تيسودا على جهة الادارة لتلتزمها فى منح الاجازة بمرتب ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف لهذا الراتب لان ذلك يتنافى مع طبيعة العلاقة اللاتحكية التى تربط الموظف بالحكومة . وعلى ذلك فان منح هذه الاجازة او مدها بمرتب او بغير مرتب هو امر جوازى للادارة وتترخص فيه بما تراه محققا للصالح العام واذا كانت الجهة الادارية قد وافقت

على مد اجازة المدعى بناء على الطلب المقدم من ضامنه على ان يكون المد بدون مرتب فانها بذلك تكون قد اصبحت عن سلطتها التقديرية في هذا المد ولا يجوز اجبارها على هذا المد بأجر كامل واذا كان الحكم المضمن فيه قيد ذهب الى غير ذلك فانه يكون قد اخطأ صحيح حكم القانون ويتمين بالتالى الحكم بالغائه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن ١٣٠ لسنة ٢٣ - جلسة ١١/٤/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ١٥٠ )

#### المبدأ :

خضوع الاجازة الدراسية لسلطة الادارة التقديرية من حيث مبدأ المنح او المنع بسبب مقتضيات العمل والفرض من الاجازة الدراسية ونوع الدراسة التى يقوم بها العامل وصلتها بعمله - للادارة ان تترخص وفقا لسلطتها التقديرية فى منح الاجازة بمرتب او بغير مرتب وفقا لمقتضيات العمل واو كان العامل مستوفيا الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ - هذه السلطة التقديرية للادارة منوطة بلن تكون طلب العامل بغير مرتب اذا قدم العامل طلبا لاجازة دراسية بمرتب وكان مستوفيا شرائط هذا الطلب فليس للادارة اى تقدير فى منحه مرتبه اذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب لأن مجال سلطتها التقديرية هو مبدأ منح الاجازة الدراسية او عدم منحها - اذا تجاوزت الادارة حدود سلطتها التقديرية وقررت حرمان العامل من مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية كان قرارها غير قائم على سببه .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الملقى - والذى منحت الاجازة المذكورة فى ظله - كانت تنص على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص منح اجازة دراسية بمرتب او بغير

مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات ... ويجوز شغل الوظيفة بالتمعين  
بصفة مؤقتة مدة الإجازة إذا كانت بغير مرتب على أن تخلى الوظيفة عند  
عودة الموظف ... » وقد رددت هذا الحكم المادة ٨ من قانون نظام  
العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

كما نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون  
البعثات والأجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة بعد تعديلها  
بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ وهو التعديل الذي صدر قرار بمنح الإجازة  
الدراسية في ظله ، على أنه « يراعى في الأجازات الدراسية التي تمنح  
للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

— أن يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وأن  
تكون كفايته في عمله عن العاملين الآخرين بدرجة جيد على الأقل إذا كان  
طالب الإجازة بغير مرتب . أما إذا كان طلب الإجازة بمرتب فيجب ألا يقل  
تقدير كفايته في العاملين الآخرين عن ممتاز .

كما يجوز التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج  
بالنسبة :

١ — لل حاصلين على الدكتوراه وكذا الماجستير أو دبلوم الدراسات  
المتقدمة .

٢ — لأحد الزوجين إذا كان الزوج الآخر موفدا في بعثة أو إجازة  
دراسية وأراد مراعاته مدة وجوده في الخارج ، على أن تكون الإجازة  
الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب » .

وقد سبق أن انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري  
بجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٩ في تفسير هذه النصوص الى أنه يجوز منح  
إجازة دراسية بمرتب يصرف في الداخل الى العامل الذي يوقد على منحة  
أجنبية متى توافرت فيه الشروط التي حددتها المادة ١٨ من القانون  
رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك في الحدود التي قررتها المادة ٨ من القانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة . وتأسيسا على أنه « يبين من هذه النصوص ان المشرع حدد شروط منح العامل اجازة دراسية . بهرتب ، وقد اطلق استحقاق المرتب متى توفرت في عضو الاجازة الدراسية . الشروط المقررة لذلك ايا كانت مدة الاجازة طالما قصد روعى في تصديدها موافقة السلطات المختصة على ذلك طبقا لاحكام القانون ، ولم يجعل المشرع اختيار العامل للايفاد على منحة اجنبية خلال مدة الاجازة الدراسية مانعا من استحقاقه لمرتبه اذا توفرت فيه شروط منح الاجازة الدراسية مانعا من استحقاقه لمرتبه اذا توفرت فيه شروط منح الاجازة او الهيئة الاجنبية التي قدمتها ويصرف راتبه في الداخل من الجهة التابع لها اذا استوفى شروط منحة الاجازة الدراسية بمرتب وكلا الأمرين . مستقل عن الاخر بشروطه واحكامه .

وان مدة الاجازة الدراسية تمنح في حدود ما تقضى به المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر بما لا يجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ، ويجوز مدها بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بالشروط الواردة في هذه المادة وفي القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ الا انه متى قررت جهة الادارة منح العامل اجازة دراسية لمانحها تلتزم من حيث مرتب العامل عنها بما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط في الاجازة الدراسية سواء كانت بهرتب او بغير مرتب ايا كانت مدة الاجازة بصرف النظر عن مدة المنحة » .

والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع وهي تؤكد هذا الرأي تضيف الى ذلك ان هذا التفسير لا يصادر السلطة التقديرية لجهة الادارة في مبدأ المنح او التمتع بحسب مقتضيات العمل والغرض من الاجازة الدراسية وما اذا كانت الجهة التي يتبعها العامل في حجة ماسة الى نوع الدراسة التي يقوم بها وما اذا كانت هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به ، كما انه يعطى الجهة الادارية سلطة تقديرية في منح الاجازة بهرتب او بغير مرتب بحسب مقتضيات العمل ولو كان العامل مستوفيا

شروط تقدير جيد عند التخرج وكانت درجة كفايته فى العامين الآخرين لا تقل عن تقدير ممتاز على أن يكون استعمال الادارة لسلطتها التقديرية هذه منوطا فى حالة منح الاجازة الدراسية بغير مرتب بأن يكون طلب الاجازة بغير مرتب اذ قد تكون جهة الادارة فى حاجة ماسة الى خدمات الوظيفة التى يشغلها العامل طالب الاجازة ومن ثم فهى ستشغلها بالضرورة بمصفة مؤقتة مدة الاجازة ولا تستطيع من ثم ان تصرف له راتبه بعد ان تقوم بشغلها وقد يستشعر العامل هذه الاعتبارات ويرى ان من مصلحته بالرغم من توفر التقديرين السابقين وحتى لا تمارس جهة الادارة سلطتها التقديرية فترفض طلب الاجازة بمرتب قد يرى ان من مصلحته ان يتقدم طالبا ان تكون الاجازة بغير مرتب فتستجيب جهة الادارة لهذا الطلب . فبكون قرارها بمنحة الاجازة بغير مرتب صحيحا لأن العبرة فى جميع الاحوال بطلب العامل الاجازة سواء كانت بمرتب او بغير مرتب اذا كان مستوفيا شرائط هذا الطلب القانونية لان هذا الطلب هو ركن السبب فى القرار الادارى الصادر بمنح الاجازة الدراسية وهو اول الشروط التى تنص عليها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه التى ربطت ربطا كاملا بين شروط الاجازة الدراسية وبين طلب العامل اذ استهلكت حكمها بالنص على ان « يراعى فى الاجازات الدراسية الى نهج للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

وفى التفرقة بين الاجازة بغير مرتب والاجازة بمرتب من حيث تقدير الكفاية اشترط البند ج من هذه المادة الا يقل تقدير الموظف عند تخرجه عن جيد والا يقل تقدير كفايته فى العامين الآخرين عن جيد اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب ، ثم قرر المشرع انه « اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب » فيجب الا يقل تقدير كفايته فى العامين الآخرين عن ممتاز » .

وعلى هذا فانه اذا قدم العامل طالبا لاجازة دراسية بمرتب وكان مستوفيا شرائط هذا الطلب القانونية لان هذا الطلب ركن السبب اذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب لان مجال سلطتها التقديرية هنا هو مبدأ منح الاجازة الدراسية او عدم منحها ، فاذا جاوزت الادارة حدود سلطتها التقديرية هذه وقررت حرمان العامل من مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية كان قرارها غير قائم على سببه .

ومن حيث أنه يبين من محضر اجتماع لجنة الأجازات الدراسية بمجلس الدولة بجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٣ أنه جاء فيه أن اللجنة انعقدت « وذلك للنظر في الطلب المؤرخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ المقدم من الأستاذ . . . . . النائب بالمجلس لمنحة اجازة دراسية لمدة عامين للحصول على الدكتوراه من جامعة باريس .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ . . .

وعلى الفكرة المؤرخة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ المقترحة من الأستاذ . . . . . الى اللجنة والمضمنة طلبه بأن تكون الاجازة الدراسية لمدة سنتين على الأقل بمرتب .

وعلى بتدريرات درجة كفاينه .

قررت اللجنة .

الموافقة على منح الأستاذ . . . . . اجازة دراسية بمرتب لمدة سنتين .

وقد تأسر من السيد رئيس مجلس الدولة في ٢٨/٣/١٩٦٣ على هذا الطلب بالموافقة كما وافق السيد نائب رئيس اللجنة التنفيذية للبعثات في ١٥ مايو سنة ١٩٦٣ على ذلك .

الا ان السيد رئيس المجلس التنفيذي أصدر القرار رقم ٢٥٨٨ لسنة ١٩٦٣ بمنحه اجازة دراسية بدون مرتب لمدة عامين .

وليس في الأوراق ما يفيد أن قرار المجلس التنفيذي قد صدر بناء على طلب جديد للسيد الدكتور . . . . . ضمنه العدول عن طلبه السابق الاجازة بمرتب الى طلبها بغير مرتب بل الثابت ان الطلب المقدم منه الى رئيس المجلس التنفيذي في ٢٩/١٠/١٩٦٣ كان مقصورا على طلب الاجازة الدراسية بدون تحويل نقد وليس بدون مرتب .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فانه كان يتعين على القرار الصادر بمنح السيد الدكتور . . . . . الاجازة الدراسية وهو — في خصوص المرتب —

صادر من سلطة مقيدة كان يتعين عليه وقد استجاب لطلب الإجازة الدراسية المقدمة من الطالب أن يقيّد بما جاء في هذا الطلب من أن تكون الإجازة بمرتبة طالما قد استوفى سيادته الشروط القانونية لهذا الطلب .

ويكون سيادته محققا في مطالبته بمرتبه عن مدة الإجازة الدراسية التي لم يمنح عنها مرتبه وهى المطالبة التي لم يألوا جهدا في تفسيرها الشكاوى التي قدمها منذ سفره حتى الآن .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد الدكتور . . . في راتبه عن مدة الإجازة الدراسية التي لم يمنح عنها راتبه اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٤ .

( ملف ٢٥٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٥١ )

##### المبدأ :

الجهة الإدارية ترخص في منح الإجازة الدراسية للعامل بمرتبة او بدون مرتبة طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح كما ترخص في مد مدة هذه الإجازة عند الاقتضاء — أعمال جهة الإدارة سلطتها التقديرية وذلك بموافقتها على منح العامل إجازة دراسية بمرتبة يخول العامل الذى رخص له في هذه الإجازة الحق في اقتضاء مرتبه طوال مدتها — لا فرق في ذلك بين مدة الإجازة الأصلية المحددة ابتداء وبين المدة التي تكون قد امتدت إليها بعد انتهاء مدتها الأصلية ما دامت السلطة المختصة وافقت على الإمتداد واحتسبته مثل المدة الأصلية إجازة دراسية بمرتبة .

منح احد العاملين إجازة دراسية بمرتبة لمدة أربع سنوات للحصول على درجة الدكتوراة — ثم الإجازة لعام خامس — عودته للوطن متجاوزا مدة

**أجازته — قرار لجنة الأجازات الدراسية احتساب هذه المدة إجازة دراسية بدون مرتب وأجزاء الخصم من مرتبه — عدول اللجنة بعد ذلك عن قرارها المتقدم بحساب المدة محل التجاوز إجازة دراسية بمرتب على ألا تصرف إليه أية مبالغ ويقتصر على إيقاف الاستقطاع بدون اثر رجعى — بطلان ما تضمنه قرار اللجنة في هذا الشأن إذ لا تلك وقد وافقت على اعتبار المدة إجازة دراسية بمرتب أن تحول دون المدعى وحقه في مرتبه عنها .**

#### **ملخص الحكم :**

ومن حيث أن الجهة الادارية تترخص في منح الإجازة الدراسية للعامل بمرتب او بدون مرتب طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح كما تترخص في مد مدة هذه الإجازة عند الاقتضاء وأعمال جهة الادارة سلطتها التقديرية وذلك بموافقتها على منح العامل إجازة دراسية بمرتب يخول العامل السدى رخص له في هذه الإجازة الحق في اقتضاء مرتبه طوال مدتها لا فرق في ذلك بين مدة الإجازة الأصلية المحددة ابتداء وبين المدة التي تكون قد امتدت إليها بعد انتهاء مدتها الأصلية ما دأبت السلطة المختصة وافقت على الامتداد واحتسبته مثل المدة الأصلية إجازة دراسية بمرتب .

ومن حيث انه بناء على ذلك متى كان الثابت أن المدعى منحه إجازة دراسية بمرتب لمدة أربع سنوات من ١٩٥٩/١/٢٢ الى ١٩٦٣/١/٢١ للحصول على درجة الدكتوراة من الخارج وتقرر مد الإجازة لعمام خامس انتهت في ١٩٦٤/١/٢١ وعاد الى الوطن في ١٩٦٥/٤/١١ متجاوزا مدة إجازته في الفترة من ١٩٦٤/١/٢١ حتى ١٩٦٥/٤/١١ وقررت لجنة الأجازات الدراسية بالوزارة بجلسة ١٩٦٥/٦/١ احتساب هذه المدة إجازة دراسية بدون مرتب وأجرى الخصم من مرتبه استيفاء لما سبق صرفه له من مرتب خلال هذه المدة ، تم عدلت اللجنة عن قرارها المتقدم بأن وافقت بجلسة ١٩٦٨/٣/٥ على احتساب المدة محل التجاوز إجازة دراسية بمرتب على ألا تصرف إليه أية مبالغ ويقتصر على إيقاف الاستقطاع بدون اثر رجعى ومن ثم



عائه واعمالا لقرار اللجنة القاضي بذلك يكون من حق المدعى استرداد ما سبق استقطاعه من مرتبه مقابل المرتب الذى استحق له عن المدة المذكورة كأثر حتى لا اعتبارها اجازة دراسية بمرتب ويقع باطلا ما تضمنه قرار اللجنة من حظر صرف اية مبالغ تترتب على قرارها سالف الذكر اذ لا تملك اللجنة وقد وافقت على اعتبار المدة اجازة دراسية بمرتب ان تحول دون المدعى وحقه فى مرتبه عنها .

( طعن ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ١٥٢ )

#### المبدأ :

شروط منح اجازة دراسية بمرتب للقاضى او لعضو النيابة - ان يكون قد حصل على تقدير كفاية بدرجة كفاء وهو ما يوازى التقدير بدرجة ممتاز فى الكادر العام - أساس ذلك - درجة ممتاز فى الكادر العام تقابلها فى النظم والكادرات الخاصة اعلى درجة تقدير كفاية فى هذه الكادرات - لا وجه للقول بان رجال القضاء لا يخضعون اصلا لنظام التقارير السرية المعروفة فى الكادر العام او ان الدرجات المماثلة لدرجاتهم بالكادر العام لا يخضع شافلها لنظام التقارير السرية - الامر ليس مجال مقارنة وقياس او تطبيق قانون نظام العاملين المدنيين بل محاولة للتوفيق بين التصرف فى ضوء اغراض واهداف التشريع - شروط المادة ١٨ سالف الذكر من حيث تفسير درجات الكفاية تنطبق على كل من يخضعون لنظام تقدير الكفاية حسب النظام الوظيفى للممارلين به .

#### ملخص الفتوى :

ان السادة القضاة واعضاء النيابة المروضة حالتهم قد حصلوا فى العاملين الآخرين على تقدير كفاية بدرجة فوق الوسط فمن ثم لا يجوز منحهم الاجازة الدراسية بمرتب لأن شرط منح هذا النوع من الاجازات

ان يكون القاضى او عضو النيابة قد حصل على تقدير كفاية بدرجة كفاءه ، وهو ما يوازى التقدير بدرجة ممتاز فى الكدر العام .

ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الصدد بانه اذا ما تحتم تطبيق النص الخاص بضرورة الحصول على تقدير ممتاز وفقا لمفهوم هذا التقدير فى القانون العام للتوظيف فينبغى ان يقتصر ذلك باعمال سائر الأحكام الواردة فى هذا القانون بشأن تحديد الخاضع لنظام التقارير السرية . وبتطبيق ذلك على اصحاب الشأن فى الحالة محل البحث يبين انهم لا يخضعون اصلا لنظام التقارير السرية فى مفهوم قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبارهم جميعا يشغلون درجات تملو ، فى معادلتها ، الدرجة الثالثة ، واقرانهم فى الكادر العام لا ينطبق عليهم نظام التقارير السرية .

كما لا يسوغ الاحتجاج بأن مناط تطبيق الشرط الخاص بالحصول على تقدير ممتاز فى العاملين الآخرين ان يكون الموظف خاضعا اصلا لنظام التقارير السرية وفقا لمعاييرها وضوابطها الواردة فى قانون العاملين المدنيين بالدولة ، وان من المقرر ان رجال القضاء لا يخضعون لهذا النظم فى اية صورة من صوره وانما يخضعون لقواعد مغايرة تماها تضمنها نانون السلطة القضائية ، فتمه هيئة تتولى التفتيش على اعمالهم وثمة ضوابط ومعايير يعاملون على اساسها فى تقدير كفايتهم مغايرة تماها لتلك التى يتم على اساسها معاملة العاملين المدنيين بالدولة . ولا ادل على هذا الاختلاف من انه بينما يحصل كثير من هؤلاء العاملين على تقارير كفاية بدرجة ممتاز لا يحصل رجال القضاء على تقدير كفاءه الا فى القليل النادر مع ما هو واضح من ثقل مسئوليتهم وبقوة وصعوبة العمل القضائى . وبالنسبة الى ان المقسومات التى تؤدى بالقاضى الى الحصول على تقدير فوق الوسط تكفى . ولو اعملت فى شأنها معايير تقارير الكفاية للعاملين المدنين . لحصوله على اعلى مراتب الكفاية .

لا يسوغ الاحتجاج بشئ مما تقدم لانه طالما كان من المقرر انطبق قانون تنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على بعض العاملين بنظم وظيفية خاصة فان الامر يقتضى توفيق

أوضاع هؤلاء بالنسبة الى انطباق القانون المذكور ببراعة التوافق العام بين كل من النظم الخاضعين لها ونظام العاملين المسدنين بالدولة باعتباره القانون الغالب الذى وضعت على أساسه احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ دون استلزام التطبيق او التعادل الذى من مقتضى اتباعه التوصل الى حلول لا تتفق مع الاهداف والاغراض التى تصد الشارع تحقيقها .

وتأسيسا على ذلك غانه لا وجه للالتزام التعادل بين درجات وظائف .  
قانون السلطة القضائية ودرجات قانون نظام العاملين المسدنين للوقوف بالنسبة لاولى ، فيما يتعلق بتلك الخاضعة لنظام تقارير الكفاية ، عند الحد الذى تقف عنده الثانية . ذلك ان الامر ليس مجال مقارنة وقياس ، او تطبيق لقانون نظام العاملين المسدنين . بل الامر محاولة للتوفيق بين النصوص فى ضوء اغراض واهداف التشريع مما يستتبع القول بأن شروط المادة ١٨ آتفة الذكر من حيث درجات تقدير الكفاية تنطبق على كل من يخضعون لنظام تقدير الكفاية حسب النظام الوظيفى العاملين به .

كما ان اعتبار درجة فوق الوسط شرطا كافيا لاهلية الفاضى لتوليه وظيفة القضاء لا معنى بالضرورة ولهذا السبب ان تلك الدرجة تعادل درجة ممتاز فى الكادر العام . بل ان المنطق المجرد يقتضى القول بأن درجة ممتاز فى الكادر العام بحسبانها تمثل اعلى درجات تقدير الكفاية فى هذا الكادر تقابلها وتعادلها فى النظم والكادرات الخاصة اعلى درجة تقدير كفاية فى كل من هذه الكادرات . وعلى ذلك تقابلها فى نظام قانون السلطة القضائية درجة كفاء .

واخيرا غانه لا حاجة فى القول بأن مجلس الدولة قد جرى عنى اتباع تقايد مبتكر استهدف منه محاولة الموازنة بين الاحكام الواردة فى قانون البعثات التى تستلزم الحصول على تقدير كفاية بدرجة ممتاز فى العاملين الآخرين لمنح الاجازة الدراسية بمرتبة ، وبين تلك التى تنظم تقارير الكفاية لاعضاء المجلس وذلك بأن فرق بين تقارير الكفاية التى تتم على أساسها الترقية الى الدرجات الاعلى وبين التقارير اللازمة لمنح الاجازة الدراسية بمرتبة - لا حاجة فى هذا القول لان كلا من قانون السلطة القضائية وقانون تنظيم مجلس الدولة لا يتطابقان من حيث طريقة تقدير

مراتب الكفائية . ذلك انه بينما توضع تقارير الكفائية وأعضاء النيابة بمعرفة ادارتى التفتيش القضائى وتفتيش النيابة طبقاً لأحكام المادتين ٥٨ ، ١٢٩ من قانون السلطة القضائية ، توضع هذه التقارير بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة بمعرفة ادارة التفتيش الفنى وبمعرفة السادة رؤساء الادارات ورئيس هيئة المفوضين ووكيل المجلس المساعد للمحاكم الادارية « نائب رئيس مجلس الدولة » طبقاً لحكم المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح السادة القضاة وأعضاء النيابة المعروضة حالتهم اجازة دراسية بمرتب .

( فتوى ١٣٧٠ — فى ١٠/١٠/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ١٥٣ )

#### المبدأ :

نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح على أن يشترط فتح اجازة دراسية بمرتب الا يقل تقدر كفاية طالب الاجازة فى العامين الآخرين عن ممتاز — هذا النص يسرى فى جميع الاحوال التى تمنح فيها الاجازة الدراسية بمرتب — قرار اللجنة التنفيذية للبعثات الصادر بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ بعدم استلزام الشروط الواردة بالمادة ١٨ سالفه الذكر بالنسبة الى المنح التدريبية التى لا يترتب عليها الحصول على مؤهلات علمية — مخالف لأحكام القانون .

#### ملخص الفتوى :

ان الادارة العامة للبعثات اوضحت بكتابها المؤرخ ١٩٧٠/٩/٢٣ ان اللجنة التنفيذية للبعثات اصدرت بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ ، طبقاً للسلطة المخولة لها بالمادة ١٤ من القانون المشار اليه ، قراراً بعدم استلزام الشروط الواردة بالمادة ١٨ آتفة الذكر بالنسبة الى المنح التدريبية التى لا يترتب عليها الحصول على مؤهلات علمية . كما اكدت

هذه الإدارة بكتبتها المؤرخ ١٩٧٠/٩/٥ بأن « السادة المذكورين مؤسسون للتدريب لمدة عام وأنهم يستحقون الإجازة الدراسية بمرتبة حيث أن المنح التدريبية مستثناة من شرط المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ » .

ومن حيث أن المادة ١٨ أنفك الفكر تنص على أن « يراعى في لأجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :  
أ - . . . ب - . . . ج - أن يكون تقدير الموظف عند تخرجه درجة جيد على الأقل وأن تكون كتابته في عمله عن العاملين الآخرين بدرجة جيد على الأقل إذا كان طلب الإجازة بغير مرتبة أما إذا كان طلبه الإجازة بمرتبة فيجب ألا يقل تقدير كتابته في العاملين الآخرين عن ممتاز . » .

واضح من هذا النص انه يشترط لمنح الإجازة الدراسية بمرتبة ألا يقل تقدير كتابته طالب الإجازة في العاملين الآخرين عن ممتاز . وقد ورد النص على هذا الشرط بصيغة عامة بحيث يسرى في جميع الأحوال التي تمنح فيها الإجازة الدراسية ومن ثم فإن القرار الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للبعثات بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ يكون مخالفا لأحكام القانون .

ذلك أن مؤدى القرار آنف الذكر أن المنح التدريبية التي لا يترتب عليها الحصول على مؤهل علمي لا يلزم بالنسبة الى الإجازات الدراسية التي تمنح بمناسبة توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ المشار إليها . وقد صدر هذا القرار حسبما يبين من كتابي الإدارة العامة للبعثات المؤرخين ١٩٦٤/١٢/٢٩ ، ١٩٧٠/٩/٢٣ استنادا الى السلطة المخولة للجنة بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

وبالرجوع الى المادة المذكورة يبين أنها تنص على انه « لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة اجنبية أو

حولية الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وتخطر ادارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت فى قبول المنحة او رفضها وعلى الوزارة او المصلحة او الهيئة او المؤسسة العالمة ان تشفع لخطارها باقتراحاتها فى هذا الشأن . ويتم الاختيار للمنح التى تطلقها بعد الاعلان عنها والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع فى الاختيار للبعثات ما لم تقرر اللجنة تنفيذية غير ذلك » .

والمستفاد من نص هذه المادة ان سلطة اللجنة التنفيذية للبعثات طبقا لها تقتصر على امكن تقرير اتباع طريقة للمفاضلة بين المتقدمين للمنح فغير تلك المتبعة فى الاختيار للبعثات دون ان تتعدى ذلك الى وضع نظام او تنظيم للاجازات الدراسية حتى وان ارتبطت بالمنح المقدمة باختيارها الوسيلة التى يمكن للموظف عن طريقها الانادة من المنحة — فغير او تجاوز ما رسمه القانون وحدد شروطه واوضاعه بها نص عليه على وجه الخصوصى فى المادة ١٨ منه من استلزام حصول الموظف على تقدير كفاية فى العامين الاخيرين بدرجة ممتاز حتى يمكن اجابته الى طلب الاجازة .

( فتوى ١٣٧٠ هـ — فى ٢٩ / ١ / ١٩٧٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

المبدأ :

المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .  
اجازت منح العامل اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب — المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة نصت على الشروط التى يتعين مراعاتها فى الاجازات الدراسية التى تمنح للعامل بناء على طلبه — متى قررت جهة الادارة منح العامل اجازة دراسية فانها تلتزم من حيث مرتب العامل بما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — ليس فى هذه مصادرة لسلطة جهة الادارة التقديرية فى المنح او المتع — اذا توافرت فى

طلاب الاجازة الدراسية شروط الحصول عليها بمرتب الا انه استشعر ان جهة الادارة ان تستجيب الى طلبه الاجازة بمرتب فطلبها بغير مرتب ومنحت له بغير مرتب. فان قرار منحها له بغير راتب صحيح قانونا — العبرة في جميع الاحوال بطلب العامل الاجازة سواء كانت بمرتب او بدون مرتب — الطلب هو ركن السبب في القرار الاداري الصادر بمنح الاجازة الدراسية — اذا قدم العامل طلب الاجازة الدراسية بمرتب وكان مستوفيا شرائط هذا الطلب فانه ايسر للادارة اى تقدير في منحه مرتبه اذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الملغى — والذي منحت اجازة المذكورة في ظله — كانت تنص على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص منح اجازة دراسية بمرتب او بغير مرتب لمدة لا تتجاوز اربع سنوات ..... ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة مدة الاجازة اذا كانت بغير مرتب على ان تولى الوظيفة عند عودة الموظف ..... » .

كما نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة بعد تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ وهو التعديل الذى صدر بقرار منح الاجازة الدراسية في ظله . على انه « يراعى في الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :

— ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل وان تكون كفايته في عمله عن العاملين الاخرين بدرجة جيد على الاقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته عن العاملين الاخرين عن ممتاز .

كما يجوز التجاوز عن شروط الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة :

١ — للباحثين على الدكتوراه وكذا الماجستير أو دبلوم الدراسات العليا .

٢ — لأحد الزوجين إذا كان الزوج الآخر موفداً في بعثة أو إجازة دراسية وأراد مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على أن تكون الإجازة الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق لها بجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٩ و جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤ أن انتهت في شأن تفسير هذه النصوص الى أنه يجوز منح إجازة دراسية بمرتب يصرف في الداخل الى العامل الذي يوفد على منحه اجنبية متى توافرت فيه الشروط التي حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك في الحدود التي قررتها المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة . وتأسيساً على أنه « يبين من هذه النصوص ان المشرع حدد شروط » منح إجازة دراسية بمرتب . وقد اطلق استحقاق المرتب متى توفرت في عضو الإجازة الدراسية الشروط المقررة لذلك ايا كانت مدة الإجازة طالما قد روعي في تحديدها موافقة السلطات المختصة على ذلك طبقاً لأحكام القانون ، ولم يجعل المشرع اختيار العامل للإبقاء على منحة اجنبية خلال مدة الإجازة الدراسية مانعاً من استحقاقه لمرتبه اذا توفرت فيه شروط منح الإجازة الدراسية بمرتب خاصة وان العامل يصرف مرتب المنحة من الدولة او الهيئة الاجنبية التي تقدمتها ويصرف راتبه في الداخل من الجهة التابع لها اذا استوفى شروط منحه الإجازة الدراسية بمرتب ، وكلا الأمرين مستقل عن الآخر بشروطه واحكامه وان مدة الإجازة الدراسية تمنح في حدود ما تقضى به المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سلك الذكر . بما لا يجاوز أربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات . ويجوز مدها بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بالشروط الواردة في هذه المسادة وفي القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ . الا انه متى قررت جهة الادارة منح العامل اجازة دراسية فانها تلزم من حيث مرتب العامل عنها بما نصت عليه المادة ١٨



من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط فى الاجازة الدراسية سواء كانت بمرتب او بغير ايا كانت مدة الاجازة بصرف النظر عن مدة المنحة » .

واضافت الجمعية العمومية انها وهى تؤكد هذا الرأى تضيف الى ذلك ان هذا التفسير لا يصادر السلطة التقديرية لجهة الادارة فى مبدأ المنح او المنع بحسب مقتضيات العمل والفرض من الاجازة الدراسية وما اذا كانت جهة التى يتبعها العامل فى حاجة ماسة الى نوع الدراسة التى يقوم بها وما اذا كانت هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذى يقوم به ، كما انه يعطى الجهة الادارية سلطة تقديرية فى منح الاجازة بمرتب او بغير مرتب بحسب مقتضيات العمل ولو كان العامل مستوفيا شروط تقدير جيد عند التخرج وكانت كفايته فى العاملين لا تقل عن تقدير ممتاز ، على ان يكون استعمال الادارة لسلطانها التقديرية هذه منوط فى حالة منح الاجازة الدراسية بغير مرتب بأن يكون طلب الاجازة بغير مرتب اذ قد تكون جهة الادارة فى حاجة ماسة الى خدمات الوظيفة التى يشغلها العامل طالب الاجازة ومن ثم فهى مستغفلة بالضرورة بصفة مؤقتة مدة الاجازة ولا تستطيع من ثم ان تصرف له راتبه بعد ان تقوم بشغلها ، وقد يستشعر العامل هذه الاعتبارات ويرى ان من مصلحته بالرغم من توغر التقديرين السابقين وحتى لا تمارس جهة الادارة سلطانها التقديرية فترفض طلب الاجازة بمرتب قد يرى ان من مصلحته ان يتقدم طالبا ان تكون الاجازة بغير مرتب فمستجيب جهة الادارة لهذا الطلب . فيكون قرارها بمنحة الاجازة بغير مرتب صحيحا لان العبرة فى جميع الاحوال بطلب العامل الاجازة سواء كانت بمرتب او بغير مرتب اذا كان مستوفيا شرائط هذا الطلب القانونية لان هذا الطلب هو ركن السبب فى القرار الادارى الصادر بمنح الاجازة الدراسية وهو اولى الشروط التى تنص عليها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه التى ربطته ربطا كاملا بين شروط الاجازة الدراسية وبين طلب العامل اذا استهلكت حكما بالنص على ان « يراعى فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية .. » .

وقد انتهت الجمعية العمومية فى فتواها المشار اليها الى انه اذا قدم العامل طلب الاجازة الدراسية بمرتب وكان مستوفيا شرائط هذا الطلب فانه ليس للادارة اى تقدير فى منحه مرتبه اذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب ن مجال سلطتها التقديرية هنا هو مبدا منح الاجازة الدراسية او عدم منحها فاذا تجاوزت جهة الادارة حدود سلطتها التقديرية هذه وقررت حرمان العامل من مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية كان قرارها غير قائم على سببه .

ومن حيث انه بأعمال افتاء الجمعية العمومية المسبوق الاشارة اليه على الحالة المعروضة فاذا كان الثابت أن السيد / . . . . . قد اوضح فى طلبه المائل أن الطلب الذى سبق أن تقدم به للتخصيص له بالاجازة الدراسية كان على اساس كون الاجازة بمرتب وانه اماد تكرار هذا الطلب لدى مطالبته بمدها وان كفايته فى العامين قد حرت بدرجة كفاءه ، وفضلا عن ذلك فان الواضح ان مجلس الدولة لا ينزاع فى نوافر وصحة الشروط التى ذكرها سادته فى الطلب المتقدم منه الامر الذى يفترض معه توافر وصحة هذه الشروط فى حقه .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، وكان السيد المعروضة حالته قد موافرت فى شأنه الشروط التى استلزمته المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لاستحقاق المرتب خلال مدة الاجازة الدراسية ، سيما وأن الطلب المتقدم منه كان على اساس منحه الاجازة بمرتب وان جهة الادارة قد استجابت لهذا الطلب فقررت منح الاجازة الدراسية ولكن بغير مرتب الامر الذى يجعل قرارها غير قائم على سببه . وتبعاً لذلك فان سياسته يستحق مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية المشار اليها وهى المدة من ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٤/٣/١٣ وذلك بمراعاة احكام التقادم الخمسى فى هذا الخصوص .

ومن حيث انه عن بيان الجهة التى تتحمل بهذا الراتب وهل هى مجلس الدولة ام الجامعة ، فانه لما كان الثابت انه خلال الفترة المشار اليها

كان السيد المذكور نائبا لمجلس الدولة وعضوا من اعضاءه . وان مجلس الدولة هو الجهة التى اوفدته فى الاجازة الدراسية سائلة الذكر ، ومن ثم فان مجلس الدولة هو الجهة التى تتحمل بمرتبه عن المدة المشار اليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقيه السيد الدكتور لمرتبه عن مدة الاجازة الدراسية من ٢٣/٥/١٩٦٣ حتى ١٢/٣/١٩٦٤ بمراعاة احكام التقادم الخمسى : وان الجهة التى تتحمل بهذا المرتب هى مجلس الدولة .

( فتوى ٨٢٩ — فى ١٧/٢/١٩٧٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

##### المبدأ :

المادة ٤٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — اجازتها منح العامل اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب — المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة معذلة بالقانونين رقم ٦ لسنة ١٩٦١ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ — نصها على الشروط التى يقررها مراعاتها فى الاجازات الدراسية التى تمنح للعامل بناء على طلبه — جواز منح اجازة دراسية بمرتب يصرف فى الداخل الى العامل الذى يوفد على منحة اجنبية متى توافرت فيه الشروط التى حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لمنح الاجازة الدراسية بمرتب وذلك فى الحدود التى قررتها المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص بانها يجوز بقرار من الوزير المختص او من فى سلطته منح العامل اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب لا تتجاوز اربع سنوات وذلك على

حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ، ويجوز مددة الاجازة الدراسية عند الضرورة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بشرط ان تكون التقارير الواردة عن عضو الاجازة الدراسية قاطعة بضرورة ذلك ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة مددة الاجازة اذا كانت بغير مرتب على ان تظلى عند عودة العامل .

وبان تدخل مددة الاجازة الدراسية فى حساب المعاش او المكافاة وفى استحقاق العلاوة والترقية .

ومن حيث ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة نظم فى الباب الثالث احكام الاجازات الدراسية ، ومن بينها ما اشترطته المادة ١٨ ، معلة بالقانونين رقم ٦ لسنة ١٩٦١ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ من شروط فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بدءا على طلبه . فقد نصت هذه المادة على ان « يراعى فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :

١ — ان يكون قد أمضى فى الخدمة سنتين على الأقل .

ويجوز التجاوز عن هذا الشرط بالنسبة الى احد الزوجين اذا اوفد الزوج الاخر فى بعثة او اجازة دراسية او ندب او نقل للعمل فى الخارج ، فاذا كانت الاجازة الدراسية بمرتب او وقف صرف هذا المرتب بعد انتهاء الاجازة ، ويجوز فى هذه الحالة بقاء الزوج فى اجازة دراسية بدون مرتب حتى يتم الزوج الاخر بعثته او اجازته .

ب — الاتريد من الموظف عن ٤ سنة ميلادية وقت الايفاد .

ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن السن لاعتبارات تتصل بالمصلحة العامة .

ج — ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وان تكون كفايته من عمله فى العامين الاخيرين بدرجة جيد على الأقل اذا

كان طلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته في العامين الآخرين عن ممتاز .

ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة لابناء الاقليم الشمالي .  
ويعمل بهذا الاستثناء لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .  
كما يجوز التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة :

١ — لل حاصلين على الدكتوراه وكذلك الماجستير او دبلوم الدراسات العليا .

٢ — لأحد الزوجين اذا كان الزوج الآخر موفدا في بعثة او اجازة دراسية واراد مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على ان تكون الاجازة الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب .

د — ان تكون الجهة التي يتبعها الموظف في حالة ماسة الى نوع الدراسة التي سيقوم بها وان تكون الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به .

هـ — ان يودع الموظف سواء اكانت الاجازة بمرتب ام بغير مرتب لدى ادارة البعثات رسيدا تراه كائيا لمواجهة الطوارئ او ان يقدم ضمانا تقبله الادارة تحقيقا لتلك الغاية .

ويتجاوز عن الشروط السابقة كلها او بعضها لاولاد الشهداء واخوهم الذين يوفدون في اجازات دراسية » .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان المشرع حدد شروط منح العامل اجازة دراسية بمرتب ، وقد اطلق استحقاق المرتب متى توفرت في عضو الاجازة الدراسية الشروط المقررة لذلك ايا كانت مدة الاجازة طالما قد روعى في تحديدها موافقة السلطات المختصة على ذلك طبقا لاحكام القانون ، ولم يجعل المشرع اختيار العامل للانفاذ على منحة اجنبية خلال مدة الاجازة

الدراسية مانعا من استحقاقه لمرتبه اذا توفرت فيه شروط منح الاجازة الدراسية بمرتب خاصة وان العامل يصرف مرتب المنحة من الدولة او الهيئة الاجنبية التي قمعتها ويصرف راتبه في الداخل من الجهة التابع لها اذا استوفى شروط منحه الاجازة الدراسية بمرتب وكلا الامرين مستقل عن الاخر بشروطه واحكامه

ومن حيث ان مدة الاجازة الدراسية تمنح في حدود ما تقضى به المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر بها لا يجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات . ويجوز مدها بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بالشروط الواردة في هذه المادة وفي القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ الا انه متى قررت جهة الادارة منح العامل اجازة دراسية فانها تلزم من حيث مرتب العامل عنها بما نصت عليه في المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط منح الاجازة الدراسية سواء كانت بمرتب او بغير مرتب ايا كانت مدة الاجازة بصرف النظر عن مدة المنحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز منح اجازة دراسية بمرتب يصرف في الداخل الى العامل الذي يوند على منحة اجنبية متى توافرت فيه الشروط التي حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية لمنح الاجازة الدراسية بمرتب وذلك في الحدود التي قررتها المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة .

( غنوى ٥٣٠ — في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

##### المبدأ :

اختلاف نظام البعثات عن الاجازات الدراسية — قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف الصادر تنفيذا للمادة ٢٠ من

القانون — نصه على جواز موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات على تقرير اعانة اجمالية او شهرية لمضو الاجازة الدراسية بشروط معينة — قيام وزارة العدل بمنح موظفيها الموفدين اجازات دراسية الفرقى بين مرتبهم فى الداخل ومرتب عضو البعثة فى الخارج — غير سليم — انعقاد الاختصاص فى هذا الشأن لرئيس اللجنة العليا للبعثات — وجود بند فى ميزانية الوزارة خلاصا بالاجازات الدراسية لا ينهض اساسا لجواز الصرف او سندا لاختصاص الوزارة بذلك .

#### ملخص الفتوى :

باستعراض الأحكام التى اوردها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح فى الجمهورية العربية المتحدة ، يبين بجلاء انه قصد تنظيم طريقتين متميزين لتحقيق اغراضه يستقل كل منهما بشروط واطوار ومعاملة خاصة ، هما طريق البعثات وطريق الاجازات الدراسية ، وان اتحدا فى الأغراض ، وهى القيام بدراسات علمية او فنية او عملية او الحصول على مؤهل علمى او كسب مران عملى لسد نقص او حاجة تقتضيها المصلحة العامة طبقا لما نصت عليه المادتان ١ و ١٥ من القانون المذكور ، وهذه الوحدة فى الغرض لا تفيد معنى خاصا ولا تحمل مغزى معين سوى ان المسادة الأولى حين حددت الغرض من البعثة جمعت كل ما يمكن ان يسعى اليه ايفاد الدولة لموظفيها او للمرشحين للتوظيف بها ، تحقيقا للاستزادة من النظم او الفنى او الخبرة العملية ايا كانت صورة هذا ايفاد وطريقته وان المصلحة العامة التى ننحصر بالايافاد تجبى صورته المشتى دون ان تستلزم حتما بوحيد الوسيلة او الطريق وتلك المغايرة فى الطريقة اقتضت ان يعالج القانون كلا منها فى باب مستقل ، فافرد للبعثات بابا الاول بيانا لانواعها وشروطها واجراءاتها ، وللاجازات الدراسية بابا الثالث مؤكدا فيه ومفصلا ما كانت تتضمنه قوانين شئون الموظفين من نص يجيز للوزير منح اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب ، وذلك من حيث انواعها وشروطها واجراءاتها كذلك .

لما من حيث المعاملة المالية للحاصلين على إجازات دراسية ، فانها ننحد بنوع الإجازة فلو كانت بدون مرتب لا يستحق الموظف خلالها مرتبا ، ولو كانت بمرتب لا يستحق الموظف خلالها الا مرتبه ، الا ان المادة ٢٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الفكر قد نصت على انه :

« تقرر اللجنة العليا للبعثات ، بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع انواعها الخارجية والداخلية الموقدون فى إجازات دراسية او الحاصلون على منح للدراسة والتخصص » . واستنادا الى هذا النص اصدرت اللجنة العليا للمبنيات القرار رقم ١٢٤ فى ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية والمنح وطلاب تحت الاشراف ، حيث قضت المادة ٣١ بجواز موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات على تقرير اعانة اجمالية او شهرية لعضو الإجازة الدراسية وذلك متى ثبت امتيازه فى دراسته لمدة سنتين دراسيتين على الاقل . ومنهج الاعانة الشهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط استمرار امتيازه فى دراسته ، وتصرف هذه المبالغ على اجمالى ميزانية البعثات .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم جواز منح الحاصلين على إجازات دراسية — اعانة اجمالية او شهرية بشروط معينة وحدود اهمها ان تصدر الموافقة على ذلك من رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وان يكون قد ثبت امتياز الحاصل على إجازة دراسية لمدة سنتين دراسيتين على الاقل ، وهذا الشرط يقتضى أن يكون قد مضت سنتان دراسيتين على الأثل ، وهذا الشرط يقتضى ان يكون قد مضت سنتان دراسيتان على بدء الإجازة الدراسية ، وان تكون الاعانة الشهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط استمرار الامتياز فى الدراسة ، وان تحتمل ميزانيات البعثات مبالغ الاعانة .

وبالبناء على ما تقدم . فانه ما كان يجوز لوزارة العدل ان تمنح موظفيها الحاصلين على إجازات دراسية الفرق بين مرتبهم ومرتب عضو البعثة فى الخارج ، ولا يقدح فى هذا النظر ولا يغير منه انه لا يوجد نص مانع للوزارة من المنسح ، وذلك انه فى مجال الصرف من الأموال العامة ،



وعلى الأخص بالنسبة الى مسائل المرتبات وما يرتبط بها من الشئون الوظيفية ، لايتكى عدم وجود النص المانع من الصرف بل يجب وجود النص المانع ، فاذا لم يوجد مثل هذا النص امتنع الصرف ، اما اذا وجد فيجوز الصرف فى حدوده وبقوده وطبقا للشروط الواردة فيه وبالإجراءات المرسومة . ولا حجاج أيضا بها ورد فى ميزانية الوزارة من مبالغ خاصه بالأجازات الدراسية والمنح التدريبية ، فان هذا الورود لا ينهض أساسا لجواز تقرير الصرف وسندا لاختصاص الوزارة بذلك خصما على ميزانيتها . وذلك ان الميزانية ليست بطبيعتها سوى عملا يتضمن الموافقة مقدما على الإيرادات والمصروفات العامة ،دون ان يكون من شأنها انشاء الحق او الفأوه او تعديله او المساس بالمراكز والأوضاع القانونية انشاء او الفناء او تعديلا . فوجود الاعتماد المالى لا يؤدى بذاته الى اجازة صرفه بل يكون صرفه مستندا الى اسباب خارجة عن الميزانية قد تكون سابقة عليها او لاحقة تسمح الميزانية فقط بتحقيقها .

ومن حيث انه لما تقدم يكون قيام الوزارة بصرف الفروق المنوه عنها غير صحيح فى القانون ، وتكون القرارات الصادرة بمنح الموفدين بإجازات دراسية هذه الفروق مخالفة للقانون . وينعتد الاختصاص بمنح مثل هذه الفروق فى صورة اعانات — لرئيس اللجنة العليا للبعثات بالشروط وطبقا للاوضاع التى تضمنتها اللائحة المالية لأعضاء البعثات والأجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ فى ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ازاء ما تم من صرف،فان الجمعية العمومية توصى — والحال كذلك — ان تتخذ الوزارة الاجراءات اللازمة لاسترداد ما تم من صرف .

( غتوى ٢٨١ — فى ١٩٦٥/٤/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

#### المبدأ :

جواز شغل درجات المبعوثين الى الخارج بالترقية عليها اسوة بشغل

**درجات المعالين — اسس تلك من نص المادة ٤٧ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتفسير التشريعى للمادة ٤٦ من هذا القانون .**

#### **ملخص القوى :**

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام المعالين المدنيين بالدولة تنص على انه « تحفظ على سبيل التذكير لأعضاء البعثات من المعالين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على ان تحلى عند عودتهم وذلك مع عدم الاخلال بما اوزير الخزانة من سلطة اعانة أسر المجندين فى الاحوال وطبقا للاوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية » .

ومفاد هذه المادة جواز شغل درجة العال المبعوث بصفة مؤقتة على ان يحلى عند عودته .

وتنص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر على انه « عند اعارة احد المعالين تبنى وظيفته خالية ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على ان تحلى عند عودة المعار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التى تمارس حق التعيين وعند عودة العال يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى فى وظيفته الاصلية بصفة شحسبة على ان تسوى حالته فى اول وظيفة تخلو من نفس الدرجة » .

وفد اصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون المعالين المدنيين القرار التفسرى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ وجاء فى مادته الثالثة « ان مقتضى حكم الفقرة الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انه عند اعارة احد المعالين يجوز شغل وظيفته بدرجته وذلك سواء عن طريق التعيين فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التى تمارس حق التعيين » .

وعلى هدى هذا التفسير التشريعى للمادة ٤٦ من قانون نظام المعالين المدنيين للدولة يمكن تفسير المادة ٤٧ منه اذ ان التفسير ايا كان مصدره تشريعيا كان او قضائيا او فقها لا يقرر احكاما جديدة وانما

يوضح احكام النص موضوع التفسير وقياسا على ما ذهب اليه اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين في تفسيرها للمادة ٤٦ من انه يجوز ان يكون التعيين في وظائف المعارين بطريق الترقية يمكن تفسير المادة ٤٧ بأن يكون شغل وظائف المبعوثين بطريق الترقية ايضا ولا يقدح في هذا التفسير ان المادة ٤٧ من هذا القانون لم تتضمن نصا مشابهها لنص المادة ٤٦ يبين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته في حالة عدم امكان اخلاء الوظيفة اذ يجوز قياسا على ما قرره المادة ٤٦ سالفه الفكر في شأن المعار ان يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية اذا كانت شاغرة او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته في اول وظيفته تخلو من نفس درجته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز شغل درجات المبعوثين الى الخارج بالترقية عليها اسوة بشغل درجات المعارين ويتبع في اخلائها بعد عودة المبعوث نفس الطريقة التى تتبع في اخلاء درجة المعار عند انتهاء اعارته .

( مئوى ١٠٣٢ — فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

##### المبدأ :

جواز شغل درجة العامل المبعوث عن طريق التعيين فيها او الترقية عليها — أساس ذلك نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقياس على ما ورد بقرار التفسير التشريعى رقم (١) لسنة ١٩٦٥ من جواز شغل وظيفة المعار بدرجتها سواء عن طريق 'تعيين' فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التى تمارس حق التعيين — القول بان الاعارة تختلف عن البعثة فى انها قد تؤدى الى نقل العامل المعار الى الجهة المستمرة — مردود بان ذلك ليس يلزم حتما فى جميع الاعارات فى الغالب الاعم يعود العامل المعار الى وظيفته الأصلية

كالبعوث تماما — القول بأن شغل درجات المبعوثين بالترقية سوف يؤدي الى شغلها بصفة دائمة وان ذلك يستتبع المطالبة باتشاء درجات جديدة عند عودة المبعوثين مردود بان المبعوث شلته شأن المعار عند عودته يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت شاغرة او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى فى وظيفته الأصلية بصفة شخصية .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « تحفظ على سبيل التذكار لأعضاء البعثات من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على ان تولى عند عودتهم وذلك مع عدم الاخلال بما لوزير الخزانة من سلطة اعانة أسر المجندين فى الأحوال وطبقا للاوضاع التى يقرها رئيس الجمهورية » .

ومن حيث انه اسنادا الى هذه المادة يجوز شغل درجة العامل المبعوث بصفة مؤقتة على أن تولى عند عودته .

ومن حيث ان المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه تنص على أن : يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة .. او بالتعيين .. او النقل ، فالترقية هى احدى وسائل شغل الوظيفة شأنها فى ذلك شأن التعيين او النقل .

ولا يجوز تخصيص نص المادة ٤٧ بأن يكون شغل وظيفة بطريق التعيين وحده طالما ورد النص مطلقا اذ يكون ذلك تخصيصا بغير مخصص واية ذلك ان المشرع بالنسبة لشغل وظيفة العامل فى اجازة دراسية بدون مرتب نص فى المادة ٨ على ان يكون شغلها بالتعيين بصفة مؤقتة اذ ورد نص المادة المذكورة . كما يلى « يجوز بقرار من الوزير المخصص او من فى سلطته منح العامل اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب لمدة لا تتجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضات العمل .. ويجوز

شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة مدة الاجازة اذا كانت بغير مرتبة على ان تخطى عند عودة العامل » .

فالمرع قد غير فى الحكم بين شغل وظيفة من هو فى اجازة دراسية بغير مرتبة وبين شغل وظيفة المبعوث اذ نص على ان يكون شغل وظيفة الاول بطريق التعيين واطلق كيفية شغل وظيفة الثانى وهو ذات التعبير الوارد بالنسبة للمعار اذ تنص المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين على انه « عند اعارة احد العاملين تبقى وظيفته خالية — ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على ان تخطى عند عودة العامل المعار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التى تمارس حق التعيين » .

وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت خالية او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى فى وظيفته الأصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته فى اول وظيفة تخطو من نفس الدرجة » .

وقد اصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين القرار التفسيرى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذى جاء فيه « ان مقتضى حكم الفقرة الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انه عند اعارة احد العاملين يجوز شغل وظيفته بدرجتها وذلك سواء عن طريق التعيين فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التى تمارس حق التعيين » .

ومن حيث ان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى انتهت بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ الى جواز شغل درجات المبعوثين بالخارج بالترقية وذلك على هدى التفسير التشريعى للمادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين للدولة اذ ان التفسير ايا كان مصدره تشريعى كان او قضائيا او فقها لا يقرر احكاما جديدة وانما يوضح احكام النص موضوع التفسير وقياسا على ما ذهبت اليه اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين فى تفسيرها سالف الذكر من انه يجوز ان يكون شغل وظيفة المعار بطريق الترقية ايضا ولا يتدح فى هذا التفسير ان المادة ٤٧ من هذا القانون لم تنص صراحة على ان شغلها للمادة ٤٦ يبين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته فى حالة عدم امكن اخلاء الوظيفة فانه

يمكن أن يفسر ذلك برغبة المشرع في عدم تكرار حكم نص عليه في المادة السابعة مباشرة وعلى ذلك تطبيق ذات الأحكام الواردة في المادة ٤٦ على حالة عودة المبعوث بأن يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفته تخلو من نفس درجته .

ومن حيث أن القول بأن الاعارة تختلف عن البعثة في انها قد تؤدي الى نقل العامل المعار الى الجهة المستعيرة فان ذلك ليس بلازم حتما في جميع الاعارات وفي الغالب الأعم يعود العامل المعار الى وظيفته الأصلية كالمبعوث تماما .

أما القول بأن شغل درجات المبعوثين بالترقية سوف يؤدي الى شغلها بصفة دائمة وان ذلك يستتبع — عند عودة المبعوث — المطالبه بانشاء درجات جديدة ، مردود بأن المبعوث شأنه شأن المعار عند عودته يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية كما أن هذا القول ينظر الى الترقية باعتبارها تحسينا لحال العامل فقط وكأنها ترقية حقيقية وجوبا بقوة القانون ويفضل العنصر الأهم في الترقية وهي الخدمات التي تؤديها الوظائف وما أوجبه القانون على العامل من أن يقوم بعمل الوظيفة التي يرقى اليها بحيث ينبغي أن تستهدف الترقية اساسا اداء الخدمة واحتياجات المرافق العامة وما يكمل حسن سيرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وان الادارة هي القوامة على تقدير هذه الاعتبارات وتترخص في الترقية الى الوظائف وفي اختيار وقت الترقية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى تأييد فتاواها السابقة  
الصادرة بجلسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

( فتوى ٦٦٦ — في ١٩٦٨/٦/٢٦ )

### ملحوظة :

أيدت الجمعية العمومية بهذه الفتوى فتواها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ — فتوى رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٤ .

### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

#### المبدأ :

حساب مدد الاعارة ضمن مدة الخدمة المفروضة على المبعوث عقب عودته من البعثة — أساس ذلك . ان الاعارة تتم بإرادة المؤسسة العلمية التى يتبعها الباحث ولا تقطع صلة الوظيفة بها وتدخل مدتها فى مدة خدمته الفعلية بتلك المؤسسة تطبيق — الباحث فى المركز القومى للبحوث الذى قضى فى مدة بعثته مدة سبع سنوات فانه يقترن بخدمة المركز مدة سبع سنوات حسب نص المادة ٣١ سالفة الذكر واذا مضى الباحث فى الخدمة بعد عودته من البعثة مدة عشر سنوات بما فى ذلك فترة اعارته فانه يكون اوفى بالالتزام المخصوص عليه فى قانون البعثات .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح تنص على ان « يلتزم عضو البعثة او الاجازات الدراسية او المنحة بخدمة الجهة التى اوفدته او اية جهة حكومية اخرى ترى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها فى البعثة والاجازة الدراسية ويحد اقصى ٧ سنوات لعضو البعثة . . . . » وتقضى المادة ٣٣ من ذات القانون بجواز مطالبة العضو الذى يخل بهذا الالتزام بنفقات البعثة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات .

وفناد ذلك ان المشرع الزم الموعد بخدمة الجهة التى اوفدته ضئف مدة الايفاد بحد اقصى قدره سبع سنوات بالنسبة لعضو البعثة ، والا جازت مطالبته بنفقات البعثة ، ومن ثم فان هذا الامر لا يترتب الا اذا امتنع المبعوث بإرادته المنفردة عن خدمة الجهة التى اوفدته ، وتبعاً لذلك فانه

لا يجوز أعمال هذا الأمر إذا خُدم المبعوث جهة أخرى خلال مدة الخدمة.  
المفروضة وفقاً لقواعد النظام القانوني الخاضع له ، وفي إطار احكامه .

ولما كانت المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢،  
توجب التطبيق على الباحثين بالمركز القومي للبحوث وفقاً لأحكام  
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات  
العلمية تجيز الاعارة ؛ على ان تحسب مدتها في المكافأة أو المعاش مع  
معاملة المعار فيها يختص بتقديمته والعلاوات المستحقة له كما لو كان في  
الخدمة فعلاً وتحفظ له بوجه عام بكافة مميزات وظيفته . فان الاعارة  
تم بإرادة المؤسسة العلمية التي تبناها الباحث ، ولا تقطع علاقته الوظيفية  
بها . ويخل مدتها في مدة خدمته الفعلية بتلك المؤسسة ، وبالتالي يتعين  
حسابها ضمن مدة الخدمة المفروضة على المبعوث من الباحثين عقب عودته  
من البعثة .

ولما كان الباحث في الحالة الماثلة قضى في بعثته مدة سبع سنوات  
منه ينزوم بخدمة المركز القومي للبحوث مدة سبع سنوات ، باعتبار أن  
هذا قدره الحد الأقصى الذي فرضه المشرع ، وإذا أمضى في الخدمة  
بعد عودته من البعثة مدة عشر سنوات بما في ذلك فترة اعارته ، فإنه  
يكون قد أوفى بالالتزام المنصوص عليه بالمادة ٣١ من القانون رقم ١١٢  
سنة ١٩٥٩ السالف الذكر .

لهذا انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حيل مدة  
اعارة الدكتور . . . . . ضمن مدة الخدمة الملزم بقضائها  
بالمركز القومي للبحوث وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة  
١٩٥٩ المشار اليه .



## الفصل السابع مبادئ متنوعة

### قاعدة رقم ( ١٦٠ )

#### المبدأ :

حرمان الموظف الذي لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء اجازته من مرتبه مدة غيابه — المادة ٦٢ من قانون الموظفين — اصدار تعليمات تقضى بوجود ان يتقدم الموظف بعذره فى نفس يوم تغيبه وقبل بدء العمل والا اعتبر غيابه بدون عذر ويخصم من مرتبه — اعتبار هذه التعليمات تطبيقا سليما للمادة سالفة الذكر .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على ان كل موظف لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء مدة اجازته مباشرة يحرم من مرتبه عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالى لليوم الذى انتهت فيه الاجازة مع عدم الاخلال بالحكمة التأديبية . ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة ان يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة التأخير متى كانت هذه المدة تقل عن خمسة عشر يوما اذا ابدى الموظف اسبابا معقولة تبرر هذا الغياب . وتحسب المدة المتجاوز عنها من نوع الاجازة السابقة ، وتأخذ حكمها فيما يتعلق بالمرتب حسب الاحوال . وهذه المادة تقوم على حكمة تشريعية يستوجبها حسن سير العمل فى الدوائر الحكومية ، مردها اصل طبيعى هو ان يحرم الموظف الذى لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء اجازته من مرتبه مدة غيابه ، لان الاصل ان الاجر مقابل العمل ، فاذا تغيب الموظف بدون مبرر فلا حق

له في الاجر وهذا مع عدم الاخلال بالمحاكمة التأديبية بسبب اهماله في اداء واجبه لتففيه عن عمله بدون مبرر . ومن ثم اذا اصدرت وزارة التربية والتعليم نشرة جاء بها انه « لوحظ ان بعضا من المدرسين والموظفين بالمدارس يتغيّبون عن مدارسهم دون اعتذار ، واذا ما سئلوا عن ذلك بعد عودتهم اعتذروا بالمرض او بأسباب اخرى » .

ولما كانت التعليمات تقتضى ان يتقدموا باعتذارهم في نفس اليوم الذي يتغيّبون فيه وقبل بدء العمل بالدرسة ليتسنى لها تدبير الموقف المترتب على تغيبهم ، فلماذا قررت الوزارة اعتبار كل تغيب من هذا القبيل تغيبا بدون عذر ويخصم اليوم أو الأيام التي يتغيّبها السادة المدرسون والموظفون من ما هيأتهم » . فان مضمون هذه النشرة المذكورة لا يخرج عن كونه تطبيقا لهذا الأصل الطبيعي الذي رددته المادة ٦٢ المشار اليه .

( طعن ١٦٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١٦١ )

#### المبدأ :

موظف وكيل — عدم احقيقته في الغياب بسبب الاجازة او بغيرها —  
أساسي ذلك وهكته .

#### ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ٨٨ من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان « تخول الوكالة الوكيل ممارسة جميع صلاحيات الاصيل . ليس للتوظيف الوكيل أية ميزة في التعيين للتوظيفة الموكولة اليه او لاحدى الوظائف العامة » وتنص المادة ٨٩ على ان : « يعين الوكيل بمرسوم او قرار من السلطة التي تمارس حق التعيين حتى يتعين الاصيل او عودته » وتنص المادة ٩١ على أنه « لا يتقاضى الموظف الذي يدعى لوكالة وظيفة خارج محل اقامته سوى تعويض الانتقال المنصوص عليه في المادة ١٢١ من هذا القانون ، ويمكن منحه

بقرار من الوزير المختص تعويضا كاملا عن مدة ٩٠ يوما المنصوص عنها في المادة المذكورة . وتنص المادة ٩٢ على أنه « يحق للموظف الذى يدعى للقيام بوكالة وظيفة في محل اختيئه ان يتقاضى تعويض وكالة لا يتجاوز مقداره ثلث الراتب غير الصافى للدرجة الأخيرة من مرتبه الاصيل ضمن الشروط الآتية . . . » ، وتنص المادة ٩٣ على أنه « يحق للتقاعد او الفرد الذى يدعى للقيام بوكالة وظيفة ان يتقاضى تعويضا لا يتجاوز مقداره الراتب غير الصافى للدرجة الأخيرة من مرتبه الاصيل » ، ولئن كان مفاد تلك المواد ان الوكالة لا تعمود ان تكون أداة من نوع خاص ولغرض خاص لشغل الوظائف العامة حتى تسير المرافق بانتظام واطراد بغير انقطاع بسبب شغور الوظيفة او غياب المؤصل عنها ولهذا خول الوكيل ممارسة جميع صلاحيات الاصيل للوظيفة ، مما يضى على هذا الوكيل صفة الموظف . بل ان تلك النصوص تعبر عنه بهذا اللفظ صراحة ، وتئن كان ذلك كذلك ، الا انه يجب ان يراعى ان هذا النظام الخاص من نظم الوظيفة العامة ، قد اصطبغ بصبغته الخاصة به . تلك الصبغة التى تستمد لونها من طبيعة هذا نظام ومن الغاية المقصودة منه فتلون احكامه بما تقتضيه طبيعتها ، فهو نظام يتصف اساسا بصفة التاقبت بالنسبة الى الشاغل للوظيفة بهذه الاداة : فيقاؤه فيها مرهون بشغور الوظيفة او بغياب الاصيل للاسباب الأخرى المشار اليها في المادة ٨٧ من قانون الموظفين الاساسى : كما ان الحكمة في شغل الوظيفة بالوكيل هو معالجة الشغور او الغياب ، على نحو ما سلف ببيانه حتى لا ينقطع سير المرفق في الوظيفة ، فمن الطبيعى ان لا يسمح للوكيل بالغياب بسبب الاجازة او بغيره ، والا لما حقق هذا النظام الخاص الغاية المقصودة منه ولدار الامر في الحلقة المفرغة ، وقد لمح هذا المعنى بلاغ وزارة الخزانة رقم ٦/ب/١٠/١ فى ٢١ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٤٧ ، الذى جاء به « . . . ان تعيين الوكلاء انما اجيز لإملاء وظيفة شغرت عن اصليها وكان الاصيل في احد الأوضاع المبينة في المادة ٧٨ من قانون الموظفين الاساسى ، وقد قضت الضرورة للحل

بعدم ابتائها شاعرة : فاعطاء اذن ادارى لوكيل يفضى الى شغور الوظيفة ، وبالتالي الى زوال المبرر لتعيين الوكيل ، فالأجدر انتهاء خدمة الوكيل بدلا من اعطائه الاذن او الاجازة لامكان تعيين وكيل جديد بدلا منه . وعلى هذا ، فانه لا يمكن ان يعطى وكلاء الموظفين راتباً ما عن اجازاتهم مهما يكن نوع هذه الاجازات » . ولا وجه لقياس حالة الوكالة فى الوظيفة على حالة التعيين تحت التمرين لان بقاء الموظف تحت الاختبار رهين بنحقق شرط الصلاحية فيه ، فاذا اتضح عدم لياقته وجب فصله ، بينما بقاء الوكيل فى الوظيفة رهين بشغورها او بغياب الأصل كما تقدم ، فنكل نظامه وحكمته وغايته واحكامه الخاصة .

( طعن رقم ٢٥ ، ٣٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

#### المبدأ :

تعرض القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ لاجازات العاملين المعارين للين — هو فى حقيقته بيان للجانب المالى المتعلق بنفقات سفر المعار فردا كان او مع أسرته — عدم تعرض هذا القرار لاحكام الاجازة السنوية لكل عامل — خضوع هذه الاجازة لما تنظمه قوانين العاملين فى الجمهورية اليمنية .

#### ملخص الفتوى :

ان ما عرض له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فى شأن اجازات اولئك المعارين لا يعدو فى حقيقته الجانب المالى الذى يختص بنفقات سفر المعار فردا كان او مع أسرته من الجمهورية العربية المتحدة الى الجمهورية اليمنية ذهابا وايابا ، وجعل ذلك مرة واحدة فى سنة للعامل الذى تصحبه أسرته فى مقر اعارته ، ولم يتعرض القرار لاحكام الاجازة السنوية التى تقتضى تلك السفرة ، باعتبار تلك الاحكام مما تنظمه قوانين العاملين فى الجمهورية اليمنية التى تحكم اولئك المعارين فى قيامهم على وظائف تلك الجمهورية . وتقدر القرار ما تقتضيه

حال العامل الذى لانصحبه أسرته الى اليمن محصه بنفقات سفرتين سنويا ينفدو فيها على أسرته بما يتيج له الاطمئنان على امورها فى زيادة مدتها عشرون يوما كل ستة اشهر ، فذلك الزيادة بما تقتصده من رعاية اجتماعية انما تتعلق بحال العامل الفرد حين يفترق عن مقر أسرته ، وتختلف هذه الزيادة — وان سماها القرار الجمهورى اجازة — عما نظمه قانون العاملين فى الجمهورية العربية المتحدة من اجازات اعتيادية يمنحها العامل للراحة من عناء عمله سنويا ، وتظل اجازات المعسر الفرد كاجازات زميله الذى تصحبه أسرته ، لينظم كليهما قانون العاملين فى الجمهورية اليمنية .

( فتوى ٣٨٧ — فى ١٨/٤/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

##### المبدأ :

عدم انقطاع علاقة العامل بوظيفته خلال فترة الاجازة ايا كان نوعها سواء اكانت بمرتب او بدون مرتب — هذه العلاقة تظل قائمة ومنتجة لجميع آثارها كما لو كان قائما بالعمل فعلا — حسب مدة الاجازة فى الحد المسترطه الترقية يعد اصلا عاما مصدره طبيعة الاجازة ذاتها — عدم جواز استبعادها من المدد المسترطه للترقية بالاقدمية .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحاسبات الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ تنص على انه : « مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرتقى اليها والمحدد بالجدول رقم ١ الملحق بهذه اللائحة يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التى تسبقها مباشرة . . » .

وتنص المادة ٥٥ من ذات اللائحة على ان « يجوز لرئيس الجهاز منح اجازة خاصة بمرتب او بدون مرتب لالمدد التى يحددها فى الأحوال الآتية :

١ — للزوج او الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر خارج الجمهورية

لمدة سنة على الأقل ولا يجوز ان تجاوز الاجازة مدة بقاء الزوج المرفد الى  
الضارج .

٢ — للاسباب التى يبتغيها العامل ويقدرها رئيس الجهاز حسب  
مقتضيات العمل . ويجوز فى حالة الضرورة شغل وظيفة العامل ونفا  
للشروط والاوزاع المبينة فى المادة ٣٦ .

ومناد ذلك انه يشترط قضاء العامل مدة خدمة معينة لترقيته من  
الوظيفة التى يشغلها الى وظيفة اعلى . وان حصول العامل على اجازة  
خاصة بمرتب او بدونه منوط بموافقة رئيس الجهاز ، فهى حق للعامل يخضع  
فى ممارسته لتقدير رئيس الجهاز .

ولما كانت علاقة العامل بوظيفته لا تنقطع خلال فترة الاجازة ايا كان  
نوعها وسواء اكانت بمرتب او بغير مرتب دل تظل تلك العلاقة قائمة  
ومنتجة لجميع اثارها كما لو كان قائما بالعمل فعلا فان حساب مدة الاجازة  
فى المدد المشترطة للترقية يعد اصلا علما مصدره طبيعة الاجازة ذاتها ، لذلك  
لا يجوز استبعاد مدة الاجازة من المدد المشترطة للترقية بالاقدمية والا ادى  
ذلك الى استقاط مدة من خدمة العامل وازالة مانع جديد الى موانع الترقى  
لم يرد به نص واهدار لترتيب الاقدمية فيما بين العاملين . علاوة على  
الاضرار بالعامل بحجب الترقية عنه لجرد انه استخدم رخصة منحه  
القانون حقا فيها بموافقة الادارة .

( غوى ١٩٩٦ — فى ١١/١٢/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ :

سريان احكام قانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن الاجازات  
على موظفى هيئة الاذاعة — اساس ذلك انه لا يتوافر فى شأنهم تنظيم خاص  
مختلف .

### ملخص الحكم :

لا نزاع في أن نظام الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ هو الواجب التطبيق لأنه لا يوجد بقانون تنظيم هيئة الإذاعة ولا بلوائحها ما يفيد تنظيم الإجازات على وجه يخالف ما جاء بقانون نظام الموظفين المشار إليه .

( طعن ١٣٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

#### المبدأ :

نص المادة ٨٩ من لائحة العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة الصادرة بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ على منح العامل الذي انتهت خدمته بسبب غير تائيبى مقابل نقدي عن أرصدة الإجازات التي لم يحصل عليها أثناء مدة خدمته بالهيئة شمول هذا التعويض لكل مبلغ كان يستحقه العامل عند حصوله على الإجازة أثناء خدمته — شموله لبذل التمثيل دون بدل الانتقال .

#### ملخص الفتوى :

أن لائحة العاملين بهيئة النقل العام الصادره بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ قصدت تعويض العامل عند انتهاء خدمته عن الإجازات التي لم يحصل عليها أثناء الخدمة وذلك بمنحه تعوضا حده الأتمى المرتب الشامل لثلاثة اشهر ايا كان رصيد اجازاته .

ومن حيث انه اذا كان الأمر كذلك فانه يعد عنصرا من عناصر هذا التعويض الذي عبرت عنه اللائحة بالمرتب الشامل كل مبلغ يستحقه العامل عند حصوله على الإجازة أثناء الخدمة ، ولا يعد عنصرا من عناصره أى مبلغ يستحق له عند قيامه بعمله ويحرم منه بحكم طبيعته او بحكم الغرض المخصص لأجله عند قيامه بإجازته وعدم ممارسته لعمله .





## قاعدة رقم ( ١٦٦ )

### المبدأ :

ساعات العمل الإضافية لموظفي التلفزيون — سرد المراحل التشريعية الخاصة بالمكافأة عن الأعمال الإضافية .

### ملخص الحكم :

يبين من تنصى المراحل التى مرت بها القواعد الخاصة بمنح المكافآت عن ساعات العمل الإضافية ان مجلس الوزراء وافق فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ على منح « التلفزيونية ووكلاء وملاحظى المكاتب الذين يؤدون اعمال الحركة ، وكذلك كتبة المراجعة وعمال التلفزيون اللاسلكى وغيرهم » اجورا اضافية عن الساعات الزائدة عن المقرر لهم بواقع الساعة ساعة وربع . كما وافق فى ٤ من اغسطس سن ١٩٤٣ على تحويل وزارة المالية سلطة الموانقة على منح مكافآت عن اعمال اضافية للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين . ولما كانت طبيعة عمل غالبية طائفة نظار ومعاونى المحطات — ومن يقوم بعمل هؤلاء من الطوائف الفنية الأخرى لا تختلف كثيرا عن مستخدمى حركة التلفزيون ، فقد طلبوا معاملتهم بالمثل ، ذلك ان مصلحة السكك الحديدية كانت تضطر — بالنظر الى نقص عددهم عما ينبغى — ان يكون تشغيلهم من عشر ساعات الى اثنتى عشر ساعة فى اليوم بدلا من ثماني ساعات ، لذا رأى مدير عام المصلحة فى مذكرته المرفوعة الى مجلس الادارة فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ انه : « الى ان تعتمد زيادة عدد الوظائف ويخرج المبلغ اللازم لهما بالميزانية . يجب تعويض من يؤدون اعمالا مرهقة بهنهم اجورا اضافية عما يزيد عن ساعات العمل المقررة » واقترح ان يحدد لنظار والمعاونين وبعض موظفى الطوائف الفنية الذين يعملون فى محطات كثيرة الحركة ثمانى ساعات تزداد كلها كانت الحركة بالحطة خفيفة حسب تقدير المدير العام للمصلحة ، وان يحسب الاجر الاضافى على هذا الأساس باعتبار الساعة تعادل ساعة وربعاً ، بحد اعلى قدره ٥٠٪ من المرتب . وقد وافق مجلس ادارة المصلحة على هذه المقترحات فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧

ورفعت بها مذكره الى مجلس الوزراء اقراها بجلسته المتعقدة فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٤٧ ، ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ونص فى المادة ٧٣ منه على انه : « على الموظف ان يتقوه بنفسه بالعمل المنوط به وان يؤديه بدقة وامانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات وظيفته ، وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ، ويجوز تكليف الموظفين بالعمل فى غير اوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » كما قضى فى المادة ٤٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه « يجوز ان يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التى يطالب اليه تأديتها فى غير اوقات العمل الرسمية . ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت كما يحدد الرواتب الاضافية وشروط منحها وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين ... » وتطبيقا لما جاء فى هذه المادة وافق مجلس الوزراء فى ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ على اقتراحات ديوان الموظفين فيما يتعلق بالمكافآت الاضافية بأن يختص الديوان « بالموافقة على منح مكافآت عن اعمال اضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة على اساس محاسبتهم عن الساعة من العمل الاضافى بساعة من العمل العادى باعتبار ان ساعات العمل فى اليوم الواحد هى ست ساعات وذلك بعد اقصى ٢٥ ٪ من المرتب الشهرى او ٨ جنيهاً ايهما اقل . وفى الحالات الاستثنائية التى توجب صرف مكافأة بفئة اعلى من الفئات المتقدمة يكون من سلطة ديوان الموظفين تقرير هذه المكافآت . وفى جميع الاحوال يكون صرف المكافآت فى حدود اعتبارات الميزانية المقررة » وقد نص هذا القرار على اعتبار الساعة من العمل الانسانى لعمل اليومى بساعة ورابع من العمل العادى . وفى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار مجلس الوزراء مؤيداً لاستمرار العمل بالقواعد الواردة بقرار ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ فى شأن منح المكافآت عن الاعمال الاضافية وشروط ذلك ، الا أنه نظرا لما تبين بعد صدور القرارين سالفى الذكر من ان المبالغ التى تنفقها الدولة فى نظير المكافآت الاضافية بلغت من التضخم حداً كبيراً اثقل كاهل الميزانية بحيث اصبح

يخشى ان يؤثر فى سيطرة الدولة الانتشاة مما يقضى نوحى الاقتصاد  
تمكينا للدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاصلاحية - فقد رأى.  
استبعاد الحالات الاستثنائية التى توجب صرف مكافآت بغثة أعلى من  
ربع المرتب او ثمانية جنيهات ايها اقل بالنسبة للموظفين والمستخدمين ،  
واعتبار ساعات العمل الاضافى بالنسبة لعمال اليومية بساعة واحدة من  
العمل العادى . وعلى هذا الأساس صدر قرار مجلس الوزراء فى اول ابريل  
سنة ١٩٥٣ بأن « يختص ديوان الموظفين بالموافقة على منسح مكلفات عن  
اعمال اضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين من  
الهيئة على أساس محاسبتهم عن الساعة من العمل الاضافى بساعة من  
العادى ، وباعتبار ان ساعات العمل فى اليوم الواحد ست ساعات وذلك  
بحد أقصى ٢٥ ٪ من المرتب الشهري او ثمانية جنيها ايها اقل ٥٠٠٠ .  
كما قضى بأن « يعمل بهذه القواعد اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٣ على  
ان تسرى على جميع المكافآت السابق صدور قرارات بشأنها وذلك  
بتخفيضها الى حدود هذه الفئات » وبهذا المعنى صدر كتابا ديوان الموظفين  
الدوريان رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ والاخر فى  
٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٣ ، وفى ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٣ وافق مجلس  
الوزراء على ما اقترحه ديوان الموظفين من استثناء بعض حالات من احكام  
قرار اول ابريل سنة ١٩٥٣ وتخويل الديوان سلطة النظر فى كل حاله  
منها على حدة مراعاة لصالح العمل ، ثم صدر القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥  
فى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ بحيث أصبح نصها : « يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف  
مكانه من الاعمال الاضافية التى يطلب اليه بأديتها فى غير اوقات العمل  
الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء . » وبجلسة ٢٦ من  
اكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بتواعد منسح المكافآت عن  
الاعمال الاضافية والخدمات الممتازة . ونص فى مادته الرابعة على ان  
« يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذا القرار من احكام القرارات السابقة »  
كما قضى فى مادته الخامسة بأن « يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى  
الجريدة الرسمية » .

### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

#### المبدأ :

ترخص الإدارة في منح الموظف مكافأة عن أعمال إضافية في حدود الاعتمادات المالية المقررة - نواحي سلطتها التقديرية في ذلك .

#### ملخص الحكم :

نص قانون نظام موظفي الدولة على مبدأ جواز منح الموظف المكافأة عن الأعمال الإضافية في المادة ٤٥ منه ، وعين فيها السلطة المختصة بوضع القواعد المنظمة له : تلك القواعد التي تضمنتها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن والتي قررت شروط منح المكافأة وفئاتها . ولما كان هذا المنح ليس وجوبيا بل هو جوازي ، وكان القانون قد فوض الإدارة في تحديد قواعد منح المكافآت وشروط هذا المنح ، فإن الإدارة تترخص في ذلك بسلطتها التقديرية في حدود الاعتمادات المالية المقررة ، سواء من حيث تحديد عدد ساعات العمل في اليوم الواحد وتقدير ما زاد عنها ، أم من حيث أساس حساب المكافأة عن الساعات الزائدة ، أم من حيث مقدار هذه المكافأة وحددها الأعلى وشروط استحقاقها ، أم من حيث ملائمة تطبيق هذه القواعد فيما يتعلق بطوائف الموظفين المختلفة تبعا لظروف العمل في كل مصلحة من المصالح ووفقا لما يقتضيه صالح العمل فيها .

( طعن ٣٠٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٦٨ )

#### المبدأ :

ترتيب القرار الإداري لأعباء مالية على الخزانة - تعليق أثره على فتح الاعتماد اللازم - صدور اعتماد مالي معين - التزام الإدارة أبعده فيما تصدره من قرارات مرتبط تنفيذها به - مثال بالنسبة لمكافآت الأعمال الإضافية .

### ملخص الحكم :

ان القاعدة الاساسية التى تحكم صرف المكافآت عن الأعمال الإضافية فى نطاق الأوضاع التى رسمتها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى هذا الشأن هى وجوب التزام حدود اعتمادات الميزانية المقررة فى جميع الأحوال ومن ثم فإن تقدير فئة المكافأة فى كل وزارة أو مصلحة بمسئولية حدها الأقصى يتقيد حتما بهذا الضبط ، ذلك أنه لما كان الأصل فى عدم المكافأة أنها منحة تخبيرية للإدارة فإن هذه الأخيرة تلك تقييد منحها بما تراه من الشروط محققا للمصلحة العامة ، كما ان الإدارة نفسها مقيدة فى هذه المنح بالاعتمادات المالية التى لا سلطان لها فى تقريرها ، بل مرجع الأمر فيها الى جهة أخرى هى السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها فى ذلك . ومتى كان القرار الإدارى من شأنه ترتيب اعباء مالية على الخزنة العامة فإن أثره لا يكون حالا ومباشرا الا بقيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة هذه الأعباء ، فإذا لم يوجد الاعتماد كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانونا . كما أنه يتفرع من هذا الأصل أنه اذا صدر اعتماد مالى معين كان من واجب الإدارة أن تلتزم حدود هذا الاعتماد فيما تصدره من قرارات مرتبطة تنفيذها به . فإن جاوزته فقد قرارها — عند التجاوز — سندها المالى ووقع القرار على محل لم تتوافر له شرائطه القانونية .

( طعن ٣٠٥ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

#### المبدأ :

التحديد الوارد بكتاب ديوان الموظفين الحورى رقم ٥ فى ٢٧/٩/١٩٥٢ :  
— بشأن مواعيد العمل لا يسرى على الجهات التى تتلقى طبيعة عملها معه .

### ملخص الحكم :

ان المشرع قد فوض ديوان الموظفين فى الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى تحديد مواعيد العمل ، وبالتالي فى تحديد ساعاته ، بقرار منه . وبذلك اوجد ضابطا مرنا باسناد هذا

التحديد الى تقدير ديوان الموظفين ، يترخص فيه بما يتلاءم مع طبيعة العمل في كل وزارة او مصلحة . وكان الديوان قد ضمن كتابه الدوري رقم ٥ الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ان مواعيد العمل الرسمية صيفا وشتاء هي التي سبق ان وافق عليها مجلس الوزراء في ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ فانه لم يكن في ذلك الامر مرددا للنظام القديم الذي كان يجري عليه العمل قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة ، ولا ينصرف تحديده هذا بطبيعة الحال الا الى موظفي الدواوين العامة وما شابهها من المصالح التي يتفق العمل فيها وهذه المواعيد ، وهذا هو الحكم العام . بيد ان ثمة مصالح اخرى . كمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات لا تسمح طبيعة العمل فيها بان يجري عليها هذا الحكم العام ، اذ لا يمكن تنقيدها بالمواعيد المشار اليها ، بل يقتضى الامر انفرادها بحكم خاص يتشى مع ظروف العمل فيها بما يكفل سير المرفق الذي تقوم على ادارته على وجه يحقق الصالح العام ، بتلبية حاجة المنتفعين بخدماته في اية ساعة من الليل او النهار ، ومن ثم لزم ان يخضع تحديد ساعات العمل فيها ومواعيده لاعتبارات الملازمة المشتقة من هذه الظروف .

( طعن ٣٠٥ لسنة ١ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء في ١١/٨ و ١١/٥/١٩٥٢ و ١/٤/١٩٥٣ التي نصت على حد أقصى للمكافآت عن الأعمال الإضافية — لا توجب على الإدارة منح هذا الحد بتمامه — وجوب مراعاة الاعتماد المالي .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادرة في ١١ من اغسطس و ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ واول ابريل سنة ١٩٥٣ وان كانت قد حددت المكافأة الجائز منحها للموظف عن الأعمال الإضافية بحد أقصى قدره ٢٥٪ من المرتب الشهري او بشمانية جنيهات ايها اقل ، الا انها لم توجب منح هذا الحد

الانتمى بنشأة او ثمانية الجبهات بأكملها بل اطلقت الامر لما هو دون ذلك حتى يجرى تقدير فئة المكافأة زيادة او نقصا في كل جهة في حدود اعتمادات الميزانية المقررة لها .

( طعن ٣٠٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٧١ )

المبدا :

العمل في غير المواعيد الرسمية — متى يعتبر عملا اضافيا ومتى لا يعتبر كذلك — ومنع مكافأة عن العمل الاضافي — جوازى للادارة .

ملخص الحكم :

الاصل ان يخصص الموظف وقته وجهده في الحدود المعقولة لاداء واجبات وظيفته ، وان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في اوقات العمل الرسمية او السدى يكلف بادائه ولو في غير هذه الاوقات علاوة على الوقت المعين لها ، متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . وهذا هو ما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٢٦ وما رددته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في الفصل السادس الخاص بواجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم . كما ان المفروض في الموظف ان يؤدي عملا ايجابيا في خدمة المصلحة العامة طوال ساعات العمل الرسمية بنهايتها ، فليس يكفي ان يوجد بمقر وظيفته في اوقات العمل الرسمية دون ان يؤدي عملا ما ، كما لا يكفي ان يقوم في هذه الاوقات باى قدر من العمل ولو يسير ، بل انه مكلف بانجاز القدر من العمل المطلوب منه اداؤه في الوقت المخصص لذلك . فاذا لم يؤد عملا ما او لم ينجز القدر من العمل المنوط به انجزه كان مقصرا في واجبات وظيفته وحق للرئيس الزامه بان يقوم في غير اوقات العمل الرسمية بما لم يؤده او ما لم يتم انجزه من عمله الاصلى في اوقات العمل الرسمية ، دون ان يعتبر هذا تكليفه بعمل اضافى ، ودون ان يستحق عن ذلك مكافأة ما .  
لهذا العمل الاضافى فهو ما جاوز ذلك ، سواء كان من ذات طبيعة العمل

الأصلى أم من طبيعته مغايرة . وهو ما يجوز أن يمنح عنه الموظف مكافآت .  
وتفريعا على ذلك حظر على الموظف الجمع بين وظيفته وبين أى نشاط  
مهنى بتأدية عمل للغير بالذات أو بالوساطة بمرتب أو بمكافأة ولو فى غير  
أوقات العمل الرسمية الا على سبيل الاستثناء ويقيود معينة . كما أن  
منحه مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات  
العمل الرسمية ليس حقا أصيلا له ، وإنما هو امر جعل جوازيا للإدارة ،  
لا اعتبارات مردها الى صالح العمل والى العدالة معا .

( طعن ٣٠٥ لسنة ١ ق — جملة ١١/٢٦/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

المبدأ :

كتاب وزارة المالية الدورى رقم ع — ٤ — ١٢٨/٢٢ م ٣ فى ٣ من يونية  
١٩٤٨ — الفرق بين المرتب الذى يتقاضاه الموظف عن ساعات عمله الإضافية  
والمكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل  
الرسمية — المرتب حق أصيل أما المكافأة منحة جوازية — القول بغير ذلك  
يؤدى الى الإخلال بالاعتمادات المالية .

ملخص الحكم :

ان ثمة farkا أساسيا بين المرتب الذى يتقاضاه الموظف عن ساعات  
عمله الأصلية وبين المكافأة التى تمنح له عن الأعمال الإضافية التى يطلب  
اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية ، فالمرتب حق أصيل للموظف  
بينما المكافأة المنكورة منحة جعل الأمر فيها جوازيا للإدارة تترخص فيه  
بإلحاحها من سلطة تقديرية لا اعتبارات مردها الى صالح العمل والى العدالة  
معا ، وينبنى على ذلك كأصل عام أنه ليس ثمة ارتباط بين المرتب والمكافأة  
عن الأعمال الإضافية يوجب أن يجرى على هذه المكافأة ما يجرى على المرتب  
من تغييرات بالزيادة أو النقصان فالمكافأة عن الأعمال الإضافية مهما  
استطال أمد صرفها لا تدخل فى حساب المرتب ولا تعتبر من أضافاته  
وإذا صح أن القواعد والقرارات التى تناولت تقدير الأجر الإضافى قد



انخفضت من المرتب معياراً لهذا التقدير وأساساً له إلا أنه توجد قاعدة أساسية تهيم على صرف المكافآت الإضافية مغالها وجوب التزام حدود اعتمادات الميزانية المقررة في جميع الأحوال ، تلك الاعتمادات التي تربط في الميزانية على أساس ١٠ ٪ من متوسط مربوط الدرجات وفقاً لما سبق ان قضت به هذه المحكمة ، الأمر الذي يستتبع بالضرورة أن يكون المرتب الفعلي الذي يتقاضاه الموظف وقت قياسه بالعمل الإضافي هو الوعاء الذي ينسب إليه دون غيره ، الأجر الذي يستحقه عن هذا العمل الإضافي والقول بغير ذلك يؤدي إلى الإخلال بالاعتمادات المالية التي لا سلطان للإدارة في تقريرها بل مرجع الأمر فيها إلى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها هي ذلك . ومن ثم فلا تثيريب على الإدارة هي استنتت لنفسها قاعدة تكون في ظلها بمنجاة من المفاجآت التي قد تتعرض لها الميزانية . وقد أوضحت وزارة المالية بكتابها الدوري رقم ع - ٤ - ١٢٢/م ١٣٨ في ٣ من يونية سنة ١٩٤٨ بشأن المكافآت والمرتبات الإضافية بعد حصول الموظف أو المستخدم على ترقية أو علاوة أو زيادة في الماهية ما يأتي :

يقضى كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٤٥ - ١/٣٥ المؤرخ في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٤٥ بل من يتقاضى مرتباً اضافياً او مكافأة وجار صرفها على أساس ماهيته ثم نال ترقية او علاوة استثنائية او عادية او زيادة في الماهية بطريق الإنصاف لا يزداد المرتب الإضافي او المكافأة الإضافية الا من تاريخ القرار الوزاري بمنحه الترقية او العلاوة او الزيادة الا اذا كان تاريخ هذا القرار سابقاً لتاريخ الترقية او زيادة الماهية في هذه الحالة تصرف المكافأة او المرتب الإضافي على أساس الماهية الجديدة من تاريخ استحقاقها ، وتوجه وزارة المالية النظر الى مراعاة العمل بهذه القاعدة بالنسبة للموظفين المقرر لهم مكافآت او مرتبات اضافية ونالوا ترقية في تواريخ رجعية في التنسيق طبقاً للكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ١٧/٢ بتاريخ ٣٠ من يوليه سنة ١٩٤٧ « كما ان ديوان الموظفين قد كشف عن هذه القاعدة في النشرة الشهرية رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ التي قضت « بأن تمنح المكافأة الإضافية للموظف على أساس المرتب الفعلي الذي

يتقاضاه عند تقرير هذه المكافأة وزيادة مرتب الوظيفة لا يترتب عليها زيادة المكافأة تلقائياً» كذلك تضمن الكتاب الدورى لديوان الموظفين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ « ان المكافآت عن الأعمال الإضافية يراعى فى تقديرها عدة اعتبارات أهمها طبيعة العمل الإضافى . أما زيادة مرتب الوظيفة او خفضه فلا اثر له فى تقدير المكافآت لأن العمل الإضافى الذى يستحق من أجله المكافأة ثابت ومنفصل عن عمله الأسمى الذى يزيد اعباء وتبعات كلما تدرج الموظف فى سلم الوظائف ... » .

( طعن ٨٧٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧٣ )

#### المبدأ :

المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أجازت منح الموظف مكافأة عن الأعمال التى يطلب اليه تأديتها علاوة على عمله ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافأة — المكافأة عن العمل فى غير وقت العمل الرسمى ليست حقاً أصيلاً للموظف وإنما هو امر جوازى للإدارة باعتباره منحة منها .

#### ملخص الحكم :

من حيث ان نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة الذى كان معمولاً به فى الوقت الذى قام فيه المسمى بالعمل المسند اليه موضوع المنازعة الماثلة كان يقضى بأن « يجوز ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال التى يطلب تأديتها علاوة على عمله . ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافأة كما يحدد الرواتب الإضافية وشروط منحها وذلك بناء على ما يقترحه ديوان الموظفين ... » وقد عدل النص المذكور بالقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ بأن « يجوز ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية ، ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت ... » وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ... » وتطبيقاً لما جاء فى هذه المادة وافق مجلس الوزراء فى ١١ من أغسطس ١٩٥٦ على اقتراحات ديوان الموظفين « بالموافقة على منح مكافآت عن أعمال إضافية

للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس محاسبته من الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي باعتبار أن ساعات العمل في اليوم الواحد هي ست ساعات وذلك بحسب أقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيهما أقل . وفي الحالات الاستثنائية التي توجب صرف مكافأة بغنة أعلى من النوات المتقدمة يكون من سلطة ديوان الموظفين تقدير هذه المكافآت وفي جميع الأحوال يكون صرف المكافآت في حدود اعتمادات الميزانية المقررة . . » .

وفي أول أبريل ١٩٥٣ صدر قرار مجلس الوزراء بأن « يختص ديوان الموظفين بالموافقة على منح مكافآت عن أعمال إضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس محاسبته من الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي . وباعتبار أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات وذلك بحسب أقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات أيهما أقل . . . » كما قضى بأن يعمل بهذه القواعد اعتباراً من أول أبريل ١٩٥٣ على أن تسمى على جميع المكافآت السابق صدور قرارات بشأنها وذلك بتخفيضها إلى حرد هذه الفئات ، وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ صدر قرار مجلس الوزراء قاضياً بأن القرارات السابقة لم تشمل الأعمال التي لا يراعى في تقديرها عدد الساعات التي يشغلها الموظف فعلاً عن أن طبيعتها تختلف عن باقي الأعمال التي يمكن تقديرها بالساعات وقرر استثناء هذه الحالات من أحكام القرارات السابقة وتخويل ديوان الموظفين سلطة النظر في كل حالة على حدة - ثم صدر القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بحيث أصبح نصها « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء . وبجلسة ٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بقواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية نصاً على أن يكون منحها بقرار من الوزير المختص وعلى أن تحسب المكافأة بواقع

الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي على أساس ان ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات ، وان يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات ايها اقله — ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمسود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس والامتحانات والأعمال الهامة التي تقتضي صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف بحسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لأدائه — ففي هذه الحالة يجوز للوزير المختص ان يرخس في المكافأة في حدود ٥٠ ٪ من المرتب الشهري .

ومن حيث ان الواضح من الاحكام المتقدمة ان قانون نظام موظفي الدولة نص على مبدأ جواز منح الموظف مكافأة عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية وترك وضع قواعد منح المكافأة وكيفية حسابها والحد الأقصى لها لقرارات تصدر من مجلس الوزراء — وفي الحالات الاستثنائية التي توجب صرف مكافأة بفئة اعلى من الفئات الواردة في هذه القرارات يكون من سلطة ديوان الموظفين تقرير هذه المكافآت ثم أصبح الديوان هو المختص بالموازنة على منح المكافآت العادية وعهد بهذا الاختصاص بعد ذلك للوزير المختص وفي جميع الاحوال يكون صرف المكافآت في حدود اعتمادات الميزانية المقررة .

ومن حيث انه من المسلم ان الأصل ان يخصص الموظف وقته وجهده في الحدود المعقولة لأداء واجبات وظيفته وأن يقوم بنفسه بالعمل المنسوط به في اوقات العمل الرسمية او الذي يكلف بأدائه ولو في غير هذه الاوقات علاوة على الوقت المعين لها متى اقتضت مصلحة العمل ذلك وهو ما رددته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في الفصل السادس الخاص بواجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ، وتفرعاً على ذلك فان منح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية ليس حقاً أصيلاً له وانما امر جعل جوازياً للإدارة باعتباره منحة تخبيرية للإدارة ، وهي مقيدة في هذا المنح بالاعتبارات المالية التي لا سلطات لها في تقديرها بل مرجع الأمر الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك ، ومن ثم فتمت.

كلف الموظف من رئيسه بأداء أعمال اضافية حتى غى غير اوقات العمل الرسمية فان الإدارة غير ملزمة قانونا بمنحه مكافأة عن هذه الأعمال لان الأمر جوازى لها على النحو السابق بيانه .

ومن حيث ان الثابت من المنازعة الراهنة ان المدعى كلف من بلدية الاسكندرية وهى الجهة التى يتبعها بأداء عمل اضافى هو أن يقوم بالاستعانة بمعامل البلدية بتحليل عينات المياه وفحص الجرذان بسبب عدم توافر الامكانيات بمصلحه الحجر النصى التابعة لوزارة الصحة . وهذا العمل وان لم يكن مختصا به اصلا الا انه وقد كلف به من رئيس فقد اصبح من أعمال التى يجب ان يؤديها كعمله الاساسية وذلك اطاعة للتكليف الصادر من الرئيس الى المروعوس واذا كان الثابت ان ديوان الموظفين لم يوافق على منح المدعى مكافأة عن هذا العمل فى الوقت الذى كان مختصا فيه بذلك ، كما ان بلدية الاسكندرية لم تقم باستعمال سلطتها التقديرية فى منح مكافأة له عن الأعمال التى اسندتها واذا كنت قد اقترحت على وزارة الصحة منح المدعى من ميزانيتها مكافأة عن هذا العمل فشرنها هى فان الوزارة المذكورة هى الأخرى لم تر منه اية مكافأة بما تدريها هى فان انوزاره المذكورة هى الأخرى لم تر منه اية مكافأة بما لا محل معه لالزام الجهة الادارية قانونا بمنح هذه لمكافأة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط حق المدعى فى المطالبه بجر اضافى من الجهة المطالب بها لمضى أكثر من خمس سنوات على انتهاء العمل مع ان هذا الحق لم يسقط كما سبق البيان نانه يكون قد أخلأ فى تاويل القانون وتطبيقه مما يتمين معه الحكم بالفاء الحكم المعنون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

( طعن ١٤٢٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

المبدأ :

تكليف احد العاملين بالعمل بساعات عمل اضافية — وجوب منحـه

اجزرا اضافية عن هذه الساعات اذا كان من العاملين الذين اجازت الاذرات المنظمة لمنح الاجور الاضافية بنحهم تلك الاجور — اساس ذلك من المادة ١/٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦/١٠/١٩٥٥ .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الاجر الاضافى الذى يطالب به المدعى هو عن المدة من ١٢/١٤/١٩٦٠ حتى ٢٦/٦/١٩٦٣ ، ومن ثم يسرى عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التى تنص المادة ١/٤٥ منه على أنه : « يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليه تاديتها فى غير اوقات العمل الرسمية طبقا للتقواعد التى يحددها مجلس الوزراء » واعمالا لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٦/١٠/١٩٥٥ ونص على ما يلى :

مادة ١ — تكون المكافآت المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها طبقا للتقواعد الاتية :

١ — يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب — تمنح هذه المكافآت للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة .

ج — تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الاضافى بمساعة من العمل العادى على اساس ان ساعات العمل فى اليوم الواحد ست ساعات .

د — يكون الحد الاقصى للمكافأة فى الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهرى او ثمانية جنيهات ايها اقل — ما لم تكن الاعمال التى يقوم بها الموظف من الاعمال التى لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمسود بعض الاطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والاعمال الهامة التى تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف

بحسب أهمية العمل وكتابة الموظف الذي اختير لأدائه — ففى هذه الصالة يجوز للوزير المختص أن يرخص فى المكافأة فى حدود ٥٠ ٪ من المرتب الشهورى » . وقد عدل قرار مجلس الوزراء سالف الذكر بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن مقطع النزاع الحقيقى فى حالة ما إذا كلفت جهة الادارة أحد العاملين بها من اجازات القرارات المنظمة لمنح الاجور الاضافية بمنحهم تلك الاجور — هو بيان ما إذا كانت سلطة الادارة فى منح تلك الاجور عن ساعات العمل الاضافية هى سلطة جوازية تترخص فيها بسلطة تقديرية بحيث يجوز لها المنح او المنع حسبما يقدر أم ان اختصاص الادارة فى منح هذه الاجور اختصاص مقيد بالقواعد القانونية فنلزم الادارة بمنحها متى استوفت أسبابها .

ومن حيث أن المرتب الأصلى مقرر لقاء العمل فى ساعات العمل الرسمية ومن ثم فإذا كلفت جهة الادارة أحد العاملين بها بعمل اضافى فى غير ساعات العمل الرسمية فإنه يستحق نقاء ذلك اجرا اضافيا والقول بعير ذلك يترتب عليه نتيجتان لا يسيغها القانون . النتيجة الأولى هى راء الدولة على حساب العامل بغير حق اذ ما دام مرتبه الأصلى هو لقاء 'عمل فى ساعات العمل الرسمية فإنه اذا عمل عملا اضافيا فى غير ساعات العمل الرسمية فإن حرمانه من أجره عنها يمثل اثراء للدولة غير مشروع والنتيجة الثانية هى تسوية فى الأجر بين غير المتساويين فى الظروف ذلك ان حرمان من يعمل فى غير ساعات العمل الرسمية من أجره عنها ينطوى على تسوية بينه وبين من لا يعمل فى تلك الساعات مع ان الأول منهما ينهض بععبء لا ينهض به الاخر ومن ثم تقتضى قاعدة المساواة بينهما ان يحصل من يقوم بعمل اضافى فى غير ساعات العمل الرسمية على أجره عنها حتى لا يتساوى فى الأجر مع من يقوم بالعمل ساعات أقل من ساعات العمل الرسمية .

ومن حيث ان التفسير السليم للفظ « يجوز » الذى ورد بصدر

المادة ١/٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي ضوء الاعتبارات القانونية السابقة انما يعنى عقد الاختصاص للوزير فى منح المكافآت عن الاعمال الاضافية وفقا للقواعد القانونية النافذة متى استوفت اسبابها وهو على ذلك اختصاص مقيد لا يرخّص فيه للوزير فى تقدير ملائمة المنح او المنع لهذه المكافآت متى استوفت اسبابها المحددة بالقواعد القانونية ومن ثم فلا يعنى لفظ ( يجوز ) الذى تصدرت به المادة المذكورة الترخيص فى موضوع منح المكافأة عن ساعات العمل الاضافية او منعها حسبما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه لمخالفة هذا التفسير للاعتبارات القانونية الاصنية سالفة البيان .

( طعن ١٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية يسرى فى جمـع الحالات التى يؤدى فيها الموظف عملا غير عمله الاصلى — يستوى فى ذلك ان يكون قد نذب لهذا العمل او لم ينسحب .

ملخص الحكم :

انه يتضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم اصلية انه يسرى فى جميع الحالات التى يؤدى فيها الموظف عملا غير عمله الاصلى يستوى فى ذلك ان يكون قد نذب الى ذلك العمل او انه قام به من غير طريق النذب اذ ان عبارة النص جاءت شاملة لجميع الاعمال التى يقوم بها الموظف فى الجهات المحددة به دون ان يتقيد ذاك بان يكون قيامه بهذه الاعمال عن طريق النذب من جهة العمل الاصلى فاذا قام بها بدون علم من هذه الجهة تعين كذلك



التزام حكم هذا النص فلا يزيد ما يتقاضاه من عمه هذا عن ثلاثين في المائة من مرتبه والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي أن من يخرج عن جادة القانون ويتسوم بأعمال خارجية دون ما تصريح أو اقرار من جهة عمله يكون في وضع افضل واكثر ميزة ممن التزم حكم القانون ولم يقم بهذه الأعمال الا بعد ان حصل على ترخيص بذلك من جهة عمله أو ندبته هذه الجهة للقيام بتلك الأعمال .

( طعن ٢٧٥ لسنة ١٥ ق — جامعة ١٠/٢/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

المبدأ :

مركز العامل بالنسبة الى مرتبه المستقبل مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت — أما مركزه بالنسبة الى مرتبه الذي حل فانه مركز قانوني ذاتي لا يجوز المساس به الا بنص في قانون — مثال : استحقاقه الأجور — الاضافي بعد التدب لعمل اضافي وأدائه فعلا — عدم جواز الحرمان منه .

ملخص الحكم :

انه لا خلاف بين طرفي الدعوى على انه صدر قرار بانتداب المدعى وهو من العاملين بوزارة الأوقاف للقيام مع آخرين بالإشراف على أعمال الانشاءات والترميمات والصيانة الخاصة بالمعاهد الدينية بالأزهر والجامعة الأزهرية بالإضافة الى عمله الأصلي ، وبمنحه لقاء هذه الأعمال اجرا اضافيا يعادل ٢٥٪ من مرتبه الأصلي ، وانه قام فعلا بالعمل خلال السرة من أول يولييه سنة ١٩٦٦ حتى نهاية يونيه سنة ١٩٦٧ كما انه لا خلاف كذلك ان هناك اعتماد مالي ادرج في ميزانية ٦٧/٦٦ للصرف منه على مكفآت الأعمال الاضافية للمتدربين من الجهات الأخرى ، ون النزاع على هذا النحو ينحصر في اثر القرار الصادر من مجلس جامعة الأزهر في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ سالف الذكر على حق المدعى في صرف الاجر الاضافي المستحق عن هذه المدة .

ولما كان مركز الموظف بالنسبة لمرتبه او اجره فى المستقبل هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى اى وقت ، اما مركزه بالنسبة لمرتبه او اجره الذى حل فانه مركز قانونى ذاتى وان له حقا مكتسبا واجب الاداء لا يجوز المساس به الا بنص خاص فى قانون وليس باداء احدى منه ، ولما كان القابت من الاوراق ان المدعى وهو من العاملين بوزارة الاوقاف قام بعمله الاضافى لدى جامعة الأزهر خلال الفترة من اول يولية سنة ١٩٦٦ حتى آخر يونيه سنة ١٩٦٧ ، وانه استحق الاجر الاضافى المقرر له عن هذه المدة ، ومن ثم يضحى المدعى فى مركز قانونى ذاتى بالنسبة لمقابل ما اداه فعلا من عمل ولا يجوز بعد ذلك لجامعة الأزهر ان تعطل امتناعها عن صرف هذا الاجر الذى استحق فعلا بصور قرار مجلس الجامعة بعد ذلك فى ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ بالتبرع بالاعتداد المالى للمجهود الحسى ذلك انه نضلا عن ان قيام المدعى باداء العمل الاضافى بالجهة التى انتدب اليها وهى غير جهته الأصلية يكسبه الحق فى مرتبه حسبها نوهت المحكمة — فان الثابت كذلك أن هناك اعتداد مالى خصص للصرف منه على هذه الاجسور .

( طعن ١٧٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

المبدأ :

نص المادة العاشرة من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧ بالزام الموظف بتقديم اقرار سنوى بالأعمال الاضافية التى يؤدونها ويتقاضون اجرا اضافيا — لا تمارض بينه وبين احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان ما تنص عليه المادة العاشرة من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧ من القرار لا يعدو ان يكون من الاحكام التفصيلية اللازمة لتسيير تنفيذ القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على الوجه الذى

اراده المشرع ودون خروج عنى احكامه — ذلك ان الزام الموظف بتقديم  
الاقرار السنوى المشار اليه امر يقتضيه ما يتطلبه تنفيذ القانون من  
الوقوف على ما يحصل عليه الموظف كن عام من مبالغ اضافية حتى يمكن  
انزال حكمه عليها على وجه منضبط سليم ومثل هذا الحكم التنظيمى  
التمشى مع اهداف القانون واللازم لحسن تنفيذه يجوز ان تتضمنه لائحته  
التنفيذية — ولا وجه للاعتراض على ذلك بان القانون قد اوجب على الجهة  
التي يعمل بها الموظف ابلاغ الجهة التابع لها بالعمل الذى يقوم به وما  
يتقاضاه من اجور ومكافآت خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل —  
اذ لا تعارض بين هذا الحكم وبين الزام الموظف بنس فى اللائحة التنفيذية  
بان يقدم بمصفة دورية الاقرار المذكور الذى يمكن عن طريق مقارنة ما به  
من بيانات بالبيانات المقدمة المقدمة من الجهة التى يعمل بها ان تحدد على وجه  
الدقة المبالغ الخاصة لاحكام القانون وما يرزول منها الى الخزنة العامة .

( طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

#### المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — نصها على عدم سريان  
القنود الواردة بها على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون  
عن الاعمال العلمية والادبية اذ تنطبق عليها وصف المصنفات المخصوص عليها  
فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ — بيان الشروط اللازمة  
لهذه المصنفات .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معدلة بالقانونين  
رقمى ٣٦ ، ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على ان « فيما عدا حالات الاعارة خارج  
الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات  
ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته لقاء الاعمال التى يقوم بها فى  
المنشآت او الهيئات او فى المجالس او الاجاز او فى المؤسسات العامة

والخاصة على ٣٠٪ من الماهية او المكافاة الأصلية على الا يزيد على خمسمائة جنيه فى السنة ولا تسرى هذه القيود على الأجور والمرتبات او المكافآت التى يتقاضاها الموظفون عن الأعمال العلمية والأدبية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

ومن حيث ان احكام الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه جاءت مقصورة على المصنفات التى يحى مؤلفوها او « المصنفات المحيية » على حد تعبير مذكرته الايضاحية ويستفاد من تلك الاحكام ومن احكام الفصل الأول من الباب الثانى الخاص بحقوق المؤلف انه يصدق وصف « المصنف المحيى » على مصنف ما وبالتالى يتتبع مؤلفه بحماية القانون يجب ان يكون المصنف مبتكر ايا كانت الصورة المادية التى يبدو فيها وان يكون قد نشر منسوبا الى مؤلفه باسمه الحقيقى او المستعار او ان يكون قد اتخذ صورته النهائية التى يصبح منها صالحا للنشر كما يكون لمؤلفه جميع الحقوق التى كفلها له القانون ومنها ان يكون له الحق دون سواه فى تحرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر وان يكون له وحده حق نسبة المصنف اليه وما يتبع ذلك من حقه فى منع اى حذف او تعديل او تغيير فى المصنف او ترجمته الى لغة اخرى الا بادن كتابى منه او من خلفه .

ومن حيث انه ثابت من الأوراق ان المدعى انتخب هو وبعض من زملائه بمتنقى القرار الجمهورى رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٠ للعمل بشركة السكر والتقطيع المصرية فى غير اوقات العمل الرسمية لمدة سنة وقد نحدد العمل المطلوب قيامهم به على الوجه التالى :

- ١ - التعاون مع الشركة فى القيام ببعض بحوث العلمية التى تهدف الى التغلب على الصعوبات التى تعترض زراعة أو صناعة القصب .
- ٢ - العمل على تربية جيل من مهندسى الشركة الزراعيين للمعاونة فى أبحاث القصب والمعارنة فى اقامة محطات البحوث التى نزمع الشركة اقامتها . وفى سبيل تحقيق الأغراض المشار اليها قام المدعى وزملاؤه

ببعض الأبحاث العلمية بالاشتراك مع مهندس الشركة الذين قاموا بالعديد من التجارب تحت إشرافهم .

ومن حيث أن الأبحاث التي قام بها المدعى حسبها أفادت شركة السكر والتقطير المصرية ما زالت في دور البداية وأن نتائجها لم تنشر بعد ومن ثم فلا يمكن تحديد أثرها في تحسين الإنتاج إلا بعد تطبيقها عملياً فإن هذه الأبحاث وبغير حاجة إلى التصدي لبحث مدى اعتبارها من المصنفات الجماعية التي لا تشملها أحكام الباب الأول من القانون المشار إليه يكون قد تخلف في شأنها الشروط التي يطلبها القانون في المصنفه ايصدق عليه وصف المصنف المحمي ذلك أن شرط الابتكار وهو شرط يرجع في تحقيقه لتقدير قضاء حسبها أوضحت ذلك المفكرة الإيضاحية للقانون لم يتم دليل على توافره في الأبحاث التي قام بها المدعى خاصة وأنه لا خلاف بين المدعى وشركة السكر والتقطير المصرية في أن تلك الأبحاث لا يمكن تحديد أثرها في تحسين الإنتاج إلا بعد تطبيقها عملياً ، كما وأنه بالتالي لم يتوفر في تلك الأبحاث نشرها أو اكتمال صورتها النهائية التي يمكن معها نشرها الأمر الذي يخرج تلك الأبحاث من عداد المصنفات المحمية التي عنها بأحكامه الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

ومن حيث أنه لا حجة فيها يهدف إليه المدعى من أن أبحاثه على فرض أنها من المصنفات الجماعية فإن ذلك لا يجردها من وصف المصنف الأدبي في حكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ الذي لم يفرق بين المصنف المعادي والمصنف الجماعي ، لا حجة في ذلك فقد عني القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ وهو بمحدد وضع استثناء من القيود المالية الواردة به بتحديد المصنفات التي تخرج من نطاق تلك القيود فنص صراحة على أنها المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، فلو أن المشرع أراد التعميم لنص على المصنفات جميعها المنصوص عليها في القانون المشار إليه دون قصرها صراحة على تلك التي تناولها الباب الأول منه .

## قاعدة رقم ( ١٧٩ )

### المبدأ :

نص الفقرة « رابعا » من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالأجور الإضافية — يجعل الموظف غير مستحق للأجر الإضافى إلا فى اليوم الذى يجاوز فيه وقت عمله الرسمى وعمله الإضافى ثمانى ساعات بحسبان استقلال الأيام بعضها عن بعض — محاسبه الموظف عن الأجر الإضافى — تكون على أساس الساعات الزائدة عن ساعات العمل الرسمى وهى ست ساعات يوميا .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧٣ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المتوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات وظيفته وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تكليف الموظفين بالعمى فى غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » .

كما تنص المادة ٤٥ من القانون المذكور على أنه « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء »

وبناء على هذا التفويض أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات تنظم موضوع منح الأجور الإضافية كان آخرها القرار الصادر فى ٢٦/١٠/١٩٥٥ الذى عدلت المادة الأولى منه بالقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ وكانت هذه المادة قبل تعديلها يجرى نصها كالآتى : « تكون المكافأة المتصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها طبقا للقواعد الآتية :

١ - يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب - تمنح هذه المكافأة للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة .

ج - تحسب المكافأة بواقع الساعة عن العمل الإضافي بساعة من العمل العادى على أساس أن ساعات العمل فى اليوم الواحد ست ساعات .

د - يكون الحد الأقصى للمكافأة فى الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهرى أو نهائية جنيهاً أيهما اقل ، ما لم تكن الأعمال التى يقوم بها الموظف من الأعمال التى لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس ، والتدريس والامتحانات والأعمال الهامة التى تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف بحسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذى اختير لأدائه ، وفى هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يرخّص فى المكافأة فى حدود ٥٠٪ من المرتب الشهرى » .

وقد عدلت هذه المادة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩  
على النحو الآتى : « تكون المكافآت المنصوص عليها فى الفترة الأولى من المادة ٤٥  
من قانون نظام موظفى الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

أولاً - يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة المذكور للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة .

ثانياً - تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادى وعلى أساس أن ساعات العمل فى اليوم الواحد ٦ ساعات .

ثالثاً - يكون الحد الأقصى للمكافأة فى الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهرى أو ٨ جنيهاً أيهما اقل ما لم تكن الأعمال التى يقوم بها الموظف من الأعمال التى لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والأعمال الهامة التى تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف بحسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذى اختير لأدائه ، وفى هذه الحالة

يجوز للوزير المختص أن يرخص في المكافأة في حدود ٣٠٪ من المرتب الشهري .

رابعا — لا تمنع المكافأة إلا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثماني ساعات يوميا « ويبين من نص هذه المادة — بعد تعديله على النحو المشار إليه — أن المشرع قد استحدث الحكم الوارد في الفقرة رابعا بها مستهدفا وضع ضابط جديد للتحقق من جودة العمل الإضافي ومن تحقيقه للصالح العام ، ذلك أنه بالإضافة إلى الضوابط الأخرى التي وضعها المشرع للتحقق من جودة الأعمال الإضافية التي يقوم بها الموظفون فإن استغراق العمل الإضافي أكثر من ساعتين في اليوم يحصل من ذاته دليلا على جديته .

وتفسر الفقرة رابعا من المادة الأولى من القرار الجمهوري سلف الذكر في ضوء العدالة والصالح العام يقتضي عدم منح الموظف أجرا إضافيا إلا عن اليوم الذي يجاوز فيه وقت عمله الرسمي وعمله الإضافي ثماني ساعات ، فإذا لم يجاوز هذه الفترة في أحد الأيام فإنه لا يستحق أجرا إضافيا عنه وذلك دون أساس بحقه في الأجر الإضافي عن الأيام التي جاوز فيها هذه الفترة . ونص الفقرة رابعا من المادة الأولى من القرار المشار إليه على عدم جواز منح المكافأة إلا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثماني ساعات يوميا لا يقتضي قيام الموظف بالعمل هذا العدد من الساعات كل يوم من أيام الشهر بحيث إذا تخلف يوما ما عن العمل ضاع عليه الأجر الإضافي عن سائر أيام الشهر ، ذلك أن التحقق من جودة العمل الإضافي وإن كان يقتضي مباشرة هذا العمل أكثر من ساعتين إضافيتين إلا أنه يستلزم مباشرته كل يوم من أيام الشهر . والمنطوق في تكليف الموظف بالعمل في غير أوقاته الرسمية — حسبما يتبين من المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السالفة الذكر — هو مصلحة العمل ، فإذا كانت هذه المصلحة لا تقتضي مباشرته في غير الأوقات الرسمية إلا بعض أيام الشهر ، فإنه لا يسوغ حرمان الموظفين من حقهم في الأمور الإضافية بقوله أنهم لم يباشروا أعمالهم الإضافية كل يوم من أيام الشهر ، لأن القول بذلك يتنافى مع العدالة التي تقتضي إثابة الموظفين عن أعمالهم في



غير الاوقات الرسمية كما يقتضى مع الصالح العام الذى يقتضى اداء  
المعمل الاضافى فى بعض ايام الشهر دون الأخرى .

أما عن طريق حساب عدد الساعات الإضافية التى يستحق عنها  
الاجر الاضافى فان المشرع لم يقصد من الحكم الوارد فى الفقرة رابعا السالبة  
المذكر الا التحقق من جدية العمل الاضافى ولم يرمى من ورائه الى اصدار  
ساعتين من ساعات العمل الاضافى الذى يقوم به الموظف ، ومن ثم تمتى بتت  
ان الموظف قام بعمله الاضافى وعمله الرسمى اكثر من ثماني ساعات فانه  
يستحق اجرا عن الساعات الزائدة عن ساعات العمل الرسمى وقلدها ست  
ساعات ذلك انه يتعين تفسير الفقرة رابعا من المادة الاولى ببراعة حكم الفقرة  
ثانيا منها التى يتعين تفسير الفقرة رابعا من المادة الاولى ببراعة حكم الفقرة  
ثانيا منها التى تنص على أنه : « تحسب المكافاة بواقع الساعة من العمل  
الانضافى بساعة من العمل العادى وعلى اساس ان ساعات العمل فى اليوم  
الواحد ٦ ساعات » اذ ان هذه الفقرة تبين الاجر المقرر لساعة من المعمل  
الاضافى كما تبين الحد الذى يبدأ منه حساب ساعات العمل الاضافى وهو  
٦ ساعات . كما ان القول بأن الاجر الاضافى لا يستحق الا عما يزيد عن  
ثمانى ساعات يؤدى الى التفرقة بين الموظفين بحيث يجعل بعضهم يتقاضى  
اجرا نظير عمله ٦ ساعات يوما ، فى حين ان البعض الآخر يتقاضى نفس  
الاجر نظير عمله ٨ ساعات يوميا وهى تفرقة ليس لها ما يبررها من المنطق  
او العدالة او الصالح العام ، وعلى هذا فان الموظف لا يستحق اجرا عن العمل  
الاضافى الا فى اليوم الذى يجاوز فيه وقت عمله الرسمى وعمله الاضافى ثمانى  
ساعات ، فاذا لم يجاوز هذا القدر فى أحد الايام فانه لا يستحق اجرا  
اضافيا عن هذا اليوم دون ان يؤثر ذلك فى احقيقته فى الاجر الاضافى عن  
الايام التى جاوز فيها الثمانى ساعات ودون ان يكون ملزما بالعمل طوال  
ايام الشهر اكثر من ثمانى ساعات يوميا . وتكون محاسبة الموظف عن الاجر  
الاضافى — اذا توافرت شروطه — على اساس الساعات الزائدة عن  
ساعات العمل الرسمى وهى ست ساعات يوميا .

( فتوى ٢٢٩ — فى ١٩٥٩/٤/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

#### المبدأ :

نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ — عدم سرياقه على الموظفين الذين يؤدون أعمالا اضافية فى غير اوقات العمل الرسمية لدى مصالح او ادارات اخرى غير مصالحهم او اداراتهم الاصلية — أساس هذا — ان احكام هذا القرار تنظم الأعمال الاضافية التى تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية دون ما عداها .

#### ملخص الفتوى :

يبين من مجموع نصوص القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الاضافية انه انما ينظم موضوع الأعمال الاضافية التى تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية وذلك دون الأعمال الاضافية فى غير المصلحة او الإدارة التى يتبعها الموظفون ، ومن ثم فانه لا يسرى على هذه الطائفة من الموظفين الذين يؤدون أعمالا اضافية فى غير اوقات العمل الرسمية فى مصالح او ادارات اخرى غير مصالحهم او اداراتهم الأصلية ، ولهذا فان عدد الموظفين — فى حال الاعارة والتدب كامل الوقت — يحسب بادخال الموظفين المعارين والمتدبين فى ضمن موظفى المصالح المعارين او المتدبين للعمل فيها . ولا تسرى احكام المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على الموظفين الذين يندبون للعمل فى غير اوقاته الرسمية فى غير مصالحهم او اداراتهم الأصلية .

( فتوى ٢٦٤ — فى ١٩٥٩/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٨١ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الاضافية — المقصود باصطلاح « الإدارة » الواردة فى المادة الثالثة من هذا القرار —

هو الوحدة الادارية الرئيسية التى تلى المصلحة فى التنظيم الادارى ، فان لم توجد مصالح تكون هى الوحدة الادارية الرئيسية فى الوزارة .

**ملخص الفتوى :**

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية على أنه « لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الأعمال الإضافية فى كل مصلحة أو إدارة على ١٠٪ من عدد الموظفين فى المصلحة أو الإدارة التى يعمل فيها هؤلاء الموظفون — ويستثنى من ذلك المصالح التى تستدعى طبيعيا أعمالها ضرورة وجود نسبة كبيرة من الموظفين فى غير أوقات العمل الرسمية بسبب اتصال أعمالها بالجمهور ويصدر بتحديد هذه المصالح قرار من رئيس الجمهورية » . ويبين من مقارنة نصوص هذا القرار بنصوص قرارات مجلس الوزراء السابقة المنظمة لموضوع الأجور الإضافية أن هذا النص مستحدث لم يرد له مثيل بالقرارات المذكورة ، ويتمين لتحديد محلول كلمة « إدارة » الواردة فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها استقصاء معناها فى التشريعات المنظمة للجهاز الادارى فى الحكومة المركزية .

ولما كانت المادة الرابعة من مرسوم توزيع الاختصاصات على الوزارات والمصالح الصادر فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ نص على أن « يختص وكيل الوزارة بإدارة ثنوتونها والبت فيها وإذا تعدد وكلاء الوزارة يوزع العمل بينهم بقرار من الوزير » وينص فى المادة الخامسة على أن « يختص رئيس المصلحة بإدارة ثنوتونها والبت فيها ويبين اختصاصه بقرار من الوزير » وتنص المادة التاسعة على أن « يعين بقرار من مجلس الوزراء المصالح التى تتكون منها كل وزارة وتمين بقرار من الوزير الفروع التى تتكون منها كل مصلحة » . وفى اليوم التالى لليوم الذى صدر فيه هذا المرسوم صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائنين ، وينص فى مادته العاشرة على أن « يعرض وكلاء الوزارات ويديروا المصالح والإدارات المسائل المتعلقة بمصالحهم أو إداراتهم على

وكيل الوزارة الدائم ولا يجوز لهم ان يتصلوا بالوزير في شأنها قبل عرضها على هذا الوجه . . وينص في المادة الرابعة عشرة على أن « يقوم مقام وكيل الوزارة الدائم عند غيابه اقدم وكلاء الوزارة او اقدم مدير المصالح او الادارات على حسب الاحوال » . وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن التفويض بالاختصاصات وقد عدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ وينص في مادته الثالثة على أن « للوزير ان يمهّد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح وفيما عدا الاختصاصات المشار اليها بالمادة ٢ من هذا القانون ، ويجوز للوزير ان يمهّد ببعض الاختصاصات المخولة بموجب القوانين لوكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح الى رؤساء الفروع والاقسام الذين يصدر بتحديدهم قرار منه ، كما يجوز ذلك ايضا لوكيل الوزارة على الا يكون قراره نافذا في هذا الشأن قبل تصديق الوزير » . ويؤخذ من مجموع هذه النصوص ان الوزارات تتكون من مصالح وان المصالح تتكون من وحدات ادارية يسميها المشرع تارة « مرموا » وتارة « ادارات » وتارة « اقسام » ، وان الموظفين الرئيسيين في الوزارة عدا الوزير والوكلاء المساعدين هم رؤساء المصالح ويليههم رؤساء الادارات وما يماثلها من فروع او اقسام — وان الادارة هي الوحدة الادارية الرئيسية التي تلى المصلحة في التنظيم الاداري ، فان لم توجد مصالح تكون هي الوحدة الادارية الرئيسية في الوزارة ، وذلك بغض النظر عن الاسماء التي تطلق على هذه الوحدات . اي سواء سميت ادارة او قسما او فرعا . فان لم تكن الوزارة او المصلحة مقسمة الى وحدات ادارية رئيسية على هذا النحو فانها تعتبر وحدة واحدة « اي ادارة واحدة » في مفهوم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سلف الذكر عند تطبيق النسبة التي حددها المشرع لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن اعمالهم الاضافية بكل مصلحة او ادارة .

ومن حيث القول بتفسير اصطلاح « الادارة » المشار اليه في ضوء

١٢) لا اعتماد المالى المخصص للمكافآت عن الأعمال الإضافية بحيث اذا كان هذا الاعتماد مخصصا لجميع موظفى مصلحة ككل فلا تعتبر اداراتها وفروعها « ادارات » فى خصوص تطبيق المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ لأنها تكون عندئذ مجرد فروع داخلية من فروع المصلحة لا تختص بفرع مستقل فى الميزانية وهو منطاط اعتبارها « ادارة » فى مفهوم النص — هذا القول مردود بأنه ينطوى على تخصيص لاصطلاح « الادارة » بغير مخصص ، فقد ورد نص المادة سالفه الذكر عاما مطلقا دون تخصيص او تقييد . هذا الى أن العمل بهذا التفسير ينضى الى حلول واطاع قد تتعارض وتختلف فى بعض الوزارات والمصالح عنها فى البعض الآخر ، وأخيرا فإنه لا يستقيم والاهداف التى استهدفها الشارع بالقرار الجمهورى سالف الذكر . ذلك لأن هذا القرار انما يستهدف اصلا خفض المكافآت عن الأعمال الإضافية وحصرها فى اضيق نطاق ولا يحقق تفسر النص على الوجه المشار اليه هذه الاهداف . فالقصد بكلمة « الادارة » الواردة فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المكافآت عن الأعمال الإضافية « هو الوحدات الادارية الرئيسية التى تتكون منها الوزارات والمصالح » وذلك بغض النظر عما يطلق عليها من أسماء وبغض النظر عما اذا كانت تختص بفرع مستقل فى الميزانية أم لا .

( فتوى ٢٣٠ — فى ١٩٥٩/٤/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

#### المبدأ :

الحد الأقصى ( ١٠ ٪ ) لعهد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الأعمال الإضافية فى كل مصلحة او ادارة طبقا لاحكام المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ — كيفية حسابه — يشمل الموظفين المعارين والمتدربين فيحسبون من موظفى الجهة المعارين او المتدربين اليها ولا يحسبون فى ضمن موظفى الجهة الأصلية المعارين او المتدربين منها .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية على أنه « لا يجوز أن يزيد الحد الأدنى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكلفات عن الأعمال الإضافية في كل مصلحة أو إدارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين في المصلحة أو الإدارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون » .

ويؤخذ من هذا النص أن نسبة الـ ١٠ ٪ المشار إليها يجب أن تحسب على أساس عدد موظفي المصلحة أو الإدارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون ، ذلك أن المشرع قدر أن كل موظف يستطيع النهوض بأعباء وظيفته في الوقت الرسمي المخصص للعمل ، ولكنه رأى في الوقت ذاته أن الضرورة تدعو أحيانا إلى أن يعهد إلى بعض الموظفين القيام بأعمال إضافية في غير أوقات العمل الرسمية فأجاز ذلك في حدود ١٠ ٪ من القوة العاملة في كل مصلحة أو إدارة .

وليس من شك في أن اعارة الموظف أو انتدابه كامل الوقت للعمل في مصلحة أو إدارة أخرى يزيد القوة العاملة في هذه المصلحة أو الإدارة ويقابل هذه الزيادة نقص في القوة العاملة في المصلحة أو الإدارة التي أعير أو انتدب منها هؤلاء الموظفون . وعلى مقتضى ما تقدم يكون حساب الـ ١٠ ٪ المنصوص عليها في المادة الثالثة من القرار الجمهورى سالف الذكر في المصلحة أو الإدارة المنتدبين أو المعارين إليها على أساس عدد موظفيها الأصليين مضافا إليهم الموظفون المعارون والمنتدبون للعمل بها كامل الوقت ، ويكون حساب هذه النسبة في المصلحة أو الإدارة الأصلية على أساس عدد موظفيها الأصليين بعد استئزال عدد الموظفين المعارين والمنتدبين منها .

( فتوى ٢٦٤ — في ١٩٥٩/٤/٩ )

## قاعدة رقم ( ١٨٣ )

### المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — مدى سريان احكامه على موظفي المؤسسات والهيئات العامة .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتبتهم الاصلية ، لا يلزم الحكومة والهيئات التى يسرى عليها بتحديد الاجور والمكافآت الاضافية بنسبة معينة من المرتبات والمكافآت الاصلية ، وانما يكون تحديد هذه الاجور والمكافآت معادلا لما يكفلون به من اعمال وفى حدود القوانين واللوائح المعمول بها . ولا يجوز للمؤسسات العامة تعيين الموظفين المشار اليهم فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — بأجر او مكافأة تقل عما يتقاضاه من يقوم بعمل مماثل او مشابه فى ذات المؤسسة .

أما احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية ، فانها تسرى على موظفى المؤسسات العامة ما لم ينص فى القرارات الصادرة بانشاء هذه المؤسسات او فى اللوائح التى تصدرها مجالس ادارتها على تنظيمات مخالفة لاحكام هذين القرارين ، ومن ثم فانهما يسريان فى حق موظفى الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية ما دام القانون الصادر بانشاءها واللوائح التى أصدرها مجلس ادارتها لم يتضمن كلاهما تنظيمات مخالفة فى هذا الخصوص .

ويتقاضى الموظفون المعاونون للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية مرتبتاتهم المقررة لهم اصلية او اضافية على النحو المقرر بالهيئة ، على ان ينول الى الخزانة العامة كل ما زاد عن المرتبات الاضافية على ٣٠٪ من المرتبات الاصلية وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

( فتوى ٥٣٠ — فى ١٧/٨/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معجلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بعدم جواز زيادة مجموع ما يتقاضاه الموظف منها على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية — الأساس الذي تحسب عليه هذه النسبة — لا وجه لاستبعاد الأجر أو الراتب المستحق عن أيام الجمع والعطلات من هذه النسبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معجلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه « لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات .... على ٣٠٪ من الماهية او المكافأة الأصلية » . ومفهوم النص ان هذه النسبة انها تحسب على أساس الأجر أو الراتب الأساسي للموظف ، دون تفريق بين ايام الجمع وايام العطلات ، فلا وجه لاستبعاد اجره او راتبه عن هذه الايام ، لان هذا الأجر أو الراتب هو جزء من الأجر أو الراتب اساسي .

فإذا كان الثابت ان عملا يتقاضى اجره الأصلي عن عمله باليومية ، ويحسب على أساس الايام التي يعملها فعلا . والاصل ان من تقاضى اجره باليومية « تقوم علاقته بالحكومة على اساس اجر محدد عن كل يوم بذاته يؤدي فيه عملا اسند اليه باعتبار اليوم هو الوحدة الرسمية لاستحقاق الأجر » ويفهم من ذلك ان الأجر يستحق عن يوم العمل الذي يشغله العامل ، وان اجره عن كل يوم يعمله يعتبر من ثم اجرا أصليا ، فان كان الأصل الا يعمل في ايام الجمع والعطلات الرسمية والا يصرف عنها اجرتها ، فان استدعاءه للعمل في هذه الايام يقتضي منحه اجره عنها باعتباره اجرا أصليا ، فان كان الأجر محمدا باليومية فان استدعاء العامل للعمل ايام العطلات يجعله يستحق اجرا عنها اذا سمحت الاعتمادات المالية ، وهو اجر أصلي ولا يعتبر



٤ أجرًا اضافيا بالمعنى الوارد بالمادة ٤٥ من قانون نظام موظفى الدولة والقرارات الصادرة بشأنها ، وهو اجر يخرج بالطبيعة عن القواعد التى تحسب الأجور الإضافية على أساسها ، ولا يخضع بطبيعته لشروط استحقاقها كالشرط الخاص بقيامه بالعمل اكثر من ثماني ساعات فى اليوم مثلا .

( غتوى ٥٢٧ — فى ١٨/٨/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨٥ )

#### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الأجور الإضافية — عدم اجازته منحها للموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها من الأعمال الإضافية فى غير اوقات العمل الرسمية — المقصود بالأعمال الإضافية فى مفهوم هذا القرار — هى التى تعتبر امتدادا لأعمال الوظيفة الأصلية — عدم سريان الحظر على الأعمال الإضافية التى تؤدى عن طريق التسحب فى وظيفة أخرى أو فى وزارة أو مصلحة أخرى .

#### ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الأجور الإضافية يقتضى فى المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة اية أجور عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليهم تأديتها فى غير اوقات العمل الرسمية ويسرى ذلك أيضا على موظفى المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين ينفذون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار إليها . وتسرى بالنسبة لموظفى الجهات المذكورة فى الفقرة السابقة الاحكام المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر » .

وبين من تقضى المراحل التشريعية التى مرت بها القواعد الخاصة بمنح المكافآت الإضافية ان المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة تنص على أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير اوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد

التي يحددها مجلس الوزراء . وتنفيذا لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتواعد منح المكافأة عن الأعمال الإضافية والخدمات الممتازة وعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية . ثم بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . ومن ثم يكون الأساس القانوني للقرار الجمهوري الأخير هو المادة ٤٥ من قانون موظفي الدولة .

وقد عرف النص العمل الإضافي بأنه العمل الذي يطلب إلى الموظف تأديته في غير أوقات العمل الرسمية ، كما عرفته المادة ٧٣ من القانون ذاته بصورة أوضح فنصت على أنه « على الموظف أن يقوم بالعمل المتوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات الوظيفة وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين له إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » .

ولما كان العمل الإضافي الذي تعنيه المادتان ٤٥ ، ٧٣ المشار إليهما يتحدد بمفهوم خاص يختلف عن نوع آخر من العمل الإضافي تتناولته المادة ٤٨ من القانون ذاته التي نصت على أنه « يجوز نذب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى إذا كانت حالة العمل في الوظيفة لأصلية تسمح بذلك » وبظهر الخلاف بين نوعي العمل الإضافي في أن النوع الأول الذي نتناوله المادتان ٤٥ ، ٧٣ المشار إليهما يقتضي لتكليف الموظف القيام به أن تستازمه مصلحة العمل بمعنى أن يتطلب العمل الأصلي مزيداً من الوقت والجهد لانجازه بينما تتناول المادة ٤٨ حالة مختلفة لا لا تبيح تكليف الموظف بعمل اضافي في وظيفة أخرى غير التي يشغلها أو في مصلحة أو وزارة غير التي يتبعها إلا إذا سمحت حالة العمل الإضافي الجديد . يؤيد هذا النظر أن المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة نصت على أنه « لا يجوز نذب الموظفين لأعمال إضافية تحول دون أداء أعمال وظائفهم الأصلية والإضافية » فكشفت

بذلك من قصد المشرع فى التفرقة بين نوعين من العمل الاضافى — الاول . هو العمل الاضافى الذى يعد امتدادا للعمل الاصلى بمعنى ان يؤديه الموظف فى ذات الوظيفة التى يشغلها وفى نفس المصلحة او الوزارة التى يتبعها وهو ما تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٣ من القانون المذكور ، والنوع الثانى هو العمل الاضافى الذى يؤديه الموظف عن طريق التدب طبقا للمادة ٤٨ من ذلك القانون فى وظيفة اخرى غير الوظيفة التى يشغلها او فى مصلحة او وزارة اخرى غير المصلحة او الوزارة التى يتبعها .

ومن حيث ان المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هى الأساس التشريعى للقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية كما تقدم . وقد صدر هذا القرار تعديلا للقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا الى ذلك النص . ومن ثم يتحدد العمل الاضافى فى مفهوم هذين القرارين بذات مفهومه الذى تعنيه المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها ، يؤيد هذا النظر : ان القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ قد اشار فى ديباجته الى القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا الى نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وان الجمعية العمومية سبق ان قررت بجلستها المنعقدة فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٩ . ان القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ينظم موضوع الاعمال الاضافية التى تعتبر امتدادا للاعمال الاصلية دون الاعمال الاضافية فى غير المصلحة او الادارة التى يتبعها الموظفون ، ومن ثم فانه لا يسرى على هذه الطائفة من الموظفين الذين يؤدون اعمالا اضافية فى غير اوقات العمل الرسمية فى مصالح او ادارات اخرى غير مصالحهم او ادارتهم لاصلية .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم ان مجال تطبيق القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فلا يسرى الا على الموظفين الذين يؤدون اعمالا اضافية تعتبر امتدادا لاعمالهم الاصلية .

وعلى الرغم من ان القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الملغى

عليه قد حدد نوع العمل الإضافى الذى لا يجوز ان يتقاضى عنه الموظف اجرا اضافيا على النحو السالف ذكره ، الا انه لم يحدد نوع المكافأة التى يتقاضاها لقاء تأديته ، وبخاصة القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذى اطلق عبارته فنص على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة أية اجور عن الاعمال الاضافية ..... الخ ومن ثم فلم يحدد نوع المكافأة التى يتقاضاها الموظف فى هذه الحالة ، فتمت توافرت شروط تطبيق القرار الاخر عليه بان كان يقوم بعمل اضافى يعد امتدادا لعمله الاصلى ، وكان من موظفى الدرجة الثالثة فما فوقها فانه لا يجوز له ان يتقاضى اجرا نظير هذا العمل الاضافى ايا كانت صورة ذلك الاجر سواء كان فى صورة راتب شهري او نسبة مئوية من راتبه الشهري او مكافأة .

فاذا كان الثابت ان بعض الموظفين الذين يعملون بمصلحة الرقابة ومكتب شئون امن الدولة والفروع التابعة لها منتدبون من وزارات ومصالح اخرى ، فانهم لا يخضعون اصلا للقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فلا اهمية لنوع المكافأة التى يتقاضونها نظير ذلك العمل .

لذلك فان القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية يسرى على الاعمال الاضافية التى تعتبر امتدادا للاعمال الاصلية بمعنى ان تكون تأديتها فى ذات الوظيفة التى يشغلها الموظف ، ومن ثم فلا يسرى على الموظفين الذين يقومون باعمال اضافية فى غير وظائفهم وفى غير المصلحة او الوزارة التابعين لها .

وان القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ لا يسرى على الموظفين الذين يعملون بمصلحة الرقابة ومكتب شئون امن الدولة والفروع التابعة لها بطريق التندب من وزارات ومصالح اخرى بغض النظر عن نوع المكافأة التى يتقاضونها .

## قاعدة رقم ( ١٨٦ )

### المبدأ :

المرتب الذى يمنح لموظفى ادارة الكهرباء والغاز وفقا للفقرة ١٧ من المادة ٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ — الحكمة من تقريره — طبيعته — هو مرتب اضافى بدل طبيعة عمل — اثر ذلك — خضوعه للقيود المقررة بالقوانين والتوائج الخاصة بالمكافآت والأجور الإضافية .

### ملخص الفتوى :

نحس الفقرة ١٧ من المادة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ بإنشاء ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة على أنه « يختص مجلس الادارة بما يأتى :

... تحديد المكافآت لمن يفدون للعمل بالادارة من غير موظفيها الى جانب سلمهم الأسمى وتحديد مرتبات اضافية تمنح شهريا مع الراتب للموظفين الخاضعين لقواعد كادر موظفى الحكومة وكذلك تحديد مكافآت موظفى الادارة ومستخدميهما سواء ما كان منها عن العمل فى غير ساعته المقررة فى الادارة او ما كان عن مجهود خاص يموذ على الادارة بالنفع » .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور أنه : « ولما كان اخير الموظفين اللازمين للادارة الجديدة او ندمهم للعمل بها سمرعى فيه ان يكونوا على مستوى عال من الكفاية والخبرة والاستعداد وكانت طبيعة العمل وساعاته تختلف عن مثلها فى المصالح الحكومية فقد نصت المادة الخامسة فقرة ١٧ على تخويل مجلس الادارة سلطات واسعة فى تحديد المكافآت والمرتبات الإضافية التى تمنح لهم » .

وبين من مذكرات الادارة المرفوعة الى مجلس الادارة فى مناسبات عديدة ان حكمة تقرير المرتب الاضافى المشار اليه ترجع الى الرغبة فى التقريب بين مرتبات موظفى الادارة الجديدة ومرتبات موظفى شركة ليوبل السابقين الذين استبقتهم الادارة بعد حلولها محل تلك الشركة فى ادارة المرفق وذلك بمنحهم مرتبات اضافية فضلا عن مرتباتهم الأصلية .

وبيين من ذلك ان هذا المرتب لا يعتبر بدل طبيعة عمل مما تقتضيه طبيعة أعمال الوظيفة وانما هو مرتب اضافى تصد به رفع مستوى موظفى الإدارة حتى يبلغوا مستوى زملائهم من قدامى الموظفين .

فتوى ٨٩٨ — فى ١٢/١٢/١٩٥٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٧ )

##### المبدأ :

موظف — أجور إضافية — موظفو لجنة القطن المصرية — خضوعهم لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالأجور الإضافية المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، الا اذا كانوا يخضعون فى هذا الشأن لتنظيم خاص وارد فى قرار انشاء اللجنة او اللوائح التى تتضمنها .

##### ملخص الفتوى :

انه من مدى انطباق ما جاء بالمادتين ٤٥ و ١١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لهما والمعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة الى موظفى لجنة القطن المصرية ومستخدميها .

فان المادة ٤٥ من قانون موظفى الدولة تنص على أنه يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير اوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء — والمادة ١١٧ من ذلك القانون تنص على سريان المادة ٤٥ المشار اليها على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية تنفيذا للمادة ٤٥ المشار اليها وعُدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص ان قرارات مجلس الوزراء والقرار الجمهورى الخاصة بتنظيم موضوع منح المكافآت للموظفين عن

الأعمال الإضافية صدرت كلها استنادا الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ومن ثم فإن تطبيق احكامها يتحدد بنطاق تطبيق قانون نظام موظفي الدولة ، فتسرى على الموظفين الخاضعين لهذا القانون وتنحصر عن غيرهم من الموظفين الذين نظم قواعد توظيفهم قوانين أخرى ويترتب على ذلك ان المساعدة التي تنص عليها المادة الثالثة من القرار الجمهوري سالف الذكر ، تسرى على جميع المصالح والادارات التي تسرى على موظفيها احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث ان المؤسسات العامة هي طبقا للتكليف القانوني الصحيح مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم فإنها تدخل في مفهوم عبارة نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ويسرى عليها الحظر المنصوص عليه فيها بشرط ان تكون خاضعة في تنظيم شؤون موظفيها لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

ومن حيث ان المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة تنص على ان « تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص » في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة فإن القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي ينظم قواعد منح الأجور الإضافية لموظفي الدولة كافة يسرى على موظفي الهيئات والمؤسسات العامة اذا لم يرد في القرار الصادر بإنشائها او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة تنظيم مخالف لهذا القرار اما اذا تضمن ذلك القرار او هذه اللوائح نظاما خاصا بالأجور لاضافية فإن هذا التنظيم الخاص يكون هو الواجب التطبيق في شأنها .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك صحتحور القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي نص في المادة ١ منه على أن « يسرى ذلك ايضا على

موظفى المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبهم بمعدلة لمرتبات الدرجات المشار اليها ... » ذلك ان هذا القرار قد صدر معدلا للقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وبمضاء على المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، ومن ثم يتحدد مجال تطبيقه بمجال تطبيق المادة ٤٥ والقرار ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما ، اى يسرى على موظفى المؤسسات العامة فيها لم يرد فيه نص فى لوائحها الداخلية او القرار الصادر باتخاذها على ما قدمناه .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان موظفى لجنة القطن وعمالها يخضعون للقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والمعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الا اذا كانوا يخضعون فى هذا الخصوص لتنظيم خاص وارد فى القرار الصادر باتخاذ اللجنة او اللوائح التى تضمها .

( مئوى ٩٢٤ — فى ١٠/١٢/١٩٦١ )

### قاعدة رقم ( ١٨٨ )

#### المبدأ :

بدل التمثيل المقرر طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال واعضاء لجان الجرد والتقويم — خضوعه رغم التسمية للقواعد الخاصة بالأجور الإضافية الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — أساس ذلك اعتباره من قبيل المكافاة او التعويض عن العمل وليس من قبيل النفقات الفعلية — اثر ذلك عدم جواز الجمع بين هذا البدل والمكافاة التى تنقرر له بقرار جمهورى نظير عمله .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « لا تحتسب فى تقدير الماهية الأصلية ، مدلات طبيعة العمل ومدلات المهنة والمدلات التى تعطى مقابل نفقات معيشة » .



وإعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تحتسب كذلك فى مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها فى المادة الأولى » .

ويؤخذ من هذا النص انه لم يخرج من مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية إلا بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل نفقات فعلية .

ومن حيث انه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال ، قد وصف المبالغ التى تصرف للمندوبين ومن المفوضين ومن اليهم . بأنها بدلات تمثيل إلا ان هذه التسمية لا تخرج هذا البذل عن مدلوله الحقيقى واذ هو لا يعدو فى هذا الخصوص أن يكون مكافأة تمنح نظير الأعمال التى يقوم بها هؤلاء المندوبين فى الشركات التى يعملون بها . وآية ذلك القواعد التى تضمنها القرار الجمهورى المشار اليه ، قد اتخذت عنوانها « القواعد الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم عن أعمالهم » ثم حددت هذه القواعد ما يمنح للمندوبين المفوضين من ١ — بدل تمثيل . ب — بدل سفر . ج — مصروفات السفر . د — مصروفات الانتقال . كما تضمنت ما يمنح لكل من أعضاء لجان الجرد والتقويم من مكافآت وبدلات ومصروفات .

ومن حيث ان هذه القواعد تضمنت بالنسبة الى جميع الفئات كيفية تقدير البدلات والمصروفات التى تواجه نفقات فعلية ، وهى بدلات السفر ومصروفاته ومصروفات الانتقال ، ثم أضافت إليها كيفية تعويض الثنات الثلاث عن عملها فى الشركات والمنشآت ، وذلك بتقرير بدل تمثيل للنفقة الأولى ومكافآت تشجيعية للفئتين الثانية والثالثة ، مما يستفاد منه ان البذل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال ، وان

وصف بأنه بدل تمثيل الا انه لا يعدو فى هذا الخصوص ان يكون مكافآت تمنح لهم مقابل اعمال قاموا بها فى الشركات والمنشآت التى عينوا بها .

ومن حيث ان الفقرة الأخيرة من البند (١) من القواعد الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين ومن اليهم ، نصت على عدم جواز جمع عضو مجلس الإدارة الذى عين مندوبا مفوضا او مشرفا او ضابط اتصال بين بدل التمثيل وبين مكافآت العضوية ، مما يدل على ان المشرع ينظر الى هذا البديل باعتباره تعويضا او مكافأة عن عمل يؤديه المندوب والمفوض وليس مقابل نفقة فعلية يتحملها فى سبيل ادائه ، والا ما كان بحاجة الى هذا النص الصريح على عدم جواز الجمع بين مكافأة العضوية وبين هذا البديل لأن الأصل هو جواز الجمع بين المرتب والمكافأة وبين التمثيل .

اما عن مدى جواز الجمع بين هذا البديل وبين المكافأة التى تنتقل للمندوب المفوض بمقتضى قرار جمهورى ، فان تكليف البديل المذكور بأنه مكافأة مقابل عمل يؤديه المندوب المفوض القول بعدم جواز الجمع بينه وبين المكافأة التى تقرر له نظير قيامه بالعمل ذاته . ذلك ان الفقرة الأخيرة من البند (١) من قواعد معاملة المندوبين المفوضين ، قد حظرت على عضو مجلس الإدارة الذى يعين مندوبا مفوضا ان يجمع بين مكافأة العضوية وبديل التمثيل المقرر بالقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ سواء اكان تعيينه مندوبا مفوضا فى ذات الشركة ام فى شركة اخرى ، فمن باب اولى يسرى هذا الحظر على الشخص الذى يعمل مندوبا مفوضا فى شركة واحدة ، اذ لا يسوغ له الجمع بين المكافأة المقررة له كمندوب مفوض وبين بدل التمثيل الذى لا يعدو ان يكون هو أيضا مكافأة عن العمل ذاته .

لذلك — أولا : ان بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ هو فى حقيقته وفى هذا الخصوص مكافأة مقابل عمل كل منهم فى الشركة او المنشأة التى يعمل بها ، ومن ثم يخضع بهذه الصفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

. ثانيا : لا يجوز الجمع بين هذا المنصب وبين المناصب التي تفرز للمنحوب  
المفوض ومن ثم لا يجوز للسيد / . . . . . المنحوب عن البنك الأهلي  
التجاري السعودي ان يجمع بين بدل التمثيل المحدد بالقرار الجمهوري  
برقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ وبين المكافأة التي حددتها له القرار الجمهوري  
رقم ١٦٢٣ لسنة ١٩٦٢ .

( غتوى ٨٧٣ — في ١٠/٨/١٩٦٣ )

### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### المبدأ :

المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة  
وقرار مجلس الوزراء في ١١/٨/١٩٥٢ ، ٢٦/٥/١٩٥٥ والقرار الجمهوري  
رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ — نصها على حساب المكافأة عن الأعمال الإضافية  
بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل الأصلي على أساس  
اليوم ست ساعات — دخول أيام الجمع والعطلات الرسمية ضمن أيام الشهر  
عند حساب الراتب اليومي .

#### ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أكتوبر  
سنة ١٩٥٥ في شأن الأجور الإضافية على أن « تكون المكافأة المنصوص  
عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
المشار إليها ، طبقا للقواعد الآتية :

١ — يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب — تمنح هذه المكافآت للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين  
الخارجين عن الهيئة .

ج — تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل

العادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

د - يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات أيهما أقل - ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، مستبدلاً بنص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء سلف الذكر ، النص الآتي :

تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من نظام موظفي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

أولاً : يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة ! المذكورة للموظفين الخاضعين لقانون نظام موظفي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

ثانياً : تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإنساني بساعة من العمل العادي ، وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

ثالثاً : يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيهما أقل ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها ....

رابعاً : لا تمنح المكافأة إلا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثمانى ساعات يومياً « ١٠ ».

وبين من ذلك أن المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من قانون موظفي الدولة ، تمنح للموظف جوازا ، لقاء ما يؤديه من أعمال في غير أوقات العمل الرسمية ، وأن هذه المكافأة ،

تحتسب وفقا للقواعد التى تضمنتها المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ السالف فكرها ، وإن مؤدى هذه القواعد ، أن تحسب المكافأة المذكورة على أساس أن الساعة من العمل الذى يؤدى فى غير أوقات العمل الرسمية — وهو العمل الذى اصطلح على تسميته بالعمل الإضافى — تساوى ساعة من ساعات العمل الرسمية ، فيمنح الموظف عنها أجرا يساوى أجر الساعة من ساعات العمل العادى .

ويؤخذ من ذلك ، أن الشارع يجعل الأساس فى حساب المكافأة عن الأعمال الإضافية هو الأجر الذى يمنح للموظف عن عمله العادى . بحيث يمنح عن كل يوم من أيام العمل الإضافى ما يتقابل أجره عن يوم العمل العادى ، وذلك بهراعاة أن ساعات العمل فى هذا اليوم الأخير ست ساعات وأنه إذا عمل الموظف فى غير أوقات العمل الرسمية ، مدة تساوى هذه المدة فإنه يستحق له أجر يوم ، وإن عمل ثلاث ساعات حسب له نصف يوم ، وهكذا ، وبمراعاة البند رابعا من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

وفى ضوء ما تقدم ، فإنه لما كانت القواعد الخاصة بمنح المكافآت الإضافية المشار إليها أنها تطبق فى شأن الموظفين الدائمين والمؤقتين ، ممن يقاضون مرتبا شهرية ، وهؤلاء يتقاضون هذه المرتبات عن الشهر كله ، لا عن أيام معينة فيه ، فإنه من ثم يجب التقرير بأن المرتب الشهرى الذى يمنح للموظف ، يستحق له عن مجموع عمله فى كل شهر ، وأنه عند حساب أجر اليوم من الشهر يجب تقسيم مندر المرتب على مجموع أيام الشهر ، بما فيها أيام الجمع والعطلات الرسمية ، لأن — الموظف الذى يتقاضى مرتبا شهريا يستحق أجرا عن الأيام المشار إليها أيضا ، ولا يصح القول بغير ذلك ، والا اقتضى الأمر إعادة حساب المرتب الذى يستحق للموظف فى كل شهر ، تبعا لزيادة أيام الجمع والعطلات الرسمية المشار إليها خلاله أو نقصا ، والواقع من الأمر غير ذلك ، إذ الموظف الذى يتقاضى أجرا شهريا إنما يستحق أجره ، على ما سلف البيان ، عن مجموع عمله خلال الشهر وأنه عند حساب الأجر اليومى له ، يوزع المرتب الشهرى على أيام الشهر جميعا ، لأن أيام العمل — نحمل بأيام الجمع والعطلات

انترسميه . ويعامل الموظف . على انه يستحق في كل منها اجرا يساويه  
حاصل قسمة مرتب الشهر على ايام الشهر ، وهي ثلاثون يوما .

وعلى ذلك فانه عند تحديد اجر الساعة من العمل يتعين توزيع المراتب  
على عدد ايام الشهر كلها ، المحددة بثلاثين يوما ، ثم قسمة اجر اليوم  
لواحد على ساعات العمل فيه ، وهي ست ساعات .

الفنوى ١١٧٩ — فى ٣١/١٠/١٩٦٣ :

### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

#### المبدأ :

وجود نوعين من الأعمال الإضافية — أولهما ما يعتبر امتدادا للعمل.  
الأصلى فى ذات الوظيفة وفى نفس المصلحة او الوزارة — وثانيهما ما يؤديه  
الموظف عن طريق التنب فى وظيفة أخرى سواء فى ذات الوزارة او المصلحة  
او فى وزارة او مصلحة أخرى — خضوع النوع لاول وحده لأحكام المادة ٤٥  
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والصادر تنفيذا لها قرار مجلس  
الوزراء فى ٢٦/١٠/١٩٥٥ والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ثم  
القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — خضوع النوع الثانى لأحكام  
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون  
رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ — قيام بعض مدرسى كلية الفنون الجميلة بتدريس  
حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم فى ذات الكلية — هو من الأعمال  
الإضافية التى يسرى عليها القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — أشر  
ذلك عدم استحقاق من يكون منهم فى الدرجة الثالثة فما فوقها أية اجور عن  
هذا العمل الإضافى طبقا لهذا القرار — التزامهم برد ما قبضوه مخالفا لهذه  
الأحكام — عدم جواز الاستناد للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ للتجاوز عن  
استرداد ما صرف اليهم — أساس ذلك أن الصرف لم يتم تنفيذا لحكم او فتوى  
من الفترة من اول يوليو ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢  
المشار اليه .

## ملخص الفتوى :

ان قرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية نص فى مادته الأولى على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة اية أجور عن الأعمال الإضافية التى يطلب تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية ... » .

على انه يتعين التفرقة بين نوعين من الأعمال الإضافية ، النوع الأول هو العمل الإضافى الذى يعتبر امتدادا للعمل الأصلى ، بمعنى ان يؤديه الموظف فى ذات الوظيفة التى يشغلها وفى نفس المصلحة او الوزارة التى يتبعها ، وفى غير أوقات العمل الرسمية ، لما قد تتطلبه مصلحة العمل الأصلى من مزيد من وقت والجهد لانجازه . وهذا النوع هو ما تناولته المادتان ٤٥ و ٧٣ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . اذ قضت المادة ٧٣ بجواز تكليف الموظفين بالعمل فى غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها ، اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، واجازت المادة ٤٥ للوزير المخصص ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطالب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء ، وهو ما صدر بشأنه — وتنفيذا لنص المادة ٤٥ من قانون موظفى دولة — قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فى شأن قواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية والخدمات الممتازة ، والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، ثم القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ايضا .

**والنوع الثانى من الأعمال الإضافية هو العمل الإضافى الذى يؤديه الموظف عن طريق التدب — طبقا لنص المادتين ٤٨ ، ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة — فى وظيفة أخرى غير الوظيفة التى يشغلها ، فى نفس الوزارة او المصلحة ، او فى وزارة او مصلحة أخرى غير الوزارة او المصلحة التى يتبعها . وهذا النوع من العمل الإضافى لا تسرى فى شأنه احكام**

القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ او القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية المشار اليها وانما تنظمه احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ذلك فان مجل تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، انما يتحدد بالأعمال الاضافية التى تعتبر امتدادا للأعمال الاصلية . والتى تؤدى فى ذات الوظيفة وفى ذات الوزارة او المصلحة . وذلك دون لأعمال الاضافية التى تؤدى بطريق النذب فى غير الوظيفة التى يشغلها الموظف فى الوزارة او المصلحة او فى وزارة او مصلحة أخرى ، والتى تنظمها احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ( معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ ) .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فان ما قام به بعض السادة مدرسى كلية الفنون الجميلة ، من تدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم — نتيجة توزيع بعض جداول اضافية عليهم — فى ذات الكلية المذكورة ، انما يعتبر من نوع العمل الاضافى ، الذى يعتبر امتدادا للعمل الاصلى . ومن ثم تسرى فى شأن السادة المذكورين احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، وبالتالي فانه لا يجوز طبقا لأحكام هذا القرار الاخير منح مدرسى الكلية سلفة الذكر من الدرجة الثالثة فما فوقها ، اية اجور اضافية ( مكافآت ) مقابل تدريس الحصص الزائده على النصاب المقرر لكل منهم . ولذلك يكون ما صرف اليهم من اجور اضافية ( مكافآت ) عن الحصص الزائدة ، فى عامى ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٦١/٦٠ ، لا يقوم على اساس سليم من القانون . ويتعين لذلك استرداده منهم . وذلك بغض النظر عما قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ من التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور بناء على قرارات بالترقية او تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذاً لحكم



أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس السدولة  
والادارات العامة بديوان الموظفين — اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢  
الى تاريخ العمل بهذا القانون فى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ — اذا الغيت  
او سحبت تلك القرارات او التسيويات ، اذ انه ولو ان صرف الاجور  
الاضافية المشار اليها للسادة المذكورين قد تم فى المجل الزمنى لأعمال  
احكام القانون المذكور ، الا ان الصرف لم يتم تنفيذا لحكم او فتوى صادرة  
من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة  
بديوان الموظفين .

ولا يسوغ القول بان تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر  
لكل من السادة المذكورين ، يعد عملا اضافيا غير منطبق من العمل الاصلى ،  
وانما هو عمل جديد ، من نصاب مدرسين آخرين ، كان يجب ان يقوموا  
هم به ، وتعد ذلك للعجز فى هيئة التدريس ، مما اقتضى توزيع العمل  
على المدرسين القائمين فعلا بالتدريس ، بالاضافة الى عملهم الاصلى —  
لا يسوغ هذا القول ، ذلك ان تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر  
فى هذه الحالة ، هو عين ما عنته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ من النص على جواز تكليف الموظفين بالعمل فى غير اوقاته  
الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ،  
وهو ما اجازت المادة ٤٥ من هذا القانون الاخير منع مكافأة عنه ، وهو  
كذلك ما صدر بشأن قواعد منح الاجور الاضافية عنه القرار الجمهورى  
رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار  
اليهما — والصادران تنفيذا لنص المادة ٤٥ مسافة الذكر — على الوجه  
السابق ايضا . وعلى ذلك فليس اظهر فى مجال اعمال احكام المدينين  
٤٥.٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارين الجمهوريين رقمى ١٥٦ ،  
١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، من تكليف بعض السادة المدرسين بالكلية المذكورة  
بتدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، لامتضاء مصلحة  
العمل ذلك ، نظرا للعجز فى هيئة التدريس بتلك الكلية . ومن ثم فان  
ما يقوم به السادة المذكورون من تدريس حصص زائدة على النصاب المقرر  
لهم فى ذات الكلية التى يعملون بها . انما يعتبر عملا اضافيا منبثقا من  
العمل الاصلى لهم ، اى يعتبر امتدادا لعملهم الاصلى ، وليس عملا جديدا  
منبت الصلة بالعمل الاصلى .

ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، لا يجوز منح مدرسى كلية الفنون الجميلة من الدرجة الثالثة بما فوقها ، أجورا اضافية ( مكافآت ) ، مقابل تأديتهم حصصا زائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، ويعتبر ما صرف اليهم عن تلك الأجور فى عامى ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٦١/٦٠ ، قد صرف دون وجه حق ، ويتمين لذلك استرداده منهم .

( ملف ٣١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٩١ )

#### المبدأ :

نص القرار الجمهورى رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥١ على استثناء المراقبة العامة للتصدير بوزاره الاقتصاد من احكام المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن احكام القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — هو استثناء لا يجوز اتوسع فيه او القياس عليه — اجماع الادارة المسماة للتصدير والهيئة العامة لتنمية الصادرات فى وكالة الوزارة لشؤون التصدير بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ — يتضمن الفاء الكيان القانون اذناى للمراقبة العامة للتصدير فى مختلف تسمياتها وبالتالي الفاء الاستثناء المرتبط بهذا انكيان وجودا وعدما — عدم جواز اعمال ذلك الاستثناء على العاملين بوكالة الوزارة لشؤون التصدير .

#### ملخص الفتوى :

ان المشرع نظم قواعد الأجور الإضافية فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية الذى ألغى جميع القواعد السابقة الخاصة بالمكافآت الإضافية .

وان الفقرة الاولى من المادة الثالثة من هذا القرار قد جعلت الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون المكافآت عن الاعمال الإضافية فى كل مصلحة أو ادارة هو ١٠٪ من موظفى المصلحة أو الادارة التى يعملون فيها .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي حظر  
فى مادته الأولى منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها اية اجور عن  
الاعمال الاضافية .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ فيما قضى  
به من استثناء المراقبة العامة للتصدير بوزاره الاقتصاد من احكام المادة  
الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن احكام قرار  
رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ انما يتضمن استثناء لا يجوز  
التوسع فيه او التيسر عليه بتطبيق حكمه على غير العاملين الذين صدر  
فى شأنهم على وجه الحصر والتخصيص .

وترتقيا على ما تقدم فان صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٠  
لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ مدججا  
الادارة العامة للتصدير والهيئة العامة لتنمية الصادرات فى وكالة الوزارة  
لشئون التصدير يكون قد نص على الفاء الكيان القانونى الذاتى للمراقبة  
العامة للتصدير فى مختلف تسمياتها وبالتالي على الاستثناء المرتبط بهذا  
الكيان وجودا وعدما ، الامر الذى لا يسوغ معه احياء هذا الاستثناء فضلا  
عن بسط حكمه على نطاق اوسع ما كان ليمتد اليه لو ان هذا الاستثناء  
ذاته قائم ولاسيما ان موظفى المراقبة المذكورة قد وزعوا على الوحدات  
الخمس التى تكون منها البناء التنظيمى لوكالة الوزارة لشئون التصدير  
بمقتضى القرار الوزارى رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٦٤ . وان الاختصاصات التى  
كانت منوطة بالمراقبة المشار اليها قد تقاسمتها الوحدات الجديدة وندخلت  
مع اختصاصات اخرى مغايرة بها افقدها مشخصاتها السابقة .

ولا حجة فى القول بتوفر الاعتبارات التى دعت الى تقرير الاستثناء  
الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ الى وكالة الوزارة  
الجديدة بمقولة ان هذه الوكالة بدورها تستدعى اعيانها ضرورة وجود  
نسبة كبيرة من العاملين بها فى غير اوقات العمل الرسمية ، اذ ان هذا  
لا ينهض سنداً لأعمال الاستثناء الذى لم يعد قائماً وان صلح مبرراً لتقرير  
استثناء جديد بالادارة التشريعية اللازمة .

## قاعدة رقم ( ١٩٢ )

### المبدأ :

قرار نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتصنيع رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام الحوافز للعاملين بالهيئة العامة للتصنيع — تضمنه تنظيما للاجور المستحقة للعاملين بالهيئة العامة للتصنيع مقابل ما يؤدونه من اعمال اضافية — لا تشترط لأعمال القرار المشار اليه وجود معدلات للإنتاج والاداء لانه لا يتضمن فى حقيقته نظاما لم يشتمل على بدل طبيعة عمل — أساسى ذلك — ان المشرع جعل لكل من بدل طبيعة العمل والحوافز والاجر الإضافى مسببه الذى لا يخلط بغيره وان التكيف القانونى للمبالغ التى يتقاضاها العاملون علاوة على مرتباتهم الأصلية والأداة اللازمة لتحديداتها وفقا للاسباب الداعية لها .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى صدر القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ موضع البحث فى ظله ينص فى المادة ٢١ على انه « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الاتية فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها : ١ — ٢٠٠٠ — بدلات تقضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة او تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وعلى الا تزيد قيمة البدل عن ٣٠ ٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل » .

وينص هذا القانون فى المادة ٢٢ منه على انه « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس معدلات قياسية للإنتاج او الخدمات او حسب مستويات الاداء » .

وينص فى المادة ٢٣ منه على ان « يستحق العامل اجرا عن الاعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها وفقا للقواعد والاحكام التى

نضعها السلطة المختصة . وتبين تلك الأحكام الحدود القصوى..  
لما يجوز ان يتقاضاه العامل من مبالغ فى هذه الأحوال .

ولقد نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين  
الجديد على تلك الأحكام فى المواد ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٠ .

ويبين من هذه النصوص ان المشرع جعل لكل من بدل طبيعة  
العمل والحوافز والأجر الإضافى سببه الذى لا يختلط بغيره ، فلقد  
ربط بين بدل طبيعة العمل والمخاطر التى يتعرض لها القائمون بأعباء  
الوظائف التى يتقرر لها هذا البدل أو الجهد الخاص الذى يمتنع  
عليهم بذله بمناسبة أداء العمل الاصلى والاساسى للوظائف المسندة  
اليهم . وعلق استحقاق الحوافز على تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات  
يفوق معدلات الانتاج أو مستويات الأداء ، ونسب استحقاق الأجر  
الإضافى بأداء أعمال اضافية علاوة على الأعمال الاصلية للوظيفة التى  
يشغلها . ومن ثم فان التكيف القانونى للمبالغ التى يتقاضاها العاملون  
علاوة على مرتباتهم الاصلية والأداة اللازمة لمنحها يتحددان وفقا  
للاسباب الداعية لها . فان كانت تلك الأسباب ترجع الى مخاطر  
أو جهد غير عادى يبذله العاملون بالنظر الى طبيعة الأعمال الاصلية  
الموكولة اليهم اعتبرت المبالغ بدل طبيعة عمل وتعين منحها بقرار من  
رئيس الجمهورية اما ان كان مردها تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات  
يزيد عن معدلات الانتاج والأداء فان المبالغ تعد من قبيل الحوافز  
التي يملك الوزير المختص سلطة وضع قواعد وشروط استحقاقها ،  
اما اذا قابلت تلك المبالغ عملا اضافيا أداه العامل فانها تدخل فى نطاق  
الأجر الإضافية التى خول القانون أيضا الوزير المختص سلطة وضع  
قواعدها وأحكامها .

ولما كان قرار نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتصنيع  
رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ قد علل فى دباجه منح العاملين بالهيئة المبالغ  
الواردة به وفقا للنسب المنصوص عليها فى بنوده بقيامهم بالعمل فى غير

ساعات العمل الرسمية حتى يتم انجاز العمل بالسرعة اللازمة ، وكان  
البند الأول منه يقرر منح جميع العاملين عدا المنصوص عليهم في باقي  
بنوده عشرون في المائة من مرتباتهم الشهرية الأصلية ، فان هذه  
النسبة تعد اجرا اضافيا لكونها مقرره في مقابل اعمال اضافية ، وكذلك  
فانه لما كانت النسب المنصوص عليها في البنود من ثانيا حتى تاسعا  
للسعاة ، والمعاونون والملاحظون ، ومراقبو الوقت ، والسائقون ،  
ومندوبو القسم الطبي ، والصاملون على الآلات الكائبة بمكتب نائب  
رئيس الهيئة ، وبالعلاقات العامة ، مقرر في مقابل السهر بالمكاتب  
او للبقاء بها بعد ساعات العمل الرسمية ، او العمل في ايام جمع  
والعطلات الرسمية ، او الحضور قبل مواعيد العمل رسمية ، فانها  
تعد اجرا اضافيا ومن ثم فانه لا يشترط لاعمال قرار المشار اليه  
وجود معدلات للانتاج والاداء لانه لم تضمن في حقيقته نظاما للحوافز  
كما لا يشترط لاعماله ايضا صدور القواعد التي تضمنها بقرار من  
رئيس الجمهورية لانه لم يشتمل على بدل طبيعة عمل .

{ ملف ٨٦/٤/٨٢٧ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢ }

#### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

##### المبدأ :

السلطة المختصة تتولى تحديد القواعد والأحكام المنظمة لاستحقاق  
الاجر الإضافي ومن بينها الحد الأقصى الذي يجوز صرفه للعامل — صدور حكم  
انتهائي بأحقية أحد العاملين لاجر عن ساعات عمل اضافية — تنفيذه بتقيد بالقواعد  
والأحكام المنظمة لسرف الاجر الإضافي .

##### ملخص الفتوى :

ان المشرع سواء في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ او القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المطبقين خلال الفترة الزمنية التي قضى الحكم  
في الحالة الماثلة باستحقاق العامل للاجر الإضافي خلالها املا عاما  
من مقتضاه استحقاق العامل اجرا اضافيا عن ساعات العمل الإضافية  
التي يقوم خلالها بالعمل علاوة على الوقت المحدد لعمله الأصلي بناء

على أوامر الجهة الإدارية وفي ذات الوقت ترك المشرع للسلطة المختصة بالجهة الإدارية تحديد القواعد والأحكام المنظمة لاستحقاق هذا الأجر الإضافي ومن بينها الحد الأقصى الذي يجوز صرفه للعامل مقابل ما يؤديه من عمل إضافي ومن ثم يتعين أعمال تلك القواعد والأحكام بما تتضمنه من حد أقصى في كل حالة تتوافر فيها شروط استحقاق الأجر الإضافي .

ولما كان الحكم في الحالة المألفة قد قضى بإحقاق العامل ..... بأجر عن ساعات العمل الإضافية بواقع أربع ساعات يوميا استنادا إلى حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وحكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بغير أن يستبعد تطبيق القواعد والأحكام التي تتضمنها القرارات المنظمة لصرف الأجر الإضافي للعاملين بهيئة السكك الحديدية فإن تنفيذ هذا الحكم يتقيد بتلك السواعد والأحكام وبالتالي يتعين تنفيذه في حدود الحد الأقصى المنصوص عليه بالقرارات الصادرة من رئيس الهيئة بتنظيم صرف الأجر الإضافي .

( ملف ٨٦/٤/٨٩٥ - جلسة ١٧/٦/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

المبدأ :

أكل من الحافز والأجر الإضافي مدلوله الخاص الذي لا يختلط بغيره وان الأحكام المنظمة لأحدهما لا تمتد إلى الآخر - أثر ذلك أن قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ الذي وضع حدا أقصى للأجر الإضافي المستحق عن أعمال إضافية لا يسرى على ما يستحقه العامل من حوافز - اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات على توزيع ١٢,٥ ٪ من الأرباح الصالحة لمشروع تنمية الثروة الحيوانية بمحافظة أسوط على العاملين بالمشروع كحوافز بحجة أن ذلك يجاوز الحد الأقصى للأجر الإضافي اعتراض في غير محله - أساس ذلك أن زيادة الأرباح الصافية يقتضي زيادة الإنتاج والامتداد في نفقاته ويصدق عليه وصف الحوافز .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المخبين بالدولة المعمول بها حتى ١٩٧٨/٧/١ — تاريخ الفائه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — تنص على ان « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المخبين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على :

١ — العاملين بالجهاز الادارى للدولة • ويتكون من وزارات الحكومة ومسالها ووحدات الادارة المحلية .... » .

ون المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على ان « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بها يحقق حسن استخدامها على اساس معدلات قياسية لانتاج او الخدمات او حسب مستويات الاداء .... » .

وان المادة ٢٣ تنص على ان « يستحق العامل اجرا عن الاعمال لاضافى التى يطلب اليه تاديتها .... » .

وبتاريخ ٣٠ من اغسطس سنة ١٩٧٥ اصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ ونص فى المادة الاولى على انه « على جميع جهات التى يخضع العاملون فيها لاحكام اى من القانونين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مراعاة القواعد الاتية :

٥ — على الجهات المختصة مراعاة الا يجاوز المقابل المادى بجميع انواعه وايا كانت تسميته مقابل القيام باعمال وظائف اضافية ١٠٠٪ من المرتب الاصلى ويحدد أقصى خمسين جنيه شهريا » .

وحاصل تلك النصوص ان العاملين بمختلف الجهات التابعة لوحدات الادارة المحلية يخضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السالف الذكر ، وان هذا القانون اُجاز منح حوافز للعاملين مقابل تحقيق العامل اهداف العمل المكلف به ، على اساس معدلات قياسية لانتاج او الخدمات او على اساس مستوى محدد للاداء ، كما اوجب منح العامل اجرا اضافيا



لقاء ما يؤديه من الأعمال الإضافية التي تسند اليه ، ومن ثم فإن لكل من الحافز والأجر الإضافي مخلوله الخاص ، الذي لا يختلط بغيره ، وبالتالي فإن الأحكام المنظمة لأحدهما لا تمتد الى الآخر وإذا اقتصر قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على وضع حد أقصى للأجر الإضافي المستحق عن أعمال اضافية ، فإن هذا الحد لا يبرى على ما يستحقه العامل من حوافز بأى حال من الأحوال .

ولما كانت المبالغ التي صرفت للعاملين بمشروع الثروة الحيوانية بمحافظة أسيوط بموجب قرار المحافظ المؤرخ ١٨/٨/١٩٧٧ قد حددت على أساس نسبة من الأرباح الإضافية التي حققها المشروع عام ١٩٧٦ ، فإنها في ذلك تقابل من الواقع العائد الكلى المتحقق من الانتاج بعد استبعاد تكاليفه ذلك ان زيادة الأرباح الصافية يقتضى زيادة الانتاج والاقتصاد في نفقاته ومن ثم يصدق على هذا الأسلوب وصف الحافز ولا يخضع لقيود الحد الأقصى للأجر الإضافي المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يغير من ذلك انها لم ترتبط بمعادلات قياسية للانتاج حسبما نصت عليه المادة ١٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الواجب التطبيق في الحالة الماثلة ، ذلك لأن المشرع لم يحدد نمطا معيناً للمعدل الذي به يربط الحافز بالانتاج ، وعليه يمكن تحديد هذا المعدل على أساس حجم الانتاج بغض النظر عن العائد الفعلى منه ، فانه يمكن تحديده على أساس الربح الذى هو الفرق بين قيمة الانتاج وتكلفته ، وبالتالي فإن ربط المبالغ في الحالة المعروضة بالأرباح الصافية للمشروع لا يجردها من وصف الحوافز .

( ملف ٨٦/٤/٨٦١ — جلسة ٢١/١٠/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

عضوية المجالس القومية المتخصصة — مكافأة العضوية — عدم خضوع المكافأة التي تمنح لأعضاء المجالس القومية المتخصصة من العاملين بالحكومة

والقطاع العام لحكم خفض المقرر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ — أساس ذلك — أن اختيار العاملين بالحكومة والقطاع العام لعضوية هذه المجالس يعد تكليفا لهم بأعمال إضافية خارج نطاق أعمالهم الأصلية — يعد ما يستحقونه لقاء مساهمتهم في أعمال تلك المجالس اجرا اضافيا يخرج من دائرة خفض المقرر بالقانون سالف الذكر .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٤ من الدستور تنص على أن « تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى — وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية — ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية » .

كما تبين لها ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٠ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن « يمنح اعضاء المجالس القومية المتخصصة مكافآت سنوية بحد اقصى ستمائة جنيه سنويا نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب المتفرعة منها ويخفض هذا المبلغ الى النصف بالنسبة للاعضاء العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها » .

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على أن « يتولى مساعد رئيس الجمهورية المشرف على شئون المجالس القومية المتخصصة الاشراف على أمانات هذه المجالس وممارسة الاختصاصات المالية والإدارية وغيرها بالنسبة لها . ويوفض فى اصدار النظام المالى للمجالس وتحديد المكافآت التى تصرف للقررين والأمناء والاعضاء والمستشارين والخبراء وغيرهم ، عن أعمال هذه المجالس » .

وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٨ أصدر مساعد رئيس الجمهورية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ بتحديد المكافآت التى تصرف للاعضاء والأمناء والمستشارين والخبراء وغيرهم وقضى بمنحهم مكافآت مقابل العضوية وحضور الاجتماعات بواقع عشرة جنيهات عن كل اجتماع بحد اقصى ستين جنيها شهريا مع تخفيضها الى النصف بالنسبة للاعضاء العاملين بالحكومة

بوالقطاع العام وعلى أن تجرى محاسبتهم سنوياً في نهاية تسهر ديسمبر في كل عام على أساس عدد الاجتماعات الفعلية التي حضرها العضو .  
وذلك ببراءة الحد الأقصى المنصوصة عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ . كما قضى هذا القرار بمنح مكافآت تحدده بقرار من مساعد رئيس الجمهورية للخبراء وغيرهم وللأعضاء الذين يؤدون مهام معينة أو يبذلون جهوداً غير عادية .

كما أصدر مساعد رئيس الجمهورية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ تضمن منح مكافآت إضافية قدرها خمسون جنيهاً لمقرر كل مجلس ومنح مكافأة إضافية بحد أقصى أربعون جنيهاً شهرياً لمقرر كل شعبة مع تخفيضها بمقدار النصف للعاملين بالحكومة والقطاع العام .

وحاصل ما تقدم ان الدستور أنشأ المجالس التومية المتخصصة كجهاز دائم لمعاونة رئيس الجمهورية في رسم السياسة العامة للدولة . وحول رئيس الجمهورية تشكيلها من أعضاء قادرين على المساهمة في أعمالها . ولتحديد المقابل الذي يستحقه هؤلاء الأعضاء لقاء ما يؤدونه من عمل أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ الذي وضع حداً أقصى لما يستحقونه نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب ويخضع إلى النصف بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام . وأسند لمساعد رئيس الجمهورية المشرف على شئون هذه المجالس واللجان والشعب المهمة عن مساهمة الأعضاء في أعمال تلك المجالس واللجان والشعب المتفرعة عنها . لذلك أصدر قراره رقمي ٢ . ٣ لسنة ١٩٧٤ الذين نظماً استحقاق مكافآت الأعضاء والخبراء ومقرري المجالس والشعب مع تخصيص مكافأة العضوية والمكافأة الإضافية للمقررين بمقدار النصف وذلك بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام .

وإذا تعد هذه المجالس بلجانها وشعبها مؤسسه دستورية ثابتة بذاتها فإن اختيار العاملين بالحكومة والقطاع العام لعضويتها يعد تكليفاً لهم بأعمال إضافية خارج نطاق أعمالهم الأصلية ، وتبعاً لذلك فإن ما يستحقونه لقاء مساعدتهم في أعمال تلك المجالس إنما يعد أجراً إضافياً .

ولما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ والمعمول به حتى ١٩٨١/٧/١ — تاريخ الفائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ — ينص في مادته الأولى على انه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما هي في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين ..... » .  
واذ افصحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن اخراج الاجور الاضافية وما في حكمها من دائرة الخفض المنصوص عليها بهذا القانون ، فان المكافآت التي تمنح لاعضاء المجالس القومية المتخصصة العاملين بالحكومة والقطاع العام لا تخضع بوصفها اجرا اضافيا لحكم الخفض .

( ملف ٨٤٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

##### المبدأ :

عدم جواز خصم ما يقابل العطلات الرسمية والاجازات الاعتيادية والمرضية من المكافأة المستحقة عن الجهود غير العادية نظير العمل في غير اوقات العمل الرسمية — اداء هذا العمل غير محدد بزمن معين يؤدي فيه وغير مشروط بالتواجد بصفة مستمرة طوال ايام الشهر — المكافأة المذكورة لا تمنح مقابل التواجد يوميا بالجهة المنتدب لها وانما لقاء ما يقوم به من جهد غير عادي خلال الشهر .

##### ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى مدى جواز خصم ايام العطلات الرسمية من المكافأة المقررة للسيد المذكور ، فان الراى مستقر على عدم استبعاد ايام الجمع والعطلات الرسمية من حصلب منح المكافأة المستحقة للعامل بالاضافة الى مرتبه الاصلى طبقا لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن المكافآت والاجور الاضافية ، وبناء على هذا ، فانه لا يجوز خصم ما يقابل العطلات الرسمية من المكافأة عن الجهود غير العادية المستحقة للسيد ..... .

..... نظير عمله في غير أوقات العمل الرسمية بوزارة  
القوى العاملة .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدى جواز خصم ما يقابل ايام الاجازة  
الاعتيادية او الاجازة المرضية من المكافاة المشار اليها ، فان اداء السيد  
المذكور لعمله غير محدد بزمان معين يؤديه فيه ، وانما يقوم به بالاضافة الى  
عمله الاصلى دون ان يشترط لذلك وجوده بصفة مستمرة طوال ايام  
الشهر ، فهو ينجز ما يمهّد اليه من عمل اضافى ببذل جهد غير عادى  
لا يستلزم بطبيعته وجوده بصفة مستمرة ومن ثم فانه لا يمنح المكافاة  
المذكورة مقابل وجوده يوميا بالوزارة انما لقاء ما يقوم به من جهد غير عادى  
خلال الشهر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز خصم ما يقابل ايام  
العطلات الرسمية والاجازات الاعتيادية والمرضية من المكافاة المستحقة  
للسيد ..... عن الجهود غير العادية التى يبذلها  
فى عمله المنتخب اليه بوزارة القوى العاملة .

( ملف ٥٦٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١١/٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبسدا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين  
بالقطاع العام - المادة ٣٦ من هذا النظام - نصها على ان تسرى على العاملين  
الخاضعين له احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٢١  
اسنة ١٩٦٥ - الفقرة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه  
معدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ - سريان حكمها على ما يتقاضاه العاملون  
بالحكومة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها من اجور  
ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيتهم الاصلية لقاء الاعمال التى يقومون بها  
فى الحكومة وفى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى

المؤسسات العامة أو الخاصة أيا كانت طبيعة العمل في هذه الجهات. —  
لا يشترط في هذا العمل أن يكون عملا دائما كما لا يشترط أن يخضع هذا العمل  
على القائم به وصف العامل في الجهة التي يؤدي لها هذا العمل — القرار  
الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يشترط بدوره مثل هذه الشروط .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على انه « فيما عدا  
المكافآت التشجيعية المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا النظام يسرى  
على العاملين الخاضعين له احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار  
الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما » .

وان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧  
معلقة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « فيما عدا حالات  
الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف  
من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية ، لقاء  
الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في  
المجالس او اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪  
( ثلاثين في المائة ) من الماهية او المكافاة الاصلية ، على الا يزيد ذلك على  
٥٠ ٪ ( خمسمائة جنيه ) في سنة » .

وان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥  
في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على انه « تسرى احكام  
هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

أ — . . . . .

ب — . . . . .

ج — . . . . .

د — الاجور والمكافآت الاضائية .

## هـ - المكافآت التشجيعية والخاصة .

و - . . . . .

ز - المبالغ التى يتقاضاها العاملون المنتدبون او المعارون فى الداخل علاوة على مرتباتهم الاصلية .

وتنص المادة السادسة من القرار على انه « اذا كانت الوظيفة التى يشغلها العامل مقرر لها بدل تمثيل او بدل استقبال او بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه او اكثر فلا يجوز له ان يحصل على اى نوع من البدلات او الاجور او المكافآت التى يسرى عليها هذا القرار . » .

ومؤدى هذه النصوص ان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تسرى على ما يتقاضاه العاملون بالحكومة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على مايتسلم الاصلية لقاء الاعمال التى يقومون بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة او الخاصة وان المشرع لم يشترط سوى ان تكون لقاء اعمال تؤدى فى هذه الجهات ايا كانت طبيعة العمل فلا يشترط فيه ان يكون عملا دائما كما لا يشترط ان يخلع هذا العمل على القائم به وصف العامل فى الجهة التى يؤدى لها هذا العمل وان القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بدوره لم يشترط مثل هذه الشروط .

( فتوى ١١٧٤ - فى ٢٢/١٢/١٩٦٩ )

## قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ :

منح البدلات والاجور والمكافآت هو بحسب الاصل امر جوازى - ليس ثمة ما يمنع من صدره قرار تنظيمى عام من رئيس الجمهورية بعدم المنح أصلا او بوضع قيود وحدود لما يجوز منحه - القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يخرج على احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ حين اخل

فى الحد الأقصى البدلات والمكافآت التى نص القانون على أخراجها منه — ذلك يعد تنظيما لاستعمال السلطة التقديرية فى المنح أو المنح — لا محل للاحتجاج بعدم مشروعية هذا القرار الجمهورى بدعوى عدم تواصر أركان التفويض التشريعى وشرائطه فى شكله — القرار مشروع طبقا لتفويض المقدم بون حاجة للالتجاء لفكرة التفويض التشريعى .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على انه ( فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبت ومكافآت عداوى على ماهيته أو مكافاهه الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو فى اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ ( ثلاثين فى المائة ) من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد على ٥٠٠ ( خمسمائة جنيه ) فى السنة ) .

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون بالآ تحسب فى تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت الشجيمية طبقا للقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم الاجور والمكافآت والبدلات، ونصت المادة الأولى منه على أن تسرى احكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت الآتية :

١ — البدلات والأجور والمكافآت التى تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

ب — البدلات والأجور والمكافآت التى تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين ذى خطورة أو صعوبة معينة .

ج — البدلات والأجور والمكافآت التى تمنح للعامل بسبب أدائه الوظيفة فى مكان جغرافى معين .



د — الأجور والمكافآت الإضافية .

ه — المكافآت التشجيعية والخاصة .

و — مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

ز — الجبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون والمعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم .

وقضت المادة الثانية من هذا القرار بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين ١ ، ب من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيه في السنة .

ونصت المادة الثالثة على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة .

وقضت المادة الرابعة بأن تكون اعارة العاملين أو نديم في الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الأصلية في الدرجات المالية ، وفي هذه الحالة يتقاضى العامل مرتبا يعادل راتبه في الوظيفة الأصلية ، ومع ذلك يجوز أن تكون الاعارة أو النذب الى وظيفة تعلو بدرجة واحدة درجة وظيفته الأصلية ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يترتب على الاعارة أو النذب زيادة في المرتب الأساسي للعامل تجاوز ١٠٪ منه ، وفي كلتا الحالتين يمنح العامل المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتدب اليها .

ونصت المسادة السادسة على أنه اذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل أو بدل استتبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار .

وقضت المادة السابعة بمرين هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة عدا الهيئة العامة لبناء السد العالى سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين

أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت في الداخل .

ومن حيث أن منح البدلات والأجور والمكافآت المشار إليها هو بحسب الأصل أمر جوازي ، وقد رددت هذا الأصل أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، إذ نصت المادة ٣٦ منه على جواز منح العامل اجرا عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه سدينها طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية . التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للمادة ٩٠ من هذا القانون ، كما قضت المادة ٣٧ بأنه يجوز للوزير المختص أو من يمارس سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة أداها وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية . ونصت المادة ٣٩ على أنه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظات طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فليس ثمة ما يمنع من صدور قرار تنظيمي عام من رئيس الجمهورية بعدم المنح أصلا أو بوضع قيود وحدود لما يجوز منحه ما دام لم يتجاوز في هذا الشأن الحدود القصوى للمكافآت والأجور الإضافية المقررة قانونا ، وهذا ما تحقق بصور القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

والقرار المشار إليه لم يخرج على أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ حين أدخل في الحد الأقصى البدلات والمكافآت التي نص هذا القانون على إخراجها منه لأن مثل هذا الخروج إنما يتحقق بإضافة بدلات إلى البدلات التي لا يشملها الحد الأقصى طبقا للقانون المذكور أو بتجاوز الحد المقرر في القانون . أما تخفيض هذا الحد أو إضافة بدلات مما تخضع له فهو مما يعد تنظيلا لاستعمال السلطة التقديرية في المنح أو المنح ، ومن ثم لا ينطوي على خروج على أحكام القانون .

وتأسيسا على ما تقدم لا محل للاحتجاج بعدم مشروعية هذا القرار الجمهوري والقول بصوره مجردا عن قوة القانون بحيث لا يسوغ له

تعديل أو إلغاء الأحكام الواردة فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لعدم توافر اركان التفويض وشرائطه كما نصت عليها المادة ١٢٠ من الدستور .  
ذلك انه لا تعارض بين احكام القرار آف الذكر والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ حسبها سبق البيان .

كما أن رئيس الجمهورية لا يصدر قرارات لها قوة القوانين الا فى حالتين حددتهما المادتان ١١٩ و ١٢٠ من الدستور حيث اجازت الاولى لرئيس الجمهورية اصدار مثل هذه القرارات اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد مجلس الأمة او فترة حله ما يوجب الاسراع فى اتخاذ اجراءات لا تحتل التأخير ، واجازت الثانية اصدار هذه القرارات فى الأحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأمة . والواضح من نصوص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ التى سبق ايرادها ان المشرع لم يقصد تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرار له قوة القانون ينظم به قواعد منح المكافآت والبدلات والاجور الإضافية وإنما قصد ان يحيل فى تنظيم هذه القواعد الى اللائحة التنفيذية او الى قرار يصدر من رئيس الجمهورية ، وهو ما يعرف باللوائح التنفيذية التى نص عليها الدستور فى المادة ١٢٢ بقوله « يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله ان يفوض غيره فى اصدارها ، ويجوز ان يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ » وبالتالى فان الامر فى الحالة محل البحث ليس فى حاجة للالتجاء الى فكرة التفويض هذه طالما ان رئيس الجمهورية يملك أصلا اصدار قرار تنظيمى عام ببيان القيود والحدود لما يجوز منحه من البدلات والاجور والمكافآت .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم انه لا تعارض بين القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ ، وان كلا من هذين التشريعين يكمل الآخر وأحكامه واجبة التطبيق . وهذا هو ما انتهت اليه الجمعية العمومية بجلسته ١٩٦٨/٥/١ .

( فتوى ١٤٤٢ — فى ١٩/١١/١٩٧٠ )

## قاعدة رقم ( ١٩٩ )

### المبدأ :

التأثيرات العامة المحقة بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة ابتداء من السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨، والتي تسرى بالنسبة الى المؤسسات العامة ، تخول الوزير المختص سلطة تنظيم الصرف من اعتماد تعويض العاملين عن جهود غير عادية — مقتضى ذلك ان يكون للوزير المختص سلطة وضع ما يراه من قواعد تنظيم الصرف من الاعتماد سالف الذكر ، دون تقييد بالأحكام التي كانت تنظم الأجور الإضافية من قبل — يجب ، مع ذلك ، التقيد بأحكام كل من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ .

### ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق ان انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٠ الى أن النص الوارد بالتأثيرات المحقة بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة منذ السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ والذي يخول الوزير المختص سلطة تنظيم الصرف من اعتماد تعويض العاملين عن جهود غير عادية ، تضمن إلغاء الأحكام المنظمة لصرف الأجور الإضافية ، وبمقتضى ذلك أصبح تنظيم الصرف من الاعتماد المذكور متروكا للوزير المختص الذي يكون له وضع ما يراه من قواعد في هذا الخصوص دون تقييد بالأحكام التي كانت تنظم الأجور الإضافية من قبل ، وان كان من الجائز له ان يسترشد بها . فاختصاص الوزير في هذا الشأن اضحى اختصاصا انشائيا يخوله سلطة تقرير قواعد عامة بالنسبة الى العاملين التابعين له ، الامر الذي يتعارض مع القرارات التي كانت تنظم موضوع الأجور الإضافية مما يقترب عليه نسخها وازوالها من قوة الزامية ، اذ لا يتصور ان يكون النص الجديد قد خول الوزير سلطة وضع احكام لمنح المكافآت عن الاعمال الإضافية وابقى في الوقت ذاته على القرارات السابق صدورها في هذا المقام لان احكام هذه القرارات من التفصيل ، والتحديد بما لا يترك اى مجال للوزير . في وضع قواعد جديدة الى جانبها .

ان النص الوارد بالتأثيرات الملحقه بكل من قرارى ربط الموازنة .  
اعامه للدولة للسنة المالية ١٩٦٩ / ١٩٧٠ والسنة المالية ١٩٧٠ / ١٩٧١  
أشار الى وجوب تقيد الوزير ، عند اعمال سلطته المذكورة — بأحكام كل  
من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١  
لسنة ١٩٦٥ - غير انه من المتعين أيضا التقيد بهذه الأحكام خلال السنتين  
الماليتين ١٩٦٧ / ١٩٦٨ و ١٩٦٨ / ١٩٦٩ وذلك لأن القرار الجمهوري  
بربذ الميزانية فيها تضمنه من تأثيرات عامة ادنى مرتبه من القانون  
ملا يجوز له تعديله او إلغاؤه ، كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١  
لسنة ١٩٦٥ لم يضع حدودا قصوى لما يمنع من الأجور والبدلات والمكافآت  
ومن بينها المكافآت عن الأعمال الإضافية أما قواعد منح المكافآت فقد  
دنت منوكة للقرارات الأخرى التى تنظمها والتي كانت قائمة — جنباً الى  
جنب — مع القرار المذكور دون أن يكون شئ تعارض بينها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان التأثيرات الملحقه بقرارات .  
ربط الميزانية العامة للدولة ابتداء من السنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ والتي  
سرى بالنسبة الى المؤسسات العامة — من مقتضاها تخويل الوزير  
المختص سلطة وضع القواعد المنظمة للأجور الإضافية . وتكون القواعد  
انتهى يضعها الوزير فى هذا الشأن هى الواجبة التطبيق دون غيرها من  
الأحكام التى كانت مقررة من قبل ، مع مراعاة التزام أحكام القانون رقم  
٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

( ملف ٤٧٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٣/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

#### المبدأ :

النص الوارد بالتأثيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة  
عن السنوات المالية ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ والذي يخول  
الوزير سلطة وضع قواعد تنظيم الصرف من اعتماد « تعويض العاملين عن  
جهود غير عادية ، لاثابة العاملين عن تكليفهم بالعمل — مؤداه — الا يتقيد

الوزير عند وضع هذه القواعد بإحكام بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول إبريل سنة ١٩٥٣ واحكام قرارات رئيس الجمهورية ارقام ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ وانما يكون له ان يسترشد بها بحسب ما يراه محققا لمصلحة العمل مع التقيد بالاحكام القائمون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ طرأ على السنوات المالية آتفة الذكر .

### ملخص الفتوى :

ان الثابت ان الاعتماد الوارد ببند المكافآت بعنوان « تعويض العاملين عن جهود غير عادية » قد حل محل اعتماد المكافآت الإضافية اعتبارا من ميزانيه السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ ومن ثم أصبحت المكافآت عن الاعمال الإضافية تندرج فى عموم الجهود غير العادية، أى الجهود التى تزيد على الجهد العادى المطلوب للنهوض بالعمل الاصلى المسند الى العامل . متى كان ذلك هو الثابت فما من شك فى أنه يتعين — بحسب الاصل — التزام القواعد المنظمة لمنح المكافآت عن الاعمال الإضافية عند صرفها من الاعتماد المشار اليه لأن العبرة فى وجوب اتباع هذه القواعد ليست بالاسم الذى يطلق على المصرف المالى للمكافأة وانما العبرة بالاعمال التى تصرف عنها المكافأة ، فطالما دخلت فى نطاق الاعمال الإضافية فإن منح المكافأة عنها يخضع للقواعد المقررة فى هذا الشأن سواء صرفت من اعتماد المكافأة الإضافية كما كان متبعاً من قبل ام صرفت من الاعتماد الجديد الذى حل محله والذى اطلق عليه اسم « تعويض العاملين عن جهود غير عادية » .

ولا خلاف فى هذا النظر فيما لو اقتصر الأمر على مجرد تغيير اسم الاعتماد المالى بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد وانما خصص لهذا الاعتماد المالى نص ورد بالتأثيرات الملحقه بالقرارات الجمهورية الصادرة بربط الصرف من الاعتماد المشار اليه بقرار من الوزير المختص لاثابة العاملين عن تكليفهم العمل .

ومن حيث ان قرار ربط الميزانية قد تلحق به عدة قواعد ، يطبق

عليها عادة لفظ « تأشيرات » تتعلق بتنظيم اوجه الصرف من بعض اعتمادات الميزانية وتنفيذ الأعمال المتعلقة بها . وقد اتصل هذه التواعد ببعض النواحي الوظيفية فتناولوها بالتنظيم او التعديل بوضع قواعد عامة فى هذا الخصوص ، وينص القرار جمهورى الصادر بربط الميزانية على وجوب اتباعها . ومثل هذه القواعد لا تعتبر بطبيعة الحال من قبل مجرد تقدير الإيرادات والمصروفات وتوزيعها وانما تعتبر قواعد تنظيمية عامة مجردة تنطوى على خصائص القاعدة القانونية الملزمة . ومن ثم فان الطبيعة الخاصة لقرار ربط الميزانية لا تنسحب على تلك القواعد وانما تستقل بطبيعتها باعتبارها منبثقة عما عتده القانون لرئيس الجمهورية من ولاية تنظيم بعمل النواحي الوظيفية فيقرر تلك القواعد بموجب سلطته هذه ويكون له عندئذ ان يضمن هذه القواعد الفناء او تعديلا للأحكام المقررة بموجب قرارات جمهورية سابقة . وعنى عن البيان انه يجوز لرئيس الجمهورية ان يصدر مثل هذه القواعد بصورة مستقلة عن قرار ربط الميزانية طالما ان تقريرها داخل فى ولايته أصلا دون ان يسوغ الاعتراض بمخالفتها لقرارات جمهورية سابقة وبالتالى فان اصدارها ملحقه بقرار ربط الميزانية لا يؤثر على شرعيتها أو ينال من صحتها .

وبناء على ذلك فان النص الذى ورد بالتأشيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية من السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ والذى يقضى بأن ينظم الصرف من اعتماد « نعوس العاملين عن جهود غير عادية » بقرار من الوزير المختص لاثابة العاملين عن تكلفهم بالعمل ، هذا النص يعتبر صادرا بقرار جمهورى طالما ان قرارات ربط الميزانية قد الحقت بالتأشيرات المشار اليها بها وقضت بمربتها .

واما عن مدى مشروعية هذا النص فقد سلف القول بأن الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون نظام موظفى الدولة كانت تخول مجلس الوزراء ، ثم رئيس الجمهورية بحكم ايلولة اختصاصات مجلس الوزراء اليه ، سلطة وضع القواعد التى تنظم منح المكافآت عن الأعمال الاضائية . وقد ألغى هذا القانون وحل محله قانون نظام العاملين المسنين بالدولة

الذى نص فى المادة ٣٦ منه على أن يكون منح هذه المكافآت طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية . وهذه اللائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لنص المادة ٩٠ من القانون المذكور فمن ثم يكون لرئيس الجمهورية أن يعدل من القرارات الجمهورية الصادرة بتنظيم منح هذه المكافأة أو يصع تنظيما جديدا لها . ويلاحظ أن النص موضوع البحث الوارد بالتأثيرات الملحق بالميزانية لا يتضمن بذاته تنظيما لمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية وإنما ناط بالوزير المختص سلطة تنظيم هذا المنح بقرار منه مؤداه أن يكون رئيس الجمهورية قد فوض ولايته فى هذا الخصوص إلى الوزراء كل فيما يخصه : وهو أمر جائز استنادا إلى أحكام قانون التفويض بالاختصاصات الذى أجاز لرئيس الجمهورية تفويض بعض الاختصاصات المخولة إليه بموجب القوانين إلى الوزراء .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن التأثيرات الواردة بقرارات ربط الميزانية اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ تضمنت إلغاء الأحكام المنظمة لصرف الأجور الإضافية وبمقتضى ذلك أصبح تنظيم الصرف من اعتبارات تعويض العاملين عن جهود غير عادية متروكا للوزير المختص الذى يكون له وضع ما يراه من قواعد فى هذا الخصوص دون تقييد بالأحكام المشار إليها وأن كان من الجائز الاسترشاد بها وتختلف سلطة الرزير هنا اختلافا بينا عن السلطة التى كانت مخولة له بموجب الأحكام السابقة إذ أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول إبريل سنة ١٩٥٣ وقرارات رئيس جمهورية الصادر من بعده فى شأن الأجور الإضافية قد وضعت تنظيما مفصلا وحددا لقواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية ولم يكن للوزير أن يترخص فى وضع أية قواعد فى هذا الصدد بل كان يورد تنفيذيا محضا يقتصر على مجرد الترخيص فى منح المكافآت على مقتضى القواعد المقررة بالقرارات المشار إليها . أما النص الوارد بالتأثيرات المرافقة لقرار ربط الميزانية فقد خول الوزير المختص سلطة وضع قواعد الصرف من اعتماد : « تعويض العاملين عن جهود غير عادية » لاثبتهم عن تكليفهم بالعمل . وهو الاعتماد الذى رصدت ضمنه المكافآت عن الأعمال الإضافية وذلك فلا يقتصر دور الوزير . طبقا للنص الجديد ،



على مجرد تنفيذ قواعد قائمة عند إصدار قرار المنح وإنما موضع على وضع أحكام لمنح المكافآت الإضافية من الاعتماد المشار إليه .

ومؤدى ذلك ان يكون لكل وزير سلطة تقرير قواعد عامة فى هذا الخصوص فيما يتعلق بالمعاملين التابعين له ، اى ان اختصاص الوزير فى هذا المقام أضخى اختصاصا انشائيا بعد ان كان تطبيقيا محضاً وفى هذا يتعارض النص الجديد مع أحكام القرارات السابقة ، الأمر الذى يترتب عليه نسخها وزوال ما لها من قوة الزامية بحيث يترخص الوزير فى وضع ما يراه ملائماً من أحكام منح المكافآت عن الأعمال الإضافية دون التقيد بأحكام تلك القرارات . والواقع انه لا يصبر ان يكون النص الجديد فسخاً للوزير سلطة وضع أحكام لمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية وأبقى فى الوقت ذاته على القرارات السابقة صدورها فى هذا المقام لأن أحكام تلك القرارات من التفصيل والتحديد بها لا يترك اى مجال للوزير فى وضع قواعد جديدة الى جانبها فضلاً عن ان هذه الأحكام ذاتها لا تجيز له وضع مثل هذه القواعد الأمر الذى يؤدى الى القول بأن المشرع قد قصد الى عدم تقيد الوزير بها طوال فترة العمل بالنص الجديد .

ويؤيد هذا النظر أيضاً ان النص الوارد بالفائضات المرافقة لقرار ربط ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٧٠/٦٩ قد انصَح عن قصد الشارع فى هذا الخصوص حيث أشار الى وجوب تقيد الوزير ، عند أعمال سلطته المنوه عنها ، بأحكام كل من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وأغل الإشارة كلية الى أحكام القرارات السابقة التى تنظم منح المكافآت عن الأعمال الإضافية . وما من شك فى أن هذا الإغفال مقصود وينبئ عن أن الشارع إنما استهدف فى واقع الحال منذ استحداث النص فى السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ عدم تقيد الوزير بالقرارات السابقة . والنص الجديد الوارد ضمن قرار ربط ميزانية السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ يعتبر تقريراً للتفسير الذى سبق ان ذهبت اليه اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والإدارة

بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ من عدم تنقيد الوزير الا بالتقانون والقرار الجمهورى المشار اليهما دون القرارات السابقة الخاصة بقواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية .

والبادى ان المشرع قد قصد فى منهجه الجديد ان يترك لكل وزير فى حدود اختصاصه سلطة تقرير الأحكام الخاصة بمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية حتى يتسنى تحقيق قدر من المرونة فى تقرير هذه الأحكام بما يحقق ملامتها لطبيعة العمل فى كل جهة ادارية على حدة .

اذ لا جدال فى أن اختلاف طبيعة العمل من حيث نوعه وكيفية الظروف المحيطة به له اثره الكبير فى تحديد قواعد لمنح المكافأة عن العمل الإضافى ومن ثم ساء ان يترك تحديد هذه القواعد للوزير المختص حتى يراعى فى تقريرها الظروف الخاصة بالعمل فى الجهات التى تنسحب عليها ولاينه وحتى يتسنى له تعديلها كلما رأى مقتضى لذلك ويكفى — ضمانا لتحقيق المصلحة العامة — مراعاة أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالإضافة الى وجوب التزام الاعتماد المقرر لصرف هذه المكافأة .

ومن حيث انه ولئن كان المشرع لم يفصح عن وجوب التقيد بأحكام القانون والقرار الجمهورى آنفى الذكر الا فى النص الوارد مع قرار ربط ميزانية السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ الا انه يتعين ايضا التقيد بهذه الأحكام خلال السنتين الماليين ١٩٦٨/٦٧ و ١٩٦٩/٦٨ . ذلك أن القرار الجمهورى أدنى مرتبة من القوانين فلا يجوز له تعديله او إلغاؤه ، كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يضم فى الواقع احكاما لمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية بالذات ، وانما وضع حدودا قصوى لما يضمم من الأجور والبدلات والمكافآت ومن بينها المكافآت عن الأعمال الإضافية . اما قواعد منح هذه المكافآت فقد كانت متروكة للقرارات الأخرى التى تنظم هذا المنح والتى كانت قائمة — جنبا الى جنب — مع القرار المذكور دون ان يكون ثمة تعارض بينهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان النص الوارد بالتأثيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العمامة للدولة عن السنوات المالية ١٩٦٨/٦٧ ،

١٩٦٦/٦٨ . ١٩٧٠/٦٩ وادى دخول الوزر ——— وضع قواعد لتنظيم  
الصرف من اعتماد « تعويض العاملين عن جهود غير عادية » لاثابة العاملين  
عن تكليفهم العمل موداه الا بتقيد الوزير عند وضع هذه القواعد بأحكام  
قرار مجلس الوزراء الصادر فى اول ابريل سنة ١٩٥٣ واحكام تترارات  
رئيس الجمهورية ارقام ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .  
٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ وانما يكون له ان يسترشد بها بحسب ما يراه محققا  
لمصلحة العمل مع التقيد بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار  
الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ طوال السنوات المالية آنفة الذكر .

( ملف ٨٦/٤/٧١ — جلسة ٢٤/٣/١٩٧٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

##### المبدأ :

المادة (١) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات  
والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية  
معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ نص هذه المادة برسم وءء محكما لأحد  
الاقصى لجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على  
ماتية الأصلية لقاء مطلق الأعمال التى يؤديها فى أية جهة مقتضى ذلك ان هذا  
الوعاء يجب ان يصب فيه كل اجر اضافى يحصل عليه العامل سواء متابن  
ما يؤديه من عمل اضافى فى وظيفته الأصلية أو فى أى وظيفة أخرى .

##### مخص الفتوى :

ان المادة ( ١ ) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور  
والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم  
الأصلية معدنة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيما عدا  
حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه  
— الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الأصلية  
لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او  
فى المجالس او فى اللجان او فى المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪  
( ثلاثين فى المائة ) من الماهية او المكافأة الأصلية على الا يزيد على ٥٠٠

( خمسمائة جنيه ) فى انسنه ، وقد جاء نص هذه المادة فى عبارات عامة يرسم وعاءا محكما للحد الاقصى لمجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومربقات ومكافآت علاوة على ماهيته الاصلية لقاء مطلق الاعمال التى يؤديها فى اية جهة وبذلك يتسع هذا الوعاء ويجب ان يصب فيه كل اجر اضافى يحصل عليه العامل سواء مقابل ما يؤديه من عمل اضافى فى وظيفته الاصلية او فى اى وظيفة اخرى يؤكد ذلك ان المادة ( ٤ ) من القانون المذكور حددت مالا يدخل من المزايا المالية التى يتقاضاها العامل فى وعاء الحد الاقصى المنصوص عليه فى المادة ( ١ ) بما يأتى : بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التى تعطى مقابل نفقات معلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية وبالتالى فان ما عدا ذلك يدخل فى هذا الوعاء ومنه الاجور الاضافية عن العمل الاضافى سواء فى ذات الوظيفة الاصلية للعامل او فى وظيفة اخرى . وبهذه الخاتبة فان مجموع الاجور الاضافية التى تقاضاها العاملون المعروضون حالتهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى الغى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يتعين الايزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه فى المادة ( ١ ) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان احكام القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥٧ على الاجور الاضافية التى صرفت للعاملين بوزارة الصحة المنتخبين للعمل بالمجلس الاعلى لتنظيم الاسرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

( ملف ٨٦/٤/٦٥٠ — جلسة ١٩٧٥/٥/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين بدل التفرغ المقرر للمهندسين والاجر المستحق عن التنب للعمل فى غير الجهة الاصلية — تحريم الجمع ورد مطلقا — المشرع لم يحدد امالا معينة يجوز فيها الجمع واعمال اخرى يحظر فيها الجمع .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .  
يمنع بدل تفرغ للمهندسين تنص على ان « يمنح بدل تفرغ للمهندسين  
الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩  
لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ( فى شان نقابة المهن الهندسية ) بشرط ان يكونوا  
شاغلين لوظائف هندسية مخصصة فى الميزانية لمهندسين ، وان يكونوا  
مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحثة او فاسين بالتعليم الهندسى .  
ونصت المادة الثانية على انه « ... ويحرم من هذا البديل كل من يعمل  
فى الخارج » . وقضت المادة الثالثة بانه « لا يجوز انجع بين بدل التفرغ  
وبين بدل التقطيش او المكافاة عن ساعات العمل الاضافية .. » .

ومن حيث ان الاستفادة من نص المادة الثانية ان اى مهندس يؤدي  
عبلا خارج نطاق عمله الاصلى ، سواء كان هذا العمل لدى جهة حكومية  
او لدى احدى مؤسسات او شركات القطاع العام ، او كان عبلا خاصا فى  
احدى المنشآت او المكاتب الخاصة ، وسواء كان هذا العمل يؤدي اثناء  
ساعات العمل المقررة او فى غير اوقات العمل الرسمية ، فانه يحرم من بدل  
التفرغ المقرر بالقرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ،  
واساس ذلك ان تحريم الجمع قد ورد مطلقا . فلم يحدد المشرع اعمالا  
معينة يجز فيها الجمع واعمال اخرى يحظر فيها هذا الجمع ، وانما ورد  
النص على المنع عاما ليشمل كل عمل يؤدي فى الخارج ، يؤكد ذلك ان  
المادة الثالثة من القرار الجمهورى سالف الذكر تقتضى بعدم جواز جمع  
بين بدل التفرغ وبين المكافاة عن ساعات العمل الاضافية التى تؤدي فى  
ذات الجهة التى يعمل بها المهندس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز الجمع بين بدل  
التفرغ المقرر للمهندسين بهتقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧  
وبين الاجور الاضافية المستحقة عن التذب للمهل فى غير الجهة الاصلية  
ومن ثم لا يحق للمهندس ..... الجمع بين هذا البديل والمكافاة المستحقة  
عن ندبه الى المكتب العربى للتصميمات وللانشارات الهندسية .

### قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ — وقف صرفه هذا الراتب الاضافي بمجرد نقل العامل الى خارج الجهات التي كان مقررا فيها اعانة غلاء معيشة مزيدة ، وبالنسبة للعاملين الذين يستقرون في العمل بالجهات المقر لها هذا الراتب الاضافي فيتم استهلاكه بالخضم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل وفقا للمادة ٢٢ من نظام العاملين المننيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا عند ترقيتهم بعد تلك ترقية عادية .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المننيين استحدث لأول مرة نظاما متكامل لترتيب الوظائف يقوم على اساس واجبات الوظائف ومسئولياتها واختصاصاتها وتحديد مستوى صمويتها وما يتطلبه اداء عملها من مواصفات في شغلها ، وقد ربط المشرع بين الدرجة والوظيفة بما لا يتفق مع سياسة الترقية الى درجات شخصية التي كانت منظمة في التشريع السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولهذا فقد استعاض المشرع بالنسبة لن رسبوا في درجاتهم مددا طويلة بنظام جديد يحقق لهم التدرج المسالي الذي تحققت لهم انترقية دون اعتبارهم مرقين سواء الى درجات اصلية او الى درجات شخصية فنص في المادة ٢٢ على انه « اذا قضى العامل ( ١٥ ) خمس عشرة سنة في درجة واحدة في الكادر او ( ٢٣ ) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين او ( ٢٧ ) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية او ( ٣٠ ) ثلاثين سنة في اربع درجات متتالية يمنح اول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاواتها ايها اكبر — ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير نصيف .

ومؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة اعلى .... » .

والمستفاد من هذا النص هو منح العاملين الذين رتبوا في درجاتهم المدد المبينة فيه اول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاواتها ايها اكبر ، واذا كانت المادة ٢٠ من القانون آتف الذكر تقضى عند الترقية بمنح العامل ادنى مربوط الدرجة المرقى اليها او علاوة من علاوات الدرجة الاعلى ايها اكبر فان العلاوة التي تمنح طبقا للمادة ٢٢ من القانون بمثابة علاوة ترقية اذ هي مساوية لها من كل وجه فنص هذه المادة مدد حق للعاملين الراسبين في درجاتهم المدد المبينة فيه الحصول على علاوة ترقية دون أن يحقق لهم التقدم في التدرج الوظيفي لمنافاة التقدم الأخير لسياسة ترتيب الوظائف العامة التي يقوم عليها هذا القانون ، ومن ثم يبقى العامل الذي استفاد من هذا النص شاغلا لدرجته المالية وقتئذ يعمل الوظيفة المقرر لها هذه الدرجة فلا تحسب له اى اقدمية في الدرجة الاعلى ولا يكسبه الحصول على راتبها وعلاواتها اى حق في الترقية اليها فلا يعتبر ترقية وفقا لما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية لقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩ من ابريل سنة ١٩٦٧ ، حتى اذا رقى العامل بعد ذلك الى الدرجة الاعلى التي يحصل على راتبها فعلا ، انحصر اثر الترقية في تقدمه في التدرج الوظيفي وحده دون التدرج المالي لسبق افادته منه بحصوله على علاوة الترقية طبقا للمادة ٢٢ سالفة الذكر .

ومن حيث ان المشرع اذ قرر راتباً اضافياً للعاملين في بعض المناطق يعوضهم عن اعانة المعيشة المزيده التي كانت مقرررة بها والغيث دون ان تضم الى رواتبهم الاصلية عند العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ نص على ان « يقف صرقه هذا المرتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات وبالنسبة الى من يستمرون في العمل بهذه الجهات فانه يتم استهلاك هذا المرتب بالخصم منه ، بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل » وبذلك جعل المشرع مناط وقف صرف هذا الراتب الاضافى هو النقل الى خارج الجهات التي كان مقررا فيها اعانة غلاء المعيشة الزيدة باعتبار

ان هذا النقل سيخفف اعباء المعيشة التى كانت سببها فى تقرير هذه الزيادة .

اما بالنسبة للعاملين الذين يسمرون فى العمل بالجهات المقرر لها هذا الراتب الاضافى فيتم استهلاك هذا الراتب الاضافى بالخصم منسبه ينصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية ، اى ان مناط الاستهلاك هو التحسن الذى يطرا على راتب العامل بحصوله على علاوة ترقية ، اما الترقية التى تحدث غير محسوبة بهذه العلاوة فلا تؤثر على هذا الراتب الاضافى .

لهذا انتهى رأى الجمعيه العمومية الى وجوب استهلاك الراتب الاضافى المقرر للعاملين وفقا لقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقرار رئيس الجمهوريه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ من المملوات التى تمنح لهم وفقا للمادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا عند ترقيتهم بعد ذلك ترقية عادية .

( ملف ٨٦/٤/٤٣٣ — جلسة ١١/٣/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

#### المبسدا :

قرار رئيس الجمهوريه رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافى للعاملين فى بعض المناطق المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ — عدم جواز الانتقاص من هذا الراتب الا بتحقيق احد امرين : الاول نقل العامل الى خارج منطقة القتال وفى هذه الحالة يوقف صرف هذا الراتب كاملا ، والثانى استحقاق العامل انذى يستمر فى العمل بمنطقة القتال علاوة ترقية ويكون الانتقاص من الراتب فى هذه الحالة جزئيا باستهلاك الراتب بمقدار نصف قيمة علاوة الترقية — نيب العامل خارج منطقة القتال لا يؤدى الى حرمانه من هذا الراتب — اساس ذلك انه لا يجوز قياس حالة التسحب على حالة النقل لان لكل من التسحب والنقل احكامه ومجاليه — صدور قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ ونصه على استمرار صرف الراتب الاضافى للعاملين



**المهجرين من منطقة القنال طوال مدة نفيهم بالمحافظات الأخرى — استحقاق هؤلاء العاملين صرف هذا الراتب الإضافي سواء عن المدة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ أو بعد صدوره .**

### **ملخص الفتوى :**

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ تقضى بأن يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم بهذا القرار في إحدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى قرارات مجلس الوزراء في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ و ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ و ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ و ٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ راتبا اضافيا يعادل قيمة اعانة الغلاء الاضافية المسنحة لكل منهم في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ ويوقف صرف هذا الراتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات وبالنسبة الى من يستترو في العمل بهذه الجهات فانه يتم استهلاك هذا الراتب بالخصم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل .

ومفاد ذلك أنه لا يمكن الانتقاص من الراتب الاضافي المقرر للعاملين بمنطقة القنال الا بتحقيق احد امرين :

**الأول :** نقل العامل الى خارج منطقة القنال ، ويكون بوقف صرف هذا الراتب كاملا .

**الثاني :** استحقاق العامل الذي يستمر في العمل بمنطقة القنال علاوة ترقية ، ويكون الانتقاص من الراتب في هذه الحالة جزئيا باستهلاك الراتب بمقدار نصف قيمة علاوة الترقية .

ومن حيث ان القرار الجمهوري المشار اليه لم ينص على حرمان العامل المنتدب خارج منطقة القنال من الراتب الاضافي المذكور او اى انتقاص من هذا الراتب بسبب النذب .

ولا يجوز قياس النذب على حالة النقل لأن لكل من النذب والنقل

حكيمه ومجاليه ولو قصد المشرع الى وقف صرف الراتب الاضافى عند نذب العامل خارج منطقة القنال لنص على ذلك صراحة ، ولكنه خصص التمثل وحده بهذا الحكم بمراعاة ان الاصل فى النذب ان يكون صفة مؤقتة وان النذب مهما استتال لا يتحول نقلا وان الناط فى صرف الراتب الاضافى للعاملين بمنطقة القنال هو الاقامة المستقرة فى منطقة القنال . وهذا الاستقرار لا يؤثر فيه نذب مؤقت خارج المنطقة .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ قد انتهى كل خلاف فى هذا الشأن بما نص عليه فى المادة الاولى منه من انه استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ يونيه سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، يستمر صرف مرتب الاقامة والراتب الاضافى المقرر صرفهما للعاملين بمحافظه سيناء والاسماعيلية والسويس الى العاملين العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القنال طوال مدة نذبهم بالمحافظات الاخرى وذلك مع عدم الاخلال بالشروط والاوزاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما .

وبذلك فان هؤلاء المنتخبين يستحقون الاستقرار فى صرف هذا الراتب الاضافى سواء عن المدة السابقة على صدور هذا القرار الجمهورى او بعد صدوره .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع انى اعتبار الموضوع منتهيا بصحور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ .

( ملف ٤٣٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

#### المبدأ :

اجور اضافية ومكافآت تشجيعية طبقا لنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة رفع المشرع القيود المتعلقة بمنح

الأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية وبين بدل التمثيل الذى يبلغ ٥٠٠ جنيه، سنويا مقتضى التنظيم الذى أورده المشرع للمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية انها من الحوافز التى قصد بها حث العاملين على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء — اثر ذلك انه من غير الملائم ان تُمنح هذه الحوافز لرئيس الرقابة الادارية ونائبه وهما على قمة الجهاز الادارى لهذا المرفق وهما المقوط بهما تقدير جهود العاملين به .

### ملخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد المنظمة للأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية ان المشرع اتجه فى بادىء الامر الى تقييد الحق فى منح هذه الأجور والمكافآت او فى الحصول عليها فأصدر جملة قوانين وقرارات تنظم هذه الأجور والمكافآت كان آخرها التنظيم الذى أورده القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأجور والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون علاوة على أجورهم الأصلية ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت الذى نص فى المادة ( ٦ ) على انه « اذا كانت الوظيفة التى يشغلها العامل مقرر لها بدل تمثيل او بدل استقبال او بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه او اكثر ، فلا يجوز له ان يحصل على أى نوع من البدلات او الأجور او المكافآت التى يسرى عليها هذا القرار » — ثم عدل المشرع عن هذا الاتجاه فنص فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، واعاد تنظيم منح البدلات والأجور الإضافية فعددت المادة ( ٢١ ) البدلات التى يجوز منحها بقرار من رئيس الجمهورية وهى بدل التمثيل ، وبدل طبيعة العمل ، وبدل الإقامة والبدلات المهنية ونصت الفقرة الأخيرة منها على أنه « لا يجوز ان يزيد ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم عن ١٠٠٪ من الأجر الأساسى » كما نصت المادة ( ٢٢ ) على أنه « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس معدلات قياسية للإنتاج او الخدمات او حسب مستويات الأداء ، كما يجوز تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة او

بحونا او اقتراحات جدية تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء ويكون تقرير المكافآت التشجيعية بقرار من السلطة المختصة . » كما نصت المادة ( ٢٣ ) على ان « يستحق العامل اجرا عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تاديتها وفقا للتواعد والاحكام التي تضعها السلطة المختصة وتبين تلك الاحكام الحدود القصوى لما يجوز ان يتقاضاه العامل من مبالغ فى هذه الأحوال » .

ومن حيث انه ولئن كان يبين من هذه النصوص ان المشرع رفع القيود المتعلقة بمنح الأجور الاضافية والمكافآت التشجيعية ، ومن بينها القيد المتعلق بحظر الجمع بين الاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية وبين بدل النعش الذى يبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا ، الا انه فى خصوص الحالة المعروضة لما كان الواضح من التنظيم الذى اوردته المشرع للمكافآت التشجيعية والاجور الاضافية انها من الحوافز التى قصد بها حث العاملين على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء ، واطلقت يد السلطة المختصة فى تقرير هذه الحوافز حتى لا تحول القيود بينها وبين حفز العاملين الجدين المخلصين فانه يكون من غير الملائم ان تمنح هذه الحوافز لمن هم على قمة الجهاز الادارى للعرق كرئيس الرقابة الادارية ونائبه وهما المناط بهما تقرير جهود العاملين بهذا المرفق وحفز من يستحق منهم على الاستمرار فى بذل الجهود .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه من غير الملائم منح رئيس الرقابة الادارية او نائبه اجورا اضافية او مكافآت تشجيعية .

( ملف ٨٦/٤/٥٨١ — جلسة ١٩٧٣/٥/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

لائحة المكافآت عن اعمال الامتحانات التى يجريها ديوان الموظفين المعتمدة من مجلس الوزراء بجلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ تطبيقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — سريان هذه اللائحة ما دامت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون

نظام العاملين المدنيين لم تصدر بعد — أساس ذلك من نصوص هذا القانون.  
— نحن اختصاص اجراء امتحانات التعيين الى وزارات الدولة ومصالحها  
بمقتضى المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، والى مجالس  
المحافظات بالنسبة لموظفى مجالس المحافظات والمدن والقرى بمقتضى المادة  
٨٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — ليس ثمة ما يحول دون سريان قرار  
مجلس الوزراء المشار اليه على اعمال امتحانات التعيين فى الوظائف العامة  
بوزارات الدولة ومصالحها والمجالس المحلية — هذا القرار صدر لتحديد الاجور  
الاضافية عن اعمال الامتحانات بطريقة موضوعية — سريان القرار المشار  
اليه على اعمال الامتحانات للتعيين فى الوظائف العامة يحجب عن التطبيق  
الأحكام العامة بشأن الاجور الاضافية .

#### ملخص الفتوى :

ان لائحة المكافآت عن اعمال الامتحانات التى يجريها ديوان الموظفين  
المعتدة من مجلس الوزراء بجللسة ١٧ من يونية سنة ١٩٥٣ تطبيقا للمادة  
٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المعدلة  
بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ ، تنص فى المادة الاولى منها على أن « تمنح  
مكافآت عن اعمال الامتحانات التى يجريها الديوان لاختيار الموظفين  
اللازمين لوزارات الدولة ومصالحها » وقد تضمنت المادة الثانية من  
هذه اللائحة تحديدا للمكافأة التى تمنح لمن يشترك فى وضع اسئلة  
الامتحان التحريرى وتضمنت المادتان الثالثة والرابعة تحديدا للمكافأة  
التي تمنح لمن يشترك فى تقدير درجات اوراق اجابة الامتحانات التحريرية  
ومن يشترك فى الاختبارات الشخصية والعملية ومراقبة الامتحان والملاحظة  
كما تضمنت المادتان الخامسة والسادسة تحديدا للمكافأة التى تمنح  
للموظفين الاداريين والكتابيين وغيرهم وكذلك الخدمة الخارجين عن  
هيئة العمال الذين يندبون للعمل فى الامتحانات ولجاتها .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام  
الادارة المحلية ينص فى المادة ٨٠ منه على أن « تطبق فى شأن موظفى مجالس

المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة ، كما تطبق عليهم الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش ، وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أو لائحته التنفيذية » وينص في المادة ٨٢ منه على أن « يكون التعيين في الوظائف الخالية بمجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة بناء على مسابقة عامة يجربها مجلس المحافظة بين أبناء المحافظة بقدر الإمكان » . الخ » . وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية في المادة ١١٦ منه على أن « لرئيس المجلس سلطه منح الرواتب والبدلات والمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقا للفئات والأوضاع المقررة في القوانين واللوائح » .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة التاسعة منه على أن « تعمل الوزارات والمصالح والمحافظات عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار وزاري تحدد طريقة الاعلان البيانات الخاصة بالتوظيف بقرار يصدر من الوزير المختص كما يحدد ذلك القرار احكام الامتحان بالنسبة الى الوظائف التي يقرر شغلها بامتحان » وينص في المادة ٣٦ منه على انه « يجوز منح العامل اجرا عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تدبيرها في غير اوقات العمل الرسمية طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية » وتنص المادة ٢ من مواد اصدار القانون المذكور على أنه « . . . والى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه » ، وبناء على هذين النصين لا يزال حاريا قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٣ باعتقاد لائحة المكافآت عن اعمال الامتحانات التي يجريها ديوان الموظفين ما دامت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم تصدر بعد .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يونيو

سنة ١٩٦٣ سالف الذكر اثار فى عنوانه وفى مادته الاولى الى الامتحانات التى يجريها ديوان الموظفين باعتباره الجهة المختصة قانونا باجراء الامتحانات التعيين فى الوظائف العامة بوزارات الدولة ومصالحها ونقضا للائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النافذة وتمتد . وقد نقل هذا الاختصاص الى وزارات الدولة ومصالحها بمقتضى المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام التعاملين المدنيين بالدولة ، وكان قد نقل قبل ذلك الى مجالس المحافظات بالنسبة لموظفى مجالس المحافظات والمدن والقرى بمقتضى المادة ٨٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ، ولذا فليس ثمة ما يحول دون سريان قرار مجلس الوزراء المشار اليه على اعمال امتحانات التعيين فى الوظائف العامة بوزارات الدولة ومصالحها والمجالس المحلية التى تجرى وفق احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك على أساس ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يصدر لتحديد من يختص باجراء الامتحانات فهذا ما حدده القانون . ولكنه صدر لتحديد الاجور الإضافية عن اعمال الامتحانات بطريقة موضوعية سواء كان القائم بهذه الاعمال موظفى ديوان الموظفين ذاته او غيرهم من موظفى الدولة خاصة وان هذا الديوان كان يستعين بموظفى الوزارات فى اعمال الامتحانات . كما ان سريان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على اعمال الامتحانات التى يجريها الوزارات والمصالح والمجالس المحلية من شأنه توحيد المعاملة المالية للقائمين على هذه الامتحانات ايا كانت الجهة الادارية التى يتبعونها وفى ذلك تحقيق للمساواة الواجبة فى هذا الشأن .

ومن حيث ان سريان قرار مجلس الوزراء المشار اليه على اعمال الامتحانات للتعيين فى الوظائف العامة يحجب عن التطبيق الاحكام العامة بشأن الاجور الإضافية وذلك عملا بالقاعدة العامة فى تفسير القوانين والتى تقضى بأن الخاص يقيد العام ، ولا يغير من ذلك ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٠ من ان — النص الوارد بالتأشيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة عن السنوات

المالية من ١٩٦٨/٦٧ حتى الآن والذي يخول الوزير المختص سلطة وضع قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد الميزانية المسمى « تمويض العاقلين عن جهود غير عادية » لاثابة العاقلين عن تكليفهم بالعمل مؤداه الا يتتيد الوزير عند وضع هذه القواعد بأحكام القرارات المنظمة للاجور الاضافية وانما يكون له ان يسترشد بها بحسب ما يراه محققا لمصلحة العمل مع التقيد بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٢٩ سنة ١٩٦٥ طوال السنوات المشار اليها ، لا يفسر ذلك من سريان قرار مجلس الوزراء المسالف الذكر ما دامت ميزانية المحافظة تضمنت اعتمادا خاصا بأعمال الامتحانات اعتبارا من سنة ١٩٦٥ وما دام الوزير المختص وهو وزير الإدارة المحلية لم يضع اية قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد تمويض العاقلين عن جهود غير عادية تنفيذا للتاثيرات الملحقه بالميزانية.

بهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى صحة ما قامت به محافظة الشرقية من منح مكافآت للقائمين على اعمال الامتحانات التى اجرتها المحافظة لشغل الوظائف الشاغرة فيها وفقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر سى ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ملف ٤٤٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٢/١٧

#### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

##### المبدأ :

التدب بالاضافة الى العمل الاصلى لوظيفة مدير مكتب التعاون الاقتصادى فى الصناعة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية يوغسلافيا — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بالتصديق على بروتوكول انشاء المكتب وعلى لائحة النظام الاساسى — قرار اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ١٩٦٤/٤/٢٤ بخصوص الموظفين المصريين الذين يعملون فى هذا المكتب فانه يمكن استعارتهم او تدبهم على اساس انه عمل مؤقت او عمل اضافى لتوفير جزء من حصة جمهورية مصر العربية المقابلة لرتبات هؤلاء الموظفين — اعتبارهم يعملون فى جهة حكومة محلية يسرى عليها ما يسرى



على العاملين بالدولة — خضوع المكافأة التي يتقاضونها لأحكام القانون رقم ٦٧

لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ .

#### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦١/١/١٠ أبرمت اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية يوغوسلافيا وأقرها مجلس الأمة وتصدق عليها بالقرار الجمهوري رقم ١٢٤٩ في ١٩٦١/٩/١٢ ، ونصت المادة التاسعة منها على إنشاء مكتب مشترك مقره في كل من بلجراد والقاهرة ويعمل به خبراء فنيون واقتصاديون وتجاربيون من كلتا الدولتين ، ويختص هذا المكتب بتقديم توصياته الى كلا الطرفين وتتفق الحكومتان على كيفية تشكيل هذا المكتب وادارته وميزانيته التي تتول من الطرفين على أسس متساوية .

وفي ١٩٦١/٣/٢١ أبرم اتفاق بين الحكومتين يقضي بإنشاء لجنة مشتركة لتعاون الاقتصاد بين البلدين تقدم خبراء البلدين في شؤون الاقتصاد والصناعة وتجتمع مرة كل عام على الأثل وقد اجتمعت هذه اللجنة عدة مرات وأصدرت بروتوكولات بما تم الاتفاق عليه ، وهذه البروتوكولات تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية وصدرت قرارات جمهورية بالتصديق على جميع بروتوكولات هذه الدورات .

وفي بروتوكول الدورة الرابعة المبرم في ١٩٦٤/٦/١٨ اتفق الطرفان على إنشاء مكتب للتعاون الاقتصادي في الصناعة بين البلدين ، والحق بهذا البروتوكول لائحة النظام الأساسي لتكوين وتنظيم هذا المكتب ، وقد تصدق على هذا البروتوكول وعلى لائحة النظام الأساسي بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٩١ لسنة ١٩٦٤ ، وتلخص بنود النظام الأساسي للمكتب في أنه تابع للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين ويخضع لرقابتها ومقره الرئيسي في القاهرة ويجوز بقرار من اللجنة المشتركة إنشاء فرع له في بلجراد ، وبعين مدير المكتب بواسطة السلطات المحلية وموافقة اللجنة ، وتعد اللجنة المشتركة لائحة العملن بالمكتب بالنسبة للخبراء العرب واليوغسلاف . وتقسم ميزانية المكتب بالتساوي بين البلدين .

وقد وافقت اللجنة المشتركة على تعيين مدير مصرى للمكتب ونائب للمدير من الجانب اليوغوسلافى . وقد وافقت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ١٩٦٦/٤/٢٤ على انه بخصوص الموظفين المصريين الذين يعملون فى هذا المكتب فانه يمكن استعارتهم او تدبيرهم من وزارة الصناعة على اساس انه عمل مؤقت او عمل اضافى مثلهم مثل مدير المكتب .

وفى هذه الحالة يمكن توفير جزء من حصة جمهورية مصر العربية المتبلة لمرتبات هؤلاء العاملين .

وقد وافق السيد الدكتور وزير الصناعة على نخب المهندس . . . . . مديرا للمكتب ابتداء من اول ابريل ١٩٦٨ بالاضافة الى عمله الاصلى وقد صادقت اللجنة المشتركة على تعيين السيد المذكور مديرا للمكتب وتعيين السيد . . . . . اليوغوسلافى ، نائبا للمدير على سبيل التفريغ اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٨ وتحدد للآخر مرتب قدره ٢٠٠ جنيه مصرى شهريا . وقد نص فى بروتوكول الدورة السابعة للجنة المشتركة المبرم فى ١٩٦٩/٥/٣١ فى القاهرة على أن تحديد مرتب السيد مدير المكتب سوف يتفق عليه فيها بعد . وعلى ان يعمل بالائحة المكتب المرفقة بالبروتوكول بصفة مؤقتة ، وقد جاء فى اللائحة ما يلى :

١ — تحدد اللجنة المشتركة مرتب كل من مدير المكتب ونائب مدير المكتب وقد تحدد مرتب السيد نائب مدير المكتب اليوغوسلافى بمبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى شهريا كما سلف .

ب — يمنح موظفو المكتب القائمون بالعمل مكافأة اقصاها ٥٠٪ من مرتباتهم ويصرف لها حاليا ٣٠٪ فقط — ووفقا للمناقشات التى تمت فى ٢٩ ، ٣٠ من مايو ١٩٦٩ اقترح الجانب اليوغوسلافى تحديد مرتب مدير المكتب على اساس ٢٥٠ جنيه مصرى شهريا فى حالة التفريغ طول الوقت و ١٢٥ جنيها فى حالة العمل بعض الوقت وعلى ان يعمل بذلك اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٩ ، وقد تم رفع هذا الاقتراح الى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس الجانب المصرى ورئيس اللجنة المشتركة ، فورد رد وكيل وزارة الاقتصاد بخطابه المؤرخ ١٢/١٠/١٩٧٠ الذى جاء به ( انه يعرض

الموضوع على السيد نائب الوزير أنشر سيادته - 'ادراج' الاعتماد بميزانية المكتب موضوع منفصل كلية عن قواعد صرفه واستحقاق التقائم للمعمل له أو لجزء منه حسب قوانين الدولة .

واقترح سيادته ما يأتى :

١ - ادراج الاعتماد اللازم لأنعاب المدير مراعاة بنفسه مع مرتب نائب المدير وبعد الاتفاق مع الجانب اليوغسلافى .

٢ - صرف هذه الأنعاب يتوقف على اعتبارات نحبها قوانين الدولة فقد يكون المدير متفرغا أو معازرا أو نصف الوقت وكث . اعتبارات تحكم صرف المبلغ ومدى استحقاقه كليا أو جزئيا حسبها تنص عليه القوانين .  
وقد وافق السيد الوزير على ذلك .

وقد تم تعليه المبلغ المستحق عن المدة من أول يولييه ١٩٦٩ حتى آخر يونيه ١٩٧٠ وقدره ١٥٠٠ جنيه مصرى فى حساب محصن بمكافأة مدير المكتب بالمركز المالى لامكتب فى ١٩٧٠/٦/٣٠ وذلك حفاظا على حق السنوله فى متابل ما دفع كمرتب لنائب المدير اليوغسلافى عن الفترة من أول يونيو سنة ١٩٦٨ حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

ونظرا لأن السيد المهندس . . . . . لم يتقاصى أى شئ: نظير عمله بالمكتب ابتداء من أول ابريل ١٩٦٨ غنته يضالغب بصرف المبلغ المعلى بالأمانات السابق الاشارة اليه . وهو يعمل حاليا رئيسا للإدارة المركزية للتخطيط الصناعى والبحوث الفنية بالهيئة العامة للصنيع بالغة الممتازة ويتقاضى مرتبا قدره ٢٠٠ جنيه مصرى بالإضافة إلى بدل تمييز قدره ٤٠٠ جنيه سنويا وكان قبل ذلك رئيسا لمجلس إدارة شركة الناصر لصناعة المطروقات بمرتب سنوى قدره ١٨٠٠ جنيه رداً متصل ندره ٤٠٠ جنيه سنويا .

وتستطيع الهيئة العامة للصنيع الراى فيها إذا كن سيادته يستحق المبلغ المعلى كاملا دون التقيد بالقيود الواردة فى القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١

لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت باعتبار أن هذا المكتب له طبيعة خاصة ، وهل عدم جواز الصرف يسرى على المكافأة المطلوبة بالكليل وقدرها ١٥٠٠ جنيه أم على النصف الذى تتحمله ميزانية جمهورية مصر العربية وحده .

ومن حيث أن السيد المذكور وقد نخب مديرا للمكتب المشار اليه ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٦٨ بالاضافة الى عمله الاصلى بموافقة وزير الصناعة تنفيذا لما ينص عليه النظام الأساسى للمكتب من أن يعين مديرا للمكتب بواسطة السلطات المحلية وموافقة اللجنة المشتركة ، وأنه لما كانت اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة قد وافقت بجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٦ على أنه بخصوص الموظفين المصريين الذين يعملون فى هذا المكتب فانه يمكن استعارتهم أو تديهم من وزارة الصناعة على أساس انه عمل مؤقت او عمل اضافى ، مثلهم مثل مدير المكتب ، وفى هذه الحالة يمكن توفير جزء من حصة جمهورية مصر العربية المقابلة لمزونات «رأى الموظفين» ، فان هؤلاء العاملين الذين يعملون فى المكتب المذكور من المصريين يعتبرون انهم يعملون فى جهة حكومية محلية ويسرى عليهم ما يسرى على العاملين بالدولة ، ذلك ان الحكومة المصرية هى التى كلفتهم بالعمل فى هذا المكتب . اما الالتزام بتقسيم ميزانية المكتب بين البلدين بالتساوى فانه التزام بين الحكومتين «العاملين فى المكتب فيظلون خاضعين للقوانين المحلية» ، هذا بالاضافة الى ان المقر الرئيسى للمكتب فى القاهرة وان الفترة التى قام بها السيد المذكور بالعمل مديرا للمكتب كانت قد قضيت بالداخل .

ومن حيث ان المادة الأولى من قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأجور والمزبنات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠٪ ثلاثون فى المائة من الماهية او المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه ( خمسمائة جنيه فى السنة ) .

١ ومن حيث ان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، تتناول كافة المرتبات التى يتقاضاها العاملون نظير الاعمال التى يؤدونها فى أية جهة خارج نطاق الوظيفة الاصلية مهما اختلفت صورها . وقد اشار المشرع فى المادة الاولى من هذا القانون الى بعض تلك الجهات على سبيل التمثيل وليس على سبيل الحصر وهى الحكومة والشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات العامة والخاصة اى ان كل موظف عام يؤدي عملا اضافيا يتقاضى عنه راتبا او اجرا او مكافأة يخضع لاحكام قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالشروط والاوزاع الواردة فيه ، وهو ما استقر عليه افداء الجمعية العمومية السابق فى هذا الخصوص .

ومن حيث ان السيد المهندس . . . . . انتدب مديرا للمكتب المذكور بالإضافة الى عمله الاصلى ، وهو جهة حكومية خارج نطاق وظيفته الاصلية . كما ان سيادته لم يكن معارا خارج الجمهورية ، فانه من ثم يسرى على المكافآت التى يتقاضاها نظير هذا العمل احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ومن حيث ان المادة اولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على ان « تسرى احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

أ — ب — ج — د —

ز — المبالغ التى يتقاضاها العاملون المنتدبون او المعاونون فى الداخل علاوة على مرتباتهم الاصلية . . . » فمن ثمة طبقا لاحكام الفقرة ( ز ) من المادة الاولى سائلة الذكر يسرى على المكافأة المستحقة للسيد المذكور علاوة على مرتبه الاصلى احكام القرار الجمهورى المشار اليه على ان يؤدى الى الخزانة العامة ما يزيد على الحدود القصوى المشار اليها فى هذا القرار وفى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ آتئى الذكر على ان يخصم من ذلك النصف الذى تتحمله ميزانية جمهورية مصر العربية لتوفير جزء من حتمتها طبقا لما اقرتته اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ١٩٦٦/٤/٢٤ مسالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع المكافاة التى يتقاضاها السيد المهندس / ..... عن نفيه مدير لمكتب التعاون الاقتصادى فيه الصناعات بين مصر ويوغوسلافيا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقسوار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما على ان يخضع من ذلك النصف الذى تحمله ميزانية جمهورية مصر العربية على النحو سالف الذكر .

١ ملف ٢٨٩/٢/٨٦ — جلسة ١٥/١١/١٩٧٢

#### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية — صدور قرار جمهورى بالتطبيق للمادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بالتريخ لأحد العاملين فى نقاضى مكافاة من وكالة انباء الشرق الأوسط نظير العمل الإضافى الذى يؤديه بها قدرها خمسة وعشرون جنيها شهريا — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية ونصه فى ملته الأولى على إلغاء جميع القرارات التى صدرت لبعض الموظفين طبقا لنص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بزيادة نسبة المكافاة التى يتقاضونها علاوة على مرتباتهم — القيام وكالة انباء الشرق الأوسط اثر صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المكافاة التى يتقاضاها السيد المذكور الى ١٣ جنيها مكافاة ، ٦ جنيهات بدل انتقال ثابت ، ٦ جنيهات مكافاة تشجيعية — عدم جواز تعديل المكافاة على هذا النحو — جميع المبالغ التى قامت الوكالة بصرفها للسيد المذكور فى حقيقتها مكافاة اضافية نظير عمله بها فى غير اوقات العمل الرسمية — خضوع هذه المبالغ للنسبة المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

### ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية كانت تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافئته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنويا .

كما نص المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعى ذلك زيادة النسبة المشار إليها فى المادة الأولى الى ما يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية .. » .

ومن حيث انه بالتطبيق لحكم هذه المادة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٨ بالتخصيص للسيد / ..... فى تقاضى مكافأة من وكالة انباء الشرق الأوسط ، نظير العمل الإضافى الذى يؤديه بها ، قدرها خمسة وعشرون جنيها شهريا حيث كان راتبه الأصلى آنذاك سبعة وعشرون جنيها .

ومن حيث انه بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ - الذى عمل به اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٩ - ففضى بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بحيث اصبح نصها على انه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية ، لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافئته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ ( ثلاثين فى المائة ) من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه ( خمسمائة جنيه ) فى السنة » .

كما صدر فى ذات التاريخ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية — الذى عمل به ايضا اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٩ — والذى قضى فى مادته الأولى بأن « تُلغى جميع القرارات التى صدرت لبعض الموظفين تطبيقا لنص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بزيادة نسبة المكافأة التى يتقاضونها علاوة على مرتباتهم » .

ومن حيث انه على اثر صدور هذا القرار قامت الوكالة بتعديل المكافاه التى رخص القرار الجمهورى رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٨ للسيد المذكور فى بنودها بحيث أصبحت ١٣ جنيتها مكافأة ، ٦ جنديات بدل انتقال ثابت ، ٦ جنديات مكافأة تشجيعية وليس من شك فى أن تعديل المكافأة على هذا النحو امر غير جائز اذ ينطوى على غش نحو القانون وتحايل على احكامه حتى يمكن الاستمرار فى صرف ذات المكافأة التى رخص له استثناء فى تقاضياها بالقرار الجمهورى الملغى ، مع اخراج كابل ما يتقاضاه من الخضوع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بمرأه ان المادة الرابعة منه تنص على أن « لا تحسب فى تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تحسب كذلك فى مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها فى المادة الأولى » وليس ادل على ذلك من تقرير مكافأة تشجيعية تصرف اليه شهريا بالاضافة الى المبلغ الذى يتقاضاه نظير العمل الاضافى مع ان المكافأة التشجيعية — كما هو معلوم — لا تصرف الا بصفة عارضة وتقديرا لمعمل ممتاز اداه الموظف بالفعل .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فان المبالغ التى قامت الوكالة بصرفها للسيد المذكور تحت مسميات عديدة هى فى حقيقتها — وكما ارتأت ادارة الفتوى للجهاز المركزى للتظيم والادارة — مكافأة اضافية



إلقاء عمل اضافى مما يتعين معه اخضاعها للنسبة المتصوص عليها فى المادة  
الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث انه لا حاجة فى القول بأن القانون آنف الذكر اشارة فى  
ديباجته الى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمه  
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، ومن  
ثم فان احكامه لا تسرى على المكافآت التى يتقاضاها الموظف من الوكالة  
المشار اليها نظير ندبه للعمل بها باعتبار انها انشئت فى بادئ الامر كشركه  
توصية بسيطة وانها بقيت بعد تنازل اصحابها عنها الى المؤسسه  
المصريه العامه للانباء والنشر محتفظه بذاتها كمشروع خاص للمؤسسه  
او منشأة تابعة لها — لا حاجة فى هذا القول لأنه ايا كان النظر فى مدى  
سريان احكام القانون المذكور على المبالغ التى يتقاضاها الموظف من  
الشركات عموما وايا كان شكلها القانونى ، فان المادة الأولى منه اوردت  
« المؤسسات الخاصة » ضمن الجهات التى تخضع للمبالغ التى يتقاضاها  
الموظف منها لاحكامه . ولا جدال فى ان وصف « المؤسسة الخاصة »  
يلحق بالوكالة خلال الفترة السابقة على تنازل اصحابها عنها الى  
المؤسسة المذكورة ، كما يلحقها أيضا خلال الفترة التالية لهذا التنازل  
حتى مع التسليم ببقائها كمشروع خاص .

كما لا يسوغ القول فى هذا الصدد بأنه كان يتعين استصدار قرار  
جديد من رئيس الجمهورية بالترخيص للعامل المعروضة حائته فى تجاوز  
الحد الاتمى للمكافأة وانه يجب الا يضار من تراخى الجهة المختصة  
فى استصدار هذا القرار ، ذلك ان الامر فى النهاية متروك لتقدير هذه  
الجهة دون الزام عليها فى هذا الشأن .

واخيرا لا محل للاحتجاج بأن بدل الانتقال الثابت الذى تقرر للعامل  
المذكور انها كان نظير نفقات فعلية تام بصرفها ، ذلك ان هذا البديل

لم يتقرر الا بعد الغاء القرار الجمهورى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٨ المشار  
اليه وبمقصد التحايل على احكام القانون حسبما سبق البيان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان جميع المبالغ التى قامت  
وكلالة انباء الشرق الأوسط بصرفها للسيد / . . . . . هى فى حقيقتها  
مكافأة اضافية نظير عمله بها فى غير اوقات العمل الرسمية .

وبناء على ذلك فان هذه المبالغ تخضع للنسبة المتصوص عليها فى  
المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملف ٥١٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٣

#### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

##### المبدأ :

المكافأة التى يحصل عليها المائل لقاء قيامه بأعمال تصفية الشركة  
التجارية المقارية — خضوع هذه المكافأة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧  
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

##### ملخص الفتوى :

ومن حيث ان السيد / . . . . . فى قيامه بأعمال تصفية  
الشركة التجارية المقارية انما يقوم بأعمال لدى احدى الجهات التى حددها  
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وان المكافأة التى يحصل عليها لقاء هذا العمل  
لا تعدو ان تكون فى تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥  
نوعا من المكافآت الاضافية او الخاصة او مبلغا من المبالغ التى يتقاضاها  
بوصفه مندبا بقرار من المؤسسة التى كان ينبعها ابان كونه رئيسا لمجلس  
ادارة احدى شركاتها بالاضافة الى مرتبه الاصلى للقيام بأعمال تصفية الشركة  
التجارية المقارية الامر الذى يجعل هذه المكافأة تخضع لاحكام القانون  
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥  
اذا كان تكليف المركز القانونى للمصطفى ومدى اعتباره عاملا او وكبلا عن  
الشركاء فى قيامه بأعمال التصفية .

ومن حيث ان الثابت ان السيد / . . . . . يتقاضى بدل تهيل

تدره ١٠٠٠ جنيه بوصفه رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية ، ومن ثم لا يمنح علاوة على ذلك أى نوع من البدلات والأجور والمكافآت التى تسرى فى شأنها احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه عملاً بأحكام المادة السادسة منه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / ..... رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية فى تقاضى مكافأة نظير قيامه بتصفية الشركة التجارية العقارية لتقاضيه بدل تمثيل يزيد على ٥٠٠ ج سنوياً عملاً بأحكام المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

( ملف ٧٩/٢/٢٢ - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣ )



## أجنبي

- الفصل الأول - اقلية الأجانب وأبصارهم .
- الفرع الأول - إقامة الأجانب في البلاد .
- الفرع الثاني - إبعاد الأجنبي عن البلاد .
- الفصل الثاني - استخدام الأجانب .
- الفصل الثالث - حظر تملك الأجانب للعقارات .
- الفصل الرابع - حظر تملك الأجانب للأرض الزراعية وما في حكمها .

**الفصل الأول**  
**اقامة الأجانب وابعادهم**  
**الفرع الأول**  
**اقامة الأجانب في البلاد**

---

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

**المبدأ :**

تتمتع الدولة بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات اقامة او عدم اقامه  
الأجنبي في اراضيها في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام — عدم التزامها  
بالسماع له بالدخول في اراضيها او بمد اقامته الا اذا كانت تشريعاتها ترتب  
له حقا في ذلك .

**ملخص الحكم :**

من الأصول المسلمة : ان الدولة بحكم ما لها من سيادة على اقليمها  
والحق في اتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للمحافظة على كيانها وامنها  
في الداخل والخارج ومصالح رعاياها ، تتمتع بسلطة عامة مطلقة  
في تقدير مناسبات اقامة او عدم اقامة الأجنبي في اراضيها في حدود ما تراه  
متفقا مع الصالح العام ، فلا تلتزم بالسماع له بالدخول في اراضيها ولا بمد  
اقامته بها الا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا من هذا القبيل بحسب  
الأوضاع والشروط التي تقررها ، فان لم يوجد ، وجب عليه مصادرة  
البلاد مهما تكن الأعدار التي يتعلل بها او يتحمل لها ، حتى ولو لم يكن  
به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز ابعاده خلال المدة المرخص له فيها  
باتالية اذا كان في وجوده خطر عليها ، وذلك بعد اتباع الأوضاع المقررة  
ان وجبت .

### قاعدة رقم ( ٢١١ )

#### المبدأ :

إقامة الأجنبي في مصر هي مركز قانوني لا بد لنشؤنه من صدور قرار إداري — يستوى في ذلك أن تكون الإقامة خاصة أم عادية أم مؤقتة .

#### ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص المواد ٩ و ١٠ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب ، أن إقامة الأجنبي في مصر خاصة أم عادية أم مؤقتة هي مركز قانوني لا ينشأ من تلقاء نفسه ، بل لا بد لنشؤنه من صدور قرار إداري به .

( طعن ١٦٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٨/٤ )

( ملحوظة : في نفس المعنى طعن ٣٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة

( ١٩٦٦/١١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

#### المبدأ :

أنواع الإقامة الثلاثة الخاصة والعادية والمؤقتة وسلطات الدولة في كل منها — حق الدولة في الإبعاد والقيود التي ترد على هذا الحق دائما لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب .

#### ملخص الحكم :

أن الأصل في إقامة الأجنبي باتليم الدولة وفي حق الدولة في إبعاده هو أن الدولة إذا ما سمحت للأجنبي بالدخول إلى إقليمها فإنه لا يترتب على ذلك نشوء حق دائم لهذا الأجنبي في الاستقرار بإقليمها فهذا الحق مقصور على المواطنين وحدهم . وتحدد الدولة عادة للأجنبي السذى يفد إلى إقليمها مدة إقامة معينة يفادير الاقليم لزاما عند انتقضائها ما لم تسمح له بتجديد هذه المدة لأجل آخر معلوم — ويتمتع الأجنبي خلال هذه المدة

بالأوضاع التي تحدد الدولة في هذا الشأن غير ان حق الاجنبي في ذلك المصرح له بها ، بالاقامة والتنقل داخل اقليم الدولة وفقا للشروط يرد عليه قيد اساسي مستند من حق الدولة في البقاء والمحافظة على سبلتها . وهذا الحق الاصيل كاف وحده لتحويل الدولة سلطة ابعاد كل اجنبي يهدد سلامتها وذلك على الرغم من عدم انقضاء مدة الاقامة المصرح بها والواقع انه لم تكن هناك قواعد قانونية تنظم اقامة الاجانب في مصر اقامة مؤقتة واقامة دائمة الى ان ابرمت اتفاقية مونترو بالغاء الامتيازات الاجنبية فغلب الشارع المصري الى ضرورة معالجة امر دخول الاجانب هذه الديار واقامتهم بها بتشريع محدد فأصدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب في مصر على ان هذا القانون وان نظم دخول الاجانب في هذه البلاد وخروجهم منها الا انه اكتفى في شأن اقامة الاجانب بنص المادة العاشرة منه ، وهذه المادة تنرم الاجنبي بمغادرة الاراضي المصرية بمجرد انتهاء مدة الاقامة التي رخص له بها اذ حصل على ترخيص بعدها قبل انتهائها فلم يبين هذا القانون احكام الترخيص بالاقامة ومنها . وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واقامة الاجانب في مصر ونص في مادته الخامسة والعشرين على الغاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه كما انقضى المرسوم الصادر في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٣٨ الخاص بابعاد الاجانب وقد بين المشرع في هذا المرسوم بقانون احكام دخول الاراضي المصرية والخروج منها والاقامة بها والابعاد منها فبسط في المادة التاسعة منه القاعدة العامة وهي ان الترخيص بالاقامة شرط لاقامة الاجنبي في مصر فجرت هذه المادة بانه يجب على كل اجنبي ان يكون حاصلا على ترخيص في الاقامة وان يغادر الاراضي المصرية عند انتهاء مدة اقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على رخيص من وزارة الداخلية في مد اقامته وتسميت المادة العاشرة الاجانب من حيث الاقامة الى ثلاث فئات :



الأولى تضم الأجانب ذوى الإقامة الخاصة وهم أجانب رخص لهم بحكم القانون فى الإقامة مدة معينة تتجدد وجوبا عند الطلب الا فى حالات استثنائية . وجاء فى الفقرة الخامسة بند الأجانب ذوى الإقامة الخاصة او يرخص لأفراد هذه الفئة فى الإقامة لمدة عشر سنوات تجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا فى إحدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ ونصت المادة الخامسة عشرة من هذا القانون على ان ( لوزير الداخلية بقرار منه ابعاد الأجانب ولا يجوز ابعاد الأجنبى ذى الإقامة الخاصة او العادية الا اذا كان فى وجوده ما يهدد أمن الدولة او سلامتها فى الداخل او فى الخارج او اقتصادها القومى او الصحة العامة او آداب العامة او كان عالة على الدولة وبشرط اخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية — المادة ١٦ ) والفئة الثانية التى نصت عليها المادة العاشرة هى فئة الأجانب ذوى الإقامة العادية . والفئة الثالثة هى فئة الأجانب ذوى الإقامة المؤقتة . أما الفئة الثانية ( الأجانب ذوو الإقامة العادية ) فتضم اجانب رخص لهم بحكم القانون فى الإقامة مدة معينة — خمس سنوات — الا فى حالات استثنائية يجوز للسلطة التنفيذية تجديد اقامتهم . أما الفئة الثالثة ( الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة ) فتضم اجانب جعل الترخيص لهم فى الإقامة وكذلك تجديدها جواريا للسلطة التنفيذية . وقد قدر الشارع فى التفريق ما بين مختلف هذه الفئات ظروف مصر الخاصة ومصلحتها والفرص الذى يهدف اليه الأجنبى من الإقامة ومدى تجاوبه او تنافره مع حاجة الدولة فليس الأمر على سواء بالنسبة لهؤلاء جميعا من حيث مصالح الدولة وسياسنها العامة . وفاد ما تقدم ان المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تلزم الأجنبى الذى يرغب الإقامة فى مصر أن يحصل على ترخيص بها من وزارة الداخلية وتلزمه بمفادرة الاراضى المصرية بمجرد انتهاء مدة الإقامة المرخص له بها ما لم يحصل قبل انتهائها على ترخيص يمددها فإذا ما اقام بغير ترخيص سواء كان ذلك ابتداء ام بعد انتهاء مدة

اقامة سبق ان رخص له بها جاز انهاء اقامته وتكليفه مغادرة البلاد فحق الأجانب فى الإقامة باتليم الدولة من الحقوق التى تستقل هى بالتصرف فيها وتنظيمها وتعيين ما يترتب عليها من آثار دون ان يرد على سطاتها فى ذلك قيد الا ان ترتبط بمعاهدة او تصدر تشريعا خاصا فى هذا الشأن وقد رخص الشارع المصرى للأجنبى ذى الإقامة 'الخاصة' وبحكم القانون فى الإقامة عشر سنوات تبدأ من تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ المنشور بالعدد رقم ٨٧ من الوقائع المصرية - وجعل هذه المدة تجدد وجوبا أى دون مجال لتقدير السلطة التنفيذية بمجرد الطلب ويستثنى من كل ذلك ان يكون الأجنبى فى احدى حالات الإبعاد المنصوص عليها فى المادة ١٥ فقرة ثانية التى لم تترك إبعاد الأجنبى من ذوى الإقامة الخاصة خاضعا لتقدير السلطة التنفيذية بل حددت الحالات التى يجوز فيها الإبعاد واشترطت لاجرائه اخذ رأى لجنة خاصة بينت تشكيلها المادة ١٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر فاذا ما وجد الأجنبى فى احدى هذه الحالات سقط حقه فى الترخيص وفى تجديد الترخيص .

( طعن ٥٥٥ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢١٣ )

#### المبدأ :

اقامة اجنبى المعارضة لا تعدو ان تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم الا على مجرد التسامح من جانب الدولة - الترخيص او عدم الترخيص له بالإقامة ومد او عدم مد اقامته - ترخص الادارة فى تقدير ذلك بسلطة مطلقة فى حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام - عدم التزامها بالسماح له بالدخول او بمد اقامته الا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا فى ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر واقامة الأجانب الصريحة فى أنه « يجب على كل اجنبى ان يكون

حاصلا على ترخيص في الإقامة وإن يغادر الأراضي المصرية عند انتهاء مدة إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد إقامته » . فالترخيص أو عدم الترخيص للأجنبي بالإقامة ، ومد أو عدم مد إقامته بعد ذلك ، هو على مقتضى المادة المذكورة من المسائل التي تتركز الإدارة في تقديرها بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقاً من الصالح العام ، وليست بسلطة هذه متبعدة بقيود أو آثار قانونية معينة تفرضها القوانين مقدماً ، ومرد ذلك إلى أن الدولة بحكم ما فيها من سيادة اقليمية تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أو عدم إقامة الأجنبي في أراضيها ، ولا تلزم قانوناً لا بالسماح له بالدخول فيها ولا بمد إقامته بها ، إلا إذا كانت تشريعاتها توجب له حقاً من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التي تقررها ، فإن لم يوجد ، وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأعذار أو الفرائع التي يتعلل بها أو يتمحل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته على الأمن أو الآداب إذ إقامته العارضة لا معنى أن تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم إلا على مجرد السماح المؤدي من جانب الدولة . وأمر ذلك كله متروك تقديره لسلطاتها المطلقة استناداً إلى سيادتها على إقامتها وحققاً في إنفاذ ما تراه لازماً من الوسائل للحفاظ على كيانها ومصالح رعاياها حسبما يترأى لها أنه محتق للمصلحة العامة بأوسع معانيها . وعلى هدى ما تقدم ، فالإدارة إذ أصرت على مغادرة المطعمون عليها للبلاد بعد انتهاء مدة إقامتها التي كانت قد رخصت لها بها ، وإذا رفضت مدها بما لها من سلطة تقديرية مطلقة في هذا الشأن بمرعاة أن ملوكها مقترنا بماضيها في فترة إقامتها الأخيرة التي انتهت لا يبرر هذا المد بصرف النظر عن تعللها لهذا المد بحجة الاستشفاء بحمايات حلوان لمدة قد ظهر للحكمة أنها مع ذلك قد انقضت — أن الإدارة إذ تصرفت على هذا النحو لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال سلطاتها في شيء . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون ، فينصم الفسأؤه ورفض طلب وقف التنفيذ ، وهذا كله مع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء .

## تكملة رقم ( ٢١٤ )

### المبدأ :

ترخص الجهة الإدارية في تجديد الإقامة المؤقتة أو عدم تجديدها وفقاً لما تراه ملائماً لمصالح العام - التزام الأجنبي بمغادرة البلاد إذا لم تجدد الإقامة - السماح بالإقامة المؤقتة لا يحى حقاً منتها في الإقامة الخاصة - مجرد السماح للأجنبي الذي انتهت إقامته الخاصة بالعودة إلى البلاد زيارة والدته لا يعنى تجديد إقامة خاصة سبق ان انتهت قبل العودة - انتهاء شبه أساءة استعمال السلطة في ابعاد الأجنبي في مثل هذه الصورة .

### مفخص الحكم :

إذا كانت وزارة الداخلية قد وافقت على عودة المدعى إلى البلاد ومنحه تأشيرة بالاذن بدخول مصر عاد بمقتضاها في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ لغرض خاص معين هو زيارة والدته الطاعنة في السن بعد وفاة والده ولدة محدودة موقوفة عندها شهران اثنان على سبيل التسامح المجرد لغرض المذكور - فموافقة وزارة الداخلية والحالة هذه لا نعدو ان تكون سماحا لهذا الأجنبي بدخول البلاد لأقامة عارضة مبتدأة مما تترخص منه جهة الإدارة بسلطاتها التقديرية في حدود ما تراه متفقاً والمصلحة العامة فلها ان ترخص ابتداء في الإقامة أو لا ترخص كما ان لها تحديد مدة هذه الإقامة ، وكذا تجديدها إذا انتهت أو عدم تجديدها ومتى انتهت الإقامة المرخص فيها ورفضت الإدارة تجديدها لما قام لديها من أسباب مبررة واعتبارات تتعلق بالأمن وبالصالح العام ويرجع إليها في تقدير خطورتها وجب على الأجنبي مغادرة البلاد فوراً . ولا يحول دون إثبات الصالح العام وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامه الدولة في هذا الشأن وجود مصلحة شخصية للأجنبي بالبلاد تتحقق ببقائه فيها فترة من الزمن والثابت من الأوراق ان جهة الإدارة كانت تستطيع بعد ابعاد المظنون عليه في أعقاب العدوان الطائش على مصر عدم التصريح له بالعودة إلى البلاد ، ولكنها سمحت له في أبريل سنة ١٩٥٨ بالدخول بتأشيرة

مؤقتة تلبية للعوامل السالف شرحها ثم مدت الإدارة بعد ذلك اقامته هذه حتى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، والترخيص في الإقامة وتجديدها على ما سلف بيئته جوازي لها وقد طلبت إدارة المباحث العامة بكتابها رقم ( ٥٨/٧٦٥٠ ) في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٨ عدد مد فترة اقامته المؤقتة المعارضة لأسباب تتعلق بأمن البلاد وسلامتها ومن ثم فإن هذا التماسح السخى من جانب الإدارة من جهة وقيام السبب الحصل بالصالح العام من جهة أخرى والوضع القانوني للطعمون عنده من حيث طبيعته حقه في الإقامة والإجراء الذى اتخذ حياله من جهة ثالثة كل أولئك يبعد بـل ينفى امسالة شبيهة اساءة استعمال السلطة ويهدر القول بأن مخالفته وقعت لأحكام القانون . هذا الى ان الطعمون عليه قد غادر البلاد بالفعل جمع زوجته وأولاده في ٧ من أغسطس سنة ١٩٦٠ .  
( طعن ٥٥٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢١٥ )

#### المبدأ :

إذا كانت إقامة الأجنبي مؤقتة ترخصت الإدارة في تقدير مناسبتها بسلطة مطابقة في حدود المصلحة العامة بأوسع معانيها — إذا كانت اقامته خاصة او عادية فالإدارة رفض الترخيص بها او تجديدها إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن او السلامة في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو السكينة او كان على الدولة — لا ضرورة عندئذ لأخذ رأي اللجنة المتصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ — الحالات التى يتعين فيها أخذ هذه اللجنة .

#### ملخص الحكم :

انه وان اخطفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية في كل حالة من حالات الإقامة الثلاث ( الخاصة او العادية او المؤقتة ) ، الا انه يلزم فيها جميعا ، طبقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، ان تكون بترخيص من وزارة الداخلية . فاذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت

تمى تدبير مناسباتها بسلطة مطلقة فى حدود ما تراه متفقاً مع المصلحة العامة بتوسع معانيها ، اذ الإقامة العارضة لا تعدو أن تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم الا على مجرد التسامح الودى من جانب الدولة ، ولا تزايلها هذه النصفة بما تكرر تجديدها . ما دام لم يصدر قرار ادارى ينشئ للاجئى مركزاً قانونياً فى اقامة من نوع آخر . واذا كانت الإقامة خاصة او عادية كن لها ان ترفض الترخيص بها او تجديدها . حتى لو توافرت شروطها الأخرى . اذا كان فى وجود الاجئى ما يهدد أمن الدولة او سلامتها فى الداخل او فى الخارج او اقتصادها التومى او الصحة العامة او الاداب العامة او السكينة العامة او كان عالة على الدولة . وذلك بدون حاجة الى اخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ اذ اشترط اخذ رأى هذه اللجنة انها يلزم . طبقاً لل مادة ١٥ . فى حالة ابعاد الاجئى من نوى الإقامة الخاصة او العادية خلال مدة الإقامة المرخص له فيها ، -مما يلزم اخذ رايها عند تقرير ملاعبة الترخيص للاجئى فى الإقامة او تجديدها ايا كانت صفتها بعد انتهائها ولا عند ابعاد الاجئى من نوى الإقامة المؤقتة حتى خلال مدة الإقامة المرخص له فيها .

( طعن ١٦٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٨/٤ )

( طعن ٣٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

#### المبدأ :

تبييز القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فئة الأجانب نوى الإقامة الخاصة — اعتباراً اقامتهم فى البلاد فى حكم الإقامة الممتدة — أساس ذلك : هو ان الترخيص بالإقامة لهم وبتجديدها بقوة القانون ، دون ان يكون للإدارة سلطة تقديرية فى هذا الشأن — رفض الترخيص بالإقامة او تجديدها اذا ما توافرت حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من هذا القانون — مشروط بعرض امر ابعادهم على اللجنة المشار اليها فى المادة ٢٩ ، ووجوب موافقتها على ذلك .

### ملخص الحكم :

ان قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ ،  
فى شأن دخول وإقامة الأجانب ، بأراضى الجمهورية العربية المتحدة  
والخروج منها ، المنشورة بالجريدة الرسمية فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠ ،  
بالمصدر رقم ٧١ قد افرد الباب الثالث منه لأحكام تراخيص الإقامة .  
وقد نصت المادة السادسة عشرة منه على أنه يجب على كل اجنبى ان  
يكون حاصلا على ترخيص فى الإقامة وعليه ان يفاسد اراضى الجمهورية  
العربية المتحدة عند انتهاء مدة اقامته ، ما لم يكن قد حصل قبل ذلك  
على ترخيص من وزارة الداخلية فى مد اقامته . وقسمت المادة ١٧  
منه الاجانب من حيث الإقامة الى ثلاث فئات :

- ١ — اجانب ذوى إقامة خاصة .
- ٢ — اجانب ذوى إقامة عادية .
- ٣ — اجانب ذوى إقامة مؤقتة .

وحددت المادة ١٨ منه فئات الاجانب ذوى الإقامة الخاصة ، وهم  
خمس فئات . وجاء فى الفترة السابعة من هذه المادة ما يأتى : ( ويرخص  
لأفراد هذه الفئة فى الإقامة مدة عشر سنوات تتجدد عند الطلب ، وذلك  
بالم يكونوا فى احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٦ ) ووضح  
ان المشرع قد ميز فئة معينة من الاجانب ( ذوى الإقامة الخاصة ) نظرا  
لتوطد الصلة بينهم وبين الجماعة الوطنية ، وارتباطهم بها ماديا او معنويا  
وهؤلاء هم : الفلسطينيون ، والاجانب الذين ولدوا فى الاقليم المصرى قبل  
تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، والاجانب الذين  
مضى على اقامتهم فى الاقليم المصرى عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر  
المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ والاجانب الذين مضى على اقامتهم اكثر من  
خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام ، والعلماء ورجال الاسب والنن والصناعة  
والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جلية للبلاد . فرخص لهم  
فى الإقامة مد عشر سنوات بحكم القانون . كذلك قرر ان يكون تجديد  
هذه المدة وجوبيا لمدة عشر سنوات اخرى بمجرد الطلب ، وذلك فيما

عدا الحالات التي ينحقق فيها بالنسبة لهؤلاء الأجانب سبب من أسباب الإبعاد . ومن ثم يتضح ان اقامة الأجانب المتهين الى هذه الفئة — وهى الإقامة الخاصة — هى فى الواقع تضم عناصر قانونية وقضائية لكفيل بجعل الإبعاد بعيدا عن الأهواء والتسرع . وقد كان التشريع السابق المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ يقتصر فى هذا الصدد على اشتراط اخذ رأى اللجنة السالف ذكرها دون أن يستلزم موافقتها .

( طعن ٢٤ لسنة ٨ ق ، ٥٢ لسنة ٩ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٤ )



## الفرع الثاني إبعاد الأجانب عن البلاد

### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

#### المبدأ :

إبعاد الأجانب — هو حق مقرر للدولة ، ولها سلطة تقديرية لبررائه  
تقيدها بحسن استعمال هذا الحق ، بقليم الإبعاد على أسباب جدية ،  
يقتضيها الصالح العام في حدود القانون .

#### ملخص الحكم :

من المبادئ المقررة ان للدولة حق إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب  
غير المرغوب في بقائهم وفقاً لخطرهم ، وتأميناً لسلامتها ، وصيانة لكيانها  
شعباً ومجتمعاً من كل ما يضره . كما ان للدولة الحق في تقدير ما يعتبر  
ضاراً بشؤونها الداخلية والخارجية وما لا يعتبر كذلك ، ولها حق  
اتخاذ الإجراءات المناسبة لكل مقام في حدود الواجبات الانسانية ، وما  
تعارف عليه دولياً ، ولها سلطة تقديرية لبررات الإبعاد ولا يرد على هذا  
الحق الا قيد حسن استعماله ، بحيث يكون الإبعاد قائماً على أسباب  
جذبة يقتضيها الصالح العام في حدود القانون .

( طعن ٢٤ لسنة ٨ ق ، ٤٥٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢١٨ )

#### المبدأ :

إبعاد الأجانب — مدى رقابة القضاء الإداري على قرار الإبعاد —  
وقوف هذه الرقابة عند حد المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة الإدارية —

اساس ذلك واثره — ليس للقضاء وزن مناسبات قرار الإبعاد او التدخل في تقدير خطورة سببه — دخول ذلك في نطاق الملاعبة التقديرية للإدارة بغير خطورة سببه — دخول ذلك في نطاق الملاعبة التقديرية للإدارة بغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ومن مخالفة القانون .

#### ملخص الحكم :

ليس للقضاء الإداري . في حدود رقابته القانونية ان يتطرق الى بحث ملاعبة الإبعاد الذي كشفت جهة الإدارة عن سببه ، او ان يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب ، ومدى ما يمكن ترتيبه عليه من آثار باحلال نفسه محل وزارة الداخلية فيها هو متروك لتقديرها ووزنها . بل ان وزارة الداخلية حرة في تقدير أهمية الحالة والخطورة الفاجئة عنها والاثر الذي يناسبها ، ولا هيئة للقضاء الإداري على ما تكون منه عقيدتها واقتناعها في شيء من هذا ، ذلك ان نشاط هذا القضاء في وزنه لقرارات الإبعاد ينبغي ان يقف عند حد المشروعية او عذرها في نطاق الرقابة الإدارية فلا يجاوزها الى وزن مناسبات قرار الإبعاد او مدى خطورتها مما يدخل في نطاق الملاعبة التقديرية التي تملكها الإدارة وتنفرد بها بغير معقب عليها فيها ما دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ومن مخالفة القانون .

(طعن ٢٤ لسنة ٨ ق ، ٤٥٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨)

#### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

##### المبدأ :

سقوط حق الأجنبي في الإقامة بالقرار الصادر بإبعاده — موافقة الإدارة على عودته لفرض خاص معين يعتبر من قبيل الترخيص في إقامة عارضة مبتدأة — وجوب مغادرة البلاد اذا رفضت الإدارة تجديدها لأسباب تتعلق بامن النولة والصالح العام — لا يحول دون ذلك تحقق مصلحة شخصية للأجنبي في التجديد .

### ملخص الحكم :

ان المدعى وان كان في الماضي من الاجانب نوى الإقامة الخاصة بالبلاد الا انه حقه في هذه الإقامة قد سقط وزالت آثارها القانونية بعد اذ صدر القرار رقم ١٧ من السيد وزير الداخلية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بناء على تحريات ادارة المباحث العامة وموافقة اللجنة المختصة بإبعاده نظورته على أمن الدولة وسلامتها ونشاطه المعادي ابان العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦ ، وبعد اذ نفذ هذا القرار بمفادته هو وزوجته البلاد الى فرنسا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بعد سحب بطاقتي اقامتهما الخاصة رقمي ٢٦٣٥٨ و ٢٦٣٥٩ واخراج اسبهما في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٧ في قائمة المنوعين من دخول البلاد ، وعدم طعنه قضائيا في هذا القرار في الميعاد القانوني ، ومن ثم فان موافقة وزارة الداخلية بعد ذلك على عودته الى البلاد ومنحه تأشيرة بالان بدخول مصر عاد بمقتضاها في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٥٨ لغرض خاص معين هو زيارة وانته المسنة بعد وفاة والده ، ولدة محددة موقوتة عدتها شهران عنى سبيل التسامح المحض لدواعي الانسانية ، انها يكونان بمثابة السماح له بومسه اجنبيا بدخول البلاد لاقامة عارضة مبتدأة مما ترخص فيه لادارة سلطاتها التقديرية في حدود ما تراه متفقا والمصلحة العامة فله ان ترخص ابتداء في الإقامة اولا ترخص كما لها تحديد مدة هذه الإقامة ، وكذا تجديدها اذا انتهت او عدم تجديدها ، ومتى انتهت الإقامة المعارضة لترخص فيها ورفضت الادارة تجديدها لما قام لديها من اسباب مبررة محل بالامن وبالصالح العام ويرجع اليها تقدير خطورتها ، وجب على الاجنبي مغادرة البلاد فوراً ولا يحول دون اثار الصالح العام وتغليب جيب الامن وضروراته وسلامة الدولة في هذا الشأن وجود مصلحة شخصية للاجنبي بالبلاد تتحقق ببقائه فيها فترة من الزمن .

( ملخص ٧٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤ )

### تعليق :

#### اقامة الاجانب وابعادهم امام مجلس الدولة

على الصفحات التالية سيجد الباحث دراسة للدكتور نعم عطية

تشرها بمجلة ادارة قضايا الحكومة ( العدد الاول — السنة الثالثة ) ولئن كانت هذه الدراسة قد اعدت عن اقامة الاجانب وابعادهم فى ظل المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر واقامة الاجانب الذى الفى بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول واقامة الاجانب بأراضى الجمهورية والخروج منها ، الا ان الدراسة المذكورة لا زالت تحتفظ بقيمتها للباحثين ذلك ان احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ الخاصة بانواع الاقامة التى تمنح للاجانب فى مصر ، وبابعادهم اذا لزم الامر لم تختلف اختلافا جذريا عن احكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

### احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠

قسمت المادة ١٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ الاجانب من حيث الاقامة الى ثلاث فئات : ١ — اجانب ذوى اقامة خاصة ٢ — اجانب ذوى اقامة عادية ٣ — واجانب ذوى اقامة مؤقتة .

واوضحت المادة ١٨ الاجانب ذوى الاقامة الخاصة بانهم :

١ — الاجانب الذين ولدوا فى الاقليم المصرى قبل تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع اقامتهم فيه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ — الاجانب الذين مضى على اقامتهم فى الاقليم المصرى عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع اقامتهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون . وكانوا قد دخلوا الاراضى بطريق مشروع .

٣ — الاجانب الذين مضى على اقامتهم فى الجمهورية العربية المتحدة اكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا اراضيها بطريق مشروع . وكذلك الاجانب الذين يمضى على اقامتهم اكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها اذا كانوا فى الحالين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومى او يؤدون خدمات علمية او فنية او فنية للبلاد .

وتعين هذه الاعمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية .

٤ — العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية .

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة عشرة سنوات تتجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٦ .

وأوضحت المادة ١٩ أن الأجانب ذوي الإقامة العادية هم :

الأجانب الذين مضى على إقامتهم في الإقليم المصري خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع هذه الإقامة حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة خمس سنوات يجوز تجديدها .

ونصت المادة ٢٠ على أن الأجانب ذوي الإقامة المؤقتة هم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة . ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها سنة يجوز تجديدها .

وقد كشف التطبيق العملي للمادة ٢٠ عن عدم انساق أحكامها مع تطورات المجتمع : الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى ضرورة تعديل هذه المادة ، وخاصة أن أحكامها قد استمرت جامدة على صورتها التي كانت عليها منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن رغم التطورات التي طرأت على أنظمة الإقامة خلال تلك الحقبة .

وانطلاقاً من سياسة الحكومة في بذل أقصى جهد لتوفير الجو الملائم لسياسة الانفتاح الاقتصادي أمام رعوس الأموال الأجنبية والعربية بهدف تنشيط الاستثمار المنتج للحصول على أكبر معدلات النمو والموارد المتاحة ، وتحقيقاً للاستقرار العائلي للأجانب ذوي الارتباط الأسرى بمصر ، وتيسيراً على الأجانب ذوي الارتباط الطويل والقوى بمصر والعمل على خلق جو من الثقة والاستقرار ليطمئن المستثمرون على أموالهم ومشروعاتهم .

لذلك فقد صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ مستهدفا تحقيق الاعترافات المشار إليها حيث قضى بإضافة فقرة جديدة الى المادة ٢٠ من القرار بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها تجيز منح الترخيص في الإقامة لمدة أقصا ثلاث سنوات للأجانب ذوي الإقامة المؤقتة ، ويجوز تجديدها وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية .

وجدير بالذكر أن هذا التعديل المقترح لا يخل بسلطة وزارة القوى العاملة والتدريب المهني في تحديد فترة الترخيص بالعمل للأجانب بما يكفل حماية الأيدي العاملة الوطنية من المنافسة الأجنبية ، ولا بالتعاون القائم بين وزارة الداخلية ووزارة القوى العاملة والتدريب المهني في مواجهة مخالفات الأجانب لأحكام قانون العمل حيث أن الأصل طبقا للمادة ٢٠ هو منح الترخيص لمدة سنة واحدة وإن منح الترخيص لمدة ثلاث سنوات هو أمر استثنائي يكون صدوره نموذبا بقيام الحاجة اليه ووفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية . ١٠ المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ .

ومضت المادة ٢١ فأوضحت أنه « يحدد وزير الداخلية بقرار يصدره الإجراءات الخاصة بالترخيص في الإقامة وتجديدها وميعاد طلبها .

وأضافت المادة ٢٢ أنه لا يجوز لأحد أفراد الفئتين المشار إليهما في المادتين ١٨ و ١٩ الغياب في الخارج مدة تزيد على ستة أشهر ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لأعذار يقبلها . ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب في الخارج على سنتين .

ويترتب على مخالفة الأحكام المتقدمة سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له فيها .

ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتفهبون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك .

ولا يجوز طبقا للمادة ٢٣ من القانون للأجنبي الذي رخص له في

الدخول أو في الإقامة لفرض معين أن يخالف هذا الغرض إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

ولا ينتفع بالإقامة الخاصة إلا الشخص المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون في كتفه لحين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى على اقامتها الشرعية في الجمهورية العربية المتحدة سنّان من تاريخ إعلان مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية الزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجية قائمة .

ويجب على كل أجنبي طبقاً للمادة ١٦ من القانون أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وعليه أن يغادر أراضي الجمهورية العربية المتحدة عند انتهاء مدة اقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد اقامته .

وبعد أن أوضح الباب الثالث من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ معدّ بالتقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ الأحكام الخاصة بتراخيص الإقامة مضى الباب الرابع إلى عرض أحكام الأبعاد ، فلوزير الداخلية طبقاً للمادة ٢٥ بقرار منه أبعاد الأجانب . ونصت المادة ٢٦ على أنه لا يجوز أبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكنية العامة أو كان عالة على الدولة بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ وموافقتها .

ولوزير الداخلية طبقاً للمادة ٢٧ أن يأمر بحجز من يرى أبعاده مؤقناً حتى تتم إجراءات الأبعاد . ونصت المادة ٢١٨ على أن يبين وزير الداخلية الإجراءات التي تتبع في إصدار قرار الأبعاد وإعلانه وتنفيذه .

وتشكل لجنة الأبعاد على الوجه الآتي :

١ - وكيل وزارة الداخلية . . . . . رئيساً

٢ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية  
بمجلس السدولة . . . . . عضو

- ٣ - رئيس ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية  
بمجلس الدولة . . . . . عضو
- ٤ - مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية . . عضو
- ٥ - مدير الادارة القنصلية بوزارة الخارجية . . . . . عضو
- ٦ - مندوب عن مصلحة الأمن العام . . . . . عضو
- ونعقد اللجنة بناء على طلب رئيسها ، ويشترط لصحة انعقادها حضور  
اثنين وثلاثة اعضاء على الاقل - وتصدر القرارات بأغلبية الاعضاء  
الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الراى الذى منه الرئيس .
- ويتولى اعمال السكرتارية رئيس قسم الإقامة بمصلحة الهجرة  
والجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه .
- وتندى اللجنة رابها فى امر الإبعاد على وجه السرعة . ( المادة ٢٩ ) .
- ونصت المادة ٣٠ على ان لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات  
والجنسية بقرار منه ان يفرض على الأجنبى الذى صدر قرار بإبعاده وتعذر  
سنيده ، الإقامة فى جهة معينة والتقدم الى مقر الشرطة المختص فى المواعيد  
التي يعينها القرار وذلك الى حين امكان ابعاده .
- ولا يسمح للأجنبى الذى سبق ابعاده بالعودة الى اراضى الجمهورية  
العربية المتحدة الا باذن من وزير الداخلية .



## الفصل الثاني استخدام الأجانب

---

### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

#### المبدأ :

تسرى بالنسبة الى علاقة التوظيف بين الحكومة والأجانب أحكام القانون الخاص رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ وليست أحكام القانون العام رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ في شأن عقد العمل الفردي .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ خارجة عن نطاق هذا البحث اذ نصها خاص ببطلان كل شرط في عقد العمل يخلف احكام هذا القانون والبحث هنا يستدعي المفاضلة بين نصين تشريعيين احدهما محس المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتوظيف الموظفين الاجانب والاخر نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي .

المادة الثانية عشرة من قانون توظيف الأجانب تنص على انه .

لا يصرف للموظف الاجنبي عن مدة خدمته اى معاش او اية مكافأة ومع ذلك فلمجلس الوزراء أن يقرر منح مكافآت خاصة اذا اقتضت ذلك مبررات استثنائية .

والمادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردي تنص على انه .

اذا كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه ان يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته .

وقد انتهى رأى القسم الى ان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى ينظم حالة عامة هى علاقة العمل بين العمال وأرباب الاعمال على العموم أما القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فإنه ينظم خصوصية من خصوصيات القانون الأول وهى علاقة طائفة معينة من العمال هم الموظفون الأجانب برب عمل معين هو الحكومة المصرية .

ولما كانت القوانين التى تنظم حالة عامة لا تلغى ضمنها القوانين التى تنظم خصوصية من خصوصيات هذه الحالة وكان النص الذى ينظم حالة خاصة أولى بالتطبيق — فى نطاق ما ينظمه — من النص الذى ينظم حالة عامة فإن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ هو الذى يسرى بالنسبة الى علاقة التوظيف بين الحكومة المصرية والموظفين الأجانب استثناء من احكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى .

( فتوى ١٦ — فى ١٩/١/١٩٥٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

#### المبدأ :

المادة ٣/٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات — أجازتها تعيين مدرسى لغات وموظفين فنيين أجانب — وجوب التقيد فى اعمال هذا النص بالحكم الخاص الوارد بالمادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف أجانب — يؤداه عدم جواز اسناد اية وظيفة عامة الى أجنبى الا فى احوال استثنائية واذا ثبت أن الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية وعملية خاصة لا تتوافر فى مصر .

#### ملخص الفتوى :

كائن المادة ٣/٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات المصرية ، تنص — قبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٥ — على أنه « يجوز ان يعين فى الكليات مدرسو لغات حية أجانب ، ويكون تعينهم . . . » ثم صارت تنص بعد التعديل على أنه « يجوز ان يعين

بمدرسو لغات حية وموظفون فنيون اجانب . ويكون تعيينهم ... » « **اول**  
ما يلاحظ هنا اضافة عبارة « موظفون فنيون اجانب » على النص الاصلى .  
وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٥ ان المقصود  
بهؤلاء الموظفين هم « الفنيون من الاجانب كأمناء المتاحف والذين يستعان  
بهم فى التدريس والبحث من غير ان يكونوا من اعضاء هيئة التدريس .. »  
فالمذكرة الايضاحية المنار اليها صريحة فى ان قصد الشارع انها ينصرف  
الى الموظفين الفنيين الاجانب الذين يستعان بهم فى التدريس والبحث دون  
ان يكونوا من اعضاء هيئة التدريس ، يؤيد هذا النظر ان هناك تشريعا خاصا  
بشروط توظيف الاجانب وهو المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ، وتقييد  
احكامه الخاصة اى حكم عام يتعلق بالموضوع الذى ينظمه حتى ولو تقرر  
هذا الحكم العام بنسبة لاحق له . وهذا المعنى كن تناسا الى ذهن المشرع  
عند اصداره القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . يدل على ذلك ما صدر من  
تشريعات معدلة لهذا المرسوم بقانون فى تواريخ لاحقة . ومن بينها القوانين  
رقم ١ لسنة ١٩٥٤ .

وتتضمن المادة الاولى من المرسوم بقانون المشار اليه بأنه « لا يجوز  
اسناد اية وظيفة علمية مدنية كانت او عسكرية الى اجنبى الا فى احوال  
استثنائية ، واذا ثبت ان الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية او عملية خاصة  
لا تتوفر فى مصر » . ومن الواضح ان هذه المادة — وهى اضيقت نطاقا من  
نص المادة ٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ — لا تسمح بتعيين اجانب  
فى وظائف الاطباء المتعيين بمستشفيات الجامعة ، لان المؤهلات اللازمة  
لشغل هذه الوظائف متوافرة فى المصريين . ونظرا لان التشريع الجديد  
فى شأن تنظيم الجامعات المصرية — والذى صدر بقرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ — لم يعدل من الوضع القائم قبل صدوره  
فى صدد الحالة المعروضة ، لذلك فان تعيين اطباء مقيمين من الاجانب — من  
الدرجة السادسة — بمستشفيات جامعة القاهرة هو امر غير جائز طبقا  
للتشريع القائم .

( غتوى ١١ — فى ١/٩/١٩٥٧ )

## قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

### المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف الأجانب - جواز تجديد عقد استخدام الأجنبى لمدة تزيد على خمس سنوات بشرط ألا تتجاوز كل مدة على حدة خمس سنوات .

ملخص الفتوى :

يستفاد من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ان المادة الرابعة منه تقرر قاعدة عامة فى شأن تعيين الموظفين الأجانب مقتضياها ان يكون تقرير تعيينهم او اسناد الوظيفة اليهم لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ولن تبدأ هذه المدة من تاريخ تسلم اعمال الوظيفة - ويجوز للحكومة خلال السنتين الاوليين من مدة الخدمة فسخ العقد بشرط اعلان الموظف قبل ذلك بثلاثة اشهر كما يجوز لها فصله دون اعلان سابق اذا ساء سلوكه او قصد تقصيرا فاحشا فى تأدية واجباته (م ٩ من المرسوم بقانون) .

واستثناء من هذه القاعدة رأى المشرع فى المادة السادسة عشرة ان يكون تعيين الموظفين الأجانب ، فى وظائف معينة ، على سبيل الاختبار ، أى ان تعيينهم فى هذه الوظائف لا يكون نهائيا من تاريخ تسلم اعمالها تطبيقا للقاعدة العامة المشار اليها ، ومن ثم يكون الحكم المشترك من المادتين الرابعة والسادسة عشرة ، وهو ما يتعين اعمال الاستثناء فى مجاله دون سواء ، هو الحكم الخاص بطريقة تعيين الأجنبى - فقد ورد الاستثناء فى المادة السادسة عشرة فى خصوص هذه الطريقة اذ قضت بأن « يكون تعيين الموظفين الأجانب فى وظائف معينة على سبيل الاختبار » وذلك استثناء من القاعدة العامة التى نصت عليها المادة الرابعة وهى تقضى بأن يكون التعيين نهائيا من تاريخ تسلم اعمال الوظيفة دون قضاء فترة اختبار . يؤيد هذا النظر سياق عبارة نص الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة ذلك انها بدأت بهذه العبارة « فى حالة اختيار الأجانب للوظائف الاتية » ثم بينت الوظائف على سبيل الحصر وتلتها مباشرة.

العبارة الآتية » ويكون تعيينهم فيها تحت الاختبار على سبيل الاستثناء من أحكام المادتين الرابعة والتاسعة « بما يدل على أن الاستثناء المقصود في هذه العبارة مقصور على الحكم الخاص بطريقة التعيين دون سواه من الأحكام التي تناولها نص المادة في فقراتها الأخرى ، ومنها الحكم الخاص بعدم جواز بقاء هؤلاء الموظفين في الخدمة بعد سن الستين .

أما القول بعدم جواز تجديد مدة الخدمة بحيث تزيد على خمس سنوات استنادا إلى أن القانون قد فصل بين تقرير اسناد الوظيفة لأجنبي وبين اختبار الأجنبي الذي يشغل هذه الوظيفة ، هذا القول مردود بأن نص المادة الحادية عشرة من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المنسار إليه صريح في الدلالة على أن المشرع يجيز تجديد مدة خدمة الأجنبي في الحكومة بعد مراعاة الأحكام المبينة في المواد من الأولى إلى الرابعة ، وهي الأحكام الخاصة بشروط تعيين الأجانب ومدة اسناد الوظيفة اليهم ، وقد اوجب على الوزارة ذات الشأن ان تعلن الموظف الأجنبي برغبته في التجديد وذلك خلال ميعاد يختلف باختلاف مدة العقد مان كانت هذه المدة دون ثلاث سنوات وجب الاعلان قبل انتهاء العقد بثلاثة شهور ، وان زادت على ذلك وجب الاعلان قبل انتهاء العقد بستة شهور

ولما كان الشارع يجيز تجديد هذا النوع الأخير من العقود الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات وقد تبلغ هذه المدة خمس سنوات وهي الحد الأقصى لمدة اسناد الوظيفة لأجنبي تطبيقا للمادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، فان تجديدها عندها تبلغ هذا الحد او ما دونه بقليل يقتضى لزما ان تزيد في مجموعها على خمس سنوات ، وذلك بشرط الا يتجاوز كل مدة على حدها خمس سنوات على نحو ما انتهت اليه النتيجة في فتاها السابقة الصادرة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

أما النبء في المادة الحادية عشرة إلى مراعاة الأحكام المبينة في المواد من الأولى إلى الرابعة فانه لا يعنى سوى مراعاة شروط تعيين الأجانب المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة ، ومدة التعيين

المقصود عليهما في المادة الرابعة وحدها الاتحادي خمس مبنواته وذلك في كل مرة يتم فيها تعيين اجنبي او تجديد تعيينه - وتفسير من المادتين الرابعة والحادية عشرة على هذا النحو يفتق ومطلوب عبارات النصوص ويكمل التنسيق والتوفيق بين احكامها - وذلك باعمالها جميعا كل نص في مجاله دون اهدار حكم من احكام القانون او اغفاله .

( فتوى ٢٥٦ - في ١٩/٤/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

موظفون اجانب - تعيينهم - خضوعه لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب - سريان هذه الاحكام على من يشغل منهم اية وظيفة عامة بمعناها العام لا الخلف - مقتضى تلك سريانها على وظائف العمال .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب على انه « لا يجوز اسناد اى وظيفة عامة مدنية او عسكرية الى اجنبي الا في احوال استثنائية اذا ثبت ان الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية او عملية خاصة لا تتوافر في مصرى » وتنص المادة الثانية - على ان « يقدم الوزير المختص اقتراح اسناد الوظيفة الى اجنبي الى لجنة الموظفين الاجانب المنصوص عليها في المادة الخامسة لبحثه وايداء رايها فيه » ويرفع الى الوزير للمصادقة عليه وتحديد مدة الاسناد « وتنص المادة ١٨ على ان « يعين الوزير الخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال بالياومة بعد موافقة وزارة المالية على اسناد العمل اليهم وعلى تحديد رواتبهم او اجورهم » .

ويبين من استقراء النصوص سالفة الذكر - ان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه - هو قانون خاص ، يطبق على طائفة خاصة من الموظفين - هي طائفة الاجانب الذين يشغلون الوظائف العامة في الدولة .

وعد نفاوٲ هذا القانون بيان شروط وكيفية تعيين هذه الطائفة من الموظفين والجهة المختصة بأجراء التعيين ، كما يتضح من تلك النصوص ان المشرع انما قصد بالوظائف العامة معناها العام لا الخاص ، فاطلقها حتى بالنسبة الى وظائف العمال .

ولكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة ان يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام الاخرى عن طريق الاستغلال المباشر ، وذلك بشغله ممسا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق .

( مئوى ١٩٠ — فى ١٩٦٤/٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المبدأ :

مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية — الموظفون والممال الاجانب به — اثر اسقاط التزام استغلاله ، الممنوح لشركة ليون ، بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ على مركزهم القانونى — اعتبارهم من الموظفين العموميين وتسرى فى شلتهم احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشلته نص خاص فى قرار انشاء مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية او اللوائح التى تضعها — خضوع العاملين بهذه المؤسسة من السودانيين فى معاملتهم للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ باعتبارهم اجانب من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ — عدم جواز معاملتهم بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٠ بيشملهم مواضى الجمهورية السودانية الذين يعملون فى خدمة الحكومة معايدة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ قضى فى مادته الاولى باسقاط التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية الممنوح لشركة ليون ، وقضى فى مادته الثانية بأن يتولى ادارة المرفق مؤسسة عامة

فنشأ لهذا الغرض وتسمى مؤسسه الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية يكون لها الشخصية المعنوية .

وعلى ذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وادارة مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية بواسطة احد اشخاص القانون العام هو مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية — فان موظفى وعمال المرفق المذكور يعتبرون من الموظفين العموميين وتسرى فى شأنهم احكام قانون الوظائف العامة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة ، وذلك طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة .

ومن حيث انه اعتبارا من استقلال السودان فى أول يناير سنة ١٩٥٦ أصبح السودانيون ينتهون بجنسية سودانية ، ومن ثم أصبح الموظفون السودانيون فى حكم الموظفين الأجانب الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الأجانب ، ومقتضى ذلك أن موظفى وعمال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية من السودانيين ، الذين أصبحوا موظفين عموميين اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ يخضعون فى معاملتهم للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ باعتبارهم اجانب .

ولا يسوغ الاستناد الى احكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ بمعاملة مواطنى الجمهورية السودانية الذين يعملون فى خدمة الحكومة معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة — فى خصوص هذا الموضوع — اذ تنص المادة الاولى من هذا القانون على أن « يعامل مواطنوا الجمهورية السودانية الذين كانوا يعملون فى خدمة الحكومة فى أول يناير سنة ١٩٥٦ وكذلك الذين يوجدون فى الخدمة عند العمل بأحكام هذا القانون ، معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بشئون التوظيف والمعاشات والمكافآت وجاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون انه « قبل استقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦ كان فريق من الموظفين السودانيين يعمل بوزارات



الحكومة ومصلحتها جنبا الى جنب مع اخوانهم المصريين غير أن الوضع قد تغير منذ استقلال السودان ، حيث أصبح الموظفون السودانيون يتمتعون بالجنسية السودانية وهى جنسية اجنبية ، وبذلك أصبح بقاؤهم فى هذه الوظائف يتعارض مع القواعد المنصوص عليها فى قوانين الدولة ، التى تشترط الا يشغل الوظائف العامة الا من كان يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . .

ولما كان هذا الوضع يترتب عليه الاضرار بحالة هؤلاء الموظفين . . . لذلك رأت اعداد مشروع القانون المرافق . . . » فالواضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، ومن المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، أن معاملة المواطنين السودانيين معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى احكام القوانين المذكور ، قاصره الاثر على موظفى الحكومة ومصلحتها من السودانيين الذين كانوا فى خدمة الحكومة فى اول يناير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك الموجودين فى خدمة الحكومة وقت العمل بأحكام هذا القانون فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ . هذا وفضلا عن المجال الزمنى المحدد لتطبيق القانون المشار اليه . فان هذه الأحكام انما تنصرف — فحسب — الى من كان يعمل فى خدمة وزارات الحكومة ومصلحتها العامة فى التاريخين المذكورين .

وترتبطا على ذلك فان السودانى الجنسية الذى كان يعمل مستخدما بشركة لیبون وشركاه بالاسكندرية التى كانت تقوم على استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ، وذلك وقت العمل بأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ولم يصبح موظفا عاما الا اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة لیبون وانشاء المؤسسة العامة للكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ومنحها الشخصية المعنوية ، ومن ثم فانه لم يكن يعمل فى خدمة احدى وزارات الحكومة او مصلحتها العامة ، لانى اول يناير سنة ١٩٥٦ ، ولا فى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة

١٩٦٠ في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، وبإتاني فإن احكام هذا القانون لا تسرى في شأنه .

( فتوى ١٩٠ — في ١٩٦٤/٣/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

موظف أجنبي — عدم خضوعه لأحكام قوانين التوظيف العامة —  
خضوعه لقوانين خاصة منها القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٦ — عدم استحقاقه أى معاش عن مدة خدمته بالنولة — التطور التشريعى لوضع الموظفين الأجانب فى ضوء قوانين الجنسية .

#### ملخص الفتوى :

لا حجاج أيضا بما قضى به القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فى شأن المعاشات المدنية الذى رتب معاشات للموظفين الأجانب ، ذلك أن هذا القانون صدر فى اعقاب اول قانون للجنسية المصرية هو المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . والملاحظ من استقراء احكام هذا المرسوم بقانون انه لم يفرق بين المصرى الأصل والمصرى المتجنس من حيث التمتع بمختلف الحقوق . فكان الاثنان على قدم المساواة من جميع الوجوه : الا ان القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ (وما تلاه بعد ذلك من قوانين ) قد أتى بهذه المغايرة بين المصرى الأصل والمصرى المتجنس فحظر على الأخير حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمواطنين الا بعد مضي خمس سنوات على تاريخ كسبه الجنسية . . . اذ ذلك يكون من القبول والحالة هذه ان رتب قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٢٩ للأجانب حقا فى معاش . ورغم ذلك فإن هذا الأمر لم يدم كثيرا . إذ صدر المرسوم رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بتوظيف الأجانب ونص صراحة فى المادة ١٣ منه على عدم منح الموظف الأجنبى عن مدة خدمته أى معاش أو مكافأة . على النحو السابق ايضا .

وحاصل ما تقدم انه لايجوز ضم مدة الخدمة السابقة على التجنس بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش ، وهى المسألة المعروضة .

لذلك فإنه لا يجوز ضم مدة الخدمة السابقة على التجنس بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .

( فتوى ٦٦٤ — في ١٢/٧/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

#### المبدأ :

المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين — نصها على عدم سريان أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب إلا من يستثنون بقوانين خاصة — شغل الأجنبي لأحدى الوظائف التي يتمتع شغلها بأحكام هذا القانون لا يترتب عليه حتما انتفاعه بأحكام قانون التأمين والمعاشات ما لم يتقرر إخضاعه لأحكام هذا القانون بنص في قانون خاص — عدم سريان هذا القانون على العمال الفلسطينيين الذين يعينون بأحدى الوظائف التي ينتفع شغلها من أحكامه .

#### ملخص الفتوى :

إن المبدأ السائد في تشريعات مختلف الدول هو وجوب أن يكون من ينولى وظائفها العامة منتبها إلى جنسيتها لأن الوظيفة العامة ، هي من الحقوق الخاصة بالوطنيين ، وقد كانت الجنسية المصرية دائما شرطا لترتيب التزامات وتقرير حقوق مختلفة من بينها حق شغل الوظائف العامة ، ولما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أكد ذلك بأن نص في المادة السادسة على أن " يشترط فهم يمين في إحدى الوظائف :

١ — أن يكون متبعيا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

واستثناء من هذا الأصل صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في تسن جواز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات

العامة وينص في مادته الأولى على أنه « استثناء من حكم البند ( ١ ) من المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المشار اليه : يجوز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة ويعاملون في شأن التوظيف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة » .

ولما صدر قانون نظام التعاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت المادة السابعة على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف :

١ - أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل بالنسبة الى تولى الوظائف العامة .

ويستثنى من هذا الشرط الفلسطينيون العرب فيعاملون معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .. » .

وبذلك أصبح يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية يتساوى مع يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة في حق شغل الوظائف العامة وأن قيد المشرع حق المتمتعين بجنسية إحدى الدول العربية بأن تعامل الدولة التي ينتمى إليها العربي رعايا الجمهورية العربية المتحدة بالمثل بالنسبة الى تولى الوظائف العامة بها ، ويستثنى من هذا الشرط الأخير الفلسطينيين العرب للظروف الخاصة التي يجتازها الوطن الفلسطيني تحت نير الاحتلال الصهيوني فيعملون في وظائف الجهاز الإداري للدولة شأنهم شأن رعايا الجمهورية العربية المتحدة دون أي قيد أو شرط .

وان كان الأصل ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين من أن « يقصد بالمتنوعين في تطبيق أحكام هذا القانون

الموظفون والمستخدمون والعمال المنصوص عليهم في المادة ١٠ : من القانون المرافق » .

وان المادة الاولى من القانون المرافق تنص على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

١ - موظفي ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم او اجورهم او مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة ' او الميزانيات الملحقه بها او فى ميزانيات الهيئات التى انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وذلك فيما عدا المعطلين قبل اعمل بهذا القانون بتواين معاشات اخرى غير بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما .

ب - موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى طبق نظام موظفى الدولة .

ج - موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بانتفاعهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزنة بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ومفاد هذا الأصل انه متى اسندت الى شخص من الاشخاص حدى الوظائف المربوطة مرتبها او أجرها او مكافآتها فى الميزانية العامة للدولة ' او الميزانيات الملحقه بها او فى ميزانيات الجهات المشار اليها فيما عدا المعطلين بقوانين معاشات اخرى اصح منتفعا فى تطبيق احكام قانون التأمين والمعاشات سالف الذكر .

الا ان المادة ٥٥ من هذا القانون تنص على أنه « لا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب ، وذلك عدا من يستثنون بقوانين خاصة » .

ومؤدى هذا النص ان شغل الأجانب احدى الوظائف التى انتفع شاعلوها بأحكام قانون التأمين والمعاشات لا يترتب عليه حتما انتفاعهم

- بإحكام هذا القانون إذ استثناهم القانون من أحكامه ما لم يقرر إخضاعهم لأحكام قوانين خاصة .

ولما كان استثناء الفلسطينيين عرب من شرط جنسية الجمهورية العربية المتحدة الذي يتطلبه شغل وظائف الجهاز الإداري للدولة أو وظائف المؤسسات العامة وأن كان من شأنه جواز تعيينهم في وظائف مما ينشع شغلها بإحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ إلا أن احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية وهو الأمر الذي أكدته النص القاضي بجواز تعيينهم في الوظائف العامة - حفاظا على الكيان الفلسطيني وإبرازا لوجوده من شأنه أن يخضعهم للنص الوارد في المادة ٥٥ من قانون التأمين والمعاشات فلا تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون ما لم يصدر قانون خاص بإخضاعهم لأحكامه ذلك أن القانون قد اقتصر على اجازة تعيين الفلسطينيين شأنهم شأن رعايا الجمهورية العربية المتحدة في وظائف الدولة دون أن يقرر استثناءهم من أحكام المادة ٥٥ من قانون التأمين والمعاشات التي يقرر عدم سريان أحكام هذا القانون على الأجانب وذلك عدا ما يستتوون بقوانين خاصة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العمال الفلسطينيين بإدارة المركبات بالقوات المسلحة في الانتفاع بأحكام قانون التأمين والمعاشات .

( ملف ٥٨/١/٥٦ - جلسة ١٩٧٠/١/٢١ )

قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ :

تعيين عامل سوداني في إحدى الشركات قبل تأميمها وسريان قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٥ عليه - تأميم الشركة في ٢٠/٧/١٩٦١ - صدور القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات وإشارته في اللباجة الى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن توظيف الأجانب - لا يستحق هذا العامل أي مكافأة أو معاش عن

خدمته اعتبارا من هذا التاريخ تطبيقا لنص المادة ١٢ من هذا القانون —  
للشركة والعمال أن تسترد ما دفع الى هيئة التأمينات الاجتماعية من اقساط —  
لا يجوز الإبقاء على هذا المابل بعد سن السنتين — نصوص قانون التأمينات  
الاجتماعية .

#### ملخص الفتوى :

العمال المذكور عين بالشركة سنة ١٩٥٤ ولذلك فإن استحقاقه  
للمعاش او المكافأة يخضع للقواعد النافذة وقتئذ . وهى احكام المرسوم  
بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ومن بعده قانون  
العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى استحدث فى شأن الاجانب احكام المادة  
٢٥ منه التى تنص على انه « لا يجوز للاجانب ان يزاولوا عملا الا بعد  
الحصول على ترخيص فى ذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وان  
يكون مصرحا لهم بالاتمام بشرط المعاملة بالمثل مع الدولة التى ينتمى اليها  
الاجنبى وفى حدود نك المعاملة . . . الخ » وبغض النظر عما اذا كانت  
الشركة قد اتبعت احكام هذه المادة فيما يتعلق بطلب الترخيص بالعمل .  
فالعمال المذكور قد عين فعلا وطبقت عليه احكام القانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية التى لم تحرق بين المصرى  
والاجنبى . واستمر الوضع على هذا الحال الى ان امت الشركة فى  
١٩٦١/٧/٢٠ وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨  
لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفى وعمال اشرفات التى عمل به سر  
١٩٦١/١٠/٣١ خليا من اية احكام خاصة بالاجانب سوى شرط التعيين  
الذى يقضى بان يكون العامل مصرية او من احدى الدول العربية التى  
تعامل الجمهورية العربية بالمثل . وهذا الشرط لا ينطبق على العمال  
المعروضة حاشه لانه معين قبل العمل باللائحة المذكوره ، ثم صدر بعد ذلك  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين  
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذى عمل بها من ١٩٦٢/١٢/٢٩  
وقد اشترت فى ديباجتها الى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف

الأجانب والذي تنص المادة ١٢ منه على أن « لا يمنح الموظف الأجنبي عمن مدة خدمته ائ معاش او مكافأة » ، ولذلك فإنه اعتباراً من تاريخ العمل باللائحة المذكورة لا يستحق العامل المعروضة حالته اى مكافأة ، ويكون له والشركة استرداد ما دفع لهيئة التأمينات الاجتماعية عن المدة اللاحقة عنى هذا التاريخ اما المدة السابقة عليه ، فإنه يستحق عنها مكافأة وفق الاحكام القانونية النافذة وقتئذ والتي تضمنها القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية .

ومن حيث انه عن حق العامل المعروضة حالته فى البقاء فى الخدمة مانه وقد خرج عن مجال تطبيق الاحكام الخاصة بالتعيين فى كل من اللوائح الصادرة بقرارات رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٣٥١٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بسبب سبق تعيينه بالشركة وفق احكام قانون العمل قبل التاميم ، ولأن عقد العمل الخاص به ليس محدد المدة ، فإنه يخضع لاحكام انتهاء الخدمة التى يخضع لها العاملون الدائمون بالشركة ومن بينها انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين طبقاً للمادة ٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يجوز ابقاءه بعد ذلك لاستكمال المسدد الموجبة لاستحقاق المعاش طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية لأنه لا يستحق معاشاً او مكافأة عن مدة خدمته اللاحقة على ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كما سلف البيان .

( ملف ١/٣ — جلسة ١٩٧٠/٩/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب فى الجمهورية العربية المتحدة — سريانه على الوظائف الحكومية ووظائف مؤسسات وشركات القطاع العام .



### ملخص الفتوى :

انه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن النواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب فى الجمهورية العربية المتحدة ، تد حصر استنادا الى المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة التى نصت على ان « سرى على توظيف الأجانب النواعد التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » الامر الذى قد يوحى بان احكام هذا القرار لا تسرى الا على العاملين الأجانب المعنيين فى الجهات الحكومية الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . الا ان القرار المذكور وفد اشار فى ديباجته الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين فى القطاع العام . ونص فى المادة الاولى منه « على عدم جواز اسناد وظيفة مدنية الى اجنبى الا اذا اقتضت الضرورة ذلك ... الخ » بطريق التعميم لأن الوظيفة المدنية تشمل الوظائف الحكومية كما تشمل وظائف فى مؤسسات وشركات القطاع العام وذلك على خلاف نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف الأجانب التى مفضى بان « لا يجوز اسناد اية وظيفة عنه الى اجنبى الا فى احوال استثنائية » بما يفيد قصر الاحكام الواردة به على الأجانب المعنيين فى نطاق الوظائف العامة . بالاضافة الى ان المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ حينما نصت على عدم جواز اسناد اعمال مؤقتة او عرسية الى الأجانب إلا وفقا للنواعد التى يضعها مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية اشترت الى وجوب مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الأجانب وهى الاحكام التى سرى على توظيف الأجانب عموما فى الجمهورية العربية المتحدة وهى التى وردت فى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ومن بعده فى القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ . ويجب مراعاتها من باب أولى عند اسناد اعمال دائمة الى الأجانب . وهذا كله يفيد انطباق احكام القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ على الأجانب الذين يعينون بعد مسودة فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

١٢٦٦ هـ — ١١/١٠/١٩٧٠

### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

#### المبدأ :

المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط  
توظيف الأجانب — نصها على أن يحق للحكومة فصل الموظف ( الأجنبي ) في  
أى وقت أثناء مدة الخدمة من غير إعلان سابق بسبب سلوكه أو نقصه  
تقصيرا شائعا في تلبية أعمال وظيفته — سرياتها على الموظف الأجنبي لأن  
علاقته بالوظيفة العامة هي علاقة مؤقتة بطبيعتها مردها الى حالة الضرورة  
التي تقتضى تعيين موظفين اجانب في احوال استثنائية .

#### ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف الأجنبي — شأن المدعى — بالوظيفة العامة هي  
علاقة مؤقتة بطبيعتها لأن مردها الى حالة الضرورة التي تقتضى تعيين  
موظفين اجانب في احوال استثنائية ، لذلك افرد المشرع لها قواعد  
خاصة بالمرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط توظيف  
الأجانب تضمنت بيان طريقة تعيينهم وانهاء خدمتهم وفصلهم تأديبيا ،  
ومن ثم لا تسرى على الموظف الأجنبي القوانين المنظمة للوظائف العامة ،  
ولا ينتفع بها منها من مزايا او ضمانات ، ومنها الضمانات المتعاقبة  
بالتأديب والمحاسبة التأديبية ، بل يسرى عليه — عند ثبوت سوء سلوكه  
أو نقصه — تدعير شديدا في عمله — نص المادة التاسعة من المرسوم  
بقانون المشار اليه والتي تنص بأنه « يحق للحكومة فصل الموظف  
( الأجنبي في أى وقت أثناء مدة الخدمة من غير إعلان سابق بسبب سوء  
سلوكه أو نقصه — تدعير شديدا في تأدية أعمال وظيفته .

( ملحق ٢٨٨ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٦ )

#### تعليق :

أولا : بشأن توظيف الخبراء الأجانب صدر قرار وزير التنمية الإدارية

رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ فى أول فبراير ١٩٧٩ ونص س مادته الأولى على ان يعمل فى شأن هؤلاء بالأحكام الواردة فى هذا القرار .

وأوضح القرار وظائف الخبرة وشغلها فنعنى على ان « يكون توظيف الخبير بطريق التعاقد فى حدود الاعتمادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة من بين ذوى الخبرات والتخصصات النادرة او التى ينعذر لحصول عليها من بين مواطنى جمهورية مصر العربية » ( المادة ٢ ) .

« ويكون شغل الخبير لوظيفة لها بطاقة وصف وتحدد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها من يشغلها » ( المادة ٣ ) .

و « تبرم السلطة المختصة عقد توظيف الخبير لمدة لا تتجاوز سنة تبدأ من تاريخ استلام العامل ويجوز تجديدها وعليها ان تخطر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والجهاز المركزى للمعونة العامة والإحصاء ذلك » ( المادة ٤ ) .

و « ينضم انعقد المبرم مع الخبير البيانات الآتية .

— أسماء طرفى انعقد وصفة الموقع عن الوحدة .

— البيانات الشخصية المتعلقة بالخبير .

— مدة التعاقد .

— وصف الوظيفة المسندة الى الخبير وتحديد واجباتها ومسئولياتها .

— المكافأة الشاملة المقررة للوظيفة .

— أيام العمل وساعاته والإجازات المقررة للخبير .

— الجزاءات التى يجوز توقيعها على الخبير .

— المحكمة المختصة بنظر المنازعات القضائية .

— البيانات الأخرى التى ترى الوحدة اضافتها الى ما تقدم وذلك بما

لا تعارض مع احكام هذا القرار » ( المادة ٥ ) .

و « على الوحدة التحقق من الشهادات والأوراق المقدمة من الخبر وفى جميع الأحوال يشترط اعتماد ما يقدمه الخبر من أوراق من وزارة الخارجية المصرية » ( المادة ٦ ) .

وعن الأجر والتعويضات والحوافز تكلمت المواد من ٧ الى ١٣ من قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الأجانب فنصت المادة ٧ على أن « يحدد فى العقد المكافأة الشاملة للوظيفة التى يشغلها خبر ويتضمن هذا الأجر الحقوق والميزات المالية التى تنقرر للخبر مقابل تبايه بأعمال تلك الوظيفة » . ونصت المادة ٨ على أنه « يجوز زيادة المكافأة شاملة المقررة للخبر عند تجديد عقده وذلك بما لا يجاوز ١٠ ٪ من المكافأة الشاملة عن مدة تعاقده السابقة » .

ونصت المادة ٩ على أنه « يجوز للوحدة منح الخبر مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الاضيقية التى تكلف بها وكذلك ما تراه ملائها لطبيعة الوظيفة من ميزات عينية » . ونصت المادة ١٠ على أن « تتحمل الوحدة نفقات سفر الخبر من محل اقامته الى جمهورية مصر العربية كما تتحمل سنوات عودته فى غير حالة مسح العقد بناء على طلبه . وفى حالة زيادة مدد التعاقد مع الخبر عن سنة تتحمل الوحدة نفقات قدوم وعودة زوجة الخبر وولاده الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة وفى جميع الأحوال تتحمل الوحدة بمصاريف نقل الأدوات اللازمة لأداء واجبات الوظيفة وامتنعة الخبر وذلك فى حدود ٢٠٠ ٪ من الوزن المسموح به » . ونصت المادة ١١ على أن « تسرى على الخبر القواعد المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة فى شأن استرداد النفقات التى تكبدها فى سبيل اداء اعمال الوظيفة » . كما « يجوز منح الخبر مكافأة تشجيعية كما تسرى عليه نظم الرعاية الصحية والاجتماعية المقررة للعاملين بالوحدة » . ( المادة ١٢ ) ويستحق الخبر فى نهاية التعاقد مكافأة بواقع أجر شهر عن كل سنة قضاهها وذلك على اساس آخر مكافأة شاملة تقضاهها ( المادة ١٣ ) .

ونصت المادتان ١٤ و ١٥ من قرار توظيف الخبراء الأجانب على احكام

الإجازات التي يستحقها و « للخبر الحق في إجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء . ويجوز تشغيل الخبر في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا اقتضت الضرورة ذلك او ان يمنح اياما عوضا عنها .

و « يستحق الخبر الإجازات المبينة فيما يلي بأجر كامل :

١ — إجازة عارضة لمدة سبعة أيام في السنة . ب — إجازة اعتيادية لمدة شهر في السنة . . ولا يدخل في حساب الإجازة الاعتيادية أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية ما عدا العطلات الأسبوعية . ج — إجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما في السنة . فإذا كانت مدة العقد تقل عن سنة استحق الخبر نسبة من الإجازات المشار إليها تتفق ومدة العقد .

وعن الجزاءات التي يمكن توقيعها على الخبراء الأجانب نصت المادة ١١ على أنه « يجوز للسلطة مجازاة الخبر في حالتي إخلاله بواجبات وظيفته او سلوكه سلوكا معيبا بأحد الجزائين الآتيين : ١ — الإنذار بفسخ العقد . ب — فسخ العقد مع حرمانه من المكافأة الشاملة عن باقي مدة العقد ومكافأة نهاية الخدمة » .

وعن انتهاء العقد نصت المادة ١٧ على أنه « يجوز للخبر ان يطلب تدبيرة إنهاء العقد وذلك قبل انتهاء المدة المحددة له . وفي هذه الحالة لا يستحق مكافأة شاملة عن المدة الباقية من العقد وكذلك المكافأة عن فترة التعاقد التي تم خلالها طلب إنهاء العقد » . ونصت المادة ١٨ على أنه « يجوز للسلطة المختصة لأسباب تقدرها فسخ العقد قبل انتهاء مدته وفي هذه الحالة يستحق الخبر تعويضا يعادل المكافأة الشاملة المترتبة عن المدة الباقية وكذلك مكافأة نهاية الخدمة عن مدة التعاقد » .

وأخيرا نصت المادة ١٩ من القرار المشار اليه على أن « تظل العقود المبرمة مع الخبراء سارية ومقا للتواعد التي كان معمولا بها الى ان تنتهي مدتها ويراعى في حالة تجديدها اتباع الأحكام الواردة في هذا القرار » .

### ثانياً — تنظيم عمل الأجانب فى قانون العمل :

نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون العمل على أنه مع مراعاة شرط المعاملة بالمثل يخضع استخدام الأجانب للأحكام الواردة فى هذا الفصل ( الفصل الثالث ) .

ونصت المادة ٢٧ على أنه « لا يجوز للأجانب أن يزاولوا عملاً إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب وأن يكون مصرحاً لهم بالإقامة . يقصد بالعمل فى تطبيق أحكام هذا الفصل كل عمل صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو غيره أو أية مهنة أو حرفة بها فى ذلك العمل فى الخدمة المنزلية » .

والأجنبى هو من لا يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية وبناء عليه فإن جميع المواطنين العرب والأمازقة يعتبرون أجانب فى حكم النص .

### ويشترط لمزاولة الأجنبى عملاً فى مصر شرطان :

**الشرط الأول :** الحصول على ترخيص فى العمل من إدارة ترخيص العمل للأجانب المختصة وهى إدارة موجودة بكل مديرية بمديريات القوى العاملة بالمحافظات .

**الشرط الثانى :** أن يكون الأجنبى مصرحاً له بالإقامة فى مصر فإذا كان موجوداً بقصد السياحة أو فى مهمة فلا يجوز له ممارسة العمل فى مصر . والحكمة من حظر تشغيل الأجنبى إلا إذا توافر الشرطان السابقان هو حماية القوى العاملة المصرية من المزاوجة وللاعتبارات القومية بحيث يكون عمل الأجنبى ضرورياً للاقتصاد القومى . ورخصة العمل تعد بمثابة إذن للأجنبى بممارسة العمل فى مصر وهى محدودة من حيث الزمان والمكان والأشخاص ... فلا يجوز من حيث المبدأ أن يكون عمل الأجنبى فى مصر مؤبداً إذ الأصل أنه مؤقت مهما استطاعت المدة أو تجددت .

وأما من حيث المكان فإن الرخصة تكون صالحة فى نطاق جغرافى معين كمحطة معينة أو بلد معين .

وأما من حيث الأشخاص فإن الرخصة تكون محددة بالاستعمال لدى صاحب عمل بذاته أو منشأة معينة فإذا ترك الأجنبي العمل لدى المنشأة المصرح له بها تعين عليه أن يخطر بذلك وزارة القوى العاملة والجهات المختصة .

ونفط ( العمل ) الذى يزاوله الأجنبي لفظ مطلق فيشمل كل أنواع الأعمال — تجارة أو صناعة أو زراعة أو مالية أو أية حرفة أو مهنة خاصة بها فى ذلك الخدمة المنزلية ( كبريئة مثلا ) ومع أن عمال الخدمة المنزلية مستثنين من تطبيق أحكام قانون العمل إلا أن هذا الاستثناء لا يسرى بشأن تشغيل الأجانب فى مصر .

ويلاحظ أنه بعد أن صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ اصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء مكتب للترخيص فى العمل للأجانب يكون مقره هيئة ' استثمار المال العربى والأجنبي ' .

ونصت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن « يحدد وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بقرار منه شروط الحصول على الترخيص بالعمل الممثل اليه فى المادة السابقة واجراءاته والبيانات التى يتضمنها واجراءات تجديده والرسم الذى يحصل عنه بها لا يزيد على مائة جنيه . ويحدد حالات سحب الترخيص قبيل انتهاء مدته وحالات اعفاء الأجانب من شرط الحصول على الترخيص وكذلك اعفاء الأجانب من شرط المعاملة بالمثل إذا طلبت احدى الجهات المعنية ذلك .

ويلتزم كل من يستخدم اجنبيا أعلى من شرط حصول على الترخيص أن يخطر الجهة الادارية المختصة عن ذلك خلال ٤٨ ساعة من مزاولة الأجنبي للعمل .

وقد اصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢، تنفيذاً للمادة ٢٨ الراهنة فى شأن شروط الترخيص فى العمل للأجانب . ونص

هذا القرار على أن « على كل أجنبي يرغب في أن يزاول عملاً بجمهورية مصر العربية أن يحصل على ترخيص بذلك » .

ويحدد وكيل الوزارة المختص بقرار منه الأوضاع والإجراءات التي تتبع للحصول على الترخيص ومدته وتجديده وانتظام من رفض الطلب » .  
( المادة ١ ) .

« وتتولى مديره القوى العاملة الواقع في دائرتيها المركز الرئيسي للمنشأة إصدار الترخيص » .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة « يخص مكتب التراخيص الذي أنشئ بالهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي بفتح الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب الذين يوافق مجلس إدارة الهيئة على مشروعاتهم وكذلك طلبات الماملين من الأجانب لديهم وإصدار تراخيص العمل الخاصة بهم » ( المادة ٢ ) .

ونصت المادة الثالثة على أن يراعى في منح تراخيص العمل الشروط الآتية :

أ — عدم مزاحمة الأجنبي للأيدي العاملة الوطنية .

ب — حاجة البلاد الاقتصادية .

ج — الاحتياج الفعلي للمنشأة لهذه الخبرة .

د — أن تتناسب مؤهلات وخبرات الأجنبي مع المهنة المطلوب الإذن له بالعمل فيها .

ه — حصول الأجنبي على الترخيص في مزاولة المهنة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في البلاد .

و — التزام المنشآت التي يصرح لها في استخدام خبراء أو فنيين أجانب بتعيين مساعدين مصريين تتناسب مؤهلاتهم مع مؤهلات هؤلاء الخبراء



والفنيين وتدريبهم على اعمالهم واعداد تقارير دورية عن مدى تقدمهم .

ز — تفصيل الأجنبي المولود والمقيم بصفة دائمة في البلاد : .

« ولا يجوز ان يزيد عدد الأجانب العاملين في أى منشأة ولو تعددت فروعها عن ١٠ ٪ من مجموع عدد العاملين بها ومع مراعاة ما جاء بالبنـد ( أ ) من هذه المادة » ( المادة ٤ ) .

« يكون رسم الترخيص في العمل للأجانب كالآتي :

١ — مائة جنيه لجميع الأجانب عند الترخيص في العمل لأول مرة ويخفى الرسم بمقدار النصف بالنسبة للرهبان والراهبات الذين يمارسون نشاطهم الدينى داخل الأديرة ولا يؤدون اعمالا خارجها .

ب — خمسون جنيها عند تجديد الترخيص بالنسبة لجميع الأجانب ويخفى الرسم بمقدار النصف للرهبان والراهبات بذات القيد الوارد بالمادة السابقة .

ج — عشرة جنيهات لبذل الفائد أو التالف .

ولا تشمل هذه الرسوم الدفعة » . ( المادة ٥ ) .

« وتلتزم المنشآت التى تستخدم الأجانب أن تعد سجلا تدون فيه البيانات الآتية :

أ — اسم الأجنبي ولقبه وجنسيته وجنسه .

ب — تاريخ ميلاده .

ج — المهنة ونوع العمل الذى يقوم به .

د — مؤهلاته .

هـ — رقم وتاريخ الترخيص له في العمل .

و — الأجر الذى يتقاضاه .

ز — أسماء المساعدين الذين عينوا للتدرب على اعمال الخبير الأجنبي .

وعلى المنشآت كذلك اخطار مديرية القوى العاملة والتدريب المختصة

نور انتهاء انعقاد مع الأجنبي أو تركه للعمل مع تسليها ترخيص  
العمل الخاص به « ( المادة ٦ ) .

« وعلى المنشآت التي تستخدم أجنبيا أن تخطر مديرية القوى  
العاملة والتدريب المختصة خلال الأسبوع الأول من كل من شهرى  
يناير ويوليو من كل عام بالبيانات الآتية :

١ — كشف بأسماء الأجانب الذين يعملون بالمنشأة مبينا به جنسياتهم  
ومهنهم وأرقام وتواريخ تراخيص العمل الممنوحة لهم وأسماء المساعدين  
أو وجدوا .

ب — كشف بعدد ومهن العاملين لديهم المنتعنين بجنسية جمهورية  
مصر العربية « ( المادة ٧ ) .

« ويسحب الترخيص في العمل من الأجنبي في الحالات الآتية :

١ — إذا حكم عليه في جنابة أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة  
أو الآداب العامة .

٢ — إذا أثبت الأجنبي بيانات في طلب الترخيص انتفع بعد حصوله  
عليه بها غير صحيحة .

٣ — إذا استغل ترخيص العمل المصرح له به في مهنة أو جهة عمل  
على خلاف ما استخرج الترخيص على أساسه « ( المادة ٨ ) .

« ولا تسرى أحكام هذا القرار على :

١ — أعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي الأجنبي المعتمدين  
بجمهورية مصر العربية طالما كانوا في خدمة الدولة التي يمثلونها وفي حدود  
وظائفهم الرسمية .

ب — المعفيين طبقا لنص صريح في اتفاقيات دولية تكون جمهورية مصر  
العربية طرفا فيها وفي حدود تلك الاتفاقيات .

ج — الموظفين الإداريين الذين يعملون مع أعضاء السلك الدبلوماسي  
أو القنصلي ومكتب التمثيل التجاري الأجنبي والمنظمات والوكالات  
الناطقة لهيئة الأمم المتحدة . « ( المادة ٩ ) .

ويعاقب كل من يخالف حكما من احكام تنظيم عمل الاجانب المشرع اليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن مائتي جنيه والحبس مدة ثلاثة اشهر او باحدى هاتين العقوبتين ( مادة ١٦٩ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ) ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية او النزول عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونا لأسباب تقديرية ( م ١٧٥ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ) .

على أن المشرع شدد من عقوبة الغرامة فجعلها مائة جنيها بعد ان كانت خمسين وخفف من عقوبة الحبس فجعلها ثلاثة اشهر بعد ان كانت ستة اشهر وهو أمر غير مفهوم .

على أن المشرع لم ينص على تعدد العقوبة بقدر عدد الاجانب الذين وقعت فى شانهم المخالفة ويذهب الراى الغالب الى أن بطلان عقد العمل هو جزاء مخالفة القيود الواردة على حرية عمل الاجانب بالاضافة الى العقوبة المقررة لكل مخالفة وأن هذا البطلان مطلق ولو لم ينص عليه ويستند هذا الراى الى الملة التى يقصدها المشرع من تقرير هذه القيود التى تقوم على اعتبارات سياسية تحقيقا للمصلحة الوطنية ( راجع د . على عوض حسن — الوجيز فى شرح قانون العمل الجديد — يونيه ١٩٨٢ - ص ١٧١ وما بعدها ) .

## الفصل الثالث حظر تملك الأجانب للعقارات

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

أنجيدا :

الإجراءات الواجب اتباعها حيال العقارات التي اشترها اجانب قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات من شركات القطاع العام العاملة في مجال الإسكان بمقود ابتدائية لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون ولم تقدم عنها طلبات شهرها ولم تقم عنها دعاوى صحة تعاقد ولم تستخرج بشأنها تراخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ ، ولم يشارك عنها المصريون قبل أو بعد العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء الممول به اعتبارا من ١٩٧٦/٨/٢٧ تنص على انه ( مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمنشألق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء كانوا اشخاص طبيعيين ام اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ) .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه ( استثناء من الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة يجوز لغير المصري اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء في الأحوال الآتية :

ب — فى الحالات التى يوافق عايبها مجلس الوزراء والتى تتوافر فيها  
الشروط الاتية :

١ — ان يكون التملك لمرة واحدة بقصد السكن الخاص للفرد  
و لأسرته او لزاولة نشاطه الخاص .

٢ — ألا تجاوز مساحة العقار بملحقاته . لاى من الفرضين المحددين  
فى البند السابق الف متر مربع .

٣ — ان يحول عن طريق أحد المصارف المرخص لها نقد اجنبى تابلا  
سحبيل باسمه الرسمى يعادل قيمه العقار الذى يقدر على اساسها  
رسم النسبى المستحق على شهر المحرز .

٤ — الا تكون ملكية العين حصة شائعة مع مصرى . . . . .  
ويصح القانون فى المادة الرابعة على ان يضع «نص كل تصرف يتم  
بالمخالفة لاحكام هذا القانون ولا يجوز شهره . . . . .»

ونص المادة الخامسة من ذلك على انه « مع عدم الاخلال بما نصت  
عليه الفقرة الأخيرة من البند ( ب ) والمادة «٢» وحكم المادة «٣» من هذا  
القانون . ببقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة  
ومنتجة لاثارها القانونية ، أما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا  
القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات  
شهر الى مأمورية الشهر العقارى او اقيمت عنها دعاوى صحة تعاقدا امام  
القضاء او استخرجت بشأنها ترخيص بشاء من الجهات المختصة وذلك كله  
قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » .

وحاصل تلك النصوص ان المشرع منع كامل عام تملك غير المصرين  
دون تفرقة بين مختلف الجنسيات للعقارات فى مصر ايا كان سبب  
اكتساب الملكية عدا الميراث ، واجاز على سبيل الاستثناء بموافقة مجلس  
الوزراء ان يكتسب غير المصرى ملكية العقارات بشروط خاصة تتعلق بفرض  
التملك ومساحة العقار وادخال قيمته بالعملة الاجنبية الى مصر والا تكون  
الملكية شائعة مع مصرى وابطال المشرع كل تصرف لاجنبى يتم بالمخالفة

لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ومنع شهره ، وبين المشرع الحسم بالنسبة لتصرفات التي تمت قبل ١٩٧٦/٨/٢٧ تاريخ العمل بالقانون . واعتبرها صحيحة اذا كان قد تم شهرها قبل هذا التاريخ او قدمت بشأنها طلبات لتسهر او اقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد او استخرجت بشأنها ترخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ فان لم تكن كذلك لا يعتد بها ولا يجوز شهرها ومن ثم ماخذ حكم التصرفات التي تجرى بعد العمل بالقانون فيكون لأصاحب ائسن اللجوء الى مجلس الوزراء للموافقة على تملكهم العقارات التي ابرموا عنها عقودا قبل العمل بالقانون بالتطبيق لحكم البند ب من المادة ٨١ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . بيد أن حقهم فى سلوك هذا السبيل لا يمكن ان يبقى مؤبدا لا يحده اى قيد زمنى والا ترتب على ذلك غل يد البائع عن التصرف فى عقاره نصفا صحيحا بغير أن يتعرض للمسئنة العتديه على أساس ما له من حقوق شخصية بمقتضى العقـ ومن ثم يمين على مجلس الوزراء وقد خوله القانون مكتة الاستثناء من حصر التملك ان يصدر قرارا بتنظيم الميعاد الذى يجب ان يتقدم خلاله الأجانب الذين استتروا عقارات قبل ١٩٧٦/٨/٢٧ ولم تتوافر فى شأنهم شروط الاعتداء بالتصرفات التى منس عليها اتفاقون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فى طلبات الحصول على موافقة مجلس الوزراء على التملك والا كان للبائع أن يتصرف فى العين المبيعة اذا انتهى هذا الميعاد دون التقدم لطلب الحصول على تلك الموافقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب الرجوع الى مجلس الوزراء لاصدار قرار بنظام الميعاد الذى يجب على من اشترى عقارات من الأجانب قبل الميعاد بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أن يتقدم خلاله بطلب للانتفاع بالرخس المنصوص عليها فى البند ب من المادة الثانية من هذا القانون بحيث يحق للبائع أن يتصرف فى العين المبيعة بعد انتهاء هذا الميعاد بدون أن يتقدم المشتري الاجنبى طلب الاذن بالتملك .

( ملف ١٩٨٤/٢/٧ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ ) .

#### ملحوظة :

بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣ صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ بإلغاء سلطة مجلس الوزراء فى الموافقة على استثناء بعض الحالات من شروط اكتساب

غير المصريين ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء المقررة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . وقد عمل بهذا القانون من ١٩٨٥/٧/٥ اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبنيـد :

لا يجوز للفاستبيين تملك الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها وتنص المادة ١ منه على أنه « يحظر على الأجانب سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة ، ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع » .

كما استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وتنص المادة ١ منه على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأراضي الصحراوية الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو متر ويقصد بالزمام حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الاطيان ..... » وتنص المادة ٣ منه على أن « يكون استصلاح الأراضي الصحراوية وكسب ملكيتها والاعتراف بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ..... وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح والاستزراع دون غيرها من لأغراض ويعبر عنها في

هذا القانون « بالهيئة » . كما تنص المادة ١٠ من ذات القانون، على أنه « يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يحوز أو يضيع اليد أو يتعدى على جزء من الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ، ونميا عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذا لخطة الدفاع عن الدولة يحظر اجراء اية اعمال او قامة اية منشآت او غراس او اشغال بأى وجه من الوجوه الا باذن الهيئة . ويقع باطلا كل تصرف او تقرير لأى حق عينى أصلى او تبعى او تأجير او تمكين بأى صورة من الصور على تلك الأراضى ينم بالمخالفة لأحكام هذا القانون لا يجوز شمهه لكل ذى شأن التمسك بالبطلان او طلب الحكم به وعلى المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ..... » .

وتنص المادة ١١ على أن « يكون الحد الأتمى للملكية فى الأراضى الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا لما تحققه أساليب وطرق رى من ترشيد واقتصاد فى استخدام مصادر المياه ، وبما يتفق مع التطورات العلمية فى هذا المجال وذلك على النحو الأتى ..... » كما تنص المادة ١٢ من القانون المذكور على أنه « تسرى احكام المادة السابقة على الملكية العامة وماكية الرتبة وحقوق الانتفاع ويعتبر فى حكم التملك وتطبق أحكام هذا القانون الإيجار الذى تزيد مدته على خمسين عاما .

وفى جميع الأحوال لا يفيد من التملك وفقا لأحكام هذا القانون سوى لخصيين دون سواهم ..... » .

ومعاد ذلك ان المشرع بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ حظر على الاجانب تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والأراضى الصحراوية واستثنى الفلسطينيين مؤقنا من هذا الحظر لاعتبارات خاصة قدرها ، وبموجب هذا الاستثناء أصبح شأن الفلسطينيين فى تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى الصحراوية شأن المصريين .

ثم جاء القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية ، واختص هذا النوع من الأراضى بتنظيم خاص متكامل ، فأورد تعريفا محددا لها ونص على أن يكون استصلاحها واستزراعها وكسب ملكيتها والاعتماد بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها وفقا لأحكامه . كما أناط بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مسئولية التصرف واستغلال



وإدارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح والاستزراع ، وحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يجوز أو يضع اليد أو يتعدى على جزء من هذه الأراضي وقرر بطلان كل تصرف أو تقرير لأي حق عيني أو مملوك على تلك الأراضي يتم بالمخالفة لأحكامه ووضع حدا أقصى خاصا لما يجوز تملكه من هذه الأراضي لمن يحق لهم التملك وفقا لأحكامه .

ثم حظر مراعاة الإفادة من التملك وفقا لهذه الأحكام على غير المصريين وجعل هذا الحظر مطلقا دون قيد فلم يستثن منه أحدا على الإطلاق مما يفيد سرية على غير المصريين باطلاقه أيا كانوا ولو كانوا فلسطينيين .

وجيث أن مؤدى ذلك وجود تعارض بين القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى أباح للفلسطينيين مؤقرا تملك الأراضي الزراعية والأراضي الصحراوية خروجاً على الحظر الذى أورده واستثناء منه ، والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الذى حظر على غير المصريين تملك الأراضي الصحراوية . ولما كان هذا القانون الأخير هو قاسم خالص بنوع معين من الأراضي هي الأراضي الصحراوية جاء تنظيم متكامل لها أخرجه من نطاق القوانين السابقة التى سنتت تنظم شأن ذلك النوع من الأراضي ، كما أنه صدر لاحقا على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ . ومن ثم فإن الحكم الوارد فيه بحظر تملك غير المصريين لأراضي الصحراوية يكون قد نسخ الحكم الوارد فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ باستثناء الفلسطينيين من تملك الأراضي الزراعية والصحراوية عموما ، ويكون تد الفى هذا الاستثناء أعاد أصل الحظر وجعله عاما مطلقا لا استثناء .

ونتيجة لذلك فيكون من الواضح أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ لا يجوز بمقتضاه للفلسطينيين تملك الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكامه . ولا يفر من ذلك انتقال ملكية هذه الأراضي إلى شركات القطاع المملو لا غيرا إذ تظل هذه الأراضي مع ذلك خاضعة لأحكام القانون المذكور .

( ملف ٩٦/٢/٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٦ )

### الفصل الرابع

حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها — ايلولة ما يملكه الأجنبى من اراضى زراعية وما فى حكمها الى الدولة باستثناء ما تصرف فيه الأجنبى لمصريين بمقود ثابتة التاريخ قبل العمل به فى ١٤/١١/١٩٦١ — المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ — الاعتداء بتصرفات الملك الخاضعين لاحكام قوانين الإصلاح الزراعى أرقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولو لم تكن ثابتة التاريخ بشروط مدينة — سرياته — يسرى القانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ على كل تصرف صدر قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعى المتعلق به ما دام لم يصدر قرار الاستيلاء النهائى على الأرض موضوع التصرف — يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من الأجنبى فى تطبيق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ان يكون هذا التصرف تم قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى ٢٣/١٢/١٩٦١ .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها تنص على ان تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والمصراوية

الملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات النابية وغير الثابتة والأشجار وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها . ولا يعقد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامها . ما لم تكن صادرة الى أحد الملتحقين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . ونابئة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . ويستفاد من هذا النص ان الأراضى الزراعية الملوكة للأجانب قد آلت ملكيتها الى الدولة باسئاء ما سم بالصرف فيه منها الى مصريين بمقود ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣/١٢/١٩٦١ . واستثناء من هذا النص صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ بقرار بعض الأحكام الخاصة بمصرفات الملاك الخاضعين لأحكام القوانين أرقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ١٥ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم تكن ثابتة التاريخ بالشروط المنصوص عليها فى تلك المادة . كما قررت المادة الثالثة التى لم يصحبها التعديل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ على أن ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بقوانين الإصلاح الزراعى المشار إليها كل فى نطاقه ، وذلك لرفع شبهة قد تنور حول نطاق تطبيق هذا القانون — حسبما اشارت الى ذلك المذكرة الإيضاحية . فهو يسرى على كسل تصرف صادر قبل العمل بالقانون المتعلق به من قوانين الإصلاح الزراعى المشار اليه ومضى توأمت الشروط المنصوص عليها وما دام قرار الاستيلاء النهائى على الأرض موضوع التصرف لم يصدر بعد . ومقتضى ما تقدم أنه يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من الأجنبى وفقا للقانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ان يكون هذا التصرف قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها . واذا كان الثابت من الأوراق أن عقد البيع الابتدائى محل النزاع صدر فى ١٩٧٦/١٢/٤ أى بعد العمل بالقانون المذكور ، ومن ثم فلا يعقد به فى تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ، وبالتالي تؤول ملكية الألبان محل هذا العقد الى الدولة التزاما بحكم القانون ، وإذا كان القرار المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بإلغائه ورفض الاعتراض .

## قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

### المبدا :

يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من اجنبى الى احد المتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يكون هذا التصرف ثابت التاريخ قبل ١٢/٢٣/١٩٦١ — العمل بالقانون المذكور اعتبارا من ١٩/١/١٩٦٣ — من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه تدخل الاراضى الخاضعة لاحكامه فى ملكية الدولة وتعتبر مستواى عليها من هذا التاريخ ولو تراخى الاستيلاء الفعلى عليها — الاثر المترتب على ذلك : تتحول الحيازة المكسبة للملكية الى مجرد حيازة نيابة عن الدولة — اساس ذلك — لا يجوز أن يستفيد من التخلي فى تنفيذ احكام القانون من يضع يده على ارض مملوكة للدولة .

### ملخص الحكم :

المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر نكاح الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أن « تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والالات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وغيرها من الملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها ولا يمتد فى تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وواضح من ذلك انه يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من اجنبى الى احد المتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أن يكون هذا التصرف ثابت التاريخ قبل يوم ١٢/٢٣/١٩٦١ . عن اكتساب ملكية الاطيان الزراعية وما حكمها التى تطبق عليها احكام هذا القانون بوضع اليد المكسب للملكية فقد ذهب قضاء هذه المحكمة الى ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى تم الاستيلاء تنفيذا لاحكامه عمل به اعتبارا من ١٩/١/١٩٦٣ ، ومن هذا التاريخ تدخل الاراضى

١٠ تخافسعة لهذا القانون ومن بينها الأرض موضوع الطعن فى ملكية الدولة ومستولى عليها قانونا من هذا التاريخ ولو تراخى الاستيلاء الفعلى الى ما بعد التاريخ المذكور . نتيجة لذلك تتحول الحيازة القانونية المكسبة لمجرد حيازة بتسببه عن الدولة . والقول بغير ذلك من شأنه ان يصيبغ الشرعية على التراخى فى تنفيذ احكام هذا القانون او يستفيد منه من تاخر تنفيذ القانون فى حقه ويضع يده على أرض مملوكة للدولة .

ومن حيث انه باعمال القواعد المتقدمة على وتائع النزاع وفى ضوء المستندات المقدمة فى الطعن يتضح ان طلب الشهر العقارى رقم ١٩٦٠ . ابو المظاير مقدم الى تلك المأمورية فى ١٩٦١/١٢/٢٥ ومن ثم لا يفيد فى مجال اثبات تاريخ عقد البيع محل النزاع قبل ١٩٦١/١٢/١٣ ، كما لا يقيد قبل ذلك . ايضا ايصالات السداد المرفقة اذ لا تشتمل على اركان التصرف المطلوب الاعداد به ، ولا يتوافر فى اى منها حالة من الحالات التى تجعلها منه لتاريخ الصرف وفقا للمادة ١٥ من قانون الابيات فى المسود المدنية والسجربة الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ وعن القول بورود مشمول العقد بدفائر المسئولى نديه : فهو قول لا دليل عليه ما دامت لم تقدم هذه الدفائر ولم يرشد عنها الطاعنون للوقوف على حقيقتها فى مجال اثبات تاريخ الصرف المطلوب الاعتداد به . وبالنسبة للشهادة الصادرة عن الجمعية التعاونية الزراعية بالناحية التى تقع بها اطيان النزاع والمقدمة اخيرا فى طعن فالسابت ان عقد البيع لاحق فى تاريخه لتاريخ المبين فى الشهادة عن حيازة مورث الطاعنين لأرض النزاع ؛ الامر الذى لا تقيد معه هذه الحيازة السابقة ان صحت فى اثبات تاريخ الصرف الصادر فى تاريخ لاحق عليها . واما عن التمتع باكتساب ملكية الاطيان موضوع النزاع بوضع اليد ، فان الواضح من مطالعة تقرير مكتب الخبراء ان وضع يد مورث الطاعنين عليها بدء منذ ترائه لها سنة ١٩٦١ ، فى حين تم العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ الذى انتقلت به ملكية هذه الاطيان الى الدولة فى ١٩٦٢/١/١٩ ومن ثم لم يكمل للطاعنين او مورثهم المدة اللازمة لكسب ملكيته تلك الاطيان بالانقضاء .

### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

#### المبدأ :

التصرف ببيع الى مصرى بمعد ثابت التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣  
يخرج الأرض من نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

#### ملخص الحكم :

ان الشارع فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب  
للأراضى الزراعية وما فى حكمها ولا يعتد فى تطبيق احكامه بتصرفات الملاك  
الخاضعين له الا بما كان عنها صادرا الى احد المتضمنين بجنسية جمهورية  
مصر العربية وثابت التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ فان التصرف بالبيع  
المؤرخ فى ١٩٣٥/١٢/٨ (الصادر من اجنبى ) يكون صحيحا فى تطبيق احكام  
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، لا لكونه ثابت التاريخ قبل الثالث والعشرين  
من ديسمبر سنة ١٩٦١ فحسب بل لكونه كذلك مسجلا قبل هذا التاريخ .  
وانتقلت به ملكية الأرض موضوعه من الملك الخاضع للقانون رقم ١٥ لسنة  
١٩٦٣ الى المشتري ( المتبع بجنسية جمهورية مصر العربية ) منذ ذلك  
التاريخ ومن ثم فلا مجال لتطبيق احكام هذا القانون عليها اذا بيعت الى  
المطمون ضده بعد ذلك بالمعد العرفى المؤرخ ١٩٦٨/١/٢٠ المحرر على ظهر  
العقد المسجل . ويكون الاستيلاء على المساحة موضوعه فى غير محله  
ولا سند له من القانون لخروج هذه المساحة من ملكية المالك الاصلى الخاضع  
لاحكامه وفلك قبل العمل به .

( طعن ١١٧٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

#### المبدأ :

حظر تلك الأجانب للأراضى الزراعية طبقا للقانون رقم ١٥  
سنة ١٩٦٣ .

### ملخص الحكم :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب للاراضي الزراعية يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من اجنبى الى احد المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية ان يكون التصرف قد صدر قبل ١٢/٢٣/١٩٦١ وأساس ذلك : اعمال الاثر الرجعى للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فلذا صدر التصرف بعد ١٢/٢٣/١٩٦١ لا يمتد به ولو توافرت بعد ذلك الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ سواء قبل تعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ أو بعد تعديله .

( طعن ١٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المادة ١٧

#### المبدأ :

الجنسية المصرية لا تزول عن المائون له بالتجنس بجنسية اجنبية الا بعد حصوله على الجنسية الأجنبية الجديدة وليس من تاريخ صدور القرار الجمهورى بالانن له بالتجنس بهذه الجنسية — حكمه ذلك : نرى انعدام جنسية المائون له فى حالة تعذر اكتساب الجنسية الأجنبية أو تراخيه — الاثر المترتب على ذلك : متى ثبت ان التصرف قد تم خلال الفترة بين صدور القرار الجمهورى بالانن بالتجنس وتاريخ اكتساب الجنسية الأجنبية الجديدة فإن المصرى يكون بمنأى عن الاستيلاء على أرضه بالتطبيق للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

### ملخص الحكم :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة المفعى الذى صدر فى ظله القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالانن للمطعون ضده بالتجنس بالجنسية اللبنانية — تخص هذه المادة على انه « لا يجوز لمن يحبل جنسية الجمهورية العربية المتحدة ان يتجنس

بجنسية اجنبية دون اذن سابق بقرار من رئيس الجمهورية » فلانن بمقتضى هذا النص يسبق التجنس بالجنسية الجديدة ، ولم يرغب المشرع بهذا النص زوال الجنسية المصرية عن المأذون له باثر مباشر منذ صدور القرار الجمهورى بالانن له بالتجنس بالجنسية الاجنبية ، كما هو الشأن بالنسبة للقرارات التى تصدر بكسب الجنسية المصرية او بسحبها او باستناتها او باستردادها حيث نصت المادة ٢٩ من هذا القانون على ان جميع هذه القرارات تحدث اثرها من تاريخ صدورها واذ قدر المشرع فى ذلك ان اكتساب المأذون له للجنسية الجديدة لا يتم بمجرد طلبه الدخول منها وانما يتوقف ذاك على موافقه الدولة المراد كسب جنسيتها الامر الذى قد يترأى لفترة قد تطول بعد الحصول على الاذن بالتجنس بهذه الجنسية . ومقتضى ذلك ان الجنسية المصرية وفقا لحكم المادة سالفة الذكر لا تزول عن المأذون له بالتجنس بجنسية اجنبية الا بعد حصوله على الجنسية الجديدة وليس من تاريخ الاذن له بالتجنس بهذه الجنسية . وهو ما ورد عليه النص صراحة فى المادة العاشرة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالجنسية المصرية الذى حل محل القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الملقى حيث نصت تلك المادة على انه يترتب على تجنس المصرى بجنسية اجنبية منى اذن له بذلك زوال الجنسية المصرية عنه . فواضح من هذا النص ان المشرع علق على زوال الجنسية المصرية عن المأذون له على التجنس بالجنسية الاجنبية وربط ذلك بالدخول فى الجنسية الجديدة . وغنى عن البيان ان ذلك امر طبيعى قصد به درء انعدام جنسية المأذون له فى حالة تعذر اكتساب الجنسية الاجنبية او نراخيه . وباعمال هذه القاعده على واقعة النزاع يبين انه ولئن كان المطعون ضده قد حصل على اذن بالتجنس بالجنسية اللبنانية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٦٤ ، الا انه لم يكنسب الجنسية اللبنانية الا فى ١٢ كانون الأول (يناير) سنة ١٩٦٤ وذلك وفقا لما تضمنه المهادة رقم ٤٢٢٣٩٨ الصادرة من المديرية العامة للاحوال الشخصية بوزارة الداخلية اللبنانية المؤرخة ١٩٨٠/١٢/٢٠ المصدق عليها من السفارة المصرية ببيروت القسم القنصلى برقم ٢٣٣٤ فى ٢١ ديسمبر سنة



١٩٨٠ وهى عبارة عن صورة أخرج قيد انفرادية عن سجلات المقيمين لاحصاء ١٩٣٢ ، وهذه الشهادة مودعة بملف الاعتراض ضمن حافظة المطعون ضده وقد اكدت القنصلية اللبنانية بالقاهرة بكتابها رقم ٣٨/٢٥ المؤرخ فى ١٩٧٩/٤/٢٦ الذى اشارت اليه ادارة الفتوى للاصلاح الزراعى فى فتاواه رقم ٦٩٤ فى ١٩٧٩/٧/٥ ( ملف رقم ١٠٨/١٠/٤/٢٠ ) المتعلقة بهذا الموضوع والمودعة بملف اقرار المطعون ضده — اكدت القنصلية المذكورة ان الشهادة التى تصدر عن وزارة الداخلية اللبنانية الخاصة باخراج قيد انفرادية والتى تحدد تاريخ الدخول فى الجنسية اللبنانية هى المستند الرسمى الذى يعتمد عليه فى اثبات الجنسية اللبنانية . وبهذه المثابة فان المطعون ضده يكون قد اكتسب الجنسية اللبنانية فى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ طبقا لشهادة وزاره الداخلية اللبنانية سائلة الذكر ، وهو ذات التاريخ الذى تزول فيه عنه الجنسية المصرية لا قبلها وفقا للقاعدة السالف بيانها وبمعنى آخر فان المطعون ضده ظل محتفظا بجنسيته المصرية ولم تنحصر عنه الا اعتبارا من هذا التاريخ الأخير وهو ١٩٦٤/١/١٢ .

ومن حيث انه ايا كان الخلاف حول تحديد تاريخ تصرف الحراسة العامة فى الاطيان محل النزاع بالبيع الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، وما اذا كان هذا التصرف يعتبر قائما ومنتجا آثاره منذ تسليم هذه الاطيان من الحراسة العامة الى الهيئة المذكورة بموجب محضر التسليم المؤرخ فى ١٩٦٣/١٠/١٨ لم ان التصرف لم ينشأ الا من تاريخ التعاقد الفعلى فى ١٩٦٤/١/٩ — فان التعاقد المشار اليه فى جميع الأحوال سلبق على ١٩٦٤/١/١٢ — تاريخ زوال الجنسية المصرية عن المطعون ضده — الأمر الذى يقطع بان هذا التعاقد قد تم وقت تمتعه بالجنسية المصرية مما يجعل الأرض محل التصرف ( بمنأى ) عن الاستيلاء بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ولذلك انتهى القرار المطعون فيه الى صدم جواز الاستيلاء على الاطيان سائلة الفكر طبقا لأحكام القانون المشار اليه . فانه يكون محمولا على اسباب هذا الحكم متققا مع القانون ويكون الطعن والحانة هذه فى شقيه العاجل والموضوعى غير قائم على أساس سليم من القانون

مختصين الرغرض .

### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

#### المبدأ :

إذا كان بيع الأرض الزراعية وما في حكمها المملوكة لأجنبي قد تم المرد مصرى قبل ١٩٦١/١٢/٢٢ وجب عدم التعرض للأرض بالاستيلاء أو اعادتها فوراً الى واضح اليد الفعلى عليها وقت الاستيلاء .

#### ملخص الفتوى :

يقضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بإبيلولة ملكية الأراضى الزراعية وما فى حكمها المملوكة للأجانب فى تاريخ العمل به الى الدولة على ان تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى اتخاذ الاجراءات الخاصة بالاستيلاء على هذه الأراضى وتسليمها واداراتها . واخرج المشرع من نطاق الحكم المذكور الأراضى التى يثبت قيام الأجنبى بالتصرف فيها الى أحد المصريين بمقود ثابتة التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣ .

ومن ثم فإذا ما ثبت للهيئة العامة للإصلاح الزراعى ان الأرض المسمولى عليها تطبيقاً لأحكام هذا القانون كان الأجنبى قد تصرف فيها لأحد المصريين بتصرفات ثابتة التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣ فإنه يتعين عليها فى هذه الحالة الغاء قرار الاستيلاء والإفراج عن هذه الأرض لصالح المتصرف اليهم واعادة الحل الى ما كان عليه وقت إجراء الاستيلاء يتمكن واضعى اليد الفعلين فى تاريخ الاستيلاء من وضع يدهم على الأرض المخرج عنها .

( فتوى ٥١/١/٧ — جلسة ١٩٨٥/٤/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

#### المبدأ :

جواز تلك الفلسطينيين الأراضى الزراعية فى ظل احكام القانون رقم

١٥ لسنة ١٩٦٣ وذلك على سبيل التلقيت .

### ملخص الفتوى :

احتفظ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ نلاجتب بما ميم الفلسطينيين بها كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية وقت العمل به . نم حظر عليهم كتسلب ملكية الاراضى الزراعية منذ تاريخ العمل بأحكامه ، غير أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حظر على الأجانب أن يمتلكوا اراضى زراعية وقضى بإيلولة ما يملكونه من همد الاراضى الى الدولة واستثنى الفلسطينيين من تطبيق احكام هذا القانون مؤقتا .

ومؤدى هذا الاستثناء هو أن يحتفظ الفلسطينيون بها كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية عند العمل بأحكامه : كما يعطيهم الحق فى أن يمتلكوا اراضى زراعية جديدة . بعد أن المى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ولو أن المشرع قد وصف هذا الاستثناء بالتأشيت ، غير أن المادة المقرره له لم تحدد أجلا معينا ينتهى فيه اثر هذا الاستثناء ، ولم يخلول أى جهة الحق فى انتهاء اثره أو تحديد مداه . ولهذا يظل الاستثناء قائما ويستمر تمتع الفلسطينيين به الى أن يتدخل المشرع بصدار قانون لتحديد مدة سريانه أو تحديد مداه .

( ملف ٨٠/٢/٧ — جلسة ١٠/١٠/١٩٧٩ )

### معلق :

كانت المادة الاولى من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تحظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أن « يحظر على الأجانب سواء اكانوا اشخاص طبيعيين ام اعتباريين تملك الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الارضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى الجمهورية العربية المتحدة . ويشمل هذا الحظر الملكية النامة كما يشمل ملكية الرتبة أو حق الانتفاع .

ولا تعتبر ارضا زراعية فى تطبيق احكام هذا القانون الاراضى الداخلة

في نطاق المدن والبلاد التي سمرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠  
المشار اليه اذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيان .

ويستثنى الفلسطينيون من تطبيق احكام هذا القانون مؤنثا .. وقد صدر  
القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بتعديل القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ فنص على أن  
« تلغى الفقرة الثالثة من المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر  
ملك الاجانب الاراضى الزراعية وما في حكمها ونؤول الى الدولة وفقا  
للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ملكية الاراضى التى اكتسبها المشار اليهم فى  
الفقرة المفاذ قبل العمل باحكام هذا القانون اذا لم يتصرف فيها الملك اثناء  
حياته او خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون ايهمها اقرب » .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

##### المبدأ :

مضى قدم الاجنبى اقرارا طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فانه لا يجوز  
ان يعود الى القول ببطان الاستيلاء على ارضه الزراعية لاكتشافه خطأ  
فى الجنسية ، وبخاصة بعد ان تم توزيع الأرض على صغار الفلاحين طبقا  
للقانون .

##### ملخص الفتوى :

منع المشرع نملك الاجانب للاراضى الزراعية فى مصر وقضى  
بأنلولة الارض التى يملكوها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣  
للدولة فى مقابل تعويض يقدر وفقا لاسس المنصوص عليها بقانون الاصلاح  
الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كما قضى بتسليم تلك الأرض للهيئة العامة  
للاصلاح الزراعى لتجرى توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام القانون  
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والزم المشرع الملك الاجانب بتقديم  
اقرارات الى الهيئة بالاراضى التى يملكونها واسند مهمة الفصل فى  
المنازعات التى تنشأ بخصوص تلك الاراضى والقرارات الصادرة بشأنها

الى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى المنصوص عليها فى المادة ١٢ مكرز.  
من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر .

وتبعاً لذلك فإذا ما حرر الاقرار من صاحب شئ باعتبارهِ اجنبياً  
وقدم بموجبهِ المساجعة المملوكة له للاستيلاء بكامل ارادته الحرة وانخفته.  
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى نتيجة لذلك اجراءات صحيحة بالاستيلاء  
منصردت قرار بالاستيلاء الابتدائى ثم قرار بالاستيلاء التهانى وفقاً لأحكام  
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ثم نشره نشرًا صحيحاً بم يعقبه اعتراض  
من احد حتى مضت المدة المقررة للطعن فيه فانه لا يكون هناك مجال بعد  
ذلك للمنازعة فى صحة قرار الاستيلاء الذى اعقبه توزيع للأرض  
على صغار الفلاحين لصدوره مطابقاً لأحكام القانون مستكملاً لشروط  
صحته .

ولا وجه للقول فى الحالة المماثلة بأن القرار قد صدر بناء على خطأ  
فى جنسية المالكة اذ اعتبرت لبنانية فى حين انها مصرية منذ مولدها اذ  
مخالفاً عن صحة كونها لبنانية لاكتسابها تلك الجنسية منذ عام ١٩٤٩ فانها  
تقدمت بالاقرار بوصفها اجنبية رغم كونها من ذوى الجنسية المزدوجة .

ولما كانت مشروعية القرار انما توقفت على مدى مطابقته للأحكام  
و لقواعد التى صدر فى ظلها وكانت صحته ترتبط بالظروف والملازمات  
التى صدرت فيها . فان قرار الاستيلاء فى ظل الحالة المماثلة وقد صدر مطابقاً  
لأحكام القانون بغير خطأ من الإدارة يكون قراراً صحيحاً .

( ملف ٦١/١/١٠٠ — جلسة ١٩٨١/٤/٨ )

ملعجة رقم ( ٢٤٠ )

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية  
وما فى حكمها — الشروط الواجب توافرها لا يعتبر ارض بناء — القانون رقم  
١٥ لسنة ١٩٦٢ تكفلت احكامه ببيان الشروط الواجب توافرها لا يعتبر ارض

ببناء وهي وحدها التي يرجع اليها في دائرة تطبيق احكامه دون الاحكام التي ينص عليها القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير المادة الاولى منه — يجب لخروج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ توافر شرطين : احدهما : ان تقع في نطاق المدن والبلاد التي تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . والثاني : ان تكون غير خاضعة لضريبة الاطيان — اذا تخلف احد الشرطين دخلت الأرض في دائرة الحظر ويتعين الاستيلاء عليها قانونا .

### ملخص الحكم :

انه من الثابت ان المستولى لديها لبنائية الجنسية هي بذلك تخضع لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها .

ومن حيث ان المادة الاولى من هذا القانون بعد ان حظرت على الاجانب تملك الاراضي الزراعية وما في حكمها نصت في الفقرة الثانية منها على انه : « ولا تعتبر ارضا زراعية في تطبيق احكام هذا القانون الاراضي الداخلة في نطاق المدن والبلاد التي تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه اذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيان » ولقد قضت هذه المحكمة بان مفاد ذلك ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تكملت احكامه ببيان الشروط التي يجب توافرها لما يعبر ارض بناء وهي وحدها التي يرجع لها في دائرة تطبيق احكام هذا القانون وذلك دون الاحكام التي اتي بها المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتفسير المادة الاولى منه . وعلى ذلك فانه حتى تخرج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يتعين ان يتوافر لها شرطان احدهما ان تقع في نطاق المدن والبلاد التي تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المدة للبناء والاخر ان تكون غير خاضعة لضريبة الاطيان . فاذا تخلف احد الشرطين دخلت الأرض

على دائرة الحظر الوارد بالقانون المذكور وتعين الاستيلاء عليها وفقاً لأحكامه .

ومن حيث أنه بتطبيق حكم هذين الشرطين على واقعة النزاع ، فالذي يبين من تقرير الخبير أن المسطح موضوع هذا الطعن لا يدخل في نطاق كردون مدينة خاضعة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . كما أن المسطح المذكور مستغل بالزراعة من قبل تاريخ العمل بأحكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، وإلى تاريخ كتابة التقرير في ١٤ فبراير سنة ١٩٧٦ فيها عدا المسطح المقام عليه فيلا المعترضة وملحقاتها . وأن المسطح المذكور حججه بما في ذلك المسطح المقام عليه الفيلا خاضع لضريبة الأطنان الزراعية من قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وحتى كتابة التقرير .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن الأرض موضوع النزاع تخرج عن تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبذلك تكون خاضعة لأحكام الفقرة الأولى منها ويكون القرار الصادر بالاستيلاء عليها صحيحاً ويكون قرار اللجنة القضائية إذ صدر بذلك سليماً بما يترتب عليه أن الطعن المائل غير قائم على سند متعيناً رفضه والزام الطاعنة المصروفات .

( طعن ٤٣١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨١ )

**ملحوظة :** هذا المبدأ تأكيد لما سبق أن قضت به المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٠١ لسنة ١٩ ق — بجلسته ٢٢ من إبريل سنة ١٩٧٥ والطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٩ .

### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

**المبسطة :**

المقصود بالأراضي الزراعية وأراضي البناء — التخصيص التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ — الحالات الواردة به على سبيل المثال لا الحصر — وجوب بحث كل حالة على حدة وفقاً لظروفها وملابساتها مع الاستهداء بروح التفسير

**التشريعى — للمحكمة أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الحقيقية لواقعة النزاع حسبما يؤدي إليه اقتناعها بما دام استخلاصها سالفا ومستندا الى أدلة مقبولة فى العقول والمنطق ولها أصل ثابت فى الأوراق — للمحكمة فى سبيل التحقيق من ذاك الأخذ بقليل دون آخر طالما اطاعت اليه — تطبيق لما يعتبر أرض بناء .**

### **ملخص الحكم :**

ومن حيث أنه عن موضوع النزاع وهو مدى اعتبار الاراضى المذكورة من اراضى البناء التى لا تخضع لآى من قوانين اصلاح الزراعى فان نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تبين حد اتمى للملكية الاسرة والفرد من الاراضى الزراعية وما فى حكمها تقضى بأنه لا يجوز لآى فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فداناً — وبذلك لا تدخل اراضى البناء فى حصيل الحد اتمى المقرر فى تلك المادة واذ جاء القانون المذكور ظلوا من تعريف لما يعتبر من الاراضى غير الزراعية فى حكمه اى اراضى البناء — الا ان المادة ١٤ منه قد احوالت الى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له فيها لم يرد بشأنه نص خاص وبما لا يتعارض مع احكامه وقد صدرت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ باصدار تفسير تشريعى فى هذا الشأن قضى بأنه لا يعتبر ارضا زراعية فى تطبيق احكام المادة الاولى من قانون اصلاح الزراعى ١ — الاراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها سبعا لهذا القانون قبل صدور قانون اصلاح الزراعى ٢ — الاراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر — ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون اصلاح الزراعى بشرط مراعاة ما يأتى : ١ — ان تكون هذه الاراضى عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عدة قطع بتعدد عرضها للبيع او للمبادلة او للتأجير او للتكثير لخدمة



مبان عليها ب — أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أى ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعى — ج — أن تكون احدى القطع الداخلة فى تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل فى تنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هى التى تعتبر من اراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن حد الأقصى الجائز تملكه قانونا — ٢ — اراضى البناء فى القرى والبلاد التى لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت ارضا فضاء تابعة لبناء غير تابع لارض زراعية او لازم لخدمتها تبعية تجعلها مرتفقا وملحقا به — الا ان قضاء هذه الحكمة اسفر على ان حالات التى عددها هذا التفسير التشريعى للاراضى التى لا تعتبر زراعية فى احكام قوانين الإصلاح الزراعى لا تجمع كل الحالات .سى لا نخضع لاحكام منها وانها لم ترد به على سبيل الحصر . وانما وردت على سبيل المثال . وانه من الصعب وضع معيار جامع مانع لما يعتبر من اراضى البناء وانه يتعين بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملاسات المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعى المشار اليه ومن ثم يكون محكمة ان تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبها يؤدى اليه اقتناعها بـ دام استخلاصها سائفا ومستندا الى ائلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها دل فى الأوراق — وبالتالي فان للمحكمة فى سبيل التحقق من ذلك الأخذ بدليل دون آخر طالما اطبانت اليه .

ومن حيث انه اذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى قد احوالت النزاع الى مكتب خبراء وزارة العدل الذى قدم تقريراً انتهى فيه الى ان ارض النزاع عبارة عن تسعة تارابط بالمشاع فى القطعة رقم ٢٧٨ بحوض بركة الخطيب ٢ اول يحدها من الجهة البحرية القطعة ٢٧٧ بحوض وبعض مباني كفر اسماعيل — والشرقى مسنه والقبلى ترعة المنسا عمومية ونهاية كردون مدينة فاقوس — وان القطعة

٢٧٨ كلها تقع ضمن كردون مدينة فاقوس — ووصف المساحة المذكورة بأنها ارض منزرعة بأشجار اليوسفى المثمر وأشجار البرتقال والمتجر المثمر والتخيل — وأنها محاطة بسور ارتفاعه ثلاثة أمتار — وبداخل السور صنف من اشجار الكاڤوري١نا يزيد عمرها على الخمسة عشر عاما ويتوسط القطعة رقم ٢٧٨ منزل سكن من الطوب الأحمر المسلح كامل الابواب والشبابيك — من دورين ومكون من أربعة عشرة حجرة ومباني قديمة وجميعها فى وضع يد المعترض . كما انه ثابت من الاطلاع على قرار صدر فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٨١ من لجنة بحث التصرفات بالهيئة — باعتبار مساحة اخرى مماثله للمساحة محل النزاع وتبلغ تسعة قراري٢ط ايضا وتقع مشاعا فى القطعة ٢٧٨ المشار اليها من اراضى البناء التى لا تخضع لاحكام القانون واستبعادها من الاستيلاء لدى . . . . . طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وقد نودع المطعون ضده صورة هذا القرار وما يفيد رسميا موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى عليه بالجلسة رقم ١١٢ فى ٢٢ من ابريل سنة ١٩٨١ بالقرار رقم ١٩ وقد استندت اللجنة فيه على اسباب فصلت فيها واتع الحال بالنسبة لهذه القطعة — وما استندت اليه من اسباب تشترك فيها مع القطعة محل النزاع من وقوعها بالمشاع فى قطعة واحدة هى القطعة ٢٧٨ بناحية بنية الكوم مركز فاقوس — ودخولها كردون مدينة فاقوس المعتمد فى سنة ١٩٤٠ ، ووقوعها ضمن كتلة السكن لقريتين كسر محمد اسماعيل وبنية الكرم . وانطبقا البند الثالث من التفسير التشريعى عليهما لأنه مقام عليهما بناء غير تابع لخدمة ارض زراعية وان باقى المساحة تعتبر كحرم للمنزل ويحيط بها وبالمنزل سور من الطوف والطوب الأحمر وغير تابعة او لازمة لخدمة ارض زراعية ، وان المنزل والحويطة المحيطة كل منهما يتبع الآخر بتعيينه تجعل كل منهما مكلا للآخر ومرفقا له .

لذلك كله فانه بات واضحا ان المساحة محل النزاع بمقدارها تسعة قراري٢ط لا تخرج عن كونها مكلا للقطعة الأخرى التى قضى باستبعادها من الاستيلاء وان الاثنين ينطبق عليهما وصف اراضى البناء التى لا تخضع لاحكام قانون الإصلاح الزراعى ومن ثم يكون القرار المطعون فيه تدبنى على أساس

سديد من القانون محمولا على ما فصلناه من اسبب في هذا الحكم ويكون  
الطعن بذلك قد بنى على غير أساس من القانون متعينا الحكم برفضه والزام  
الهيئة الطاعنة بصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات  
الجنسية والتجارية .

( طعن ١٦٨٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )

ملحوظة : بهذا المعنى حكمت ايضا المحكمة الادارية العليا في الطعون  
٧٥٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ : ١٣٧ لسنة ١٩ ق — جلسة  
١١٦٣٠ ١٩٧٦/٤/٢٧ — جلسة ١١٦٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/١/٤ .

#### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

##### المبدأ :

المقصود بالأراضي الزراعية وأراضي البناء — القانون رقم ٥٠ لسنة  
١٩٦٩ لم يحدد تعريفا لأراضي البناء — التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .  
— الحالات الواردة به على سبيل المثال لا الحصر — وجوب بحث كل مسألة  
على حدة وفقا لظروفها وملابساتها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعي .

##### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاصلاح الزراعي اذ حظن  
على الفرد ان يمتلك من الأراضي الزراعية اكثر من خمسين فدانا ، فقد جاء  
خلوا من تعريف لما يعتبر من اراضي البناء شأنه في ذلك شأن المرسوم  
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي احال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار  
اليه الى احكامه بالنسبة لما لم يرد بشأنه نص فيه . الا ان الهيئة الصالحة  
للاصلاح الزراعي اصدرت التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ لتعريف  
أراضي البناء ، ونصت المادة الثالثة منه على انه لا يعتبر أرضا زراعية في  
تطبيق احكام المادة الاولى من قانون الاصلاح الزراعي (١) الأراضي الداخلة  
في كردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لهذا القانون قبل صدور قانون اصلاح الزراعى ٢ — الاراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون اصلاح الزراعى بشرط مراعاة ما يأتى ١ — ان يكون هذه الاراضى عباره عن قطعة ارض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للبيالة او للتأجير او للتحكير لاقامة مبان عليها ب — ان تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى اى ثابت التاريخ قبل العمل بقانون اصلاح الزراعى ج — ان تكون احدى القطع الداخلة فى تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل التنظيم ، ومثل هذه القطعة وحدها هى التى تعتبر من اراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها عن الحد الأقصى الجائز تملكه قانونا ٣٠ — اراضى البناء فى القرى والبلاد التى لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كان مقامها عليها بناء غير تابع لارض زراعية او لازم لخدمتها بنوعية تجعلها مرفقا له وملحقا به . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان الحالات التى عددها هذا التفسير التشرىعى لأراضى البناء لا تجمع كل الحالات التى يطاق عليها تعريف هذه الاراضى ذلك ان الحالات المتقدمة لم ترد فى التفسير على سبيل الحصر وانما وردت على سبيل المثال ، ومن الصعب وضع معيار جامع مانع لما يعتبر ارض بناء ، وانما يجب بحث كل حالة على حدة ومقتضا للاطروف والملايسات المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشرىعى المشار اليه .

ومن حيث انه بتطبيق المعايير التى اوردها التفسير التشرىعى المتقدم على الارض موضوع النزاع فى ضوء المعاينة التى اجراها الخبير المنتدب فى الاعراض ومستندات الطعن يبين انه ولئن كانت الارض المذكورة داخلة فى كردون مدينة بنى مزار الذى يسرى فى شأنها المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الا انه لم يصدر مرسوم بتقسيمها قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . ولم تتم تجزئتها الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للبيالة او للتأجير او للتحكير لاتامة مبان عليها بل الثابت انها لا زالت أرضا

زراعية مفروشة جميعها بالحدائق ومربوطة بضريبة الأطنان . ولا يجدى التفرع بالقول بأنه لا مجال للتقسيم إذا كن أحد حدود الأرض محل النزاع يقع جميعه على طريق قائم داخل فى التنظيم — ذلك ان هذا الوضع وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا يفنى عن تجزئتها بالمعنى المقصود فى التفسير التشريعى وفى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . فإذا أضيف الى ما تقدم ان الأرض المذكورة وفقا للمستندات المقدمة لا تقع فى الكتلة السكنية للمدينة او متداخلة فى مبانيها ، الأمر الذى لا يكسبها صفة ارض البناء ولا يغير من صفتها كارض زراعية وقوعها على طريق قائم داخل فى التنظيم ما دامت متزرعة معملا وتقع بعيدة عن الكتلة السكنية .

( طعن ٦٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

المبدأ :

اشتانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ تكفلت احكامه ببيان للشروط التى يجب توافرها لما يعتبر ارض بناء وهى وحدها التى يرجع اليها فى دائرة تطبيق احكامه دون احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له والقرار التفسيرى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير المادة الأولى منه — حتى تخرج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بتعيين أن يتوافر لها شرطان — احدهما : ان تقع فى نطاق المدن والبلد التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء . وثانيهما : ان تكون غير خاضعة لضريبة الأطنان — اذا تخلف أحد الشرطين دخلت الأرض فى دائرة الحظر الوارد بالقانون وتعيين الاستيلاء عليها وفقا لاحكامه .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من هذا القانون بعد ان حظرت على الأجانب تملك الاراضى الزراعية وما فى حكمها نعت فى الفقرة الثانية منها على انه « ولا

تعتبر ارضا زراعية فى تطبيق احكام هذا القانون الاراضى الداخلة فى نطاق المدن والبلد التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه اذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيان » ومفاد ذلك ان هذا القانون نكتلت احكامه ببيان الشروط التى يجب توافرها لما يعبر ارض بناء وهى وحدها التى يرجع اليها فى دائرة تطبيق احكامه دون الاحكام التى أقر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير المادة الأولى منه وعلى ذلك فانه حتى تخرج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ — يتعين ان يتوافر لها شرطان أحدهما ان تقع فى نطاق المدن والبلد التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء والاخرى ان تكون غير خاضعة لضريبة الاطيان ماذا تخلف احد الشرطين دخلت الأرض دائرة الحظر الوارد بالقانون وينعين الاستيلاء عليها وفقا لأحكامه .

ومن حيث أنه بانزال حكم هذين الشرطين على واقعة النزاع فان .  
الثابت من تقرير مكتب الخبراء المشار اليه والمودع فى الاعتراض رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٦٣ ان الأرض تقع داخل كردون مدينة الاسكندرية التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر وبذلك تحقق لها احد الشرطين الا أنه وقت صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ كان منها مساحة ١٠ س ١٣ ط ٣ ف مربوطا عليها ضريبة الاطيان وبالتالي فان هذه المساحة تخضع للحظر الوارد فى القانون وتكون محلا للاستيلاء عليها لدى مالكيها ، اما باقى المساحة وتقدرها ١ س و ١٧ ط و ١ ف فالثابت من تقرير الخبراء انه فى ذلك الوقت لم يكن خاضعا لضريبة الاطيان وانما مغرورس عليه ضريبة عوائد الأملاك المبنية وبذلك فان هذا القدر وحده يعتبر ارضا غير زراعية فى نظر هذا القانون ويخرج عن نطاق تطبيقه ، ولما كان سبق رفع الاستيلاء عنه بالقرار الصادر من اللجنة القضائية فى الاعتراض رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٦٣ السابق رفعه من الملك الاجنبى وتدخل فيه .....  
وامسبح هذا القرار نهائيا فانه لا يكون ثمة محل للمطالبة باستبعاد هذا القدر من الاستيلاء بعد أن استبعد فعلا ، واذا كان هذا القدر محل تنازع بين

عقدى شرائه من الأجنبي فلوذى الشأن اللجوء الى القضاء المدني للمفاضلة بين العقدين والفصل فى أى المشتريين أحق بالملكية .

ومن حيث ان اللجنة القضائية ذهبت فى قرارها المطمون فيه بالطعن الراهن غير هذا المذهب فان قرارها يكون مخالفا للقانون متميئا للحكم بالفائه ويرفض الاعتراض والزام الطاعنين المصروفات .

( طعن ٨٦٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ )

### تعليق :

حسبت الامر الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ . اذ قضت هذه الدائرة من دوائر المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٨٥/١٢/١٥ فى الطلبات ارقام ٢ لسنة ١ ق فى الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٧ ق و ٣ لسنة ١ ق فى الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٧ ق ورقم ٤ لسنة ١ فى الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٤ ق بأنه لا اعتبار الأرض غير زراعية ومن ثم اخراجها من نطاق حظر تملكها لأجنبي ، يتعين ان يتوافر لها فى تاريخ المبل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ شرطان اولهما ان تقع فى نطاق المدن والبلاد التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وثانها ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان .

ومن حيث ان الخلاف قائم حول ما تضمنه الشرط الثانى من وجوب ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان . والذي يبين من استقراء احكام القانون ان ثمة تنظيما متكاملا اصدره المشرع لضريبة الاطيان راعى فيه المرونة تحسبا لما قد يسجد على الأرض من طارئ قد يدخلها فى مجال الخضوع للضريبة او يخرجها من هذا المجال . ومن امثلة الحالة الاولى ان تكون الأرض غير خاضعة للضريبة لدخولها فى املاك الدولة الخاصة او العامة ثم يحدث بعد ذلك ان تؤول ملكيتها لأفراد . ومن امثلة الحالة الثانية ان تكون الأرض خاضعة للضريبة ثم يتحقق لها سبب من اسباب الرفع كان يقوم عليها مبان على نحو

ما نصت عليه الفقرتان ٦ و ٧ من المادة ١٠ من القانون المشار اليه . ففى هذه الحالة ترفع الضريبة عن الأرض بعد خضوعها . غير ان المشرع قد اشترط لذلك ضرورة تقديم طلب من نوى الشأن ونظم قواعد واجراءات الفصل فى هذا الطلب والطعن فيها يصدر فى شأنه من قرارات . ومن ثم ازاء ما لهذا التنظيم من وجوب والزام فانه يتعين اعمال احكامه عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وذلك فى خصوص بحرى شرط ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبته الاطيان حتى نخرج من نطاق حظر تملكها للاجنى . وليس من شك فى عدم وجود ادى تعارض بين احكام كلا قانونين ، بل ان ما تضمنه كلاهما يعتبر مكملا للآخر فى هذا الخصوص . وعلى ذلك فلا يستلزم القول بعدم الخضوع للضريبة لمجرد ان الأرض قد اصبحت لا تستغل فى الزراعة ولو كانت مربوطة عليها الضريبة ، اذ ينزم علوة على ذلك ضرورة سلوك سبيل طلب رفعها طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها قانونا ، لعدم الاستغلال فى الزراعة ، وان كان يصلح سببا لطلب اتخاذ القرار برفع الضريبة الا انه لا يفيد بذاته وتلقائيا صدور مثل هذا القرار الذى ناط المشرع الاختصاص به للجان المشكلة لذلك ابتدائيا واستثنائيا . والقول بغير ذلك يؤدى الى هدار الاحكام التى تضمنها القانون المنظم لفرض الضريبة .

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، وازاء صراحة ما نص عليه القانون رغم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من وجوب الا تكون الأرض خاضعة لضريبة الاطيان لنستثنى من حظر تملكها للاجنى . واعمالا لاحكام المنظمة لفرض الضريبة فانه لا سند للقول بتوافر هذا الشرط الا اذا كانت الأرض غير خاضعة بالفعل للضريبة اصلا او كانت خاضعة لها ولكن رفعت عنها باثر رجعى يرتد الى تاريخ تطبيق القانون ولهذا السبب : حكمت المحكمة بنى مغاد عبارة « الا تكون الأرض خاضعة لضريبة الاطيان » الواردة فى المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع فعلا للضريبة طبقا لاحكام القانون فيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة حتى ولو لم تكن مستغلة فعلا فى الزراعة الحظر المقرر فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .



وعلى ذلك فإن مفاد عبارة « ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الاطيان » الواردة في المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع عملاً للضريبة طبقاً لأحكام القانون ، فيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة ، حتى ولو لم تكن مستغلة في الزراعة الحظر المقرر في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ يمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية احتفظ للأجانب بما فيهم الفلسطينيين بما كانوا يمتلكون من الأراضي الزراعية وقت العمل به إلا أنه حظر عليهم اكتساب ملكية الأراضي الزراعية من تاريخ العمل بلحاكمه — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب الأراضي وما في حكمها حظر على الأجانب أن يملكوا أراضي زراعية كما قضى بالبطولة ما يكون من هذه الأراضي إلى الدولة — استثناء الفلسطينيين مؤقتاً من هذا الحكم لاعتبارات خاصة — بقاء هذا الاستثناء رغم ناقته قائماً إلى أن يتدخل المشرع بالأداة القانونية اللازمة لتحديد مدة سريانه أو تعيين مده — اثر ذلك — استمرار تمتع الفلسطينيين بالاستثناء المقرر في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ إلى أن يصدر تشريع آخر يقضي بغير ذلك .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ يمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية كان ينص في مادته الأولى على أن « يحظر على غير المصريين سواء كانوا اشخاصاً طبيعيين ام اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية » ثم صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ونص في مادته الأولى أن « يحظر على الأجانب سواء

كانوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين تلك الاراضى الزراعية وما لم يحكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية هي الجمهورية العربية المتحدة » ويشمل هذا الحظر الملكية النامة كما يشمل ملكية الرقبة او حق الانتفاع .. ويستثنى الفلسطينيون من تطبيق احكام هذا القانون مؤقتا » ونصت المادة الثانية منه على ان « تسوّل الى الدولة ملكية الاراضى المملوكة للاجانب ... » كما نصت المادة ١٢ على ان « يُلغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ... » .

وبماذ هذه النصوص انه وان كان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ قد احتفظ للاجانب ، بما فهم الفلسطينيون ، بما كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية وقت العمل به ، ثم حظر عليهم اكتساب ملكية الاراضى الزراعية منذ تاريخ العمل باحكامه ، غير ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حظر على الاجانب ان يمتلكوا اراضى زراعية وقضى بايلولة ما يملكونه من هذه الاراضى الى الدولة ولم يستثنى من هذا الحكم الفلسطينيون لاعتبارات خاصة قدرها ، فمنص على ان يستثنى هؤلاء من تطبيق احكام القانون مؤقتا .

وليس من شك في ان مؤدى هذا الاستثناء هو ان يحتفظ الفلسطينيون بما كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية عند العمل باحكامه ، كما سمحهم الحق في ان يمتلكوا اراضى زراعية جديدة . بعد ان ألغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه الذى كان يحظر على الاجانب اكتساب ملكية الاراضى الزراعية .

واذا كان المشرع قد وصف ذلك الاستثناء بالتأقيت ، غير ان المادة المقررة له لم تحدد اجلا معيناً ينتهى فيه اثر هذا الاستثناء ، ولم يخلو اى جهة الحق في انتهاء اثره او تحديد مداه ، ولهذا يظل الاستثناء قائما ويستمر تمتع الفلسطينيين به الى ان يتدخل المشرع بالاداة القانونية اللازمة وهي القانون لتحديد مدة سريانه او تعيين مداه .

لهذا انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استمرار  
تمتع الفلسطينيين بالاستثناء المقرر فى المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة  
١٩٦٣ الى أن يصدر تشريع آخر يقضى بغير ذلك .

١ ملف ٨٠/٢/٧ — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧

### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضى  
الزراعية — دخول الأرض الخاضعة لأحكامه فى ملكية الدولة من تاريخ نفاذ  
القانون — اعتبار الأرض قد تم الاستيلاء عليها قانونا منذ تاريخ نفاذ القانون  
ولو تراخى الاستيلاء الفعلى الى ما بعد هذا التاريخ — نتيجة لذلك : تتحول  
الحيازة القانونية المكسبة للملكية بالتقادم منذ نفاذ القانون الى مجرد حيازة  
بالتبعية عن الدولة .

#### ملخص الحكم :

انه عن وضع اليد المدة الطويلة المكسب للملكية على الاطيان  
موضوع النزاع فالتأيت من أموال الشهود فى تقرير الخبر ومن تولوا  
المطعون ضده انه يضع يده على الأرض موضوع النزاع منذ ٨/٥/١٩٤٨  
ولم يقل المطعون ضده فى أية مرحلة من مراحل النزاع ان وضع يده  
يرجع الى تاريخ سابق لهذا التاريخ .

ومن حيث ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب  
للأراضى الزراعية وما فى حكمها وهو القانون الذى تم الاستيلاء على  
أرض النزاع تنفيذا لأحكامه قد عمل به فى ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ ومن  
هذا التاريخ تدخل الأراضى الخاضعة لهذا القانون ومن بينها الأرض  
موضوع الطعن فى ملكية الدولة تعتبر انه قد تم الاستيلاء عليها قانونا

ولو براعى الاستيلاء الفعلى الى ما بعد التاريخ المذكور ونتيجة لذلك تتحول الجائزة القانونية المكسبة لمجرد جيازة بالنيابة عن الدولة والتسول بغير ذلك من شأنه ان يسيخ الشرعية على التراخى فى تنفيذ احكام هذا القانون او يستفيد منه فى تأخر تنفيذ القانون فى حقه ويضع يده على ارض مملوكة لاجنبى .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم لا تكون المدة اللازمة لكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة قد اكتسبت ، ولا حل للاحتجاج بوضع يد الاجنبى المدعى صدور عقد البيع منه ما دام هذا العقد قد سقط من نطاق الاحتجاج به فى هذا الطعن .

( طعن ٥٨٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

##### المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية نضى بنيلولة هذه الأراضى الى الهيئة المسماة للإصلاح الزراعى التى تتولى ادارتها وتوزيعها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — قرار الاستيلاء الابتدائى الذى يصدر من مجلس ادارة الهيئة يعتبر قرارا مؤقتا — هذا القرار يترتب عليه الحق فى تسليم الأراضى المستولى عليها وادارتها دون التصرف فيها بالتوزيع او باى نوع آخر من التصرفات الجائزة للهيئة قانونا — اصدار الهيئة قرار استيلاء ابتدائى ثم تبينها قبل صدور القرار القهالى ان هذه الأراضى لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يتعين معه على الهيئة تسليم الأراضى التى تم الاستيلاء عليها الى مالكها بالحالة التى كانت عليها عدا ما أجرته بشأنها من اعمال تدخل فى حدود اعمال الادارة .

##### ملخص الفتوى :

حيث انه يحظر على الاجانب طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ —

وسواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تلك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة ، ولقد نص هذا القانون على ايسلولة الأراضي التي يمتلكونها الى الدولة ، وتسليمها الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى التى تتولى ادارتها وتوزيعها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى .

وتنفذا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه أصدر السيد وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى قراره رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ الذى نص فى مادته الاولى على ان تتبع فى تنفيذ احكام هذا القانون - وفيما لا يتعارض مع نصومه - اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث انه بالرجوع الى اللائحة المشار اليها بين انها تنص فى المادة ٦ منها على ان « تصدر اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بناء على الاقرار المقدم من صاحب الشأن قرارا بالاستيلاء على الاراضى الزائدة على الحد المقرر فى القانون ، وذلك على مسئولية المقر ولا يعتبر هذا القرار نهائيا الا بعد استيفاء الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٢٨ » كما تنص المادة ٢٨ من هذه اللائحة على ان « تصدر اللجنة العليا قرارها النهائى بشأن الاستيلاء اما باعتماد قرارها السابق بالاستيلاء او بتعديله حسب الاحوال بعد اطلاعها على ما انتهى اليه التحقيق والفحص فى المسائل المشار اليها فى المواد السابقة خاصة بفرز وتجنيد نصيب الحكومة فى حالة الشيوخ وفصل اللجنة القضائية فيما يقام من اعتراضات على الاستيلاء » . ويضمن القرار بيانا شاملا لتحديد به ملكية المستولى لديه وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض ... » .

ومن حيث ان المستفاد من هذين النصين ان قرار الاستيلاء الابتدائى الذى يصدر فى مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى يعتبر قرارا مؤقتا محكم قابليته للإلغاء او التعديل ، وانه ولئن كان يشترط عليه حق

الهيئة في تسلم الأراضي المستولى عليها ابتداء بما يسببه ذلك من حتما في ادارتها طوال مدة الاستيلاء الابتدائي الا انه يمتنع على الهيئة في ظله بحكم كونه موقوتا - التصرف في الأراضي التي يشملها القرار سواء بالتوزيع على صغار المزارعين او باى نوع آخر من انواع التصرفات الجائزة للهيئة قانونا . وينبنى على ذلك انه اذا اصدرت الهيئة العملة للاصلاح الزراعى قرارا بالاستيلاء الابتدائي على بعض الأراضي الزراعية اعمالا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ لم تبين لها قبل صدور قرار الاستيلاء النهائي عليها ان تلك الأراضي لا تخضع لاحكام هذا القانون . فيتعين على الهيئة في هذه الحالة تسليم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها الى مالكيها بحالها التي كانت عليها . ولا يحتج قبل المالك باى تصرفات او اعمال تكون الهيئة قد اجرتها بشئ من تلك الأراضي الا اذا كن ما قامت به الهيئة من اعمال دخل في حدود اعمال الادارة .

ومن حيث ان الثابت في خصوص الموضوع المعروض انه اعمالا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تم الاستيلاء الابتدائي قسما السيدين / ..... على ارض مساحتها ١٣٦ مودانا و ٤ قراريط و ١٧ سنتيمترا . وقبل صدور قرار الاستيلاء النهائي صدر قرار مجلس ادارة هيئة الاصلاح الزراعى بتوزيع هذه الأراضي ابتدائيا على بعض اهالى ناحية برمبال . غير انه ازاء ما احدثته ادارته الفتوى بالاصلاح الزراعى في عدم خضوع السيدين المذكورين لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لتمتعهما بالجنسية المصرية فقد قامت هيئة الاصلاح الزراعى بالغاء قرار التوزيع الابتدائي . وسلمت الأراضي للملكية بموجب مقرر افراج مؤرخ ١٩٧٢/٦/٢٢ .

ومن حيث ان مقتضى الغاء قرار التوزيع الابتدائي في الحالة المعروضة - وهو ما يتفق وحكم القانون - ان تسترد هيئة الاصلاح الزراعى الارض المشار اليها من صغار المزارعين للملكية بحالها التي كانت عليها وقت الاستيلاء . ويجوز لهذين المالكين في كل وقت وبمعامونة هيئة الاصلاح

الزراعى اخلاء الأرض من صغار الزراع الذين لم تكن لهم على الأرض الموزعة عليهم ابتدائيا سوى حيازة عارضة . انهيت بصور قرار الهيئة باسترداد الأرض منهم ، ولا يغير من ذلك ما تبديه هيئة الإصلاح الزراعى من استمرار هؤلاء المزارعين بالأرض كمستأجرين من مالكيها ، اذ يتعين للاخذ بهذا النظر فى ضوء فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٧١/١٢/٢١ — ان تكون الهيئة قد اتفقت مع المزارعين المشار اليهم على تاجر الأرض لهم بنظام النقد وهو الامر الذى لم يتحقق فى الحالة المعروضة ، كذلك فان شراء الأرض موضوع البحث من مالكيها ونقلها لواضى اليد عليها خالية من صغار المزارعين يعتبر من الامور الموضوعية المتروكة لتقدير الحكومة بعد موافقة المالكين المذكورين على البيع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة العابة للإصلاح الزراعى تلزم بتسليم السيدين . . . . . الأرض الملوكة لهما بالحالة التى كانت عليها وقت صدور قرار الاستيلاء الابتدائى ، مع ما يقتضيه ذلك من معاونتهما فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة باخلائها من صغار الزراع الذين سبق ووزعت عليهم الأرض ابتدائيا .

( ملف ١٠٠/١/٣١ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

##### المبدأ :

اراضى زراعية — اجانب — اصلاح زراعى — اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى — قراراتها — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تلك الاجانب للأراضى الزراعية — قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بصدد الفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون — نهاية — اساس ذلك : يعتبر عدم قابلية هذه القرارات الطعن فيها بالالفاء او وقف التنفيذ او التعويض عنها طبقا لنص المادة التاسعة من القانون للطعن فيها بالالفاء او وقف التنفيذ او التعويض عنها طبقا لنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه — مقارنة هذه المادة بالمادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون

رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى — قرارات اللجنة القضائية  
للاصلاح الزراعى فى شأن الاستيلاء والتوزيع طبقا لقانون الاصلاح الزراعى  
— ليست نهائية — القرار التهاى فى هذا الشأن هو الذى يصدر من مجلس  
ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى — مقارنة نصوص كل من القانونين  
المذكورين يستفاد منها ان المشرع غاير فى الحكم بالنسبة الى اختصاص  
اللجنة فى كل من الحالتين .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تلك الاجانب  
للاراضى الزراعية وما فى حكمها نص على أن « يحظر على الاجانب سواء  
كانوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين تلك الاراضى الزراعية وما فى حكمها  
من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى الجمهورية العربية  
المحددة ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكة الرقبة او حق  
الانتفاع ... » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تؤول الى  
الدول ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة  
والبور والصحراوية والملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من  
المنشآت والالات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وغيرها من الملحقات الاخرى  
المخصصة لخدمتها ولا يعتد فى تطبيق احكام هذا القانون بصرفات الملاك  
الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى احد المتتمين بجنسية الجمهورية  
العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ » .

كما تنص المادة الثالثة على أن « تسلم الهيئة العامة للاصلاح الزراعى  
الاراضى المشار اليها فى المادة السابقة وتتولى ادارتها نيابة عن الدولة حتى  
ينم توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتنص المادة التاسعة من ذات القانون على أن « تختص اللجنة



القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون واستثناء من أحكام قانوني مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالالفاء أو وقف التنفيذ في قرارات تلك اللجنة أو التعويض عنها .

ونص المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي على أن « تشكل لجان لفحص الحالات المستثناة طبقاً للعادة الثابتة ولتقدير بعض ملحقات الأرض المستولى عليها وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من ... وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية وحصر ملكية الأراضي المستولى عليها وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون ..... »

ويكون القرار الذي يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتماد الاستيلاء والتوزيع بعد التحقيق والفحص بواسطة اللجان المشار إليها نهائياً قاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة إجراءات الاستيلاء وتوزيع .

واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالفاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء والتوزيع الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ..... »

ولما كان يبين من مطالعة المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالفة البيان أن نصها واضح الدلالة على أن قرارات اللجنة القضائية وهي بصدد الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه قرارات نهائية أسبغ عليها المشرع حصانة تعصمها من الطعن بالالفاء أو وقف التنفيذ ويكون نصها نهائياً لا محتمة عليه وقد عللت ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بأن المشرع قصد

سرعة الفصل في المنازعات المذكورة ومقارنة المادة التاسعة سالفة البيان بالمادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي يبين أن قرار اللجنة القضائية في شأن الاستيلاء والتوزيع طبقا لفتون الإصلاح الزراعي ليس وحده قرارا نهائيا وإنما القرار النهائي في هذا الشأن هو الذي يصدر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ويستفاد من مقارنة النصوص في القانونين المذكورين أن المشرع في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ أشار إليه استعمار تشكيل اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وغاير في الحكم بالنسبة إلى اختصاص اللجنة في كل من الحلين ولو أن المشرع قصد ضرورة التصديق على قرار اللجنة الذي يصدر تطبيقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه لنص على وجوب التصديق عليه وعلى أن القرار الصادر بالتصديق هو الذي لا يكون محلا للطعن — ويؤيد هذا النظر أيضا أن الشارع جعل قرارات اللجنة القضائية في مفهوم المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالفة البيان قرارات نهائية حتى بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالتعويض في حين أنه في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي ترك الفصل في منازعات التعويض لجهات القضاء العادية ( المادة ١٣ مكررة ) .

ولما كان النص على عدم قابلية قرار اللجنة القضائية فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه للطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أو التحويل عنها يفيد بطريق اللزوم أن هذا القرار لابد أن يكون نهائيا ذلك أن الطعن لا يمكن بداية إلا في القرارات النهائية ولو كان قرار اللجنة القضائية في هذا الصدد غير نهائيا لما كان ثمة موجب للنص على عدم قابليته للطعن بالإلغاء .

ولما كان النهايت أن السيد ..... قد أقام الاعتراض رقم ٧٩٣ لمبنة ١٩٦٤ أمام اللجنة القضائية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ضد الإصلاح الزراعي والسيد ..... وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٦٤ قررت اللجنة قبول الاعتراض شكلا وفي موضوعه ألا تؤول إلى الدولة ملكية الأرض المبينة الحدود والمعامل بعقدي البيع الصادرين للمعترض من السيد ..... المعترض ضده الثاني والمسجلين

بمكتب الشهر العقاري بشبين الكوم برقمى ٤٤٧٦ و ٤٤٧٧ بنسرخ ٢٥ من يوليه سنة ١٩٦٢ بمساحة فدان واحد بالمقد الأول وثلاثة افدنة بالعقد الثانى وذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان القرارات التى تصدرها اللجان القضائية للاصلاح الزراعى فى حدود اختصاصها المبين فى المادة ٩ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هى قرارات نهائية لا يجوز الطعن فيها بالالفاء او وقف التنفيذ كما لا يجوز التعويض عنها .

وان الموضوع المعروض بعد ان فصلت فيه اللجنة القضائية فى الاعراض رقم ٧٩٣ لسنة ١٩٦٤ فى حدود اختصاصها وفقا للقانون سالف الفكر فانه يصبح منتهيا .

( غنوى ٢٢٧ — فى ١٩٦٧/٢/٢٧ )



**اختصاص اناری او وظیفه**

---

## قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

### المبدأ :

الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا — نص المادة الثامنة منه على أن يقر مجلس الرئاسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية — مؤدى هذا أن رئيس الجمهورية اذا ما تصدى لإصدار أية مسألة من هذه المسائل دون أن يسبق هذا الإصدار اقرار أو موافقة مجلس الرئاسة فإن هذا الإصدار يكون في الواقع قد انصب على مضمون يخرج عن دائرة اختصاص رئيس الجمهورية وينطوي على اغتصاب لاختصاص مجلس الرئاسة المقرر بالاعلان الدستوري ويفقد هذا الإصدار بالتبعية مبرر وجوده بعد أن فقد ركيزة قيامه ويشحى بهذه المثابة عملا من أعمال الغصب لا يرتب أثرا قانونيا .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة ان المادة الاولى منه تنص على أن يكون التنظيم العام للسلطات العليا في الدولة على وجه الاتي :

١ — رئيس الدولة — وهو رئيس الجمهورية ويرأس مجلس الرئاسة .  
ومجلس الدفاع القومي .

ب — مجلس الرئاسة — وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويمارس اختصاصاته في هذا الاعلان على الوجه المبين له .

ج — المجلس التنفيذي — وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتولى اختصاصاته طبقا للقانون ولقرارات مجلس الرئاسة .

كما نص المادة الثالثة على أن يتولى رئيس الجمهورية إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الرياسة وتنفذ المادة الثامنة بأن يقر مجلس الرياسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا الإعلان ولوضحت المسفكرة الإيضاحية للإعلان الدستوري المذكور أنه قد أصبح محققاً أن تتلاءم جميع أوضاع العمل الوطني في كل مجالاته مع مبادئ الميثاق وأحكامه وبروحيه المستمدة من روح الشعب وأرائه . . . ولقد حرص الميثاق في نفسومه المختلفة وعلى الأخص في فصله الخامس عن الديمقراطية أن يفسح للديمقراطية ضماناتها الأكيدة وفي مقدمتها جماعية القيادة وانطلاقاً بذلك كله من مجال المبادئ إلى مجال التنفيذ فلقد كان لا بد من إيجاد المؤسسات الجماعية التي يستند عليها نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة . ولتحقق الديمقراطية على أعلى المستويات كما يتحقق الضمان للاستمرار الثوري وبناء على ذلك فلقد قرر رئيس الجمهورية رسم سياستها وتخطيط الوصول إليها .

ومن حيث أن المستفاد من استقرار الفصوص المتضمنة للإعلان الدستوري على هدى مذكرته الإيضاحية أن مصدر الدستور أنتجت أرائه تعميماً للحكم الديمقراطي وكمثالة ضماناته أن يأخذ بجداً جماعية القيادة وتطبيقاً لهذا المبدأ وما يبلبه من إيجاد مؤسسات جماعية يستند إليها نظام الحكم فقد أتجه على ما يبين من نص المادة الثالثة من الإعلان الدستوري إلى قصر سلطات رئيس الجمهورية في إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات على ما يوافق عليه مجلس الرياسة باعتبار أن هذا المجلس قد أصبح الهيئة العليا لسلطة الدولة وتأكيداً لهذا الاتجاه قضت المادة الثامنة من الإعلان الدستوري بنص محكم بأن يقر مجلس الرياسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها ومؤدى هذا أن اختصاص رئيس الجمهورية في إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي ينص بها الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على

إختصاص رئيس الجمهورية بها لم يعد مطلقا من أى قيد بل مشروطا بسبق مجلس الرياسة على هذه المسائل وإقراره بها وبناء عليه فإن اية مخالفة لهذا الحكم تعتبر خروجاً سلفراً على النظام الأساسى الذى اتلته الاعلان الدستورى وعدوانا على السلطات والاختصاصات التى خولها هذا الاعلان لمجلس الرياسة وبهذه المثبة فإن رئيس الجمهورية اذا ما تصدى لاصدار اية مسألة من المسائل المشار اليها دون ان يسبق هذا الاصدار اقرار او موافقة مجلس الرياسة فإن هذ الاصدار يكون فى الواقع قد انصب على مضمون يخرج من دائرة اختصاص رئيس الجمهورية وينطوى بالتالى على اغتصاب لاختصاص مجلس الرئاسة المقرر بالاعلان الدستورى وبفقد هذا الاصدار بالتبعية برر وجوده بعد ان فقد ركيزة قيامه ويضحى بهذه المثابة عملا من اعمال الفصص لا يرتب اثر قانونى .

ومن حيث ان المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨، بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التنبئية والتى اضيفت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ وان كان نصها يجرى على انه يجوز نقل اعضاء النيابة الادارية بقسميها الى وظائف عامة بالكادر العالى بميزانية الدولة او الى وظائف عامة من المؤسسات والهيئات الصابة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس التنفيذى الا ان الالتزام بأحكام الاعلان الدستورى المذكور انه يسمو فى قوته على نصوص القانون من مقتضاه ان نقل اى عضو من اعضاء النيابة الادارية بقسميها فى ظل العمل بالاعلان الدستورى المشار اليه — لا تتوافر اداته القانونية الا بعد موافقة مجلس الرئاسة على هذا النقل وإقراره له ثم يعرض هذا القرار على رئيس الجمهورية اذا ما انفرد بنقل احد اعضاء النيابة الادارية بقسميها دون سبق اقرار مجلس الرياسة لهذا النقل فإن قراره يكون منعما على ما سلف بيساته .

ومن حيث ان الطامن ينمى على القرار المطمون فيه بأنه عرض على مجلس الرياسة بالتقرير وان بعض اعضاء هذا المجلس لم يوافقوا وايد



ما ذهب بما تضمنته المذكرة الصادرة من السيد / . . . . . أحد أعضاء مجلس الرياسة السابق الاشارة اليها والتي اشارت فيها الى ان القرار المطعون فيه عرض على مجلس رياسة بالتميرير وأنه اعترض عليه اعتراضا مسببا ان بعض المنقولين كانوا من انشط الأعضاء ومنهم من تولى التحقيق في كثير من القضايا التي تمس السيد / . . . . . وأقاربه ومعاونيه وان النقل بهذه الصورة يحمل معه التكيل وان محاضر اجتماعات مجلس الرياسة تؤكد صحة هذا القول وبالتالي تكون هذه القرارات منعمة لعدم موافقة مجلس الرئاسة عليها بالاجماع عند عرضها عليه بالتميرير .

ومن حيث ان الاصل انه اذا اشترط لصدور القرار من هيئة أو مجلس مشكلا تشكيلا خاصا الا يصدر هذا القرار الا بعد مناقشة وتحيص اي بعد اجتماع يدعى اليه في وقت مناسب وان يتكامل فيه النصاب القانوني بالاجتماع حتى يكون القرار الصادر فيه وليد المناقشة والبحث ومن ثم فان صدور قرار من المجلس بطريق التميرير وان كان جائزا في حالات الضرورة والاستعجال فان شرط هذا الجواز الموافقة الاجماعية على القرار ومن ثم فان مجرد اعتراض احد أعضائه بوجب لمرض الأمر في اجتماع قانوني اذ قد تكون حجة المعارض من القوة بحيث يعتنقها كل او بعض ذوي الرأي أعضاء ، ترتيبا على ذلك فان القرار الصادر بالتميرير لا يتم قانونا الا بتوقيع جميع أعضاء المجلس عليه بالموافقة .

( طعن ٩٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المبدأ :

حرص الدستور على تقييد تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون طبقا للمادة ١٢ منه .

ملخص الحكم :

ان مرد حرص الدستور على هذا الوجه هو ما ينطوى عليه من

دقة بالغة . ذلك ان الولاية التشريعية وظيفه عهد بها الدستور الى مجلس الأمة وفقا لما تنص به المادة ٧٠ منه . والأصل ان يمارسها هذا المجلس ولا يخلى عنها . وتفويض رئيس الجمهورية في مباشرة الاختصاص بالتشريع هو بنسبة نزول من السلطة التشريعية عن بضعة من اختصاصها للسلطة التنفيذية كي تمارسه بقرارات منها لها قوة القانون . وهذه القرارات لا تصدر فقط في غيبة مجلس الأمة . كما هي الحال في لوائح الضرورة ، بل يجوز صدورها في أثناء انعقاده وليس في نصوص الدستور ما يوجب عرضها عليه . فهي إذن تتخض عن اشتراك السلطة التنفيذية في الوظيفة التشريعية واحلالها محل السلطة التشريعية فيها هو داخل في اختصاصها وقد يكون ذلك في الوقت الذي تكون فيه السلطة الأصلية قائمة بوظيفتها ومن هنا كان وجه الدقة في هذا الأمر ، ولذلك حرص الدستور على تقييد التفويض بالقيود التي نصت عليها المادة ١٢٠ سالف الذكر . وعلى مقتضاها يتعين ان يتضمن القانون الصادر بالتفويض تحديد مدة له تعود بعدها السلطة كاملة الى مجلس الأمة وتمييز موضوعات اللوائح التفويضية واسلمها . كما يجب الا يلجأ بمجلس الأمة الى التفويض الا اذا امتنعت ذلك ظروف استثنائية مستمرة .

اطلع ١٠٥٤ لسنة ١٣ في — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩

#### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

المبدأ :

القص في القانون على صدور اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية لا يعتبر تفويضا لرئيس الجمهورية باصدار اللائحة وإنما هو تقرير احق مخول له بمقتضى الدستور — القص في قرار رئيس الجمهورية على صدور قرار آخر منه ينظم بعض المسائل التفصيلية — ليس مناه ان رئيس الجمهورية فوض نفسه في اصدار القرار الثاني — كل من القراراتين يكمل الآخر .

### ملخص الحكم :

ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان قرار وزير المواصلات بتحديد نوع الوظائف الخاضعة للامتحان قد شابه البطلان لأنه جاء نتيجة تفويضات متلاحقة ولأنه لا يجوز لقرار اتنى وهو قرار وزير المواصلات ان يخالف الأسس التى قام عليها نظام موظفى الهيئة وهو صادر بقرار من رئيس الجمهورية — ليس صحيحا هذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه ذلك ان قرار وزير المواصلات لم يصدر نتيجة تفويضات متلاحقة كما انه لم يخالف الأسس التى قام عليها نظام موظفى الهيئة ويتعين بادىء ذى بدء ان يسقط من حساب سلسلة التفويضات التى قال الحكم المطعون فيه بتلاحقها ان رئيس الجمهورية فوض نفسه بمقتضى قراره رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفى الهيئة فى اصدار قراره رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لهذا النظام والصحيح ان رئيس الجمهورية رأى وهو يصدر قراره رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ان يترك بعض الامور التفصيلية لقرار آخر يصدره هو القرار رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ فالقراران يكل احدهما الآخر وقد صدرا بأداة واحدة فلا يسوغ القول بأن احدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر او ان احدهما اتنى مرتبة من الآخر وليس صحيحا كذلك ان رئيس الجمهورية بتفويض من المشرع بمقتضى المادة ٢ من قانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة باصدار لائحة نظام موظفى الهيئة ذلك ان ما تضمنه القانون المشار اليه فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون تقريرا لحق مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى الدستور فى مباشرة اختصاصه باصدار اللوائح المنظمة للمصالح العامة ولا شك ان تنظيم شئون العاملين بهذه المصالح مما يدخل فى مجال هذا التنظيم اما القول بأن رئيس الجمهورية فوض بمقتضى المادة ٣٥ من قراره رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ وزير المواصلات — بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة — فى تحديد الوظائف التى يشترط للترقية اليها اجتياز امتحانات

خاصة فاته إيا كإن الرأى فى تكيف السلطة التى خولها وزير المواصلات فى هذا الشأن وهل تنطوى على تفويض من رئيس الجمهورية لوزير المواصلات فى مباشرة اختصاص من اختصاصاته أم ان تخويل وزير المواصلات هذه السلطة لا يعدو ان يكون نوعا من توزيع الاختصاصات فى إطار التنظيم الذى وضعه رئيس الجمهورية للشئون المعاملين بالهيئة واقرف فيه مبدأ الاستناد الى الامتحان فى الترقية الى الدرجة الاعلى . إيا كإن الرأى فى هذا التكيف ، فان الأمر لا يشكل على أى حال سلسلة متلاحقة من التفويضات من شأنها ان بطل قرار وزير المواصلات على نحو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه كما انه ليس صحيحا القول بأنه لا يجوز لقرار اتنى وهو قرار وزير المواصلات ان يخالف الأسس التى قام عليها نظام موظفى الهيئة وهو صادر بقرار من رئيس الجمهورية ذلك ان قرار وزير المواصلات انما صدر تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ وهو قرار مكمل لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ كما سلف البيان .

( طعن ٣٨٢ لسنة ١٤١ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

#### المبدأ :

عدم انطواء المادة السابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على تفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون — ما تضمنته المادتان السابعة والثامنة من القانون المشار اليه هو دعوة لممارسة اختصاص رئيس الجمهورية بإصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون طبقا لما تقضى به المادة ١٢٢ من الدستور .

#### ملخص الحكم :

يبين من نص المادة التاسعة من مشروع القانون رقم ٢٢ لسنة

١٩٦٦ حسبما ورد من الحكومة انها لم تتضمن تفويض رئيس الجمهورية  
فى اصدار قرارات لها قوة القانون وفقا لما تقتضى به المادة ١٢٠ من  
الدستور بل ان ما نصت عليه لم يكن اكثر من دعوة رئيس الجمهورية  
لمباشرة اختصاصه باصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون طبقا للمادة  
١٢٢ من الدستور . يؤكد ذلك ان تلك المادة لم تقرب بين اللائحة  
التنفيذية للقانون وبين اللوائح المنظمة لشئون العاملين فى  
المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الامر  
الذى يدل على ان المشروع المقدم من الحكومة كان يعتبر اللوائح  
المنظمة لشئون العاملين من بين اللوائح التنفيذية التى تحدث عنها  
اذ سلكها جميعا فى مادة واحدة هى المادة التاسعة المشار اليها .  
ما التعديل الذى ادخلته اللجنة المشتركة على هذه المادة باستبدال  
بمادتين بها احدهما هى المادة السابعة التى تنص على ان لرئيس  
الجمهورية ان يصدر قرارا بتنظيم جميع اوضاع العاملين واخرى  
هى المادة الثامنة التى تنص على ان يصدر رئيس الجمهورية اللائحة  
'تنفيذية' للقانون — هذا التعديل لم يقصد به حسبما يبين من  
ذات تقرير اللجنة « استحداث حكم لم يرد فى مشروع الحكومة فى  
نصن ما يصدره السيد رئيس الجمهورية من نوائح متعلقة بتنظيم  
شئون العاملين . بل انه لم يستهدف سوى استبقاء 'الحكم' الذى  
سمنه المشروع فى هذا الشأن . ولئن كانت اللجنة قد عبرت عن  
ذلك فى تقريرها بأن ما انتهت اليه من ادراج حكمى المادتين السابعة  
والتاسعة من المشروع المذكور يعيد « ابقاءها على تفويض رئيس  
الجمهورية بأن يصدر قرارا بتنظيم جميع اوضاع العاملين »  
الا ان ظاهر هذا التعبير لا يطابق حقيقة الواقع ولا يعنى ان اللجنة  
المشتركة كانت تبغى الخروج على ما قصده الحكومة بادىء الرأى  
من مشروعها ولا انها كانت تريد بصوغ المعنى منفردا فى مادتين بدلا  
من مادة واحدة استحداث تعديل فى الأحكام يرمى الى تفويض السيد  
رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون لان مثل هذا

التفويض لم يكن وارداً في مشروع الحكومة الأول حتى يتصور الحرص على استبقائه فحصل عبارة الأعمال التحضيرية المسار إليها آنفاً هو أن اللجنة المشتركة أنها أرادت أن تستبقي ما أطوى عليه مشروع الحكومة فإذا كان هذا المشروع في مادته التاسعة لم يكن متضمناً سوى دعوة السلطة التنفيذية لتنفيذ أحكام القانون وتنظيم أوضاع العاملين فإن لفظة تفويض تكون أدنى غير مطابقة للواقع وإنما تشير بحسب إلى الدعوة لتنفيذ أحكام القانون . والقول الفصل في مقام التفسير هو استثناء هذا المعنى من عبارة المادة السابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ونص هذه المادة ليس فيه مدلول التفويض ولا مظهره فضلاً عن أركانه وشرائطه . لأن حكم المادة السابعة في صيغته النهائية لو كان يهدف حقا إلى تفويض السيد رئيس الجمهورية بكل معاني التفويض المحدد دستوريا لما غاب عنه قط أن يورد في ذلك نصا صريحا قاطعا يتضمن إمد التفويض والاسس التي تقوم عليها القرارات المسندة إليه وفقا لما تقتضيه به صراحة المادة ١٢٠ من الدستور التي يجري نصها بأن لرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية بناءً على تفويض من مجلس الأمة أن يصدر قرارات لها قوة القانون . ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن يمين موضوع هذه القرارات والاسس التي تقوم عليها .

( طعن ١٠٥٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

#### المبدأ :

منصب نائب الوزير هو منصب سياسي — تحديد اختصاصاته يتم بقرار من رئيس الجمهورية — التدرج الإداري وفقا لجدول الوظائف الوظيفية الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين

بالدولة على درجة تسمى بدرجة نائب وزير — استثناء من ذلك — التسدرج الإدارى. فى بعض الوزارات عرف من يسمى بنائب الوزير كمنصب إدارى يجوز للوزير التفويض فى بعض اختصاصاته .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ بنظام نائب الوزير تنص على أن « لا يجوز تعيين نائب للوزير ينوب عنه في اختصاصاته في الوزارة أو في بعضها ويجوز عند غياب الوزير ان ينوب عنه نائبه في حضور جلسات مجلس الوزراء بقرار من المجلس .

وتعين اختصاصات نائب الوزير بقرار من مجلس الوزراء .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « فيما عدا ما نصت عليه المادتان السابقتان يكون شأن نائب الوزير شأن الوزير » .

ومن حيث أن منصب نائب الوزير هو منصب سياسى وقد كانت اختصاصاته تحدد وفقاً لأحكام القانون المشار اليه بقرار من مجلس الوزراء ثم أصبحت تحدد بموجب القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بقرار من رئيس الجمهورية الذى آلت اليه اختصاصات مجلس الوزراء ومن ثم فإن شاغل هذا المنصب كما هو واضح مما سلف يعد رجلاً من رجال السياسة وعضواً في الحكومة تحدد اختصاصاته بقرار من رئيس الجمهورية على أنه بالرغم من ذلك ، وبالرغم من أن التسدرج الإدارى لا يشتمل وفقاً لجدول الفئات الوظيفية الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين الجنيين بالدولة على درجة تسمى بدرجة نائب وزير ، إلا أن التسدرج الإدارى في مجال الوزارات عرف من يسمى بنائب الوزير كمنصب إدارى تال للوزير بالنسبة لوزاراته وهذا يمكن للوزير تفويضه في ممارسة اختصاصاته مثله في ذلك مثل وكيل الوزارة .

فلا يجوز تفويض الوزير في اختصاصاته لنائب الوزير  
السياسي وجواز ذلك بالنسبة لمن يسمون عرفا بنائب الوزير  
في التدرج الهرمي داخل النظام الإداري .  
( ملف ٧٧٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٣ )

#### المبدأ :

نقل مرفق الأوتوبيس النهري بموجوداته والمالين به من محافظة  
القاهرة الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة — اعتبار هذا النقل من قبيل  
ترتيب المصالح العامة — — دخوله في اختصاص رئيس الجمهورية طبقا  
للمادة ١٢١ من الدستور الحالي .

#### ملخص الفتوى :

ان تسليم مرفق الأوتوبيس النهري بموجوداته والمالين  
به الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، تصد به نقل تبعية هذا  
المرفق الى الهيئة المذكورة نقلا نهائيا . وقد كشفت الميزانيات  
المتعاقبة من سنة ١٩٦٧/٦٦ حتى الان عن هذا القصد .

ومن حيث ان نقل المرفق المشار اليه من محافظة القاهرة  
الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة يعتبر من قبيل ترتيب المصالح  
العامة ، وهو امر يختص به رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٢١  
من الدستور الحالي ( دستور مارس سنة ١٩٦٤ ) .

انتهى رأي وجوب الجمعية العمومية الى استصدار قرار من رئيس  
الجمهورية بنقل مرفق الأوتوبيس النهري بموجوداته والمالين به من محافظة  
القاهرة الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة وتحديد حقوق والتزامات  
كل جهة منهما .

( ملف ٢٣٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٠/١/٧ )



## قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

### المبدأ :

الشركات التي تساهم فيها الدولة — لا تعتبر مصالح عامة — اثر ذلك — عدم شمول اختصاص رئيس الجمهورية بترتيب المصالح العامة لهذه الشركات .

### ملخص الفتوى :

ومن حيث ان قوانين التأميم نصت على ان تظل الشركات الموزعة محتطرة بشكلها القانوني السابق على التأميم ، ومقتضى ذلك ان تظل هذه الشركات خاضعة لاحكام القانون الخاص وليس لاحكام القانون العام . . .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٦٢ المنشر اليه صدر في ظل العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات انوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . وقد نظم هذا القانون كيفية ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة وكيفية التصرف في اموالها وقد ناط هذا التصرف الى مجلس ادارة الشركة تحت اشراف المؤسسة المساهمة .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الشركات التي تساهم فيها الدولة لا تعتبر من المصالح العامة او هي حكها ومن ثم فلا يشملها الاختصاص الذي خوله الدستور لرئيس الجمهورية بترتيب المصالح العامة .

ومن حيث ان الحصانة التي اضافها دستور ١٩٦٤ على القرارات الصادرة قبل العمل به لا تسري الا على القرارات التي صدرت صحيحة وفق القواعد القانونية النافذة وقت صدورها .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٤ لسنة ١٩٦٢  
المشار اليه لا يمكن حمله على أنه زيادة في رأس مال المؤسسة  
المصرية العامة للصناعات الغذائية بقدر اصول المصنع نقلا من  
رأس مال المؤسسة المصرية العامة للتجارة ، وذلك لأن المصنع وقت  
الحاقه بالمؤسسة الاولى لم يكن مملوكا للمؤسسة الثانية وانما  
كان في ملك شركة الصادرات والواردات السودانية وهى شركة  
تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن المؤسسة  
التي تشرف عليها ، كما أن المصنع لم تكن له ذمة مالية مستقلة  
عن الشركة المالكة باصول وخصوم خاصة به وانما كس  
يعتبر أصلا من اصول الشركة المذكورة .

ومن حيث أن عناصر اصول الشركة المذكورة تعتبر بمثابة  
الضمان العام لدائى هذه الشركة ولا يتعلق حق المساهمين  
فيها بملكية هذه الاصول وانما يكون لهم حقوق شخصية في  
مواجهة الشركة كشخص معنوى مستقل بذمته المالية عن سائر  
الشركاء ، فاذا صفيت الشركة تميز أن يدخل في التصفية قيمه  
المصنع المشار اليه حتى تستوفى منه مع قيمة باقى الاصول ،  
الديون التى على الشركة ومخروقات التصفية ، وما يبقى بعد ذلك من  
مخاض التصفية يوزع على المساهمين ايا كانت صفاتهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام المؤسسة  
المصرية العامة للصناعات الغذائية باداء قيمة مصنع المسلة الى  
شركة الصادرات والواردات السودانية ( تحت التصفية ) .

( ملف ٢٢٣/٢ - جلسة ١٩٧٠/٢/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم مكاتب الوسطاء  
في الحقل المثلثين والمثلثات وغيرهم بالعمل - حظر الاستئصال بأعمال

الوساطة المبينة به الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الارشاد القومي - ليس لغير الوزير ان يباشر هذا الاختصاص دون تفويض منه في الحدود التي تسمح بها احكام التفويض - قواعد تحديد الاختصاص - شرعت لتضع قواعد ملزمة للادارة تحقيقا للصالح العام - يترتب على مخالفتها بطلان القرار الصادر من غير مختص باصداره - صدور قرار رفض الترخيص للمدعى في الاشتغال باعمال الوساطة من وكيل الوزارة لا من الوزير - يجملة باطلا قابلا للالفاء .

#### ملخص الحكم :

ينص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم مكاتب الوساطة في الحاق الممثلين والممثلات وغيرهم بالعمل في المادة الاولى منه على ان ( تسرى احكام هذا القانون على كل شخص او هيئة تعمل كوسيط في الحاق الممثلين او السينمائيين او الموسيقيين او الممثلين او الرافضين او اى شخص ممن يقومون بعمل من اعمال التمثيل المسرحى او السينمائى وما شابهها بالعمل ) كما ينص في المادة الثانية على انه ( لا يجوز الاشتغال باعمال الوساطة المبينة في المادة السابقة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الارشاد القومي ويكون الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده ويحدد وزير الارشاد القومي قواعد منح الترخيص وتجديده ورسومه بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية ) وتضمنت المادة الثالثة النص على الشروط الواجب توافرها غيمن يرخص له بالوساطة ومن بينها ( ان يكون حسن سمعة ) - وفى ٩ من مايو سنة ١٩٦١ صدر القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٦١ من وزير الثقافة والارشاد القومي بعد موافقة وزير الداخلية متضمنا الاحكام التنفيذية للقانون المذكور وقد نص هذا القرار في المادة الاولى منه على ان يقدم طلب الترخيص الى وزارة الثقافة والارشاد القومي وفى المادة الرابعة على ان يمنح الترخيص بعد استطلاع رأى مصلحة

الأمن العلم بوزارة الداخلية كما نص القرار على المستندات التي ترفق بطلب الترخيص وعلى الشروط الواجب توافرها في المكتب الذي يتخذها طالب الترخيص مقرأ له .

ومن حيث أن القانون المذكور ينص على عدم جواز الاشتغال بأعمال الوساطة إلا بعد الحصول على ترخيص من السيد الوزير - قد أسند سلطة البت في طلبات الترخيص بالاشتغال بالأعمال المذكورة سواء بمنح الترخيص أو برفض الطلب إلى السيد الوزير فليس نعيه من موظفي الوزارة أن يبائس هذا الاختصاص دون تفويض منه في الحدود التي تسمح بها أحكام التفويض - وليس ثمة تفويض من هذا القبيل .

ومن حيث أن قواعد تحديد الاختصاص انبأ شرعت لتضع قواعد ملزمة للإدارة تحقيقا للمصالح العام فانه يترتب على مخالفتها بطلان القرار الذي يصدر من غير المختص بإصداره .

ومن حيث أن القرار برفض الترخيص للمدعى في الاشتغال بأعمال الوساطة وقد صدر من وكيل الوزارة لامين الوزير فانه يكون مشوباً بعيب عدم الاختصاص ، وهذا العيب الذي اعور انقرار يجعله باطلاً وخليفاً بالانقضاء .

( طعنى ٨٤٠ - ٦٨ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن وكالة الوزارة الدائمين لا يمنع من احتفاظ الوزير ببعض اختصاصاته .

ملخص الحكم :

ولئن كانت موافقة وكيل الوزارة هذه على طلب المدعى نقله

الى احدى الدرجات الادارية الخالية قد اتخذت سمة القرار الادارى لصدورها منه بوصفه وكيل الوزارة الدائم الذى يمارس اختصاصات الوزير بالاستناد الى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام وكلاء الوزراء الدائمين الا ان هذه الموافقة من ناحية اخرى لم تتوافر لها الصفة النهائية ذلك ان العمل بالوزارة قد جرى على ان نفل الموظفين من كادر الى آخر امر يقضى عرضه دائما على الوزير حسبما أكد ذلك مدير عام الشؤون المالية والادارية بالوزارة فى تحقیقات النيابة الادارية على ما سلف البيان . وليس فى احتفاظ الوزير ببعض اختصاصاته لممارستها بنفسه — وهو صاحب الولاية والحق الاصيل فى هذه الاختصاصات — خروج على احكام المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه او تعارض مع نصومه .

( طعن ٢٣٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

المبدأ :

صدور قرار مدير عام الادارة بمجاس الدولة بصرف مرتب احدى العائلات بالمجلس من اعتماد النسخ بعد عودة المجند الذى كانت معينة على درجته بصفة مؤقتة ، يعتبر قرارا بتعيينها بمكافأة شاملة على احدى وظائف اعتماد النسخ — صدور قرار رئيس المجلس بتسوية حالة السيدة المذكورة وفق احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ مع تعديل اقيمتها الى تاريخ تعيينها المعتمد بقرار مدير عام الادارة بالمجلس — يفصح عن ارادة رئيس المجلس بأعادة تعيينها بالاداة الصحيح قانونا من التاريخ المذكور — صيرورة هذا القرار حصينا من الالفاء — ترتيب جبيع الاثار القانونية للتعيين عليه .

### —ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ينص في المادة الأولى منه على أن « نرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة » ونص المادة الثانية منه على أنه « استثناء من احكام قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم ، او في الفئات المعادلة لها بانهيئات العامة ، سواء كانت خالية او تنشأ لهذا انفرس في الميزانية العامة للدولة ، مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية » ونص المادة الرابعة من القانون المذكور على أن « تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايها اقرب على الا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة ، ويسرى ..... الخ » .

ومن حيث ان القرار الصادر من مدير عام الادارة بمجلس الدولة بصرف مرتب السيدة ..... من اعتماد النسخ بالمجلس اعتبارا من ١٧/٨/١٩٦٥ بعد عودة المجند الذي كانت معينة على درجته بصفة مؤقتة اعتماد النسخ وهي من الوظائف الدائمة بالمجلس .

ومن حيث ان مدير عام الادارة بمجلس الدولة لا يملك سلطة اصدار القرارات فى شئون العاملين الاداريين والكتابيين بالمجلس ، اذ الاختصاص فى هذا الشأن معقود لرئيس مجلس الدولة بوصفه الوزير المختص ، ومن ثم فان مدير عام الادارة بتعيين السيدة . . . . على احدى وظائف اعتماد الترخيص يعتبر قرارا منعديا لاتطوئه على غصب لسلطة رئيس مجلس الدولة فى هذا الشأن .

ومن حيث انه وان كان قرار مدير عام الادارة بتعيين السيدة المذكورة منعديا . الا انه يصدر قرار من رئيس مجلس الدولة ، وهو السلطة المختصة بتعيين السيدة المذكورة ، بتسوية حالتها وفق احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مع تعديل اقدميتها فى الدرجة المباشرة الى تاريخ تعيينها بقرار مدير عام الادارة وهو ١٩٦٥/٨/١٧ يفصح عن ارادة رئيس المجلس اعادة تعيينها بالاداة الصحيحة فانونا اعتبارا من التاريخ المذكور ، وهذا القرار الاخير باعادة التعيين ، اصبح حصينا ضد الالفاء او السحب بنوات سقين يوما على صدوره ، ومن ثم تترتب عليه جميع الاثار القانونية للتعيين .

ومن حيث ان السيدة المذكورة حصلت على المؤهل فى سنة ١٩٦١ والتحقت بمجلس الدولة فى وظيفة بدل مجند بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١ ومن ثم تكون اقدميتها فى الدرجة العاشرة التى وضعت عليها اعتبارا من التاريخ الاخير بوصفه التاريخ الاقرب وفقا لحكم المئذنة اربعه من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

لهذا اسهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيدة . . . . فى تسوية حالتها اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٣١ تاريخ تعيينها فى وظيفة بدل مجند وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

#### المبدأ :

السلطة المختصة به خدمة رئيس وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد - طبقا لحكم المادة ٦٥ من نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ناط المشرع هذا الاختصاص بالوزير المختص لمدة اقصاها سنتان وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة - لا وجه للقول بقيام تلازم بين سلطة التعيين ومد مدة الخدمة - أساس ذلك أن لكل من التعيين ومد مدة الخدمة مجاله واسبابه التي تدعو الى نفي هذا التلازم .

#### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ انه ينص في مادته الخامسة على أنه « فيما عدا رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين في وظائف الإدارة العليا بقرار من الوزير المختص ويكون التعيين في وظائف المستوى الأول بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على ترشيح المجلس ويكون التعيين في باقي المستويات بقرار من رئيس مجلس الإدارة » ونصت المادة ٦٥ من هذا النظام على أن « لا يجوز مد خدمة المامل بعد بلوغه السن المقررة الا اذا دعت حاجة العمل اليه ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص لمدة اقصاها سنتان وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة » .

ومن حيث انه يتضح من هذين النصين ان المشرع فرق بين التعيين وبين مد خدمة العامل بعد بلوغه سن التقاعد ، وذلك في مجال تحديد السلطة المختصة بممارسة كل من الاختصاصين فتدرج



بسلطة التعيين ابتداء برئيس الجمهورية وانتهاء برئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها بحسب أهمية الوظيفة وضخامة مسؤولياتها ووضعها في سلم التدرج الوظيفي .  
وخلال ذلك وحد سلطة بد مدة خدمة العامل بعد بلوغه سن التقاعد سواء أكان رئيسا أو عضوا بمجلس الإدارة أو كان من غير هؤلاء .  
فناط هذا الاختصاص بالوزير المختص لمدة اتصاها سننان . وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة . وعلى مقتضى ذلك وإزاء مراعاة هذه النصوص فإنه لا يكون هناك ثم مجل للتقول بقيام تلازم بين سلطة التعيين ومد مدة الخدمة . خاصة وأن لكل منهما مجاله وأسبابه التي تدعو إلى نفي هذا التلازم ، باعتبار أن التعيين يستهدف ابتداء اختيار الشخص المناسب لشغل الوظيفة بحسب أهميتها وخطورتها ، بينما مد مدة خدمة يجد سببه ودواعيه في حاجة العمل ، لاستمراره في الخدمة والوزير بحكم إشرافه الرئيسي في مجال الوظيفة العامة أقدر على تعرف ظروف العمل وملازماته وما يتطلبه في هذا شأن تحقيقا لحسن سير المرافق العامة على أكمل وجه .

لهذا انتهت الجمعية العمومية إلى أن مد مدة الخدمة لرئيس وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة أو وحدات الاقتصادية التابعة لها بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد يكون بقرار من الوزير المختص أو رئيس مجلس الوزراء حسب الأحوال .

( ملف ٣٧/٥/٨٦ - جلسة ١٩/٦/١٩٧٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

##### المبدأ :

أن قرار نقل العامل من وزارة إلى أخرى هو قرار واحد تشترك في صنعه الوزارتان - لا يمكن أسناده إلى أي من الجهتين على أفراد بل يكون أسناده إليهما معا - لا يمكن بمده صوره بوافقة الجهتين أن تقوم جهة منهما بالمداول عنه بإرائتهما المفردة .

### ملخص الفتوى :

ولما كان تقرار النقل من وزارة الى اخرى هو قرار واحد  
تشارك في صنعه الوزارتان ، المتقنول منها والمنقول اليها فلا يمكن  
اسناده الى اى من الجهتين على انفراد بل يكون اسناده اليهما معا ،  
ولا يمكن بعد صدوره بموافقة الجهتين ان تقوم جهة منهما  
بالمعدل عنه كما هو الحال فى اصداره بطلب موافقة الجهتين  
معا وينبغى ان تتلاقى ارادة الجهتين عند امر واحد وان تكون متطابقتين  
سواء عند النقل او عند المعدل عنه .

فاذا كانت وزارة العدل قد وافقت على نقل هؤلاء العاملين  
نم اعقبتهما وزارة التربية والتعليم بالموافقة على النقل فان ارادة  
الجهتين قد تلاقىا وتطابقتا عند احداث الامر التسانونى فاذا عادت  
بعد ذلك وزارة التربية والتعليم فرأت بارادتها المنفردة سحب موافقتها  
على النقل فان هذه الارادة قد انصرفت على اعدام آثار قرار النقل بالنسبة  
الى المستقبل وأيضا بنذر رجعى يرتد الى الماضى من تاريخ صدوره  
نمنعى لكى نحدث هذه الارادة اثرها الكامل ان تتلاقى من جديد فى  
هذا الامر مع ارادة وزارة العدل . فاذا كانت هذه الوزارة الأخيرة لم توافق  
الا على نقل العاملين المذكورين اليها فى ١٩٦٩/٦/١ فان تلاقى الارادتين  
وطابقتهما كان من هذا التاريخ وحده اما الرجعية التى انصرفت اليها  
ارادة وزارة التربية والتعليم فينبغى اصدارها لأنها لم تصادف قبولا  
من وزارة العدل وكلاهما جهتان متساويتان فى دورهما فى اصدار  
قرار النقل او المعدل عنه .

ومن حيث انه تأسيسا على هذا فان تسمية العاملين المنقولين الى  
انتقلت الى وزارة التربية والتعليم بقرار النقل الاول قد عادت الى  
وزارة العدل من التاريخ الذى عينته هذه الأخيرة فى موافقتها  
على نقلهم اعقبها من ١٩٦٩/٦/١ .

( فتوى ٤٥٥ — فى ١٦/٤/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

المبدأ :

يجوز لوزير المالية تفويض رئيس مصلحة الضرائب فى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل والمادة ٢٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن ضريبة الدمغة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٧ من قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على انه « لا تحال الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون الى النيابة العامة الا بقرار من وزير المالية او من ينوبه . ولا ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على طلبه . ويجوز لوزير المالية حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية الصلح مع الممول .... ونصت المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل على ان « تكون احوالة انجرائم المنصوص عنها فى هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية . ولا ترفع الدعوى العمومية عنها الا بطلب منه ويكون لوزير المالية او من ينوبه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول ... كما يكون لوزير المالية الصلح بعد رفع الدعوى وقبل صدور حكم نهائى .... ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ الى ان الفويض فى الاختصاصات على ان « للوزراء ومن فى حكمهم ان يمهّدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين او وكلاء الوزارات او رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة او رؤساء الهيئات او المؤسسات العامة التابعة لهم او لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص .

وبين من ذلك ان المشرع ، بمقتضى المادة ١٩١ من القانون

رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر ، اخضع وزير المالية وحده سلطة احالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى اننيابة العامة وطلب رفع الدعوى عنها . كما انطاط بالوزير سلطة طلب رفع الدعوى الجنائية والتصالح بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، طبقاً للمادة ٣٧ منه ، ومن ثم فان وزير المالية هو صاحب الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ما لم ير لاعتبارات معينة ان يفوض غيره في مباشرتها وفي هذه الحالة يتعين عليه ان يلتزم بالاحكام الواردة في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ويعهد بهذا الاختصاص الى الأشخاص الذين حددتهم المادة اثالثة من هذا القانون ، ولا يعبر عن ذلك ايراد المشرع لعبارة او من ينييه في بعض الأحوال واغفالها في احوال اخرى في انقانونين رقمي ١١١ لسنة ١٩٨٠ . ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما ، لان الحكم الذي يجبر التفويض في حالة سكوت المشرع عن هذا التحديد . يجد مصدره في نصوص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، باعتباره القانون العام في التفويض في الاختصاصات .

وعلى ذلك فان صدور قرار من وزير المالية بتفويض رئيس مصلحة الضرائب — في المسألة المعروضة — يعتبر صحيحا ومطابقا لاحكام القانون باعتباره من الأشخاص المفوض اليهم والذين حددتهم المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

١ فتوى ١٣٠٧ — في ١٩/١٢/١٩٨٣

#### قاعده رقم ( ٢٦١ )

##### المبدأ :

يجوز لوزير المالية تفويض رؤساء الماموريات ومامورى الضرائب على الانتاج في اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

### ملخص الفتوى :

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب إلى وزير الخزانة أو من ينيبه . ولوزير الخزانة أو من ينيبه الفحص في جميع الأحوال مقابل تحصيل ما لا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون . . . » ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات على أنه « للوزراء ومن في حكمهم أن يمهّدوا ببعض الاختصاصات المحولة لهم بموجب التشريعات إلى المحافظين أو وخلاء الوزراء أو رؤساء ومديري المصالح والإدارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لهم أو لغيرهم بمعد الاتفاق مع الوزير المختص » .

وبين من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أن المشرع أطلق الحرية لوزير المالية في تحديد الأشخاص الذين يجوز أنابتهم في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة لأن عبارة « أو من ينيبه » التي أوردها المشرع في هذا النص تعيد انعموم والإطلاق وتؤكد قصد المشرع في عدم تحديد المسؤوليات الوظيفية التي يمكن أن ينيبها الوزير في مباشرة هذه الاختصاصات . ومن ثم يجوز لوزير المالية تفويض رؤساء المأموريات ومأموري الضرائب على الإنتاج في مباشرة الاختصاصات الواردة في المادة المشار إليها . ولا ينعارض ذلك مع نص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات التي أشارت إلى الفئات الوظيفية التي يجوز للوزراء أن يعينوا إليها ببعض اختصاصاتهم ذلك لأن هذا القانون يعد بمثابة تفويض النعم في مجال التفويض إلى المستوى الوظيفي الأدنى براءً من أنها لحظروف المال .

### تعليق :

مختص النيابة العامة دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية ، وهذا ما اكنته المادة ٢/٢ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها : « يقوم النائب العام بنفسه او بواسطة احد اعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون » ، اما بالنسبة لتحريك الدعوى الجنائية فالأصل ان النيابة العامة هي المختصة بذلك ، وهى تتمتع بسلطة تقديرية فى توجيه الاتهام او حفظه ، وهذا ما تصدته المادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها : « اذا رأت النيابة العامة ان لا محل للسير فى الدعوى تأمر بحفظ الأوراق » . ولكن سلطتها فى تحريك الدعوى ترد عليها بعض القيود وهى : الشكوى والطلب والاذن ، بحيث لا نمك النيابة العامة ان تحرك الدعوى الجنائية اذا ما نوافر احد هذه القيود .

والطلب تعبير عن ارادة احدى هيئات الدولة فى تحريك الدعوى الجنائية بشأن جرائم عينها القانون .

وقد تكون الجهة صاحبة الحق فى اصدار الطلب هى المبنى عليها فى الجريمة ، وقد يحدد القانون جهة اخرى يرى انها اقدر من غيرها على تقدير ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية .

وقد وردت فى قانون الاجراءات الجنائية بعض الجرائم التى يلزم تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية الناشئة عنها ، وورد البعض الآخر فى قوانين خاصة .

ومن هذه الجرائم التى ورد النص عليها فى قوانين خاصة :

### ١ - الجرائم الضريبية :

نص المادة ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر به لقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن « تكون احالة الجرائم المنصوص

عليها في هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها الا بطلب منه .

ويكون لوزير المالية او من ينوبه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة ..... وفي جميع الأحوال تنقضى الدعوى العمومية بالصلح ( تقابل المادة ٨٥ مكرر ( ٥ ) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ) .

## ٢ - جرائم التهريب الجمرى :

تنص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك او من ينوبه ، وللمدير العام للجمارك ان يجرى التصالح اثناء نظر الدعوى او بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التمسك كليا او ما لا يقل عن نصفه - ويجوز في هذه الحالة رد البضائع المضبوطة كلها او بعضها بعد دفع الضرائب المستحقة عليها ما لم تكن من الاسواع الممنوعة ، كما يجوز رد وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب . ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية ، او وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال » .

## ٣ - جرائم التعامل بالنقد الأجنبى :

تنص المادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا قانون او القواعد المنفذة له او اتخاذ اجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة ٢ الا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينوبه - وللوزير المختص او من

ينفيه في حالة عدم الطلب أو في حالة نزاله عن الدعوى الى ما قبل صدور الحكم فيها أن يصدر قرارا بالنفسالح مقابل مصادرة المبالغ والأشياء موضوع الجريمة » .

ويقدم الطلب من الممثل القانوني للجهة التي حددها القانون ولا يتعلق هذا الحق بشخصه ، وإنما يتعلق بوظيفته .

وإذا أجاز القانون — كما في بعض التشريعات الخاصة آنفة الذكر — للممثل القانوني للجهة صاحبة الحق في الشكوى ، انابة غيره في تقديم الطلب ، فيكفي عندئذ مجرد التفويض العام في الاختصاص .

ويجب أن يكون الطلب مكتوبا ، فلا يكفي أن يقدم شفويا أو بناء على محادثة تليفونية حتى ولو أثبتت بالحضر . ومقتضى صدور الطلب مكتوبا أن يحمل توقيع مصدره ، وتاريخ الاصدار للتحقق من صحة الإجراءات ، كما يجب أن يتضمن الطلب بيانا واضحا للواقعة المجرمة بغض النظر عن وصفها القانوني ولكن لا يشترط أن يرد به اسم المتهم ، فالطلب ينتج آثاره القانونية ولو كان المتهم مجهولا .

ولم يحدد المشرع مدة معينة يجب تقديم الطلب خلالها ولذلك يجوز تقديم الطلب منذ تاريخ وقوع الجريمة وإلى ما قبل انقضاء الدعوى الجنائية بهي المدة .

وإذا اتخذت النيابة العامة أي إجراء من إجراءات التحقيق قبل تقديم الطلب ، كان ذلك الإجراء باطلا بطلانا مطلقا « لاتصاله بشرط اميل لازم لتضريك الدعوى ، ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة » .

الا أن الدفع ببطلان إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى لخلو الطلب من تاريخ صدوره هو من الدفع التي يختلط فيها القانون



بالواقع مما يستلزم تحقيقا موضوعيا وهو ما يخرج من اختصاص محكمة النقض ولا تقبل اثره اجمعا لأول مرة .

وقد اجاز المشرع ان يقدم الطلب ان ينزل عنه في اى وقت  
الى ان يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقض الدعوى الجنائية  
بالتنازل ( مادة ١٠ اجراءات ) . ولحكم .

ويلاحظ ان التنازل عن طلب يجب ان يكون  
مكتوبا ، فما دام المشرع قد استلزم الكتابة في الطلب ، فيقتضى  
ذلك ان يكون التنازل عنه مكتوبا ايضا . ( راجع المستشار الدكتور  
ادوار غالى الدهبي - الاجراءات الجنائية في التشريع المصرى -  
طبعة ١٩٨٠ - ص ٧٢ وما بعدها ) .

ويقدم الطلب الى الجهة التى تملك تحريك الدعوى الجنائية  
وهى النيابة العامة ، كما يجوز تقديم الطلب الى المحكمة فى  
الحالات التى تنص على فيها للجريمة مع الدعوى الجنائية .

### قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

#### المبدأ :

حق الوزير ووكيل الوزارة الدائم فى اتية وكييل الوزارة او  
الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح فى بعض اختصاصات الوكيل  
الدائم - فاصر على الاختصاصات التى خولها المرسوم بقانون رقم  
١٣٧ لسنة ١٩٥٢ لوكيل الوزارة الدائم دون سواها - نتيجة ذلك :  
عدم جواز هذه الاتية فى سلطة القنايب - تفويض رؤساء القروع  
فى بعض اختصاصات رؤساء المصالح استنادا الى الفقرة الثانية  
من المادة الاولى من القانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ و ٦٧ لسنة  
١٩٥٦ - شموله للاختصاصات الاصلية المقررة لرؤساء المصالح

**والاختصاصات المفوض فيها هؤلاء من الوزير والوكيل الدائم  
بما في تلك سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة .**

### **ملخص الحكم :**

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ استحدث حكمين يتلاقيان  
في الحكمة التي تنظم التوسع في تعميم نظام اللامركزية المنشود ،  
اذ اقتضت المادة الثامنة على تفويض وكيل الوزارة الدائم الحق  
في أن يعهد ببعض اختصاصاته الى من يجوز ان يقوم مقامه عند  
غيابه وهو اقدم وكلاء الوزارة او اقدم مديري المصالح او الادارات  
على حسب الأحوال . ثم عدلت فيها بعد بالقانون رقم ٥٤٢ لسنة  
١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ . فأجازت - طبقا لتعديلها  
بالقانون الاخر - للوكيل الدائم ان يعهد ببعض اختصاصاته الى  
وكلاء الوزارة او وكلائها المساعدين او رؤساء المصالح ، بينما  
ظل الأمر على حاله في الوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم .  
فراى المشرع ان يفوض الوزير في مثل هذه الوزارات في ان يعهد  
ببعض الاختصاصات المخولة للوكيل الدائم بمتن الرسمى  
بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ الى وكلاء الوزارة او وكلاء  
المساعدين او رؤساء المصالح ، اما الوزارات التي بها وكيل وزارة  
دائم فلم تكن بحاجة الى مثل هذا النص ما دام حق هذا  
الوكيل في ائابة اقدم الوكلاء او الوكلاء المساعدين او رؤساء  
المصالح ثابتا له بالمادة ١٤ من الرسمى بقانون سالف الذكر  
بمعدلة بالقانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٦٧  
لسنة ١٩٥٦ على ما سلف البيان . ووضح من صريح النص المتقدم  
الوارد في الفقرة الاولى من المادة الاولى في كل من القانون رقم ٢٢٤  
لسنة ١٩٥٢ و رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، ان ائابة الوزير في هذا  
اللقام لو كلاء الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح ،  
وكذلك ائابة وكيل الوزارة الدائم لهؤلاء انما تعصب كلناهما على

الإختصاصات التى خولها المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢  
لوكيل الوزارة الدائم دون سواها . ومن ثم يتحدد نطاق هذه  
الإنابة بذلك الاختصاصات التى هى أصلا جانب من اختصاصات  
الوزارة فلا يجاوزها الى اختصاصات الوزير الأخرى أو الى  
اختصاصات وكيل الوزارة العادى أو رؤساء المصالح . وليس من  
اختصاصات الوكيل الدائم الواردة فى المرسوم بقانون المشار اليه  
سلطة التأديب ، لا بالنسبة الى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة  
الذين نظمت قواعد تأديبهم المواد من ٨٤ الى ١٠٦ من القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا بالنسبة الى المستخدمين الخارجيين  
على الهيئة الذين تحكم تأديبهم المادتان ١٢٨ و ١٢٩ من القانون  
المذكور . وعلى خلاف حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من  
القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ الذى اقتصر على تناول حاله  
الوزارات التى ليس بها وكيل وزارة دائم . وحصر الإنابة فى  
الاختصاصات المخولة لهذا الوكيل الدائم دون سواها ، وعلى التقبض  
من حكم الفقرة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ الذى  
تقيد الإنابة بالاختصاصات المقررة للمنيب وهو وكيل الوزارة الدائم  
على خلاف هذين الحكمين ، جاء حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى  
لكلا القانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ و ٦٧ لسنة ١٩٥٦ علما  
وبمطلقا فى اجازة تفويض رؤساء الفروع فى بعض اختصاصات  
رؤساء المصالح ، فأباح القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ للوزير . كما  
أباح القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ للوكيل الدائم ، انابة رؤساء  
الفروع عن رؤساء المصالح فى بعض اختصاصات هؤلاء الآخرين  
مسواء أكانت هذه الاختصاصات مسندة الى المذكورين من الوزير  
أملا لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤  
لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر فى وزارة ليس بها وكيل دائم ، أم محمودا  
بأنه اليهم من وكيل الوزارة الدائم بالتطبيق للفترة الثانية من المادة  
١١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ المعقولة بالقانون  
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، حيث ينتهى مفدهم التفويض الذى خوله

القانون للوكيل الدائم ، أم كانت اختصاصات اميلة مقرررة لهم  
مباشرة من القانون . وتدخل فى هذه الاختصاصات سلطة  
توقيع مقويات تأديبية معينة فى حدود النصاب الذى نص عليه  
القانون ومنها حق خصم الراتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر  
يوما بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة ، وهو الحق الذى  
يطلقه رئيس المصلحة مباشرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ ، وتؤكد ثبوته لمدبر عام مصلحة السكك الحديدية  
بالمادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ معدلا  
لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ .

( طعن ٣٨٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

##### المبدأ :

القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ ينظم وكلاء الوزارات الدائمين  
والمادة ١٤٨ من دستور سنة ١٩٥٦ بتحديد اختصاصات الوزير —  
القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض فى الاختصاص —  
نص المادة الاولى منه ممحلة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ على  
حق الوزير فى تفويض وكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين فى  
بعض اختصاصاته المخولة له — شموله الاختصاصات المخولة للوزير  
كافة دون تخصيص .

##### ملخص الفتوى :

يبين من تسمى التشريعات المنظمة لاختصاص الوزراء ووكلاء  
الوزارات ان سلطة الاشراف على الوزارات كانت متركزة فى يد  
الوزير حتى سنة ١٩٥٢ اذ صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢  
بنظام وكلاء الوزارات الدائمين ، فعهد الى وكيل الوزارة الجائز  
وبعض الاختصاصات المخولة للوزير وبذلك خف العبء عن الوزير فى

النصرف فى المسائل الجزئية كى يفرغ لرسم السياسة العامة للوزارة ومراقبة تنفيذها ، واستمر الحال على هذا النحو ، فمادت سلطة الاشراف على اعمال الوزارة والنصرف فى كافة شئونها كاملة الى الوزير . ثم صدر دستور سنة ١٩٥٦ وتناول فى المادة ١٤٨ منه تحديد اختصاصات الوزير ، فنصت هذه المادة على ان يتولى كل وزير الاشراف على شئون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة بها . وبذلك اقتصر عمل الوزير على رسم السياسة العامة للوزارة ، ولم يعد من المستغ ان ينهض بالاعباء الادارية التى تحول بينه وبين النهوض بهذه المهمة الخطيرة ، ولذلك صدر القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات . ونصت المادة الاولى منه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ على ان للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى وكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين ، وله ان يوزع الاختصاصات بينهم فى حالة تعددهم .

ويبين من ذلك ان المشرع رخص للوزير فى النزول عن اى اختصاص نييط به بمقتضى القوانين الى وكيل الوزارة او الوكيل المساعد فى وزارته وذلك تمكينا له من التفرغ لاداء مهمته الرئيسية المشار اليها ، وقد ورد النص عليها مطلقا شاملا كافة الاختصاصات المخولة للوزير قانونا دون تخصيص بحيث يجيز للوزير تفويض وكيل الوزارة او الوكيل المساعد فى ممارسة اى اختصاص من اختصاصاته بعض النظر عما اذا كان القانون المنشئ للاختصاص سابقا على قانون التفويض بالاختصاصات ام لاحقا عليه ، وبغض النظر كذلك من نوع الاختصاص .

( فتوى ٥٥ - فى ١٨/١/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

#### المبدأ :

يظهر انابة غير وكيل الوزارة المساعد فى اختصاصات

**وكيل الوزارة - لا يجوز دون تنظيم الانابة في ممارسة اختصاصات**  
**رئيس المصلحة بقواعد خاصة يعمل بها ولو خالفت قانون**  
**الموظفين العام - تطبيق ذلك على تفويض رئيس فرع في**  
**اختصاصات تائيلية لرئيس المصلحة :**

### **ملخص الحكم :**

لا وجه للتحدى بامتناع تفويض رؤساء الفروع في مباشرة بعض الاختصاصات التأديبية الموكولة الى رؤساء المصالح بحجة ان المادة ١٣٣ مكررا من قانون موظفي الدولة لم تبح اسناد اختصاص وكيل الوزارة التأديبي فما يتملق بالموظفين والمستخدمين - الى غير وكيلها المساعد دون من عداه لا وجه لذلك لان المادة ١٣٣ مكررا المستحدثة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ ، والتي تنص على انه « يجوز للوزير ان يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة طبقا لاحكام هذا القانون » . لا شأن لها بتوزيع بعض اختصاصات رئيس المصلحة الاصلية على رؤساء الفروع من جانب الوزير او وكيل الوزارة الدائم ، ذلك ان حظر انابة غير وكيل الوزارة المساعد في اختصاصات وكيل الوزارة لا يحول دون تنظيم الانابة في ممارسة اختصاص رئيس المصلحة بقواعد منسقة في تشريع خاص ، كالقانونين رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ورقسم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ وعندئذ يتحتم النزول على مقتضى هذه القواعد حتى لو خالفت الاحكام الواردة في قانون الموظفين العام اعمالا للاصل المسلم من ان الخاص يقيد العام ولا العكس ، ومسح ذلك فليس فيها ورد في القانونين المشار اليهما ما يتعارض مع حكم المادة ١٣٣ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ ان لكل من الحكيمين مجالا يجرى فيه على وجه الاستقلال ، وليس ثمة مانع من ان ينظم تشريع لاحق حدود هذه الانابة تنظيميا يباح بمقتضاه للوزير او الوكيل الدائم ان يفوض كلاهما

رؤساء الفروع في بعض الاختصاصات المخولة لرؤساء المصالح<sup>٤</sup> وخاصة اذا كانت هذه الاختصاصات اصيلة بمقتضى الفسوائين بحسبانهم سلطات تأديب . وليس يخفى ما عبرت به المادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة ، فان هذا الحكم لا يمكن ان يكون متفقا في ايقاع الجزاءات التأديبية الواردة فيها كل في دائرة اختصاصه ، يستفاد منه ان وكيل الوزارة ورئيس المصلحة غير متداخلين في هذا الاختصاص التأديبي . فاذا امتنع امرأه اختصاص وكيل الوزارة التأديبي على غير وكيل الوزارة المساعد وفقا للمادة ١٣٣ مكرراً من قانون موظفي الدولة . فان هذا الحكم لا يمكن ان يكون متفقا مع طبائع الاشياء التي تقضى بتفويض وكيل الوزارة او الوكيل المساعد بدائرة من الاختصاص التأديبي يختلف من دائرة رئيس المصلحة في هذا الشأن . وان فليس مما تمارض مع هذا التخصيص ان يملك كل من الوزير ووكيل الوزارة الدائم بموجب تشريع لاحق امانة رؤساء الفروع في شطر مما نيظ برؤساء المصالح من اختصاصات تأديبية ، هي اصيلة فيهم على كل حال وليست منحدره اليهم من سلطات اعلى منهم باداة التفويض ، اذ لا يملك الوزير بموجب القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ ولا وكيل الوزارة الدائم بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ان يعهد ايهما الى رئيس المصلحة بغير الاختصاصات المخولة للوكيل الدائم والمحددة حصرا في المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ وليس منها سلطة التأديب لا بالنسبة الى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، ولا بالنسبة الى غيرهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، بل لا موجب البتة لان يعهد الى رئيس المصلحة ببعض اختصاصات وكيل الوزارة التأديبية ، ما دام لا يهم رئيس المصلحة ان تفرغ عليه هذه الولاية بالنسبة الى موظفين غير خاضعين في الاصل لاختصاصه الرياسي ، كما ان البداة العقلية تقضى بن لا يتأب مدير عام مصلحة السكك الحديدية — بوصفه رئيس مصلحة — فيها هو ثابت له اصلا

من ولاية التأديب على الموظفين التابعين له ، اذ لا حاجة به الى مثل هذه الاتابة .

وينبنى على ما سلف ايضاحه لزوم القول بصحة القرار رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر من وكيل وزارة المواصلات الدائم في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ بانابة رؤساء الفروع ومنهم المفتش العام للحركة والبضائع الذي اصدر القرار التاديبى مشار المنازعة - في شطر من الاختصاص التاديبى المنوط بمدير عام مصلحة سكك الحديدية بحكم القوانين وهو المتملق بالموظفين لغايه الدرجة الرابعة ، ومنهم المظنون لصالحه - اعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ ممحلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ النافذة اعتبارا من ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، وترتبيا على ما تقدم يكون القرار التاديبى الذى اتخذه المفتش العام للحركة والبضائع في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٦ بمجازاة المظنون لصالحه بالخصم من مرتبه لمدة عشرة ايام صادرا من مختص في حدود القوانين والقرار المنفذ لها .

( طعن ٢٨٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٧/٢ ) .

قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

**المبدأ :**

جواز اتابة وكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح في بعض اختصاصات الوكيل الدائم - صدور الاتابة من الوكيل الدائم او من الوزير في الوزارات التى ليس بها وكيل دائم - حق الوزير في اتابة رؤساء الفروع في بعض اختصاصات رؤساء المصالح حتى في الوزارات التى بها وكيل دائم .

**ملخص الحكم :**

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر بلقائفة حكم



١٢ الى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين ، نص في مادته الاولى على أن تضاف الى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مادة جديدة برقم ١٤ مكررا بالنص الآتي :

« في الوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم يجوز للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة بهذا القانون للوكيل الدائم إلى وكلاء الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح » .

« ويجوز للوزير أن يعهد ببعض اختصاصات رؤساء المصالح إلى رؤساء الفروع » .

وظاهر ان الانابة الواردة بالفترة الاولى من هذه المادة تنصرف الى الوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم . اما تلك التي بها وكيل وزارة دائم فلم تكن بحاجة الى مثل هذا النص ، لأن حق هذا الوكيل في انابة اقدم الوكلاء أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح ثابت له بمقتضى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ . وانابة الوزير في هذا المقام لوكلاء الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح ، وكذا انابة وكيل الوزارة الدائم لهؤلاء ، انما تنصب لكلاهما على الاختصاصات التي خولها المرسوم بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ لوكيل الوزارة الدائم دون سواها . ومن ثم بتحدد نطاق هذه الانابة بتلك الاختصاصات التي هي اصلا جانب من اختصاصات وكيل الوزارة العادي أو رؤساء المصالح . وليس من بين اختصاصات الوكيل الدائم الواردة في المرسوم بقانون المشار اليه سلطة التأديب ، لا بالنسبة الى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة الذين نظمت قواعد تأديبهم المواد من ٨٤ الى ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا بالنسبة الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة الذين تحكم تأديبهم المادتان ١٢٨ و ١٢٩ من القانون المذكور ، ولا غيرها يتعلق بعمل

اليومية الذين يخضعون لأحكام كادر العمال والذين تسرى على الملحقين منهم بخدمة مصلحة السكك الحديدية أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ . وإذا أصبح اعتبار اختصاصات وكيل الوزارة الدائم شاملة أيضا لاختصاصات وكيل الوزارة العادي عند عدم وجود هذا الأخير ، وكانت تتضمن بهذه المثابة سلطة التأديب فإن هذه السلطة لا يجوز اعمالها في حق عمال مصلحة السكك الحديدية الذين يخضعون في تأديبهم لمدير عام المصلحة - أما الانابة الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ فقد جاء حكمها عاما منطبقا على أية وزارة ولو كان بها وكيل دائم ، وإباح للوزير انابة رؤساء الفروع عن رؤساء المصالح في بعض اختصاصات هؤلاء الآخرين ، سواء اكانت هذه الاختصاصات بمسندة الى المذكورين من الوزير اعمالا لنص الفقرة الأولى سالفة الذكر في وزارة ليس بها وكيل دائم ام مفهوما بها اليهم من وكيل الوزارة الدائم بالتطبيق لنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ حيث ينتهي عندهم التفاوض الذي خوله القانون اباه ، ام كانت اختصاصات اصيلة مقررة لهم مباشرة من القانون . وتدخل في هذه الاختصاصات سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة في حدود النصاب الذي نص عليه القانون ، منها حق تأجيل علاوة العمال لمدة ستة اشهر او اكثر ، وهو الحق الذي يتلقاه رئيس المصلحة من نصوص كادر العمال والذي تؤكد له مصلحة السكك الحديدية المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ .

( طعن ١٨٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

#### المبدأ :

النص في القرار الوزاري على تكليف وكلاء الوزارة المساعدين بتنفيذه - لا يعني تفويض هؤلاء في تعديل القرار او اضافة شروط جديدة لم ترد فيه .

### ملخص الحكم :

لا حاجة فيها استمكت به الحكومة من ان المدعى قد رتب في الامتصان الذي استوجبه القرار الصادر من وكيل الوزارة المساعد لأن جميع القواعد المنظمة للترقية قد تضمنها القرار الصادر من وزير التربية والتعليم ولم يتضمن هذا القرار اطلاقا أى تفويض لوكيل الوزارة المساعد في اضافة قواعد او شروط جديدة علاوة على ما ورد في القرار الوزاري بل ان هذا القرار الاخير قد نص في المادة الثامنة منه على تكليف وكلاء الوزارة المساعدين بتنفيذ هذا القرار . والمستفاد من هذا النص هو القيام بتنفيذ الأحكام الواردة في قرار الوزير وبطبيعة الحال لا يفهم من ذلك انه مقصود به الى تفويض الوكيل المساعد في التعديل او الاضافة لأن التفويض يجب ان ينص عليه صراحة كما انه من المسلمات انه لا يجوز لسلطة احدى ان تعدل في قرار تنظيمي عام صادر من سلطة اعلى - واذا صدر وكيل الوزارة المساعد قراره باضافة شروط جديدة الى القواعد الواردة في القرار الصادر من وزير التربية والتعليم رتب ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن قواعد الترقية الى وظائف المدرسين الاول - وهو امر غير جائز ولا يترتب عليه أى تعديل في الأحكام الواردة في قرار الوزير - فانه لا يعول على هذه الشروط ولا يحتج بها على المدعى .

( ملعن ٢٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

#### المبدأ :

القرارات الادارية الصادرة بتخطيط الاراضى الفضاء بمدينة القاهرة وتحديد خطوط التنظيم فيها وتخصيصها لاقامة مساكن تعاونية عليها - جواز تعديلها بقرارات من الهيئة الادارية للمجلس البلدى والتصديق عليها من وزير الشؤون البلدية والقروية - .

## تفويض الوزير وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في هذا الاختصاص

— جـ ا ز —

### ملخص الحكم :

ان القرارات الادارية الصادرة بتخطيط اراض قضاء وتحديد خطوط التنظيم فيها وتخصيصها لاتامة مساكن تعاونية عليها لا تعدو عن تكون بطبيعتها قابلة للتعديل والتبديل . وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، بموجب قرارات تصدرها الهيئة الادارية بمجلس بلدى مدينة القاهرة استنادا الى السلطة المخولة لها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ باتشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ويصدق عليها وزير الشئون البلدية والقروية الذى يملك بدوره ان يفوض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في مباشرة اختصاصه هذا وفقا لاحكام القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات . فقد نصت المادة ٢٠ من قانون انشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة على اختصاصات هذا المجلس فقالت : « يختص المجلس بالمسائل الآتية : اولا — مراقبة تنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالمحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى والطرق ... سادسا — الاشراف على ما يأتى :

١ — عمليات المياه والانتارة والمجارى ٢٠٠ — انشاء الشوارع والميادين والقناطر والمنقذات العمامة أو اغلاتها أو حفظها أو صيانتها وتخطيط الطرق ووضع خطوط التنظيم ورصف الشوارع ، وعلى العموم كل ما يؤدى الى تحسين رونق المدينة ورفاهيتها » وجاء في المادة ٣٤ من هذا القانون ان المجلس يؤلف في كل عام لجانا من اعضائه لبحث المسائل التى تعرض عليه ، ويكون الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم اعضاء في اللجان المكلفة ببحث المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات التى يمثلونها . وتعرض تقارير اللجان على المجلس لامصدار قرار فيها . ونصت المادة ٣٦ منه « ترسل قرارات

المجلس ومحاضر جلساته الى وزير الشئون البلدية والقروية خلاله  
الثلاثة الاليم التالية لصدور القرار بالتصديق على المحضر . ولا يجوز  
تعفيذ قرارات المجلس الا بعد التصديق عليها منه . . « وتأسيسا  
على ذلك يكون قرار الهيئة الادارية التى حلت محل المجلس البلدى .  
لدينة القاهرة بجلستها المتعقدة فى ٢٥ من اغسطس سنة  
١٩٥٩ بتعديل تخطيط جزء من المنطقة الاقتصادية رقم ٢ بمر  
الجديدة : « والنقطة السيد الوزير والسيد وكيل الوزارة فى ١٢  
من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بالتصديق عليها تم صدور قرار رقم ١٩٥٤ :  
لسنة ١٩٥٩ باعتماد تعديل هذا التخطيط وذلك نظرا لدواعى الامن  
والسرية حسبا جاء بكتاب السلطات الخيرية ثم تم نشره بالجريدة  
الرسمية واعمال اثره من تاريخ نشره فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ :  
كل ذلك يوحى بتوافر ركن المشروعية للقرار الوزارى المطعون فيه .  
بالاثناء خاصة فى ظل القنون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن  
تنظيم الاختصاصات فقرر ان لرئيس الجمهورية ان يعهد ببعض  
الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى الوزير او الوزراء  
اختصين . ونص فى المادتين الثانية والثالثة منه على ان للوزير ان  
يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى وكيل  
وزارة وله ان يوزع هذه الاختصاصات بين وكلاء الوزارة فى حالة  
مدهم وللوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له لوكل الوزارة  
بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح . وجاء  
المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه : « كما كانت القواعد المتبعة حتى  
سنة ١٩٥٢ تقضى بتركيز السلطة فى يد الوزير وكان بهذا الوضع  
مسئولا عن كل اعمال الوزارة ، غير انه لما كانت مهمة الوزير  
مهمة سياسية فقد روى ان تقتصر مهمته على وضع السياسة  
العامة للوزارة وان تترك الادارة الفعلية لموظف ممثل ، لذلك صدر  
القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين ، فمعهد  
الى وكيل الوزارة الدائم ببعض الاختصاصات المخولة للوزير كما نص على  
ان ينوب وكيل الوزارة الدائم عن الوزير فى مباشرة اختصاصاته المقررة .

في القانون . ولذلك خف العبء عن وزير في معالجة المسائل الجزئية . والتفرغ لرسم السياسة العامة للوزارة ومراقبة تنفيذها . وقد استمر الحال على هذا النظام حتى صدر القانون رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٦ . جالفاء نظام وكلاء الوزارات الدائمين فأصبحوا وكلاء وزارة . وعادت الاختصاصات التي كانت موكلة اليهم الى الوزراء . ولما كان دستور سنة ١٩٥٦ قد نظم سلطة الوزراء فنص في المادة ١٤٨ منه على أن يتولى كل وزير الإشراف على شئون وزارته . ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها . وذلك ما يشمر بأن مهمة الوزراء قد أصبحت مهمة سياسية فحسب ، ذلك لأنه ليس من المستطاع أن ينهض الوزير المسئول بالنيابات الإدارية التي تحول دون التفرغ لعمله الأساسي في توجيه السياسة العامة لذلك رنى جوار نخويل وكيل الوزارة في مبائر الاختصاصات المخولة للوزير بمقتضى القوانين والمفهوم الا يشمل التفويض المسائل التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة والمسائل التي تتصل بمجلس الأمة وكذلك مشروعات القوانين والقرارات فتبقى من اختصاص الوزير » . واعمالاً لأحكام هذا القانون أصدر السيد وزير الشئون البلدية عدة قرارات تنظيمية لتوزيع الاختصاصات في وزارته .

( طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٧ في - جلسة ١٠/٢٨ / ١٩٦١ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

#### المبدأ :

تفويض وكيل الوزارة المساعد سلطة التصرف في التحقيق - يستتبع بالضرورة تفويضه صلاحية وقف الموظف الذي يجرى معه التحقيق .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الوقف صادراً من وكيل الوزارة المساعد بناءً على قرار اتخذه الوكيل الدائم - بحكم نيابته القانونية للوزير طبقاً للمادة

التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بتفويض ثقل من سلطة وكيل الوزارة الى وكيلها المساعد وفقا للمادة ١٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وكان ما اضافه هذا القرار على الوكيل المساعد هو التصرف في التحقيق ، فان هذا الاختصاص يستتبع بالضرورة وقف الموظف الذي يجرى معه التحقيق ، ذلك ان الوقف عن العمل وسيلة الى غلية ولا يمكن فصل احدهما عن الاخرى فالوقف برعى السبيل الى تحقيق مع الموظف الموقوف في جو خال من تأثيره ونفوذ ولا يمكن توجيه تحقيق الى ما يحقق اغراضه دون اللجوء الى اجراء الوقف وبني كان الوكيل المساعد قد افرغت عليه سلطة الأمر بالتحقيق والتصرف فيه ، فهو يملك بلا جدال الأمر بوقف الموظف المتهم حماية لهذا التحقيق من ان تعصف به الاهواء وتستحيل شهود المؤثرات ومن ثم يكون القرار الصادر من السيد الوكيل المساعد بوقف المدعى عن العمل قد صدر والحالة هذه في حدود اختصاصه مرتبا لاثاره القانونية .

( طعن ١١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدأ :

تفويض في الاختصاص - الاختصاص التاديبى بالنسبة لموظفي المجالس البلدية والقروية - لوزير الشؤون البلدية والقروية ممارسته وفقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ١١ من لائحة استخدام موظفي المجالس المذكورة - تفويضه وكيل الوزارة او الوكيل المساعد في ممارسة هذا الاختصاص - جيلتز .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١ من لائحة استخدام موظفي ومستخدعى ومجالس المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ

٩ من يونية سنة ١٩٤٥ تنص على انه مع عدم الاخلال بأحكام المواد التالية ( الخاصة بمجالس التأديب ) تتبع في تأديب موظفي وعمل المجالس البلدية والقروية سائر القواعد المتبعة بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها . وقد نصت المادة ٨١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظم المجالس البلدية على استمرار العمل بهذه اللائحة ومؤدي ذلك أن لوزير الشؤون البلدية والقروية مباشرة الاختصاص التأديبي المتصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ومن ثم يجوز له أن يفوض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في ممارسة سلطة تأديب هؤلاء الموظفين بالنيابة عنه .

لهذا انتهى رأي الجمعية الى انه يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يفوض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في إصدار القرارات التأديبية ضد موظفي ومستخدمي المجالس البلدية والقروية ، في حدود ما يخص الوزير بإصداره من هذه القرارات طبقاً للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .  
( فتوى ٥٥ - في ١٨/١/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ :

اختصاص وكيل الجامعة بتعيين جميع العاملين في اتحادات طلاب الجامعة من فنيين ومدرسين وخبراء - اختصاص مجالس الاتحادات بتعيين من عدا ذلك ككسبية الملاعب - وجوب الحصول على إذن من الجامعة عند استعانة هذه المجالس بممثلين أو مطربين محترفين .

#### ملخص الفتوى :

السلطة المختصة بتعيين العاملين بالاتحادات ، من غير



الموظفين الأصليين بالجامعات ، فإن المادة ٢١ من اللائحة الادارية والمالية للاتحادات ناطت بوكيل الجامعة سلطة تعيين الفنين والمدرسين والخبراء بناء على اقتراح مراقبة رعاية الشباب بالجامعة ، وفيما عدا هذه الطوائف كسببية الملاعب مثلا يكون الاختصاص بالتعيين لمجلس الاتحاد الذي يملك ايضا الاستماعة بممثلين او مفسرين محترفين بشرط الحصول على اذن من الجامعة وذلك طبقا للبند م من المادة ٢١ المشار اليها .

لهذا انهي راي الجمعية العمومية الى ما يلي :

لولا — تعتبر اتحادات الطلاب بالجامعات من وحدات الجامعات وذلك لتحقيق تبعيتها لها من حيث التنظيم القانوني والتكوين الاداري والاثرائ والرقابة ولمدم تنمها بالشخصية المعنوية المستقلة .

ثانيا — يترتب على ذلك في خصوص العاملين بهذه الاتحادات :

أ — ان هؤلاء العاملين يعتبرون موظفين عموميين وفقا للبدول انما لهذا الاصطلاح وذلك متى كان العمل المسند اليهم يصطبغ بالدوام والاستقرار ، ومن ثم تسري في شأنهم القواعد العامة في نظام الموظفين الوارد في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالقدر الذي يتفق مع اوضاعهم الخاصة على التفصيل السابق بيباته .

ب — اما العاملون الذين يسند اليهم القيام بعمل عرض لو مؤقت . ولو تجدد في مناسبات متتالية ، وكذلك العاملون الذين يتم إلحاقهم بطريق التعاقد هؤلاء يلخضون حكم العاملين المشار اليهم في البند ١ اذا كانت العقود المبرمة معهم تتضمن الاحالة الى القواعد الوظيفية الحكومية .

أما اذا لم تتضمن العقود مثل هذه الاحالة ، فإن العاملين

يخضعون عندئذ لأحكام المقود المبرمة معهم ولاحكام عقد العمل الواردة في القانون المبني .

ثالثا - يختص وكيل الجامعة بتعيين جميع العاملين في الاتحادات من الفنيين والمدرسين والخبراء ، وتختص مجالس الاتحادات بتعيين من لا يندرجون في حكم هؤلاء كمصيبة الملاعب ، ويتمين استئذان الجامعة في حالة استعانة هذه المجالس بممثلين أو مطربين محترفين .

( ملف ٣٩/١/٥٦ - جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات - لا يجوز للمحافظ أن يفوض في اختصاصاته استنادا للمادة الثالثة من هذا القانون .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات على أنه : « للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح .

وفيما عدا الاختصاصات المشار اليها بالمادة ٢ من هذا القانون يجوز للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة بموجب القانون لوكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح الى رؤساء الفروع والائتسام الذين يصدر بتحديدهم قرار منه ، كما يجوز ذلك ايضا لوكيل وزارة على الا يكون قراره نافذا في هذا الشأن قبل تصديق الوزير » .

وان كان لحافظ القاهرة اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة  
بمقتضى المادة ٨٧ من قانون الادارة المحلية . الا انه ليس له ان يفوض  
فى هذه الاختصاصات طبقا للمادة الثالثة المشار اليها من قانون  
التفويض بالاختصاصات ، وذلك للأسباب الآتية :

اولا — ان قانون التفويض بالاختصاصات رقم ٣٩٠ لسنة  
١٩٥٦ يورد تنظيمها للتفويض فى الادارة المركزية . فلا يجوز  
استعارة احكامه لتطبيقها فى نطاق السلطات المحلية دون نص  
جريح بذلك ، لاختلاف نظمى الادارة المركزية والادارة اللامركزية  
المحلية فى الأساس والمقتضيات .

ثانيا — ان احكام التفويض بالاختصاصات ذات طابع استثنائى  
خضع لقاعدة التفسير الضيق . حسبما تؤكد ذلك مبادئ القانون  
فى التفسير ، وعلى ذلك فاذا كان قانون التفويض بالاختصاصات قد  
اعطى الوزراء ووكلاء الوزارات سلطات معينة فى التفويض بالاختصاصات  
فان هذه السلطات تقتصر على الوزراء ووكلاء الوزارات بوزاراتهم .  
خون غيرهم من اعضاء الادارة المركزية او اعضاء الادارة المحلية الممهود  
اليهم باختصاصات الوزارة ووكلاء الوزارات . لان هؤلاء الاعضاء وان  
اصطحبوا فى مراكزهم اختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات الا انه  
لا يجوز لهم استعمال سلطات التفويض فى هذه الاختصاصات  
بغير نص صريح بذلك ، فالاختصاص واجب تعيين على صاحبه ان  
يمارسه بنفسه وليس حقا يسوغ له ان يعهد به لغيره .

ثالثا — ان المادة ٨٧ من قانون الادارة المحلية اتى اعطت المحافظ  
اختصاص الوزير ووكيل الوزارة . قد حددت من يجوز له تفويضه  
بهذا الاختصاص ، فانصحت بذلك عن النطاق الذى يحق للمحافظ  
ان يفوض فى سדה — وبالتالي لا يجوز له ان ينجوز هذا النطق  
خيفوض غير من بينهم هذه المادة بياننا مانعا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لحافظ

القاهرة ان يفوض مديري التعليم غير الممثلين لوزارة التربية والتعليم في مجلس المحافظة سلطة رئيس المصلحة . واذا كانت تمت اعتبارات عملية تقتضى هذا التفويض فانه يتمين تعديل التشريع بما يحقق هذا الغرض .

( فتوى ٤٠ - فى ١٩/١/١٩٦٤ )

#### تعليق :

بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض بالاختصاصات وقد ألقى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدلة وحل محله .

وقد نص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ على ان لرئيس الجمهورية ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب التشريعات الى نوابه او رئيس الوزراء او نواب رئيس الوزراء او الوزراء او نواب الوزراء ومن فى حكمهم او المحافظين . المادة ١ .

ولرئيس الوزراء ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب التشريعات الى نوابه او الوزراء او نوابهم ومن فى حكمهم او المحافظين المادة ٢ .

وللوزراء ومن فى حكمهم ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين او وكلاء الوزارات او رؤساء ومديري المصالح والادارات العامة او رؤساء الهيئات او المؤسسات العامة التابعة لهم او لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص المادة ٣ .

ولوكلاء الوزارات ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى رؤساء ومديري المصالح والادارات العامة .

ولرؤساء ومديري المصالح والادارات العامة ان يعهدوا ببعض

الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى مديرى الادارات  
ورؤساء الفروع والاقسام التابعة لهم المادة ٤ .

### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ١٥١  
لسنة ١٩٦١ - تخويله المحافظ سلطة توقيع الجزاءات التأديبية  
فى حدود اختصاص الوزير على موظفى فروع وزارات التى لم  
ينقل اختصاصها الى المجالس المحلية - للمحافظ توقيع هذه  
العقوبات مباشرة فى حالة عدم وجود رئيس مصلحة محلى أو  
إذا رأى هو ذلك - اختصاص المحافظ فى هذا الشأن يجب  
اختصاص رئيس المصلحة المركزى كما يجب اختصاص الوزير  
بذى الشأن فيما عدا الحالة الواردة فى المادة ٩٢ من هذا القانون  
- اختصاص المحافظ كذلك بالتعقيب على القرارات التأديبية الصادرة  
من رؤساء المصالح المحليين - أساس ذلك ان له سلطة الوزير .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام  
الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن  
« يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه » .

كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم  
ينقل القانون اختصاصاتها الى مجالس المحافظة ، ويشرف على  
موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن تم  
حكمهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتى :

١ - تعيين من لا تعملو درجته ....

ب - توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى مروع  
الوزارات المشار اليها بالمحافظة فى حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ فى شأن  
موظفى الوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية ،  
بالنسبة لمثل مروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى هذه  
المجالس .

ويؤخذ من هذا النص ان العاملين بالوزارات التى لم تنقل  
اختصاصاتها الى مجلس المحافظة وليس لها ممثلون فى  
مجلس المحافظة يخضعون مباشرة للسلطة التأديبية المقررة  
للمحافظة بمقتضى المادة السادسة سالفة الذكر التى تفرض عليهم  
اشراف المحافظ ورئاسته المحلية ، وتخوله فى شأنهم سلطة توقيع  
العقوبات التأديبية فى حدود اختصاص الوزير فذلك ان المادة  
٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ويقابلها المادة ٨٥ من قانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الملغى - تقضى بان لوكيل  
الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه سلطة توقيع  
عقوبتى الانذار والخصم من المرتب . وان لنوزير سلطة توقيع  
العقوبتين المشار اليهما مع زيادة فى نصاب مدة الخصم ، ومؤدى  
ذلك ان سلطة الوزير فى هذا الشأن تسنوعب سلطة وكيل  
الوزارة او رئيس المصلحة اذا ما تصدى الوزير ابتداء لتوقيع  
العقوبة .

وتفريعا على ذلك فان اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاءات  
التأديبية فى حدود اختصاص الوزير على موظفى الوزارات  
التي لم تنقل القانون اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، يعنى ان  
للمحافظ سلطة توقيع هذه العقوبات فى الحدود المقررة للوزير او  
لرئيس المصلحة وان له ان يوقع هذه العقوبات مباشرة فى حالة عدم

وجود رئيس مصلحة محلى او فى حالة ما اذا رأى المحافظ ان يتصدى مباشرة لتوقيمها وهو الأمر الذى يتلزم به اختصاصه بالاشراف الادارى على جميع موظفى فروع الوزارات التى تعمل فى دائرة المحافظة ولو كانت من الوزارات التى لم يتنزل ألفاتون اختصاصاتها الى المجالس المحلية ولم يكن لها ممثل فى مجلس المحافظة .

ويؤكد هذا النظر ان المادة ٩٢ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ محدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص السلطة التأديبية للوزير فى النطاق المحلى على حالة ما اذا اسعز التفتيش الذى تجريه الوزارة على اعمال المرفق عن وقوع خطأ فى اعمال جسيم .

ولا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزى بتوقيع العقوبات على موظفى فرع الوزارة بالمحافظة فى حالة عدم وجود ممثل للوزارة بمجلس المحافظة لما يؤدى اليه هذا القول من ازدواج الاختصاص وهو امر تأباه طبائع الاشياء ومقتضيات التنظيم الادارى للمصالح العامة ويضطرب معه سير المرافق العامة . ومما لا شك فيه انه اذا كان رئيس المصلحة المحلى يحجب بسلطته فى التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزى فى نطاق المحافظة فمأولى ان تحجب السلطة التأديبية للمحافظ وهى سلطة الوزير اختصاصا فى هذا الشأن خاصة وان الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حلاله وانه اذا ناط التشريع بموظف ما اختصاصا معيناً بنص صريح فلا يجوز لغيره ان يتصدى لهذا الاختصاص او ان يحل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون ( احالة او تفويضا ) والا كان المتصدى مقتصبا للسلطة ، ولس فى نصوص

القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزى اى سلطة فى تأديب العاملين بنطاق المحافظة .

ولئن كان الأمر كذلك فإن مقتضى حكم المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية المشار اليها ان نكون للمحافظ سلطة توقيع العقوبات التأديبية فى حدود اختصاص الوزير على موظفى فروع الوزارات التى لم ينقل القانون اختصاصاتها الى المجالس المحلية وان اختصاصه بهذا يجب اختصاص رؤساء المصالح بالأجهزة المركزية ، كما يجب اختصاص الوزير ذى الشأن فيما عدا الحالة الخاصة الواردة بالمادة ٩٣ من القانون المشار اليه .

ولا يفسر من هذا النظر الا يكون للوزارة او المصلحة سوى موظف واحد او بضع موظفين ذلك انه يستوى فى التنظيم الادارى ومقاس لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوح والتشريع بطبعتها المنقذة فى ٢١ من مبرابر سنة ١٩٦٢ ان يتكون فرع الوزارة من موظف واحد او من عدة موظفين حسبها تمليه مقتضيات العمل وطبيعته ( فتوى الجمعية العمومية رقم ١٧٣ فى ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢ ) .

وترتيباً على ذلك فإن محافظ بنى سويف هو المختص دون غيره بتوقيع الجزاء التأديبى على امام مسجد ابى عجيظه ببندر بنى سويف ومن ثم يكون قراره هو القرار الوحيد القائم دون قرار السيد مدير عام الدعوة بوزارة الأوقاف الذى يعتبر منعماً .

أما عن مدى سلطة المحافظ فى التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من السلطات المختصة بالوزارات فبيّن من المادة السادسة مألوفة الذكر انها تنظم سلطة المحافظ التأديبية على موظفى فروع الوزارة التى لم ينقل القانون اختصاصها الى المجالس المحلية



تجعلها في حدود اختصاص الوزير . ولما كانت المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الذي كان ساريا بوقت العمل بقانون نظام الإدارة المحلية - وتقبلها المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تخول الوزير اختصاصا في مجال التأديب هي :

١ - توقيع العقوبات التأديبية ابتداء - وكانت المادة ٨٥ من القانون الملقى تخوله هذا الاختصاص في الحدود المقررة لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة - ثم أجازت له المادة ٦٣ من القانون الحالي ذلك في حدود أوسع من تلك المقررة لرؤوسيه من وكلاء الوزارة ورؤساء المصالح .

ومن مقتضى هذا الاختصاص ان للوزير ان يتصدي مباشرة لتوقيع الجزاء فيجب بذلك اختصاص الوكيل أو رئيس المصلحة ويحل محله .

٢ - التعقيب على القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة فله ان يلغيه أو يعدله تشديدا أو خففا ، أو ان يحول الموظف الى المحاكمة التأديبية بحيث انه متى استعمل الوزير سلطته في التعقيب فان القرار الصادر منه يكون هو القرار التأديبي القاسم ويعتبر القرار الأول كانه لم يكن ونفسا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قبل ذلك بجلسة ١٥ من بونبة سنة ١٩٦٠ ( ملف ٥٧/٢/٨٦ ) .

ومفاد ذلك ان وجهى الاختصاص السالف بينهما يؤيدان الى نتيجة قانونية واحدة هي ان الوزير في الحالتين هو الذى يصدر القرار التأديبي اى انه هو الذى يوقع العقوبة التأديبية اما ابتداء واما بطريق التعقيب على قرار الرؤوس لان قراره بالتعقيب يجعل قرار الرؤوس وكأنه لم يكن . لذلك انتهى الرأى الى :

أولا - ان محافظ بنى سويف هو المختص دون غيره بتوقيع

الجزء الثاني على أمام مسجد أبي عجيظه ببندر بنى سويف وأنه القرار الوحيد القائم دون قرار السيد بغير عام الدعوة بوزارة الأوقاف الذى يعتبر منعجدا .

ثانيا - ان المحافظ يختص بالتمقيب على القرارات التنفيذية التى يصدرها رؤساء المصالح المحليين الذين يمثلون فى مجلس المحافظة وزارات لم ينقل القانون اختصاصها بعد الى المجالس المحلية .

( ملف ١١٨/٢/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

##### المبدأ :

الجهة المختصة بتقرير الاعفاء من ضريبة الملاهى المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بالتطبيق للمادة الخامسة من هذا القانون - هى وزارة الخزانة ( مصلحة الأموال المقررة ) - ليس للمحافظ أى اختصاص فى هذا الشأن .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧٦ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه « . . . . وتستمر الحكومة فى ربط وتحصيل الضرائب العامة التى تخص المجالس وتؤديها المجالس كل بمقدار نصيبه منها » ، وعلى ذلك فان قانون الادارة المحلية لم يغير من أساس فرض وتحصيل الضرائب العامة ، كما لم يسلب الجهات التى اختصاصها قوانين الضرائب بمباشرة سلطة الفرض والجباية ، ومن ثم يظل الاختصاص فى فرض وتحصيل الضرائب العامة والاعفاء منها ، منوطا بالجهات التى اختصاصها القانون بذلك وطبقا لما حدده من شروط الاعفاء منها .

ولما كانت وزارة الخزانة ( مصلحة الأموال المقررة ) هى

الجهة التى ناط بها المشرخ ربط وتحصيل ضريبة الملاهى المفروضة. بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ — وهى من الضرائب العامة — فإن الوزارة المذكورة تكون هى جهة الاختصاص فى ربط وتحصيل هذه الضريبة والتحقق من توافر شروط الاعفاء منها ، ومن ثم فإن تنفيذ حكم الاعفاء المنصوص عليه فى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المذكور يكون من اختصاص وزارة الخزانة. ( مصلحة الاموال المقررة القلمسة على تطبيق احكام هذا القانون ) .

واذا كانت حصيلة ضريبة الملاهى تدخل ضمن موارد مجالس المدن المفروضة فى دائرتها طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون تنظيم الادارة المحلية ، فإن هذا القانون لم يخول ايا من رجال وهيئات الادارة المحلية اختصاص بتحصيل هذه الضريبة او الاعفاء منها ، اذ انها — باعتبارها من الضرائب العامة — يسرى عليها حكم المادة ٢٦ من القانون المذكور ، دون ان يتعدى حق المجالس فى حصيلتها — باعتبارها من موارد — الى سلطة التدخل فى امور فرضها او اعفاء منها ، او التعقيب على القرارات الصادرة بشأتها من موظفى الجهة صاحبة الاختصاص قانونا .

ولا يغير من هذا النظر كون المادة ٦ من قانون نظام الادارة المحلية قد نصت على أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة . . . . كما ينسب المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم ينتقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ، ويشرف على موظفيها ، ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن فى حكمهم . . » — ذلك أن سلطات المحافظ — واختصاصاته تنحصر فى الاشراف العام من الناحية الادارية على موظفى المحافظة وفروع الوزارات بها دون أن يكون له الاشراف الفنى او الموضوعى على

ببإثارة موظفى مروع الوزارات واختصاصاتهم الفنية التى يظنون خاضعين بالنسبة اليها للوزارات التبعين لها اصلا . فقاتون الادارة المحلية لم يخول المحافظ سلطات موضوعية فى ببإثارة ما يدخل فى اختصاص الوزارات وما يقوم به موظفوها من اعمال فنية ، وان كان للمحافظ الاشراف الادارى عليهم وابلاغ الوزارات - المختصة بملاحظاته على السير الفنى لنشاط الوزارة فى نطاق المحافظة ، ولم يسند القانون الى المحافظ اى اختصاص فى فرض اضراب او الرسوم او الاعفاء من هذه او تلك .

وعلى ذلك فان وزارة الخزانة ( مصلحة الاموال المقررة ) هى الجهة المختصة بتقرير الاعفاء من ضريبة الملاهى المفروضة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥١ - بالتطبيق لنص المادة الخالصة من هذا القانون ، وليس للمحافظ اى اختصاص فى هذا الشأن .

( فتوى ٢٨ - فى ١٤/١/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

#### المبدأ :

**قرارات تشكيل لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستئنائية - اختصاص المحافظ**  
باصدار هذه القرارات .

#### ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ونص فى المادة الاولى منه على أن « تنشأ بدائرة كل مركز لجنة تسمى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية تشكل على الوجه الاتى : ١ - قاض يندبه وزير العدل . ٢ - عضو نيابة يندبه النائب العام . ٣ - مفتش الزراعة بالمركز

... ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ ويمين المحافظ  
العقد الكافي من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية والكتبية  
للجنة » ..

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي حل محله  
القانون السابق ففقد في مائه الأولى بأن « تشب في كل قرية لجنة  
تسمى لجنة العمل في المنازعات الزراعية تشكل على النحو الآتي :

- المشرف الزراعي في الجمعية التعاونية الزراعية .
- رئيسه
- أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية .
- عضوه
- أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية .
- عضوه
- ممراف القرية .
- عضوه
- ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص » .

ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على أنه يجوز التنظيم  
من قرارات لجنة الفصل في المنازعات الزراعية خلال خمسة عشر  
يوماً من تاريخ إبلاغها للطرفين بكتاب سجل ممحوب يعلم الوصوله  
أمام لجنة استئنافية بدائرة كل مركز على الوجه الآتي :

- فانض ينحبه وزير العدل .
- رئيسه
- عضو نيابة بندم الطالب العلم .
- عضو
- أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز
- عضو
- تختاره اللجنة
- مندوب من وزارة الزراعة يختاره مدير الزراعة بالمحافظة
- عضو
- اثنان من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي والجمعيات
- التعاونية .. بدائرة المركز يمثلان ملاك الأراضي ومستأجرها
- عضو
- يندوبها من الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة

١ - « ويصدر بتشكيل اللجنة الاستثنائية قرار من المحافظ المختص ويمين المحافظ العدد الكفى من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية والكتلية للجنة » .

وواضح من هذه النصوص أن كلا من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قد نال بالمحافظ المختص مهمة تشكيل لجان الفصل في المنازعات الزراعية ومن ثم فإن القرارات الصادرة من السادة المحافظين بتشكيل تلك اللجان تكون قد صدرت من الجهة المختصة بذلك قانونا .

( فتوى ١٥٩ - ٢/٥ / ١٩٧٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

##### المبدأ :

فئات المكافآت التي تمنح لأعضاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية من غير رجال القضاء والنيابة - اختصاص المحافظ بتحديد فئات هذه المكافآت .

##### ملخص الفتوى :

أن المادة ٨٧ من قانون تنظيم الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تكون للمحافظ الاختصاصات المنوطة في قوانين موظفي الدولة للوزراء وكلاء الوزارات .

وقد ردت هذا حكم المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

كما نصت المادة ١١٦ منها على أن « لرئيس المجلس سلطة منح الرواتب والبدلات والمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقا للفئات والأوضاع المقررة في القوانين والسوائح » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن للمحافظ في دائرة اختصاصه تحديد  
عشرات المكافآت التي تمنح لأعضاء لجان الفصل في المنازعات  
الزراعية واللجان الاستئنافية ..

( فتوى ١٥٩ - في ١٩٧٠/٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

#### المبدأ :

اختصاص مجلس القضاء الأعلى وحده بتحديد فئات المكافآت  
بالنسبة لرجال القضاء والنيابة الذين يندوبون للجان المنازعات  
الإدارية - قرار المجلس الصادر في هذا الشأن يكون ملزماً للجهة  
القائمة بالصرف .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩  
كفقت تنص على أنه « يجوز نوب القاضي لأعمال أخرى قضائية أو  
فنية غير عمله أو بالإضافة الى عمله وذلك بموافقة مجلس القضاء  
الأعلى .... على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة  
التي يستحقها القاضي عن هذه الأعمال » .

وقد أورد قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
هذا الحكم فنص في المادة ٦٧ على أنه يجوز نوب القضاة مؤقتاً  
للمقايمة بأعمال أخرى قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة الى  
عمله وذلك بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى  
على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها عن  
هذه الأعمال وتض في المادة ١٣٧ بـريان هذا النص على أعضاء  
النيابة العامة .

ومفاد هذين النصين أن مجلس القضاء الأعلى هو الجهة

المختصة بتحديد مكافآت رجال القضاء الذين يتنبون لأعمال أخرى .  
وإستخدام المشرع لعبارة « ويتولى المجلس المذكور وحده تحديد  
المكافأة » يعنى أن القرار الذى يصدره المجلس فى هذا الشأن يكون  
قراراً ملزماً للجهة التى يؤدى العمل لحسابها وتقوم بالمصرف .

ومن حيث أنه بناء على ذلك أصدر مجلس القضاء الأعلى قراراً  
فى ١٩٦٤/١١/٤ بتحديد المكافأة التى تصرف لرجال القضاء نظير عملهم  
فى لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . ثم أصدر المجلس  
بعد ذلك قراراً فى ١٩٦٨/٤/٤ بتحديد مكافآت أعضاء النيابة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم التزام المحافظات بالقرارات  
التي أصدرها مجلس القضاء الأعلى فى شأن تحديد المكافآت التى  
تصرف للقضاء وأعضاء النيابة نظير عملهم فى اللجان المشار إليها .

( ملغى ١٥٩ - فى ١٩٧٠/٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

#### المادة :

يشترط لصحة التصرف الإدارى أن يكون الموظف الذى  
يصدر منه التصرف مختصاً .

#### ملخص الفتوى :

لما القول بأن التصرفات تبرم بغير إذن من البرلمان مع وجوب  
عرضها لتبقى نافذة لازمة ولا يكون هناك سوى المسؤولية السياسية  
للوزارة أو الوزير فمردود بل المسألة هنا مسألة اختصاص .

والاختصاص فى القانون العام يقابل الأهلية فى القانون  
الخاص وكما يشترط لى يكون التصرف الفردى صحيحاً منتجاً  
لائثاره القانونية أن يكون المتصرف متمتعاً بالأهلية القانونية لإبرامه كذلك  
يشترط لصحة التصرف الإدارى أن يكون الموظف الذى يصدر منه .



هذا التصرف مختصا وان يكون موضوعه جائزا ومشروعا وان تراعى فيه الشروط الشكلية التى ينص عليها القانون .

على أن الاختصاص فى القانون العام اضىيق نطاقا من الاهلية فى القانون الخاص اذ الأصل فى القانون أن الشخص ذو اهلية ما لم ينص القانون على عكس ذلك أما فى القانون العام فالأصل أن الموظف غير مختص بالنسبة الى المسائل التى ينص على اختصاصه بهما .

وفى الحالة المعروضة لا اختصاص للسلطة التنفيذية فى الترخيص باستغلال الثروة الطبيعية فالتزامها بالترخيص باطل بطلانا مطلقا لعدم اختصاصها به . ومن ثم لا يترتب على هذا الالتزام الباطل أى اثر .

أما المسئولية السياسية أمام البرلمان فهى لا ترد الا بالنسبة الى تصرفات تصدر من الوزير صحيحة فى حدود اختصاصه ويؤخذ عليها عدم ملائمتها او عدم اتفاقها مع الصالح العام .

( فتوى ١٦٢ — فى ١٨/٥/١٩٥٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

#### المبدأ :

اختصاص — تقريره بقانون — النزول عنه او الإنابة فيه — غير جائز الا فى الحدود وعلى الوجه المبين فى القانون .

#### ملخص الحكم :

ان الاختصاص الذى يتحدد بقانون لا يجوز النزول منه او الإنابة فيه الا فى الحدود وعلى الوجه المبين فى القانون ، كمنع لو كان ثبتت قانون يرخص فى التفويض .

( طعن ٣٢٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ )

( م ٤١ — ج ١ )

## قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

### المبدأ :

تفويض في الاختصاصات — آثاره — لا يجب سلطات الأصل  
نهائيا بل يمارس اختصاصاته في الحدود التي تتفق مع سبب  
التفويض — مباشرة المفوض في الاختصاص عمله تحت مسؤولية  
من فوضه — أساس ذلك — مثال بالنسبة لتفويض الوزير أحد  
الوكلاء في التصرف في المنظمات الإدارية — للوزير سحب قرار وكيل  
الوزارة المفوض بالاختصاص .

### ملخص الفتوى :

وان سلطة البت في المنظمات الإدارية معقودة للوزير طبقا  
لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من إبريل سنة ١٩٥٥ في شأن  
النظم الإداري وإجراءاته وطبقا للمادة الثانية من التسانون رقم ٣٩٠  
لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات ( معدلة بالقانون  
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ ) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم  
١٤٤٨ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتفويض وكلاء الوزارة  
المساعدين في التصرف في المنظمات الإدارية الخاصة بموظفي الدرجة  
الثالثة فأقل التي يختص بها كل منهم على أن يشمل ذلك موظفي  
المعاهد العليا وأنواع التعليم المختلفة بالمناطق التعليمية . والتفويض  
في الاختصاصات لا يجب سلطات الأصل نهائيا . بل للأصل  
ممارسة اختصاصه في الحدود التي تتفق مع سبب التفويض . وان  
من آثار التفويض أن المفوض بالاختصاص أنها يباشر عمله تحت  
مسؤولية من فوضه . ولما كانت سلطة الرئيس على المرؤوس هي  
سلطة تفرضها طبيعة التنظيم الإداري . فهي توجد وتتقرر بدون  
نص وفقا للبادئ العامة وتشمل حقه في توجيه المرؤوس  
بإصدار أوامر وإعطيات يلتزم الآخر بأمرها كما أن للرئيس سلطة  
النساء أو وقف أو تعديل قرارات المرؤوس وبناء على ذلك يكون من  
حق الوزير بالرغم من تفويضه وكيل الوزارة في نظر أمر من الأمور أن

يباشر ذات الاختصاص ، كما ان له أن يلغى قرار الوكيل الصادر في هذا الشأن ، لا سيما وأن الوزير هو المسئول عن توجيه الوزارة والاشرف على العمل الإداري بها ، وتلك المسئولية تستتبع أن يكون له السلطة في التعقيب على القرارات الصادرة من المختصين بالوزارة طالما ان القرار لم يتحصن بعده ومن ثم فإن القرار الصادر من السيد وزير الريية والتعليم بسحب قرار السيد وكيل الوزارة المساعد الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٢ - يكون قرارا صحيحا صادرا ممن بملكه .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان السيدة . . . . . تخضع عند تعيينها بالوزارة لشرط قضاء فترة الاختبار بنجاح ، وما دامت حركة الترقية الى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة التي نظمت منها قد تمت قبل قضاء فترة الاختبار ، فلا يكون السيدة المذكورة اسل حق في الترقية بمقتضى هذه الحركة ويكون تظلمها في هذا الخصوص غير قائم على اساس سليم من القانون خليقا بالرفض ولا يؤثر في ذلك ان السيد وكيل الوزارة المساعد قرر في ١٩٦٢/١١/٢٢ إلغاء قرار الترقية المشار اليه فيما ضمنه من تخطي المنظومة في الترقية ما دام ان السيد الوزير قد سحب هذا القرار في المعاد القانوني المقرر للسحب .

( منف ١٧٠/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٧/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

##### المبدأ :

التفويض في الاختصاص لا يفترض ولا يستدل عليه بدوات استنفاج لا تعبر عنه صراحة ولا تؤدي اليه باليقين اذ انه اسنادا للسلطة ونقل للولاية ومن ثم بتعين أفراده في صيغة تقطع بارادته وينتج التعبر عنه ان يكون صحيحا لا تشويه مظنة ولا تعثره خفية وان يكون استظهاره مباشرا من مسنده .

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا شبهة في صحة ما اخذ به الحكم المطعون فيه واعتمده قضاؤه من أن قرار ترقية الطاعن اذ صدر من مدير المصنع الذي يعمل به يكون صادرا من سلطة غير مختصة بتقريره وذلك استنادا الى ذات ما دونه الحكم الطعين في هذا الخصوص ، فيما رجع اليه واستبان له من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٩ ولاتحة نظام العاملين بالهيئة المصرية العامة للطيران رقم ١ لسنة ١٩٦٧ على النحو الموضح فيها سلف بيانه من اسباب ذلك الحكم . وليس في الأوراق ما يثبت ما ادعاه الطاعن من وجود تفويض من رئيس مجلس ادارة المؤسسة لمدير المصنع الذي يتبعه الطاعن في اصدار قرارات بالترقية لا تدخل أصلا في اختصاص المدير وغنى عن البيان ان التفويض في الاختصاص عندما يجوز قانونا فانه لا يفترض ولا يستدل عليه بأدوات استنتاج لا تعبر عنه صراحة ولا تؤدي اليه باليقين لأن التفويض اسناد للسلطة ونقل للولاية ومن ثم يتعين الفراغ في صيغة تقطع بإرادته ويلزم في التعبير عنه ان يكون صريحا لا تشوبه مظنة ولا نعتوره خفية وان يكون استظهاره مباشرا من مسنده وشيء من ذلك لم يعتمد عليه الطاعن او يكشف عنه فيها ادعاه من وجود التفويض الذي اثار اليه ولا يعدو ما قال به في هذا المجال ان يكون فيها خاصا من جانبها لسوق المؤسسة من قرارات التسوية والترقية التي قررت سحبها لمخالفتها القانونية وهو فهم افترض وجود التفويض بوسائل للتفسير والتأويل لا تؤدي حتما اليه ، وعليه يبقى صحيحا ما خلص اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار ترقية الطاعن صدر من غير السلطة المختصة قانونا باصداره .

## قاعدة رقم ( ٢٨١ )

### المبدأ :

يجل وكيل المصاحبة محل رئيسها عند غيابه في جميع اختصاصاته وسلطاته .

### ملخص الفتوى :

انه وان كان الاصل ان الموظف يجب عليه ان مباشر اختصاصاته بنفسه الا ان ذلك لا ينفي ان الاختصاص انها يتعلق بالوظيفة ذاتها لا بشخص الموظف الذي يشغلها ولذلك فانه اذا طرأ على الموظف ما يبعده من القيام باعباء وظيفته انتقلت هذه الاختصاصات الى موظف آخر اما بطريق الندب او بطريق الحلول .

والندب عمل اداري نخول بموجبه سلطة اخرى جزءا من اختصاصها ويكون حين يخول قانون او اللائحة موظفا حق تعيين موظف لمباشرة كل او بعض اختصاصات موظف آخر مؤقتا عند غيابه او لمساعدته على القيام بهذه الاختصاصات .

اما الحلول فليس عملا اداريا وانما يكون حين تنتقل اختصاصات موظف الى موظف آخر بقوة القانون عندها يقوم بالموظف الاصيل مانع من القيام بهذه الاختصاصات .

ففي الحلول على خلاف الحال في الندب يعين القانون او اللائحة مقدما الموظف الذي يقوم مقام الموظف الاصيل عند وجود المانع فبجرد وجود المانع يتم الحلول دون حاجة لاي اجراء خاص .

فاذا ما تقرر ذلك تعين البحث في الاداة التي تخول وكلاء المصالح حق الحلول محل رؤسائها عند وجود ما يمنعهن من القيام باعباء وظيفتهن .

نص المادة ٤٤ من الدستور على ان الملك يرئب المصالح العامة ويشمل ترتيب المصالح وضع القواعد التي تسير عليها لكي

تحقق أهدانها ومن ذلك توزيع الاختصاصات بين موظفيها على الوجه الذى يكفل حسن سير العمل على وجه الاستمرار والدوام دون أن يؤثر فيه ما قد يطرأ على اشخاص الموظفين من احوال تحول بينهم وبين القيام بواجبات وظائفهم .

وقد كان المفروض أن تصدر من السلطة التنفيذية - استنادا الى المادة السابقة - لوائح تنظيمية بانشاء وظائف وكلاء لرؤساء المصالح وتعيين اختصاصاتهم ولكن العمل فى مصر جرى - وعلى وجه العموم - على انشاء هذه الوظائف فى الميزانية دون أن يصدر قرار تنظيمى بتحديد الاختصاص المنوط بشاغليها واكثر من ذلك فقد حدث بالنسبة الى انشاء الوزارات ذاتها ان اكتفى بتعيين الوزير دون اصدار مرسوم بانشاء الوزارة أو قبل صدور هذا المرسوم كما حدث فى سنة ١٩٤٠ بالنسبة الى وزارتى التموين والوقاية وكما حدث فى مستهل هذا العام بالنسبة الى وزارتى الاقتصاد الوطنى والثئون البلدية والقروية .

وعلى ذلك يكون انشاء وظائف وكلاء المصالح وتعيين من يشغلها متضمنا فى ذاته تنظيم العمل فى هذه المصالح تنظيميا من شأنه أن يقوم الوكيل مقام الرئيس عند وجود المانع . وهو ما تقصده السلطة التنفيذية من انشاء وظائف الوكلاء ويوافتها عليه البرلمان باعتداده الميزانية .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن وكيل المصلحة يحل محل مديرها بمجرد غيابه فى جميع اختصاصاته وسلطاته لا فرق فى ذلك بين الاختصاصات الداخلية والاختصاصات الخارجية .

( فتوى ٤٠٢ - فى ١٧/٢/١٩٥١ )

## تصويبات

كلمة الى القارىء

ناسف لهذه الأخطاء المطبعية ....

فالكمال لله سبحانه وتعالى ....

## تصويبات

الخطأ	صفحة/السطر	الصواب	الخطأ	صفحة/السطر	الصواب
الارتباط	٢١/١٧٣	الارتباط	الدعوى	٢٤/ ١١	الدعوى
البلدين	١٣/١٧٥	البلدين	الاجراءات	١٢/ ١٦	الاجراءات
رسوم	٣/١٧٦	سوم	برياسة	٤/ ٤٤	براسة
حدده	٢١/١٧٦	حدده	الانتمية	١٨/ ٤٩	الانومية
وفقا	١/١٨١	وفقا	مناسطها	٦/ ٥٤	شاسطها
الادارة	٧/١٨٤	الارادة	الفرسيده	٢٠/ ٥٤	الرشيدة
ألمها	٢٠/٢٠٨	ألمها	انه	٢٤/ ٥٤	انب
الأولى	٩/٢٢٦	الأول	فقد	٢٦/ ٨٥	فقد
ثم	٨/٢٢٧	ثم	ص ١١١ مكرر سطر ١٢ + ١٣ يحذف		
مأمورية	٢/٢٣٠	مأمورية	نصرف الراتب أو المكافأة لأي شخص		
الواردة	٢٧/٢٥١	الواردة	لا يعنى حتما قيام رابطة وظيفية		
الزراعى	١١/٢٥٤	الزراعى	منوطتها	٤/١١٢	منوطتها
مقدارها	٦/٢٥٩	مقدارها	السور	١٨/ ١٣١	السور
خدمتها	٢٢/٢٦٣	خدمتها	المنظمة	٤/١٣٩	المنظمة
عدم	١/٢٦٦	عدم	الحكومة	١٤/١٤٨	الحكوم
لواجبه	٨/٢٨٠	لواجبه	اجراءات	٢/١٥١	اجراءات
اطباء	١٧/٢٩٦	اطباء	كانت	٧/١٥٧	كايت
١٩٧٨/٧/١	١٣/٢٠٤	١٩٧٩/٧/١	تعينها	٢٤/١٥٩	تعينها
مدة	٢٢/٣٢٠	مدة	والرسوم	٢١/١٦٨	الورسوم
العودة	١٨/٣٢٩	العودة	١٩٧٨	٤/١٧٠	١٩٨٨
صحته	٨/٣٣٦	صحته	مدعاة	١٤/١٧٢	معاة

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
استثناء	١٠/٣٣٦	استثناء	العاملين	٢٦/٤٨١	العاملين
السطر كامل	٨/٣٥٦	مشطوب مكرر	الاجنى	٤/٤٩٣	الاجنبى
ن	٤/٣٧٠	أن	التقريرية	٣/٥٠٦	التقريرية
العاملين	١٦/٣٨١	العاملين	الدرسة	٢/٥٠٨	الدراسة
بل	١٧/٤٠١	بان	لافراد	٥/٥٠٩	لافراد
السطر كامل	١٦/٤٠٥	مشطوب مكرر	وحدة	١٢/٥١٠	وحدة
تتضمنه	٥/٤١١	تتضمنه	مستة	٢٤/٥٦١	مستة
بعدد	١٣/٤١٣	بعد	بتعيينه	٢٣/٥٦٢	بتعيينه
المادة رقم ١٤٥	٨/٤٢٩	المادة رقم ٥	وتوزيع	١٥/٥٧٧	وتوزيع
من القانون رقم ١٤٥		من القانون رقم ١٤٥	ونحبيص	١٢/٥٨٥	ونحبيص
قانو	١٧/٤٣٩	قانون	وكلان	٩/٦١٠	وكلان
مئة	٢٣/٤٤٣	لجنة	حال	١٠/٦١٩	حال
للعاملين	٣/٤٤٤	للعاملين	السنى	٢/٦٢٦	السنى
شترط	٥/٤٤٤	يشترط	وليس	٢/٦٢٧	وليس
اختار	٢٥/٤٥١	اختيار	للفتوح	١٤/٦٣٢	للفتوح
حفر	١٥/٤٧٦	حواضر			
اجرا من الاعمال الاضافية التى يطلب		اجرا من الاعمال الاضافية التى يطلب			
البه تأديتهما فى غير اوقات العمل		البه تأديتهما فى غير اوقات العمل			
ص ٤٧٨ سطر ١٩ ٤ ٢٠ يحذف مكرر		ص ٤٧٨ سطر ١٩ ٤ ٢٠ يحذف مكرر			

مطبعة المنصورة - ٣ درب حسن عقل من شارع المطار بشبرا

رقم الابداع ١٩٨٦/٤٢٤٢



## فهرس تفصیلی

### ( الجزء الأول )

---

الموضوع	الصفحة
أولاً - مقدمات :	
١ مجلس الدولة ودوره في خدمة العدالة	١
٣ الملامح الرئيسية للتطور التشريعي لمجلس الدولة	٣
٢٦ تشكيل مجلس الدولة	٢٦
٣٣ اختصاصات مجلس الدولة	٣٣
أعضاء مجلس الدولة ، اختيارهم وتأهيلهم	
٤٤ وتدريبهم والتوانين الخاصة بهم	٤٤
خاتمة	٥٤
منهج ترتيب محتويات الموسوعة	٥٧
ثانياً - موضوعات الجزء الأول :	
١ - أئملر	٦٢
٢ - اتحاد ائستراكى عربى	٧٠
١ - نكینه ، ومدى الطعن فى قراراته امام القضاء	٧٣
ب - تئشیله ، وامواله	٨٩
ج - نئب العالمین له ، وبدلائهم ، والضرائب علیها	٩٣
د - معاشات العالمین به واعضاء اللجنة التنفيذية العليا ١.٥	

١١٦	٣ - اتحاد الجمهوريات العربية
١٢٤	٤ - اتحاد قسومي
١٢٩	٥ - اتفاقية دولية
١٨٣	٦ - اثباتات
١٨٤	الفصل الاول - عبء الاثبات
١٩٠	الفصل الثاني - ضياع المستندات
١٩٤	الفصل الثالث - مدى حجية الصورة طبق الاصل
١٩٩	الفصل الرابع - الاحالة الى خبير
٢٠٥	الفصل الخامس - الادعاء بالتزوير
٢١٦	الفصل السادس - طرق الاثبات تاريخ المحرر العرفي
٢١٦	الفرع الاول - القيد في السجل المعد لذلك
	الفرع الثاني - ورود مضمون المحرر العرفي
٢١٩	في ورقة اخرى ثابتة التاريخ
	الفرع الثالث - التأشير على المحرر العرفي
٢٣١	من موظف عام مختص
	الفرع الرابع - وفاة احد من لهم على المحرر
٢٤٠	اثر معترف به
٢٤٨	انفرع الخامس - وقوع حادث قاطع الدلالة
٢٥٧	الفصل السابع - مسائل متنوعة
٢٨١	٧ - اجازة
٢٨٢	الفصل الاول - اجازة اعميادية او دورية

- ٢٨٨ الفصل الثاني - اجازة مرضية
- ٢٩١ الفصل الثالث - اجازة مرضية
- ٢٩١ الفرع الأول - اجازة مرضية عادية
- الفرع الثاني - اجازة مرضية استثنائية
- ٣٠٦ ( امراض مزمنة )
- ٣٣٨ الفصل الرابع - اجازة خاصة لمرافقة الزوج او الزوجة
- ٣٤٧ الفصل الخامس - اجازة للوضع ولرعاية الطفل
- ٣٤٧ الفرع الأول - اجازة وضع
- الفرع الثاني - اجازة لرعاية الطفل
- ٣٥٢ الفصل السادس - اجازة دراسية
- ٣٨٥ الفصل السابع - مبادئ متنوعة

## ٨ - اجنبي

- ٤٩٤ الفصل الأول - اقامة الاجانب وابعادهم
- الفرع الأول - اقامة الاجانب في البلاد
- الفرع الثاني - ابعاد الاجنبي من البلاد
- ٥١٣ الفصل الثاني - استخدام الاجانب
- ٥٤٠ الفصل الثالث - حظر تلك الاجانب للمعارات
- الفصل الرابع - حظر تلك الاجانب للارض
- الزراعية وما في حكمها
- ٥٤٦

## ٩ - اختصاص اداري او وظيفي

٥٨١



## سابقه أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكهاني - محام )

خلال أكثر من ربع قرن مضى

---

### تولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الأول » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الثاني » .
- ٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الثالث » .
- ٤ - المدونة العمالية في قوانين أصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

### ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كلغة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ١١ مجلداً — ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلداً — ٤٨ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٢ جزء — ٣ آلاف صفحة ) نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .  
وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين — ألفين صفحة ) .  
وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .  
( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء — ألفين صفحة ) ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ )  
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقهاء للدول العربية : ( ٢٧٠ جزء ) .  
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية .  
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ٥١ أجزاء - ٤ آلاف صفحة ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم فى مصر، والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .  
وتتضمن عرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحواجز : ( سبعة أجزاء - ١٧ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحواجز وأصله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثلى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : ( ٢٥١ مجلد - ٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنية المغربى : ( جزآن ) .  
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التطبيق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .  
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة  
النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترنها محكمة  
النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن . مرتبة موضوعاتها ترتيبا  
أبجديا وزمنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لحينة جدة :  
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة  
بمدينة جدة ( بالكتابة والصورة ) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية  
العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وغتلاوى الجمعية العمومية  
منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( حوالى ٢٠ جزء ) .



# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهانى - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربى**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**



# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي - القاهرة**

